هەواڵنامەی کتێب

مجلس قيادة ثورة أيلول في كوردستان ـ العراق

دراسة تاريخية سياسية عامة

1964-1970

إنسكلوبيديا الحزب الديمقراطي الكوردستاني

مركز بيشكجي للدراسات الانسانية

مركز دراسات الابادة الجماعية

سلسلة كتب الذكرى الـ(٦٠) لثورة أيلول (١٩٦١-١٩٧٥)

(1)

كتێبخانەی ڕۆشنبیری و ئەدەبی

المؤتمر العلمي الدولي

«ثورة أيلول منعطف في التاريخ السياسي الكوردى»

١٩٦١/٩/١١ - ١٩٧٥/٣/٦

مجلس قيادة ثورة أيلول في كوردستان – العراق

دراسة تاريخية سياسية عامة

1964-1970

ئاوێنەی کتێب

تأليف:
أ. د. شيرزاد زكريا محمد

دهوك - 2021

- **عنوان الكتاب:** مجلس قيادة ثورة أيلول في كوردستان - العراق دراسة تاريخية سياسية عامة ١٩٦٤-١٩٧٠
- **تأليف:** أ. د. شيرزاد زكريا محمد
- **مراجعة وتقديم:** الاستاذ الدكتور عبدالفتاح علي البوتاني
- **المراجعة اللغوية:** د. ازاد سالم محمد
- **التصميم الفني:** خالد توفيق آميدي
- **تصميم الغلاف:** ناصر منبرى
- **من اصدارات:** إنسكلوبيديا الحزب الديمقراطي الكوردستاني و جامعة دهوك
- **رقم الايداع:** في مكتبة البدرخانيين (D/٢٤٢٩/٢١-) في ٢٠٢١/٦/٢٨

حقوق الطبع © والنشر محفوظة لجامعة دهوك و إنسكلوبيديا الحزب الديمقراطي الكوردستاني

uod.ac/besikci-center
besikci.center.uod.ac
Besikci center for humanities studies BCHS
+964 750 736 27 97

مركز بيشكجي للدراسات الإنسانية / جامعة دهوك - مجمع الجامعة - شارع زاخو
٣٨- بناية المكتبة المركزية - الطابق الثالث

الإهـــداء

- إلى والديّ العزيزين.... حباً واحتراماً...
- إخوتي وأخواتي...
- زوجتي وأبنائي وبناتي (مێردين، راوێژ، پەیڤین)...

هەوالنامەی کتێب

هەواڵنامەی کتێب

شكر وعرفان

في البداية أوجه جميل ا لوفاء والشكر والعرفان إلى كل من قدّم لي العون والمساعدة في سبيل إعداد هذه الدراسة، وفي مقدمتهم أستاذي الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني، الذي يرجع إليه الفضل في إخراج الدراسة بهذا الشكل، إذ لم يبخل عليّ بتوجيهاته العلمية القيّمة والسديدة، كما أشكره على تزويدي بالكثير من المصادر والوثائق.

كما أقدم شكري الخاص إلى جميع السادة الذين وفروا لي المصادر، وأخص بالذكر منهم: الصحافي والباحث عبدالله زنگنه، والباحث رفيق صالح/ والزميل هاوكار كريم.

ولا يفوتني هنا أن أشكر الزملاء الذين مدّوا لي يد المساعدة وهم كل من:

أحمد حسن، ود. فاخر عمر محمد، وهوزان گورگين عثمان، ود. آزاد سالم محمد.

هەولێر نامەی کتێب

هەواڵنامەی کتێب

المختصرات والمترجمات المستخدمة في الدراسة

أولاً: المصادر العربية:-

م.د.م: مركز دراسات الموصل

م.م.ش: ملفات مفاوضات شباط ١٩٦٤ وما اعقبتها

ع.ا: عنوان الإضبارة

ر.ا: رقم الإضبارة

ج: الجزء

ط: الطبعة

د.م: بدون مكان الطبع

د.ت: بدون تاريخ الطبع

ش: شمسي

ثانياً: المصادر الكوردية:-

ژیدەرێ بەرێ: المصدر السابق

هەمان ژێدەر: المصدر نفسه

وەرگێران: ترجمة

ب.ج: بدون مكان الطبع

ب.م: بدون تاريخ الطبع

چ (چاپ): الطبعة

ب (بەرگ): الجزء

ژمارە: العدد.

ل (لاپەرە): الصفحة

هەوالنامەی کتێب

هەواڵنامەی کتێب

المحتويات

الإهداء	٥
شكر وعرفان	٧
المختصرات والمترجمات المستخدمة في الدراسة	٩
المحتويات	١١
التقديم	١٣
المقدمة	١٥
مقدمة الطبعة الثانية	١٩
الفصل الأول: الحركة القومية الكوردية في كوردستان-العراق ١٩٥٨- ١٩٦٤	٢١
ـ الأوضاع السياسية في كوردستان ١٤ تموز١٩٥٨-١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣	٢٣
ـ التطورات السياسية في كوردستان إثر انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣	٣٩
الفصل الثاني: تشكيل مجلس قيادة الثورة في كوردستان- العراق	٤٧
ـ الاجتماع الأول للمجلس	٤٩
ـ صدى وردود الفعل على تشكيل المجلس	٦٧
ـ موقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني وتنظيماته المهنية والجماهيرية	٧١
ـ البيانات والمذكرات الأولى للمجلس	٧٥
الفصل الثالث: تطورات الأوضاع السياسية في كوردستان- العراق ١٩٦٥-١٩٧٠	٩١
- مجلس قيادة الثورة في كوردستان وتدهور الأوضاع إثر استئناف القتال في نيسان ١٩٦٥	٩٣
- مجلس قيادة الثورة والتطورات السياسية في كوردستان بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨	١٠٣
- نهاية مجلس قيادة الثورة في كوردستان	١١٧
الفصل الرابع: نشاطات مجلس قيادة الثورة وفعالياته الداخلية	١١٩
أولاً: تنظيم الإدارات والأمور المالية	١٢١
ثانياً: الصحة	١٣٢
ثالثاً: التربية والتعليم	١٤٥
رابعاً: مشكلة الأرض وأوضاع الفلاحين	١٦٣
خامساً: تطوير القضاء	١٦٨
سادساً: شؤون الپێشمەرگە	١٧٢

هەڤاڵامەی کتێب

سابعاً: الناحية الاجتماعية ١٨٢
الفصل الخامس: النشاطات الخارجية لمجلس قيادة الثورة في كوردستان ١٨٦
المبحث الأول: الجهود الخارجية للمجلس حتى اندلاع القتال في كوردستان سنة ١٩٦٥ ١٨٨
المبحث الثاني: جولة عصمت شريف وانلى في الولايات المتحدة الإمريكية والنتائج التى ترتبت عليها ١٩٨
المبحث الثالث: نشاطات المجلس الخارجية حتى سنة ١٩٦٦ ٢١٢
المبحث الرابع: مجلس قيادة الثورة في كوردستان ونشاطاته الخارجية حتى سنة ١٩٧٠ ٢٢٠
الخاتمة ٢٣٠
قائمة المصادر ٢٣٢
الملاحق ٢٤٨
الصور ٤٠٢

هەوالنامەی کتێب

التقديم:

حظيت ثورة أيلول الكوردية ١٩٦١-١٩٧٥ في كوردستان العراق باهتمام المؤرخين والباحثين والسياسيين والمتابعين للشأن الكوردستاني والعراقي. وتم تخصيص العديد من الرسائل والأطاريح الجامعية لدراسة نواحي مختلفة من هذه الثورة، التي تعد أكبر ثورة في تاريخ كوردستان الحديث والمعاصر؛ ومع ذلك فإن الكثير من جوانب هذه الثورة ما زال الغموض يكتنفها، ولم تلق الاهتمام اللازم إلى حد الآن؛ لذلك فإنها بحاجة إلى المزيد من الجهود والدراسات: لهذا كلف المركز مدرس التاريخ الحديث والمختص في تاريخ الكورد المعاصر شيرزاد زكريا محمد للكتابة عن هذه المؤسسة التشريعية والثورية التي شكلت أثناء الثورة، وبالتحديد في تشرين الأول سنة ١٩٦٤ وهي (مجلس قيادة الثورة في كوردستان)، والمكاتب واللجان التي انبثقت عنه كالمكتب التنفيذي وغيره. إذ إن المجلس كان بمثابة البرلمان، والمكتب التنفيذي بمثابة الوزارة التي تدير دفة الأمور في المناطق التي كانت تقع ضمن دائرة نفوذ الثورة.

واجه الباحث العديد من المشاكل عند إعداد هذه الدراسة، حاله حال معظم زملائه الذين يكتبون في التاريخ الحديث والمعاصر لكوردستان العراق، إذ إن الكثير من الوثائق السرية والمصادر والصحف لا يمكن الوصول إليها؛ لأنها موجودة في مراكز حفظ الوثائق ببغداد أو الموصل وغيرها من المدن التي تعاني من الإرهاب وفقدان الأمن والاستقرار. كما أن الباحثين في كوردستان يعانون من مشكلة أخرى، وهي عدم وجود دار مخصصة لحفظ الوثائق، وان جميع ما يكتبه هؤلاء الباحثون يعتمد على جهودهم الشخصية التي لا يمكن أن تصل إلى كل مكان، رغم كل ما يبذلونه من جهود وأموال؛ لذا فإننا ندعو هنا حكومة إقليم كوردستان الموقرة وبعد (١٩) عاماً من التحرر من طغيان البعث أن تفكر بتأسيس دار للوثائق، وأن تحاول جمع الوثائق الخاصة بالكورد والموجودة في مكتبات العراق ودول الجوار والعالم.

وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الباحث النشط والكفوء شيرزاد زكريا محمد في كتابة هذه الدراسة وتحت إشرافي المباشر؛ فإننا وبكل تواضع نعترف بأن الكثير من المعلومات بقيت بعيدة عنا، ولم يستطع الباحث الوصول إليها، عليه نطلب من القراء ومن المعنيين بموضوع هذه الدراسة أن يكتبوا للمركز ملاحظاتهم ومعلوماتهم وتصويباتهم، على أمل الإفادة منها في الطبعة الثانية للكتاب.

ان مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق في جامعة دهوك، يعد طبع هذه الدراسة ونشرها من نشاطاته المتميزة التي يفخر بها، كما أنه يثمن جهود الباحث الشاب شيرزاد زكريا محمد، ويشكره على انجازه هذا العمل الرائد، ويتمنى له المزيد من التقدم في مجال البحث التاريخي.

الأستاذ الدكتور
عبدالفتاح علي البوتاني
مدير المركز
٣ أيار ٢٠١٠

هەواڵنامەی کتێب

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة صفحات مهمة من تاريخ الشعب الكوردي في كوردستان العراق خلال مرحلة ثورة ايلول (١٩٦١ - ١٩٧٥)، إذ تختص بدراسة مؤسسة (مجلس قيادة الثورة في كوردستان) التي تأسست في تشرين الأول ١٩٦٤، بمبادرة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني (الپارتى) ورئيسه ملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣- ١٩٧٩). وقد أدّت هذه المؤسسة والمكاتب واللجان المنبثقة عنها، دوراً مهماً في إدارة الشؤون الإدارية والعسكرية والصحية والاجتماعية، في تلك المناطق التي كانت ضمن نفوذ الثورة الكوردية، والتي شملت مساحة واسعة من كوردستان العراق، ولاسيما المناطق الجبلية والقروية.

أسهمت عوامل عدة دفعتني للكتابة في هذا الموضوع، تمثل أولها في عدم وجود دراسة مستقلة تتعلق به، كما أن الكثير من المعلومات المتعلقة بالمجلس ومكاتبه ولجانه كانت خافية وفي زوايا ضيقة، وبعيدة عن المعنيين بالتاريخ الكوردي المعاصر، ومما شجعني أكثر للمضي في إكمال الدراسة هو ان الكثير من الزملاء كان يتعجب لمجرد سماع وجود مؤسسة تشريعية في صفوف الثورة الكوردية باسم (مجلس قيادة الثورة الكوردية).

تناول الفصل الأول من هذه الدراسة، الذي يتألف من مبحثين باختصار أبرز الأحداث والتطورات السياسية التي شهدتها كوردستان العراق خلال الفترة من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.

أما الفصل الثاني الذي يتكون من ثلاثة مباحث، فقد تناول ظروف تشكيل مجلس قيادة الثورة في كوردستان، إذ تطرق المبحث الأول إلى وقائع الجلسة الأولى لانعقاد المجلس وأبرز تطورات ذلك الاجتماع، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة ردود الأفعال للأطراف الكوردية وغيرها من تشكيل المجلس، فيما تناول المبحث الثالث المذكرة التي قدمها رئيس مجلس قيادة الثورة ملا مصطفى البارزاني إلى الحكومة العراقية في تشرين الأول ١٩٦٤ والتطورات التي أعقبت ذلك.

وتضمن الفصل الثالث الذي يتكون من مبحثين دراسة للتطورات السياسية للقضية الكوردية في كوردستان إثر استئناف القتال في نيسان١٩٦٥ وحتى اتفاقية ١١آذار١٩٧٠، وموقف مجلس قيادة الثورة من أبرز تلك الأحداث.

وكرس الفصل الرابع لمتابعة نشاطات مجلس قيادة الثورة ومكتبه التنفيذي، واقتضت طبيعة هذا الفصل تقسيمه إلى سبعة مباحث، خصص كل مبحث لدراسة ناحية معينة، كتنظيم الإدارات والصحة والتربية والتعليم ومشاكل الأرض وأوضاع الفلاحين، وتطوير الجهاز القضائي والاهتمام بشؤون الپێشمەرگە والناحية الاجتماعية. أما الفصل الخامس والأخير، فقد خصص لمتابعة نشاطات المجلس

على الصعيد الخارجي، ولا سيما نشاطات ممثلي المجلس لكسب الدعم للثورة الكوردية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد الباحث على مصادر عديدة ومتنوعة منها الوثائق غير المنشورة، وفي مقدمتها الوثائق الحكومية المحفوظة في (مركز دراسات الموصل)، التي تعبر عن وجهة نظر الأجهزة الحكومية من الأحداث، كما أفاد الباحث من (ملفات مفاوضات شباط١٩٦٤ وما اعقبتها) وهي بحوزة الأستاذ الدكتور عبدالفتاح علي البوتاني، وكان قد حصل عليها من متصرف (محافظ) السليمانية العميد عبدالرزاق السيد محمود المفاوض الحكومي الرئيس لتلك المفاوضات.

أما الوثائق المنشورة، فهي لا تقل أهمية عن غير المنشورة، منها الكتب الوثائقية الخاصة، ولعل من أبرزها (دستور مجلس قيادة الثورة في كوردستان) الذي تم إصداره سنة١٩٦٤، ولم يتمكن الباحث -في البداية- من الحصول على النسخة الأصلية، فاضطر إلى الاعتماد على نسخة مخطوطة بخط اليد، وقد زودني بها مشكوراً الباحث والصحافي الغيور عبدالله زنگنه، الاّ انه ولحسن الحظ وقبل طبع الكتاب بفترة وجيزة تمكن الباحث من الحصول على النسخة الأصلية، التي كانت موجودة في أرشيف المكتب السياسي لـ(الپارتى). كما استفاد الباحث من بعض البيانات والمذكرات والوثائق التي أصدرها المجلس ومكتبه التنفيذي، التي حصل عليها من الكتب الوثائقية، مثل كتاب الدكتور عبدالفتاح علي البوتاني (وثائق عن الحركة التحررية الكوردية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية)، وكتاب شازين هيرش و نزار محمد (بەلگەنامە، پارتى ديموكراتى كوردستان- بإلى مەكتەبى سياسى و بإلى بارزانى- لە چەندين بەلگەنامەى ميژووييدا ١٩٦٤-١٩٧٠).

وأفادت الدراسة المطبوعات الحكومية المنشورة، التي أصدرتها وزارة الثقافة والإرشاد، وأجهزة الأمن والاستخبارات التابعة للسلطة، مثل الكتاب الأزرق الذي أصدرته الحكومة بعنوان(الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال)، الذي يضم العديد من الوثائق المهمة عن المفاوضات بين الحكومة العراقية والثورة الكوردية بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، وردود أفعالها على المذكرات والمشاريع التي قدمها مجلس قيادة الثورة في كوردستان لحل القضية الكوردية سلمياً.

كما اعتمدت الدراسة على المذكرات الشخصية للسياسيين والعسكريين الذين عايشوا المجلس ونشاطاته، والتي لا يمكن للباحثين الاستغناء عنها، لا سيما أن مصدرها أشخاص أسهموا في صنع الأحداث، أو كانوا قريبين من صناعتها، أو شهود عيان عليها، ومع أهمية المذكرات الشخصية، إلا أنها تبقى تعبر عن وجهة نظر مؤلفيها. ويأتي في مقدمتها مذكرات عضو المجلس والمكتب التنفيذي محسن دزه يي (أحداث عاصرتها)، ومذكرات شكيب عقراوي (سنوات المحنة في كردستان)، ومذكرات عبدالله أحمد رسول پشدەرى (ياداشتەكانم بەرگى -٣-) -وهو مخطوط غير منشور-، ومذكرات نورى حەيدەر-هوشيار- (بيّتەل.. وەرچەخانيّكى نويبوو... له شۆڕشى ئەيلوولدا). ولا بد أن نشير هنا إلى

المحاضرات -المطبوعة بالآلة الطابعة- التي بعنوان (شورشی کوردستانی عیراق ۱۹۶۱-۱۹۷۰/۳/۱۷)، والتي ألقاها سكرتير المكتب التنفيذي للمجلس الدكتور محمود عثمان على طلبة معهد إعداد كوادر الحزب الديمقراطي الكوردستاني (الپارتی)، إذ حوت الكثير من المعلومات المهمة عن المجلس وأعماله ونشاطاته.

وشكلت المقابلات الشخصية مصدراً آخر للدراسة، وقد سدّت بعض الثغرات المهمة في الموضوع، وغطت بعض الجوانب التي كان من الصعب الحصول على معلومات وافية عنها، وتكمن أهميتها في أنها أجريت مع شخصيات عاصرت الأحداث وشاركت في صنعها. ونشير بصورة خاصة إلى المقابلتين اللتين أجريتهما مع عضو مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي: علي سنجاري، وعضو المجلس رشيد سندي وسواهما.

وأفادت الدراسة من مجموعة كبيرة من الكتب التي أغنت الدراسة بمعلومات قيمة، ومن أهمها كتاب مسعود البارزاني: (البارزاني والحركة التحررية الكردية "ثورة أيلول ۱۹۶۱-۱۹۷۵" مع ملحق وثائقي)؛ لكونه كان قريبا من مركز القرار السياسي ومعاصراً للأحداث، فضلاً عن احتواء الكتاب على مجموعة مهمة جدا من الوثائق غير المنشورة. ومن المصادر الأخرى التي أفادت الدراسة كتاب ممثل الثورة الكوردية في الخارج عصمت شريف وانلي، المعنون: (كردستان العراقية هوية وطنية - دراسة في ثورة ۱۹۶۱)، الذي هو في الأصل أطروحة دكتوراه قدمها وانلي إلى جامعة لوزان السويسرية سنة ۱۹۶۹، وهو ثري بالمعلومات القيّمة عن نشاطات مجلس قيادة الثورة الكوردية. وكتاب الدكتور سعد ناجي جواد (العراق والمسألة الكردية ۱۹۵۸-۱۹۷۰)، الذي هو في الأصل رسالة دكتوراه، ويعد الدكتور جواد واحداً من الكتاب العرب العراقيين الموضوعيين الذين كتبوا عن القضية الكوردية. وكتاب سنان صادق حسين الزيدي المعنون (سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق [عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف] شباط ۱۹۶۳- نيسان ۱۹۶۶)، الذي اعتمد فيه على الوثائق الامريكية، والتي أغنت الدراسة بمعلومات قيمة. كما أورد الباحث جمال نبز في كتابه (كوردستان و شۆرشەكەی / كوردستان وثورته) معلومات جيدة عن المجلس وأعماله، وقد ورد ذكر بعضها للمرة الأولى.

وتقتضي الضرورة التنويه إلى مجموعة من الدراسات والبحوث والمقالات المنشورة، التي تناولت جوانب مهمة من تاريخ المجلس، تأتي في مقدمتها المقالات التي نشرها الأستاذ الدكتور جبار قادر غفور بعنوان: (يەكەمین كۆبوونەوەی ئەنجومەنی سەركردایەتیی شۆرش) في مجلة (هەرێمی كوردستان)؛ لأنه اعتمد على أشرطة تسجيل كانت بحوزة الصحافي الإيسلندي (هارالدسون Haraldsson) الذي صادف وجوده في كوردستان مع بدء اجتماعات المجلس. وكذلك مجموعة من المقالات التي نشرها معلمو ثورة أيلول في مجلتهم (پەیامی ئەیلوول)، وهي مجلة فصلية خاصة

بمعلمي الثورة، وتحدثوا في مقالاتهم عن تجاربهم وعملهم التعليمي في ظل الثورة، وأوردوا الكثير من المعلومات النادرة.

أما الصحف والمجلات التي كانت تصدر من قبل قيادة الثورة الكوردية فكان لها دور بارز في إثراء الدراسة بمعلومات قيّمة، منها: جريدة خەبات / النضال -لسان حال (الپارتی)-، ومجلة (دەنگی پێشمەرگە- صوت البێشمەرگە) -الناطقة باسم لجنة التوجيه والبث في ثورة كوردستان-. فضلاً عن الصحف الحكومية التي أعطت توضيحات لمواقف الحكومة من مختلف الأحداث السياسية في البلاد، كما نشرت بيانات وأخباراً عن الوضع في كوردستان.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في كتابة هذه الدراسة، وأضفت شيئاً جديداً إلى سفر الحركة القومية الكوردية التحررية، وإلى المكتبة الكوردية التاريخية.

شيرزاد زكريا محمد

هەوالنامەی کتێب

مقدمة الطبعة الثانية:

عندما كنت منشغلاً بكتابة رسالتي للماجستير (الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق ٨ شباط ١٩٦٣- ١٧ تموز ١٩٦٨)، اطلعت على الكثير من المعلومات المتعلقة بتاريخ ثورة أيلول الكوردية في كوردستان العراق، ومن المواضيع التي استرعت انتباهي هو موضوع (مجلس قيادة الثورة في كوردستان)، وعلى الرغم من أن عدداً من الباحثين والمهتمين بشأن التاريخ الكوردي قد تطرقوا إليه هنا وهناك، إلا أن ذلك لم يكن بالشكل المطلوب. وعندما انتهيت من مناقشة رسالتي للماجستير سنة ٢٠٠٥، بدأت وبتشجيع وإشراف من أستاذي الدكتور عبدالفتاح علي البوتاني بجمع المادة العلمية حول الموضوع، إلى أن تمكنت من الانتهاء من الكتاب سنة ٢٠١٠، وقام مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق في جامعة دهوك مشكوراً بطبعه، إلا أن العدد المطبوع كان قليلاً جداً ولم يتعد (٢٥٠) نسخة. ومع ذلك لاقى الكتاب ترحيباً كبيراً من جانب المختصين بالتاريخ الكوردي، واطلعوا على معلومات وردت فيه لأول مرة.

وبهذه المناسبة أود الاشارة إلى أن أستاذي الدكتور خليل علي مراد وخلال مناقشة أطروحتي للدكتوراه، التي كانت بعنوان: (العلاقات الإمريكية- المصرية ٤ تشرين الثاني ١٩٨٠- ٦ تشرين الاول ١٩٨١ دراسة تاريخية) في ١٣ آذار ٢٠١٤؛ فإنه تفضل وقال لي: "كنت أحبذ لو أنك احتفظت بكتابك مجلس قيادة الثورة في كوردستان العراق وقدمته الآن كأطروحة دكتوراه".

المهم في الأمر، انني حاولت طوال السنين الماضية إعادة طبع الكتاب مرة أخرى؛ وذلك بسبب الإقبال الكبير عليه، حتى أن مركز بيشكجي للدراسات الإنسانية الذي حل محل (مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق - في جامعة دهوك)، اضطر خلال مشاركته في معرض الكتاب في أربيل ٢٠١٩ إلى استنساخ عدد من نسخ الكتاب وبيعه في المعرض. ومع كل ذلك لم تُبد أية جهة استعدادها لإعادة طبعه، إلى أن بادر الإخوة الكرام في مركز بيشكجي بمفاتحتي بشأن إعادة طبع الكتاب بمناسبة الذكرى (٦٠) لثورة أيلول في كوردستان- العراق، فوافقت حالاً. علماً أن النسخة الحالية من الكتاب (منقحة ومزيدة) تتضمن الكثير من المعلومات الجديدة التي تمكنت من الحصول عليها من خلال الدراسات اللاحقة على نشر الكتاب بعد طبعه للمرة الأولى.

أجدد شكري واحترامي لمركز بيشكجي للدراسات الإنسانية وللعاملين فيه، على أمل أن ينال الكتاب رضا السادة القراء والمهتمين بالتاريخ الكوردي.

الاستاذ الدكتور
شيرزاد زكريا محمد
زاخو/ ٢٥ أيار ٢٠٢١

هەوالنامەی کتێب

الفصل الأول

الحركة القومية الكوردية في
كوردستان - العراق
١٩٥٨ - ١٩٦٤

هەوالنامەی کتێب

- الأوضاع السياسية في كوردستان (١٤ تموز ١٩٥٨ - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)

- التطورات السياسية في كوردستان إثر انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

هەواڵنامەی کتێب

الأوضاع السياسية في كوردستان
١٤ تموز ١٩٥٨ ـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

تعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ انعطافاً تاريخياً في تاريخ العراق المعاصر، هزت المجتمع العراقي في الصميم، وفجرت كل تناقضاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لأنها جاءت على إثر سقوط نظام ملكي استمر وجوده (٣٧) سنة (١٩٢١- ١٩٥٨)، لتعلن محله ولادة أول جمهورية في العراق[١].

ابتهج الكورد بقيام الثورة وإسقاط النظام الملكي، ففي اليوم الأول للثورة، بعث سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني (الپارتى)[٢] إبراهيم أحمد[٣] برقية إلى قيادتها مؤكداً دعم الحزب لها، وآملاً ان تكون الجمهورية الجديدة فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية- الكوردية[٤].

كان موقف الحكومة الجديدة إزاء الشعور المتنامي للكورد ايجابياً، ويمكن استنتاج ذلك من عدد من الإجراءات التي سارعت إلى اتخاذها، فقد ضمت الوزارة الأولى كوردياً معروفاً هو بابا علي الشيخ محمود البرزنجي[٥]، كما صدر أمر بالإفراج الفوري عن عدد من المعتقلين السياسيين الكورد منهم الشيخ أحمد البارزاني[٦] والشاعر عبدالله گوران[٧]. وبعد قيام الثورة بأسبوعين أعلنت دستورها

(١) عادل تقي عبد البلداوي، نبض الشارع العراقي في عهد عبدالكريم قاسم -وثائق أمنية جديدة-، تقديم، د.كمال مظهر أحمد، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص٦. للتفاصيل عن أحداث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ينظر، محمد حسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، (بغداد، ١٩٨٣)، ص٢٩٣ وبعدها؛ حامد مصطفى مقصود، ثورة ١٤ تموز مدارات الإخوة الأعداء، (أربيل، ٢٠٠١)، ص٩٥ وبعدها ؛ محمد كاظم علي، العراق في عهد عبدالكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الأيديولوجي ١٩٥٨- ١٩٦٣، (بغداد، ١٩٨٩)، ص٨٨ وبعدها.

(٢) اشتهر الحزب في أوساط العراقيين بكلمة (الپارتى) اللاتينية، وأصبح الاسم الرسمي للحزب. ينظر: سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠، (لندن، ١٩٩٠)، ص٢٥. وسوف نستخدم في الرسالة كلمة (الپارتى) بدلاً من الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

(٣) ولد إبراهيم أحمد في مدينة السليمانية سنة ١٩١٤، وأكمل دراسته فيها، ثم تخرج من كلية الحقوق في بغداد سنة ١٩٣٧، أصدر في سنة ١٩٣٩ مجلة (گلاويژ) الكوردية، انضم في سنة ١٩٤٧ إلى (الپارتى) وأصبح واحدا من أبرز قادته، توفي في ٨ نيسان ٢٠٠٠ في لندن. للتفاصيل عن حياته، ينظر، ئەحمەد شريف عەلى، برايم ئەحمەد ژيان و.. بەرەو.. داهينانى، (سليمانى، ٢٠٠٢)؛ كومەكا دانەرا، يادگار و هيوا چەپلە گوّلى وەفادارييە بوّ ماموستا برايم ئەحمەد، (سليمانى، ٢٠٠٠).

(٤) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، (بغداد، ١٩٧٠)، ص١٧٦.

(٥) ولد بابا علي الشيخ محمود في سنة ١٩١٢، درس في كلية فيكتوريا بالإسكندرية، ثم التحق بجامعة كولومبيا بنيويورك، ونال شهادة علوم في الاقتصاد سنة ١٩٣٨، وبعد عودته للعراق تولى عدة مناصب سياسية في العهدين الملكي والجمهوري، يقيم في لندن حالياً. ينظر، مير بصري، أعلام الكرد، (لندن ،١٩٩١)، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٦) ولد سنة ١٨٩٢، تسلم مشيخة العشيرة بعد إعدام شقيقه الشيخ عبدالسلام البارزاني سنة ١٩١٤، اشترك مع الشيخ محمود البرزنجي في مقاومة الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٩، كما ثار في ثلاثينيات القرن الماضي ضد السلطات البريطانية والحكومة العراقية، نفي على إثر ذلك الى الموصل ثم الناصرية في جنوب العراق. وبعد انتفاضة بارزان الثانية بقيادة ملا مصطفى البارزاني ١٩٤٣-١٩٤٥، انضم الشيخ أحمد مع البارزانيين إلى جمهورية كوردستان في مهاباد، وبعد القضاء على هذه الجمهورية، عاد إلى العراق في ربيع ١٩٤٧ فتم سجنه حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي في ٥ كانون الثاني ١٩٦٩. ينظر، معروف جياووك، مأساة بارزان المظلومة، ط٢، (أربيل، ٢٠٠١)، ص١٤٨-١٥٠! ميهفان محمد حسين رشيد البامرني، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان الجنوبية ١٩٤٥-١٩٦٨ دراسة تاريخية تحليلية، (أربيل، ٢٠٠٨)، ص٧٥.

(٧) هو عبدالله بك سليمان عبدالله بك، ولد في مدينة حلبجة سنة ١٩٠٤ من عائلة معروفة، درس العلوم الدينية، ثم دخل المدرسة الرسمية في حلبجة، ودرس فيها حتى الرابع الابتدائي، وأكمل دراسته في كركوك، ثم عمل معلماً، كما عمل في الصحافة الكوردية، وبسبب نشاطاته السياسية اعتقل عدة مرات، آخرها في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٦، واطلق سراحه في ١٩٥٨/٨/١، توفي في ١٩٦٢/١١/١٨. للتفاصيل ينظر، عەبدوللا گوّران، ديوانى گوّران، (تەهران، ١٣٨٢ ش)، ل٣٤-٣٦.

المؤقت، الذي عدّ ولأول مرة في التاريخ الدستوري العراقي، العرب والكورد شركاء في الوطن بموجب المادة الثالثة، وجاء في تفسير سمات الجمهورية الجديدة ورموزها، أن السيف والخنجر اللذين يحتضنان من اليسار واليمين دولاباً أسودَ يمثلان العرب والكورد، وأن اللون الأصفر في العلم العراقي الجديد يرمز إلى راية صلاح الدين الأيوبي. والأهم من ذلك أن الحكومة سمحت بعودة قائد الحركة القومية الكوردية في كوردستان- العراق ورئيس (البارتى) ملا مصطفى البارزاني(١٩٠٣-١٩٧٩) إلى العراق في ٦ تشرين الاول ١٩٥٨، وسمحت بصدور جريدة (خەبات / النضال) في ٤ نيسان ١٩٥٩[١]. وفي ٩ شباط ١٩٦٠ أجازت وزارة الداخلية (البارتى)، فضلاً عن إجراءات أخرى[٢].

استفاد الكورد من الحقوق البسيطة التي حصلوا عليها في أعقاب الثورة، ولكن الحالة في كوردستان لم تكن مرضية، والإصلاحات المرتقبة لم تأت، وعانت المناطق الكوردية بشكل خاص من الكساد الاقتصادي، ويبدو أن عبد الكريم قاسم (١٩١٤-١٩٦٣) كان لا يدرك أن القضية الكوردية هي بمجملها قضية تاريخية وسياسية واجتماعية، ككل المشاكل التي تطرح نفسها في البلدان النامية، بدليل أنه لم يتقدم بأي مشروع لحلها، ولم يشر في خطبه وتصريحاته الكثيرة قط إلى الحكم الذاتي، كما أن لم يبحث ماهية الحقوق القومية التي تنوي الحكومة الاعتراف بها[٣].

أما الحقوق المتواضعة التي حصل عليها الكورد فقد كانت غامضة ومطاطية ومتناقضة واعتيادية ولا قيمة لبعضها، إذ لم يكن ممثل الكورد في مجلس السيادة[٤] العقيد الركن خالد عبدالغفار النقشبندي[٥]، منتميا لأي حزب سياسي كوردي ولم يعرف عنه أنه كان يحمل مشاعر قومية كوردية واضحة، مما يحتمل ان يثير إزعاجاً لنظام الحكم[٦]، أما الوزير بابا علي الشيخ محمود البرزنجي فلم يعرف عنه أنه طرح خلال مدة وزارته القضية الكوردية في اجتماعات مجلس الوزراء، بل أنه استقال من الوزارة تضامناً مع الوزراء القوميين العرب في السابع من شباط ١٩٥٩. وفي الوقت الذي كان

---

(١) للتفاصيل عن جريدة خەبات/النضال، ينظر، فرهاد محمد أحمد، جريدة خەبات/النضال ١٩٥٩-١٩٦١ دراسة تاريخية، (دهوك، ٢٠٠٨)، ص١٧ وبعدها.

(٢) للتفاصيل ينظر، عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، (أربيل، ٢٠٠١)، ص٦٦-٦٧.

(٣) للتفاصيل ينظر، عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية،... المصدر السابق، ص٦٧.

(٤) شكل مجلس السيادة بموجب البيان الثاني الصادر عن قيادة ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، وكان من المفترض أن يمارس المجلس صلاحيات رئيس الجمهورية، منها: حق تعيين الوزراء أو قبول استقالتهم، الا أن دوره اقتصر في ممارسة عدد من النشاطات البروتوكولية، مثل قبول اعتماد السفراء أو منح الأوسمة والرتب. للتفاصيل ينظر، عبدالفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، (دهوك، ٢٠٠٧)، ص٥٧-٦٣.

(٥) ولد في قرية بامرني في قضاء آميدي (العمادية) التابع لمحافظة دهوك، أتم دراسته في الموصل، ثم التحق بالكلية العسكرية في بغداد سنة ١٩٣٦، والتحق بكلية الأركان وتخرج فيها، وأكمل دراسته في كلية الحقوق المسائية سنة ١٩٥٠، أصبح متصرفا للواء أربيل سنة ١٩٥٧ وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ولم تكن له سمات ايديولوجية واضحة ما عدا موقفه الوطني في جميع الظروف، توفي في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦١، ينظر، مير بصري، المصدر السابق، ص٢٤٩-٢٥٠ ؛ عبداللطيف الشواف، عبدالكريم قاسم وعراقيون آخرون ذكريات وانطباعات، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص٥٠ الهامش رقم [١].

(٦) اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة، جرجيس فتح الله المحامي، (السويد، ١٩٨٩)، ص٦١.

(البارتى) حليفاً قوياً للنظام، إلاّ أنه حرم من أن يكون له ممثل في الحكومة مثل بقية الأحزاب السياسية، التي كان لها ممثلون في الحكومة باستثناء الحزب الشيوعي العراقي[١].

بدأ التحول الفعلي والمعلن في موقف قاسم تجاه الكورد و(البارتى) ورئيسه البارزاني بتقليل الاهتمام بالبارزاني، وإبداء احترام كبير لأعداء الحركة القومية الكوردية من أغوات الكورد الممقوتين الموالين للعهد الملكي[٢]. وبإدعائه بأنه ليس للكورد شخصية قومية متميزة ومستقلة، وأخذ يتحدث باستخفاف عن دورهم في التاريخ العراقي، إذ صرح في ٣١ كانون الأول١٩٦٠ أن الثورات كافة التي حدثت في العراق قبل ثورة تموز ١٩٥٨، كانت بتحريك وتشجيع الاستعمار، باستثناء ثورات ١٩٢٠، ١٩٣٦، ١٩٤١، وكان ذلك طعناً في الانتفاضات الكوردية السابقة[٣].

بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على قيام ثورة تموز ١٩٥٨ ، لم يف نظام عبد الكريم قاسم بوعوده التي وعد بها الشعب الكوردي لضمان حقوقه القومية المشروعة، عندئذ صرح البارزاني تصريحاً خطيراً وضع من خلاله عبد الكريم قاسم على المحك، لبيان مدى جديته في تنفيذ وعوده الخاصة بالكورد، جاء في التصريح ما نصه:"... سوف نتخذ كافة الإجراءات اللازمة التي هي في صالح الأكراد فيما إذا لم يف رئيس الوزراء بوعوده..."[٤]. وكتب البارزاني إلى عبد الكريم قاسم يقول: "...إن الكرد سيضطرون إلى اتباع السبيل الذي سلكه الشعب الجزائري، إن لم تسو الحكومة العراقية المسألة الكردية..."[٥]. وكان البارزاني يهدف من وراء قوله، ان يذكّر (قاسم) بمساعداته السخية للثورة الجزائرية، وإهمال قضية الشعب الكوردي المماثلة لها إلى حد ما[٦].

في حقيقة الأمر فإن التصادم مع نظام عبدالكريم قاسم أصبح أمراً مفروضاً على الكورد في مطلع سنة ١٩٦١[٧]؛ لذلك اضطر (البارتى) إلى استبدال الأساليب التي يتبعها لإرغام (قاسم) على التخلي عن سياسته، فقام في السادس من أيلول ١٩٦١ بتنظيم إضراب سياسي عام في كوردستان، فتوقفت الحركة والأعمال في المنطقة غير أن (قاسم) لم يعر اهتماماً للنداءات الموجهة للاستجابة إلى مطالب الشعب

---

(١) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٦٨-٦٩.

(٢) اوريل دان، المصدر السابق، ص٣٧٧-٣٧٨ ؛ عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٧١ ؛ علي سنجاري، الحركة التحررية الكوردية- مواقف وآراء، (دهوك، ١٩٩٧)، ص٤٣.

(٣) عبدالفتاح علي البوتاني، التطورات... ص٢٩٢ ؛ ميڤان عارف بادي، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، (اربيل، ٢٠٠٥)، ص٨٥.

(٤) وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة/ شعبة الحركات والاستخبارات، سري للغاية، العدد ٨٨٦، ١٣ شباط ١٩٦١، الموضوع معلومات. نقلا عن، عادل تقي عبد محمد البلداوي، نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية، (بغداد، ٢٠٠٣)، ص٣٦-٣٧.

(٥) نقلا عن، حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص٢٠٠.

(٦) للتفاصيل عن موقف العراق من قضية الجزائر، ينظر، خرنان مسعود مومي، العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة الموصل، (الموصل، ١٩٨٨)، ص٢٢٧-٢٤١.

(٧) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص١٥٨.

الكوردي[١]، وأصبح أكثر تصميماً على إنهاء المعارضة الكوردية لنظامه، وبدلا من أن يحاول التحقيق في أسباب الشكاوى الكوردية، عمد في التاسع من أيلول ١٩٦١ إلى إصدار أوامره بضرب تجمعات الكورد بالمدفعية والقصف الجوي في منطقة دربنديخان، ثم قام الجيش بحركات منظمة في ١١ أيلول، وبعد ثلاثة أيام انقضت الطائرات على قرى منطقة بارزان وقصفتها[٢].

كان لقيام الحرب في كوردستان أسباب مختلفة، بدأت كقتال بين عشائر متخاصمة، مرت بمراحل عدة قبل أن تصل إلى مستوى (ثورة) ضمت كل عناصر الحركة القومية الكوردية، التي أصبح نظام (قاسم) يمثل تهديدا لها، فقد كان الملاكون مهددين بفقدان أراضيهم؛ بسبب تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وتدهورت العلاقات بين البارزاني و(قاسم)، في حين أصبحت الاعتقالات والمطاردة مصير أعضاء (البارتى)، الذي كان (قاسم) يسعى إلى ايجاد مختلف السبل لتحجيم دوره ثم تصفيته، أو تحويله إلى مجرد جمعية ثقافية مكرسة لمساندته[٣].

المهم وعلى الرغم من الاستعدادات التي اتخذتها القيادة الكوردية للقيام بالثورة قبل اندلاعها، إلا أنه بعد تحرير مدينة زاخو في ١١ ايلول ١٩٦١، وبعد مرور أقل من شهر على اندلاعها انهارت معنويات العشائر المشاركة، وباشرت الكثير من الجماعات الالتحاق بالحكومة، ولم يبق بعد فترة قصيرة مثلاً في جميع مناطق زاخو وثاميدي ودهوك وشيخان من الثوار إلا القليل[٤]، وكانوا كما يصفهم نجم الدين اليوسفي -المشارك في الأحداث-: يترددون على القرى الحدودية وهم في حيرة من أمرهم وفي الرمق الأخير من اليأس والملل[٥].

في حقيقة الأمر، إن أحد أهم الأسباب الرئيسة للانهيار السريع هو عدم وجود تنظيم وإدارة في كوردستان، وعدم توفر الوسائل اللازمة لدى الثوار لضبط النواحي الإدارية في المناطق المحررة. فعلى سبيل المثال: فإنه بعد تحرير مدينة زاخو ولقصر فترة التحرير أصبح الناس مشتتين، وكانت الفوضى تسيطر على المدينة، وهكذا كان الحال في المناطق الأخرى[٦].

---

(١) شيركو فتح الله عمر، الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحركة التحرر القومي الكوردية في العراق ١٩٤٦- ١٩٧٠، ترجمه عن البلغارية، علي الشيخ مصطفى، (السليمانية، ٢٠٠٤)، ص١٤٧؛ كاڤي محمد النبوي، سيرة ودور العميد الركن كاڤي محمد النبوي، (اربيل، ٢٠٠١)، ص١٠٩.

(٢) عبدالفتاح علي البوتاني، التطورات...، ص٢٩٨-٢٩٩.

(٣) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٨٦-٨٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٥) ينظر كتابه، ثورة ايلول المجيدة، (دهوك، ٢٠٠٣)، ط٢، ص١٠٢-١٠٣.

(٦) مقابلة شخصية مع شعبان سعيد محمد بتاريخ ٢٩ آذار٢٠٠٦ في زاخو. ولد سنة ١٩٣٦ في مدينة زاخو، انضم سنة١٩٥٦ إلى صفوف البارتى وأصبح عضواً في لجنة محلية زاخو للبارتى سنة١٩٦٣، وفي السنة التالية مسؤولاً للجنة وعضو الفرع الأول، وفي سنة ١٩٧٠ انتخب عضواً احتياطياً في اللجنة المركزية للبارتى، تولى بعد انتفاضة ١٩٩١ مسؤولية الجبهة الكوردستانية في قضاء زاخو. توفي في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٧ في زاخو.

وانقاذاً للموقف وبسرعة في بادينان وقبل فوات الأوان، قرر البارزاني أخذ زمام المبادرة، فتوجه في تشرين الأول ١٩٦١، على رأس نحو (٣٠٠) مسلح إلى بادينان[١]. ووصل في ٢١ تشرين الأول إلى منطقة عشيرة (نيروه)، وفيها جرى تنظيم الپێشمەرگە بالشكل التالي:-

١- محمد أمين ميرخان على رأس قوة قوامها (٢٥٠) من الپێشمەرگە.

٢- حاجي بيروخي على رأس قوة مماثلة عددياً.

٣- حسو ميرخان دولمري على رأس قوة مماثلة عددياً.

٤- عيسى سوار على رأس قوة مماثلة عددياً.

وعُين لكل واحد من هؤلاء مساعدين في مناطق أخرى، واحتفظ البارزاني بـ (أسعد خوشوي) معاوناً شخصياً فضلاً عن آخرين. واختيرت قوة لحماية البارزاني بقيادة عزيز محمد دولمري.

ونشرت الأوامر والتوصيات التالية على الپێشمەرگە:

١- اجتناب دخول القرى بأية ذريعة كانت؛ خشية تعرضها للقصف الجوي.

٢- يمنع منعاً باتاً اغتصاب أي شيء أو انتزاعه بالقوة من أهالي القرى.

٣- إطاعة الأوامر الصادرة من قيادتهم وتنفيذها دون اعتراض أو تردد.

٤- عدم تبديد العتاد من غير طائل والاقتصاد التام بالذخيرة.

٥- اتخاذ الاحتياطات التامة من القصف المدفعي والجوي.

٦- الحرص على اختيار نقاط الضعف عند العدو ومن ثم مهاجمته منها.

٧- يمنع قتل الأسير أو ايذاؤه أو إهانته بأي شكل كان.

٨- ضرورة التعاون المتبادل بين مجموع القوات والمبادرة إلى مساعدة قوة لقوة أخرى مشتبكة في قتال، واللجوء إلى أسلوب حرب الأنصار بمجموعات صغيرة منتشرة بهدف تقليل حجم الخسائر إلى ادنى حد ممكن، كما كانت هناك تعليمات أخرى[٢].

وبعد أن أصبحت منطقة بادينان بأسرها في قبضة الثورة الكوردية، باستثناء مراكز الأقضية وبعض النواحي، تطبيقاً للأوامر والمقررات المتخذة بتحاشي احتلال المراكز المأهولة الكبيرة، لكي لا تصيبها خسائر بشرية وتدمر. ورسخت جذور الثورة ونفذت عميقا في تربة كوردستان، وانتشرت مفاهيم (البارتى) بين الجماهير وبدأ شباب الكورد المتوافدين من المدن يتقاطرون للالتحاق بقوات الثورة، وارتفعت معنويات السكان الكورد في المدن، ولا سيما بين الشباب المتعلمين والدوائر المثقفة، مقابل هبوط معنويات (الأعداء) ورصيد السلطة عند الأهالي[٣].

---

(١) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٩٠.

(٢) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية "ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥" مع ملحق وثائقي، (أربيل، ٢٠٠٢)، ج٣، ص٣٦-٣٧.

(٣) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية...، المصدر السابق، ص٣٧.

في هذه المرحلة وبعد تنظيم الثورة في منطقة بادينان قرر البارزاني التوجه نحو منطقة سوران لتحريرها من القوات الحكومية، وقبل الشروع بمغادرة بادينان أجرى البارزاني تعيينات جديدة في الإدارة والإشراف العسكري، وكانت بالشكل التالي:-

١- أسعد خوشوي قائداً عاماً في المنطقة.

٢- محمد أمين ميرخان قائد القوات الضاربة تحت إشراف البارزاني المباشر، وحاجي بيروخي إلى جانب مصطفى نيرويي، وعريف ياسين، وككو ميرگەسورى، وحسن خال همزه، وشريف عبدالله، وملا أمين معاونين له.

٣-عيسى سوار لمنطقة زاخو على أن يكون علي هالو معاوناً له.

٤- علي خليل قائداً لمنطقة دهوك يعاونه فارس كورماركي.

٥-حسو ميرخان دولمري قائدا لمنطقة الشيخان، وغازي حاجي ملو، وهرمز ملك چكو، وعمر آغا دولمري، وشكر عبدال شيخكي معاونين له[١].

كان من الممكن واعتباراً من سنة١٩٦٢ ملاحظة بدء تكوّن قوة عسكرية منظمة في كوردستان، التي اطلقت عليها تسمية (لەشكرى شورشگێرى كورد- الجيش الثوري الكوردستاني)[٢]. واطلقت على هذه التشكيلات العسكرية أسماء المناطق التي تقع في دائرة نفوذها، وبقي الأمر على هذا الترتيب حتى سنة ١٩٦٤، وطبق نظام الجيش العراقي على القوات، فاستحدثت الألوية والأفواج والسرايا والفصائل بأسمائها الكوردية (هێز/ بتاليون/ لّق/ پل)[٣].

بهذه الصورة استمرت العمليات العسكرية بين قوات الحكومة والثوار الكورد من أيلول ١٩٦١، وحتى سقوط نظام عبد الكريم قاسم في الثامن من شباط ١٩٦٣، إذ استطاع الثوار الكورد خلال هذه الفترة من السيطرة على مناطق واسعة من كوردستان، وكانوا يسيطرون فعلياً على معظم المناطق الجبلية الشمالية الواقعة في كوردستان العراق، وأنه لم تبق للحكومة أية سيطرة فعلية عليها عدا مدينتي الموصل وكركوك[٤]؛ لذلك كان لا بد من مؤسسة إدارية لإدارة شؤون المواطنين في المناطق المحررة، فتم إسناد المسؤولية في بداية الأمر إلى اللجان المحلية وفروع (البارتى)، ومارست الهيئات الحزبية واجباتها الإدارية إلى جانب مهامها الحزبية، وتم تشكيل لجنة ثلاثية في كل قرية محررة لإدارة شؤون القرية، وكانت تتكون من الخلية الحزبية في القرية فضلاً عن المختار. وكانت لجان القرى ترتبط

---

(١) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٥٤.

(٢) كولتر دشتر، أحفاد صلاح الدين الأيوبي الكورد، الشعب الذي يتعرض للخيانة والغدر، ترجمه عن الألمانية، عبدالسلام مصطفى صديق، (دهوك، ١٩٩٧)، ص٢٥٠.

(٣) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٥٤.

(٤) جريدة (الفور ماسيون) الباريسية، ١٨ آب ١٩٦٢. نقلا عن، جريدة صوت كردستان (جريدة منطقة بغداد للحزب الديمقراطي الكردستاني)، العدد (٤)، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٦٢؛ جريدة الأحد اللبنانية، العدد (٦٢٣)، ٣ آذار ١٩٦٣.

بالمنظمة الحزبية في النواحي المحررة، وترتبط مجموعة منظمات الحزب باللجنة المحلية في الأقضية المحررة، وترتبط تلك الاقضية بفروع الحزب الموجودة في المناطق المحررة، ويعد الفرع بمثابة متصرفية (محافظة) للمنطقة. وكانت كوردستان مقسمة إلى ثلاث مناطق، هي: بادينان (محافظة دهوك حالياً)، وأربيل، والسليمانية[١].

المهم في الأمر، أدى تدهور الأوضاع في العراق إلى تفاقم مشاكل حكومة عبد الكريم قاسم، وأسهمت هذه الأوضاع المضطربة إلى قيام انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣، واستيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي والمتحالفين معه على السلطة[٢]. وبدأت حقبة أخرى من تاريخ العراق المعاصر ودخلت الثورة الكوردية مرحلة جديدة.

نجح الائتلاف البعثي- الناصري [نسبة إلى الرئيس جمال عبدالناصر(١٩١٨-١٩٧٠)] في الاستيلاء على السلطة في الثامن من شباط ١٩٦٣ وإنهاء حكم عبد الكريم قاسم، وأصبحت السلطة الحقيقية في البلاد، وبعد نجاح الانقلاب بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، الذي صار مصدراً للسلطات، بما في ذلك إصدار القوانين وتعيين الوزراء وإقالتهم، وشكل البعثيون أغلبية أعضاء المجلس[٣].

تشكلت الحكومة الجديدة في التاسع من شباط ١٩٦٣ -أي في اليوم الذي قتل فيه عبدالكريم قاسم في مبنى الإذاعة العراقية-، ورقي العقيد عبدالسلام محمد عارف (١٩٢١- ١٩٦٦) إلى رتبة مشير، وانتخبه (المجلس الوطني لقيادة الثورة) أول رئيس للجمهورية العراقية، كما عين قائداً عاماً للقوات المسلحة[٤].

استبشر الكورد في البداية بقيام انقلاب الثامن من شباط، اعتقاداً منهم بأنه سيؤدي إلى انفراج للأزمة، ونهاية للأوضاع الشاذة التي عانوا منها، وأنها بداية مرحلة جديدة للأمن والاستقرار في البلاد، وإمكانية إيجاد حل سلمي عادل للقضية الكوردية، ولكن سرعان ما خاب ظنهم[٥]؛ وذلك لأن موقف الانقلابيين لم يكن واضحاً منذ البداية تجاه قضيتهم القومية، فعلى الرغم من أنه كانت هناك اتصالات بين قادة الانقلاب وقيادة الثورة الكوردية قبل الانقلاب، إلا

---

(١) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨. ولد علي قاسم السنجاري سنة ١٩٣٣ في مدينة شنگال. درس حتى المرحلة المتوسطة في الموصل. التحق بالـ(الپارتى)، وكان عضوا نشطاً، أصبح عضوا في المكتب السياسي للحزب في ١٩٦٤ و١٩٦٧ و١٩٧٠، وعضواً في مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي سنة١٩٦٤. أسس حزب الاتحاد الديمقراطي الكوردستاني بعد نكسة ١٩٧٥، ثم عاد إلى صفوف (الپارتى). شغل منصب مستشار رئيس الحزب مسعود البارزاني للشؤون العربية إلى أن توفي في ٦ أيلول ٢٠٢٠.

(٢) للتفاصيل، ينظر، صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية حكم عبدالكريم قاسم، (بغداد، ١٩٩٠)، ص٦٨ وبعدها.

(٣) عبدالوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، (دمشق، ٢٠٠٢)، ص١٥٤. الجدير بالذكر أن هذا الانقلاب يعرف في أدبيات حزب البعث بـ(ثورة ١٤ رمضان) ؛ لأنها وقعت في ذلك اليوم من شهر رمضان، أو بـ(عروس الثورات). ينظر، هادي حسن عليوي، محاولات القضاء على عبدالكريم قاسم، (بغداد، ١٩٩٠)، ص٦٥ ؛ خليل إبراهيم حسين، سقوط عبدالكريم قاسم، (بغداد، ١٩٨٩)، ص٣٣١.

(٤) للتفاصيل ينظر، جريدة الحرية، العدد (١٦٩٢)، ١٩ شباط ١٩٦٣ ؛ علي جاسم العبيدي، رئيس الدولة في العراق ٢٣ آب ١٩٢١- ١٦تموز ١٩٦٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون والسياسة / جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٣)، ص٢٧٤ وبعدها.

(٥) محسن دزەيى، أحداث عاصرتها ١٩٦١- ١٩٧٥، (أربيل، ٢٠٠٢)، ج٢، ص٢٢.

أنه لم يتم إخبار القيادة الكوردية عن موعد قيام الانقلاب[١]، بسبب عدم ثقتهم بها[٢]. كما أن البيان الأول (للمجلس الوطني لقيادة الثورة) لم يتضمن أية إشارة لحل القضية الكوردية على أساس الحكم الذاتي كما كان متفقا عليه مسبقا، بل جاء فيه أن حكومة (الثورة) تعمل على تحقيق وحدة الشعب الوطنية، وتعزيز الأخوة العربية الكوردية، واحترام حقوق الأقليات، وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية[٣].

مهما يكن من أمر، فقد أعلنت حكومة الانقلاب في ١٦ شباط برنامجها ووعدت بحل القضية الكوردية سلمياً بالتشاور مع قيادة الثورة الكوردية[٤]. وبناء على الدعوة التي وجهتها الحكومة وقيادة حزب البعث وصل بغداد في ١٨ شباط وفد كوردي برئاسة جلال الطالباني -رئيس جمهورية العراق السابق-[٥]، وعضوية كل من صالح اليوسفي، ولقمان ملا مصطفى البارزاني، لإجراء مباحثات رسمية[٦]. وفي الواقع؛ فإن الحكومة لم تكن جدية في المفاوضات ولم تبادر إلى تلبية مطالب الثورة الكوردية في الحكم الذاتي، وبدلاً من ذلك فإن القيادة العراقية كرست كل جهودها لمحاولة انجاح محادثات الوحدة الثلاثية مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر-)، وسوريا، ولم تعر الحكومة أي اهتمام للاحتجاجات الكوردية المستمرة، بل استمرت في انتهاج أسلوب التهدئة، وكجزء من هذا الأسلوب طلبت من قادة (الپارتى) تقديم طلباتهم بصورة رسمية[٧].

إنَّ عدم جدية الحكومة ومماطلتها في المفاوضات لتلبية المطالب الكوردية، دفع قيادة (الپارتى) وعلى رأسها البارزاني إلى التفكير بضرورة عقد مؤتمر شعبي لاطلاع جميع طبقات وفئات الشعب في كوردستان على مجريات الأمور، وإشراكها في المفاوضات النهائية. حضر- المؤتمر الذي عقد في مدينة كويسنجق خلال الفترة ١٨- ٢٢ آذار، وبناء على دعوة من قيادة الثورة الكوردية و(الپارتى)، أكثر من (٥٠٠) شخصية من جميع أنحاء كوردستان بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية والقومية والدينية

---

(١) دانا آدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، ط٢، (أربيل، ١٩٩٩)، ص٣٥٩ ؛ ئيبراهيم جەلال، خواروو كوردستان و شۆرشى ئەيلوول بنياتنان وهەلتەكاندن ١٩٦١-١٩٧٥، چ ٣، (سلێمانى، ١٩٩٩)، ل٩٣.

(٢) مقابلة شخصية مع د. محمود عثمان في ١٦ أيار ٢٠٠٥ في أربيل. ولد في السليمانية، تخرج من كلية الطب جامعة بغداد، انضم للثارق سنة ١٩٥٤، وهو أول طبيب التحق بالثورة الكوردية سنة ١٩٦٢، أصبح عضواً للمكتب السياسي في عدة مؤتمرات للحزب، وسكرتير المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة في كوردستان، ترأس لجنة العلاقات الخارجية للثورة الكوردية في ستينيات القرن العشرين. من مؤسسي الحزب الاشتراكي الكوردستاني، اختير عضواً في مجلس الحكم بعد سقوط نظام صدام حسين في ٩ نيسان ٢٠٠٣، وعضواً في مجلس النواب العراقي. للتفاصيل ينظر، محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد في التاريخ الإسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها، (السليمانية، ٢٠٠٦)، ص٧٠٢.

(٣) ينظر نص البيان في جريدة لواء العروبة، العدد (١)، ٣ آذار ١٩٦٣؛ محمود الدرة، القضية الكردية، ط٢، (بيروت، ١٩٦٦)، ص٣٠٥-٣٠٦.

(٤) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٥) جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨- ١٩٦٨ (٨ شباط- ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)، (بغداد، ٢٠٠٢)، ج٦، ص١٣٠.

(٦) شلومو نكديمون، لموساد في العراق ودول الجوار، ترجمه عن العبرية، بدر عقيلي، ط٢، (بيروت، ١٩٩٨)، ص٨١.

(٧) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٩٣.

ومعتقداتهم السياسية[١]. فقد حضر المؤتمر أمير الكورد الإيزيدية تحسين سعيد بك[٢]، وعدد من رجال الدين المسيحيين[٣]. كما شارك في المؤتمر وفد مثل العرب والتركمان الكوردستانيين، ومنهم: إبراهيم بك النفطجي، ومجيد حسن الصيدلي، وحسن آوجي، وفاضل الصالحي المحامي، ومظهر التكريتي[٤]. وكانت الاجتماعات تجري بطريقة ديمقراطية، وكل شخص كان حراً في التعبير عن آرائه وطرحها[٥].

لا شك أن عقد هذا المؤتمر كان بمثابة انجاز كبير للثورة الكوردية، فلأول مرة ينعقد تحت سقفها مؤتمر كبير، يضم ممثلي معظم أبناء كوردستان- العراق، الذين كانت الاتصالات مع بعضهم ضعيفة. وحرص البارزاني خلال المؤتمر على تسوية النزاعات القائمة بين رؤساء العشائر، وبينهم وبين كوادر الحزب، وانتهز فرصة روحية التقارب الداخلي من أجل انجاح قرار ينص على أن من واجب العشائر الكوردية التي تتعاون مع الحكومة، التعاون مع قيادة الثورة الكوردية، أو الكف عن تعاونها مع الحكومة على الأقل؛ وذلك من أجل الاتحاد ورص الصفوف خلف الأهداف القومية الكوردية، وهكذا أصبح بمقدوره أن يقول بأن تضامناً كوردياً وطنياً قد ولد[٦]. كما تم تخفيف وحل الكثير من المشاكل بين البارزاني وأعضاء المكتب السياسي للپارتى، إذ كان البارزاني منزعجاً قبل ذلك من بعض تصرفات سكرتير المكتب السياسي إبراهيم أحمد[٧].

أعد المجتمعون في مؤتمر كويسنجق مشروعا للمطالبة بالحقوق القومية الكوردية، وجاء في المادة الثانية منه:

"يتضمن الدستور العراقي نصوصا لجهاز تشريعي أعلى للجمهورية ولرئيس الجمهورية، كما ويتضمن الدستور تنظيم الجهاز القومي المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان".

---

(١) فرهاد عوني، "انطباعات عن احتفاء أبناء كويسنجق بزيارة البارزاني لمدينتهم"، مجلة طولان العربي، العدد(١٨)، (أربيل، ٢٥ تشرين الثاني١٩٩٧)، ص٤٥. تشير عدد من المصادر الى أن نحو ٢٠٠٠ شخصية شاركوا في المؤتمر بينهم ١٦٨ مندوبا عن فروع الحزب، ينظر مثلاً، مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (قم، ١٣٧٦ ش)، ص٣٥٩ ؛ خليل جندي، حركة التحرر الوطني الكردستاني في كردستان الجنوبي ١٩٣٩- ١٩٦٨ "آراء ومعالجات"، (ستوكهولم، ١٩٩٤)، ص١٤٠. إلا أنه في الحقيقة أن القاعة التي استضافت المؤتمر كانت لا تتسع لهذا العدد، صحيح أن أكثر من (٢٠٠٠) شخص حضروا كويسنجق إلا ان الجميع لم يحضروا المؤتمر، ينظر، فرهاد عوني، المصدر السابق، ص٤٥.

(٢) ولد تحسين بك سعيد بك سنة ١٩٣٨ في قرية باعدرى بقضاء شيخان، كان أمير الإيزيديين في كوردستان والعالم. للتفاصيل ينظر، جمال بابان، أعلام كرد العراق، (سليمانية، ٢٠٠٦)، ص١٨٣.

(٣) مقابلة شخصية مع خورشيد سليم شيرة في ١٣ تموز ٢٠٠٥ في أربيل، ولد سنة ١٩٣٦ في أربيل، التحق بالإعدادية العسكرية في بغداد وأصبح نائب ضابط، ثم التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم سنة١٩٥٩. انضم الى (الپارتى) سنة ١٩٥٤. التحق بثورة أيلول سنة ١٩٦١، وتولى العديد من المسؤوليات العسكرية في الثورة، منها آمر هيز تازادي، كما تولى العديد من المسؤوليات الحزبية، منها عضو اللجنة المركزية لـ(الپارتى) في سنة ١٩٧٩- ١٩٨٩، ومسؤول الفرع (٢ و ٤) للحزب، وبعد انتفاضة ١٩٩١ أصبح محافظا لأربيل، ثم وكيلاً لوزير الزراعة ثم الأوقاف، ثم عضواً في برلمان كوردستان العراق.

(٤) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٢٣١.

(٥) عەبدوڵلا ئەحمەد ڕەسول پشدەری، یاداشتەکانم، بەرگی (٣)، (دەستنڤیسە ب تیپێن کومپیوتەری نە هاتیە بەلاڤکرن)، ل١٥.

(٦) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص٨٥-٨٦.

(٧) عەبدوڵلا ئەحمەد ڕەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١٥.

فيما جاء في المادة الرابعة:

١- تكون ممارسة الشعب الكوردي لحقوقه عن طريق مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب من قبل القاطنين في كوردستان بالاقتراع السري الحر والمباشر.

٢- يختص الجهاز القومي المنصوص عليه في المادة الثانية بشؤون:

العدل، الداخلية، التربية والتعليم، الصحة، الزراعة، التبغ، البلديات، العمل والشؤون الاجتماعية، الإعمار والمصايف، وكل ما يتعلق برفع المستوى المعاشي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية وغير ذلك من الأمور التي لم ترد ضمن اختصاص الحكومة المركزية.

٣- المجلس التشريعي: يسن كافة القوانين اللازمة لممارسة الصلاحيات المذكورة في الفقرة الثانية أعلاه، وينتخب المجلس التشريعي رئيس المجلس التنفيذي، وله حق حجب الثقة عنه وعن أعضاء المجلس التنفيذي.

٤- يقوم المجلس التنفيذي بممارسة السلطة التنفيذية في حدود الجهاز القومي الوارد في الفقرة الثالثة أعلاه، وينفذ القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي، وكذلك القوانين والأنظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية بقدر علاقتها بكوردستان. وله حق تعيين موظفي أجهزة الإدارة والدوائر الأخرى في المنطقة، ويكون مسؤولاً أمام المجلس التشريعي في أعماله كافة.

وحددت المادة الخامسة مالية الجهاز القومي لمنطقة كوردستان، وتتكون من:

١- الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخل كوردستان.

٢- حصة كوردستان بنسبة عدد سكانها إلى عدد سكان العراق من:

واردات النفط والكمارك والمطارات والموانئ والمعارف والبنوك الحكومية والسكك والبرق والبريد والتلفون، على ان تُخصم منها مصاريف الرئاسة والدفاع والخارجية، وإصدار العملة، وإدارة وزارة النفط والبرق والبريد والتلفونات، وإدارة المصائف بنسبة عدد سكانها إلى سكان العراق، ونفقات السكك الحديدية والطرق العامة بنسبة طول مسافتها في كوردستان إلى مسافاتها في العراق.

٣- حصة كوردستان من المساعدات والقروض والمعونات الخارجية التي ستحصل عليها الحكومة بنفس النسبة السابقة.

٤- القروض الداخلية والعروض والمساعدات غير العسكرية التي ستحصل عليها كوردستان.

٥- واردات التبغ والمصائف والغابات.

٦- حصول كوردستان على المؤسسات والمشاريع والمصالح ذات النفع العام بموجب نسبة سكانها إلى سكان العراق.

وجاء في المادة الثامنة: ان دستور الجهاز القومي لمنطقة كوردستان يتضمن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديموقراطية والدينية للمواطنين من الأقليات، كالتركمان والآثوريين والكلدان والأرمن وغيرهم من الطوائف الدينية والقومية، مع ضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع أبناء القوميتين العربية والكوردية وضمان تمثيلهم في المجلسين التشريعي والتنفيذي والأجهزة المختلفة بنسبة عادلة[١].

يتضح مما سبق أن قيادة الثورة الكوردية كانت قد وضعت بهذا المشروع الخطوط العريضة للحكم الذاتي في كوردستان.

كانت مهمة المؤتمرين تشكيل لجنة مفاوضات موسعة تستمد صلاحياتها من مؤتمر متعدد الأطراف، في طرح برنامج المباحثات اللاحقة مع الحكومة، وتم خلال المؤتمر انتخاب الوفد الكوردي المفاوض برئاسة جلال الطالباني وعضوية كل من: صالح اليوسفي، ومسعود محمد، وشيخ حسين خانقاه، وصمد محمد، وحبيب محمد كريم، وعگيد صديق آميدي، وشاخوان نامق، وبابكر رسول پشدەری، ومصطفى عزيز، وعبدالحسين فيلي[٢].

المهم في الأمر أن حكومة حزب البعث لم تكن راغبة في إدراك ضرورة ايجاد حل سلمي وديمقراطي للقضية الكوردية، وان المشاريع الحكومية المقترحة في حلها، لم تكن في حقيقتها تحمل أية بادرة لمنح الكورد حقوقهم القومية التي طالما ناضلوا من أجلها[٣].

بعد فشل التوصل إلى حل للقضية الكوردية، أعلنت الحكومة في مطلع حزيران ١٩٦٣ مشروعا لنظام اللامركزية الإدارية في العراق، لم يتضمن شيئاً على الإطلاق من الحكم الذاتي الذي طالب به الكورد، وظلت السلطة الفعلية بموجب هذا المشروع بيد الحكومة المركزية، وكان القانون-في الواقع- تعديلا إدارياً رفض بموجبه الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي[٤]. وعندما رفضت قيادة الثورة الكوردية هذا المشروع، هاجمتها الحكومة العراقية في ١٠حزيران ١٩٦٣، وفق خطة شاركت فيها الدول التي تتقاسم كوردستان بتأييد عدد من الدول الغربية، وسميت تلك الخطة بـ(عملية دجلة). اذ لم تكتف الحكومة العراقية بإعداد جيشها فقط لمحاربة الثورة الكوردية، بل أن اتصالات جرت مع تركيا

---

(١) ينظر نص المشروع في: مسعود البارزاني، المصدرالسابق، ص٤٨٣-٤٨٨ ؛ أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق، (القاهرة، ١٩٦٧)، ص٢٨٩-٢٩١.

(٢) حبيب محمد كريم، صفحات من نضال الشعب الكردي تاريخ مؤتمرات الحزب ٤-٥-٦-٧، (د.م، ١٩٩١)، ص١٦.

(٣) شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق ٨شباط ١٩٦٣- ١٧تموز ١٩٦٨، (دهوك، ٢٠٠٦)، ص١١٣.

(٤) شوكو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص١٦٢-١٦٣. ينظر نص المشروع في: جريدة الشعب، العدد (٤٧)، ١١ حزيران ١٩٦٣ ؛ محمود الدرة، المصدر السابق، ص٣٢٥-٣٣٤ ؛ عبدالستار طاهر شريف، تاريخ الحزب الثوري الكردستاني، ط ٢، (بغداد، ١٩٧٨)، ص٢٢٢-٢٣٣.

وإيران وسوريا؛ لدعمها ضد الثوار الكورد[١]، واستمر الهجوم الحكومي المدعوم خارجياً على كوردستان حتى سقوط نظام حزب البعث في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣[٢].

على الرغم من ظروف القتال القاسية، التي شهدتها كوردستان خلال المدة ١٠ حزيران- ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣؛ فإن قيادة الثورة الكوردية لم تهمل الجوانب الإعلامية، فقد تمكنت مع ظروف الكفاح المسلح والمعارك الضارية، من أن تؤسس أول إذاعة في تاريخ الحركة القومية الكوردية وذلك في ٢٠ آب ١٩٦٣ باسم إذاعة (دەنگی کوردستان/صوت كوردستان) [٣]، وكانت الإذاعة تتكون من قسمين: القسم الكوردي ويسمى بـ (دەنگی کوردستان)، والقسم العربي ويسمى بصوت (الأخوة العربية-الكوردية)[٤]. وهذا يدل على أن قيادة الثورة الكوردية كانت تدرك أهمية الإذاعة التي كانت أفضل وسيلة للاتصال بالجماهير الكوردية خاصة في مجتمع يعاني نسبة كبيرة من أبنائه من التخلف والجهل والأمية[٥]، ولتكون المعبر الصادق عن آلام وآمال الشعب الكوردي، ولتسهم في إظهار الوجه الحقيقي للثورة الكوردية، وتفنيد إدعاءات الحكومة العراقية حولها[٦].

وقد افتتحت الإذاعة برامجها بكلمة من قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني، ألقاه نيابة عنه الدكتور سيد عزيز شمزيني[٧]، إذ خاطب الشعب الكوردي قائلاً: "...اطلب منكم صيانة وحدتكم الوطنية أكثر من أي وقت مضى؛ لان الوحدة الوطنية هي القاعدة القوية والأساس المتين لأي نصر تحققونه؛ لذا فإن الواجب يحتم على جميع الأكراد الشرفاء أن يساهم كل منهم في معركة الحياة أو الموت، التي يخوض غمارها شعبنا الكوردي..."، وأضاف: "...ان النضال المشترك بين القوميتين العربية والكوردية هو حجر الزاوية لصيانة استقلال العراق وبناء نظام ديمقراطي سليم وتحقيق الحكم الذاتي لكوردستان..."[٨].

---

(١) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي، ط٢، (قم، ١٩٩٢)، ص٢٩٨ ؛ علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم - مراجعات من ذاكرة طالب شيب-، (بيروت، ١٩٩٩)، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٢) للتفاصيل ينظر، شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص١٣٠ وبعدها.

(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٧٠)، أيلول ١٩٦٣. نقلاً عن، نەوزاد عەلی ئەحمەد، خەبات ئۆرگانی پارتی دیموکراتی کوردستان (نیسانی ١٩٦٢-کانوونی دووەمی ١٩٦٤)، (سلیمانی، ٢٠٠٨)، ل٧٩ ؛ عەبدوللا زەنگەنە، "لە پەراویزی (دەنگی کوردستان)ەوە"، گوڤاری روژنامەڤانی، ژمارە (١١-١٢)، (هەولیر، ٢٠٠٣)، ل١٩١-١٩٢. وهناك من يرى ان إذاعة محلية صغيرة للثورة الكوردية كانت قد تأسست في مدينة السليمانية قبل أحداث يوم ٩ حزيران ١٩٦٣، وكان مقرها في بيت (كمال حمة فرج أفندي) وهو من أهالي السليمانية، وكان المذكور أول مذيع فيها، وقد أغلقها القائمون عليها بعد فترة قصيرة، وذلك بعد ان علمت بها السلطات الحكومية. ينظر، ريبوار فەرەج مەحمود، "بە بۆنەی (٤٠) سال بە سەر کارەساتی مەنعی تەجەولەوە"، گوڤاری سلیمانی، ژمارە (٣٥)، (سلیمانی، حوزیرانی ٢٠٠٣)، ل١٨.

(٤) جريدة خەبات، العدد (٤٧٠)، أيلول ١٩٦٣. نقلاً عن، نەوزاد عەلی ئەحمەد، ژێدەرێ بەرێ، ل٨٠.

(٥) باوەکر عوبید سالح، کاریگەریی شۆرشی ئەیلوول لە سەر پیشخستنی روژنامەوانیی کوردی لە کوردستانی خواروودا ١٩٦١-١٩٧٥، نامەی ماستەر نە پلاوکراوە، کولیژی ئاداب/ زانکوی سەلاحەددین، (هەولیر، ٢٠٠٣)، ل٧٠ ؛ وریا جاف، میژووی دەنگی کوردستانی عیراق، (هەولیر، ٢٠٠٢)، ل١٥.

(٦) جريدة خەبات، العدد (٤٧٠)، ايلول ١٩٦٣. نقلاً عن، نەوزاد عەلی ئەحمەد، ژێدەرێ بەرێ، ل٨٠.

(٧) هو حفيد الشيخ عبيد الله النهري الذي قاد في سنة ١٨٨٠ أكبر ثورة كوردية ضد الدولة العثمانية وإيران. جاء عزيز شمزيني الى العراق، وأصبح ضابطاً في الجيش، والتحق سراً بحزب هيوا وعمل فيه، وانضم سنة ١٩٤٣ الى انتفاضة بارزان الثانية ١٩٤٣- ١٩٤٥، وبعد فشل الانتفاضة التحق مع رفاقه بجمهورية كوردستان في مهاباد. وأكمل دراسته في الاتحاد السوفيتي، ويعتبر أول كوردي حصل على شهادة الدكتوراه الأكاديمية عن القضية الكوردية. ينظر، عەزیز شەمزینی، جولانەوەی رزگاری ی نیشتیمانی ی کوردستان، چ ٣، وەرگیران، فەرید ئەسەسەرد، (سلیمانی، ١٩٩٨)، ل٣-٤.

(٨) جريدة خەبات، العدد (٤٧٠)، ايلول ١٩٦٣. نقلاً عن، نەوزاد عەلی ئەحمەد، ژێدەرێ بەرێ، ل٨٦.

ومن أجل تنظيم وتحسين الأوضاع الإدارية في المناطق المحررة من كوردستان، قررت قيادة الثورة الكوردية تشكيل المحكمة العليا للثورة؛ وذلك نظراً لحاجة الثورة الماسة لتشكيل هذه المحكمة، على أن تمارس مهامها على غرار المحاكم الموجودة في الدولة العراقية للنظر في القضايا المتعلقة بالمحاكم، وكانت المحكمة العليا للثورة في تشكيلتها ومهامها مستندة إلى القوانين والأنظمة المرعية وأصول المحاكمات القانونية، ومنها قانون العقوبات البغدادي. وجاءت هذه الخطوة بعد أن اتسعت مهام الثورة المدنية والتنظيمية نتيجة لتوسع رقعتها الجغرافية ومهامها العسكرية، لا سيما بعد استئناف القتال في كوردستان في حزيران ١٩٦٣. واتخذت المحكمة من قصبة ماوت مقراً لها وافتتحت أعمالها في ١٢ تموز ١٩٦٣، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الثورة الكوردية يتم فيها تشكيل (محكمة عليا للثورة)، وكانت تشكيلة هذه المحكمة قد تم اختيارها من وجوه قانونية معروفة ومتمرسة في مجال المحاكم والتحقيق. منهم رئيس المحكمة القاضي عمر حبيب عبدالله[١]، والعضو الثاني للمحكمة القاضي روبيتان أمين علي الجاف[٢]، والمحقق كمال احمد برقي[٣] وغيرهم[٤].

الجدير بالإشارة هنا، انه وبسبب عدم وجود مؤسسات قضائية في الثورة قبل تشكيل المحاكم؛ فإنه تشكلت في بعض المناطق لجان لحل مشاكل السكان، ففي منطقة بادينان كانت هناك لجنة برئاسة ملا أنور مايي[٥] مؤلفة من بعض كوادر الحزب ورجال الدين والوجهاء، تزور المناطق التي تحدث فيها مشاكل وتعمل على حلها بشكل ودي، وتحاول إرضاء جميع الاطراف؛ لكيلا تتسع المشكلة وتكون لها تأثير اجتماعي خطير، وبالتالي التأثير سلباً على صفوف الجماهير[٦].

وبهدف تنظيم الأوضاع الإدارية والاقتصادية والعلمية والصحية، وكذلك أعمال البلدية والكمارك والنفوس وأمور اخرى لها علاقة بالإدارة العامة، مثل تأسيس جهاز خاص للشرطة والأمن في المناطق المحررة في كوردستان العراق. فقد أصدر المكتب السياسي قراراً تحت الرقم (١٤٥٣) في يوم ٢٤ تشرين

---

(١) ولد سنة ١٩٢٥ في مدينة كويسنجق، تخرج من كلية الحقوق جامعة بغداد سنة ١٩٤٨، انضم لصفوف (البارتي) منذ بداية تشكيله، أصبح قاضياً في محكمة قضاء كويسنجق سنة١٩٥٧، والتحق بصفوف الثورة الكوردية سنة ١٩٦٣. توفي يوم التاسع من نيسان ١٩٧٦. للتفاصيل ينظر، فرهاد عوني، "قصة تشكيل أول محكمة قانونية إبان ثورة أيلول سنة ١٩٦٣"، مجلة گولان العربي، العدد (١٤)، (اربيل، ٢٥ تموز ١٩٩٧)، ص٦٤.

(٢) ولد سنة ١٩٢٧ في مدينة كفري، تخرج من كلية الحقوق جامعة بغداد سنة ١٩٥١، وعمل قاضياً في مدن مختلفة، التحق بالثورة الكوردية سنة ١٩٦٣. ينظر، المصدر نفسه.

(٣) ولد سنة ١٩٣٠ في مدينة السليمانية، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، والتحق بكلية الشرطة في بغداد وتخرج منها برتبة ملازم ثان، التحق بالثورة الكوردية سنة ١٩٦٣. توفي في ١١ تشرين الأول ١٩٦٧. ينظر، المصدر نفسه، ص٦٥.

(٤) للتفاصيل عن محكمة الثورة، ينظر، المصدر نفسه، ص٦١-٦٥.

(٥) ولد أنور محمد طاهر عبدالرحمن سنة ١٩١٣ في قرية (مايي) التابعة لناحية بروازي بالا، ونشأ في أسرة دينية، أكمل دراسته الدينية سنة١٩٣٦ وعين سنة ١٩٣٩ معلماً، اعتقل سنة ١٩٤٦ بسبب اشتراكه في ثورة بارزان الثانية سنة ١٩٤٥. برز نشاطه السياسي والحزبي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التحق بالثورة الكوردية سنة ١٩٦١، وتوفي (استشهد) في ٢٢ حزيران ١٩٦٣. للتفاصيل عن نشاطه السياسي والثقافي، ينظر، عبدالفتاح علي بوتاني، جريدة الحقيقة/ راستي- اول جريدة عربية كوردية في مدينة الموصل دراسة وتوثيق، (دهوك، ١٩٩٨)، ص٣٤ وما بعدها.

(٦) مقابلة شخصية مع نجم الدين يوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧ في دهوك. ولد سنة ١٩٤١، تخرج سنة ١٩٦٠ من معهد الزراعة في بغداد، التحق بالثورة الكوردية سنة ١٩٦١، أصبح عضواً في لجنة محلية البارتي سنة ١٩٦٣ ومن ثم مسؤولاً للجنة، انتخب عضواً في اللجنة المركزية للبارتي في المؤتمر التاسع سنة ١٩٧٩، أصبح مسؤولاً للفرع الأول للحزب من ١٩٨٥-١٩٨٦، كان مسؤولاً لاستثمارات مؤسسة الشهداء في دهوك، توفي في ١٢ شباط ٢٠١٨.

الاول ١٩٦٣ بتشكيل لجنة باسم (لجنة التنظيم والإدارة العامة)، ومرتبطة مباشرة بالمكتب السياسي، ولها كامل الصلاحيات. ودعا المكتب السياسي جميع قطاعات الجيش الثوري الكوردستاني وجميع منظمات (الپارتى)، أن يساندوا بكل قواهم ويساعدوا هذه اللجان من أجل القيام بأعمالها. ومن أجل تنفيذ الأعمال المشار اليها آنفاً تقرر تنظيم انتخابات لاختيار اللجان في النواحي والاقضية؛ وهكذا فإن أهالي كوردستان سيشاركون في إدارة الأمور الإدارية المتعلقة بهم وستكون لديهم خبرة في الانتخابات[١].

وفي سبيل تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها؛ فإن لجنة التنظيم والإدارة العامة أصدرت عدة تعليمات وتوجيهات، ففي ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ تم إصدار قانون لانتخاب لجان تنظيم الإدارات في القرى والنواحي والاقضية. وأشار بيان اللجنة بأنه تم اتخاذ هذه الخطوة استناداً إلى القرار الذي اتخذه المكتب السياسي لـ(الپارتى) والمرقم (١٤٥٣) في ٢٤ تشرين الاول ١٩٦٣[٢]. كما حددت اللجنة في بيان آخر صدر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ واجبات لجان إدارة القرى، إذ إن اللجنة الإدارية في القرية تقوم بجميع الأعمال الإدارية والاقتصادية والصحية والتعليمية[٣]. كما أصدرت اللجنة بياناً إلى جميع فروع (الپارتى) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٣، طالبت فيها تنظيم قوائم خاصة، بأسماء جميع الموظفين والمعلمين والمتعلمين، الموجودين في المناطق المحررة من كوردستان[٤].

ومن أجل رفد الثورة الكوردية بكوادر عسكرية وأكاديمية، قرر المكتب السياسي لـ(الپارتى) في منتصف تشرين الثاني ١٩٦٣، تأسيس (الأكاديمية العسكرية للثورة) لتخريج ضباط ليقودوا الپێشمەرگە، وكانت تلك خطوة في طريق تحويل (الجيش الثوري الكوردستاني) إلى جيش منظم لحماية الحكم الذاتي في كوردستان[٥]. إذ تقرر أن يتلقى طلاب الأكاديمية علوماً عسكرية وسياسية تؤهلهم للاضطلاع بالواجبات التي تنتظرهم[٦].

وعن أهم الدوافع التي دعت قيادة الثورة الكوردية إلى فتح هذه الأكاديمية، أكد آمر الأكاديمية بقوله: إن تطور الثورة الكوردية من الناحية العسكرية، وارتفاعها إلى مستوى عال من التنظيم والتدريب والتسليح، وكذلك اندفاع المئات من أبناء شعبنا للانخراط في قوات الپێشمەرگە، وكذلك تلمس قيادة الثورة لضرورة استيعاب جميع الطاقات العسكرية (المادية والبشرية) في كيان من التنظيم العسكري الحديث، قد دفع المسؤولين إلى تأسيس هذه الأكاديمية الحربية. وأضاف: ان المهمة التي كانت تتوخاها قيادة الثورة، هي تخريج ضباط ثوريين ملمين بالعلوم العسكرية والسياسية لكي

---

(١) گوڤاری رزگاری کوردستان، ژ(٤)، كانونى يەكەم ١٩٦٣.
(٢) للتفاصيل ينظر الملحق رقم (١).
(٣) ينظر تفاصيل الواجبات في الملحق رقم (٢).
(٤) ينظر الملحق رقم (٣).
(٥) گوڤاری رزگاری کوردستان، ژ(٤)، كانونى يەكەم ١٩٦٣.
(٦) جريدة خەبات، العدد (٤٧٢)، تشرين الثاني ١٩٦٣. نقلاً عن، نەوزاد عەلى ئەحمەد، ژێدەرێ بەرێ، ل ٩٩.

يتمكنوا من قيادة تنظيمات الپێشمەرگە في كوردستان، ويكونوا نواة لقيادة قوات الحكم الذاتي في المستقبل[1].

وقد شارك في افتتاح أول أكاديمية عسكرية للثورة في تاريخ الشعب الكوردي أعضاء المكتب السياسي (للپارتى)، وضباط الأركان العامة ورجال الإدارة، وذلك في السابع من كانون الاول ١٩٦٣، وقد ألقى عضو المكتب السياسي (للپارتى) نوري شاويس (١٩٢٢- ١٩٨٣) كلمة باسم قائد الثورة مصطفى البارزاني والمكتب السياسي (للپارتى) بهذه المناسبة، جاء فيها: "...ان هذه هي المرة الاولى في تاريخ شعبنا الكردي يفتتح في جزء محرر من وطننا أكاديمية عسكرية كبرى كأكاديميتكم، واننا نأمل أن يعقب هذه الخطوة المباركة خطوات مفيدة أخرى، أكبر وأهم في المستقبل...". وأضاف: "...لنا وطيد الأمل في أن تؤدي أكاديميتكم دورها كاملاً، وبشرف في مضمار تقوية وتطوير ونشر العلوم العسكرية في صفوف قواتنا الثورية المسلحة. ومما لا شك فيه أن اية ثورة مسلحة لا يمكنها إحراز النصر- دون قوة. وان أية قوة ينعدم فيها التنظيم والضبط والتدريب والطاعة لا يمكن أن يطلق عليها اسم الجيش، وانطلاقاً من هذه الحقائق بادر حزبنا الطليعي إلى تأسيس هذه الأكاديمية، وسنشرع بالتدريج في تنظيم وفتح دورات تعليمية لوحدات انصارنا البواسل...". واختتم شاويس الكلمة بالقول: "...ان لنا ثقة لا تتزعزع بأننا سوف نواصل السير في الخط القويم، الذي رسمه لنا حزبنا، واننا بعون الله وبعزيمتكم الجبارة وبالاستناد على تصميم شعبنا الكردي على التضحية والفداء، سوف ننتزع جميع حقوقنا المشروعة والحكم الذاتي لكردستان، في ظل نظام ديمقراطي سليم للشعب العراقي بأسره، ترفرف عليه رايات السلام والسعادة والتحرر من الحرمان والخوف..."[2].

وأصدرت لجنة التنظيم والإدارة العامة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ بياناً إلى جميع سكان المناطق المحررة من كوردستان العراق، جاء فيه: ان من بين الأهداف الرئيسة للثورة الكوردية هو قيام نظام للحكم الذاتي في كوردستان، وأن يقوم الشعب الكوردي بحكم نفسه بنفسه في ظل نظام ديمقراطي. وأضاف البيان، وبالنظر لتحرر الجزء الأكبر من مناطق كوردستان، فمن الضروري إقامة الإدارات في تلك المناطق، وان يحكم الشعب نفسه بنفسه وينتخب ممثليه الحقيقيين، ويمارس حقوقه بأسلوب ديمقراطي حر يتفق ونهج الثورة، ليجني الشعب ثمار تضحيته ويعيش حياة حرة كريمة.

ودعا البيان جميع سكان القرى في كوردستان من أجل تهيئة أنفسهم للمشاركة في انتخاب ثلاثة أشخاص معروفين بوطنيتهم للجنة الإدارة في القرية، من أجل تنظيم جميع الأمور الإدارية والاقتصادية والصحية والعلمية على شكل صحيح. وأكد البيان بأنه بعد انتهاء الانتخابات في القرى ستبدأ انتخابات لجان النواحي والأقضية من ممثلي لجان القرى المنتخبة، وطالب البيان سكان جميع المناطق المحررة

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٧٢)، تشرين الثاني ١٩٦٣. نقلاً عن، نەوزاد عەلى ئەحمەد، ژێدەرێ بەرێ، ل٩٩..
(٢) هەمان ژێدەر، ل١٠٥.

الاستعداد للمشاركة في هذه الانتخابات، وتقديم المساعدة للجان التي سترسل إلى مناطقهم للإشراف على عملية الانتخابات[1].

وعن وقع وتأثير هذه الخطوات والاجراءات التي قامت بها قيادة (الپارتى)، من أجل تنظيم الإدارة في كوردستان على الحكومة العراقية، كتبت مجلة (رزگارى كوردستان/ تحرير كوردستان) تقول: لا شك بأن دوائر استخبارات رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف قد تلقت أنباء تشكيل عدة لجان عليا في المناطق المحررة من كوردستان كمقدمة لتأسيس الحكم الذاتي في اطار الجمهورية العراقية. وأضافت المجلة: عليه إذا سمح عبد السلام محمد عارف بتأسيس الحكم الذاتي في كوردستان وتأسيس الجيش الثوري الكوردستاني: فإنه لا يغير شيئاً من حقيقة الأمر[2].

لم يستمر حزب البعث في السلطة سوى ٩ أشهر و١٠ أيام تقريباً، إذ حدث صراع داخل قيادته، الأمر الذي شجع رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف على استغلال الفرصة، واستطاع بالتعاون مع الضباط الناصريين وبعض البعثيين المعتدلين من الاستيلاء على مقاليد الأمور في ١٨ تشرين الثاني١٩٦٣ وإبعاد البعث عن الحكم[3]، وكانت محاربة البعث وبكل شراسة للثورة الكوردية، والأزمة الداخلية التي عانى منها من أهم أسباب سقوط حكومة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣[4].

---

(١) ينظر الملحق رقم (٤).

(٢) گوڤارى رزگارى كوردستان، ژ(٤)، كانونى يەكەم ١٩٦٣.

(٣) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٤) للتفاصيل عن أسباب وكيفية سقوط نظام حزب البعث في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، ينظر، شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي مرحلة الأربعينات التأسيسية١٩٤٠-١٩٤٩، (بغداد، ١٩٨٦)، ج١، ص٢٦٣ وما بعدها ؛ عبدالوهاب حميد رشيد، المصدر السابق، ص١٥٦-١٥٧ ؛ حنا بطاطو، العراق -الكتاب الثالث- الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة، عفاف الرزاز، (بيروت، ١٩٩٢)، ص٣٢٤ وبعدها ؛ حسن السعيد، نواظير الغرب صفحات من ملف اللعبة الدولية مع البعث العراقي ١٩٤٨- ١٩٦٨، (بيروت، ١٩٩٢)، ص١٣٨ وبعدها.

التطورات السياسية في كوردستان
إثر انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

تمكن رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف من الانفراد بالسلطة بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣[١]، وأصدر حال استيلائه على الحكم بياناً باسم (المجلس الوطني لقيادة الثورة) أعلن فيه عن قيام الجمهورية الجديدة، وأدان البيان العديد من جوانب سياسة نظام ٨ شباط، وأعلن عن حل الحرس القومي[٢]، و(المجلس الوطني لقيادة الثورة) وتقرر تشكيل مجلس جديد بالاسم نفسه[٣]، وتم منع نشاط حزب البعث في العراق[٤].

هدأ الوضع في جبهات القتال بعض الشيء بعد انقلاب ١٨تشرين الثاني١٩٦٣؛ لذلك حاول البارزاني في نهاية شهر كانون الأول ١٩٦٣ عندما كان موجودا في منطقة (دولة رقة) التابعة لقضاء رانية تشكيل لجنة مشتركة من قيادة البارتى، ورؤساء العشائر الكوردية وبعض المستقلين لغرض تشكيل مجلس لقيادة الثورة الكوردية. ولعل من أبرز المشاركين في هذه اللجنة جلال طالباني، ونوري صديق شاويس، وهاشم حسن عقراوي، والدكتور صديق الأتروشي، والعقيد طه بامرني، والعقيد الركن كافي نبوي، وعباس مامند آغا، وعبدالوهاب آغا جندياني وغيرهم[٥].

واستمرت اجتماعات هذه اللجنة لعدة أيام، غير أن المجتمعين لم يصلوا إلى اتفاق بسبب تناقض المصالح؛ وهكذا فإن البارزاني شعر بخيبة أمل وبدأ يعتقد بأن توحيد القيادة الكوردية سوف لا يكون أمراً هيناً، وأنه سوف يحتاج إلى وقف القتال مع الحكومة العراقية والدخول في مفاوضات معها؛ لغرض التفرغ ومحاولة توحيد القيادة داخل اللجنة المركزية للبارتى[٦].

---

(١) يعرف هذا الانقلاب في أدبيات حزب البعث بـ (ردة تشرين)، ينظر، مجلة الثورة العربية، العدد (٢)، (بغداد، ١٩٨٨)، ص٩ ؛ طالب عبدالجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية المشكلة -الحل- النتيجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة / جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٢)، ص٢٨٠.

(٢) الحرس القومي، هوالتنظيم المسلح لحزب البعث، تشكل يوم ٨ شباط ١٩٦٣ بموجب القانون رقم (٣٥) الذي أصدره (المجلس الوطني لقيادة الثورة) وأدى دوراً في مطاردة الشيوعيين والپارتيين واعتقالهم وتعذيبهم، واشتهر باعتداءاته على الأهالي الى حد هتك الأعراض فضلاً عن تدخله في شؤون الإدارة والجيش. للاطلاع على جرائم الحرس القومي وتجاوزاتهم، ينظر، الكتاب الوثائقي الذي أصدرته الحكومة (منشورات عربية) بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ بعنوان، المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، (بغداد، د.ت)؛ مركز دراسات الموصل (م.د.م)، ع.ا.الحرس القومي، ر.ا.٤٣/٤. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف ورئيس وزرائه العقيد أحمد حسن البكر انضما الى الحرس القومي وارتديا ملابسهم. ينظر،عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكوردية التحررية دراسات ووثائق، تقديم، خليل علي مراد، (دهوك، ٢٠٠٤) ص٣٩٩ الهامش رقم [٧].

(٣) ينظر نص البيان في، جريدة المنار، العدد(٢٥٧٨)، ١ كانون الأول ١٩٦٣؛ جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، (بغداد، ٢٠٠٤)، ج(٧)، ص١٢-١٣ ؛ أمين سامي الخمراوي، المصدر السابق، ص٣١٢-٣١٤.

(٤) ل.ن.كوتلوف وا.ف.فدتشنكو، "العراق"، في، مجموعة مؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧-١٩٧٠، (موسكو، ١٩٧٥)، ج١، ص٣٥٧؛ خليل جندي، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٥) شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كوردستان والعراق من ١٩٥٨-١٩٨٠، ط٢، (أربيل، ٢٠٠٧)، ص١٥٠.

(٦) شكيب عقراوي، المصدر السابق.

عرف قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني بالمرونة السياسية، حتى أنه لم يدع فرصة تفوت لدخول المفاوضات مع الحكومات العراقية المتعاقبة، فعندما أرادت حكومة عبد السلام محمد عارف أن تتفاوض مع قيادة الثورة الكوردية في نهاية سنة ١٩٦٣، وافق البارزاني على ذلك مع علمه وقناعته بأن حكومة عارف ليس في نيتها الاعتراف بحقوق الكورد في الحكم الذاتي، لكنه أراد أن يفتح أمامها الفرصة ليرى مدى جديتها، وليرضي الأصدقاء والمتعاطفين مع الثورة الكوردية ويكشف للعالم أنه مع الحل السلمي للقضية الكوردية، وهكذا فإن اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ لم تتم بمعزل عن تدخل السوفيت وتأثير القاهرة[١].

خلقت حاجة المشير عبدالسلام محمد عارف في الحصول على تأييد الرئيس جمال عبدالناصر، وإلى وجود قوات مصرية لحمايته في بغداد، وضعف موقفه، ظروفاً جديدة دفعت بالرئيس العراقي إلى وقف القتال في كوردستان. كما اتضح في ذلك الوقت بأن الأمور في بغداد سيديرها الضباط الكبار في الجيش، وأن خبرتهم محدودة في تسيير إدارة أمور الدولة، وأنهم بحاجة للوقت لتثبيت موقفهم، وأن وقف الحرب الكوردية سيوفر لهم الوقت والمجال لبلورة الموقف ورسم استراتيجيتهم للمستقبل[٢].

كان من الواضح بصورة تكاد تكون أكيدة أن اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤، لم تكن (تسوية نهائية ودائمية)، كما وصفها كل من رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف وقائد الثورة الكوردية مصطفى البارزاني، فقد اضطر الطرفان إلى توقيع الاتفاقية لأسباب تتعلق بالمنفعة السياسية، بدليل انه ما إن أبرمت حتى ظهرت خلافات في الرأي هددت السلم المهزوز في كوردستان العراق[٣].

كان عبد السلام محمد عارف يعتقد أن ما يحتاجه الكورد هو فقط (إعمار الشمال)؛ ولهذا فإنه بدأ يتصرف من دون أن يقيم أي وزن للمشاعر القومية الكوردية وللقضية الكوردية، بل وحتى من دون أن يجهد نفسه في إرساء الحل السلمي، وبدلاً من ذلك فإنه بدأ يتحدث عن الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر) أكثر مما يتحدث عن إيجاد حل سلمي للقضية الكوردية، أما حله المقترح فكان يتمثل باستخدام (الأخوة الإسلامية) كأساس محتمل للعلاقات الكوردية- العربية في العراق، وأصبح من المفروض ومن وجهة نظره أن يحل الإسلام محل القومية الكوردية[٤].

إن الحكومة العراقية الجديدة في الحقيقة لم تلتزم بروح اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤، وخطت خطوات عديدة كانت معاكسة لما تم الاتفاق عليه، إذ إنها سارت من حيث الجوهر على سياسة

---

(١) عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٠٩. للتفاصيل عن اتفاقية١٠ شباط ١٩٦٤، ينظر، شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص١٥٣ وبعدها.

(٢) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٥١.

(٣) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٤؛ عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٢٩١.

(٤) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٥؛ دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي "دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة صدام، (بغداد، ١٩٩٩)، ص١٥٨.

الحكام السابقين، وبدأت تبتعد عن ما اتفق عليه عند وقف إطلاق النار[١]. واستمر عبدالسلام محمد عارف في الحديث عن الوحدة العربية من دون أن يصاحب ذلك تطمينات للكورد، بأن الوحدة لا تعني صهرهم في مجموع عربي كبير، كما أن الحكومة العراقية أعطت للوحدة العربية الأولوية على القضية الكوردية، وذلك في الدستور المؤقت الجديد[٢]، الذي صدر في ٢٩ نيسان ١٩٦٤[٣]، والذي صيغ وفقاً للدستور المصري[٤]. لم يحتو الدستور المؤقت على أي اعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي، ورغم ذلك فقد حذفت المادة الثالثة التي وردت في دستور٢٧ تموز ١٩٥٨، المادة التي كانت تنص بأن الكورد والعرب شركاء في الوطن العراقي، كما أنه لم يعترف بأن الشعب الكوردي هو شعب كالشعب العربي له حقوقه القومية، بل بعكس هذه الحقيقة فقد نص على أن الشعب العراقي بكورده وعربه جزء من القومية العربية، وهذا لا ينسجم مع الواقع والحقائق التاريخية[٥]؛ لذا عدّت جريدة خەبات -لسان حال (البارتى)- هذا الدستور: "...خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بالحقوق القومية للشعب الكردي..."[٦].

واصل رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف اهتمامه بالوحدة العربية، ففي ٢٦ أيار ١٩٦٤ وقع مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر على (ميثاق الوحدة)، الذي كان يهدف إلى تحقيق الوحدة الشاملة بين البلدين على شكل مراحل ولم يرد فيه أي ذكر للكورد والقضية الكوردية[٧].

كما أخذت الحكومة تسعى إلى فرض نظام الحزب الواحد، وذلك بعزل أحزاب البلاد عن الحياة السياسية أو حلها؛ لذلك فقد تم في ١٤ تموز ١٩٦٤ الإعلان عن تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في

---

(١) ش.ج.اشيريان، الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان- العراق (١٩٦١- ١٩٦٨)، ترجمه عن الروسية، ولاتو، (بيروت، ١٩٧٨)، ص١٢٤.

(٢) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٥ ؛ عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٢٧.

(٣) أزهار عبدالكريم عبدالوهاب، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة /جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٣)، ص١٧٦. قبل صدور هذا الدستور كان قد صدر دستور (٢٢ نيسان ١٩٦٤) باسم (قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة المرقم ٦١ لسنة ١٩٦٤)، الذي لم يدم كـ (دستور مؤقت) أكثر من ثمانية أيام، ليأتي دستور ٢٩ نيسان، وقد ألغى هذا الدستور في مادته الثالثة الدستور المؤقت الصادر في (٢٧ تموز ١٩٥٨)، أما دستور (٤ نيسان ١٩٦٣) الذي أصدرته حكومة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، فكان قد تم إلغاؤه بموجب دستور (٢٢ نيسان ١٩٦٤)، ينظر في ذلك، المصدر نفسه، ص١٦٩ وبعدها؛ عصام سعيد عبد العبيدي، المركز القانوني لرئيس الوزراء في الدساتير العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون/جامعة الموصل، (الموصل،١٩٩٩)، ص١٣٥.

(٤) كان هناك شبه كبير بين الدستور العراقي الصادر في (٢٩ نيسان ١٩٦٤) والدستور المصري الصادر في ٢٦ آذار١٩٦٤، وكان هذا نتيجة حتمية لاعتماد الدستور المصري مصدرا أساسيا لمشروع الدستور العراقي، والمعلوم ان الكثير من المواد في الدستور المصري كانت غير صالحة لتطبيقها في العراق، كالنظام الاشتراكي المصري مثلا، ينظر، أزهار عبدالكريم عبدالوهاب، المصدر السابق، ص١٧٨-١٧٩.

(٥) اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في١٤ تموز١٩٦٤، "بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني بمناسبة ذكرى١٤ تموز". نقلا عن، شازين هيرش ونزار محەمەد، بەلگەنامە پارتى ديموكراتى كوردستان(بالى مەكتەبى سياسى و بالى بارزانى) لە چەندين بەلگەنامەى مێژووييدا ١٩٦٤-١٩٧٠،(سليمانى، ٢٠٠٣)، ل٢٠١-٢٠٢ ؛ جريدة خەبات، العدد (٤٧٧)، نيسان ١٩٦٥.

(٦) ينظر، العدد (٤٧٤)، لتشرين الثاني ١٩٦٤. للتفاصيل عن موقف الكورد من دستور (٢٩ نيسان١٩٦٤)، ينظر، شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية -دراسة تحليلية مقارنة-، (السليمانية،٢٠٠٥)، ص٢١٩ وما بعدها.

(٧) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٠٨-٣٠٩ ؛ سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٦. للتفاصيل عن ميثاق الوحدة، ينظر، وزارة الثقافة والإرشاد- الجمهورية العراقية، اتفاقية الوحدة، (بغداد، ١٩٦٤).

العراق، على غرار ما هو موجود في الجمهورية العربية المتحدة (مصر-)[1]، وكان اختيار ذلك اليوم مقصوداً لإضفاء طابع وطني على التنظيم الجديد. وأصبح التنظيم السياسي الشرعي الوحيد، والذي أراد مؤسسوه أن يوحد جميع القوى السياسية في البلاد، وعليه تم حظر نشاط بقية الأحزاب، وهذا يعني عزل الشعب الكوردي عن الحياة السياسية، وعدم الاعتراف بوجوده القومي في العراق؛ لأن التنظيم الجديد هو تنظيم سياسي قومي عربي[2]. وهذا يعني كذلك بأن الحكومة كانت تريد، أن يكون الكوردي عربياً أو على الأقل هادراً لكورديته، لكي يتمتع بأبسط حقوق المواطنة وهو العمل السياسي، واستمراراً لنهجها الخاطئ فقد عينت الحكومة عرباً كممثلين عن الألوية الكوردية، وهذا يؤكد بأن الحكومة كانت تريد أن يكون الكورد مواطنين بلا حقوق[3].

وعندما كانت الحكومة تخطط لتشكيل هذا الحزب، أعلنت بأنه ليس لديها أي مانع أو تحفظ على قبول أي كوردي كعضو في الاتحاد الاشتراكي العربي[4]، واتصلت بالبارزاني، وذلك لحل حزب (البارتى) والانضمام للاتحاد الاشتراكي العربي، فتم تكليف محافظ السليمانية عبد الرزاق السيد محمود[5] بإخبار البارزاني بذلك، إذ يقول بهذا الصدد: "...في نيسان ١٩٦٤، أمرني عارف بأن ابشر- البارزاني بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق، وبانتماء الكورد إليه ستحل مشكلتهم نهائياً؛ لان الاتحاد تنظيم شعبي يضم كل القوى الحزبية والمستقلة، ومع عدم إيماني بالذي قاله عارف فقد نقلته للبارزاني الذي ضحك طويلا وقال: وأين موقعنا من اتحاد اشتراكي عربي؟ بالله عليك لو انتميت إلى هذا الاتحاد، وانا كوردي، ألا تقول بأن ملا مصطفى البارزاني يضحك عليّ!!..."[6].

---

(١) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص١٧٠ ؛ وميض عمر نظمي وشفيق عبدالرزاق وغانم محمد صالح، التطور السياسي المعاصر في العراق، (بغداد، د.ت)، ص٣٦٤. كان هدف الاتحاد الاشتراكي العربي الرسمي والمعلن هو التعجيل بالوحدة العربية وعلى أساس ضم الفئات والأحزاب السياسية العراقية كافة، غير ان أغلب الأحزاب والتنظيمات الوطنية استقبلته بفتور بوصفه حزبا حكوميا، ما عدا الشبان الذين عرفوا بتأييدهم لنموذج الاشتراكية الذي كان يطبق في (مصر)، فهم وحدهم الذين أيدوا الاتحاد وأقدموا على حل تنظيماتهم السياسية ودخولهم في الاتحاد، وهذه التنظيمات هي: حركة القوميين العرب، والحزب العربي الاشتراكي، وحركة الوحدويين الاشتراكيين، والوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون، وفي الواقع لم يكن للتنظيم أي دور أو نشاط على الأرض، ينظر، محمد جمال باروت، "الحركة القومية الجماهيرية (الناصرية)"،-- --في، أمين اسكندر وآخرون، الأحزاب والحركات القومية العربية، تنسيق، فيصل دراج وجمال باروت، (د.م، د.ت)، ص٦١ ؛ محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب النشأة -التطور-المصائر، (دمشق، ١٩٩٧)، ص٤٤٤ وما بعدها ؛ ذنون يونس الطائي، "الاتحاد الاشتراكي العربي في الموصل ١٩٦٤-١٩٦٨ (دراسة تاريخية)"، مجلة أوراق موصلية، العدد(٦)، (الموصل، تموز٢٠٠٤)، ص٣٣ وما بعدها.

(٢) پارتی دیموکراتی کوردستان (مەکتەبی سیاسی)، بەرەو پێشەوە (نەشرەی داخلی)، (ب.ج، تەشرینی یەکەمی ١٩٦٤)، ل٢٠؛ شیرکو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٣) للتفاصيل ينظر الملحق رقم (٥).

(٤) پارتی دیموکراتی کوردستان-مەکتەبی سیاسی- شورشی کوردستانی عیراق ١٩٦١-١٩٧٠/٣/١٧ (موحازرە) د. محمود عوسمانە کە لە پەیمانگەی کادیرانی پدك دا پێکێشی کردووە. ولە ئەرشیفی مومتاز حەیدەری پارێزراوە، ل٣٩. سنشير الى هذا المصدر فيما بعد باسم، محمود عوسمان.

(٥) ولد عبدالرزاق محمود عمر في مدينة الموصل سنة ١٩١٢، وتخرج من دار المعلمين الابتدائية سنة ١٩٣١، وبعد سنتين من ممارسة مهنة التعليم، التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها ضابطاً سنة ١٩٣٥، اشترك في العديد من الدورات العسكرية خارج العراق. أحيل على التقاعد في ١٩ نيسان ١٩٥٩ بسبب تأييده لحركة الشواف الانقلابية في الموصل، أعيد الى الجيش بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ برتبة عميد، وأصبح محافظا في كركوك، ثم عين محافظا في السليمانية في ٦ حزيران ١٩٦٣، واستقال من منصبه في ٩ كانون الأول ١٩٦٤. للتفاصيل ينظر، عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية...، ص٣٧٦-٣٧٧.

(٦) عبدالفتاح علي البوتاني، الحركة القومية...، ص٣٨٥-٣٨٦.

المهم أن الحكومة لم تكن صادقة في اتصالاتها مع الكورد، وكانت نياتها السيئة واضحة؛ لأنها كانت تتبع سياسة ذات وجهين:-

١- انها لم تحدد الحقوق القومية الكوردية في فترة المفاوضات، بل كانت تصر- وتؤكد على النقاط التالية:-

أ- حل الپێشمەرگە واعادتهم لاعمالهم الطبيعية.

ب- إعادة المرتزقة الكورد (الجاش)[١] إلى مناطقهم.

ج- عودة الإدارة الحكومية المحلية.

٢- ومع ذلك فإن الحكومة كانت تقوم باجراءات ثانوية تمثل مبادرات فردية، مثل تخفيف الحصار في بعض الأحيان، أو الموافقة على سحب قوة بسيطة عندما تكون مضطرة لأجل إرضاء الكورد حسب رأيها. ولم تكن المشاريع الحكومية تطرح بشكل رسمي واضح، بل كانت تأتي أحياناً على قصاصة ورق وبدون توقيع، وهذا يمثل دليلاً على عدم جدية الحكومة، وكانت في اتباعها لهذا الأسلوب تطبق (خطة عزيز)، وهي عبارة عن تنشيط منظومة الاستخبارات والتجسس والمرتزقة، أي اتباع توجيهات العميد الركن عزيز الجلبي من أجل شراء ضمائرهم ضد شعبهم، وجعل رؤساء العشائر يشكلون الطابور الخامس بين شعبهم وثورتهم. وبلا شك فإن الكثير من الأموال كانت تصرف من أجل تحقيق وتنفيذ هذه الخطة، وكان ذلك باسم (إعمار الشمال)، وفي الحقيقة فإنه لم تتم عملية الإعمار، وحتى أن وزير إعمار الشمال مسعود محمد لم يكن له أية صلاحيات أو ميزانية مالية[٢].

وكانت أجهزة الأمن الحكومية حريصة خلال اجتماعاتها التأكيد على تنفيذ خطة عزيز الجلبي في كوردستان، ففي المؤتمر الثاني لضباط الاستخبارات والأمن في الفرقة الرابعة، الذي عقد في ٢٧ أيلول ١٩٦٤، طلب رئيس أركان الفرقة المقدم الركن عبدالكريم رؤوف شنداله من ضباط الاستخبارات:

---

(١) أطلق قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني على الكورد الذين حملوا سلاح الحكومة لمحاربة الحركات الوطنية الكوردية ومنذ ظهورهم بشكل شبه رسمي اسم (جاش بوليس)، أي (حمير الشرطة) للاستخفاف بهم، واختصرت هذه الكلمة بمرور الزمن إلى (جاش) أو (جحوش)، كما كانوا يسمون (چته) أحيانا، وهي كلمة كوردية تعني قطاع الطرق أو السفاح. أما الحكومات العراقية فكانت تسميهم بالكورد "الحريصين على الوحدة الوطنية"، وأطلقت عليهم حكومة عبدالكريم قاسم اسم (الشرطة غير النظامية). ويقول قائد الفرقة الأولى (وكان مقرها في الموصل) العميد الركن عبدالكريم فرحان، الذي تولى منصبه في ١٤ شباط ١٩٦٣، انه أصدر أمرا بتسمية هؤلاء بـ "...(فرسان صلاح الدين) رفعا لمعنوياتهم وردًا على دعاية الثوار المغرضة، حيث كانوا يطلقون عليهم اسم (الجحوش) للغض من شانهم وتحقيرهم وحذت الفرقة الثانية حذو الفرقة الأولى فأطلقت على مقاتليها غير النظاميين (من العرب) اسم (فرسان الوليد)...". ينظر كتابه، حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، (لندن، ١٩٩٦)، ص٨١ ولأن هؤلاء الكورد لم تكن لهم ومنذ ظهورهم أية مطالب قومية أو غير قومية، فسوف نطلق عليهم اسم (المرتزقة الكورد) أينما يرد اسمهم لاحقا. ومن الجدير بالذكر أن ملا مصطفى البارزاني كان يعد هؤلاء المرتزقة أساس كل بلاء وبؤرة الفساد في كوردستان، وعناصر لا يطيب لها سوى خلق المشاكل ؛ لذا كان يطالب في كل مفاوضة مع الحكومات العراقية، بحل تشكيلاتهم كأول بادرة على حسن نوايا السلطة. للتفاصيل، ينظر، عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٢٠٥ وما بعدها؛ عبدالفتاح علي البوتاني، الحركة القومية... ص٤٥٩ وبعدها.

(٢) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٣٨.

"...العمل بكل الوسائل على بث الدعايات الحسنة والطيبة للحكومة وتشجيع الأكراد البارتيين بكافة الوسائل على التسليم والانضمام إلى الحكومة..."[١].

لم يكن البارزاني يثق في عبدالسلام محمد عارف وحكومته[٢]، و يؤكد هذه الحقيقة ما كان البارزاني يردده دوما: "...انني لا أملك أي أمل في المفاوضات مع عبدالسلام الشوفيني، وليس لدي ثقة بانه سيمنح الحقوق القومية للشعب الكوردي، ولكن وضعنا صعب وقواتنا تعبت، وذخيرتنا قليلة، وأسلحتنا غير جيدة؛ ولذلك فاننا نحتاج إلى فترة راحة وسلام..."[٣].

كما كانت دوائر الأمن والاستخبارات العراقية تعلم بوجود خلافات شديدة داخل القيادة الكوردية، وكانت أجهزة الدولة العراقية تعتقد بأن الاستمرار في القتال مع الكورد سيوحد صفوفهم ضد الحكومة العراقية، وأن ايقافه سيؤدي إلى احداث الانشقاق بينهم بشكل يؤدي إلى حرب أهلية بين صفوف الكورد وإضعاف موقفهم بحيث يقبلون ما تمليه عليهم الحكومة العراقية[٤].

في هذا الوقت كانت بوادر الانشقاق تبدو واضحة في صفوف (الثارتي) بين رئيسه وعدد من أعضاء المكتب السياسي[٥]، وأدى توقيع اتفاقية ١٠ شباط فعلاً إلى حدوث أزمة داخلية في صفوف (البارتى)، بسبب اختلاف وجهات النظر في تفسير الاتفاقية، إذ وقف العديد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية لـ(البارتى) وعلى رأسهم سكرتير المكتب السياسي إبراهيم أحمد ضد توقيع الاتفاقية، باعتبارها لا تلبي الحد الأدنى من مطالب الثورة الكوردية[٦].

استمر الخلاف بين البارزاني وعدد من أعضاء المكتب السياسي لـ(البارتى)، وفي هذه المرحلة دعا سكرتير الحزب إبراهيم أحمد إلى عقد كونفرانس حزبي في مقر المكتب السياسي في قرية ماوت، وحضر الكونفرانس الذي عقد خلال الفترة ٤ - ٩ نيسان ١٩٦٤، (٦٧) مندوباً يمثلون أعضاء المكتب السياسي

---

(١) (م.د.م)، ع.ا، الأمن في لواء الموصل سنة ١٩٦٤، ر.ا، ١٠٤/٤، ٢٠٤/٨٤، ١٩٦٤/٩/٢٨، الموضوع، المؤتمر الدوري الثاني لضباط الاستخبارات.

(٢) مقابلة شخصية مع عزيز محمد في ١٨ أيار ٢٠٠٥ في أربيل، ولد سنة ١٩٢٤ في أربيل، انتمى الى الحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٤٥، أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أيلول ١٩٥٨، عضو المكتب السياسي للحزب في تموز ١٩٥٩، أصبح سكرتيرا للجنة المركزية للحزب أثناء الفترة ١٩٦٤- ١٩٩٣، توفي في ٣١ ايار ٢٠١٧؛ فارس كورماركي، مذكرات فارس كورماركي-سيرة نضال مع البارزاني-، تقديم وتعريب، جاسم إلياس مراد، (دهوك، ٢٠٠٢)، ص٧٠.

(٣) مقابلة شخصية مع عزيز محمد بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٠٥؛ مقابلة شخصية مع أحمد قادر محمد (أحمد باني خيلاني) في ٢١ تموز ٢٠٠٤ في أربيل، ولد في سنة ١٩٢٥ في قرية (فقي جنه) بأربيل، انتمى في سنة ١٩٤٧ إلى الحزب الشيوعي العراقي وفي سنة ١٩٥٤ أصبح عضوا فيه، وفي سنة ١٩٦٣ أصبح عضوا في مكتب إقليم كوردستان للحزب، ثم عضوا في اللجنة المركزية للحزب، استقال في سنة ١٩٩٢ من مسؤولياته الحزبية، توفي في ٢٩ آذار ٢٠١٣.

(٤) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٥١.

(٥) المصدر نفسه، ص١٥٠.

(٦) گوڤاری رزگاری کوردستان، ژمارە (٤) کانونی دووەمی ١٩٦٥.

وفروع الحزب ولجانه المحلية[١]. ولم يدعُ رئيس الحزب البارزاني لحضور الكونفرانس؛ وذلك بذريعة أن حضوره سيؤدي إلى حصول اشتباك عسكري بين الطرفين[٢].

ناقش كونفرانس ماوت اتفاقية ١٠ شباط والموقف منها ومن قيادة البارزاني للحزب، وصدر عنه مقررات تلخصت في: شجب الكونفرانس للاتفاقية، باعتبارها اعترافاً ضمنياً بفشل الثورة الكوردية، وأكد المجتمعون على أن البارزاني يسعى لحل الحزب، وهاجم الكونفرانس البارزاني واتهمه بالاستسلام للسلطة، والعمل على إنهاء الثورة وأنه يمثل خطرا كبيراً على الحزب؛ لذلك فقد تقرر تجميد صلاحياته ونشاطه الحزبي[٣].

لم يعترف البارزاني طبعاً بعقد كونفرانس ماوت ومقرراته واعتبره غير شرعي لعدم وجود أي تمثيل لرئيس الحزب فيه[٤]. وأدرك مدى حساسية موقف الحركة القومية الكوردية؛ لذلك فقد سعى لعقد المؤتمر السادس لـ(الپارتى)[٥]، فعقد الحزب مؤتمره السادس برئاسة البارزاني في قلعة دزه خلال الفترة ١- ٩ تموز ١٩٦٤، وحضره أغلبية المندوبين الحزبيين عدا المؤيدين لإبراهيم أحمد، الذين رفضوا حضور المؤتمر بحجة عدم شرعيته[٦].

واتخذ المؤتمر جملة من القرارات منها إعادة انتخاب البارزاني رئيساً للحزب، وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية، أكد المؤتمر رفضه لعودة الإدارة المحلية إلى كوردستان، وتقرر تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة الكوردية، كما تقرر إرسال مذكرة إلى الحكومة تطالب بالحكم الذاتي لكوردستان العراق، كما أدان المؤتمر كونفرانس (ماوت) باعتباره غير شرعي، وقرر طرد (١٤) عضواً من أعضاء

---

(١) ديفيد ادامسن وجرجيس فتح الله، الحرب الكردية والشقاق ١٩٦٤، ط٢، (أربيل، ١٩٩٩)، ص٤٣ ؛ كريس كوچيرا، كورد لە سەدەی نۆزدە و بیست دا، وەرطێڕانی، حەمة كەریم عارف، (سلیمانی، ٢٠٠٣)، ل٣٢١ ؛ ئیبراهیم جەلال، ذیدەری بەری، ل١٥٣. ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية لم يحضروا الكونفرانس لأسباب تختلف من شخص لآخر وهم: جلال الطالباني، وعمر مصطفى دبابة، وصالح اليوسفي، وشمس الدين المفتي، وعبد الحسين الفيلي، وهاشم عقراوي، وناهدة شيخ سلام، ينظر في ذلك: ديفيد ادامسن وجرجيس فتح الله، المصدر السابق، ص٤٣ الهامش رقم [٢١]. بينما ورد في مصدر آخر أسماء ثلاثة غائبين فقط، وهم: جلال الطالباني، وعمر مصطفى دبابة، وحلمي علي شريف، ينظر في ذلك: ئیبراهیم جەلال، ژیدەرێ بەرێ، ل ١٥٣.

(٢) مقابلة شخصية مع محمد ملا قادر في ١٧ أيار ٢٠٠٥ في مصيف صلاح الدين بأربيل. ولد سنة ١٩٣٤ في اربيل، خريج دورة التربية بعد الثانوية، انضم الى صفوف (الپارتى) سنة ١٩٥٨، التحق بالثورة الكوردية سنة ١٩٦١، أصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة الكوردية سنة ١٩٦٤، تولى فيما بعد العديد من المسؤوليات، منها عضو المكتب السياسي لـ(الپارتى)، توفي في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٩؛ مقابلة شخصية مع صديق علي عبدالرحمن تاميدي في ٢٢ أيار ٢٠٠٥ في دهوك، ولد سنة ١٩٣٧ في مدينة تاميدي، انتمى الى (الپارتى) سنة ١٩٥٧، التحق بالثورة الكوردية سنة ١٩٦١، شارك في كونفرانس ماوت ١٩٦٤، انضم للاتحاد الوطني الكوردستاني سنة ١٩٧٩، ممثل شخصي للأمين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني في منطقة بادينان، ويقيم في دهوك حاليا.

(٣) للتفاصيل عن كونفرانس ماوت ومقرراته ينظر، البيان الذي أصدره الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٩ نيسان ١٩٦٤ بعنوان، "اتفاقية المشير- البارزاني أصلح أم استسلام" في، شازين هيرش و نزار محەمەد، ژیدەرێ بەرێ، ل٥٢-٧٠ ؛ پارتی دیموکراتی کوردستان، بەشیک لە بریارەکانی کونفرانسی پارتی دیموکراتی کوردستان ٤-١٩٦٤/٤/٩، (ب.ج، ب.م)؛ ئیبراهیم جەلال، ژیدەرێ بەرێ، ل١٥٣-١٥٦.

(٤) مقابلة شخصية مع محمد ملا قادر في ١٧ أيار٢٠٠٥ ؛ كريس كوچيرا، ژیدەرێ بەرێ، ل٣٢١.

(٥) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص ص١١٢-١١٣؛ صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق "قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق" ١٩٤٦- ٢٠٠١، (بيروت،٢٠٠١)، ص١٣٠.

(٦) بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني، "حول تصفية وتطهير الحزب من العناصر الانتهازية والمشبوهة". نقلا عن، شازين هيرش ونزار محەمەد، ژیدەرێ بەرێ، ل ٢٠٩.

اللجنة المركزية وتم تشكيل لجنة مركزية جديدة[1]. واتخـذ المـؤتمر مجموعـة مـن القـرارات متعلقـة بالسياسة الخارجية للحزب[2].

وفضلاً عن عقد المؤتمر السادس لـ(الپارتى)؛ فان قيادة البـارزاني ومـن أجـل التعامـل مـع الوضـع المعقد وتنظيم صفوف مؤيديه، لا سيما بين أعضاء (الپـارتى) والپێشـمەرگە والمجتمـع الكـوردي، بعـد تلك الهزة القوية والانشقاق الخطير الذي طرأ على (الپارتى)؛ لذلك عقد البـارزاني سلسـلة اجتماعـات التي يبدو أنها جاءت لحجب الشرعية عـن الجماعـة المنشـقة مـن أعضـاء المكتـب السـياسي السـابق، وإضعاف قاعدتهم بشكل يصعب عليهم تحديه[3].

(١) فيما يلي أسماء المبعدين من أعضاء اللجنة المركزية لـ(الپارتى) في مؤتمر قلعة دزه، وهم: إبراهيم أحمد، ونوري شاويس، وعمر مصطفى دبابة، وسيد عزيز سيد عبد الله شمزيني، وجلال الطالباني، وعلي حمدي مردان، وعيسى ذبيحي (علماء)، وعلي عسكري، وأحمد عبد الله، وحلمي علي شريف ومحمد الحاج طاهر، وملا عبد الله إسماعيل(ماطور)، ونوري أحمد طه، وعلي عبدالله، ينظر في ذلك، بيان من المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني وقائد الجيش الثوري الكردستاني مصطفى البارزاني.

أما أعضاء اللجنة المركزية الجديدة الذين اختارهم المؤتمر فهم كل من: حبيب محمد كريم (سكرتير)، ود.محمود عثمان، ود.فؤاد جلال، وهاشم حسن عقراوي، ورمضان عقراوي، وعزيز عقراوي، وإسماعيل ملا عزيز، وإسماعيل عارف، وبدالله فيلي، وفاتح محمد بك، وصالح عبدالله اليوسفي، ولقمان عيسى، وعلي السنجاري، وعمر شريف. للتفاصيل، ينظر: عبدالفتاح علي يحيى البوتاني وشيرزاد زكريا محمد، اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكوردية (الأسباب والنتائج) دراسة تاريخية وثائقية، (دهوك، ٢٠١٣)، ص٣٥ وبعدها.

(٢) للاطلاع على نص قرارات المؤتمر، ينظر، عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق.... ص ص٢٦٢-٢٦٥؛ شازين هيرش و نزار محەمەد، ژێدەرێ بەرێ، ل ١٩٧-٢٠٠.

(٣) جبار قادر، "يەكەمين كۆبوونەوەی ئەنجومەنی سەركردايەتيی شۆرش"، بەشی(١)، گوڤاری هەڵمی كوردستان، ژمارە(٣٧٦)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٨/١٥)، ل ١٤.

الفصل الثاني

تشكيل مجلس قيادة الثورة في كوردستان

- الاجتماع الأول للمجلس.

- صدى وردود الفعل على تشكيل المجلس.

- البيانات والمذكرات الأولى للمجلس.

الاجتماع الأول للمجلس

نشرت جريدة خەبات لسان حال (البارتى) مقالاً بينت فيه المبررات والدوافع النظرية والواقعية لتشكيل جهاز ينظم عمل الثورة الكوردية، ونظراً لأهمية ذلك المقال نقتطف منه هذه الفقرات: ان سر نجاح ثورات الشعوب التحررية وبلوغها الأهداف في الحرية والانعتاق من نير الاضطهاد القومي والاستغلال الطبقي، يكمن قبل كل شيء في وجود قيادات ثورية جماهيرية، تهيئ الظروف الثورية الناضجة وتعبئ كافة الطاقات المادية والروحية لقوى الشعب وتنظيمها في إطار متين ومن ثم تفجيرها في الوقت والظرف المناسبين. ان طاقات الشعب المشتتة مهما بلغت من الوعي والتشبع باشعاعات ثورية لا يمكن أن تتحول إلى حركة ثورية عارمة ساحقة للأعداء ما لم تتجمع وتتفاعل وتنصهر في إطار منظم[١].

وان في تاريخ الشعب الكوردي وثورات الشعوب الأخرى دروس وتجارب خصبة، حول أهمية وخطورة التنظيم في مصير الثورة والشعب، ان ثورات الشعب الكوردي السابقة فشلت؛ لأنها لم تكن تنقصها البطولات والإقدام والتضحية وإنكار الذات، بل لحرمانها من قيادات واعية تؤمن بالتنظيم الثوري المدروس، على أسس علمية ومنسجمة مع ظروف المجتمع الكوردي؛ لذلك كانت الامكانيات تتشتت بعد الجولة الاولى من الثورة وتعم الفوضى والاضطراب داخل جبهة الثورة، مما كانت تفقد كثيرا من قوة انطلاقها وامكانياتها على الثبات والاستمرار في النضال المسلح وسهلت على الاعداء قمعها ولو إلى حين[٢].

كما ان الثورة الجزائرية وثورة كوبا والثورات المتلاحقة التي حدثت في القارة الأفريقية وغيرها، التي أدت إلى إبعاد الاستعمار والغاصبين واتت بـ "المعجزات"، ان جميع هذه الثورات نشبت وانتصرت؛ بسبب التنظيم الخلاق لقوى الشعب تحت قيادات طلائعها الثورية المتمثلة في أحزابها الوطنية والقومية التي ناضلت بصلابة وإيمان إلى ان حققت النصر المبين لشعوبها[٣].

إن التنظيم هو الهيكل الحي الذي يتم في داخله تفاعل القوى الثورية، ويتلاحم فيه ترتيب وتنسيق كل طاقات الثورة المادية والإنسانية حسب مستوياتها وفعالياتها، وتهيئتها وحشدها حسب خطة مدروسة مأخوذة من واقع الثورة نفسها والحزب القائد المدرك الملهم هو الذي يعرف كيف يقوم بهذا التنظيم بشكل خلاق، ويقوم بتوجيه وتحريك قطعات هذا الهيكل الحي كافة بانسجام وترابط حسب إطار التكتيك العام للثورة[٤].

---

(١) جريدة خەبات، العدد(٤٧٤)، تشرين الثاني١٩٦٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

من الواضح ان الثورة الكوردية هي حركات عسكرية للدفاع عن الشعب ومواجهة العدو، ومع ذلك فهي حركة سياسية واجتماعية، تعمل على تقدم الحالة الاجتماعية في كوردستان نحو الأحسن من جميع النواحي، وعلى ضوء هذه الحقائق، كانت قيادة الثورة تدرك جيداً ماهية السياسة التي اتبعتها الحكومة في كوردستان، إذ لم تسمح حتى في أوقات المفاوضات باقامة أي مشروع لتغيير هذا الواقع؛ وبسبب هذه الحقائق فإن قيادة الثورة قامت بوضع الخطط المناسبة من أجل تقديم بعض الخدمات لحل مشاكل المجتمع، ولتكون هذه الخدمات سبباً لتقدم وتقوية مضمون ومحتوى الثورة وحماية سكان كوردستان[١].

إن قيادة الثورة في كوردستان كانت تدرك جيداً مدى التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب في سبيل ثورته، إذ لم يبخل بالغالي والنفيس من أجل تقدمها واستمرارها؛ ونتيجة لذلك فإن الشعب الكوردي عانى كثيراً من ظروف القتال من القتل والتهجير والتدمير. وان التضحيات التي قدمها الشعب هي التي اكسبها احترام الجميع سواء في الداخل أو الخارج. ومقابل هذا كان يجب على الثورة الكوردية تقديم الخدمة الممكنة لشعب كوردستان، ليس فقط في حماية حقوقه ضد الأعداء وحماية كيانه فحسب، بل وكذلك حل جميع مشاكله والعمل على تقدم المجتمع وتطوره وتقديم الخدمات والاصلاحات الاجتماعية حسب الإمكان ودون أية تفرقة بين المواطنين[٢].

لم يكن تشكيل مجلس قيادة الثورة حدثاً طارئاً أو نزوة عاطفية في تاريخ الثورة الكوردية، ولم يكن وليدة رغبة آنية أو تقليد اعمى مستورداً من الخارج، بل اقتضته ظروف الثورة وتطورها واندماج فئات وعناصر مختلفة فيها، وكذلك طبيعة النضال في تلك المرحلة، استوجبت هذه الخطوة التي استجابت لها قيادة الثورة وهي خطوة (كبرى) نحو تطوير التنظيم الثوري، ويدل على تفهم قيادة الثورة لمهامها الصعبة والخطيرة ومرونتها في تطوير التنظيم حسب احتياجات الثورة والامكانيات التي تطرحها في مراحل تطورها، ويدل كذلك على إيمان القيادة بالديمقراطية الواعية المتمثلة في القيادة الجماعية التي تُشرك جميع الفئات الثورية المخلصة في الواجبات الوطنية في جبهة متراصة قوية للوصول بالثورة نحو أهدافها المرسومة لها. إن التنظيم ليس بكليشة جامدة تطبق على جميع الظروف والمراحل بل يجب أن يتطور مع تغير الظروف والأحوال[٣]. وفي واقع الأمر فإن فكرة تأسيس هذا

---

(١) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٧٩؛ گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٨)، (مارت، ١٩٦٩)، ل٣. صدر العدد الاول من مجلة (دەنگی پێشمەرگە)، قبل كانون الاول١٩٦٣، باشراف حلمي علي شريف (١٩٣١-١٩٩٨) وفريدون علي امين(١٩٣٤-١٩٩١). وكانت تتابع أخبار الثورة وتنشرها، وكانت الاعداد (١-١٢) هي الدورة الأولى. أما الدورة الثانية والتي شملت الاعداد (١٣-٢٤) فبدأت بالصدور في آذار١٩٦٨ وانتهت في تشرين الثاني١٩٦٩. وكانت تصدرها في البداية لجنة إعلام ثورة كوردستان، ومن ثم لجنة التوجيه والبث في ثورة كوردستان. ينظر، باوەكر عوبيد سالّح، ژێدەرێ بەرێ، ل٦٢.

(٢) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٧١-٧٢.

(٣) جريدة خەبات، العدد(٤٧٥)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

المجلس كانت تعود لعدة سنين قبل تشكيله في تشرين الأول ١٩٦٤، ولكن إظهار هذه الفكرة إلى حيز الوجود اعترضتها بعض العراقيل حالت دون ظهورها[١].

من أجل الاعداد لتشكيل مجلس قيادة الثورة عقد في بلدة قلعة دزه خلال المدة ٢٨- ٢٩ أيلول ١٩٦٤[٢]، مؤتمر شعبي وطني برئاسة ملا مصطفى البارزاني، وبحضور ثلاثمائة وخمسين شخصية[٣] من الوجوه الاجتماعية والكوادر السياسية والعسكرية من جميع أنحاء كوردستان، لتقييم الوضع في كوردستان[٤]، ولانتخاب ممثلي الشعب للمشاركة في مجلس قيادة الثورة في كوردستان[٥].

وبعد يومين من الجلسات ألقى البارزاني كلمة بيّن فيها مبررات تشكيل المجلس، فكانت محل اهتمام الحضور، ومما جاء فيها: ان أوضاع كوردستان في مرحلة حساسة جداً هذه الأيام، فمن ناحية نجد بأن الحكومة لم تتخذ خطوة ايجابية حتى الآن من أجل حل القضية الكوردية العادلة بشكل سلمي، وليس من المنتظر أن تفعل شيئاً؛ لذا فإنه من الضروري علينا أن نوحد صفوفنا ونسعى إلى إعداد وتنظيم ابناء شعب كوردستان بدون تفرقة من أجل التضحية لتحقيق الأهداف التي يناضل من أجلها شعبنا. وخاطب البارزاني الحضور قائلاً: وأنتم تدركون جيداً بأن الثارتي قد أعيد تنظيمه على أساس جديد، وان تلك الطواقم التي فرضت نفسها على الشعب الكوردي قد تم طردها من كوردستان، نحن نريد أن نعمل ونسير وفق برنامج وطريق جديد، بشرط ان يشارك فيه جميع طبقات شعب كوردستان. وواصل البارزاني خطابه قائلاً: ولهذا الغرض اقترح تشكيل (مجلس قيادة الثورة)، وذلك عن طريق انتخابات حرة، وانني أدعوكم إلى اختيار أولئك الاشخاص الذين لهم دور بارز في خدمة الشعب والوطن، لكي يكونوا ممثلين حقيقيين لشعبهم في المجلس[٦].

---

(١) ينظر الملحقين رقم (٦ و ٨). ورد في دراسة للحزب الشيوعي العراقي مؤرخة في ٣ اذار ١٩٦٤، بأن لجنة الفرع الكوردي للحزب وفي سعيها لتطوير التعاون مع (البارتي)، اقترحت على البارزاني تشكيل مجلس لقيادة الثورة برئاسته، وعلى اساس تمثيل الحزبين (البارتي) والشيوعي والعناصر الكوردية المستقلة والعسكريين والديمقراطيين العرب الملتحقين بالثورة الكوردية، الا ان البارزاني لم ينفذ هذا المقترح، مع استحسانه اياه. للتفاصيل ينظر، "الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الكردية"، في، مجلة K21، العدد(٧)، (اربيل، ٢٠١٠)، ص٥٧٩ وما بعدها.

(٢) شەوکەت مەلا اسماعيل حسن، رۆژانێ له مێژووی شۆرشی ئەیلول ١٩٦١-١٩٧٥، (هەولێر، ٢٠٠٧)، ل ٢١٥.

(٣) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية هوية وطنية (دراسة في ثورة ١٩٦١)، ترجمة، د.سعاد محمد خضر، (السليمانية، ٢٠١٢)، ص٣١٦.

(٤) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ٢٣ نيسان ٢٠٠٥ في زاخو، ولد في زاخو سنة ١٩٣١، درس الابتدائية فيها وأكمل المتوسطة والإعدادية في الموصل، تخرج من الكلية المنكية العسكرية في بغداد سنة ١٩٥٧، انضم الى (البارتي) سنة ١٩٥٥، التحق بالثورة الكوردية في آذار ١٩٦٣، وتولى العديد من المناصب العسكرية فيها، عين عضوا في مجلس قيادة الثورة الكوردية سنة ١٩٦٤، وانتخب عضوا في اللجنة المركزية لـ(البارتي) في المؤتمر [٨] سنة ١٩٧٠. وبعد بيان ١١ آذار ١٩٧٠ أصبح مسؤول المكتب العسكري لـ(البارتي)، وفي المؤتمر (١١) سنة ١٩٩٣ اختير عضوا في لجنة المراقبة والتفتيش المركزية للحزب، وتقاعد سنة ١٩٩٨، يقيم حاليا في زاخو؛ عەبدوڵلا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١١٨.

(٥) شەوکەت مەلا اسماعيل حسن، ژێدەرێ بەرێ، ل ٢١٥؛ يەحيا تاهير ميرزا، "ماموستا موحەممەد ئيسماعيل بۆ گۆڤاری پەیامی ئەیلوول"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١١)، (هەولێر، ئاب و ئەیلوولی ٢٠٠٩)، ل٣٦.

(٦) نقلاً عن، عەبدوڵلا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل ل١١٨-١١٩.

وألقيت كلمات أخرى من قبل أعضاء من المكتب السياسي والمؤتمرين، ومنها كلمة الشخصية الوطنية الكوردية عصمت شريف وانلي[١] الذي أوضح فيها للمؤتمر ردود الفعل العالمية أمام الحركة الكوردية، وقد أكد وانلي بأن كلمته قد تمت متابعتها وأنها حظيت باهتمام وتأييد الحضور[٢].

ثم بدأت الانتخابات، وكان لرؤساء العشائر دور رئيس فيها؛ لأنهم كانوا قد اتفقوا مسبقاً فيما بينهم على صيغة التصويت، وذلك بالتنسيق فيما بينهم فكل واحد يصوت لمجموعته، ونتيجة لذلك تم اختيار عدد كبير منهم في المجلس، وبالمقابل فإن جميع أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للپارتى وأمراء الألوية (الهيزات)، اختيروا أعضاء في المجلس بدون انتخابات[٣]. يعتقد الدكتور عبدالفتاح علي بوتاني، ان هذا القرار كان قد اتخذ حتى لا يسيطر رؤساء العشائر على مقدرات المجلس وقراراته.

وفي سبيل إكمال المهمة، عقد في الأسبوع الأول من تشرين الأول ١٩٦٤ اجتماع موسع في بلدة رانية، حضره قياديو (الپارتى) وسائر أعضاء اللجنة المركزية مع قادة ألوية الپێشمەرگە والعسكريين البارزين وجمهور من المثقفين ورؤساء العشائر، وجرت دراسة مستفيضة للوضع الراهن وما حققته الثورة، والمهام المترتبة على الأطراف المسؤولة[٤]. وكان الغرض من الاجتماع هو (دسترة) أو (تقنين) الثورة الكوردية، وعليه فقد كلف هذا المؤتمر الشعبي الموسع بمهمة وضع القوانين والأنظمة للثورة، وتم بالفعل وضع القوانين والأنظمة[٥]، لتحل محل قوانين الحكومة المركزية[٦]. كما جرى خلال الاجتماع مناقشة المسائل المصيرية للشعب الكوردي، مثل الحرب والسلام والمفاوضات مع الحكومة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها[٧].

وفي الرابع من تشرين الأول ١٩٦٤ تقرر تشكيل مجلس قيادة الثورة في كوردستان[٨]، لتصبح السلطة العليا للثورة أي بمثابة سلطة تشريعية، وتألف المجلس من أعضاء اللجنة المركزية لـ(الپارتى)

---

(١) ولد عصمت شريف وانلي في دمشق سنة ١٩٢٢، وتلقى تعليمه الثانوي في المعهد العربي الفرنسي "اللاييك". توجه الى باريس لاكمال دراسته، وتوجه الى جنيف وحصل منها على درجة الدكتوراه. شارك في النضال السياسي الكوردي في الخارج. حضر العديد من المؤتمرات العالمية ممثلاً عن الشعب الكوردي. أصدر نشرات ومؤلفات ومذكرات سياسية بمختلف اللغات الأوروبية. كما أسس المعهد "الكوردي اللغوي". وعمل ممثلاً في عضوية البرلمان الكوردي في أوروبا. توفي سنة ٢٠١١. ينظر: لجاة عبدالله، "عصمت شريف وانلي ١٩٢٤-٢٠١١ الأكاديمي والدبلوماسي والمؤرخ الكردي"، في، عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٥٨٥؛ محمد علي الصويركي، المصدر السابق، ص٤٧٨.

(٢) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣١٧.

(٣) عەبدوڵلا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١١٩-١٢٠.

(٤) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص١٤٩؛ علي السنجاري، المصدر السابق، ص٥٣؛ محسن دزەيى، المصدر السابق، ص٨٧.

(٥) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٤.

(٦) جەمال نەبەز، كوردستان و شۆرشەكەی، وەرگێران لە ئەلمانی یەوە، كوردو، (هەولێر، ٢٠٠٧)، چ٣، ل١٦٣.

(٧) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشێ(١)، ل١٤.

(٨) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص١٤٩؛ حسن عرفه (ارفع)، الأكراد دراسة سياسية تاريخية، ترجمة، جوان جومرد، (د.م، ٢٠٠١)، ص٢٧٢.

وقادة عسكريين ورؤساء عشائر وممثلين عن الطوائف الدينية والأقليات القومية الكوردستانية[١]، إذ مثل الكورد الإيزيديين في المجلس أميرهم تحسين سعيد بك، فيما مثل المسيحيين كل من الأب خوري بولص بيداري عن الكلدان[٢]، والأب مار يولاها اندراوس[٣] عن الآشوريين[٤].

من الجدير بالإشارة هنا أنه لم يكن للتركمان تمثيل في المجلس، على الرغم من الدعوة التي وجهتها لهم قيادة الثورة الكوردية لحضور الاجتماع، إذ تمت دعوة كل من رئيس نادي الإخاء التركماني في بغداد العميد المتقاعد عبدالله عبدالرحمن، ورئيس غرفة التجارة في كركوك محمد صالح الصالحي وغيرهم، إلا أنهم اعتذروا عن الحضور بسبب ظروفهم الخاصة[٥]، واتباعهم لسياسة الحياد بين الحكومات العراقية والثورة الكوردية، رغم المحاولات التي بذلها البارزاني معهم لزحزحتهم عن هذه السياسة؛ ومع ذلك فإن الدفاع عن الحقوق الإدارية والثقافية للتركمان كان أحد الأهداف الثابتة لدى (البارتى) وقيادة الثورة الكوردية[٦]. وبخصوص ممثلي الحزب الشيوعي العراقي في المجلس؛ فإن البارزاني رأى بأنه من الأفضل أن لا يكون لهم تمثيل فيه آنذاك، بسبب علاقات الثورة مع إيران المعادية للشيوعيين، وبسبب ظروف تلك المرحلة الاستثنائية[٧].

---

(١) حزب البعث العربي الاشتراكي -القيادة القومية- (المكتب الثقافي)، ملف القضية الكردية "دراسات ووثائق"، (د.م. د.ت)، ص٥٦؛ محمد اسماعيل محمد، ميژووی گەلی كورد-شۆرشی ئەيلوول ١٩٦١، (هەلێر، ١٩٩٨)، ل٤٩. كومەكا موحازەرانە ل پەيمانگەها مەلبەندی يا ماموستايان ل هەولێرێ هاتينە پێشكێشكرن ب پيتێن تابيعێنە.

(٢) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤؛ مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ٢٣ نيسان ٢٠٠٥. ولد الاب خوري بولص بيداري سنة ١٨٨٧ في منطقة زاخو، واكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم التحق بمعهد (مار يوحنا الحبيب) في الموصل، واصبح قساً سنة ١٩١٢. قضى مراحل الثلاثينات والاربعينات في سوريا ولبنان. وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ رجع للعراق، واستقر في بغداد. وبعد انقلاب البعثيين في ٨ شباط ١٩٦٣ التحق بثورة ايلول الكوردية. له العديد من المؤلفات. توفي في ١٧ايلول ١٩٧٤ في مدينة الموصل. للتفاصيل ينظر، وەصفی حسن ردێنی، "قەشە پولس بێداری ئەو كەسايەتيا كوردستان پەروەرە و رەوشەنبير"، گوڤارا هيزل، ژ(١)، (زاخو، هاڤينا٢٠٠٦)، ل٢٨-٣٥.

(٣) ولد اندراوس تيادورس ايود برواري في قرية دوري بمنطقة برواري بالا ناحية كاني ماسي سنة١٩٣٨، أكمل دراسته الابتدائية في كركوك، ثم التحق بالدراسة الدينية لمدة سبع سنوات وأصبح قساً، وفي سنة ١٩٦٨ أصبح مطراناً في كنيسة المشرق الآشورية في قرية دوري. أسهم في ثورة ايلول الكوردية سنة١٩٦١، وكان على علاقة قوية بقائد الثورة ملا مصطفى البارزاني. توفي في بغداد سنة١٩٧١. للتفاصيل ينظر، وصفي حسن، "المطران مار يولاها (١٩٣٨-١٩٧١) الإنسان المثقف والمناضل الكوردستاني"، ترجمة، رمضان يعقوب، مجلة هيزل، العدد(٣)، (زاخو، شتاء٢٠٠٧)، ص٩٥-٩٧.

(٤) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشی (٤)، ژمارە (٣٧٩)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٩/٥)، ل١٣.

(٥) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٦) حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني-العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦-١٩٩٣، (دهوك، ١٩٩٨)، ص١٠٥. يذكر الباحث جمال نبز بأنه كان للتركمان ممثل في المجلس، ويعتمد في ذلك على البيان الذي اصدره الثائر في ٢٥تشرين الاول١٩٦٤. ينظر كتابه، ژێدەرێ بەرێ، ل١٦٢. الا انه في الحقيقة ليس في البيان اية اشارة الى ذلك. ينظر نص البيان في الملحق رقم، (٦). من جهة اخرى فإن لواء الشرطة عبد المحسن خليل محمد يذكر، بانه كان للتركمان ممثل في المجلس، الا أنه لم يذكر اسمه. ينظر كتابه، المسألة الكردية احداثها- تطوراتها، بحث مقدم الى مجلس قيادة الثورة في العراق، باشراف، سعد ناجي جواد، (بغداد، ١٩٨٦) ج٣، ص ٥٧٨، الهامش رقم (١). الا ان هذا الكلام بعيد عن الحقيقة والواقع.

(٧) باوەكر عوبيد سالح، ژێدەرێ بەرێ، ل٢١٨. لم يكن هنالك ممثل للحزب الشيوعي العراقي، اثناء تشكيل مجلس قيادة الثورة في كوردستان، ولكن هذا الممثل حضر الاجتماع الثالث للمجلس الذي انعقد في شهر آب١٩٦٦. ينظر، جريدة خەبات، العدد (٤٨٩)، آب ١٩٦٦. ويؤكد ما ذكر، ان القيادي الشيوعي السابق كريم أحمد قال بانه لم يكن هناك أي ممثل للحزب الشيوعي في المجلس عند تأسيسه، ولكن عندما طلب الحزب من البارزاني بضرورة تمثيله فيه وافق على ذلك، فتم ضم الرئيس (النقيب) كمال نعمان إليه. مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٩ أيار ٢٠٠٥. ولد كريم احمد سنة ١٩٢٢ في محافظة اربيل، درس الابتدائية والثانوية فيها، وأكمل دراسته في معهد التربية البدنية في بغداد، أصبح عضوا في الحزب الشيوعي العراقي سنة ١٩٤٤، وأصبح سكرتيرا للجنة المركزية للحزب سنة ١٩٥٣، ثم اعتقل حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وأصبح عضوا في المكتب السياسي للحزب من سنة ١٩٦٢ حتى ١٩٩٢، وهو أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الكوردستاني، تقاعد من الحزب، ويقيم في أربيل حاليا.

ألقيت في مراسم افتتاح المجلس العديد من الكلمات من قبل الشخصيات المشاركة فيه، وافتتح المجلس أعماله بالوقوف دقيقة حداداً على أرواح شهداء ثورة كوردستان[1]. ثم ألقى عضو اللجنة المركزية لـ(الپارتى) الشيخ محمد هرسيني كلمة بالمناسبة، إذ رحب فيها بالحضور بهذه المناسبة التاريخية -على حد قوله-، وتمنى ان يكون الجهد الذي يبذله المشاركون مثقلاً بالاستفادة لمصلحة جميع أبناء الشعب الكوردي. ثم طلب من الحضور الوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح شهداء الحركة القومية الكوردية، ثم دعا باسم الحضور أن يلقي ملا مصطفى البارزاني كلمة بهذه المناسبة، لا سيما وهو واضع الحجر الأساس لمجلس قيادة الثورة وأول شخص فكر بتأسيسه، وذلك لحل مشاكل الشعب الكوردي[2].

ألقى البارزاني كلمة بهذه المناسبة، وخاطب الحضور قائلاً: إن حضوركم في هذا المكان يعني توحد الشعب الكوردي بجميع مكوناته، وانه يجب علينا أن نعمل معاً بأفكار واضحة ومفيدة من أجل خدمة هذا الشعب، ودعا البارزاني الحضور إلى ضرورة مراعاة المصلحة العامة أولاً والابتعاد عن الأنانية، والعمل بإخلاص لخدمة قضيتهم العادلة. كما دعا إلى ضرورة التفاهم مع الخصوم وخلق قناعة لدى الطرف الآخر بأن الكورد يناضلون من أجل حقوق مشروعة، وعدم اتباع سبل خاطئة من اجل تحصيل هذه الحقوق. وأعرب البارزاني في كلمته عن استعداده للاعتذار أمام الحضور عن أي خطأ ارتكبه، وتَقَبّلِ اية عقوبة يستحقه ذلك الخطأ. وطالب البارزاني في كلمته بضرورة اعادة القرى الكوردية التي تم تعريبها إلى سكانها الأصليين، وشدّد في خطابه بأنه لا يوجد هنالك صراع كوردي-عربي، بل هو صراع من أجل إحقاق الحق، كما طالب الحكومة كذلك بإصدار عفو عام عن جميع أبناء الشعب العراقي. وأكد بأنه مؤمن تماماً بأن الشعب الكوردي منتصر وسينتصر، الا أن ذلك بحاجة إلى مزيد من العمل بدقة وإخلاص ووفاء[3].

ثم القى عضو المكتب السياسي لـ (الپارتى) مصطفى قرداغي كلمة المكتب السياسي، وكانت عبارة عن تقييم الوضع السياسي في كوردستان ونضال الشعب الكوردي والپێشمەرگە، وكذلك المفاوضات مع حكومة عبدالسلام محمد عارف بعد اتفاقية ١٠شباط ١٩٦٤[4]. ودعا في كلمته أعضاء المجلس إلى العمل بكل إخلاص ونكران الذات في سبيل توطيد أركان الثورة وتنظيمها، والسهر بكل جدية على

أما سكرتير اللجنة المركزية للحزب عزيز محمد فيقول: بانه قال للبارزاني، بانكم تمثلون حزبنا أيضا في المجلس، لكن ان وجد فيه عضو شيوعي سيكون ذلك أفضل، مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٠٥.

الا ان عبدالمحسن خليل محمد، يذكر بانه اثناء مقابلته لعضو سابق في المكتب السياسي لـ(الپارتى)، -لا يكشف اسمه- فإنه اكد له بأنه كان للعرب المشاركين في الثورة من كان يمثلهم وهو الضابط الشيوعي الموصلي سليم فخري، وكان يرد ايضا اسم الضابطين الشيوعيين سعيد مطر وغضبان السعد. ينظر كتابه، المصدر السابق، ج٣، ص٥٧٨، الهامش رقم (١).

(١) ينظر الملحق رقم (٦).

(٢) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشی (٢)، ژمارە(٣٧٧)، (هەولێر،٢٠٠٦/٨/٢٢)، ل١٤.

(٣) ينظر نص الكلمة في، جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، هەمان ژێدەر، بەشی (٢و٣)، ژمارە (٣٧٧) و(٣٧٨)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٨/٢٩).

(٤)هەمان ژێدەر، بەشی (٤)، ل١٣.

مصلحة الشعب، ووضعها فوق كل مصلحة ذاتية ضيقة، كما واكد بـان المكتـب السـياسي يضـع كافـة إمكانياته -كما كان سابقاً- في سبيل الوصول إلى هدف الثورة الاساس وهـو الحكـم الـذاتي لكوردسـتان العراق ضمن جمهورية عراقية ديمقراطية، ودعا الكورد إلى توحيد الصفوف والوقوف صفاً واحداً بوجه الاعداء ضماناً لانتصار الثورة[١].

ثم القى المقدم الركن عزيز رشيد عقراوي كلمة قصيرة باسم قوات الپێشمەرگە، وتحدث في كلمته عن عقد مؤتمر (الپارتى) والكونفرانس العسكري والشعبي اللذين عقدا قبل هذا الاجتماع، وشدد على ضرورة وضع انظمة وقوانين لإدارة شؤون الپێشمەرگە والمناطق المحررة، وأكد أن أهمية تلك القـوانين والأنظمة تكمن في تطبيقها لا أن تبقى حبراً على ورق[٢].

كما ألقى عضو المكتب السـياسي للحـزب الـديمقراطي الكـوردي (الپـارتى) في سـوريا عبدالحميـد درويش[٣] كلمة حزبه، التي رحب فيها باسم حزبه والشعب الكوردي في سوريا بتأسيس المجلس الـذي عدّه فريداً والأول من نوعه في تاريخ الحركة التحررية القوميـة الكورديـة، وانـه تجسـيد حـي لواقـع الثورة ومرحلتها التاريخية التي تمر بها، وقد دعا كذلك إلى ضرورة بذل الجهود لتنظيم وتوحيد صفوف الثورة الكوردية أكثر فأكثر، لتحقيق الأهداف القومية للشعب الكوردي[٤].

أما رئيس جمعية الطلبة الكورد في أوروبا[٥] كمال فؤاد[٦]، فقد رحب بدوره بتشكيل المجلس ودعا أعضاءه إلى العمل من أجل تلاحم صفوف الحزب و(فصائل الأنصار الوطنية) والوقوف صفاً واحداً من أجل تحقيق أهداف الثورة وعدم التفريط بها، ثم دعا الجميع إلى ضرورة الإصرار على الحقوق القومية

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

(٢) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشی (٤)، ل١٣.

(٣) ولد عبدالحميد درويش، في قرية قرمانية، منطقة الجزيرة سنة ١٩٣٦، وفيها اكمل دراسته، انتسب الى جامعة دمشق، الا انه لم يستطع اكمال دراسته الجامعية لأسباب سياسية، يعد من مؤسسي الحزب الديمقراطي الكوردي (الپارتى) في سوريا، يقيم في قريته قرمانية حالياً. للتفاصيل، ينظر كتابه، أضواء على الحركة الكردية في سوريا، (د.م، ٢٠٠٠)، صفحات متفرقة..

(٤) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤؛ عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص٨٧-٨٨. ينظر نص الكلمة في الملحق رقم (٧). يذكر عضو المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة علي السنجاري ان عبد الحميد درويش لم يلق كلمة حزبه بشكل علني، ولم يتم ادخال اسمه في اية لجنة انبثقت عن المجلس، وان قيادة الثورة لم تكن تريد إدخال الكورد في الأجزاء الأخرى من كوردستان في تطورات الأوضاع في كوردستان العراق، لعدم توتير العلاقات اكثر مع حكومة عبدالسلام محمد عارف. مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٥) تأسست هذه الجمعية في مدينة (فيزبادن) في ألمانيا الغربية في الفترة ما بين ١٠- ١٦ آب ١٩٥٦، وذلك بعد ان اجتمع فيها مجموعة من الطلبة الكورد وقرروا تشكيل جمعية لهم باسم، (الجمعية العلمية للطلبة الكورد في أوروبا)، وقررت الجمعية في مؤتمرها الثالث سنة ١٩٥٨ تغيير اسمها الى (جمعية الطلبة الكورد في أوروبا)، واستمرت الجمعية في نشاطاتها حتى سنة ١٩٧٥. وعقدت خلال هذه الفترة ١٦ مؤتمراً. وكان من أبرز أهدافها، المحافظة على وحدة صف الطلاب الكورد وتحسين أوضاعهم ومعالجة مشاكلهم الاجتماعية والعلمية، وتوثيق العلاقات مع المنظمات الطلابية العالمية، والسعي إلى الدفاع عن القضية الكوردية في جميع أجزاء كوردستان، وايصال صوت الثورة الكوردية إلى جميع أنحاء العالم ومحاولة كسب المزيد من الأنصار للقضية الكوردية. للتفاصيل ينظر، نەوزاد عەلی ئەحمەد، له بەڵگەنامەکانی کۆمەڵەی خوێندکارانی کورد له ئەورووپا ١٩٦٣- ١٩٧٣، (سلێمانی، ٢٠٠٩).

(٦) ولد كمال فؤاد سنة ١٩٣٢ في مدينة السليمانية، أكمل دراسته فيها وقبل في كلية الهندسة، الا أنه فصل ولم يكمل دراسته بسبب نشاطه السياسي، وكان يدرس في أوروبا خلال السنوات (١٩٥٩-١٩٦١)، ودرس في كلية الدراسات الشرقية في جامعة هامبورك بالمانيا وحصل على الماجستير في الدراسات الإيرانية، والدكتوراه سنة١٩٧٠، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، يقيم حالياً في السليمانية. ينظر، فرهاد محمد أحمد، المصدر السابق، ص٧١.

المشروعة والعمل على تقوية التنظيم وزيادة الإمكانيات لأجل الوصول إلى تحقيق الأهداف القومية للشعب الكوردي[١]. وأوضح لأعضاء مجلس قيادة الثورة بأن الطلبة الكورد في أوروبا منزعجون وغير راضين بسبب الصراع الداخلي في صفوف (الپارتی) وقوات الپێشمەرگە[٢]، وأكد أن جمعية الطلبة الكورد في أوروبا تعمل كل ما في وسعها كما كانت دائما، لكسب الأصدقاء للثورة والعمل على دعمها بكل الامكانات المتوفرة لديها، معتمدة على قوة الثورة في الداخل وسيرها في الطريق السوي بدرجة اساسية[٣].

وألقى عصمت شريف وانلي كلمة مطولة ومهمة باسم (لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي في الخارج)[٤]، رحب فيها بتأسيس المجلس، وعدّ عقد هذا الاجتماع التاريخي ضرورياً وبأنه سيؤدي إلى زيادة تنظيم ثورة الشعب الكوردي القومية وزيادة قوتها[٥].

ثم القى الأب خوري بولص بيداري كلمة باسم المسيحيين في كوردستان، وتضمنت الكلمة استعدادهم للمزيد من العمل لدعم الثورة الكوردية، وأكد على ضرورة العمل يداً واحدة بكل اخلاص في سبيل مصلحة الشعب الكوردي وثورته الوطنية[٦]. كما ركز على ضرورة تنظيم أمور الثورة، ومما يلاحظ على كلمة الاب بيداري انه كان يستخدم في كلمته دائماً كلمة "نحن الكورد"، وكان يتحدث بصفته كورديا مسيحياً وليس كممثل لشعب آخر في كوردستان، وانهى كلمته بهتاف (عاشت كوردستان العزيزة، عاشت قيادة ابن كوردستان البار مصطفى البارزاني)[٧].

ثم القى لطيف الشيخ محمود البرزنجي، كلمة باسم الأعضاء العشائريين والشعبيين، وتحدث فيها عن تاريخ الانتفاضات الكوردية، وخطط الدول الاستعمارية ضد الكورد وثوراتهم. وأوضح ان سبب فشل الكورد هو الصراع والانشقاق بينهم؛ لذلك انتقد مواقف بعض المسؤولين في الثورة ودعا إلى

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

(٢) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشی (٤)، ل١٣.

(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤. للتفاصيل ينظر، نەوزاد عەلی ئەحمەد، له بەڵگەنامەکانی...، ل٣٩.

(٤) تأسست هذه اللجنة بعد تشكيل جمعية الطلبة الكورد في أوروبا سنة ١٩٥٧ ومقرها في سويسرا، وكان الهدف من تشكيلها هو الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي، وادت العديد من الأعمال الهامة على هذا الصعيد، إذ امكنت من إصدار الكثير من البيانات والنشرات للدفاع عن القضية القومية الكوردية، كما قامت بترجمة البيانات الصادرة من قبل قيادة الثورة الكوردية في كوردستان ونشرها في الخارج لاطلاع الرأي العام العالمي على القضية الكوردية. ينظر، محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٩٥.

(٥) ينظر نص كلمته في الملحق رقم (٨). الجدير بالاشارة هنا ان كلا من كمال فؤاد وعصمت شريف وانلي، كانا قد قصدا كوردستان في منتصف شهر أيلول ١٩٦٤ بناء على طلب من جمعية الطلبة الكورد ومنظمات كوردية أخرى في أوروبا، سعيا للعمل لحل الخلافات بين رئيس (الپارتی) ملا مصطفى البارزاني وأعضاء المكتب السياسي -السابق- وتقريب وجهات نظرهما، وايضا لابلاغ الطرفين بأن الطلبة الكورد وأصدقاء الكورد في أوروبا منزعجون من الانشقاق والوضع في كوردستان. وبعد زيارات عدة للطرفين لم تنجح مساعيهما، وخلال وجودهما في كوردستان شاركا في اجتماعات مجلس قيادة الثورة واصبحا عضوين فيه. وقد عادا الى أوروبا في منتصف كانون الأول ١٩٦٤. ينظر، جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ بەشی(٤)، ل١٣؛ نەوزاد عەلی ئەحمەد، لەبەڵگەنامەکانی...، ل٣٨-٣٩.

(٦) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

(٧) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشی (٤)، ل١٣

الاتحاد والأخوة. ثم طلب الاعتذار من حضور الجلسات؛ لأن صحته غير جيدة وأنه لا يستطيع مواصلة طرح آرائه وأفكاره[1].

اما مطران منطقة برواري بالا -التابعة لقضاء ئاميدي- مار يولاها اندراوس الذي كان عضواً في مجلس قيادة الثورة، فإنه لم يستطع حضور الاجتماع بسبب بُعد الطريق، وارسل رسالة إلى المجتمعين طلب فيها الاعتذار بسبب عدم تمكنه من الحضور[2].

وحول كيفية إجراء مراسيم أداء القسم، فإن نقاشاً قد حصل بين المجتمعين حول الطريقة التي يتبعونها في القسم، فهل يُقسم كل عضو لوحده، أم ان الشيخ محمد هرسيني يقرأ القسم فيردد الأ عضاء الآخرون القسم بعده، أم ان كل خمسة أعضاء يُقسمون مرة واحدة؟ المهم اقر الاسلوب الأخير وأقسم الأعضاء[3].

بعد إلقاء هذه الكلمات، بدأت مراسيم أداء القسم، وكان نص القسم بهذه الصورة: "أقسم بالله العظيم وبالقرآن الكريم وبأرواح شهداء طريق تحرير كوردستان والوطن، أن أعمل باخلاص وأن لا اتخلى عن العمل من أجل مصلحة الكورد والثورة". وقد أدى الجميع القسم وهم يضعون أيديهم على القرآن[4]، أما المسيحيون فأدّوا القسم على الكتاب المقدس[5].

كان من المفروض أن يكون البارزاني أول شخص يُؤدي القسم باعتباره رئيساً للمجلس، ولكنه عندما حضر أمام الأعضاء، قال: "أنا لم أقسم في حياتي، ولن أقسم إذا قبلتم اعتذاري؛ لأنني حتى اذا ما تركت العمل الثوري النضالي فلن أخون طول حياتي، أنا وَقفٌ للشعب الكوردي. وحتى إذا ارتكبتم الخيانة؛ فإني لن أفعل ذلك، أنا وعدت ولكني لم أقسم مطلقاً". هنا وافق جميع أعضاء المجلس على ان لا يُؤدي البارزاني القسم[6]. كما لم يُؤد القسم الشيخ لطيف الشيخ محمود البرزنجي[7].

اختلفت المصادر حول عدد الشخصيات المشاركة في الاجتماع[8]، من أعضاء اللجنة المركزية لـ(الپارتى)، والقادة الكبار لقوات الپێشمەرگە وأمراء الألوية (هێز) ومجموعة من رؤساء العشائر

---

(١) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشى (٤)، ل١٣.

(٢) هەمان ژێدەر. الجدير بالذكر هنا، ان المطران ماريولاها اندراوس كان حاضراً في اجتماع قلعة دزه يومي ٢٨ و٢٩ ايلول. ينظر، عصمت شريف واندي، المصدر السابق، ص٢١٧. ويبدو انه غادر المنطقة بعد الاجتماع؛ ولذلك لم يحضر الاجتماعي التأسيسي لمجلس قيادة الثورة.

(٣) هەمان ژێدەر، بەشى (٥)، ژمارە (٣٨٠)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٩/١٢)، ل٥؛ مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٤) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشى (٥)، ل٥.

(٥) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨. مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٦) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشى (٤)، ل١٣؛ مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٧) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٨) يذكر بعض الباحثين أنه من المرجح أن (٦٣) شخصية حضرت الاجتماع. ينظر في ذلك، حبيب محمد كريم، تاريخ...، ص١٠٤؛ ش.ج. آشيريان، المصدر السابق، ص١٩٠؛ كوندتر دشنر، المصدر السابق، ص٢٦٧؛ مجموعة من المؤلفين الكورد والروس، البارزاني وشهادة التاريخ، ترجمة، باقي نازي وعبدي حاجي، (دهوك، ٢٠٠٥)، ص٨٢؛ اما جبار قادر فيقول بان ما بين (٥٠-٦٠) عضواً حضروا الاجتماع، ينظر مقالته في، ژێدەرێ بەرێ، بەشى(٥)، ژمارە (٣٨٠)، ل٥. ويذكر محسن دزەيى بان زهاء (٧٠) شخصاً حضروا الاجتماع، ينظر، مذكراته، المصدر السابق، ص٨٧. فيما يذكر عضو المجلس عصمت شريف واندي بانه كان يتكون من (٤٨) عضواً. ينظر، كتابه، المصدر السابق، ص٣١٨.

والشخصيات ورجال الدين وممثل جمعية الطلبة الكورد في أوروبا، واثنين من رجال الدين المسيحي[1].
ومع هذا أدناه قائمة باسماء المشاركين في الاجتماع الأول لمجلس قيادة الثورة في كوردستان، حسب ما أوردها سكرتير (البارتى) -آنذاك- حبيب محمد كريم:

أولا: أعضاء اللجنة المركزية للحزب

١- مصطفى البارزاني رئيس الحزب ورئيس المجلس
٢- حبيب محمد كريم
٣- محمود عثمان
٤- صالح اليوسفي
٥- عزيز عقراوي
٦- الدكتور فؤاد جلال
٧- يدالله كريم
٨- علي السنجاري
٩- نعمان عيسى
١٠- اسماعيل عارف
١١- هاشم عقراوي
١٢- اسماعيل ملا عزيز
١٣- شيخ محمد هرسيني
١٤- مصطفى القرداغي
١٥- محمد امين علي
١٦- عمر شريف
١٧- رمضان محسن عقراوي

ثانياً: القادة العسكريون

١٨- العقيد عبدالرحمن قاضي
١٩- العقيد نوري ملا معروف
٢٠- العقيد الركن عبدالكافي النبوي
٢١- العقيد شيخ صالح شيخ محمد
٢٢- المقدم نافذ جلال حويزي

---

(١) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ، بەشی (٥)، ل٥.

٢٣- المقدم نوري ملا حكيم

٢٤- الرئيس بكر عبدالكريم

٢٥- النقيب يوسف جميل ميران

٢٦- النقيب شيخ رضا الگولانى

٢٧- الملازم الأول رشيد سندي

٢٨- الملازم عبدالوهاب الأتروشي

٢٩- أسعد خوشوي

٣٠- عيسى سوار

٣١- حسو ميرخان دوملري

٣٢- علي خليل

٣٣- عبدالله آغا ثشدري

٣٤- حاجي شيخ قادر

ثالثاً: الشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية:

٣٥- عصمت شريف وانلي

٣٦- كمال فؤاد[1]

٣٧- لطيف الشيخ محمود البرزنجي

٣٨- كاكه زياد غفوري

٣٩- محسن دزەيى

٤٠- الشيخ حسين بوسكين

٤١- باثير بابكر آغا

٤٢- الشيخ محمد باليساني

٤٣- وهاب آغا جنديان

٤٤- عباس مامند آغا

٤٥- اسماعيل سواره آغا

٤٦- صالح بك ميران

٤٧- سليمان حاجي بدري

٤٨- أحمد محمد امين دزەيى

---

(١) يؤكد عصمت شريف وانلي، بان البارزاني والمكتب السياسي للپارتى قد قررا اضافة اسمه وكمال فؤاد كعضوين مستقلين الى المجلس. ينظر، كتابه، المصدر السابق، ص٣١٨.

٤٩- محمود بك گولێ

٥٠- مصطفى بك الجاف

٥١- الشيخ كەوكەز سيد طه

٥٢- كويخا إسماعيل تەلانى

٥٣- حاجي آغا هيرو

٥٤- مجيد حمه رشيد خان

٥٥- محمود عباس آغا

٥٦- عبدالرحمن آغا نورەك

٥٧- شيخ رؤوف هنجيره

٥٨- حجي إبراهيم چرمگا

٥٩- شيخ محي الدين سندولان

٦٠- مار يولاها (اندراوس) -مطران برواري بالا

٦١- القس بولص بيداري

٦٢- كوركيس ملك جكو[١]

٦٣- تحسين بك سعيد بك (أمير الطائفة الايزيدية)[٢].

فيما يذكر، الدكتور جبار قادر أسماء عدد من المشاركين في المجلس لم يذكرهم حبيب محمد كريم، وهذه أسماؤهم:

١- حكمت حكيم قوسميز (طبيب)

٢- المقدم نامق كويي

٣- المقدم عبدالله توفيق

٤- طه بامرني (العقيد)

٥- محمد محمود عبدالرحمن (سامي)

٦- حامد قادر

٧- عبدالحميد درويش

٨- محمد بوسكين

٩- شمس الدين مفتي

---

(١) يؤكد عضو مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي علي السنجاري بان كوركيس ملك جكو لم يكن حاضراً في اجتماعات المجلس، وانه التحق بالثورة الكوردية بعد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠، واصبح مسؤولاً للجنة شؤون المسيحيين في كوردستان التي تشكلت في سنة ١٩٧٢. مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٢) ينظر، حبيب محمد كريم، تاريخ...، ص١٠٤-١٠٥.

١٠- حاجي محمود اغا

١١- بابا طاهر شيخ جلال

١٢- محمد سيد علي

١٣- الملازم طاهر علي والي

١٤- شوكت عقراوي

١٥- انور بك بيتواته

١٦- عگيد صديق آميدي[١].

ويؤكد عضو المجلس رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) أن معظم الأسماء المذكورة في قائمتي حبيب محمد كريم وجبار قادر أعلاه كانوا حاضرين في الجلسة الأولى لاجتماعات المجلس، او ذكرت اسماؤهم خلالها[٢]. ومن ناحية اخرى فإن عضو المجلس والمكتب التنفيذي علي السنجاري يؤكد بأن العديد من المشاركين حضروا بصفة ضيوف وليس أعضاء، منهم عبدالحميد درويش وحكمت حكيم قوسميز وغيرهما[٣].

ومن الجدير بالاشارة هنا، أن بعض الأعضاء ممن وردت أسماؤهم أعلاه، وبسبب ارتباطاتهم بمهمات تتعلق بالثورة، او لظروف خاصة، لم يحضروا اجتماع المؤتمر الشعبي الوطني في بلدة قلعة دزه والاجتماع التأسيس لمجلس قيادة الثورة في بلدة رانية، ومع ذلك فقد تم اختيارهم أعضاء في المجلس، ومنهم محسن دزەيى[٤]، وسليمان حاجي بدري، وعباس مامند آغا[٥]، وتحسين بك سعيد بك[٦]، وأسعد خوشوي، وعيسى سوار، وحسو ميرخان دوملري[٧].

عُدَّ مجلس قيادة الثورة أعلى سلطة تشريعية في كوردستان، وجاء في القانون الصادر في التاسع من تشرين الأول ١٩٦٤ بان: "...سلطة الثورة الكردية تقوم بكافة وظائف الدولة العراقية ضمن حدود كردستان. وان مجلس قيادة الثورة في كردستان يعدُّ البديل الشرعي عن هذه السلطة، لأنه يمثل

---

(١) جبار قادر، ژيانەرێ بەرێ، بەشی (٥)، ل٥.

(٢) مقابلة شخصية معه في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٣) مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٤) ينظر، مذكراته، المصدر السابق، ص٨٨.

(٥) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧. ولد سنة ١٩٢٧ في قرية سيينداروك في منطقة زاخو، أصبح خلال الحرب العالمية الثانية ضابطاً في جيش الليفي البريطاني، التحق بالثورة الكوردية سنة ١٩٦١ وشارك في احداثها، اصبح سنة ١٩٦٨ آمر إحدى افواج قوة (هەلگورد)، وتولى عدة مسؤوليات في الثورة حتى سنة ١٩٧٥. توفي في ١ شباط ٢٠١٢. وذكر كذلك خلال هذه المقابلة، بأن البارزاني نفسه هو الذي اختاره وعباس مامند آغا عضوين في المجلس؛ أنه لم يكن موجوداً بين الحضور، وإنما في مهمة للثورة. أما عباس مامند آغا فعلى حسب قول سليمان فإنه كان يتمتع باحترام خاص لدى البارزاني، أما البقية فلم يتدخل في أمر اختيارهم.

(٦) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٧) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤. يذكر عصمت شريف وانلي خطأ، بان البارزاني لم يرد ان يكون كلاً من (عيسى سوار، حسو ميرخان واسعد خليل خوشوي) أعضاء في المجلس، ولم يكن يرى لزوماً لذلك. ينظر، كتابه، المصدر السابق، ص١٦٠.

مصالح الشعب الكردي في مرحلة الحرب. وسيقوم بتنفيذ هذه الوظائف طالما لم يتحقق أهم مطلب لشعبنا وهو الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية الديمقراطية..."[١].

وفي نهاية اجتماع يوم التاسع من تشرين الأول ١٩٦٤، قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل خمسة لجان، وهي:

١- **اللجنة العسكرية:** وذلك لتنظيم الأمور العسكرية وقوات الپێشمەرگە، وكانت تتألف من: نوري ملا معروف، عبدالرحمن قاضي، حكمت حكيم قوسميز، المقدم عزيز، المقدم نامق كويي، المقدم عبدالله توفيق والنقيب الشيخ رضا گولانى.

٢- **اللجنة المالية:** لتنظيم أمور الكمارك والضرائب والمالية، وكانت تتألف من: الشيخ محمد عبدالرحيم (هرسيني)، محمد أمين، يدالله كريم، حامد قادر، رمضان محسن عقراوي وعمر شريف [٢].

٣- **اللجنة الإدارية:** إدارة المناطق المحررة، وكان أعضاؤها كل من: سليمان حاجي بدري (سندي)[٣]، صالح ميران، كمال فؤاد، علي السنجاري، حاجي محمود آغا، بابا طاهر شيخ جلال، محمد سيد علي، عبد الوهاب الاتروشي ووهاب آغا جندياني.

٤- **لجنة العدل:** لتنظيم امور المحاكم في الثورة، والقضايا التي تحتاج للمحاكم، وأعضاؤها كل من: حبيب محمد كريم، شيخ صالح، الملازم طاهر، ومحسن دزەيى.

٥- **لجنة الدستور:** لوضع النظام الداخلي والبرنامج لمجلس قيادة الثورة، والواجبات والحقوق للمجلس ورئيسه، واعضاؤها هم كل من: هاشم عقراوي، عصمت شريف وانلي، كمال فؤاد، مصطفى قرداغي، لطيف الشيخ محمود البرزنجي، عبدالحميد درويش، عباس مامند، محمد بوسكين، كوكس سيد طه، شمس الدين مفتي[٤]، بولص بيداري وكاكه زياد[٥].

وتقرر ان تبدأ اجتماعات هذه اللجان في اليوم اللاحق أي العاشر من تشرين الأول ١٩٦٤، في الساعة الثامنة والنصف صباحا، على أن تجتمع كل لجنة على انفراد وأن تنهي أعمالها خلال خمسة أيام، إلا أن عدداً من أعضاء اللجان اعترضوا على الفترة الزمنية المحددة، واعلنوا أنهم إذا استعجلوا في أعمالهم؛ فإنها ستخرج ناقصة ومبتورة؛ لهذا قرروا أنه إذا لم تنته أعمال لجانهم؛ فإنه من المفروض ان

---

(١) نقلا عن، ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص١٨٩.

(٢) يذكر رشيد سندي، بان البارزاني طرد حاجي إبراهيم من اجتماعات المجلس، وأنه لم يكن عضواً في اية لجنة؛ لأنه كان على علاقة بالسلطات الحكومية وكان له يد معها، واقسم البارزاني أنه سيلتحق بالحكومة، وهذا ما تم فعلاً بعد ذلك بفترة قصيرة. مقابلة شخصية معه في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٣) كما ذكرنا آنفاً، فان سليمان حاجي بدري لم يكن اصلا موجودا في الاجتماع ومع ذلك اختير في إحدى اللجان المهمة، وهذا بطبيعة الحال يعكس ضعف الاعداد وخطأ التصرف، إذ كيف يتم اختيار من هو غائب أصلا.

(٤) جبار قادر، ژيانەوەی بەرێ بەشی (٥)، ل٥-٦.

(٥) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣١٨.

تمدد الفترة الزمنية لهم، ولا سيما تلك اللجان التي تحتاج إلى مراجعة المصادر العلمية والكتب لتكملة اعمالهم[١].

أما أعضاء المجلس الذين لم يكونوا أعضاء في اللجان التي ذكرناها، ولا سيما من قادة الپێشمەرگە، ومن أجل تمشية أعمالهم ولتفادي حصول أي خلل في برنامج عملهم، فقد تقرر ان يتوجهوا إلى أعمالهم، على أن يعودوا في يوم ١٥ تشرين الاول ١٩٦٤ لحضور الاجتماع النهائي، ومناقشة المقترحات والخطط والمشاريع التي توصلت اليها اللجان المختصة[٢].

ولأن اللجان لم تنه أعمالها في الوقت المحدد ١٥ تشرين الاول ١٩٦٤؛ فإن جلسات الاجتماع الأول لمجلس قيادة الثورة اختتمت أعمالها في يوم ١٧ تشرين الأول، بعد ان وقع جميع أعضاء المجلس على مقررات وتوصيات اللجان المختصة[٣].

وصادق أعضاء المجلس على دستور مجلس قيادة الثورة في كوردستان، في اجتماع عقد بقرية بوسكين بالقرب من بلدة رانية[٤]، حيث تضمن الدستور صلاحيات المجلس، وأكد على استقلالية النظام القضائي في كوردستان، وأشار الدستور إلى ان المنطقة الكوردية في العراق تسمى بـ (ولاية كوردستان) التي تنقسم إداريا إلى خمسة ألوية هي (دهوك، أربيل، كركوك، السليمانية، خانقين). كما تقرر تنظيم الپێشمەرگە، والأمور الاقتصادية والاجتماعية، وحدد نوعية العلاقة التي تربط بين السلطات القضائية والإدارية والعسكرية[٥].

وفي نهاية الجلسات انتخب المجلس البارزاني رئيساً له[٦]، وتقرر ان يجتمع المجلس كل أربعة أشهر، وفي حالة وجود ظروف قاهرة يتعذر فيها عقد الاجتماع يمارس المكتب التنفيذي صلاحيات المجلس لمدة أقصاها ثلاثة أشهر، وان ينتخب أعضاء المجلس كل سنتين وللرئيس حق تجديد دورة المجلس لمدة اقصاها ستة أشهر في الحالات الاستثنائية[٧]. ولكن مما يلاحظ على ذلك انه لم يكن بوسع المجلس عقد اجتماعات دورية او اجراء انتخابات جديدة، إذ ان الظروف السياسية في كوردستان لم تكن ملائمة ولا تسمح بذلك، ولا سيما بعد تدهور الأوضاع واندلاع القتال من جديد في كوردستان في نيسان ١٩٦٥؛ وكذلك بسبب بُعد الطريق وتعذر الوصول في الموعد المحدد، كان يعيق عقد اجتماعات المجلس[٨].

---

(١) جبار قادر، ژێدەرێ بەرێ بەشی (٥)، ل٦.

(٢) هەمان ژێدەر.

(٣)شازين هيرش ونزار محەمەد، ژێدەرێ بەرێ، ص٢٥٣.

(٤)خوله پەروش، "من وثائق ثورة أيلول-قراءة في دستور مجلس قيادة الثورة لكوردستان العراق عام ١٩٦٤", جريدة خەبات، العدد(٩٤١)، (أربيل، ١٩٩٩/٩/١٠).

(٥) ينظر تفاصيل الدستور في الملحق رقم (٩).

(٦) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٤.

(٧) ينظر الملحق رقم (٩).

(٨) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨؛ مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧.

وانبثق عن المجلس في ختام اجتماعاته يوم ١٧ تشرين الأول ١٩٦٤ انتخاب مكتب تنفيذي ينفذ ما يشرع من قوانين ضرورية لتنظيم وإدارة مختلف الشؤون العسكرية والمالية والقضائية والإدارية[١]. وفي الحقيقة فإن المكتب التنفيذي كان بمثابة مجلس وزراء كوردي[٢]. يترأس كل عضو فيه احد الاقسام كالمالية والشؤون العسكرية وأمور القضاء وأمور الإدارة والصحة والتعليم وغيرها[٣].

عُدَّ المكتب التنفيذي أعلى هيئة في مجلس قيادة الثورة، إذ ينفذ ما يخطط له ويكون مسؤولاً أمامه، وكان يتألف من (١٢) عضواً وفق ما ذكر في دستور المجلس[٤]، عيّن (البارتى) خمسة منهم وهم: هاشم عقراوي، مصطفى قرداغي، محسن دزيي (محامي)، محمد أمين (مهندس) والدكتور فؤاد جلال، والعسكريون ثلاثة وهم العقداء: عبدالرحمن قاضي، نوري معروف والمقدم عزيز عقراوي. ومن المدنيين والعشائر ثلاثة وهم: وهاب آغا، حاجي محمود آغا وصالح بك ميراني. وممثل عن المسيحيين وهو الاب بولص بيداري[٥].

وعين عضو المكتب السياسي لـ (البارتى) مصطفى قرداغي سكرتيراً للمكتب التنفيذي، والمحامي محسن دزەيى مسؤولاً لمكتب العدل، والمهندس محمد أمين مسؤولاً للشؤون المالية، والعقيد نوري معروف مسؤولاً للمكتب العسكري، وعلي السنجاري مشرفاً على المكتب الاداري[٦].

وضم المكتب التنفيذي، المكاتب والأقسام التالية:-

١- **المكتب السياسي:** المؤلف بشكل اساسي من قيادة (البارتى)، وكانت مهماته تنحصر في التخطيط وحل المسائل السياسية.

٢- **المكتب العسكري:** الذي اهتم بالقضايا العسكرية، وبتأمين المواد الغذائية والسلاح والاحتياجات العسكرية للمقاتلين[٧]. وتكونت هيئة المكتب من كل من: العقيد نوري معروف، والعقيد عبدالرحمن قاضي، والمقدم نافذ جلال، والنقيب يوسف جميل ميران[٨].

---

(١) جريدة خەبات، العددان (٤٧٤، ٤٧٥)، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٦٤؛ حزب البعث العربي الاشتراكي -القيادة القومية- (المكتب الثقافي)، المصدر السابق، ص٥٦.

(٢) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص١٥٠ ؛ عبدالمحسن خليل محمد، المصدر السابق، ج٣، ص٥٧٨ ؛ كريس كوچيرا، ژێدەرێ بەرێ، ل٣٢٧ ؛ محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٩.

(٣) محسن دزەيى، المصدر السابق، ص٨٧.

(٤) ينظر دستور المجلس في الملحق رقم (٩). هناك من يرى بان عددهم كان (١١) عضواً، ينظر،حبيب محمد كريم، تاريخ...، ص١٠٥ ؛ مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨. فيما ورد في بيان لجمعية الطلبة الكورد في أوروبا بأن عددهم كان (١٣) عضو، ينظر، نەوزاد عەلى ئەحمەد، لەبەڵگەنامەکانی...، ل١٥. بينما يذكر آخرون بان عددهم كان (١٨) عضواً، ينظر في ذلك، ش.ج. آشيريان، المصدر السابق، ص١٩٠ ؛ مجموعة من المؤلفين الكورد والروس، المصدر السابق، ص٨٢. فيما يرى محمد اسماعيل محمد بان المكتب كان متكوناً من (٢٠) عضواً. ينظر محاضراته، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٩.

(٥) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣١٩.

(٦) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٧) ش.ج. آشيريان، المصدر السابق، ص١٩٠-١٩١ ؛ مجموعة من المؤلفين الكورد والروس، المصدر السابق، ص٨٢.

(٨) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٥٩.

٣- **المكتب العدلي**: كان يتمتع باستقلالية، وصلاحيات واسعة في مجال القضاء، وقد خضعت له كل المحاكم المدنية التي كانت تعمل في كوردستان، وعدّت المحكمة العليا التي تشكلت سنة ١٩٦٤ أعلى محكمة عسكرية تابعة للمكتب العدلي.

٤- **المكتب المالي**: كانت وظيفته مراقبة الأمور المالية وصرف الأموال.

٥- **مكتب الشؤون الخارجية**: وكان للمكتب ممثلون في بعض الدول، مثل عصمت شريف وانلي ممثل الحركة القومية الكوردية لفترة من الوقت في أوروبا، وشوكت عقراوي ممثل الحركة في القاهرة.

٦- **المكتب الاقتصادي**: أو قسم إدارة الشؤون الاقتصادية.

٧- **قسم الامن** والتفتيش.

٨- **قسم وسائل الإعلام (الإذاعة والصحف)**[١]. كان هذا القسم وبمساعدة المكتب السياسي للپارتى يشرف على أعمال إذاعة صوت كوردستان ومطبعة خەبات وصحيفة خەبات ومجلة كادر[٢].

الجدير بالإشارة هنا أن قيادة جيش الثورة بقيت منوطة بالبارزاني مباشرة، ترتبط به فئة من ضباط الجيش العراقي الملتحقين بالثورة، وهم: العقيد طه بامرني، والعقيد عبدالرحمن قاضي، والمقدم نافذ جلال، والمقدم الركن عزيز عقراوي (احياناً)، ونقيب الشرطة رضا گولانى[٣].

وفي واقع الأمر؛ فإن سمعة المكتب التنفيذي للثورة، كانت تفوق ما للمكتب السياسي لـ(الپارتى)؛ وذلك لأنه كان بمثابة السلطة التنفيذية التي تشرف على تطبيق القرارات التي يتخذها مجلس قيادة الثورة[٤]. وكان ملاك المكتب مع العاملين فيه يبلغ نحو (١٠٠) شخص[٥]. ويذكر عضو المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة علي السنجاري بأن راتبه الشهري كان عشرة دنانير، وأحياناً لم يكن يصرف هذا الراتب لعدة أشهر. وكان الطعام الذي يتناوله أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي لـ(الپارتى) بسيطاً، إذ كان عبارة عن الخبز الخليط من الحنطة والشعير والذرة البيضاء، ويقدم الشاي والخبز صباحاً ومساءً، وفي الغداء كان يقدم وجبة من الرز او البرغل او العدس دون لحم، ولم يكن طعام مقر البارزاني أفضل من ذلك. في حين كان طعام الپێشمەرگه في المناطق البعيدة أفضل من مقر البارزاني والمكتب التنفيذي والمكتب السياسي بحكم وجودهم في أماكن قريبة من القرى والمدن المحررة، إذ يمكن الحصول على المواد الغذائية بسهولة[٦].

---

(١) ش.ج. آشيريان، المصدر السابق، ص١٩٠-١٩١؛ مجموعة من المؤلفين الكورد والروس، المصدر السابق، ص٨٢.

(٢) محمد اسماعيل محمد، ژيانەرێ بەرێ، ل٥١.

(٣) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٤) يونان هرمز، ايامي في ثورة كردستان، (اربيل،٢٠٠١)، ص٤٧.

(٥) شاكرو خدو محوي، المسألة الكوردية في العراق المعاصر، ترجمها عن الروسية، عبدي حاجي، (دهوك، ٢٠٠٨)، ص٣١٢.

(٦) مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

واتخذ المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة بجانب المكتب السياسي للثارتي في البداية من بلدة رانية مقراً له[1]، وفي الواقع فإن المقرين كانا في بناية واحدة، وبعد استئناف القتال في نيسان١٩٦٥، فإن مقري المكتبين كانا في تنقل مستمر؛ بسبب استهدافهما من قبل القوات الحكومية، ففي آذار١٩٦٥ كان المقران في قرية (هَلشو) التي تبعد مسافة عشرة كيلومترات عن بلدة قلعة دزه، ونتيجة لتدهور العلاقات مع الحكومة المركزية وظهور بوادر القتال، تعرضت هذه القرية للقصف الحكومي، واثر وصول الجيش الحكومي إلى قلعة دزه اضطر المكتبان إلى الانسحاب من قرية (هَلشو) والتوجه إلى مصيف (گەلی بدران) في منطقة (ناودشت)[2]، وبعد تعرض هذه المنطقة ايضاً إلى القصف المستمر اضطر المقران الانتقال لجهة أخرى[3].

وإثر اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦ انتقل المقران من منطقة (زارگەليوه) إلى منطقة (كانی سماق) في گەلاله، وتم فتح المراكز والمقرات بصورة مؤقتة[4]. ثم اتخذ المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة من قرية ناوپردان الواقعة بين گەلاله وچومان مقراً له بعد ذلك وبقي هناك حتى اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥[5]. وكان مقر المكتب عبارة عن خيمة، واثاثه من البساطة والشحة بمكان، ولم تكن هناك حاجة إلى مكاتبات كثيرة؛ لأن معظم المراسلات كان تكتب على ورقة بسيطة وباليد، ولم تكن هنالك أضابير أو خزانات أو مناضد[6].

الجدير بالذكر هنا، أن هدف البارزاني من تأسيس مجلس قيادة الثورة هو أن يسهم مختلف طبقات الشعب من جميع أنحاء كوردستان في صنع القرار، وأن يسهم الجميع فعلياً في أمور الثورة؛ لأنها ليست ثورة فرد واحد أو حزب واحد، وكانت هذه نابعة من نظرة دیمقراطية إلى الأوضاع[7]. ولا يستبعد أن يكون أحد أهداف تشكيل المجلس هو رغبة البارزاني في تجميد وتحديد الانشقاق الذي حدث في صفوف (الپارتی)، إذ إن تعيين بعض الشخصيات البارزة ورؤساء العشائر في المجلس، ومن ثم في الإدارات التي شكلها مجلس قيادة الثورة في كوردستان فيما بعد، كان محاولة لمنعهم من الاتصال بـ(المنشقين) جماعة المكتب السياسي السابق لـ (الپارتی)، وكذلك منعهم في الوقت ذاته من الاتصال بالحكومة العراقية[8].

---

(٧) عەبدوڵلا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١٢٠.

(١) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٢) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٣) نوری حەیدەر(هوشیار)، بێتەل.. وەرچەخانێکی نوێبوو... له شۆڕشی ئەیلوولدا، ئامادەکرنی، ئومێد نوری حەیدەر هەمەوەندی، (سلێمانی، ٢٠٠٧)، ل١٨٤.

(٤) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٥) يونان هرمز، المصدر السابق، ص٣٧، ص٤٧.

(٦) محسن دزەیی، المصدر السابق، ص٨٧ ؛ عەبدوڵلا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١١٧-١١٨.

(٧) مقابلة شخصية مع نجم الدين يوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧.

صدى وردود الفعل على تشكيل المجلس

وجهت العديد من الانتقادات إلى مجلس قيادة الثورة وظروف تشكيله ودوره في إدارة الأمور في كوردستان. فقد عدت الجماعة المنشقة عن (الپارتى) -المكتب السياسي السابق-، بأن مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي هما مؤسستان كارتونيتان[١]، وليس لهما أي دور أو صلاحية لممارسة عملهما بين جماهير كوردستان، وأنها محاولة من البارزاني لتركيز جميع السلطات بيده، وأنها خطوة من سلسلة خطواته في سبيل تجريد الحزب (الپارتى) من جميع صلاحياته[٢].

فيما يرى آخرون، بأن طريقة القيادة في (الحركة المسلحة الكوردية) معقدة، ففي الوقت الذي يتولى المكتب التنفيذي حق الإشراف على جميع الأمور، وهو بمثابة الوزارة المحلية، تمر جميع الأمور في صيغة مقترحات وتعرض على البارزاني لاخذ موافقته[٣]؛ وهكذا فإن المجلس كان خاضعاً لسيطرة البارزاني وكأنه ختم مطاطي، وأن إنشاء المجلس في الواقع كان وليد الصدفة[٤]، ولم يكن ذلك صحيحاً.

وان البارزاني استطاع بواسطة المجلس أن يكسب تأييد العناصر القبلية والدينية، وأن يضعف العناصر القومية اليسارية[٥]؛ لهذا فإن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس عند تشكيله كانوا من رؤساء العشائر[٦]، إذ إن رؤساء العشائر كانوا قد اتفقوا مسبقاً وقبل عقد المؤتمر على صيغة التصويت، وذلك بالتنسيق فيما بينهم فكل واحد يصوت لمجموعته؛ ونتيجة لذلك انتخب الكثير من رؤساء العشائر في المجلس[٧]. وبموجب دستور المجلس فإن ثلاثة أعضاء يمثلون المدنيين والعشائر في المكتب التنفيذي[٨]. واعطيت للمجلس صلاحيات كثيرة إلى درجة فقدَ (الپارتى) دوره القيادي في كل المناطق التي تشكل فيها هذا المجلس[٩].

أما موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من المجلس فقد وردت في أدبياته ما يلي: يتزعم ملا مصطفى مجلساً يدعى مجلس قيادة الثورة يتكون من (٤٠) عضواً، يمثلون معظم العشائر الكوردية بضمنهم القيادة المركزية للحزب. لقد حدثت انشقاقات عديدة في هذا المجلس لتباين ثقافتهم وتباعد

---

(١) مقابلة شخصية مع نوشيروان مصطفى أمين في ١ حزيران ٢٠٠٤ في السليمانية، ولد سنة ١٩٤٤ بمدينة السليمانية، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وتخرج في قسم العلوم السياسية بجامعة بغداد سنة ١٩٦٧، صاحب امتياز مجلة رزگارى سنة ١٩٦٩، وهو أحد مؤسسي الاتحاد الوطني الكوردستاني سنة ١٩٧٥، أسس حركة التغيير سنة ٢٠٠٩، لديه العديد من المؤلفات والمقالات المنشورة، توفي في ١٩ ايار ٢٠١٧؛ ئيبراهيم جەلال، ژێدەرێ بەرێ، ل ١٨٧؛ كريس كوچيرا، ژێدەرێ بەرێ، ل٣٢٧.

(٢) ئيبراهيم جەلال، ژێدەرێ بەرێ، ل ١٨٧؛ كريس كوچيرا، ژێدەرێ بەرێ، ل٣٢٧.

(٣) حزب البعث العربي الاشتراكي -القيادة القومية- (المكتب الثقافي)، المصدر السابق، ص٥٤.

(٤) ستيفن سي بليتير، الأكراد عنصر اضطراب في منطقة الخليج، ترجمة، سعدون محمود الدليمي، مراجعة، محمد عبدالكريم محمد، (د.م، ١٩٩٢)، ص١٧٤.

(٥) ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، (بيروت، ١٩٧٣)، ص٨٧.

(٦) خليل جندي، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٧) عەبدوڵلا ئەحمەد رەسول پشدەرى، ژێدەرێ بەرێ، ل١١٩.

(٨) ينظر الملحق رقم (٩).

(٩) الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق- (اللجنة التحضيرية)، تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها، ط٢، (د.م، ١٩٧٧)، ص١٤؛ خليل جندي، المصدر السابق، ص١٦٣.

معتقداتهم الفكرية، وهو أمر طبيعي وحتمي نتيجة التناقض الكامن في طبيعة هذا الشعب، حيث جمع أقصى اليمين الممثل لرجال الاقطاع وأقصى اليسار المتمثل بالشيوعيين، وعمل البارزاني بجهد مستفيداً من خبرته على تجانس مجلس القيادة بخطوات دقيقة دون التفريط بأي قوة سواء كانت هذه القوة من اليمين أواليسار الشيوعي، فقد أبعد البارزاني رجال الاقطاع مستعيضاً عنهم بابنائهم ممن ينسجم وفكر الحزب وأهداف الحركة، وكذلك بالنسبة للحزب الشيوعي فقد استعاض عنهم بالشيوعيين ممن قطع علاقته بالحزب، واحتفظ بالحزب الشيوعي مؤيداً لحركته مقابل حمايته ومعاونته لهم. ان المصالح المشتركة لهذه الأطراف دعت لهذا التحالف فهي مرحلية اقتضتها الظروف التي تمر بها هذه القوى، وان التنافس بينها أساسي وسوف ينفجر متى ما تهيأ المناخ المناسب[١].

ورغم هذه المواقف التي ابتعد قسم منها عن الحقيقة، وكان القسم الآخر متحاملاً؛ بسبب الخصومات السياسية؛ فإن تشكيل المجلس كان خطوة مهمة في سبيل إنشاء البنية المحلية للإدارة على أساس الحكم الذاتي، ضمن حدود العراق وتطبيق الحقوق القومية الكوردية، وان ظهور هذا المجلس سجل مرحلة جديدة في تطور النضال الكوردي المسلح[٢]. وان تشكيله يمثل حالة متقدمة للمجتمع الكوردي لم يألفها من قبل، وهي بالتأكيد حالة تتقدم على ما جاءت به جمهورية كوردستان في مهاباد سنة ١٩٤٦، كون ان السوفيت، قد فرضوا التنظيم هناك، أما في هذه الحالة فإن العناصر القومية داخل الحركة الكوردية، كانت هي التي تريد الإشراف على سير الأمور داخل البلاد[٣].

وان تشكيل أجهزة الإدارة الذاتية في تلك الظروف في كوردستان، كانت خطوة جيدة ومتقدمة على طريق دمقرطة حياة المجتمع الكوردي، فقد أسهمت في اشتراك ممثلي أوسع فئات الشعب في السياسة، مما وجه ضربة إلى الانظمة التقليدية، التي أوشك الاقطاعيون الكورد ورجال الدين الإسلامي يمتلكون السلطة المطلقة فيها[٤].

صحيح أن انضمام بعض رؤساء العشائر إلى المجلس والمكتب التنفيذي كان بهدف الحفاظ على مصالحهم الشخصية، وليس من أجل خدمة المصالح القومية الكوردية، وهذا يفسر أنهم لم يؤدوا دوراً يذكر في المكتب التنفيذي، بعد نشوب القتال في نيسان ١٩٦٥. وأن العديد منهم انضم إلى الحكومة وأصبحوا من المرتزقة؛ وهكذا فإن نفوذ معظم رؤساء العشائر من الذين احتلوا مقاعد في مجلس

---

(١) حزب البعث العربي الاشتراكي -القيادة القومية- (المكتب الثقافي)، المصدر السابق، ص٤-٥.

(٢) شيركو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص١٨١ ؛ محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٣٤.

(٣) ستيفن سي بليتر، المصدر السابق، ص١٧٤. الجدير بالإشارة هنا أنه لم تكن هنالك مؤسسة تشريعية في (جمهورية كوردستان)، وان مصادر القرار والقوانين في الجمهورية كانت من عدة جهات، منها: رئيس الجمهورية القاضي محمد، ورئيس الحكومة حاجي بابه شيخ، ووزير الدفاع محمد حسين سيف القاضي، ووزير العدل الملا حسين مجدي، فضلاً عن القرارات التي تصدرها اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني. ينظر، هوزان سليمان الدوسكي، جمهورية كوردستان دراسة تاريخية -سياسية ٢٢كانون الثاني ١٩٤٦- ١٧ كانون الأول ١٩٤٦، (دهوك، ٢٠٠٥)، ص١٢٩-١٣٠.

(٤) شاكرو محوي، "القضية الكوردية في العراق (١٩٦٣-١٩٦٨)"، في، م.س.لازاريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ترجمه عن الروسية، عبدي حاجي، (دهوك، ٢٠٠٦)، ص٢٩٨.

قيادة الثورة والمكتب التنفيذي اضمحل ولم يعد له قيمة[١]. باستثناء الذين كانوا قد حسموا ولاءهم للثورة مثل وهاب آغا جنديانى، ومصطفى بك الجاف، والشيخ حسين بوسكين، والشيخ رؤوف هنجيره، وعباس مامند آغا، وسليمان حاجي بدري وغيرهم[٢].

في الحقيقة إذا كان دستور المجلس وكيفية تشكيله فيه بعض النواقص، إلا أنه كان خطوة مهمة ومفيدة؛ لأنه كان تجمعاً موسعاً فسح المجال للعناصر غير الحزبية للقيام بواجباتهم القومية. ومن جهة أخرى بالنسبة للشعب الكوردي في الخارج؛ فإن هذا كان يعد أساساً جيداً لقيام تنظيم لكيان محلي في كوردستان، بمعنى أنه كان خطوة مهمة جداً وكان له صدى كبير[٣].

المهم في هذا المجال أن جماهير الشعب في كوردستان، رحبت بتشكيل المجلس وكان موضع ارتياح بالنسبة لهم؛ وذلك باعتباره خطوة نحو الأمام في سبيل تقوية الثورة الكوردية وتنظيمها بصورة أدق، وكانوا يطلقون على المجلس تسمية (البرلمان الكوردي)[٤].

وفي واقع الأمر فإن مجلس قيادة الثورة في كوردستان، كان يختلف كثيراً عن أمثاله من مجالس قيادة الثورة في بغداد، التي كانت تشكل عادة بعد الانقلابات العسكرية من الضباط القائمين بها والمتنفذين في السلطة، بحيث يقل عددهم عن عدد أصابع اليدين[٥].

ويؤكد عضو المجلس سليمان حاجي بدري بأن المجلس لم يكن "كارتونياً" واسمياً، بل كانت له صلاحيات يمارسها، وان الكثير من الحوارات والنقاشات كانت تجري خلال الاجتماعات، والأعضاء كانوا يعبرون عن وجهات نظرهم المختلفة. وكانت معظم هذه الآراء والأفكار المطروحة تؤخذ بنظر الاعتبار وحقيقة الأوضاع التي تعيشها كوردستان[٦]. أما عضو المجلس والمكتب التنفيذي علي السنجاري فيذكر بهذا الخصوص: "...انه كانت تجري مباحثات ومشاورات مستمرة بين البارزاني وأعضاء مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي فيما يتعلق بأمور الثورة، وللحقيقة والتاريخ أقول: بأن البارزاني كان يستمع باهتمام إلى آراء الآخرين ولا يفرض رأيه عليهم، وكان رأيه احياناً يختلف عن آراء غيره، ولكنه كان يقول بأنني اؤيد آراءكم طالما كانت هذه مواقف وآراء الأغلبية..."[٧].

---

(١) الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق، طريق الحركة التحررية الكردية تقييم ثورة أيلول والبرنامج الجديد للحزب الديمقراطي الكردستاني، أقره المؤتمر التاسع للحزب المنعقد في تشرين الثاني١٩٧٩، (د.م، د.ت)، ص٢٧.

(٢) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨.

(٣) محمود عوسمان، ژيَدەرێ بەرێ، ل٣٤.

(٤) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨؛ مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧ ؛ مقابلة شخصية مع شعبان سعيد في ٨ نيسان ٢٠٠٦.

(٥) محسن دزەيى، المصدر السابق، ص٨٧.

(٦) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧.

(٧) مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

ومن الجدير بالإشارة هنا، أن تأسيس مجلس قيادة الثورة وتسميته بهذا الاسم كان سبباً في إثارة قلق كبير وغضب شديد لدى الحكومة العراقية[١]؛ لأنها رأت في ذلك أسس (دولة داخل الدولة)[٢]؛ ولأنه يحمل اسماً يشبه اسم الهيئة العليا الحاكمة في بغداد، ونقصد بها (مجلس قيادة الثورة)[٣]. فعلاوة على كون العملية نوعاً من الديمقراطية، كانت السلطة لا تريد ان تكون للثورة الكوردية مؤسسات من هذا النوع بحيث يؤدي إلى استمرارها وتنظيم أمورها؛ لذا كان من اولى طلبات النظام بعد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ هو حل مجلس قيادة الثورة في كوردستان[٤]؛ ولهذا فإن تشكيل المجلس ساهم بصورة اكثر في تعميق الخلافات وتدهور العلاقات بين قيادة الثورة الكوردية والحكومة[٥]. كما أن إنشاء إجهزة الحكم الذاتي في كوردستان، أصبحت ذريعة للحكومة لشن حملة جديدة معادية للكورد[٦].

من جهة أخرى، فقد أصدرت لجنة (الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي)، وكانت لها مكاتب في برلين وفيينا، التي يرأسها عصمت شريف وانلي بياناً في الرابع من تشرين الثاني سنة ١٩٦٤، بمناسبة تأسيس المجلس، وأكد الناطق بلسان اللجنة بأنه سيسلم نسخة من البيان إلى جميع الحكومات العربية، الذي جاء فيه: "...ان أحداث الأشهر التسعة الماضية قد اثبتت بما لايحتمل الشك ان الحكومة العراقية لا تنوي بحال من الأحوال حل المشكلة الكردية. وكل ما هي مستعدة لفعله هو قطع وعود فارغة. وتم الموافقة على الاتحاد السياسي مع الجمهورية العربية المتحدة كما لو ان المشكلة الكردية لا وجود لها، وبالإضافة إلى هذا ما زال الحكم الدكتاتوري قائماً دون تغيير في العراق، وليس هناك ما يدل على إعادة الحقوق الديمقراطية واحوال الحياة الطبيعية إلى البلاد...". ومضى البيان يقول: ونظرا لهذا الموقف فإننا نصدر التصريح الآتي:

"...ان الشعب الكردي يتمسك بمطالبته بالحكم الذاتي الكامل في كردستان عراقية. وقد ضحى الوف الأكراد بأرواحهم في سبيل تحقيق هذه الغاية. وينبغي أن لا تذهب تضحياتهم سدى. والاجراءان اللذان تبين انهما ضروريان لمعالجة الوضع الراهن هما إنشاء برلمان [مجلس قيادة الثورة] وتعيين لجنة تنفيذية، وقد نتج هذان الإجراءان عن موقف الحكومة العراقية الحالية السلبي تجاه المطالب الكردية..."، ودعا التصريح الحكومة العراقية إلى أن تبذل "جهداً جدياً" لحل القضية الكوردية بطريقة سلمية. وجاء في البيان كذلك:"...إذا تبين أن لا امل بتسوية قريبة فإن مسؤولية اية تطورات جديدة ستقع على عاتق الحكومة العراقية..."[٧].

---

(١) محسن دزەيى، المصدر السابق، ص٨٧.

(٢) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٥١.

(٣) مجموعة من المؤلفين الكورد والروس، المصدر السابق، ص٨١.

(٤) محسن دزەيى، المصدر السابق، ص٨٧.

(٥) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٦) شاكرو محويان، "النضال من اجل الحكم الذاتي القومي في كردستان العراق"، في، جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة، عبدي حاجي، (بيروت، ١٩٩٢)، ص٢٣٧.

(٧) نقلا عن، لوقا زودو، المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، (بيروت، ١٩٦٩)، ص٢١١.

موقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني وتنظيماته المهنية والجماهيرية

رحب (الپارتى) بتأسيس مجلس قيادة الثورة، وأكد في بيان له صدر في ٢٥ تشرين الأول١٩٦٤، بان تشكيل المجلس "كان موضع فخر واعتزاز لنا"، وأضاف بـأن "تأسيسه يعتبر خطوة جديدة في حياة كوردستان الشريفة"، وجاء في ختام البيان: "...ان حزبنا الپارتى مسرور جداً بإعلان هذه الخطوات الجبارة للشعب الكردي، وفي نفس الوقت ينتظر ويطلب مساندة ومد يد المعونة إلى هذه القاعدة الثورية الجديدة، ويأمل أن تكون أساساً قويا لشعبنا الكردي، وأن يستطيع بهذه الصورة من تحقيق الحقوق القومية وإبرازها للوجود في كردستان العراق والمتمثلة في الحكم الذاتي..."[١].

وأعرب (الپارتى) عن تمنياته بأن يكون تشكيل مجلس قيادة الثورة نقطة انطلاق نحو العمل الجدي لتجسيد الواقع الحي للثورة، ودعا جميع أعضاء المجلس إلى ضرورة الارتفاع إلى مستوى مسؤوليات القيادة، للمضي قدماً نحو الأمام حتى تحقيق النصر النهائي[٢].

وعدّت جريدة خەبات/النضال لسان حال (الپارتى) تشكيل هذا المجلس: نقطة تحول في تاريخ الثورة الكوردية ونقطة انطلاق جدية تخطو منها الثورة الخطوات الكفيلة بضمان الحقوق القومية للشعب الكوردي، فضلا عن كونه تطبيقاً للمطالب التي كان يطالب بها وهي ضرورة وجود سلطتين تشريعية وتنفيذية لإدارة شؤون كوردستان ضمانا لتمكين الشعب الكوردي من ممارسة حقوقه القومية العادلة[٣]. كما أكدت الجريدة على: ان تشكيل المجلس كان ضرورة سياسية فرضتها سياسة المماطلة والتسويف (سياسة تصفية الثورة) التي تنتهجها الحكومة العراقية تجاه حل القضية الكوردية، وليكون المجلس عاملاً من عوامل تنظيم صفوف الثورة وأساساً لمحاولة الشعب الكوردي نيل حقوقه القومية ضمن الأجزاء المحررة من كوردستان[٤].

لم يكن للمنظمات المهنية والجماهيرية لـ(الپارتى) ممثلين في مجلس قيادة الثورة عند تشكيله في تشرين الأول ١٩٦٤، اذ يرى عضو المجلس ومكتبه التنفيذي علي السنجاري بأن الوقت لم يكن مناسباً لضم هذه المنظمات للمجلس؛ بسبب المشاكل والفوضى التي ظهرت في صفوفها بعد الانشقاق الذي حدث في صفوف (الپارتى) سنة١٩٦٤، إلا أنها رحبت بتشكيل المجلس واستمرت في تأييدها لقيادة الثورة[٥]، وان الاتصالات كانت مستمرة بين هذه المنظمات، ومنها: اتحاد طلبة كوردستان، واتحاد

---

(١) ينظر الملحق رقم (٦).
(٢) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ينظر، العدد (٤٧٥)، كانون الأول ١٩٦٤.
(٥) مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

الشبيبة الديمقراطي الكوردستاني، واتحاد النساء الديمقراطي الكوردستاني، واتحاد معلمي كوردستان من جهة والمكتب التنفيذي للمجلس من جهة أخرى[١]؛ لذلك قرر مجلس قيادة الثورة في اجتماعه الثاني (١٣ - ١٧ شباط ١٩٦٥)، قبول ممثلي المنظمات الديمقراطية الكوردستانية في صفوفه[٢]. وبالفعل فإن ممثلي هذه المنظمات حضروا الاجتماع الثالث للمجلس، الذي عقد في الفترة (١ - ٣ آب ١٩٦٦)[٣].

١- موقف اتحاد طلبة كوردستان:

عدَّ بيان صادر عن اتحاد طلبة كوردستان/ فرع الموصل في ٢٠ كانون أ١٩٦٤، بأن ما قام به (البارتى) من أعمال وتنظيمات بعد المؤتمر السادس -الذي انعقد في تموز ١٩٦٤-، بأنها "أعمال مدهشة"، ومن بينها تشكيل مجلس قيادة الثورة، وقيامه بوضع القوانين والأنظمة والتعليمات وحمايتها، وكذلك انتخاب المكتب التنفيذي، كما رحب البيان بقرارات المجلس بشأن تشكيل التنظيمات الإدارية والمالية والعدلية وتعيين الموظفين في مناطق كوردستان المحررة، وأوضح الاتحاد في بيانه، بأنه يضع إمكانياته المادية والمعنوية كافة تحت تصرف قيادة الثورة الكوردية في سبيل تحقيق الأهداف القومية للشعب الكوردي، وتحقيق الحكم الذاتي لكوردستان العراق[٤].

وقررت اللجنة الإدارية العامة لاتحاد طلبة كوردستان في تشرين الثاني ١٩٦٥، بأن تتصل بالمكتب التنفيذي ومجلس قيادة الثورة، من أجل توحيد جهود جميع الأطراف لخدمة الثورة في كوردستان ولتحدي الهجوم الحكومي على كوردستان، والقضاء على السلبيات التي حدثت بسبب الانشقاق والصراع الداخلي في صفوف الثورة الكوردية و(البارتى)، وكذلك للتصدي للايادي التي تريد تأجيج نار الانشقاق والفتنة، وكل من يحاول ايقاف قافلة النضال الكوردي حتى النهاية[٥].

ونتيجة لهذه الاتصالات بين ممثلي الاتحاد والمكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة، فقد تم الاتفاق على كيفية إدارة الأمور المتعلقة بالطلبة في كوردستان، وعلاقة هذه الشريحة المهمة بالثورة. تم تحديد شكل العلاقة مع الاتحاد واعتباره طليعة الطلبة في كوردستان في الثورة. وأكد الاتحاد بأنه يضع يده في يد قيادة الثورة من أجل تحقيق الأهداف القومية المشروعة للشعب الكوردي في كوردستان العراق[٦].

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٨٩)، آب ١٩٦٦.

(٢) ينظر الملحق رقم(١٠).

(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٨٩)، آب ١٩٦٦. من الغريب ان اتحاد طلبة كوردستان وفي مؤتمره الخامس الذي عقد بصورة سرية في ١٣-١٥ تموز ١٩٦٧ في منطقة شوان بكركوك، قد طالب بضرورة ان يكون له ممثل في المجلس. ينظر، يەكێتی قوتابیان ولاوانی دیموکراتی کوردستان، کورتیەك لە مێژووی بزوتنەوەی قوتابیانی کوردستان، (ب.ج، ١٩٨٧)، ل٤٤ ؛ ساسان عەونی، یەکێتی قوتابیانی کوردستان چەند لایەنێکی تێکۆشان ومێژوو، (هەولێر، ١٩٩٨)، ل٢٦ ؛ ماجد حسن علي، الحركة الطلابية الكوردية في العراق ١٩٢٦-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى مجلس كلية الآداب/جامعة صلاح الدين، (اربيل، ٢٠٠٩)، ص٩٣.

(٤) ينظر الملحق رقم (١١).

(٥) شازين هێرش، ريكخراوه ديموكراسيى و پێشەيى يەكان لە چەندين بەلگەنامەى مێژوويىدا ١٩٥٨-١٩٦٨، چ٢، (سلێمانى، ٢٠٠١)، ل١٠٤.

(٦) شازين هێرش، ژێدەرێ بەرێ.

٢ـ موقف اتحاد الشبيبة الديمقراطي الكوردستاني:

كان تشكيل مجلس قيادة الثورة محل ترحيب اتحاد الشبيبة الديمقراطي الكوردستاني؛ ولذلك ومن أجل تحقيق الأهداف القومية المشروعة للشعب الكوردي؛ فإن الاتحاد قرر الاتصال والتعاون مع المجلس، وبعد قبول ممثل له في الاجتماع الثالث للمجلس سنة ١٩٦٦ فإن مهامه وواجباته قد ازدادت اكثر من السابق[١].

وعندما التحقت مجموعة من أعضاء المكتب السياسي السابق لـ(الپارتى) بالحكومة[٢]. فقد أصدرت سكرتارية اتحاد الشبيبة الديمقراطي بياناً في شباط ١٩٦٦، تضمن أبرز واهم مقررات كونفرانس الاتحاد الذي عقد في كانون الثاني ١٩٦٦، وجاء في البيان: في هذا الوقت ظهرت بعض النواقص في الثورة، بعضها بدأت منذ بدايتها ولم تشهد تغيرات، وبعضها الآخر ظهرت نتيجة الانشقاق والصراع الداخلي في (الپارتى) وتوسع الثورة، وان هذه النواقص تؤدي بلا شك إلى ابتعاد يوم النصر وتخلق المصاعب والمشاكل في طريق شعبنا الذي يهدف إلى الوصول إلى أهدافه. وفي الختام أوضح البيان بأن جميع أعضاء الكونفرانس قرروا بأن يسعى اتحادهم بكل قواه من أجل تخليص الشعب من المشاكل التي يعاني منها، ومحاولة ايجاد العلاج اللازم لها وذلك عن طريق حل ديمقراطي؛ وذلك بواسطة العلاقات مع مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي وملا مصطفى البارزاني[٣].

٣ـ موقف اتحاد النساء الديمقراطي الكوردستاني:

اعلنت لجنة بەرز (العُلى)- السليمانية لاتحاد النساء الديمقراطي الكوردستاني، في بيان اصدرته في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٥ عن ترحيبها بالخطوات التي اقدم عليها (الپارتى) بقيادة البارزاني بعد مؤتمره السادس في تموز ١٩٦٤. وأكدت بأن هذه الخطوات ومنها تشكيل مجلس قيادة الثورة هي "موضع فخر واعتزاز" لكل الكورد الوطنيين[٤].

وأكد البيان بأن (الپارتى) استطاع الالتزام بمقرراته في المؤتمر السادس؛ وذلك بتأسيس مجلس قيادة الثورة؛ وذلك لوضع الدستور وقوانين الثورة. وأوضح البيان: "...ان هذه هي المرة الاولى في التاريخ التي يستطيع فيها الشعب الكوردي من أن يتخذ هذه الخطوة الهامة...". كما رحب البيان بالخطوات التي اتخذها المكتب التنفيذي؛ وذلك بإقامة الإدارات في المناطق المحررة من كوردستان، وذلك بتعيين المسؤولين الإداريين فيها؛ وذلك لإدارة شؤون الشعب بانتظام والعمل من أجل تحقيق أهداف الثورة في الحكم الذاتي. ودعا البيان أعضاء الاتحاد وجميع النساء في كوردستان إلى وجوب

---

(١) شازين هێرش، ژێدەرێ بەرێ، ل١٩٢.
(٢) للتفاصيل ينظر، شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص٢٤١ وبعدها.
(٣) شازين هێرش، ژێدەرێ بەرێ، ل١٩٦.
(٤) شازين هێرش، ژێدەرێ بەرێ، ل٢١٦.

خدمة الثورة بكل الامكانات المتاحة، واختتم البيان بعبارة "...عاش مجلس قيادة الثورة، الموت لأعداء الثورة والخزي لأولئك الذين ينشرون الاشاعات المغرضة ضد الثورة وقيادتها..."[١].

٤ـ موقف اتحاد معلمي كوردستان:

أوضح مكتب سكرتارية الاتحاد في بيان له في الثامن من آب سنة ١٩٦٥، على أن الحكومة العراقية بقيادة رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف، ورئيس وزرائه طاهر يحيى[٢]، لم تستفد من تجارب الذين سبقوهم في الحكم، ولم يقدموا على الالتزام بالوعود التي تعهدوا بها، بل كانوا يعتبرون قتالهم ضد الشعب الكوردي حرب حياة او موت على حد تعبيرهم. وإزاء هذه المواقف المتطرفة فإن قيادة الثورة الكوردية لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه التصرفات والإرادة "الخبيثة"، بل سارعت بتطوير وتحديث أجهزتها التشريعية والإدارية، فأعلنت عن تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي انبثق عنه المكتب التنفيذي لإدارة شؤون الثورة وتنفيذ القوانين. وأعلن الاتحاد أنه قيّم هذه الخطوة عالياً، وأعلن عن مساهمته في المجلس، جنباً إلى جنب سائر قطاعات الشعب الكوردي في اجهزة الثورة[٣].

وأوضح الاتحاد في بيان آخر له في الخامس من تشرين الأول ١٩٦٥، بأنه مستقل في تنظيمه، ولكن الاستقلال في التنظيم لا يعني الانعزال عن أجهزة الثورة؛ وذلك لأنه باستطاعته خدمة الشعب الكوردي وتحقيق أهدافه بطريقة أفضل إذا أسهم في مجلس قيادة الثورة، باعتباره جهازا لتخطيط أسلوب الكفاح ووضع القوانين، كما أن تعامل الاتحاد وتنسيقه المباشر مع المكتب التنفيذي، سيسهم في تقوية دور الاتحاد كقطاع ثوري بين أوساط الجماهير[٤].

---

(١) شازين هێرش، ژێدەرێ بەرێ، ل٢١٦-٢١٧.

(٢) ولد طاهر يحيى محمد سنة ١٩١٦ في مدينة تكريت، (عربي سني)، دخل الكلية العسكرية سنة ١٩٣٤ وتخرج منها سنة ١٩٣٥، أصبح عضوا في اللجنة العليا للضباط الأحرار ١٩٥٦-١٩٥٨، وبعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ أصبح مديراً للشرطة العام. وبعد انقلاب ٨ شباط أصبح رئيسا لأركان الجيش، تولى عدة مرات مسؤولية رئاسة الوزارة خلال السنوات ١٩٦٣-١٩٦٨، توفي في ١٩ أيار ١٩٨٦. للتفاصيل ينظر، سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص٥ وبعدها. المعروف لدى الكورد أن طاهر يحيى كوردي ينتمي الى أحد العشائر الكوردية، نزحت أسرته الى تكريت واعترف هو بنفسه بذلك، ينظر، حافظ قاضي، بيرەوەرى، (دهوك، ٢٠٠٢)، ل٢٤٩-٣٥٠.

(٣)شازين هێرش، ژێدەرێ بەرێ، ل٢٣٥.

(٤)هەمان ژێدەر، ل٢٣٧.

البيانات والمذكرات الأولى
لمجلس قيادة الثورة في كوردستان

إن أول خطوة أقدم عليها مجلس قيادة الثورة، كان تقديمه مذكرة في ١١ تشرين الاول ١٩٦٤ للحكومة باسم (مذكرة توضيحية للحقوق القومية الكوردية)، موقعة من قبل البارزاني باعتباره رئيساً للمجلس و(البارتى) وقائداً للثورة الكوردية. وحملها عطيد صديق آميدي وشوكت عقراوي وسلّماها لرئيس الوزراء طاهر يحيى[١].

وعن هذه المذكرة يقول عضو مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي محسن دزةيي بأنها تضمنت: "...انتقاداً كبيراً للسلطة على عدم تلبية المطالب العادلة للشعب الكردي، وكذلك بعض المطاليب شبه التعجيزية ومذيلة بتوقيع البارزاني الذي لم يقتنع بتقديم المذكرة في تلك الظروف وان الوقت لم يحن لذلك بعد، ولكن الإصرار المكتبين السياسي والتنفيذي على ذلك جعله يوقع عليها..." [٢].

ومع أن هذه المذكرة لم تكن تتوافق مع اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ ولم تكن تتلاءم مع ظروف تلك المرحلة، وكان الطابع اللامركزي السياسي واضحاً عليها أكثر، إلا أنها كانت ضرورية في تلك المرحلة؛ لأن الحكومة العراقية أهملت اتفاقية ١٠ شباط، وكان الشعب الكوردي متمسكاً بحقه في الحكم الذاتي الذي جعله (البارتى) شعاراً استراتيجياً له. وكان يجب على الثورة أن تؤكد على مطالب تحتوي على ضمان تام لحقوق الشعب، ومن أجل معالجة ذلك الفرق الكبير الذي كان موجوداً بين مذكرة نيسان ١٩٦٣ واتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤. وان تقديم هذه المذكرة كانت خطوة جيدة في سبيل المحافظة على الكيان المحلي القومي للشعب الكوردي[٣].

وعبرت المذكرة بشكل صريح عن أهداف الشعب الكوردي، حيث أوضحت المذكرة ما يتعرض له الشعب الكوردي جراء سياسة التمييز، وبأن أبواب الوظائف المدنية والعسكرية مغلقة أمام الكورد، ونوهت المذكرة إلى ممارسات رسمية أخرى لا تراعي الحقوق القومية الكوردية، وأشارت إلى أن الحكومة صرفت ١٠٠ مليون دينار على تدمير كوردستان في وقت تعلن فيه بالدعاية والضجيج إلى تخصيص خمسة ملايين دينار سنوياً لإعمار كوردستان، وهذه الأموال صرفت في بناء المخافر والمعسكرات، كما أشارت المذكرة إلى سياسة التعريب، وإحلال العشائر العربية محل الكورد في كوردستان وطالبت بإنهائها وإعادة الحقوق لأصحابها.

---

(١) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص١٥٢. يذكر محسن دزةيى بانه تم تسليم نسخة من المذكرة الى متصرف (محافظ) السليمانية عبدالرزاق السيد محمود لتسليمها لرئيس الوزراء، وان المكتب التنفيذي سلّمه هو الآخر نسخة أخرى من المذكرة وطلب منه السفر الى بغداد، لتسليمها شخصياً إلى رئيس الوزراء، للاطمئنان على تسليم المذكرة. ينظر مذكراته، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢) ينظر، مذكراته، ص٩٠.

(٣) محمود عوسمان، ژيَدەرێ بەرێ، ل٣٤ ؛ ل٣٨.

وأهم ما جاء في المذكرة من الناحية السياسية: المطالبة بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة (١٩) من الدستور المؤقت التي تنص على: "...ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية..." فتصبح كما يلي: "...ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية..."، وتعديل المادة الأولى التي تنص على أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية إلى ما يلي "...الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية..."، وحددت المذكرة منطقة كوردستان بألوية: أربيل وكركوك والسليمانية والأقضية والنواحي التي تسكنها أغلبية كوردية في لوائي ديالى والموصل، وتسمية هذه الوحدة بـ(ولاية كوردستان). كما أن المذكرة أشارت إلى أنه في حالة قيام وحدة أو اتحاد بين العراق وأي بلد عربي آخر؛ فإن (ولاية كوردستان) تتمتع بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأقاليم المكونة للوحدة أو الاتحاد ويسمى بـ (إقليم كوردستان). وطالبت المذكرة بضرورة الإسراع باطلاق سراح جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كوردستان، وإصدار العفو العام عن جميع المحكومين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق[١].

ويذكر الدكتور عادل عبد تقي البلداوي بخصوص هذه المذكرة قائلاً: "...في الواقع أن كل ما تضمنته مذكرة البارزاني هي مطاليب مشروعة ناضلت كل شعوب العالم في مشارق الأرض ومغاربه من أجل تحقيقها، ولو اتبعت الحكومة العقل والحكمة لتنفيذها إلى واقع عملي ملموس لتجنب العراق الكثير من الدماء التي سالت فيما بعد وكثير من الأموال التي هدرت في حوادث كردستان ولكن لا حياة لمن تنادي..."[٢].

أما ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي في الخارج عصمت شريف وانلي، فقد اقترح أنه في حالة رفض الحكومة العراقية لهذه المذكرة او في حالة المماطلة والتسويف فإنه اقترح على قيادة الثورة الكوردية بضرورة: "...إعلان الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وتشكيل حكومة كردية ذاتية مؤقتة..."، وان هذا من حق الكورد وليس معناه الحرب، وإذا اعترفت بها الحكومة العراقية فهذا هو المطلوب واذا حاربتها فسوف يدافع الكورد عن كيانهم ويحاولون توطيده دوليا ضد أي اعتداء[٣].

وبخصوص رد فعل رئيس الوزراء طاهر يحيى على المذكرة، يذكر مسعود البارزاني بأنه: "...لم يبد منه رد فعل شديد..." [٤]. فيما يذكر محسن دزەيى الذي التقى بطاهر يحيى بعد تسليمه المذكرة، بانه: "...ابدى نوعاً من التذمر على تلك المطاليب، وقال بأنه يبذل جهوده لحل المشاكل المعلقة، وفهمت منه أنه رجل مسالم وحريص على استمرار الهدنة بيننا..." [٥].

---

(١) ينظر نص المذكرة في الملحق رقم (٥).
(٢) ينظر كتابه، نضال الشعب...، ص٧٠.
(٣) ينظر الملحق، رقم (٨).
(٤) ينظر كتابه، المصدر السابق، ص١٥٣.
(٥) ينظر مذكراته، ص٩١.

أما بالنسبة لردود أفعال الأجهزة الحكومية والأمنية الحاكمة فقد فسروها وبرروها، كلٌ حسب ما يراه مناسباً لسياستهم المعادية للشعب الكوردي وحقوقه القومية، إذ تمحورت هذه الأفكار حول ما يلي: ان المذكرة لا تمثل إلا رأي النفر القليل من الكورد، وانها استهدفت اقتطاع جزء من الوطن الذي خضبته دماء الآباء والأجداد دفاعاً عنه، وهذا الامر لا يقره مواطن "مسلم غيور" ارتبط بتربته بأكثر من ارتباط وقدّم له اكثر من تضحية!!. وانها تمثل تهديداً للهوية القومية العربية للعراق[1]. فيما رأى آخرون بأن: "البارزاني وعصابته نفر ضال يريد ان يفرق بين الاخوان... لا لشيء إلا ليعيش زعيماً مرفهاً يشار إليه بالبنان... وتتحدث بذكره الركبان..."، أو: "انه [أي البارزاني] رجل عصبي المزاج متردداً حائراً، يبدو وكأنه وقع في مشكلة وشعر بخطئه ويريد لها حلاً، ولكنه من الناحية الأخرى لا يعترف بهذا الخطأ، وواقعه هو الذي أربك المشكلة وزادها تعقيداً...". فيما أكد آخرون: ان البارزاني يريد فقط الإبقاء على زعامته وسيطرته ونفوذه في المنطقة حتى ولو كانت على حساب الكورد بالذات، وعلى مصلحة الشعب وكيانه. فيما أضاف آخرون: "ان الملا مصطفى قدم المذكرة وهو لا يؤمن بما جاء فيها... ولم تكن الاّ لكيلا يقال انه فرط في حقوق الاكراد..." [2].

المهم، ان المسؤولين العسكريين والسياسيين في بغداد كانوا يسعون دوماً لتوتير الوضع في كوردستان للحيلولة دون التوصل إلى حل سلمي للقضية الكوردية، ففي خطوة لتصعيد الموقف قامت السلطة باحتجاز (١٥) فرداً من البيّشمەرگە أثناء مرورهم بمدينة الموصل[3]. ومن أجل تهدئة الموقف وجه قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني برقية إلى حكومة رئيس الوزراء طاهر يحيى في الخامس من تشرين الثاني ١٩٦٤ جاء فيها: "...ان تحركات القطعات العسكرية وتجمعات بعض المسؤولين لرؤساء الفرسان [يقصد المرتزقة الكورد] والبرقيات والأخبار الملفقة التي يرسلها بعض المسؤولين إلى الجهات العليا كل ذلك خلق جواً متوتراً للغاية وبدرجة سهلت الطريق أمام المتصيدين لإمرار دسائسهم عليه، يرجى وضع حل سريع لهذه الظروف المتأزمة، خوفاً من حدوث مضاعفات تؤدي إلى الاضرار بالمصلحة العامة التي نحرص عليها كل الحرص..."[4].

وفي هذا الوقت قدم رئيس الوزراء طاهر يحيى استقالته في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤، وقام بتشكيل وزارة جديدة في اليوم نفسه[5]. وبعد تشكيل وزارته الجديدة اتخذ موقفاً اكثر تشدداً تجاه مذكرة

---

(١) دار الجمهورية للطباعة والنشر، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، (بغداد، ١٩٦٥)، ص٤٠-٤١. سنشير لاحقاً إلى هذا المصدر بـ الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال.

(٢) نقلاً عن: امين سامي الخمراوي، المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٣) عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٣٨.

(٤) (م.د.م)، ع.ا. الأمن في لواء الموصل سنة ١٩٦٤-١٩٦٥، ر.ا. ١٢٥/٤، ٢٥/١١، العدد ٦٤٨/ح (طارئة) في ١٩٦٤/١١/٥، إلى السيد رئيس الوزراء- وزير الدولة لشؤون الإعمار- رئيس اركان الجيش- متصرف لواء السليمانية، كركوك، أربيل، الموصل، للموضوع، من البارزاني مصطفى.

(٥) جريدة الجمهورية، العدد (٣٢٠)، ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٤. الجدير بالإشارة إنه كان قد شكل وزارته الاولى في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣. ينظر مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٩٥.

الثورة الكوردية، وأعلن بان الحكومة لا تستطيع ان تمنح الكورد الحكم الذاتي، لعدم وجود برلمان منتخب من قبل الشعب في البلاد، واعتبر مطالب الثورة الكوردية في تنفيذ اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ بانها "متطرفة" وتعرقل تحقيق الوحدة والصداقة مع العرب[١].

بينما اعتبر وزير الداخلية العقيد صبحي عبد الحميد وفي معرض رده على المذكرة بأن الحكومة اوفت بمعظم التزاماتها التي تعهدت بها بموجب اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤، وأضاف بأن المواد التي لم تنفذ بعد، يعود سببها إلى عدم عودة الاستقرار للمنطقة، بسبب وجود (الپێشمەرگە). وأكد بأن إرسال المذكرات التعجيزية والمطالبة بالاستقلال الذاتي لا يساعد مطلقاً على إعادة الحياة الطبيعية للمنطقة، كما لا يساعد على المناقشة بصورة منطقية[٢].

أما رد فعل مدير الاستخبارات العسكرية هادي خماس فقد كان سلبياً للغاية، إذ إنه كان يعتقد جازماً بأن الكورد لا يمثلون سوى (٦٪) من شعب العراق، وكان في الواقع إنساناً شوفينياً، ومن أبرز ما قاله:"...ما هو حق البارزاني بأن يطلب العفو العام في العراق، وان هذا تدخل في الشؤون الداخلية للعراق..."!!، وكأن ملا مصطفى البارزاني ليس عراقياً، وأضاف بأن:"...مطالب البارزاني تعجيزية وغير قابلة للتفاوض، ويمكن ان توجهنا نحو حرب تحرق الاخضر واليابس، ولكن يمكن ان يكون فيه خير للكورد..."[٣].

فيما صرح رئيس أركان الجيش العراقي عبد الرحمن محمد عارف (١٩١٦-٢٠٠٧) في تشرين الأول ١٩٦٤: "...ان بعض اللصوص وقطاع الطرق يعملون على زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة [أي كوردستان] بايعاز من الاستعمار ويقومون بالاعتداء على المواطنين..."[٤].

بعد هذا الرد الحكومي، قام وزير الداخلية صبحي عبدالحميد، ومتصرف السليمانية (محافظ) عبدالرزاق السيد محمود، وقائد الفرقة الثانية اللواء الركن طه محمد امين بزيارة البارزاني في السابع من كانون الأول ١٩٦٤ وعرضوا عليه نقاطاً معينة، كانت بمثابة محاولة أخيرة لاجتناب القتال. وبات من الواضح ان السلطة كانت مستعدة لجولة أخرى من الحوار[٥]، وأدناه أبرز تلك النقاط:-

١- تحديد الحقوق القومية: الاعتراف بالقومية الكوردية كحقيقة واقعة والالتزام بعدم تعريب الكورد لا الآن ولا في المستقبل، والسماح بالتدريس بالمدارس في الاقضية والنواحي التي فيها اكثرية كوردية باللغة الكوردية وحتى الدراسة المتوسطة.

---

(١) ش.ج.اشيريان، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٢) ينظر نص الرد في، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، ص٤٥-٥٠.

(٣) نقلاً عن، محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل ٣٩.

(٤) نقلاً عن، ماجد عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨-١٩٧٥، (د.م، ١٩٨٧)، ص١٧٨.

(٥) الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، ص٥٦؛ امين سامي الغمراوي، المصدر السابق، ص٤٣٧. بينما يذكر مسعود البارزاني ان الزيارة الى كركوك كانت في ١٩٦٤/١٢/١٧. ينظر كتابه، المصدر السابق، ص١٥٢. والدليل على أرجحية الرأي الأول ان متصرف السليمانية عبد الرزاق السيد محمود قدم استقالته في ١٩٦٤/١٢/٨. وانفك عن وظيفته نتيجة صراعه وخلافه مع الأعضاء الآخرين في الحكومة، إلا أن الاستقالة لم تقبل إلا في كانون الثاني ١٩٦٥. ينظر،عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية...، ص٣٩٣؛ شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص٢٢٠.

٢- تكون المشاركة في الحكم كما كانت عليه قبل ابتداء "الاضطرابات" في المنطقة سنة ١٩٦١ دون تقيد او التزام.

٣- تكون كافة وظائف الدولة مفتوحة لكافة المواطنين عرباً ام كورداً حسب الكفاءة والشهادة ولا فرق في ذلك بين عربي وكوردي.

٤- اللغة الرسمية في كافة انحاء العراق هي اللغة العربية، ويسمح للكورد الدراسة في المدارس الابتدائية والمتوسطة باللغة الكوردية.

٥- ان مجلس الخدمة هو المسؤول عن التعيين في كافة وظائف الدولة، ولا مانع من تعيين أعضاء كورد فيه.

٦- لا يمكن الاحتفاظ بقوة ثالثة للدولة، ونعتقد بان مشكلة (پێشمەرگە) تحل بان يعود الجندي إلى وحدته والشرطي إلى الشرطة والموظف إلى وظيفته، ومن بقي منهم يعود إلى اعماله السابقة، ومن يبقى بدون عمل تجد الحكومة له عملاً. كما نعتقد بان عودتهم سريعاً تساعد كثيراً على حل باقي المشاكل.

٧- تلتزم الحكومة بتعويض كافة المتضررين تعويضاً عادلاً.

٨- ان عودة "الفرسان" إلى قراهم واعمالهم الاعتيادية مرهون باستقرار الاوضاع وعودة الأمور الطبيعية.

٩- مبدأ نقل الموظفين في الألوية الشمالية يجري كما كان متبعاً قبل بدء "الاضطرابات" ومن الطبيعي ستسير كافة الوزارات في تفضيل أبناء المنطقة بتعيينهم في منطقتهم.

١٠- يرشح ملا مصطفى عدداً من الشخصيات الكوردية لانتخاب العدد المناسب منهم كأعضاء في مجلس الشورى الذي سيشكل خلال هذا الشهر (أي كانون الاول ١٩٦٤)[١].

وفي مقابل ذلك، اصدرت قيادة الثورة الكوردية بياناً في رانية في كانون أول ١٩٦٤ موجهاً إلى الرأي العام العالمي، أوضح فيه البارزاني، ان الحكومة العراقية لم تلتزم بتحقيق جميع التزاماتها التي توصلت إلى وقف اطلاق النار في العاشر من فبراير (شباط) وقال: "...أمام موقف كهذا، وجدنا أنفسنا ملزمين بإعادة تشكيل حركتنا الثورية... وتم تشكيل مجلس لقيادة الثورة... وحيث أعدت منذ فترة القوانين الضرورية اللازمة، الدستورية منها والمالية والإدارية، والقضائية والعسكرية... ويقوم الآن المكتب التنفيذي بتطبيق تلك القوانين في الأراضي المحررة، كما تم تشكيل إدارة ونظام مالي وضرائبي وقضائي، كما أعدنا تنظيم جيشنا، وهكذا تتحقق الذاتية الكردية على أرض الواقع..."[٢].

وجد مجلس قيادة الثورة في كوردستان ان المصلحة تقضي بإرسال وفد مقابل إلى بغداد في العاشر من كانون الثاني ١٩٦٥، تألف من كل من سكرتير (الپارتى) حبيب محمد كريم، وعضوي اللجنة

---

(١) الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، ص٥٢-٥٣؛ امين سامي الغمراوي، المصدر السابق، ص٣٤٥-٣٤٦.

(٢) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٢٣-٣٢٤.

المركزية لـ(البارتى) هاشم عقراوي وعطيد صديق ثاميدي، وبقي الوفد حتى يوم ٢٤كانون الثاني في بغداد، وعرض خلال ذلك على الحكومة النقاط التالية[١]:

١- تحديد الحقوق القومية للشعب الكوردي على أساس اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤.

٢- الحكومة ترفض الاعتراف بالحكم الذاتي والاستقلال والانفصال ونطلب أن تقر الحكومة مبدأ المشاركة في الحكم، والمطلوب تحديد تفصيلات مبدأ المشاركة في الحكم وأسلوبه. هل يكون من قبل الحكومة أم من قبل لجنة مشتركة؟

٣- يكون الموظفون من الكورد في كل من ألوية السليمانية، كركوك، اربيل، والاقضية والنواحي الكوردية من لوائي الموصل وديالى. وفي حالة عدم توفر الكفاءات من الكورد لا مانع من تعيين غيرهم.

٤- اللغة الرسمية في المنطقة تكون اللغة الكوردية مع مراعاة استعمال اللغة العربية معها في التدريس.

٥- مبدأ المشاركة في الحكم يتم عن طريق لجنة مشتركة تشرف على كافة القضايا الإدارية في المنطقة الكوردية، وتكون اللجنة دائمية ولا مانع من ان يكون مقرها في بغداد.

٦- تعيين قسم من الپێشمەرگە كشرطة محلية وقسم آخر قوة سيارة لحراسة الحدود.

٧- الاسراع بتخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة إلى جميع المتضررين، بسبب حوادث كوردستان من قبل لجنة مشتركة تشكل لهذا الغرض.

٨- إعادة العشائر العربية التي أسكنها البعثيون في قرى كوردستان إلى أماكنها الأصلية وإعادة أصحابها الشرعيين إليها بأسرع وقت.

٩- حل الفرسان (المرتزقة) وتجريدهم من السلاح وإعادتهم إلى أماكنهم[٢].

١٠- استبدال اسم وزارة إعمار الشمال بوزارة الشؤون الكوردية، وينـاط بها الإشراف على القضايا الإدارية والثقافية في المنطقة الكوردية.

١١- التنظيم السياسي في المنطقة الكوردية يتم الاتفاق عليه مع الحكومة ومع الاتحاد الاشتراكي العربي، بشكل يضمن المصلحة العامة ويعزز وحدة الشعب الوطنية.

١٢- إحداث لواء باسم لواء دهوك يضم الأقضية الكوردية التابعة للواء الموصل في الوقت الحاضر، أو إلحاق الاقضية المذكورة بلواء أربيل[٣].

يرى عضو المكتب السياسي للپارتى وعضو مجلس قيادة الثورة محمود عثمان، بأن هذا المشروع كان واقعياً آنذاك، اذا تم النظر اليه بدقة وبصورة المشاركة في الحكم فإنه شيء جيد، وهنا ربما يطرح سؤال نفسه، لماذا طالبت الثورة في مذكرة ١١ تشرين الاول ١٩٦٤ باللامركزية السياسية، ثم اهملت

---

(١) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٥٣٣.

(٢) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٥٣٣؛ الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، ص٥٦-٥٧.

(٣) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٠-٤١.

هذا المطلب، وقبلت بمبدأ المشاركة؟ في الحقيقة ان الثورة في تلك الظروف لم تكن تمتلك الكثير من المؤهلات والقابليات السياسية والعسكرية، كما أن تنظيمها كان يعاني بعض الشئ من الضعف، فالوضع الاقتصادي لم يكن جيداً. وهذا يعني بأن تلك المذكرة لم تكن واقعية إلى حد ما، وربما قدمت من باب طالب بالكثير لتحصل على القليل. ومن جهة أخرى فإن مشروع المشاركة -مع التعديلين اللذين سيأتي ذكرهما فيما بعد- الآن يمكن أن يكون أساساً في تطور القضية الكوردية بالصورة المطلوبة نحو الحكم الذاتي[١].

المهم، أن الوفد الكوردي المفاوض بقي فترة في بغداد، ولم يكن هنالك رد على المذكرة؛ لذلك عاد إلى كوردستان. وبعد فترة جاء متصرف السليمانية العميد الركن رشاد الحمامي (١٩٦٤- ١٩٦٥) بجواب الحكومة، التي اعترضت على المذكرة لاسيما في ثلاث نقاط، وهي:-

١-ان تشكيل وزارة الشؤون الكوردية يعني الحكم الذاتي.

٢- اما تشكيل لواء دهوك فيعني الانفصال.

٣- وان الابقاء على بعض قوات الپێشمەرگە، هو اعتداء على هيبة وسمعة الجيش والحكومة[٢].

أما وزير الداخلية العراقي صبحي عبدالحميد فقد ذكر في بيان صحفي في نهاية كانون ثاني ١٩٦٥: "...لا يهتم العراق بمنح الحكم الذاتي للأكراد لا في الحاضر ولا في المستقبل... وان الحكومة لا ترغب في إراقة الدم العراقي، ولكن من الممكن ان تضطر لاستخدام القوة لإجبارهم على احترام القانون في شمال البلاد...". ونشر ممثل مجلس قيادة الثورة الكوردية في الخارج عصمت شريف وانلي، موقف المجلس ورئيسه البارزاني في بيان جاء فيه: "...ان الأكراد لا يريدون الحرب ولن يبادروا مطلقا ببدء القتال، ولكنهم سوف يواصلون بناء حكمهم الذاتي وإدارتهم الخاصة بهم..."[٣].

في هذا الوقت بدأت الاشتباكات هنا وهناك في كوردستان، وأخذت الحكومة تحشد قواتها، وشرعت الصحافة بشن الهجوم على الثورة الكوردية، وسجلت الحكومة المزيد من المرتزقة وتم توسيع (خطة عزيز الجلبي)، وهكذا فإن كل الدلائل كانت تشير إلى ان الحكومة ستشن الهجوم على كوردستان في ربيع ١٩٦٥[٤].

استغلت قيادة الثورة الكوردية فترة وقف القتال لتحسين أوضاع المواطنين، ففي شهر كانون الأول ١٩٦٤ عقد كل من المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي لـ(البارتى) اجتماعاً

(١) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٤١.
(٢) هەمان ژێدەر، ل٤١-٤٢.
(٣) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٥٢-٣٥٣.
(٤) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٢.

مشتركاً، وبعد التداول في الأوضاع العامة ودراسة احتياجات أفراد الپێشمەرگە ، وجد ان من الضروري صرف مساعدة مالية لهم وخاصة في فصل الشتاء القارص[١].

إلا أن امكانيات الثورة والحزب كانت محدودة، ولم تكن هنالك المبالغ المالية الكافية لصرف اية مساعدة تشمل الپێشمەرگە جميعاً؛ لذلك قرر المجتمعون القيام بحملة تبرعات من الميسورين من المواطنين من أبناء الشعب الكوردي، وبطريقة طوعية. وتم تشكيل لجنة خاصة لجمع التبرعات في مدينة اربيل، وترأسها عضو المكتب التنفيذي محسن دزەيى، وذلك بالتعاون مع الفرع الثاني لـ(الپارتى)، وقد تم تزويد اللجنة بالدفاتر الحسابية والايصالات اللازمة. وبعد ان قامت اللجنة بعملها، تم تسليم المبالغ التي جمعت نتيجة التبرعات إلى المختصين في المكتب التنفيذي[٢].

المهم في الامر، أن تبادل الرسائل والمذكرات بين قيادة الثورة الكوردية والحكومة استمرت خلال الفترة ما بين تشرين الأول ١٩٦٤ وآذار ١٩٦٥، حيث كانت المطالب الكوردية تتضمن تعديل الدستور بإدخال حق الكورد في الحكم الذاتي، وإدخال حقول النفط في كركوك وخانقين ضمن كوردستان العراق، وقبول اللغة الكوردية لغة رسمية في كوردستان العراق، وتخصيص حصة نسبية من واردات النفط لكوردستان، والاحتفاظ بقوات الپێشمەرگە وحل تشكيلات المرتزقة الكورد، وتعيين نائب كوردي لرئيس الجمهورية، وتحقيق مشاركة أوسع في الحكم[٣]. أما الحكومة فإنها كانت تصر على ضرورة ان يقوم الجانب الكوردي بحل قوات الپێشمەرگە وإعادة السلاح الذي استولي عليه أثناء القتال، مقابل تعهد بسعي الحكومة إلى إعادة جميع الموظفين والمستخدمين من الكورد إلى أعمالهم في المنطقة وحل المرتزقة الكورد، وإيجاد طريقة لمشاركة الكورد في الاتحاد الاشتراكي العربي، وأظهر ذلك عدم رغبة الحكومة في خوض مفاوضات جدية؛ لذا فإن هذه الاتصالات فشلت[٤].

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تستجب للمطالب التي تضمنتها مذكرة مجلس قيادة الثورة في كوردستان، وان الاتصالات التي جرت نتيجة هذه الخطوة قد انتهت دون أن تؤدي إلى أية نتيجة، إلا أن أهميتها تكمن في أن الأفكار التي تم تبادلها وتداولها في تلك المرحلة من المفاوضات كانت مفيدة، وتحولت إلى منطلقات أساسية في صياغة بيان ١١ آذار ١٩٧٠، وغدت قاعدة لكل المفاوضات الرامية إلى البحث عن حل نهائي للخلاف[٥].

---

(١) محسن دزەيى، المصدر السابق، ص٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٥-٩٦.

(٣) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٧ ؛ صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص١٣٤.

(٤) شيركو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص١٨٤. للتفاصيل عن المذكرات والرسائل المتبادلة بين الحكومة وقيادة الثورة الكوردية وطبيعة المباحثات، ينظر، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، ص١٩ وما بعدها؛ مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٥١٧ ؛ محمود الدرة، المصدر السابق، ص٣٦١ وما بعدها.

(٥) كولتر دشتر، المصدر السابق، ص٢٦٨.

كانت الحكومة تحاول كسب الوقت من خلال المذكرات والرسائل التي كانت تتبادلها مع قيادة الثورة الكوردية، لتعزز سلطتها في كوردستان[١]. وأخذ ضباط الجيش العراقي أمثال قائد الفرقة الأولى اللواء الركن -حينذاك- عبدالعزيز العقيلي[٢]، ومدير الحركات العسكرية العقيد الركن محمد مجيد والعميد الركن إبراهيم فيصل الأنصاري وسواهم، يضغطون على الرئيس عبدالسلام محمد عارف لاستئناف القتال[٣].

وعندما أصبح الوضع في انتظار الشرارة التي تشعل القتال، وإزاء تعنت الحكومة في عدم الاستجابة لمطالب الحركة الكوردية، ومحاولة قواتها التقدم نحو عدد من المناطق المهمة واستفزازات المرتزقة الكورد الموالين لها[٤]. في هذا الوقت أصدر وزير الداخلية صبحي عبدالحميد أوامره بمنع دخول الپێشمەرگە إلى المدن الكوردية وأمر بإلقاء القبض عليهم في حالة مخالفة هذه الأوامر[٥].

بعد انعقاد المؤتمر السادس لـ(الپارتى) في تموز ١٩٦٤ وتشكيل مجلس قيادة الثورة وانتخاب المكتب التنفيذي في تشرين الاول ١٩٦٤، تبلورت افكار لدى النخبة الكوردية تدعوا إلى:-

١- ضرورة استئناف القتال مع الحكومة العراقية؛ لأنها لم تنفذ التزاماتها بمنح الحقوق القومية للشعب الكوردي، ولم تسحب الجيش من كوردستان، ولم تنه حالة الطوارئ، وان المدن والبلدات الكوردية لا تزال تحت سيطرة الجيش والمرتزقة الكورد، وليست هناك نية لدى السلطات الحكومية لإعادة الوضع الطبيعي إلى كوردستان العراق.

٢- كان قسم من أعضاء النخبة يعتقد بضرورة إعادة جماعة المكتب السياسي القديم (المنشقين) من ايران؛ لأنهم تركوا كوردستان بدون إراقة دماء، وانه يمكن إعادتهم ودمجهم في قيادة (الپارتى) والثورة والعمل ككورد مخلصين للشعب في صفوف الثورة الكوردية[٦].

أما البارزاني فكان يعتقد بأنه ينبغي التريث في ذلك، وان وقف القتال كان في صالح الثورة الكوردية وان القيادة الكوردية توحدت، وأن الشعب سيستطيع الحصول على قوته وليست هناك

---

(١) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٣٨.

(٢) ولد عبدالعزيز العقيلي (١٩٢٠-١٩٨١) في مدينة الموصل، وأكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية فيها، التحق بعدها بالكلية العسكرية وتخرج منها سنة ١٩٣٨. ثم دخل كلية الأركان وتخرج منها سنة ١٩٥١، شغل مناصب مهمة في الجيش العراقي منها قائد الفرقة الأولى، وهو أحد الضباط الذين أسهموا في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كما شارك في انقلابي ٨ شباط و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، حيث عين بعد الانقلاب الأخير مديرا لمصلحة الموانئ العراقية. أصبح وزيراً للدفاع في حكومة عبدالرحمن البزاز (٢١ ايلول١٩٦٥-١٨نيسان١٩٦٦). ينظر، جريدة البلد، العدد (٤٠٩)، ٢٢ أيلول ١٩٦٦. وقد اشتهر عبدالعزيز العقيلي بكراهيته الشديدة وعدائه للشعب الكوردي وحقوقه القومية المشروعة، وكان متأثرا بأفكار الإخوان المسلمين، وصديقا مقربا لهم. للتفاصيل، ينظر، عبدالفتاح بوتاني، "حزبا ئيسلاميا عيراقى شانازيى ب جەلادەكى گەلى كورد دكەت"، وەرگيران، ئەڤرو، روژناما ئەڤرو، ژمارە (٥١)، (دهوك، ٢٨ تەموزى ٢٠٠٤).

(٣) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٣٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) (م.د.م)، ع.ا، الأمن في لواء الموصل سنة ١٩٦٤-١٩٦٥، ر.ا، ١٢٥/٤، ٧٥/٣٧، كتاب وزارة الداخلية المخابرات السرية والسياسية بغداد/سري، العدد ق.س في -/١٩٦٤/١٢، الى متصرفية لواء السليمانية، الموضوع، دخول أشخاص مسلحين الى حلبجة.

(٦) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٦٧.

عمليات عسكرية أو طائرات في السماء لتحرق الحقول أو تنزل الدمار في ربوع كوردستان، ثم ان استئناف القتال سوف لا يكون أمراً هيناً وسيكلف ضحايا كثيرة. ولم يكن البارزاني في ذلك الوقت يعتقد بأن إعادة (المنشقين) إلى صفوف (البارتى) والثورة سيكون أمراً ايجابياً؛ لأنهم لن يكونوا مخلصين له، إذ كان البارزاني قد فقد الثقة بهذا (التيار) وكان يتهجم عليهم علناً وبصورة دائمية[١].

إن الأمور في الواقع كانت تتجه نحو الأسوأ يوماً بعد آخر، وكانت الاشتباكات والمصادمات الخفيفة تحدث هنا وهناك لا سيما في شهر كانون الاول ١٩٦٤؛ لذلك أصدر المكتب السياسي للبارتي في ٢٣ كانون الأول بياناً أوضح فيه حقيقة الأوضاع، وبيّن مخاطر اندلاع القتال مرة اخرى اذا استمرت الحكومة على سياستها، وأكد البيان بأننا ضد تجدد القتال ولن نبدأ بها، وأن الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية في هذه الظروف الحرجة[٢].

وإزاء عدم استجابة الحكومة للدعوات السلمية من قبل القيادة الكوردية، واستمرار أعمالها وتوجهاتها الاستفزازية، دعا البارزاني البيّشمەرگه إلى التصدي لأي اعتداء يتعرضون له، وان يدافعوا بكل قوة عن المناطق الخاضعة لسيطرتهم[٣]. وهكذا تمت إعادة السيطرة على مناطق مهمة مختلفة[٤].

بات من الواضح وابتداءً من سنة ١٩٦٥، بأن انعطافاً نحو (اليمين) قد حدث في موقف رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف ورئيس حكومته طاهر يحيى، إذ طالبت القوى المتطرفة الرجعية من الحكومة ان ترفض الحل السلمي للقضية الكوردية، وأن تلغي اتفاقية وقف اطلاق النار وأن تستخدم قوة السلاح[٥].

استمرت الحكومة على موقفها المماطل والمتنكر لأهداف الشعب الكوردي القومية، واستمرت تهديدات المسؤولين الحكوميين للكورد، إذ هدد وزير الداخلية صبحي عبدالحميد في الثاني من شباط ١٩٦٥ بعمليات قتالية جديدة، قائلاً: "...لا ينوي العراق الموافقة على الحكم الذاتي للاكراد لا اليوم ولا في المستقبل..." [٦]. كان من الطبيعي ان يرفض (البارتى) هذه التهديدات، فقرر المكتب السياسي في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٥[٧] تنظيم إضراب عام في كوردستان في العاشر من شباط ١٩٦٥[٨]، وقد شمل الإضراب جميع مرافق الحياة ولمدة (٢٤) ساعة احتجاجا على عدم تلبية الحكومة لمطالب الكورد المشروعة[٩].

---

(١) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٦٧. .

(٢) محمود عوسمان، ژيدەرێ بەرێ، ل٣٩.

(٣) محمود عوسمان، ژيدەرێ بەرێ، ل٣٩.

(٤) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص ٣٣٨.

(٥) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٦) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص١٣٢. .

(٧) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٣٨.

(٨) پارتى ديمقراتى كردستان، اللجنة المحلية - دهوك، العدد ٨٤ في ١٩٦٥/١/٢٨، الى كافة المنظمات، الموضوع، إضراب سياسي عام، نقلا عن، عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٤٢-٣٤٣؛ جريدة خەبات، العدد (٤٧٦)، شباط ١٩٦٥.

(٩) مقابلة شخصية مع كريم أحمد بتاريخ ١٩ أيار ٢٠٠٥.

ورفع المضربون العديد من الشعارات التي تطالب بحل القضية الكوردية بصورة سلمية وبالمساواة والعدالة، لعل من أبرزها:-

١.عاش نضال الشعب الكوردي في سبيل أهدافه القومية والديمقراطية بقيادة البارزاني.

٢.نطالب بالاعتراف بالحكم الذاتي لكوردستان ضمن الجمهورية العراقية.

٣.عاش مجلس قيادة الثورة لكوردستان العراق[١].

وعلى الرغم من المحاولات والجهود التي بذلتها السلطات الحكومية ووكلاؤها لمنع قيام الإضراب وإفشاله[٢]، إلا ان (الپارتى) نجح في تنظيم الإضراب وتنفيذه في المدن الكوردية كافة[٣]، واستجاب الكورد لندائه حتى في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة[٤]. كما حظي الاضراب بتأييد الحزب الشيوعي العراقي[٥]، حتى ان العضو القيادي البارز عزيز الحاج الذي كان آنذاك في الخارج، اعلن في اجتماع مع الطلبة العراقيين في براغ في ١٠ شباط ١٩٦٥ انه: "...ليس هناك أي حل للقضية الكوردية الاّ الحكم الذاتي..."[٦]. كما أيّدت الاضراب جمعية تحرير وإحياء اتحاد كوردستان (كاژيك)[٧].

وقيمت جريدة خەبات الإضراب قائلة: "...جاء الإضراب ليعبر تعبيراً رائعا عن تضامن الشعب الكردي ووحدته الداخلية المتينة والتفافه القوي حول راية ثورة كردستان راية الحرية والديمقراطية والتقدم والحقوق القومية العادلة لجماهير كردستان، كما كان رداً مفحماً ومخرساً لبعض الأوساط الحكومية وعملائها من الجاش والخونة الذين يروجون الأباطيل بين آونة واخرى من حول انعزال الثورة الكردية عن الشعب..."[٨].

أما رد فعل الحكومة حول الإضراب فقد جاء سريعاً، حيث وجه وزير الداخلية صبحي عبدالحميد في ١١ شباط ١٩٦٥ رسالة استفزازية إلى البارزاني يبلغه فيها برفض الحكومة للمطلبين الرئيسيين اللذين

---

(١) ينظر نصوص هذه الشعارات وغيرها، في، عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٤٤ وما بعدها.

(٢) (م.د.م)، ع.ا، الأمن في لواء الموصل سنة ١٩٦٤-١٩٦٥، ر.ا، ١٢٥/٤، ١٦٦/٨٢، كتاب قائممقامية قضاء دهوك- التحرير/ سري وشخصي، العدد ق.س في ١٩٦٥/٢/٢٠، الى متصرفية لواء الموصل، الموضوع، نبذة عن إضراب البارتيين يوم ١٩٦٥/٢/١٠؛ جريدة خەبات، العدد (٤٧٦)، شباط ١٩٦٥.

(٣) (م.د.م)، ع.ا، الأمن في لواء الموصل سنة١٩٦٤-١٩٦٥، ر.ا، ١٢٥/٤، ١٥٠/٧٣، كتاب مديرية شرطة لواء الموصل- القلم السري-/ سري للغاية، العدد/٦٩٠ في ١٩٦٥/٢/١٠، الى متصرفية لواء الموصل، الموضوع، معلومات؛ شيركو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص١٨٤؛ عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٣٨-٣٣٩.

(٤) شيركو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٥) مقابلة شخصية مع كريم احمد بتاريخ ١٩ ايار ٢٠٠٥.

(٦) جەمال نەبەز، ژێدەرێ بەرێ، ل١٦٣-١٦٤.

(٧) هەمان ژێدەر، ل١٦٤. تأسست هذه الجمعية في ١٤ نيسان ١٩٥٩، والتي عرفت بهذا الاسم اختصاراً للاحرف الاولى له بالكوردية (كومەلەی ئازادی ژیانەوە ویەکیتی کوردستان)، على ايدي مثقفين يمنيين كانوا يعيشون منذ مدة طويلة في أوروبا، وقام بالمهمة جمال الدين توفيق (جمال نبز) الذي كان يعمل آنذاك مدرساً في احدى ثانويات بغداد. والأيديولوجية (الكاژيكيه) مزيج من مذاهب عالمية، قومية، وعنصرية، واشتراكية، وليبرالية، مع طابع (كاژيكى) خاص. والشيء الواضح في هذه الأيديولوجية، هو إيمانها الذي لا يقبل المهادنة بإنفصال واستقلال (كوردستان الكبرى)، وعداؤها للشيوعية وموقفها الالحادي. ويعد سياسة (الپارتى) في ظل سكرتارية حمزة عبدالله وإبراهيم احمد خلال المدة التي اعقبت قيام ثورة ١٤تموز١٩٥٨، الموالية للشيوعيين ثارة ولرئيس الوزراء عبدالكريم قاسم ثارة اخرى، ولكليهما احياناً، من الدوافع الرئيسة التي أسهمت في تشكيل هذه الجمعية القومية. للتفاصيل ينظر، عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٥١٩-٥٢٢.

(٨) ينظر، جريدة خەبات، العدد (٤٧٦)، شباط ١٩٦٥.

طالب بهما، وهما الحكم الذاتي لكوردستان العراق والاحتفاظ بقوات البێشمەرگە، وأبلغه في نهايتها بضرورة الخضوع للسلطة، وتضمنت الرسالة كذلك تأكيداً صريحاً بان الحكومة ستتخذ الإجراءات الفعالة لإعادة القانون والنظام إلى كوردستان العراق[١]. وكما هو متوقع فإن قيادة الثورة الكوردية لم تقبل استفزازات وزير الداخلية ورفضتها[٢].

بعد هذا التوتر عقد الاجتماع الثاني لمجلس قيادة الثورة خلال الفترة (١٣- ١٧ شباط ١٩٦٥) في بلدة قلعة دزه، وتم التأكيد خلاله على الحكم الذاتي وتقوية الجيش الثوري الكوردستاني، كما أن قرارات المجلس هاجمت علناً وبوضوح الحكومة والسياسة التي تتبعها تجاه الكورد، وتم فضح نياتها السيئة[٣]. وأعلن المجلس في اجتماعه هذا بأنّ: "...هناك قوى تريد الشر للشعب العراقي، تريد الشر لعربه وأكراده. انها تحاول استئناف الحرب، على الرغم من أنها ليست لصالح عرب وأكراد العراق. الأجانب هم الذين يستفيدون من استئناف العمليات الحربية. يجب أن لا ننسى أن الأجانب يحاولون ان يستخدمونا سلاحا من أجل تحقيق مخططاتهم، ونؤكد باننا لن نبدأ بالعمليات العسكرية، نحن ضد الاستفزازات مهما كان مصدرها..."[٤].

الجدير بالإشارة هنا، أنه أجريت تعديلات على دستور مجلس قيادة الثورة في هذا الاجتماع، وقرر المجلس اضافة مقدمة إلى الدستور، وقد نصت على أن الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيستين هما: القومية العربية، والقومية الكوردية، وأقليات تركمانية، وآثورية، وأرمنية وغيرها، وأنها تؤلف وحدة الكيان العراقي. وأنه يجب إقامة جمهورية عراقية خالية من كل اشكال الاضطهاد القومي، وإقرار الحقوق القومية للشعب الكوردي على أساس الحكم الذاتي، الذي يتضمن ممارسته للحقوق الإدارية والثقافية والتخطيط الاقتصادي الاقليمي والتمثيل القومي في جهاز الدولة العراقية. كما تمت إضافة مواد وفقرات جديدة على الدستور وتم تعديله، إلا ان هذه التعديلات لم تكن كبيرة[٥].

إثر توتر الأوضاع السياسية والعسكرية في كوردستان العراق، وجه رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبدالناصر رسالة شخصية إلى الرئيس العراقي عبدالسلام محمد عارف في ٢٢ شباط ١٩٦٥، دعاه فيها إلى ضرورة ايجاد حل سلمي للقضية الكوردية. وكتب ناصر يقول: "...قبل عام ونصف نصحتكم بالنظر في شكل للحكم الذاتي لكوردستان، الذي لم يكن يخرق وحدة أراضي الجمهورية العراقية. كنت أود أن يقابل هذا الإجراء بمثابة رحابة موقف نبيل صدر من جانب العرب

---

(١) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٧. ينظر نص الرسالة في، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، ص٦٧-٦٨؛ محمود الدرة، المصدر السابق، ص٣٨٤.

(٢) جريدة خەبات، العدد (٤٧٧)، نيسان ١٩٦٥.

(٣) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٢.

(٤) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص١٣٢-١٣٣.

(٥) للتفاصيل، ينظر الملحق رقم (١٠).

إزاء اخوتهم الأكراد والآن فقد وضعوكم أمام أمر الواقع، بعد أن أخذوا بأنفسهم ما كان بوسعكم أن تمنحوه لهم منذ أمد طويل...". كان عبد الناصر يقصد بذلك تشكيل مجلس قيادة الثورة ومؤسساته في كوردستان في تشرين الأول سنة ١٩٦٤. وعبر عبدالناصر في رسالته عن رأيه في أن: "...الوقت ليس متأخراً بعد للتوصل إلى اتفاق مع القوميين الكورد وعن طريق المفاوضات..."[١].

وفي هذا الوقت وبهدف تهدئة الأمور وتحت ضغط قوى خارجية، لا سيما رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبدالناصر وجهات أخرى، اضطر رئيس الوزراء طاهر يحيى في ١١آذار١٩٦٥ بإرسال رسالة إلى البارزاني، أعرب فيها بأن حكومته لن تكون البادئة بالقتال وأنها تريد السلام. وفي رده على رسالة طاهر يحيى أكد البارزاني بأنهم متمسكون بالمشروع الذي قدمته الثورة الكوردية في كانون الثاني ١٩٦٥ مع هذين التعديلين:

١- تكون منطقة كوردستان محددة بموجب حدودها الجغرافية.

٢- ان يكون للشعب الكوردي تنظيمه السياسي الخاص به مع إقامة علاقات التعاون مع التنظيمات السياسية العربية المجازة في العراق[٢].

وبلا شك فإن الحكومة لم تستجب لهذه المطالب وازداد التوتر نتيجة ذلك أكثر فأكثر. وفي تصعيد للوضع المتوتر اصلاً، صرح وزير الإرشاد عبدالكريم فرحان في ١٣ آذار ١٩٦٥:"...ان الحكومة لن تتوانى عن تأديب كل من تسول له نفسه تعكير الأمن وافراد العصابات وقطاع الطرق في الشمال والجنوب والشرق والغرب..."[٣].

إن الوضع النفسي والفكري لأكثرية ضباط الجيش العراقي لم يكن يساعد على سحب وحدات الجيش من كوردستان العراق ونشر السلام والطمأنينة في المنطقة. وكانت الروح القتالية والانتقامية ضد الشعب الكوردي لا تزال متسلطة على أفكار عدد غير قليل من قادة الجيش في ذلك الوقت. وفي سنة ١٩٦٥ جرى تشكيل منظومة استخبارات المنطقة الشمالية في مدينة كركوك التي بدأت بزرع خلاياها التجسسية في كوردستان. وفي سنة ١٩٦٥ تكثفت الجهود العسكرية وازداد التصميم لدى قادة الجيش في القضاء على الثورة الكوردية[٤].

كما ساد الاعتقاد لدى القادة العسكريين في الجيش العراقي في بداية سنة ١٩٦٥ بأن الوضع الدولي وظروف العراق الداخلية ستساعدهم لشن القتال بهدف سحق الثورة الكوردية والقضاء على "التمرد الكردي" حسب تعبيرهم، خاصة لأن الانشقاق الذي كان قد حصل في صفوف الثورة الكوردية في سنة ١٩٦٤ جعل قادة الجيش في موقف يعتقدون فيه بأن الموقف الكوردي ضعيف، وأن الثوار الكورد

---

(١) نقلاً عن، شاكرو خدو محوي، المصدر السابق، ص٣١٥.

(٢) محمود عوسمان، ژيَدەرێ بەرێ، ل٤٢.

(٣) نقلاً عن، ماجد عبدالرضا، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٤) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٦٥.

يعانون من الضعف والتشتت، بسبب الخلافات والمشاكل الداخلية وأن الظروف الداخلية ستسمح للجيش العراقي القيام بالقتال للقضاء على "التمرد الكردي" حسبما كانوا يصفونه في ذلك الوقت[1].

أظهرت تطورات الأحداث عدم رغبة الحكومة في تحقيق مطالب الكورد فيما يتعلق بحقوقهم القومية، لا سيما في إقرار الحكم الذاتي لكوردستان، وتميزت مدة وقف القتال التي انتهت في نيسان ١٩٦٥، بإجراء مفاوضات عقيمة كان هدف الحكومة من ورائها كسب الوقت وتعزيز موقعها، ودق الإسفين في صفوف القيادة الكوردية. وبدأت بوادر التهيؤ وتحضيرات الحكومة للهجوم على كوردستان في شتاء ١٩٦٤- ١٩٦٥، عندما بدأ الهجوم بشكل متقطع في شباط ١٩٦٥، إلا ان القوات الحكومية لم تفلح في التحرك أو التقدم بسبب ظروف المناخ في الشتاء؛ لذا تريثت لحين قدوم الربيع[2].

وهكذا أعطيت الأوامر للقوات الحكومية بشن هجوم شامل على كوردستان في الثاني من نيسان ١٩٦٥[3]، بهذه الصورة تجدد القتال مرة أخرى في كوردستان، بعد فشل العملية السياسية في تحقيق غاياتها وأهدافها.

وعلى اثر الهجوم الواسع الذي شنته الحكومة على الثورة الكوردية، اصدر مجلس قيادة الثورة في كوردستان بياناً إلى الشعب الكوردي ووزع في أنحاء العراق في ١٦ نيسان ١٩٦٥، وادناه نص البيان:

" بيان إلى جميع إخواننا الأكراد في كردستان العراق

أيها المواطنون الأعزاء.

في الوقت الذي يحاول العدو بكل ما اوتي من قوة حشد جميع قطعاته العسكرية في كردستاننا الحبيبة للقضاء على شعبنا الكردي وثورتنا الجبارة. نرى أن الجيش الثوري الكردستاني في كل مكان يقف كالطود الشامخ ضد العدو الغادر، وقد الحق لحد الآن أضرار بليغة به واستطاع أن يدحر العدو في عشرات المعارك، ولم يزل الجيش الثوري الكردستاني في تقدم ومنعه بفضل إخلاص الشعب الكردي وأصدقائه من شعوب العالم اجمع.

يا ابناء الشعب الكردي البطل

ليس الدفاع عن أرضنا وحقوقنا وأهدافنا وامانينا من واجب الجيش الثوري الكردستاني فحسب، بل أنه واجب مقدس على كل كردي شريف، وأن ضرب العدو الظالم من أولى واجباتكم دفاعا عن شرفكم وكرامتكم واستنادا إلى ما تقدم تقرر ما يلي:-

---

(١) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٢) ش.ج.اشيريان، المصدر السابق، ص١٣٣؛ شيركو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٧٧)، نيسان ١٩٦٥؛ حبيب محمد كريم، تاريخ...، ص١٠٦-١٠٧.

١- ان كل كردي شريف سواء أكان من افراد الجيش الثوري الكردستاني او غيره يتصدى للعدو (جيشاً كان ام جاشاً)؛ فإن جميع غنائمه تبقى ملكا له، سوى الأسلحة الثقيلة وأجهزة اللاسلكية فإنها تعود إلى الجيش الثوري الكردستاني لحاجته الماسة اليها فضلا ان عمله هذا داعيا للاعتزاز والافتخار.

٢- تصادر الثورة جميع الأموال والأملاك المنقولة وغير المنقولة والتي تعود إلى الذين باعوا شرفهم وضميرهم إلى الحكومة الظالمة ضد أبناء شعبهم وتوزع اراضيهم على الفلاحين القاطنين فيها.

وإلى الامام نحو ثورة عارمة للقضاء على العدو الغادر لتحقيق اهداف وامالي ثورتنا المجيدة بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه البطل البارزاني مصطفى.

مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق

المكتب التنفيذي

١٦/ ٤/ ١٩٦٥[1]".

وقامت السلطات على اثر توزيع البيان باعتقال العشرات من الطلاب الكورد متهمة إياهم بتوزيعه، كما قامت بنقل جميع المعتقلين السياسيين الكورد من سجن الموصل (الكبير) إلى سجون البصرة والناصرية والكوت[2].

(١) نقلاً عن، (م.د.م)، ع.ا. الامن في لواء الموصل لسنة ١٩٦٤-١٩٦٥، ر.ا.١٢٥/٤، ١٩/١٩، بيان لمجلس قيادة الثورة الكردية ١٩٦٥/٤/١٦؛ عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٥٢-٣٥٣.

(٢) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق...، ص٣٥٢.

الفصل الثالث

تطورات الأوضاع السياسية في كوردستان- العراق
١٩٦٥ - ١٩٧٠

- مجلس قيادة الثورة في كوردستان وتدهور الأوضاع إثر استئناف القتال في نيسان ١٩٦٥

- مجلس قيادة الثورة والتطورات السياسية في كوردستان بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

مجلس قيادة الثورة في كوردستان وتدهور الأوضاع إثر استئناف القتال سنة١٩٦٥

من المعلوم أن تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان في كوردستان، كان أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت القيادة الكوردية إلى توقيع اتفاقية (١٠ شباط ١٩٦٤). الاّ ان هذه الأوضاع لم تتحسن بعد الاتفاقية، بل اصبحت سيئة للغاية، إذ إن آخر راتب شهري قدمته الثورة إلى الپێشمەرگە كان في شهر نيسان ١٩٦٤، وبقي الثوار الكورد وأسرهم دون أية مساعدة مالية إلى منتصف شهر شباط ١٩٦٦. ووصل سوء الوضع الاقتصادي إلى درجة بحيث إن المسؤول الإداري في بلدة (قلعة دزه) اقترض من تجار البلدة في صيف ١٩٦٥، واستطاع بذلك تأمين المواد الغذائية لمقر المكتب السياسي لـ(البارتى)، ولجبهة القتال في المنطقة بواسطة هذا القرض، وتمت إعادة القرض بعد توفر المال في شباط ١٩٦٦[١].

إثر استئناف القتال في كوردستان في نيسان ١٩٦٥ دمرت القوات الحكومية أثناء العمليات العسكرية نحو (٦٥٠) قرية كوردية كانت تقع في أكثر الاراضي خصوبة، ففي مناطق ئاميدي (العمادية) وزاخو وئاكري (عقرة) وحدها دمرت الحكومة (١٢٩) قرية في اواخر سنة ١٩٦٥، أما في منطقة كركوك فقد هدمت بيوت أكثر من (٤٠) ألف كوردي بالبلدوزرات والدبابات؛ لهذا فإن أعداداً كبيرة من سكان تلك المناطق اضطروا إلى اللجوء المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الكوردية، فبرزت أزمة السكن والأزمة الاقتصادية بشكل حاد في تلك المناطق التي كانت تعاني من وضع اقتصادي سيء للغاية[٢]. كما منعت الحكومة وصول الأدوية[٣] والمشتقات النفطية إلى كوردستان[٤]. وارتفعت في ظروف القتال أسعار المواد الضرورية في كوردستان العراق بشكل وأضح، والجدول الآتي يعطي صورة واضحة عن الأسعار في سنة ١٩٦٦:-

اسم المادة	وحدة القياس	السعر قبل القتال (بالفلس)	السعر بعد القتال (بالفلس)
السكر	كغم	٩٠	٢٥٠
الشاي	=	١٠٠٠	٢٠٠٠
القمح	=	٥٠	١٥٠
الشعير	=	٤٠	١٠٠-٢٠٠
الرز	=	٣٠٠	٧٠٠
الزيت النباتي	=	٤٠٠	٩٠٠

(١) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص١٨٩-١٩٠.
(٢) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص١٨٧-١٨٨.
(٣) جەمال نەبەز، ژێدەرێ بەرێ، ل١٦٨.
(٤) شەوكەت مەلا اسماعيل حسن، ژێدەرێ بەرێ، ل٢٢١.

اللحم	=	٤٠٠	٨٠٠
الكاز (النفط الابيض)	٢٨ لتراً	٢٥٠	٢٠٠٠[١]

وصرح سكرتير المكتب التنفيذي وعضو المكتب السياسي لـ(الپارتى) محمود عثمان، فيما بعد ما يلي: "...كان يلزمنا سنوياً مليون دينار ولكن ذلك لم يتوفر لنا ولا في أي عام...". ان عوائل (١٨) ألف قتيل في أيام القتال، لم تكن تملك أية وسيلة للعيش. ومن اصل (٢٠٠) الف لاجئ كوردي (٩٢٪) منهم سكنوا المناطق الواقعة تحت حماية الثورة الكوردية، إذ بقي (١٠٪) منهم حتى سنة ١٩٦٨ في الخيام[٢].

وعلى الرغم من كل هذه المصاعب اتخذت قيادة الثورة الكوردية تدابير فعالة موجهة بالدرجة الأولى، نحو تحسين مستوى حياة السكان، وتعزيز الدفاع عن المناطق المتحررة، وقيام علاقات وثيقة بين الحزب والجيش والجماهير الشعبية[٣]. وعلى الرغم من أن الامكانات المالية للثورة كانت ضئيلة جداً؛ فإن المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي لـ(الپارتى)، كانا حريصين خلال فترة القتال على تقديم المساعدات اللازمة لأفراد الپێشمەرگە في جبهات القتال[٤].

استمر القتال في كوردستان طيلة فترة حكم الرئيس عبدالسلام محمد عارف، الذي توفي في الثالث عشر من نيسان ١٩٦٦ إثر سقوط الطائرة التي كانت تقله في محافظة البصرة جنوب العراق[٥].

أصبح عبدالرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية في ١٦ نيسان ١٩٦٦[٦]، واظهر مع رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز حرصهما على حل القضية الكوردية لأجل تعزيز مواقعهما[٧]. ومن ناحية أخرى ومن أجل كسب تأييد الرأي العام، فقد أعلنت قيادة الثورة الكوردية وقفاً لإطلاق النار لمدة شهر اعتباراً من ١٧ نيسان ١٩٦٦، وذلك بهدف إعطاء الحكومة الجديدة الوقت اللازم للنظر في مطالب الكورد[٨].

---

(١) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص١٨٨. في حقيقة الامر فإن أسعار بعض المواد الغذائية كانت أغلى بكثير مما ورد أعلاه حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ففي مدينة الموصل حددت السلطات سعر الكيلو الواحد من السكر بـ (٦٥٠) فلساً في كانون الثاني ١٩٦٦، مع العلم انه كان يباع في الأسواق بأسعار تفوق السعر الحكومي. ينظر، جريدة الهدف، العدد(٤٢٤)، ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٦.

(٢) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص١٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٨٩.

(٤) محسن دزەيى، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٥) للتفاصيل عن مصرع عبدالسلام محمد عارف، ينظر، وزارة الثقافة والإرشاد - الجمهورية العراقية، الرئيس الراحل عبدالسلام محمد عارف، (بغداد، ١٩٦٧)، ص١٢ وبعدها؛ فيصل حسون، مصرع المشير الركن عبدالسلام عارف، (لندن، ١٩٩٥)، ص٤١ وما بعدها؛ عبدالسلام عارف، مذكرات الرئيس الراحل عبدالسلام عارف، تقديم، علي منير، (بغداد، ١٩٦٧)، ص١٢٥ وما بعدها.

(٦) للتفاصيل عن انتخاب الرئيس عبدالرحمن محمد عارف، ينظر، علي جاسم العبيدي، المصدر السابق، ص٢٩٢ وبعدها ؛ محمد كريم مهدي المشهداني، عبدالرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، مراجعة، جعفر عباس حميدي حسن، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص١٧٨ وما بعدها.

(٧) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٨) ادمون غريب، المصدر السابق، ص٩١؛ كوندر دشتر، المصدر السابق، ص٢٧٠؛ اوغارا(ادغار) اوبلانس، النضال التحرري لكردستان العراق (سلسلة الكتب المعادية)، ترجمه عن الانكليزية، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة - المعاونية الأولى- (سري للغاية)، (د.م.د.ت)، ص ١٣٧؛ جريدة العرب، العدد (٥٥٣)، ٢٠ نيسان ١٩٦٦.

لم تستجب الحكومة لمبادرة الكورد بوقف اطلاق النار؛ وذلك لأن قادتها العسكريين كانوا مصممين القضاء على الثورة الكوردية؛ لذلك باشرت القوات الحكومية في شن أوسع وأعنف هجوم بري وجوي على مقرات قيادة الثورة ولا سيما على العمود الفقري لها في منطقة بالك المنيعة، في محاولة منها لشق مناطق كوردستان الخاضعة للثورة الكوردية إلى شقين وقطع التواصل بينهما، حيث ان جبلي هندرين وزوزك يشرفان على مدخل طريق (هاملتون)[١] الذي يشق منطقة بالك؛ لذلك ركزت القوات الحكومية هجماتها على هذين الجبلين[٢]. وقد حدد لانجاز هذه المهمة مدة شهر واحد[٣]، وزجت الحكومة في هذه المعركة أقوى فرقتين في الجيش العراقي وهما الفرقتان الأولى والثانية[٤]، فضلاً عن الآلاف من المرتزقة الكورد، حتى بلغ مجموع القوات نحو ٣٥ ألفاً[٥]. وبدأ الهجوم الحكومي ليلة الأول على الثاني من شهر أيار ١٩٦٦، بقصف جوي ومدفعي عنيف، تمكنت القوات الحكومية وبعد معارك ضارية من احتلال أجزاء مهمة من جبلي هندرين وزوزك[٦]. غير ان قوات الثورة الكوردية شنت بدورها هجوماً مضاداً، تمكنت فيه من القضاء تماماً على اللواء الرابع للجيش العراقي، وبالتالي إعادة سيطرتها تماماً على الجبلين في ١٢ أيار ١٩٦٦، وأجبرت القوات الحكومية على الانسحاب والتراجع[٧].

ان معركة هندرين قلبت الوضع السياسي والعسكري رأساً على عقب وطأطأ الفريق الحاقد على الكورد في السلطة رؤوسهم خجلاً. فقد لحقت خسائر كبيرة بالجيش العراقي، حيث بلغ عدد القتلى في صفوفهم نحو (٤٠٠) قتيل، كما وترك وراءه كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي أصبحت بيد الثورة الكوردية[٨].

---

(١) يبدأ طريق (هاملتون) من مدينة أربيل، وينفذ في أعماق كوردستان ليقسمها الى نصفين حتى يبلغ الحدود العراقية- الإيرانية في حاج عمران، وقد سمي باسم الشخص الذي هندسه وشقه، وألف كتابا خاصا عن هذا الطريق، ينظر، أي.ام.هاملتون، طريق في كوردستان، ترجمة، جرجيس فتح الله، ط٢، (اربيل، ١٩٩٩).

(٢) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص١٧٤؛ اوغارا اوبلانس، المصدر السابق، ص١٣٨؛ حبيب محمد كريم، صفحات...، ص٢٣.

(٣) حبيب محمد كريم، تاريخ...، ص١٠٨.

(٤) ش.ج.اشيريان، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٥) رينيه موريس، كردستان أو الموت، ترجمة وتعليق، جرجيس فتح الله، ط ٢، (أربيل، ١٩٩٩)، ص١١٠؛ محمد صالح زيباري، "معركة هندرين- زوزك ٢-١٧ مايس ١٩٦٦ من المعارك الحاسمة في تاريخ الثورة الكوردية"، مجلة متين، العدد (١٠٠)، (دهوك، أيار ٢٠٠٠)، ص١٠٤.

(٦) جريدة خەبات، العدد (٦٨١)، (اربيل، ٣٠ حزيران١٩٩٣)؛ محسن دزەيى، المصدر السابق، ص١١٧ ؛ حبيب محمد كريم، تاريخ...، ص١٠٨.

(٧) كريس كوچيرا، ژيدەرى بەرى، ل٣٣٦ ؛ شيركو فتح الله عمر،المصدر السابق، ص١٩٠.

(٨) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص١٧٩. للتفاصيل عن معركة هندرين ينظر، جريدة خەبات، العدد (٤٨٧)، أيار ١٩٦٦ ؛ رينيه موريس، المصدر السابق، ص١٠٧ وبعدها ؛ محمد صالح زيباري، المصدر السابق، ص٩٨ وما بعدها ؛ شيرزاد عبدالرحمن، ژيان و بەرخودان عزمت سليمان بەگ چەند لاپەرەيەكى شاراوە له شۆرشى مەهاباد و ئەيلوولى مەزن، (دهوك، ١٩٩٦)، ل٤٥ و پشتى وى. يقول الدكتور عبدالفتاح بوتاني، كان البارزاني لا يرغب في ان يسود القتال وان تسفك الدماء، وميالاً بطبعه الى التسامح والسلام وكان يردد دائماً "اذا خطت الحكومة خطوة ايجابية فسنخطو خطوتين في سبيل الخير والإصلاح وحقن الدماء". وتأسيساً على ما سبق، عندما اطلع البارزاني على نتائج معركة هندرين تألم وتأسف لعدد قتلى الجيش العراقي، وقال، كلما توسعت بركة الدماء بيننا وبين الجيش، تتعقد المشكلة اكثر، كنت أتمنى ان تحسم المعركة بأقل الخسائر، وحمّل البارزاني الحكومة العراقية مسؤولية ما حصل قائلاً، ماذا افعل أمام تعنت الحكومة وإصرارها على محاربتنا.

وعن وقع هذا الانتصار على أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة، يقول عضو المكتب محسن دزەيى[١]: "...التقيت بزملائي في المكتبين السياسي والتنفيذي وقد غمرهم السرور نتيجة انتصار قواتنا المسلحة وتلك الهزيمة الكبرى لقوات النظام، وتبادلنا التهاني والانخاب البرينة واقيمت الولائم البسيطة بصورة دورية من قبل كل واحد منا..." [٢].

أدت هزيمة القوات الحكومية أمام مقاومة الثورة الكوردية في معركة هندرين، إلى تحول في العلاقات الكوردية- الحكومية، وكذلك في الصراع العسكري- المدني في بغداد، فبعد ان تعزز مركزه أكثر من ذي قبل أسرع البزاز إلى الإعلان عن رغبته في السلام[٣]. ولم يتأخر رد قيادة الثورة الكوردية على مبادرة البزاز، وأبدت في بيان لها رغبتها في التوصل إلى حل يتفق روحاً مع الظروف الزمنية وميثاق الأمم المتحدة[٤].

على اثر ذلك استؤنفت المفاوضات بين قيادة الثورة الكوردية والحكومة العراقية وتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦، وقد أذاعه البزاز من الإذاعة العراقية على شكل بيان؛ لذا عرف فيما بعد بـ(بيان ٢٩ حزيران) وتضمن (١٥) مادة ثلاثة منها سرية[٥]. وشكل الاتفاق نقطة تحول بالنسبة للقضية الكوردية في كوردستان- العراق، إذ اعترف ولأول مرة بالطابع القومي الثنائي للدولة العراقية، وان الحكومة لن تسعى إلى صهر الكورد تحت راية عربية- عراقية مبهمة[٦].

وتضمنت البنود العلنية لـ(بيان حزيران) ما يلي:- اعتراف الحكومة العراقية بالقومية الكوردية كقومية رئيسة في العراق، وبوجود المساواة التامة بين العرب والكورد. وكذلك تقوم الحكومة بتنفيذ ذلك من خلال إطار اللامركزية، وسيكون لكل لواء مقدار اكبر من الحكم الذاتي. وستكون اللغة الكوردية إلى جانب اللغة العربية، هي اللغة الرسمية في المناطق الكوردية. كما سيمثل الكورد في

---

(١) ولد محسن دزەيى سنة١٩٣٢ في اربيل من اسرة كوردية عريقة، واكمل دراسته الابتدائية والثانوية في اربيل، وتخرج من كلية الحقوق (بغداد) سنة ١٩٥٥، مارس المحاماة والتجارة معاً. التحق سنة ١٩٦٣ بالثورة الكوردية. عين في ١٨ تموز ١٩٦٨ وزيراً لاعمار العراق ثم سفيراً للعراق في جيكوسلوفاكيا وكندا، وفي ١٥ آب ١٩٧٣ عين وزيراً للاشغال والاسكان. عمل في صفوف (الپارتى) وما زال. للمزيد من المعلومات عنه، ينظر، مذكراته، المصدر السابق، ج٢، صفحات متفرقة؛ محسن دزەيى، أحداث عاصرتها، (أربيل، ٢٠٠١)، ج١، صفحات متفرقة.

(٢) ينظر، المصدر نفسه، ج٢، ص١١٩.

(٣) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٤) نقلاً عن، رينيه موريس، المصدر السابق، ص١١٩.

(٥) كانت الحكومة قد أرسلت في ٨ آذار ١٩٦٦ مبعوثا الى قيادة الثورة الكوردية يدعى (حميد ملا توفيق) للوساطة لديها بقبول التفاوض معها، أي ان ما اتفق عليه في ٢٩ حزيران لم يكن نتيجة المفاوضات التي أعقبت معركة هندرين، ولكن نتائج المعركة أجبرت الحكومة على حسم أمورها. ومن الجدير بالذكر هنا، ان البزاز ادعى بعد استقالته من الوزارة ان ما اتفق عليه في ٢٩ حزيران لم يكن سوى بيانا وجزءا من برنامج وزارته، والأغرب من هذا انه رفض ان يكون قد تفاوض--مع الثورة الكوردية بشأن الاتفاق، ونفى أيضا وجود بنود سرية للاتفاق. وقد نصدت جريدة التآخي لمغالطات البزاز هذه، وأكدت ان البيان كان اتفاقا بين الحكومة والثورة الكوردية، وان الوفد الكوردي لم يوافق عليه إلا بعد تعديل بعض بنوده وتوقيع البارزاني عليه، وأكدت الجريدة على وجود ثلاثة بنود سرية ملحقة بالبيان وانها كانت مكتوبة بنسختين، الأولى حفظت في الملف الحكومي الخاص بالموضوع، والثانية احتفظ بها الوفد الكوردي. ويبدو ان البزاز لم يشأ حينها الإفصاح عن كل شيء بسبب وضع حكومته وإمكانية ان يشكل ذلك خطرا عليه. للتفاصيل ينظر، جريدة التآخي، العدد(٦٢)، ٢ تموز ١٩٦٧؛ جرجيس فتح الله، زيارة للماضي القريب "لماذا تبقى الحقائق مكتومة عن الشعب الكردي"، ط٣، (ستوكهولم، ١٩٩٨)، ص١٣٥ وما بعدها.

(٦) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١٣٠.

البرلمان الجديد بممثلين حسب نسبتهم المئوية من مجموع السكان، وسيكون تمثيل الكورد بالتناسب في إدارة الدولة، والسلك الدبلوماسي، وقيادة الجيش. وإيفاد الطلبة الكورد للدراسة في الخارج وان تعطى لهم المنح الدراسية والهبات، كما تقرر ان تعير جامعة بغداد أهمية خاصة باللغة الكوردية وآدابها. وان يتم تعيين الموظفين المحليين في المناطق الكوردية من الكورد، ولن يصار إلى غيرهم الاّ بمقدار ما تقتضيه مصلحة تلك المناطق ذاتها. كذلك ان يسمح بالنشاط السياسي الكوردي وبالصحافة السياسية والأدبية ضمن حدود القانون. كما على الحكومة أن تصدر عفوا عاما عن الثوار الكورد وإعادة الذين كانوا سابقا في الجيش أو الشرطة إلى مراكزهم، أما بقية القوات الكوردية فستلحق بالحكومة حتى تعود إلى الحياة العادية، وإعادة المرتزقة الكورد(الفرسان) إلى مراكزهم بعد حلول السلام. وعودة الموظفين الكورد المفصولين سياسيا إلى مراكزهم السابقة. وتخصيص اعتمادات مالية لإعمار كوردستان. وأخيرا إعادة توطين كل الأفراد والجماعات الذين نزحوا أو هجروا من مناطقهم، والعودة إلى الوضع الطبيعي القديم، على أن يقترن ذلك بتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم جراء ذلك[١].

أما البنود السرية الثلاث، فقد تضمن البند الأول استحداث لواء دهوك الذي سيضم الأقضية الكوردية من لواء الموصل فيما لو رغب سكان المنطقة بذلك، أما البند الثاني فيخص تبني الحكومة لسياسة إصدار العفو العام عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين على أن يجري ذلك بصورة تدريجية وعلى مراحل، أما البند الأخير فيتعلق بإجازة (البارتى) ليمارس نشاطه بصورة قانونية عند صدور قانون الجمعيات الجديد[٢]. وكان ثمة اتفاق شفهي على إعطاء (البارتى) الحق في إصدار جريدة يومية في بغداد كتعويض عن إغلاق إذاعة الثورة صوت كوردستان[٣].

وعلى الرغم من أن (البيان) بقي في نظر البارزاني غامضاً جداً ولم يحو الإجابة على مطالب الكورد الرئيسة[٤]، وان معظم بنوده كانت تتعلق بتصفية آثار القتال ومضاعفاته[٥]، فقد أرسل البارزاني برقية إلى رئيس الجمهورية عبدالرحمن محمد عارف ورئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز، أعرب فيها عن تأييده للاتفاق، متمنياً ان يسهم في تحقيق السلم والازدهار والوحدة الوطنية للشعب العراقي[٦].

ان استئناف القتال في كوردستان في نيسان ١٩٦٥، والاوضاع الصعبة التي عاشتها كوردستان اثر ذلك، لم توفر الفرصة لمجلس قيادة الثورة، لإتخاذ القرارات الضرورية لتحسين أوضاع السكان،

---

(١) ينظر نص البيان وبنوده في، جريدة الثورة العربية، العدد (٦١٠)، ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ؛ جريدة الجمهورية، العدد (٨٨٧)، ٣٠ حزيران ١٩٦٦.

(٢) جريدة التآخي، العدد(٦٢)، ٢ تموز ١٩٦٧ ؛ عبدالستار طاهر شريف، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٣) عبدالسلام علي، صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي، (د.م، ١٩٩٢)، ص٤٨ ؛ سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١٣١.

(٤) رينيه موريس، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٥) مجلة الكادر، العدد (١٤-١٥)، (د.م، تموز- آب ١٩٧٢)، ص٣.

(٦) ينظر نص البرقية في، نديم احمد الياسين، المسألة الكردية مواقف ومنجزات، (بغداد، ١٩٧٥)، ص٤٧.

واستمرت هذه الحالة إلى أن تم التوصل إلى اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بين قيادة الثورة الكوردية والحكومة العراقية.

ويؤكد عضو المجلس رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) بأنه كان في نية المجلس الإقدام على اتخاذ المزيد من القرارات لتحسين الوضع في كوردستان، والمضي قدماً نحو أمام، إلا أن ظروف القتال حالت دون ذلك، وأدت إلى انشغال قادة الثورة بظروفها[١].

المهم في الأمر أن أجواءً من الاستقرار سادت كوردستان اثر اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦، مما هيأ المجال لانعقاد الدورة الثالثة لمجلس قيادة الثورة خلال المدة (١- ٣ آب ١٩٦٦)؛وذلك لاستعراض أوضاع الثورة خلال السنة والنصف المنصرمة -أي منذ شباط ١٩٦٥- حيث تعذر انعقاد المجلس بسبب ظروف القتال[٢].

وقد تركز البحث خلال الاجتماعات على (البيان) الحكومي الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بخصوص القضية الكوردية، واتخذ المجلس القرار التالي بخصوصه: "...يوافق مجلس قيادة الثورة على الاجراءات التي اتخذها قائد الثورة مصطفى البارزاني والمكتب التنفيذي في ايقاف اطلاق النار واجراء المداولات مع الحكومة على ضوء بيانها الصادر في (٢٩) حزيران. ويُخَوِلُ المجلس قائد الثورة والمكتب التنفيذي المقبل الاستمرار في المذاكرة مع الحكومة بغية حل القضية الكردية حلاً سلمياً عادلاً..."[٣]. ومن الملاحظ هنا انه لم تجر تعديلات -على ضوء اتفاقية ٢٩حزيران- على دستور مجلس قيادة الثورة في هذا الاجتماع[٤].

واتسمت اجتماعات المجلس التي ألقيت فيها مجموعة من الكلمات والتقارير وتلتها المناقشات بالصراحة والجدية، واتخذت مجرياتها الاساليب الديمقراطية في قبول رأي الأغلبية والاقتراع السري. ومن الجدير بالذكر ان رئيس المجلس ملا مصطفى البارزاني لم يشترك في التصويت في الأمور المختلف عليها خشية منه ان يؤثر رأيه في رأي الآخرين[٥].

ومن المثير للإهتمام في هذا الاجتماع الذي حضره سبعون عضواً[٦]، هو تمثيله لمعظم القوى الاجتماعية المشاركة في الثورة الكوردية، ففضلاً عن أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتى)، شارك في الاجتماع القادة العسكريون وممثلو العشائر الوطنية ومندوبو المنظمات الكوردية الشعبية مثل اتحاد الطلبة والشبيبة والمعلمين والنساء فضلاً عن الشخصيات

(١) مقابلة شخصية معه بتاريخ ٦ أيار ٢٠٠٥.
(٢) جريدة خەبات، العدد (٤٨٩)، آب ١٩٦٦.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٢٥.

الكوردية المستقلة. وتم انتخاب عضو عربي في المجلس ليمثل العرب المشاركين في الثورة[١]، وهو الرئيس كمال نعمان[٢]. وكانت تلك هي المرة الأولى، التي يتم فيها انتخاب ضابط عربي يعمل في صفوف الثورة، عضواً في ذلك المجلس، ويعلق الشخصية الكوردية عصمت شريف وانلي على ذلك بالقول: "هذه الالتفاتة ذات المغزى انما ترمز لوحدة القوى العربية- الكردية، في العراق ديمقراطي"[٣].

وأكدت الكلمات التي ألقيت في الاجتماع وعلى رأسها كلمة رئيس المجلس ملا مصطفى البارزاني، على أن الثورة لا تستهدف مصلحة الشعب الكوردي فحسب، وإنما مصلحة الشعب العراقي بأسره، وعبر المجتمعون في أكثر من مرة عن رغبتهم الأكيدة في حل القضية سلمياً باعتبار أن القتال لا يحل المشكلة[٤].

ضم المكتب التنفيذي الذي تم اختياره في اجتماع مجلس قيادة الثورة في كوردستان سنة ١٩٦٦، (١٧) عضواً وكان المكتب بمثابة "وزارة حقيقية" في المناطق المحررة من كوردستان، إذ كان يدير جميع المؤسسات وجميع المرافق الثورية، بما فيها الجيش، ولكنه في الجانب العملي كان يجد نفسه تحت قيادة المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي ينتمي معظم إعضائه إليه، وقد أصبح حبيب محمد كريم سكرتيراً للمكتب -إلى جانب ممارسة وظيفته سكرتيراً للپارتى - بدلاً من مصطفى قرداغي، واستمر في عمله حتى سنة ١٩٦٨، وضم المكتب كلاً من: سامي عبدالرحمن السنجاري (المهندس)، ونوري شاويس، وعلي عبدالله، والدكتور حكمت حكيم قوسميز، والمحامي محسن دزَيي، وعلي السنجاري، وشيخ محمد. أما الضباط الخمسة الأعضاء في المكتب التنفيذي فكانوا يكونون اللجنة العسكرية وهم: العقداء نوري معروف، وعبدالرحمن القاضي، والمقدم نافذ جلال، وضابط الشرطة شيخ رضا گولانى ، والنقيب يوسف. وكان الاب بولص بيداري عضواً كذلك في المكتب. أما ممثلي العشائر فكان وهاب آغا، وحده عضوا في المكتب، وظل حاجي محمود آغا عضواً على الورق فقط أو لمجرد أعمال المظهر، فقد كان مشغولاً بمزارعه في قرية ميرو في منطقة بشدر، اما صالح بك ميران، فكان رجلاً متقدماً في السن، ففضل الانزواء في قريته الأصلية في هيران ولم يعد عضواً في المكتب منذ العام (١٩٦٥)[٥].

وفي نهاية الاجتماع اتخذ المجتمعون عدة توصيات، من أبرزها:-

١- **الطبابة:** تدعى الحكومة إلى إعادة فتح المستوصفات السابقة باسرع وقت ممكن مع ملاكاتها الكاملة والأدوية اللازمة، والطلب منها بارسال مفارز طبية متنقلة بالأدوية لمعالجة المرض البعيدين عن المستوصفات، وإلى مكافحة الملاريا بصورة خاصة.

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٨٩)، آب ١٩٦٦.
(٢) مقابلة شخصية مع كريم احمد في ١٩ أيار ٢٠٠٥.
(٣) ينظر، كتابه، المصدر السابق، ص٣٢٥.
(٤) جريدة خەبات، العدد (٤٨٩)، آب ١٩٦٦.
(٥) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٢٦-٣٢٧.

٢- **التعليم:** الطلب من الحكومة فتح كافة المدارس التي كانت موجودة سابقاً بأقرب فرصة ممكنة على أن لا يتأخر ذلك عن بدء السنة الدراسية القادمة، ونظراً لازدياد عدد المدارس المستحدثة في الأجزاء الأخرى من العراق خلال سنوات الثورة، طلب منها كذلك أن تفتح مدارس جديدة بتلك النسبة في كوردستان.

٣- **الموظفون والمستخدمون والعمال:** اتخذت عدة توصيات تدعو الحكومة إلى انصاف الموظفين والمستخدمين والعمال الذين فصلوا بسبب الثورة، انصافاً عادلاً وخاصة فيما يخص الترفيع والتقاعد.

٤- **شؤون الطلبة:**

أ- عدم اعتبار مدة غياب الطلاب الذين اضطروا إلى ترك المدرسة بسبب الثورة موجباً لفصلهم.

ب- عدم اعتبار تجاوز اعمار الطلاب من خريجي الدراستين المتوسطة والإعدادية عائقاً دون قبولهم في الدورات والمعاهد والكليات.

ج- مراعاة الطلاب من خريجي السنوات الماضية والمتأخرين بسبب الثورة في دخول الجامعة وذلك بعدم اعتبار شهاداتهم متقادمة.

٥- **المعلمون:** ان السبب الرئيسي للرسوب الهائل بين طلاب المدارس الكوردية هو إبعاد المعلمين الكورد إلى المنطقة الجنوبية؛ لذا يقتضي إعادة جميع المعلمين إلى مدارسهم السابقة وقبل حلول السنة الدراسية.

٦- **توصية من منظمة نساء كوردستان:** ان المرأة الكوردية هي التي تتحمل آلام اليتامى الذين اصبحوا ضحايا الحرب على الشعب الكوردي، فأرواح الشهداء وبكاء الأطفال تدعو مجلس قيادة الثورة إلى ايجاد حياة سعيدة لعوائل الشهداء، الذين يجب معاملتهم معاملة الضحايا من الجنود والشرطة وتخصيص رواتب تقاعدية لهم أسوة بغيرهم. كما اتخذت عدة توصيات أخرى في الاجتماع لتقوية الوضع المالي وضبط أساليب الصرف[١].

شهدت كوردستان تطورات سياسية مهمة في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة[٢] بعد التوصل لاتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦، إذ بدت هذه الحكومات ومنذ بداية تشكيلها بأنها غير مهتمة بتطبيق الاتفاقية؛ لذلك فإن قيادة الثورة الكوردية لم تكن تأمل الكثير منها، ومع ذلك فإنها لم تقف موقفاً معادياً لها. وعلى الرغم من بعض المحاولات الخجولة والفردية في هذه المرحلة لحل القضية الكوردية سلمياً، إلا أنها لم تجد طريقاً لها للنجاح واصطدمت بالرفض الشديد من أعضاء هذه الحكومات من القوميين العرب المتشددين ومن العسكريين. ودفعت هذه السياسة القيادة الكوردية إلى مطالبة هذه

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٨٩)، آب ١٩٦٦.

(٢) تولى رئاسة الوزراء بالتوالي كل من، عبدالرحمن البزاز (١٨ نيسان ١٩٦٦- ٦ آب ١٩٦٦)، ناجي طالب (٩ آب ١٩٦٦ - ١٠ أيار ١٩٦٧)، عبدالرحمن محمد عارف (١٠ أيار١٩٦٧- ٩ تموز ١٩٦٧)، طاهر يحيى، (١٠ تموز ١٩٦٧ - ١٧ تموز ١٩٦٨). ينظر، مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٥٣ وبعدها.

الحكومات الالتزام بتعهداتها، ولكن يبدو أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئا. واستمرت هـذه الحالـة إلى ١٧ تموز ١٩٦٨ حيث استغل حزب البعث العربي الاشتراكي مدعوماً من كبار ضباط الجيش وقـوى خارجية الأوضاع المتدهورة في البلاد، وتمكن من القيام بانقلاب عسكري أدى إلى إسقاط نظـام حكـم الرئيس عبدالرحمن محمد عارف[1].

(١) للتفاصيل ينظر، شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص٢٨٣ وبعدها.

مجلس قيادة الثورة والتطورات السياسية في كوردستان بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

كانت الأوضاع السياسية في عهد الرئيس عبدالرحمن محمد عارف (١٦ نيسان ١٩٦٦- ١٧ تموز ١٩٦٨)، تسير يوماً بعد يوم نحو الأسوأ، مما فسح المجال لبعض رموز حكومته وهم كل من مدير الاستخبارات العسكرية عبدالرزاق النايف[١] وآمري الحرس الجمهوري إبراهيم الداود[٢] وسعدون غيدان[٣]، وبالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي، بالإطاحة بنظام حكم الرئيس عبدالرحمن محمد عارف. وفعلاً نجح الانقلاب في ١٧ تموز ١٩٦٨ وتقرر تشكيل مجلس لقيادة الثورة يتولى إدارة شؤون الجمهورية، وأصبح أحمد حسن البكر[٤] رئيساً للجمهورية، أما عبدالرزاق النايف فتولى منصب رئاسة الوزراء[٥].

تعهد رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف بحل المسألة الكوردية طبقا لاتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦. واعلن بأن حلها: "... يضمن مصلحة الجمهورية العراقية ووحدة أرضها وطموح المواطنين عرباً وأكراداً، للعمل في ظل حرية التعبير والعمل السياسي لعودة الحياة الديمقراطية السليمة، كذلك من اجل خلق عراق قوي متين..."[٦]، وأكد النايف في تصريح آخر بان حكومته ستخطو "خطوة جبارة" لم تسبقها اية حكومة قبلها في سبيل حل القضية الكوردية حلاً سلمياً[٧].

---

(١) عبدالرزاق النايف من مواليد القلوجة، كان تربطه بعبدالرحمن محمد عارف علاقة حميمة وكان مسيطراً على شبكة الاستخبارات العسكرية، بدعم مباشر من رجل النظام العسكري الزعيم سعيد صليبي. أسس ما يسمى بـ(جماعة ضباط القصر) أو (حركة الثورة العربية) وكانت تضم مجموعة صغيرة من ضباط الحرس الجمهوري والاستخبارات العسكرية لا تتجاوز (٢٥) شخصاً. ادت الجماعة دوراً كبيراً في الإطاحة بعبدالرحمن محمد عارف في ١٧ تموز ١٩٦٨. أصبح رئيساً للوزراء بعد الانقلاب، إلا أن البعثيين أطاحوا به في ٣٠ تموز ١٩٦٨، ونقل على نحو عاجل الى المنفى خارج العراق، وعزل وزراؤه. قامت المخابرات العراقية بأكثر من محاولة لاغتياله كانت أولاها في لندن سنة ١٩٧٣، وأخرها في لندن كذلك سنة ١٩٧٨. للتفاصيل ينظر، حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص٥٥٥.

(٢) ابراهيم الداود من مواليد مدينة هيت في محافظة الأنبار، كان يشغل منصب آمر الحرس الجمهوري إبان حكم الرئيس عبدالرحمن محمد عارف، أسهم في الانقلاب ضده في ١٧ تموز ١٩٦٨، وبعد الانقلاب عين وزيراً للدفاع. أقصي من منصبه في ٣٠ تموز ١٩٦٨. وتم تعيينه سفيراً في اسبانيا ثم تم اعفاؤه من المنصب، ليعيش بعد ذلك في المنفى في المملكة العربية السعودية. للتفاصيل ينظر، علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص٩٣-٩٤؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٨٨.

(٣) سعدون غيدان من مواليد بغداد سنة ١٩٣٠، تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان سنة ١٩٥٣، أسهم في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، ثم أصبح آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري، ادّى دوراً كبيراً في الاطاحة بالرئيس عبدالرحمن محمد عارف في ١٧ تموز ١٩٦٨. عين بعد الانقلاب آمراً للحرس الجمهوري. ثم أصبح وزيراً للداخلية ومن ثم المواصلات، عين نائباً لرئيس الوزراء في أول حكومة شكلها صدام حسين سنة ١٩٧٩، وفي حزيران ١٩٨٢ أعفي من جميع مناصبه، توفي سنة ١٩٨٥ في ظروف غامضة. للتفاصيل ينظر، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٤) ولد احمد حسن البكر في تكريت سنة ١٩١٤، دخل الكلية العسكرية سنة ١٩٣٨ وتخرج منها برتبة ملازم ثان، أسهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، انضم سنة ١٩٦٠ الى حزب البعث العربي الاشتراكي وأصبح عضواً في اللجنة العسكرية للحزب. أصبح بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ رئيساً للوزراء، وبعد انقلاب ١٨تشرين الثاني١٩٦٣ أصبح نائباً لرئيس الجمهورية ثم استقال من منصبه. أصبح رئيساً للجمهورية من ١٧ تموز ١٩٦٨ حتى ١٦ تموز ١٩٧٩، توفي في بغداد سنة ١٩٨٢. للتفاصيل ينظر، علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص٤٨-٥٣؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٥) للتفاصيل عن الانقلاب ينظر، ماريون وبيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة الى الديكتاتورية، ترجمة، مركز الدراسات والترجمة، مراجعة وتقديم احمد رائف، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص١٦٧ وبعدها.

(٦) جريدة التآخي، العدد(٣١٩)، ٢٤ تموز ١٩٦٨.

(٧) المصدر نفسه، العدد(٣٢٠)، ٢٥ تموز ١٩٦٨.

بادر رئيس الوزراء الجديد في العشرين من تموز بالاتصال بالبارزاني برسالة بعث بها صُحبة عضو المكتب السياسي لـ (البارتى) صالح اليوسفي يطلب منه فيها تسمية وزيرين كورديين لضمهما إلى حكومته[١]، فتم عقد اجتماع مشترك لأعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي لـ (البارتى) في مقرهما في قرية (ناوپردان)، وحضر الاجتماع البارزاني نفسه، حيث تم بحث الأوضاع الجديدة مع اليوسفي، الذي وصفها بأنها هادئة وطبيعية، وكذلك عن نتائج مقابلته لبعض مسؤولي نظام الحكم الجديد ووعودهم باستعدادهم لحل القضية الكوردية[٢]. وتم خلال الاجتماع الموافقة على تسمية كل من محسن دزەيى وإحسان شيرزاد[٣]، للوزارة الجديدة[٤].

في واقع الأمر: فإن قيادة الثورة الكوردية وعلى رأسها ملا مصطفى البارزاني، لم تكن على قناعة بان حكومة جاءت بانقلاب عسكري قادرة على حل القضية الكوردية؛ لذلك ذكر البارزاني في لقاء صحافي مع جريدة (لوموند Lemonde) الفرنسية، قائلاً: "...ان الحكومات التي تأتي واحدة بعد الأخرى ما هي الاّ حكومات دكتاتورية وعاجزة من ايجاد أي حل للقضية الكردية وان الحقوق القومية الكردية وتوحيد العراق سوف لن يتحقق الا بعد مجيء حكومة ديمقراطية..." [٥].

لم يبق رئيس الوزراء عبدالرزاق النايف في منصبه سوى (١٣) يوما، اذ تآمر البعثيون على حلفاء الأمس، وأبعدوا رئيس الوزراء النايف ووزير دفاعه إبراهيم الداود في (٣٠) تموز، واستأثروا بمقاليد الحكم[٦]. وهكذا حقق البعثيون السيطرة التامة على البلاد وتقلد رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر رئاسة الوزراء كذلك، وشكل حكومة ذات طابع بعثي طاغ في ٣٠ تموز ١٩٦٨[٧].

عندما سيطر حزب البعث على الحكم بصورة تامة؛ سادت موجة من الكآبة والحزن في العراق؛ بسبب ما قاموا به من جرائم وتجاوزات على المواطنين اثر انقلابهم في ٨ شباط ١٩٦٣، كما شعر قسم كبير من المواطنين بأنهم سوف يتعرضون إلى دكتاتورية الحزب الواحد من جديد وان المشاكل آتية في الطريق. كما شعر المدركون للأمور في العراق بأن حكم حزب البعث سوف لا ينتهي بسهولة، وان قادة الحكم سوف يستفيدون من التجارب والأخطاء السابقة للمحافظة على حكمهم[٨].

---

(١) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٢) محسن دزەيى، المصدر السابق، ج٢، ص١٦٣.

(٣) ولد في اربيل سنة ١٩٢٤، تخرج من كلية الهندسة في بغداد سنة ١٩٤٦، وأكمل دراسته العليا سنة ١٩٥٠ في الولايات المتحدة الأمريكية. استوزر خمس مرات لوزارات الأشغال والإسكان والبلديات خلال للسنوات ١٩٦٧- ١٩٧٤. للتفاصيل ينظر، صباح ياسين الأعظمي، أعلام المجمع العلمي العراقي ١٩٤٧-٢٠٠٤، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص١١١-١١٢.

(٤) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٥) نقلاً عن، اوغارا (ادغار) اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥١.

(٦) للتفاصيل ينظر، حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٣٩٢ وما بعدها.

(٧) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١٤٥. للتفاصيل ينظر، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٦٥١.

(٨) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

أصدر أحمد حسن البكر بياناً تحت الرقم (٢٧) في ٣٠ تموز ١٩٦٨، جاء فيه بخصوص القضية الكوردية، ما يلي:"... ان مجلس قيادة الثورة يعاهد الله ويعاهد شعبنا على إقامة نظام ديمقراطي ثوري وحدوي... وحل القضية الكردية حلاً سلمياً عادلاً يحقق المطامح القومية لإخواننا الأكراد، ويضمن وحدة العراق الوطنية والسير بخطوات جدية نحو الوحدة العربية المنشودة..." [١].

لقد شعر البارزاني في ذلك الوقت بالخطر عندما سيطر حزب البعث على الحكم للمرة الثانية بسبب معاناته من حكمهم سنة ١٩٦٣، والهجوم الشديد الذي شنه الجيش العراقي على مختلف مناطق كوردستان في صيف السنة ذاتها. ولكنه لم يظهر توجسه من النظام الجديد، لكيلا يؤثر ذلك سلبا في معنويات الثوار الكورد. وكانت مجريات السنين السابقة قد اوجدت انطباعاً عند السياسيين الكورد بأن الحكم في العراق معرض لانقلاب عسكري كل بضع سنين: لذلك فإن الهلع لم ينتشر في كوردستان العراق[٢].

تم تعيين كل من محسن دزەيى وإحسان شيرزاد في الوزارة الجديدة، ولكن البعثيين عينوا كذلك في الوزارة أحد التابعين للجماعة المنشقة عن (الپارتى) وهو طه محي الدين معروف[٣]. فعارضت قيادة الثورة الكوردية وجوده في الوزارة، وخيرت الحكومة بين انسحاب وزيريها وبين العدول عن ضمه إو ابقائهما بالاستغناء عنه، إلا أن الحكومة الجديدة فضلت الاحتفاظ به، وعندها انسحب ممثلا الثورة الكوردية من الوزارة[٤].

أعلن (مجلس قيادة الثورة) في بغداد بأنه قرر الالتزام ببنود اتفاقية ٢٩ حزيران باعتباره أساساً لحل القضية الكوردية، وان المجلس سيباشر لوضع كافة الجهود والامكانات لتنفيذ (البيان) المذكور[٥]. وأصدر المجلس في الرابع من آب ١٩٦٨ بياناً برقم (٣٧) أعلن فيه عن إنشاء جامعة السليمانية والمجمع العلمي الكوردي، وانه سيتم تخصيص البعثات والزمالات والمنح الدراسية لمختلف الفروع وعلى شتى المستويات للطلبة الكورد للتخصص في الخارج[٦]. وفي خطوة أخرى أصدر المجلس البيان رقم (٣٩) في الخامس من آب ١٩٦٨، تم بموجبه إصدار العفو العام عن المشتركين في (حوادث) كوردستان سواء كانوا عسكريين أو مدنيين[٧].

---

(١) جريدة التآخي، العدد(٣٢٦)، ٣١ تموز ١٩٦٨.

(٢) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص٢٤٨.

(٣) جريدة التآخي، العدد(٣٢٧)، ١ آب ١٩٦٨. ولد طه محي الدين معروف سنة ١٩٢٤ في مدينة السليمانية، وأكمل دراسته الثانوية فيها، تخرج من كلية الحقوق جامعة بغداد سنة ١٩٤٨. عمل بالمحاماة ثم التحق بالسلك الدبلوماسي. عين وزير دولة ثم وزيراً للاشغال والاسكان بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨. ثم عين سفيراً للعراق في ايطاليا بين١٩٧٠-١٩٧٤. وتولى منصب نائب رئيس الجمهورية في ٢١ نيسان ١٩٧٤. ينظر، صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص٦٦؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٣٧.

(٤) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٢٠٤- ٢٠٥ ؛ شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٥) جريدة التآخي، العدد(٣٣٠)، ٤ آب ١٩٦٨ ؛ اوغارا (ادغار) اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٦) جريدة التآخي، العدد (٣٣١)، ٥ آب ١٩٦٨.

(٧) المصدر نفسه، العدد(٣٣٢)، ٦ آب ١٩٦٨.

كما أعلن وزير الثقافة والإعلام عبدالله سلوم السامرائي[1] في أيلول ١٩٦٨ بأن حل المشكلة الكوردية يعتمد على تمتين الأخوة بين العرب والكورد في وطن مشترك وهو ما يجب أن نتعاون سوية على تحقيقه، وأضاف بأن الحكومة بدأت بتطبيق بيان ٢٩ حزيران. أما فيما يتعلق بامن المنطقة وحمايتها؛ فإن الحكومة ترى بأن السلطة هي المسؤولة عن أرواح الناس وممتلكاتهم وهي تزاول مسؤولياتها بصورة مباشرة من أجل ذلك، وتستهدف السلطة بهذه المزاولة تهيئة المناخ لجميع المواطنين على اختلاف أعمالهم، فالعامل إلى عمله والمزارع إلى مزرعته والموظف إلى وظيفته وحملة السلاح إلى اعمالهم اليومية العادية[2].

لم تكن الحكومة -في الحقيقة- صادقة في بياناتها، إذ قامت في الوقت نفسه بتقديم المال والسلاح للجماعة المنشقة عن (البارتى) سنة ١٩٦٤[3]؛ لذلك جاء في خطاب المكتب السياسي للثارتي بمناسبة الذكرى السنوية السابعة لثورة ١١ أيلول ١٩٦١: بأن الحكومة العراقية أعلنت ومنذ اليوم الأول من انقلاب ١٧ تموز بأنها ستعالج القضية الكوردية، وأنها تلتزم باتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦، إلا أنها في حقيقة الامر وكما هو واضح تحاول ان تتبع طريقاً خاطئاً وغير صحيح تجاه الشعب الكوردي، وقد تمثلت تلك السياسة في ثلاثة محاور رئيسة وهي: تقوية المرتزقة الكورد ليكونوا قادرين على مواجهة الثورة، وثانياً عزل الثورة الكوردية عن القوى العراقية الوطنية وكذلك القوى الخارجية، واظهار الثورة الكوردية بانها السبب في المشكلة وأنها لا تتعاون مع الحكومة، وثالثاً ان الحكومة تريد التحكم بالأمور كما تشاء واتخاذ القرارات التي تعجبها[4].

ودعا الثارتي في خطابه جميع القوى الوطنية والقومية الديمقراطية في العراق إلى ضرورة تشكيل جبهة وطنية موحدة، وأكد بأنه ليس مع القوى الحاكمة الآن وليس مع القوى التي هي خارج الحكم حالياً، وبأنه لا يتعامل مع هذه القوى وفق حسابات الماضي، بل يتعامل معها على اساس السياسة التي تقرها الآن وفي المستقبل. ودعا البارتى القوى المختلفة إلى تَحَمّلِ مسؤولياتها في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ العراق، وأعرب عن استعداده بأداء دور فعال من أجل تجميع هذه القوى في جبهة وطنية موحدة، لإقامة الديمقراطية في العراق وحل القضية الكوردية حلاً سلمياً ديمقراطياً عى أساس الاتحاد والمساواة[5].

---

(١) ولد في مدينة سامراء سنة ١٩٣٢، اصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي خلال السنوات (١٩٦٤-١٩٧٠)، أصبح بعد انقلاب ١٧ تموز١٩٧٠ وزيراً للثقافة ثم وزيراً للدولة، ثم عيّن سفيراً في الهند. اعتقل وسجن في مبنى الأمن الخاص، مات بمرض القلب في ٢٠ ايار ١٩٩٨. ينظر، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٤١٤.

(٢) جريدة الهدف، العدد(٥٦١)، ١٨ ايلول ١٩٦٨.

(٣) شيركو فتح الله عمر، المصدر السابق، ص٢٠٤؛ اوغارا (ادغار) اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تشرینی دوهەم، ١٩٦٨)، ل١٥.

(٥) هەمان ژێدەر .

وأكد المكتب السياسي لـ(الپارتى) في نهاية خطابه بهذه المناسبة، انه يجدد العهد للرئيس البارزاني ومجلس قيادة الثورة بذل كل ما في الامكان في سبيل تخليص الشعب الكوردي من النواقص والدمار، وفي سبيل الحصول على أهدافه القومية المشروعة. وحذر (الپارتى) في خطابه من مغبة التفكير بأن الشعب الكوردي قد اصيب بالتعب والانهاك خلال السنوات السبع الماضية، بل انه مستعد لبذل المزيد في سبيل تحقيق اهدافه القومية[١].

ومن اجل مواكبة التطورات التي طرأت على الساحة السياسية العراقية والكوردستانية، عقد مجلس قيادة الثورة لكوردستان اجتماعه الرابع في ٢١ ايلول ١٩٦٨ في منطقة طةلالة، وحضر الاجتماع (٤١) مندوباً وتغيب عن الحضور بعض الأعضاء بسبب ظروفهم القاهرة ومتطلبات الثورة[٢].

افتتح المجلس اجتماعاته بكلمة لرئيسه ملا مصطفى البارزاني، دعا فيها الحاضرين إلى التعاون ووحدة الكلمة والتفاني في خدمة الشعب والوطن. وأشار إلى أن الثورة القائمة في كوردستان العراق ليست ثورة الكورد وحدهم، بل أنها جزء من الحركة الوطنية العامة في العراق. وهي تكافح بالتضامن مع قوى الخير من أجل بناء عراق ديمقراطي متحرر مزدهر يتمتع في ظلاله شعبنا الكوردي بحقوقه القومية المشروعة. ولأهمية الاجتماع فإن البارزاني حضر جميع جلساته[٣]. كما القيت كلمات اخرى في الاجتماع، منها: كلمة المسيحيين، والعرب، واتحاد طلبة كوردستان، واتحاد شبيبة كوردستان[٤]. ثم تم إلقاء تقرير المكتب التنفيذي الذي شمل فعاليات الثورة ونشاطها ومشاكلها عبر السنتين الماضيتين، والتقرير المالي الذي تضمن مناقشة مالية الثورة ما بين سنتي ١٩٦٦- ١٩٦٨[٥].

ثم قدم المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة البرنامج الذي أعده للعمل في الفترة المقبلة، وكان البرنامج يمثل خطة شاملة تعني بجميع النواحي السياسية والعسكرية والمالية والقضائية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وكذلك مشاكل الأرض والإصلاح الزراعي. وأكد البرنامج في كافة اوجهه على الاهتمام بالپێشمەرگە ورفع مستواهم وعلى خدمة الشعب[٦].

وبحث مجلس قيادة الثورة لكوردستان خلال الاجتماع الموقف السياسي، وبصورة خاصة موقف الحكومة، حيث أكد المجلس على الأخوة العربية الكوردية، وثمّن الايجابية والسياسة السليمة التي سارت عليها قيادة الثورة الكوردية. وفي الوقت نفسه أبدى اسفه للمواقف السلبية التي تقفها الحكومة من الثورة الكوردية. وحمّل الحكومة "مغبة اعمالها في الاعتماد على الخونة والمرتزقة" وتوتير

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تشرینی دوهەم، ١٩٦٨)، ل١٩.
(٢) جريدة خەبات، العدد (٥٠٦)، تشرين الاول ١٩٦٨.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.

الجو وخلق الاستفزازات[1]. وأوصى المجتمعون باتخاذ إجراءات الحيطة والحذر بسبب الأوضاع المستجدة في بغداد، وفسح المجال للحكومة الجديدة لإظهار نواياها وسياستها تجاه الوضع الكوردي في العراق[2].

ثم جرى تشكيل اللجان المنبثقة عن الاجتماع وهي اللجنة العسكرية ولجنة الدستور ولجنة البرنامج، وتم إحداث تعديلات على الدستور ليكون أكثر ملاءمة للواقع. إذ جاء في المادة الثالثة منه انه يحق للشخصيات العراقية وممثلي الأحزاب والقوميات الأخرى في العراق، أن يكونوا أعضاء في المجلس في حالة مساهمتهم في العمل من أجل تحقيق أهداف الثورة على ان يتم اختيارهم من قبل المجلس، وأن يجتمع المجلس مرة واحدة كل سنة، فضلاً عن عقد اجتماعات استثنائية إذا طلب ذلك رئيس المجلس او المكتب التنفيذي أو أكثرية أعضائه. وانه في حالة وجود ظروف قاهرة لعقد اجتماع المجلس: فإن المكتب التنفيذي يمارس صلاحياته لستة أشهر، بينما كان في دستور سنة١٩٦٤ ثلاثة اشهر. ونص الدستور كذلك على أن المكتب التنفيذي يتكون من تسعة أعضاء، فضلاً عن تعديلات وإضافات أخرى[3].

تم في نهاية الاجتماع إعادة هيكلة مجلس القيادة ومكتبه التنفيذي، اذ بلغ عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة (٥٢) عضواً، ثلاثة أعضاء منهم فقط من الوجهاء. كما بلغ عدد أعضاء المكتب التنفيذي تسعة أعضاء ما عدا الرئيس، وجميعهم أعضاء ناشطون: د. محمود عثمان سكرتيراً، وحبيب محمد كريم، وسامي عبدالرحمن، وعلي عبدالله، وصالح اليوسفي، وشفيق احمد آغا، وشكيب سعيد عقراوي، وادريس البارزاني، ومسعود البارزاني. أما الضباط فكانوا: يوسف ميران، ورشيد سندي. واستناداً إلى رغبة ملا مصطفى البارزاني كان كل من إدريس البارزاني ومسعود البارزاني عضوين غير رسميين، ولكنهما يشاركان يومياً في أعمال واجتماعات المكتب، وظل الأب بولص بيداري ممثل المسيحيين عضواً في المكتب[4].

وتقرر تحديد واجب كل عضو وتقسيم الأعمال؛ ولهذا وخلال الاجتماع تم تشكيل بعض الأقسام مثل القسم العسكري، وقسم الإعلام، وقسم المالية، وقسم العدالة، وقسم الصحة والتعليم وفيما بعد القسم الاجتماعي[5]، كما وتم تكوين لجنة العلاقات الخارجية[6]، فضلاً عن سكرتارية المكتب[7].

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٥٠٦)، تشرين الاول ١٩٦٨.
(٢) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص٢٢٨.
(٣) ينظر نص الدستور في الملحق رقم (١٢).
(٤) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٧٤ .
(٥) محمد اسماعيل محمد، ژيانەوەی بەرێ، ل٤٩.
(٦) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٧٤ .
(٧) محمد اسماعيل محمد، ژيانەوەی بەرێ، ل٤٩.

وكتبت جريدة خەبات عن هذا الاجتماع تقول: "...ان القيمة الحقيقية لهذا الاجتماع تكمن في ان الذين اجتمعوا تحت ابسط قبة برلمان في العالم وكان بيتاً من (شعر)، كانوا يمثلون الثورة الكردية بكل أبعادها ومعانيها، انهم ثوار جمعهم النضال والتضحية والعزم والتصميم والهدف النبيل في إعلاء شأن كردستان وإسعاد الشعب الكردي، لا بل والشعب العراقي بأسره. ولابد من التأكيد على أهمية طرح برنامج واضح محدد للثورة مقر من قبل مجلس قيادتها..."[١].

أصدر (مجلس قيادة الثورة) في بغداد الدستور المؤقت للجمهورية العراقية في ٢١ ايلول ١٩٦٨، الذي احتوى على ديباجة و(٩٥) مادة، أكد الدستور الجديد على عروبة العراق، وتجاهل القوميات الأخرى غير العربية وأغفل حقوقهم. وفيما يتعلق بالكورد فقد جاء ذكرهم في المادة (٢١) بهذه الصورة: "العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية". وهكذا فإن معالجة الدستور للحقوق القومية الكوردية لم يكن موفقاً وكان في غاية الغموض اذ لم يحدد ماهية هذه الحقوق، خصوصاً أنه نص في مادته الأولى أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية[٢]. وان الدستور الجديد لم يكن يختلف عن الدستور السابق الصادر في ٢٩ نيسان ١٩٦٤، والذي اعترض عليه الكورد في وقته[٣].

إن عدم جدية الحكومة في حل القضية الكوردية واتخاذها أساليب ملتوية في التعامل معها، دعت قيادة الثورة الكوردية إلى دراسة الموضوع بإمعان؛ لذلك عقد في شهر تشرين الأول ١٩٦٨ اجتماع مشترك بين مجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي للثارتي، وتم في هذا الاجتماع دراسة الأوضاع المستجدة على صعيد كوردستان والعراق، كما تم التطرق إلى جميع مشاكل الثورة وطبيعة العلاقة مع الحكومة. وتوصل المجتمعون إلى نتيجة بإن الحكومة في بغداد لم تخط الخطوات الصحيحة والجادة لحل القضية الكوردية ومعالجة المشاكل في البلاد، وان بعض الخطوات التي اقدمت عليها جاءت نتيجة ضعفها حتى تتمكن من ترسيخ أقدامها في الحكم، وان عدم مهاجمتها للثورة الكوردية حتى الآن يعود إلى عدم مقدرتها مواجهة الثورة سياسياً وعسكرياً[٤].

وأمام هذا الوضع الخطير دعا مجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي للثارتي، جميع أعضاء الثارتي والپێشمەرگە وجميع أبناء شعب كوردستان إلى تحمل المسؤولية، وضرورة دعم ومساندة مؤسسات

---

(١) ينظر، العدد (٥٠٦)، تشرين الاول ١٩٦٨.

(٢) ينظر نص الدستور المؤقت في، جريدة الهدف، الاعداد (٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤)، ٢٥ايلول، ٢و٩ تشرين الاول١٩٦٨؛ نبيل عبدالرحمن حياوي، دساتير العراق الجمهوري، (بغداد، د.ت)، ص٢٧-٤٠. للتفاصيل عن موقف الكورد من الدستور، ينظر، شورش حسن عمر، المصدر السابق، ص٢٤٦ وبعدها؛ ليلاف حمد امين عزيز، الحقوق السياسية للكرد في الدول التي تضم كردستان -دراسة تحليلية مقارنة-، (سليمانية، ٢٠٠٧)، ص١٧١-١٧٤.

(٣) للتفاصيل عن موقف الكورد من دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤، ينظر، شورش حسن عمر، المصدر السابق، ص٢١٠ وبعدها.

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تشرینی دوو ١٩٦٨)، ل١، ل٢٠.

الثورة، ومعالجة النواقص والخلل فيها، من أجل تقدم الثورة في جميع المجالات. كما دعا الاجتماع جميع أبناء كوردستان إلى الاستعداد للدفاع عن مناطق بلادهم المحررة اذا فرض العدو القتال مجدداً عليها، ومن أجل خلط الأوراق على العدو فإنه من الضروري مهاجمته في مراكزه، إذ إن ذلك من شأنه أن يضعف موقفه في وقت المفاوضات. وهذه الخطوة تتطلب تحلي الثوار بجملة من الخصال، منها: الحذر، العمل بجد، التعاون، الايثار، الاستمرارية، الخضوع للاوامر الصادرة من قيادة الثورة، وحدة الصف، نكران الذات، والاعتراف بالاخطاء والنواقص من اجل تصحيح المسار. ودعت قيادة الثورة جميع المواطنين إلى العمل من اجل وحدة الصف الكوردي، بحيث يتم اعادة حتى "المنحرفين والمخطئين" إلى الطريق الصحيح. وطالب المجتمعون بضرورة الالتزام بالقرارات التي صدرت عن الاجتماع الرابع لمجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي الذي عقد في ايلول ١٩٦٨[١].

واكدت مجلة (دەنگی پێشمەرگە/ صوت البێشمەرگە) - الناطقة باسم لجنة التوجيه والبث في ثورة كوردستان-، ان البێشمەرگە يتعهدون بتنفيذ الأوامر التي تتعلق بهم، من أجل خدمة الشعب وتنظيم الثورة وتقوية الصفوف وإقامة العلاقات مع جميع القوى الديمقراطية الأخرى في العراق، بحيث تؤدي دوراً فعالاً في عملية تغيير الأوضاع المتدهورة في البلاد، وترسيخ النظام الديمقراطي الذي يتمتع الشعب الكوردي في ظله بالحكم الذاتي، كذلك من أجل شرح قضية الشعب الكوردي العادلة للشعوب والمنظمات والأحزاب والدول الخارجية على جميع المستويات، من أجل أن يتفهموا القضية اكثر؛ لأن جميع القرارات التاريخية التي علينا تنفيذها تعد الطريق الوحيد من أجل ايفاء جزء يسير من حقوق الشهداء الذين كانوا وقود ثورتنا. وأوضحت المجلة بأنه وعلى الرغم من أن الثورة تعاني من بعض المشاكل، الا أنه يؤمل من خلال هذه الاجتماعات أن تكون سبباً لاتخاذ الخطوات العملية في طريق تقويتها وتوحيد الصفوف، بصورة تستطيع بها اسقاط الخطط "العدوانية" لبغداد وتجبرها على تغيير سياستها تجاهها، وتضطرها إلى ايجاد حل سلمي للقضية الكوردية[٢].

من ناحية اخرى، كان مكتب شؤون الشمال التابع لمجلس قيادة الثورة العراقي قد أصدر بياناً إلى الشعب الكوردي بتاريخ السابع من تشرين الثاني ١٩٦٨، أشار فيه إلى تحركات من أسماهم بـ"عملاء الاستعمار" والدعايات المغرضة التي يروجونها عن النوايا السيئة لحكام العراق، وندد البيان بهذه الشائعات وأكد بأن الحكومة ماضية في تنفيذ سياستها الرامية إلى حل القضية الكوردية في العراق حلاً سلمياً عادلاً، والاستجابة للحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي، وأورد البيان عدداً من المنجزات التي قدمتها الحكومة في هذا المضمار كدليل على حسن نيتها وعزمها على الالتزام باتفاقية حزيران[٣].

---

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تشرینی دوو ١٩٦٨)، ل٢٠.

(٢) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تشرینی دوو ١٩٦٨)، ل٢٠.

(٣) ينظر نص البيان في الملحق رقم (١٣).

اما ردّ المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة في كوردستان فقد جاء في بيان صدر في ١١تشرين الثاني ١٩٦٨، أكد فيه أن الحكومة لم تعالج المسائل الأساسية في اتفاقية حزيران وأنها تلتزم إزاءها جانب الصمت، وأن الحكومة لم تنفذ سوى بعض المواد الثانوية من الاتفاقية المذكورة. فبخصوص البند الأول المتعلق بحقوق الشعب الكوردي فقد ورد ذكره في الدستور المؤقت الأخير بصورة عرضية وأقحم على المادة (الحادية والعشرين) منه اقحاماً، وعدّ المنصفون ذلك خطوة إلى الوراء بالنسبة لحقوق الكورد القومية. كما أضاف البيان أن الحكومة الحالية تسير على مبدأ احتكار السلطة والتهجم على الحياة النيابية، وتعد النقابات التي تتولى الحكومة نفسها أمر الإشراف عليها هي البديل عن الحياة النيابية الديمقراطية. وتنعكس مظاهر هذه السياسة الأنانية حتى على تكوين مكتب شؤون الشمال نفسه، إذ إن أعضاء المكتب المذكور جميعهم يمثلون اتجاهاً سياسياً واحداً، ولا يضم اي عنصر كوردي حتى من "اتباع ومرتزقة" الحكومة. وان الحكومة لم تطلق سراح اي معتقل سياسي، بل زجت بمئات جدد من أبناء الشعب الكوردي في غياهب السجون والمعتقلات، وان السلطة مستمرة في تجنيد مئات من "المرتزقة والمجرمين" ليعيثوا فساداً في كوردستان[١].

وجاء في البيان كذلك، بأن السياسة الخاطئة وغير الواقعية التي تمارسها السلطة بالنسبة للقضية الكوردية، واعتمادها على المرتزقة والأفاقين والمتاجرين بدماء ودموع هذا الشعب، بقصد تصفية الثورة الكوردية والقضاء عليها سياسة مكتوب لها الفشل، كما أكدت ذلك وقائع السنوات السبع المنصرمة. ودعا البيان الحكومة إلى ضرورة تنفيذ اتفاقية ٢٩ حزيران، والمباشرة بوضع بنود الاتفاقية المذكورة موضع التطبيق الجدي، والابتعاد عن حبك المؤمرات والدسائس في الخفاء. وفي الختام أعلن البيان بأن الكورد على استعداد كامل لتنفيذ ما تفرضه عليهم الاتفاقية من التزامات[٢].

لم تستمر المفاوضات والمساجلات طويلاً مع حكومة البعث، اذ بدأت المناوشات والاستفزازات في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٩ من جانب مؤيدي ومرتزقة الحكومة ضد الثورة الكوردية والمناطق الخاضعة لسيطرتها، وانتهت هذه المناوشات إلى استئناف القتال ضد الشعب الكوردي، اذ شنت الحكومة في آذار ١٩٦٩ هجوما على مناطق واسعة من كوردستان، واعتبر هذا الهجوم اكبر تحشد للقوات الحكومية اعدته السلطة إذ شارك فيه ستون الف جندي ومرتزق[٣].

يعد هذا الهجوم بداية المرحلة الرابعة من الحرب، وقد أذاع المكتب التنفيذي منشورا في السابع من نيسان، يتحدث عن معارك نشبت بين القوات العراقية ووحدات من الجيش الثوري الكوردي حول كويسنجق، وفي الخامس عشر من نيسان وجه البارزاني نداء باسم (الپارتى) ومجلس قيادة الثورة في

---

(١) ينظر الملحق رقم (١٤).

(٢) ينظر الملحق رقم (١٤).

(٣) عبدالكريم قندي، فصول من ثورة ايلول في كردستان العراق، (دهوك، ١٩٩٥)، ص١١٧؛ ستيفن مي بليتر، المصدر السابق، ص١٨٠-١٨١.

كوردستان إلى الاحزاب والشخصيات الوطنية والقوات المسلحة في العراق، ندّد فيه بسياسة النظام في استخدام القوة ضد الثورة الكوردية، مما يدفع الكورد إلى خوض حرب بين الأشقاء[١].

واهتمت الصحافة العالمية بتجدد الاشتباكات والقتال في كوردستان، فقد أشارت جريدة فايننشال تايمز الانكليزية (Financial Times) في عددها الصادر في ٢١ أيار ١٩٦٩ وفي تقرير لمراسلها الخاص في الشرق الاوسط ذكر فيه: بأن الشعب العراقي سيواجه الكثير من المشاكل الكبيرة في داخل البلاد وخارجه في حالة حصول مواجهة بين الدول العربية وإسرائيل يشارك فيه العراق. وأضاف المراسل بأن الأخبار الواردة من العراق تشير ببدء القتال بصورة واسعة في كوردستان، ويقول المراسل بأنه يسمع ومنذ ثلاثة اشهر من اولئك القادمين من بغداد بان ملا مصطفى البارزاني لديه النية الواضحة من أجل تحرير أقليمه من الجيش العراقي؛ ولذلك بدأ بالهجوم، ويضيف المراسل أنه وبموجب مصادر الأخبار: فإن مجلس قيادة الثورة في كوردستان بقيادة البارزاني قرر البدء بالقتال حتى إزاحة الحكم الحالي في بغداد، وان الكورد يطالبون بالحكم الذاتي للمناطق ذات الاغلبية الكوردية[٢].

وذكرت مجلة (دەنگی پێشمەرگە) في تعليق لها على هذا الخبر: لم نكن أبداً البادئين بالقتال، بل من الواضح ان الحكومة العراقية لا تريد التعاون مع العرب بشكل فعال ضد اسرائيل، وإلا فإنها كانت ستحل القضية الكوردية سلمياً وليس عسكرياً[٣].

تصدت الثورة الكوردية للهجوم الحكومي وبكفاءة عالية، وفي تموز ١٩٦٩ لم يعد للبعثيين أمل في الانتصار أو تحقيق اية مكاسب على الأرض، وتأكدوا من عجزهم على مواصلة القتال[٤]. لذلك قاموا بارتكاب أبشع جريمتين ضد السكان المدنين في كوردستان، ففي أواسط آب١٩٦٩، شنت الفرقة الرابعة للجيش العراقي هجوماً في منطقة شمكان في قضاء شيخان (عين سفني)، وبعد هزيمتها على يد قوات البێشمەرگە في المعركة؛ فإنها عرجت في ٢٨ آب ١٩٦٩ على اهالي قرية (دكان) الذين التجأوا إلى كهف مجاور اتقاء قصف الطائرات والمدافع، إلا أن القوات العراقية بقيادة العميد الركن عبدالجبار الاسدي ومن خلال تعاون قوة من المرتزقة الكورد، قتلت (٦٧) امرأة وطفلاً انتقاماً للهزيمة التي الحقت بهم. وفي ١٥ أيلول ١٩٦٩ انفجر لغم ارضي تحت سيارة عسكرية بالقرب من قرية (صوريا) في منطقة زاخو، فهاجم فصيل من الجيش بقيادة الملازم الأول عبدالكريم الجحيشي[٥] القرية في اليوم التالي، وقتل (٣٩)

---

(١) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٢) نقلاً عن، گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢١)، (حوزەيران، ١٩٦٩)، ل٣.

(٣) ينظر، گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢١)، (حوزەيران، ١٩٦٩)، ل٣.

(٤) ستيفن سي بليتر، المصدر السابق، ص١٨١؛ كريم فندي، المصدر السابق، ص١١٧.

(٥) وهو من عشيرة الجحيش العربية المنتشرة في الموصل وتلعفر وناحية العياضية، خريج الدراسة الإعدادية، تطوع في صفوف الجيش العراقي وأصبح نائب ضابط؛ ولأنه كان من اشد المخلصين لحزب البعث؛ لذلك تم ترفيعه الى ضابط بموجب مرسوم جمهوري صدر بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، وبخصوص شخصيته، فيقال بانه كان إنساناً عنيفاً ميالاً للشر، لم يكن يثق بأحد، وانه كان يغير منامه باستمرار. ينظر، وصفي حسن ردێنی، گوشتارا گوندێ صوريا ١٦/ ٩ /١٩٦٩، (دهوك، ٢٠٠٥)، ل٧٧-٧٨.

من أهالي القرية الأبرياء من المسلمين والمسيحيين بينهم عشرون امرأة وطفل[١]. ورغم ان الحكومة قد نفت هذه الأعمال، الاّ ان هذه الأنباء انتشرت على مختلف الأصعدة[٢].

لم تنجح الحكومة خلال سنة ١٩٦٩ في محاولاتها العسكرية للقضاء على الثورة الكوردية او حلها، ويذكر بأن القتال ضد الثورة الكوردية كلف الحكومة مبالغ كبيرة تقدر بـ(٣٠٪) من الميزانية العامة، وأنها لاقت خسائر تقدر بمئات الجنود. وكان الرئيس احمد حسن البكر يدرك جيداً بأنه لا يستطيع القضاء على الثورة الكوردية أو حلها بالقوة العسكرية؛ لهذا فكّر بحل القضية الكوردية بالطرق السلمية[٣].

عندما تأكدت الحكومة المركزية من فشلها في حسم المعركة ضد الثورة الكوردية بالقوة المسلحة، بدأت تفكر جدّياً في الدخول في مفاوضات مع قيادة الثورة، وادّى بعض أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة دور الوسيط، ففي ٢٠ أيلول ١٩٦٩ وصل آمر لواء المشاة الثاني في رواندوز العقيد الركن طارق توفيق إلى منطقة الثورة الكوردية، وطلب من صديقه -الضابط الملتحق بالثورة الكوردية- عضو المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة في كوردستان يوسف ميران ايصاله إلى البارزاني. وفعلاً اجتمع قائد الثورة الكوردية به وبحضور يوسف ميران، بالقرب من قرية (رايات) بمنطقة بالك. إذ اكد العقيد الركن طارق توفيق بأن قائد الفرقة الثانية في كركوك اتصل به وامره بالالتقاء بالبارزاني لغرض وقف القتال وإجراء المفاوضات للوصول إلى حل سلمي[٤].

وبهدف السعي لمواصلة المفاوضات أرسلت الحكومة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٩ أحد أصدقاء الشعب الكوردي الشخصية السياسية العربية المعروفة عزيز شريف[٥] إلى كوردستان لمقابلة البارزاني، وعرض وجهة نظر الحكومة بالدخول في المفاوضات، واجتمع البارزاني إثر ذلك بأعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي لـ(الپارتى)، وتم الاتفاق مبدئيا بالموافقة على بدء الحوار، ورجع عزيز شريف إلى بغداد بهذا الرد[٦].

---

(١) للتفاصيل ينظر، مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٢١٥-٢١٧ ؛ نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٩٥-١٩٩؛ وصفي حسن ردێنى، ژێدەرێ بەرێ، ل١٧-٤٧.

(٢) اوغارا (ادغار) اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٣) اوغارا (ادغار) اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٤) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص٢٦٢.

(٥) ولد عزيز شريف عبدالحميد سنة ١٩٠٤ في مدينة عانة، تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٣٢، وعين قاضياً سنة ١٩٣٤. أسس حزب الشعب سنة ١٩٤٦، ارتبط بالحركة الشيوعية سنة ١٩٤٨، اختير بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ رئيساً لمجلس السلم والتضامن العراقي. أصبح وزيراً للعدل في ٣١ كانون الاول ١٩٦٩ وكانت مهمته الحقيقية العمل لحل القضية الكوردية سلمياً واشترك في مفاوضات البعثيين مع القيادة الكوردية التي اثمرت عن اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠. استقال من الوزارة، وهاجر في أواخر السبعينيات الى موسكو، إذ توفي فيها في ١٩٩٠/٤/٢١. للتفاصيل ينظر، عزالدين مصطفى رسول في تقديمه للطبعة الرابعة لكتاب، عزيز شريف، المسألة الكردية في العراق، في، مجموعة مؤلفين، كتابات في المسألة الكردية، اعداد وتقديم، رفيق صالح احمد، (السليمانية، ٢٠٠٨)، ص١٢٥ وبعدها.

(٦) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٢٢٦.

وشارك أعضاء المكتب التنفيذي والمكتب السياسي لـ(الپارتى)[1]، في جلسة المفاوضات مع الوفد الحكومي[2] الذي زار كوردستان في ١٣ كانون الأول ١٩٦٩[3]. وتم خلال الاجتماع مناقشة العديد من الأمور وطرحت خلاله مواضيع مختلفة، وتم في نهاية الاجتماع الاتفاق على سفر وفد من الجانب الكوردي إلى بغداد لإكمال الحوار وايجاد الحلول الطارئة[4].

بعد مغادرة الوفد الحكومي في الأول من كانون الثاني ١٩٧٠، جرى اجتماع لقيادة الثورة الكوردية برئاسة البارزاني، جرى فيه تقييم الزيارة ومناقشة المسائل التي طرحت في الاجتماعات، وتقرر عقد اجتماع عام للمكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي لـ (الپارتى)، والكوادر المتقدمة الموجودة في منطقة القيادة (ناوپردان) لاختيار الوفد الكوردي المفاوض، ولاطلاع الجميع على الحوار الذي جرى مع الوفد. وحضر الاجتماع نحو (خمسين) شخصا من أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي لـ (الپارتى) والكوادر المتقدمة للحزب، ونوقشت المسائل التي بُحثت مع الوفد الحكومي، وعبر كل من الحاضرين عن رأيه ثم جرى اختيار الوفد بترشيح الأسماء، واخيرا تم الاتفاق على تشكيل الوفد الكوردي من التالية سماؤهم:-

١- محمود عثمان — سكرتير المكتب التنفيذي وعضو المكتب السياسي.
٢- نوري صديق شاويس — عضو المكتب السياسي.
٣- صالح اليوسفي — عضو المكتب السياسي.
٤- محمد محمود عبدالرحمن — عضو اللجنة المركزية لـ (الپارتى) وعضو المكتب التنفيذي وفيما بعد عضو المكتب السياسي.
٥- المقدم نافذ جلال حويزي — عضو المكتب التنفيذي.
٦- محسن دزەيى — عضو المكتب التنفيذي.
٧- دارا توفيق — من مؤيدي (الپارتى)، (أصبح عضوا في اللجنة المركزية لـ (الپارتى) في المؤتمر الثامن في الأول من تموز١٩٧٠).

---

(١) وهم كل من، البارزاني رئيسا، حبيب محمد كريم، د.محمود عثمان، صالح اليوسفي، إدريس البارزاني. ينظر، المصدر نفسه، ص٢٣٠، الهامش رقم (٤).

(٢) تألف الوفد الحكومي من عضو مجلس قيادة الثورة رئيس أركان الجيش الفريق حماد شهاب، وعضو مجلس قيادة الثورة سعدون غيدان، وأعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث عبدالخالق السامرائي، ومرتضى الحديثي، وطارق عزيز، وسمير عزيز نجم، ومدير الحركات بوزارة الدفاع العميد الركن محمد علي سعيد، ورافقهم عزيز شريف، والشخصية الكوردية فؤاد عارف. ينظر، المصدر نفسه، ص٢٣٠-٢٣١، هامش (٥).

(٣) محسن دزەيى، المصدر السابق، ج٢، ص١٩١؛ مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٤) محسن دزەيى، المصدر السابق، ج٢، ص١٩٢.

وافق البارزاني على أسماء الوفد الذي ترأسه سكرتير المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة محمود عثمان، واجتمع بهم ونوقشت الأمور التفصيلية وبعد أن تسلم الوفد التوجيهات اللازمة غادر في الثامن من كانون الثاني ١٩٧٠ إلى بغداد[١].

ومما يجدر ذكره هنا، أن اختيار محمود عثمان لرئاسة الوفد الكوردي المفاوض إلى بغداد لم يأت اعتباطاً، فقد برز دوره منذ بدء الاتصالات مع الحكومة، وكان يحاول النقاش مع مسؤولي حزب البعث بصورة دبلوماسية ويحاول عدم استفزازهم مما أدى إلى أن يطلب اللواء فؤاد عارف[٢] من البارزاني، عندما انفرد به خلال اجتماع يوم ٣١ كانون الاول ١٩٦٩ بأن يعين محمود عثمان مسؤولاً للوفد الكوردي المفاوض مع مسؤولي الحكومة في الاجتماعات التي ستعقد لاحقاً، وهو ما حصل بعد ذلك بالفعل[٣].

تواصلت المفاوضات بين قيادة الثورة الكوردية والحكومة العراقية، وفي يوم التاسع من آذار ١٩٧٠ وصل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي -آنذاك- صدام حسين (١٩٣٧- ٢٠٠٦) إلى منطقة ناوثردان، وبعد محادثات ومناقشات على نقاط الخلاف، أقر الجانب الحكومي خلال تلك الاجتماعات حق الكورد في الحكم الذاتي، وكان ذلك يعد مكسباً كبيراً في ذلك الوقت[٤].

عقد الجانب الكوردي اجتماعا منفرداً للتشاور برئاسة البارزاني، وحضره أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي لـ(البارتى) والوفد الكوردي المفاوض فضلاً عن كل من إدريس البارزاني، ومسعود البارزاني. جرى في ذلك الاجتماع تقييم الوضع والمحادثات وكان رأي أكثرية الحاضرين التوقيع على الاتفاقية، أما البارزاني فقد أبدى تحفظه وعدم ثقته بحزب البعث ولكنه قرر مسايرة الأكثرية، وخاصة بسبب الاعتراف بحق الكورد في الحكم الذاتي. وعاد الجانب الكوردي إلى الاجتماع بالوفد الحكومي وكان الوقت قريباً من منتصف ليلة العاشر من آذار سنة ١٩٧٠، وبعد الانتهاء من الصيغة النهائية للاتفاق جرى التوقيع عليه بعد منتصف ليلة ١١/١٠ آذار ١٩٧٠[٥].

---

(١) محسن دزەيى، المصدر السابق، ج٢، ص ص ١٩٢-١٩٣.

(٢) ولد في مدينة السليمانية سنة ١٩١٣، تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان، عين مرافقاً للملك غازي سنة ١٩٣٦، تدرج في الرتب العسكرية، وعين بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ متصرفاً للواء كربلاء، شغل عدة منصب وزارية ومنصب نائب رئيس الوزراء خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٦٨. توفي في ٢٠١٠/٦/٦ للتفاصيل عن حياته ودوره السياسي، ينظر، كتابه، مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق، كمال مظهر أحمد، (دهوك، ١٩٩٩).

(٣) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(٤) محسن دزەيى، المصدر السابق، ج٢، ص١٩٨.

(٥) محسن دزەيى، المصدر السابق، ص١٩٩.

نهاية مجلس قيادة الثورة في كوردستان

في الحقيقة ليس بين أيدينا بيان رسمي أو مصدر موثوق يشير إلى التاريخ الرسمي لحل مجلس قيادة الثورة في كوردستان، إلا أنه لم يبق له تأثير بعد توقيع اتفاقية ١١ آذار١٩٧٠. وعلى الرغم من أن أعضاء المكتب التنفيذي حضروا جلسة افتتاح المؤتمر الثامن لـ(البارتى)، الذي انعقد في ناوبردان في الأول من تموز ١٩٧٠. فقد أشار البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر بأن أعضاء المكتب التنفيذي كانوا من بين الحاضرين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وليس هنالك في البيان اية إشارة لمجلس قيادة الثورة أو دوره[١].

يؤكد عضو المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة في كوردستان علي السنجاري، بأن المكتب التنفيذي بقي حتى سنة ١٩٧٤ وأنه تم تغيير هيكليته وطريقة أدائه للعمل، ومع هذا فإن نفوذه اضمحل خاصة بعد توقيع اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠[٢].

في الواقع لم نقف على أي نشاط سياسي أو إداري لمجلس قيادة الثورة ومكاتبه بعد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠، ولا على قرار بإلغائه. المهم هنا ان قيادة الثورة الكوردية قررت في نهاية شهر آذار سنة ١٩٧٤ تأسيس الوحدات الإدارية (الأمانات)؛ لغرض إدارة الحكم الذاتي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الثورة الكوردية. وان معظم هذه الامانات كانت فائضة عن الحاجة وأسهمت في زيادة الأعباء المالية والإدارية للثورة الكوردية. وقد صرفت تلك الأمانات رواتب الملتحقين بالثورة الكوردية من مستخدمي وموظفي الدولة العراقية، واتجهت الأمور إلى ان أصبح بإمكان كل ملتحق ان يدعي بأنه كان موظفاً او مستخدماً في إحدى الدوائر الحكومية، ويقبض نصف الراتب الذي كان يتقاضاه من دائرته سابقاً. وقد اثر ذلك سلباً في معنويات المقاتلين الكورد وخاصة القدامى منهم؛ لأن راتب الپێشمەرگە في الثورة الكوردية في ذلك الوقت كان عشرة دنانير شهريا، بينما المستخدم الحكومي الذي التحق بالثورة الكوردية في ذلك الوقت كان يقبض أكثر من الپێشمەرطة، دون ان يقدم خدمة فعلية أو يعرض حياته للخطر[٣].

المهم في الامر، بات من المؤكد أنه لم يعد لمجلس قيادة الثورة في كوردستان وجود بعد انتكاسة الثورة الكوردية، اثر توقيع اتفاقية الجزائر في السادس من آذار ١٩٧٥ بين العراق وايران[٤]. ومما يؤكد ذلك ان المؤتمر التاسع لـ (البارتى) الذي انعقد في كوردستان ايران خلال الفترة ٤- ١٠ تشرين الثاني

---

(١) ينظر نص البيان في: حبيب محمد كريم، تاريخ... ص٣٦٦-٣٧٠.

(٢) مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٣) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص٣٧٠.

(٤) للتفاصيل عن هذه الاتفاقية وتأثيرها على الكورد، ينظر: مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٣٤٩ وبعدها ؛ فەرەیدوون عەبدول رەحیم عەبدوللا، بارودوخی سیاسی کوردستان- عیراق ١١ی مارتی ١٩٧٠ - ١١ مارتی ١٩٧٤ "تویژینەوەیەکی میژوویی - سیاسی"، کولیژی ئاداب/ زانکۆی سەلاحەددین، (هەولێر، ٢٠٠٥)، ل٢٢ وپشتی وێ.

١٩٧٩، قرر ضرورة تشكيل مجلس مماثل لمجلس قيادة الثورة باسم (المجلس الوطني الكوردستاني)، يضم أعضاء اللجنة المركزية لـ (الپارتى) وممثلي المنظمات والأقليات القومية والدينية في كوردستان؛ وذلك لضمان مشاركة جماهير الشعب في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيره[١].

(١) حبيب محمد كريم، تاريخ... ص٣٩٠.

الفصل الرابع

نشاطات مجلس قيادة الثورة وفعالياته الداخلية

- اولاً: تنظيم الإدارات والأمور المالية
- ثانياً: الصحة
- ثالثاً: التربية والتعليم
- رابعاً: مشكلة الأرض وأوضاع الفلاحين
- خامساً: تطوير القضاء
- سادساً: شؤون البيْشمەرگه
- سابعاً: الناحية الاجتماعية

اولاً: تنظيم الإدارات والأمور المالية

لم يكن الهدف من تشكيل مجلس قيادة الثورة في كوردستان سياسياً وعسكرياً فحسب، بل كان الهدف الأول من تشكيله هو تنظيم وإدارة أمور السكان بشكل أفضل من أجل انجاح الثورة؛ لذلك تم تشكيل لجنة إدارية خلال اجتماعات المجلس في تشرين الأول ١٩٦٤ ضمت مجموعة من الشخصيات الوطنية، وبالفعل أصدرت هذه اللجنة في التاسع من تشرين الاول ١٩٦٤، مجموعة من الأنظمة والقوانين الإدارية، إذ جاء في المادة الأولى منها بأن المنطقة الكوردية في العراق تسمى بـ(ولاية كوردستان)، وتقسم الولاية إدارياً إلى خمسة الوية هي: (دهوك، أربيل، كركوك، سليمانية، خانقين). وأنها تدار من قبل هيئة تسمى بـ(المجلس الاداري الاعلى لولاية كوردستان). وتقتصر حدود هذه التشكيلات الإدارية في الولاية على المناطق المحررة في الوقت الحاضر، ويقوم المكتب التنفيذي بتعيين المسؤولين الإداريين في الأقضية والنواحي مثل (القائممقامين ومديري النواحي)، وان واجبات وصلاحيات مسؤولي الوحدات الإدارية تحدد بموجب قوانين وأنظمة خاصة يصدرها المكتب التنفيذي[١].

بعد أن أخذت الحكومة العراقية تماطل وتتردد في الاستجابة والتعامل بجدية مع المذكرة التي قدمها مجلس قيادة الثورة في كوردستان في ١١ تشرين الأول ١٩٦٤ إليها، وكانت تظن بأن مداولاتها السلبية تكسب شيئاً وتضعف الثورة الكوردية، وأنها ستستغل هذه الفرصة لخلق جو من البلبلة في صفوف الپێشمەرگة والجماهير الكوردستانية. أدركت قيادة الثورة الكوردية نوايا الحكومة، وأكدت بأن هذه الخطط والخدع الدبلوماسية لا تنطلي على الشعب والپێشمەرگه والقيادة الكوردية. وشعرت بأن أفضل السبل إلى تحقيق ما جاء في المذكرة هي تشكيل الإدارات في المناطق المحررة الخاضعة للثورة، وإعلانها لجماهير الشعب واصدقائه على السواء؛ وذلك للإثبات بإن في إمكان الشعب الكوردي وثورته أن يُديرا شؤون الثورة والشعب من جميع النواحي الاجتماعية والإدارية والثقافية والقضائية والمالية والصحية[٢].

المهم أن المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة في كوردستان قرر في هذه المرحلة، تشكيل الإدارات في المناطق المحررة الخاضعة للثورة، وقام بتعيين الكوادر الإدارية والمالية والقضائية في تلك المناطق، في محاولة لتخليص الثورة من آثار التخلف والفوضى، وانصراف الجيش الثوري الكوردستاني إلى واجبه الأساس المنحصر في الدفاع وصد الهجمات الحكومية[٣]. وعلى الرغم من أن هذه الأعمال لم

(١) للتفاصيل ينظر الملحق رقم (٩).
(٢) جريدة خەبات، العدد (٤٧٥)، كانون الاول ١٩٦٤.
(٣) المصدر نفسه.

تشمل مساحة واسعة، إلا أنها كانت بداية وخطوة باتجاه الطريق الصحيح[١]. واثبتت الأيام صواب هذه الخطوة التي تطورت بمرور الوقت إلى تشكيل الأمانات سنة ١٩٧٤[٢].

لم يكن تشكيل الإدارات المحلية وتعيين المسؤولين لإدارة الاقضية والنواحي من قبل المكتب التنفيذي نتاج رغبة أشخاص أرادوا ذلك، بل كانت تلك الإدارات الملحية وليدة نضال شعبي ونضوج لمقومات ومستلزمات قدرة الثورة وإرادتها والطموح القومي في إدارة المناطق المحررة من قبل الكورد[٣]. وبالرغم من أن تشكيل الإدارات المحلية كانت ذات مغزى وغاية ووقتية لفترة محدودة، إلا أنها كانت خطوة ضرورية وايجابية ومفيدة ومناسبة لتلك الفترة الحرجة وظروفها بسبب حدوث الانشقاق في صفوف (البارتى)[٤].

حظيت هذه الإجراءات الإدارية بترحيب ومساندة جماهيرية من الشعب الكوردي[٥]، كما ورحب بها أراد الجيش الثوري الكوردستاني الذين أقسموا اليمين للدفاع عنها بدمائهم وقوتهم وإيمانهم وعقيدتهم الراسخة بعدالة قضية شعبهم في الحكم الذاتي والحفاظ عليه عند تحقيقه[٦]. وعدّت جريدة خه بات تلك الخطوة: "...تجسيداً حياً لشعورنا القومي وأهدافنا القومية في حياة حرة كريمة...". وقالت الجريدة- وفي قولها شيء من المبالغة- بأن تلك الإجراءات "هزت أركان الحكومة العراقية" التي لا تريد التجاوب مع المطالب الكوردية القومية[٧].

في حقيقة الأمر فإنه كان يوجد نوع من المنافسة والحساسية بين القادة العسكريين والقادة المدنيين حول كيفية تصريف الأمور الإدارية[٨]، إذ كان المدنيون يعتقدون بضرورة قيام تشكيلات إدارية مستقلة في كوردستان، تتولى إدارة شؤون السكان وتقدم خدمات مدنية لهم، لكي يشعر المواطنون بأن ثورتهم في تقدم وأنهم لا يقلون شأناً عن الحكومة المركزية في هذا المجال، وكذلك لكسب سمعة خارجية للثورة الكوردية، ليطلع العالم على تقدم الكورد في مختلف المجالات، ولتقليل نفوذ العسكريين. أما القادة العسكريون فكانوا يشعرون أن القادة المدنيين يكرهونهم ولا يريدون ان تكون جميع مقاليد الأمور بأيديهم، وأن تلك الإدارات ستعرقل عملهم، إذ ستحول دون اتصالهم المباشر بالجماهير، وستؤدي إلى ايجاد عمل روتيني لا داعي له في وقت القتال، كما أن الناس سيرتبطون بالإداريين ويستمعون إليهم، وهذا سيؤدي إلى إهمال العسكريين وإضعاف نفوذهم. وكانوا

---

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٥)، (ئەیول، ١٩٦٨)، ل.٤.

(٢) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

(٤) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٥) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤ ؛ مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧ ؛ مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧ ؛ مقابلة شخصية مع شعبان سعيد محمد في ٨ نيسان ٢٠٠٦.

(٦) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

(٧) ينظر، المصدر نفسه.

(٨) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨ ؛ مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

على قناعة بأنه في الحالات الخاصة ولا سيما أثناء القتال؛ فإن جميع المقدرات يجب ان تكون بيد الپێشمەرگە، وكان شعارهم (كل شيء من أجل المعركة)، وان جبهة القتال كانت بحاجة إلى أن تكون إدارة جميع الأمور بيد الجيش الثوري لكي ينتصر[١].

ويرى أحد قادة الپێشمەرگە وهو عبد الله أحمد رسول پشدەرى بأن فكرة تأسيس الإدارات في المناطق المحررة وغير المحررة من كوردستان، لم تكن مقبولة جداً عند البارزاني، وكان يراه عملاً غير مجد في تلك المرحلة، وبأنه يعد شيئاً "خيالياً"، إلا أنه وافق على الفكرة استجابة للطلب الذي تقدم به كل من المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي للپارتى. مع أنه لم يكن مؤمناً بهذا العمل؛ لذا لم يول هذه التشكيلات أهمية تذكر. إنما الشيء المهم الذي كان البارزاني يسعى لتحقيقه دوماً، هو ازدياد تنظيم وقوة الپێشمەرگە بتعيين مسؤولين أقوياء وأصحاب تجربة، لقيادة جبهات القتال، وكان يؤمن تماماً بأن القوة العسكرية هي التي تقرر المصير، وأنه شرط للانتصار في جميع الظروف[٢]. فيما ينفي عضو مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي علي السنجاري مثل هذه الآراء، ويؤكد: صحيح بأن البارزاني كان مع دعم الپێشمەرگە وتقويتهم، إلا أنه في الوقت نفسه كان متحمساً دوماً للتنظيم وتشكيل الإدارات، وأنه إذا كان معارضاً فعلاً لتشكيلها فإنها لم تكن لترى النور[٣].

وتماشياً مع مخطط المكتب التنفيذي في تشكيل الإدارات في كوردستان، تم تقسيم الأجزاء المحررة منها إلى ألوية وأقضية ونواح ولكل هذه التقسيمات أجهزة إدارية ومالية وقضائية، وتعد هذه محاولة جادة لتخليص الثورة من التخلف والفوضى[٤]. وعلى إثر ذلك تم تعيين القائممقامين ومديري النواحي ومديري المالية والقضاة مع باقي موظفي تلك الدوائر، وكانوا من كوادر (الپارتى) المتقدمين ومن ذوي الكفاءة والنشطين والموثوقين[٥].

أصدر المكتب التنفيذي قرارات بتعيين كل من الرئيس الأول المتقاعد بهجت عوني قائمقاماً لقضاء شارباژێر، والمحامي عبدالرزاق رسول قائمقاماً لقضاء حلبجة، وعبدالله حاجي بدري السندي قائمقاماً

(١) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٢) ينظر مذكراته، ژێدەرێ بەرێ، ل١٢٠-١٢١.

(٣) مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٤) جريدة خەبات، العدد (٤٧٥)، كانون الاول ١٩٦٤.

(٥) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٦٨-١٦٩. واكد شعبان سعيد محمد ان كلاً من صالح اليوسفي وعبدالرحمن قاضي حضرا الى قرية (شاوريكى) في منطقة الدوسكي بدهوك بعد انتهاء اجتماعات مجلس قيادة الثورة للتشاور بشأن اختيار الكوادر الإدارية، فاجتمعوا مع مسؤول الفرع الأول للپارتى ومسؤولي اللجان، وتقرر في ذلك الاجتماع أن يكون مسؤولي اللجان في وظيفة القائممقام. مقابلة شخصية معه في ٨ نيسان ٢٠٠٦.

لقضاء زاخو[1] وشيت برزنجي مديراً لناحية قرداغ. واعلن المكتب التنفيذي بأنه ماض في تشكيل الإدارات والمحاكم في كل أجزاء كوردستان المحررة[2].

وبعد نحو شهر من التعيينات الأولى، ومن أجل أن تسير الأمور في مجراها الطبيعي-حسب تعبير جريدة خەبات - فقد تم إعلان تعيينات جديدة في مناطق كوردستان المحررة فضلاً عن التعيينات السابقة، وأكدت جريدة خەبات بأن هذه التعيينات والتنظيمات "...إنما تدل على رغبة شعبنا في تنظيم ثورته والمضي بها إلى الأمام من أجل تحقيق أهدافنا القومية والإنسانية..." [3]. وتم تغيير بعض المسؤولين السابقين وانيطت بهم مهمات جديدة، كما هو الحال مع بهجت عوني. وتضمنت القائمة الجديدة من التعيينات على ما يلي:-

* في الإدارة

كمال الحاج طه كتان	معاون متصرف اربيل
احمد شالي	معاون متصرف كركوك
بهجت عوني	معاون متصرف السليمانية
عبدالرزاق رسول	قائمقام قضاء حلبجة
مجيد جرجيس اتروشي	قائمقام قضاء الشيخان
احمد جرجيس اتروشي	قائمقام قضاء دهوك
نجم الدين اليوسفي	قائمقام قضاء ئاميدي (العمادية)
عرفان الطالباني	قائمقام لقضاء مركز كركوك

* مديرو النواحي

شعبان سعيد	ناحية السندي
ملا صالح حاجي	ناحية الكولي

(١) يذكر شعبان سعيد محمد انه كان من المقرر أن يكون هو قائمقاماً لقضاء زاخو؛ لأنه كان مسؤول اللجنة المحلية للثارني في القضاء، إلا أنه تم اختيار عبدالله حاجي بدري؛ لأنه كان قد ترك بغداد والتحق بالثورة تواً، ولكونه اخاً لكل من رشيد سندي وسليمان حاجي بدري اللذين كانا يتمتعان باحترام خاص عند البارزاني لدورهما في الثورة الكوردية، فضلاً عن كونه معلماً وانساناً مثقفاً. ومع هذا فإن قيادة الثورة لم تتخذ هذا القرار إلا بعد مشاورتي، فقبلت بذلك لأنه كانت تربط عائلتينا علاقة اجتماعية قوية، ولأنه كان معلمي في مرحلة الابتدائية في زاخو. وإثر ذلك تم تعييني مديراً لناحية السندي. مقابلة شخصية معه في ٨ نيسان ٢٠٠٦.

(٢) جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤. من الجدير بالذكر هنا أنه لم تكن المدن والبلدات الكبيرة مثل مراكز النواحي والأقضية والمحافظات في دائرة الثورة الكوردية؛ لأن البارزاني كان يرى ضرورة تجنب السيطرة عليها؛ لصعوبة التمكن من الاحتفاظ بها، فالليشمةرطة كانوا لا يملكون الأسلحة المضادة للطائرات والدبابات؛ لذا كان اتباع أسلوب حرب العصابات -في رأيه- أفضل وسيلة لتثبيت قوات النظام. ينظر، شەوكەت ملا اسماعيل حسن، ژيَدەرێ بەرێ، ل١٢٠-١٢١.

(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٧٥)، كانون الاول ١٩٦٤.

ملا حيدر احمد	ناحية السليفاني
علي جوقي	ناحية المزوري (اتروش)
فاروق سعيد بگ	ناحية القوش
محمد حسن محمد باله‌تيي	ناحية نهلة (دينارته)
يوسف ميرخان	ناحية زاويتة
فارس الحاج حسن	ناحية الدوسكي
ميكائيل علي صاركي	ناحية سيميل
حسن الحاج شعبان آميدي	ناحية سرسنك
ملا احمد اسلام نيروه‌ى (دوتازه‌ى)	ناحية بروارى بالا
يوسف محمد بيدوهي	ناحية نيروه وريكان
حسن فهمي رشيد ناكريي	ناحية باله‌ك
خليل اسماعيل	ناحية خوشناو
انور ميرزا	ناحية برادوست[1]

وفي الخامس من كانون الثاني ١٩٦٥ أصدر المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة سلسلة من التعليمات الإدارية والصلاحيات والواجبات العامة لمسؤولي الوحدات الإدارية، تضمنت (٢٨) مادة، منها: ان حدود الوحدات الإدارية في كوردستان تبقى على وضعها الحالي، وان تحدد مراكز هذه الوحدات الإدارية بقرار من المكتب التنفيذي وباقتراح من متصرف اللواء؛ وبسبب ظروف الثورة تكون تلك المراكز في المقرات الرئيسة لقوات جيش كوردستان الثوري. وان الموظفين العاملين في هذه الدوائر هم ملتحقون بالثورة، وان إجازات الموظف الاعتيادية هي شهر واحد في السنة. كما أنه وبسبب ظروف الثورة فإن جميع المخابرات تكون سرية. وان تزود الوحدات الإدارية والدوائر الفرعية بالأثاث والسجلات والوصولات الرسمية اللازمة لأداء الواجبات.

كما جاء فيها، بأن المتصرف (المحافظ) في اللواء (المحافظة) يعد المسؤول المباشر والأعلى عن كل ما يتعلق بشؤون اللواء من النواحي كافة عدا العسكرية والقضائية، كما يعد القائممقام ومدير الناحية المسؤول المباشر عن شؤون وحدته الإدارية. ومن أجل تنفيذ الأوامر الإدارية؛ فإنه تم تأمين قوة إجرائية مسلحة خاصة من أفراد (جيش كوردستان الثوري) تكون بإمرة الموظف الإداري. وخول المتصرف صلاحية إلقاء القبض على الأشخاص الخطرين وغير المرغوب فيهم وتوقيفهم وسوقهم إلى

(١) جريدة خه‌بات، العدد (٤٧٥)، كانون الاول ١٩٦٤.

الجهات القضائية. كما خُول الموظفون الإداريون الصلاحيات الجزائية للنظر في المنازعات الناشئة عن العلاقات الزراعية وأمور الاصلاح الزراعي وحسم تلك المنازعات. ومن جهة اخرى فقد خُول قائممقامو ومديرو النواحي صلاحيات جزائية محدودة في الجرائم البسيطة ضمن مناطقهم.

كما تقرر أن يقوم المتصرف في اللواء بالإشراف الفعلي على الصرف وجباية الواردات بمختلف أنواعها، وإصدار الأوامر والتعليمات لتسهيل وضمان تحصيل الواردات بصورة مرضية. وكذلك يقوم القائممقام ومدير الناحية بتلك الواجبات كل ضمن وحدته الإدارية وتحت إشراف رئيسه المباشر. ونصت التعليمات على ضرورة تعاون الموظفين الإداريين مع الجهات العسكرية لجيش كوردستان الثوري ولا يجوز لهما التدخل في شؤون الآخرين، وللموظف الإداري الاستعانة بالقائد العسكري وإجراء المشورة معه إذا اقتضت الضرورة ذلك، أو تعرض الأمن العام إلى الخطر وإبلاغ الجهات العليا بذلك[١].

من الجدير بالإشارة هنا أن المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة، قرر في اجتماعه الثاني الذي عقد خلال الفترة (١٣- ١٧ شباط ١٩٦٥)، إبدال اسم المتصرف في الإدارة المحلية للثورة إلى المسؤول الإداري للواء، والقائممقام إلى المسؤول الإداري في القضاء، ومدير الناحية إلى المسؤول الإداري في الناحية[٢].

وفي سبيل توسيع مشاركة الجماهير في الثورة، ولكي يشعروا بأن لهم حقوقاً كما أن عليهم واجبات، وإعطائهم حق التعبير عن صوتهم والمشاركة في إدارة شؤون الثورة في حدود المصلحة العامة، قررت قيادة الثورة تشكيل مجالس في القرى عن طريق الانتخابات وباشراف (الپارتى)، وذلك بهدف أن يقوم أهالي القرى أنفسهم بإدارة اعمالهم وتنفيذ أوامر الثورة[٣].

الملاحظ هنا أن المكتب التنفيذي لم يعين كوادر إدارية في المناطق البعيدة عن سيطرة الثورة مثل شنطال وغيرها، إذ إن القيادة الكوردية وعلى رأسها البارزاني لم تكن تؤمن بالواجهات الإعلامية فقط، بل يجب أن يكون المسؤول فعليا يمارس نشاطه ومسؤولياته بين أبناء الشعب[٤].

باشر المسؤولون الجدد مسؤولياتهم في المناطق المحررة، وكانوا يقومون بخدمة المواطنين من خلال تمشية معاملاتهم وحل مشاكلهم ودعاويهم وفق الحق ومقتضيات المصلحة مع مراعاة ظروف وعادات وتقاليد المنطقة. فالمشاكل البسيطة كان يتم حسمها في المنطقة الإدارية، اما المعقدة فتقدم إلى المحاكم للنظر فيها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها. وكانت الإدارات تشرف كذلك على جباية الزكاة وجمعها، وتوزيع أراضي المرتزقة، والذين يلتحقون بالحكومة المركزية على الپێشمەرگە

(١) ينظر نص التعليمات في الملحق رقم (١٥).
(٢) للتفاصيل، ينظر الملحق رقم (١٠).
(٣) محمود عوسمان، ژیدەرێ بەرێ، ل١٠٢.
(٤) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧؛ مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧.

والمحتاجين لزراعتها لصالحهم. أما منتسبو الدوائر المالية فكانوا يجمعون الأموال للثورة من أخذ ضرائب الكمارك وايجار املاك العناصر الملتحقة بالحكومة للمواطنين وبيع حاصلاتها لهم[١].

وتنفيذا لمقررات المكتب التنفيذي؛ فإنه تم فتح نقاط الكمارك في المناطق المحررة، لا سيما في المناطق الحدودية، فعلى سبيل المثال تم فتح أول نقطة كمرك في منطقة (هرفته) في قضاء زاخو، وكان فيها عدد من الموظفين يقومون بفرض الضرائب على المواد المصدرة والمستوردة لكوردستان العراق. وتم تعميم الأوامر لجميع النقاط الحدودية بعدم السماح بعبور أية بضاعة ما لم يحمل صاحبها وصل الكمارك. وكانت جباية الأموال تتم بواسطة وصولات رسمية، ويتم إرسالها إلى الجهات العليا مرفقة بكتاب[٢]. ومن الجدير بالإشارة هنا، أنه كانت توجد مراقبة مستمرة لنقاط الكمارك لتفادي حالات الفساد، وفي الواقع فإن هذه النقاط كانت تؤدي عملها بإخلاص وجدية[٣]. ومع ذلك فإن عددا من ذوي النفوس الضعيفة ولاسيما المسؤولين منهم أخذوا يتجاوزن على التعليمات في سبيل الإثراء غير المشروع[٤].

إن تشكيل الإدارات وتعيين مسؤولين عنها في المناطق المحررة كان موضع ارتياح وسرور المواطنين، فحينما كان الإداري سواء في اللواء أو القضاء أو الناحية، يتفقد المناطق التابعة لهم للاطلاع على أحوال السكان، كان الناس يرتاحون لذلك وكانوا يستقبلونهم باحترام ويذبحون لهم الذبائح، وكانوا يرددون فيما بينهم هذا هو (متصرف، قائممقام، مدير الناحية... الثورة الكوردية). وكانت هناك مقرات ومكاتب خاصة للمسؤولين يداومون فيها، على الرغم من أنها كانت بسيطة للغاية، وكان هناك حراس شخصيين للمسؤول الإداري[٥].

وعن امكانيات وقدرات هذه الإدارات على تقديم الخدمات للمواطنين؛ فإن امكانياتها في واقع الأمر كانت محدودة جدا، ولم تكن قادرة على تلبية جميع احتياجات المواطنين، إلا أنها كانت تعمل في حدود الممكن. وفي الحقيقة فإنه لم يكن بامكان الإدارات عمل شيء إلا بالتنسيق الكامل مع الپێشمەرگە والحزب؛ لذلك فإن اجتماعات دورية كانت تعقد بين كل من (المسؤول الإداري وقائد الپێشمەرگە ومسؤول الحزب) في المنطقة، للبحث في القضايا الهامة[٦].

---

(١) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠.

(٢) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧.

(٣) مقابلة شخصية مع حبيب كلش علي في ٢٦ اذار ٢٠٠٩ في دهوك، وهو من مواليد سنة ١٩٤٤ في ناحية باتيفا (باطوفة) بقضاء زاخو، درس حتى المرحلة الثانوية في زاخو، وانضم للحزب الديمقراطي الكوردستاني (الپارتى) سنة ١٩٥٩، والتحق بالثورة الكوردية عند اندلاعها سنة ١٩٦١، تولى العديد من المسؤوليات الحزبية والادارية في صفوف الثورة الكوردية. حالياً مسؤول اللجنة الاستشارية في الفرع الأول للپارتى في دهوك.

(٤) للتفاصيل ينظر، عزيز شريف، مذكرات، اعداد، عصام عزيز شريف، تقديم، عزالدين مصطفى رسول، (د.م، ٢٠١٠)، ص٢٥٣-٢٥٤. المذكرات غير منشورة ومحفوظة في مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق- جامعة دهوك.

(٥) مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧؛ مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧.

(٦) مقابلة شخصية مع شعبان سعيد محمد في ٨ نيسان ٢٠٠٦.

في واقع الامر؛ فإنه لم يكن للمسؤول الإداري سواء في الناحية أو القضاء أو المتصرفية (المحافظة) أي تأثير في سلطة الپێشمەرگە، إذ كان آمر اللواء (هێز) يملك كامل الصلاحيات وهو يأمر وينفذ وبيده مقاليد الأمور، فهو العسكري والإداري والقضائي على أرض الواقع. ولم يكن يسمح للإداريين بالاقتراب من أعمالهم وصلاحياتهم، ففي منطقة بادينان كانت جميع الأمور بيد قائد الپێشمەرگە أسعد خوشوي، وفي منطقة زاخو بيد عيسى سوار وهكذا[١].

على الرغم من أنه لم يكن يسمح للپێشمەرگە بالتدخل في الأمور الإدارية، إلا أنه لم يكن بالإمكان في كثير من الأحيان العمل دون مساعدتهم، مثلا في حالة إصدار المسؤول الاداري قراراً بتوقيف شخص معين؛ فإنه كان بحاجة إلى التنسيق مع الحزب والپێشمەرگە لاعتقال الشخص المطلوب وتسليمه للسلطات الإدارية[٢].

في حقيقة الأمر، كانت المنطقة تعيش ظروفا خاصة ولم تكن الإدارة مستقلة بشكل تام، على الرغم من أن قادة الپێشمەرگە لم يكونوا يتدخلون كثيرا في الأمور الإدارية، إلا أنه كان بامكانهم فعل ذلك بكل سهولة. وبحكم العلاقات الثورية والشخصية بين المسؤولين في الإدارة والحزب والپێشمەرگە؛ فإنه لم تحصل مشاكل كبيرة بينهم، ولم يكن بالإمكان السماح للامور بالوصول إلى درجة حرجة[٣].

فعلى سبيل المثال، عندما استمر تدخل الحزب و قادة الپێشمەرگە في الشؤون الإدارية لقضاء زاخو -كان مقر القضاء في قرية ليفو بمنطقة السندي-، قام المسؤول الإداري في القضاء عبدالله حاجي بدري بزيارة للبارزاني وشرح له الأمور، وأوضح له أن معوقات عديدة تحول دون تطبيق ما يدور بذهنه وأنه غير قادر على تنفيذ ما يريده ويخطط له، بسبب التدخلات في عمله فضلاً عن ضعف الإمكانيات المادية[٤]؛ لذلك استقال من منصبه الذي لم يكن قد مضى على توليه أكثر من أربعة اشهر، والتحق بمقر البارزاني[٥].

وانتبهت قيادة المكتب التنفيذي بسرعة إلى هذا الخلل في التنظيم، فقررت تعيين لجنة في كل لواء أو قضاء أو ناحية برئاسة المسؤول الإداري وعضوية مندوب عن الپێشمەرگە، ومندوب عن الحزب وآخر من وجهاء المنطقة، تجتمع حسب الحاجة لبحث المشاكل الإدارية والمالية والمشاكل الأخرى وأوجه النقص في جميع الأمور، وتكون اللجنة مرتبطة حسب تسلسل المراجع بالمكتب التنفيذي بواسطة المسؤول الإداري للواء، وتعمل بموجب توجيهات وأوامر المكتب التنفيذي[٦].

---

(١) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.
(٢) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧؛ مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧.
(٣) مقابلة شخصية مع شعبان سعيد محمد في ٢٩ آذار ٢٠٠٦.
(٤) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ٨ آذار ٢٠٠٧.
(٥) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.
(٦) للتفاصيل، ينظر الملحق رقم (١٠).

ويذكر قائممقام قضاء ناميدي نجم الدين يوسفي بأن الراتب الشهري لوظيفة القائممقام ومدير الناحية كان (خمسة دنانير) إلى سنة ١٩٦٦، إلا أنه تمت زيادته بعد ذلك، فأصبح راتب القائممقام (عشرة دنانير)، أما راتب مدير الناحية فأصبح (سبعة دنانير)، وكان هذا مبلغاً مناسباً آنذاك. مع العلم أنه وبسبب الظروف الاقتصادية للثورة؛ فإنه لم تكن هناك تخصيصات مالية (نثرية) محددة وخاصة لهذه المراكز الإدارية؛ ولهذا لم تكن هذه الرواتب والتخصيصات ومقاديرها تدفع بانتظام[١].

فيما يذكر مدير ناحية السندي في قضاء زاخو شعبان سعيد محمد، عدداً من صلاحيات مدير الناحية، إذ كان بمقدوره سجن أي شخص مخالف للقانون وغرامته حتى مبلغ (٥٠) ديناراً -وكان هذا مبلغاً كبيراً حينذاك-، وكذلك توقيف المخالف حتى ثلاثة أشهر على أن يكون وفق التمديد أي تمدد الموقوفية كل عشرة أيام، وكان للناحية سجن في قرية سناط[٢].

كانت العلاقات بين المسؤولين الإداريين في الألوية والأقضية والنواحي جيدة، حيث كانوا يتبادلون الزيارات، وغالباً ما كان المسؤول الإداري الأعلى منصبا يزور المناطق التابعة له ويستفسر من الناس عن مشاكلهم، وكانت هذه الزيارات دورية ومستمرة[٣].

لم تكن الحكومة المركزية تعترف طبعاً بهذه الإدارات، إلا أنها كانت تضطر للتعامل معها بسبب موقفها الضعيف، لاسيما بعد اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦، إذ يقول قائممقام الثورة في قضاء ناميدي نجم الدين يوسفي بأنه استقبل في صيف١٩٦٦ قائممقام الحكومة في القضاء روبيتان امين الجاف[٤] في قرية كانى ماسى بمنطقة برواري بالا، وانه استقبله بصفة قائممقام، رغم عدم اعتراف احدهما بالآخر، وجرت مباحثات فيما بينهما حول الأمور الإدارية في مناطق القضاء وسبل التعاون المشترك لحل مشاكل المواطنين، لاسيما لايصال المواد الغذائية والأدوية ومراجعة المرضى للمستشفيات الخاضعة للسلطة[٥].

ويورد عضو مجلس قيادة الثورة في كوردستان عصمت شريف وانلي مثالاً آخر على ذلك، إذ يقول بأنه كان يوجد في صفوف الثورة الكوردية (شرطة عسكرية) ويتميز منتسبوها عن الپێشمەرگە بوجود شريط أحمر على الذراع. وكانت تلك الشرطة تقوم كذلك بتنظيم المرور على طريق راوندوز- حاجي عمران. يقول وانلي: إنه وأثناء إقامته في مقر المكتب التنفيذي في خريف سنة ١٩٦٦، وقع حادث سير على ذلك الطريق، إذ اصطدمت سيارة تعود للمكتب وسيارة خاصة قادمة من بغداد، وقام بالتحقيق قاض كوردي مع الشرطة، ولما كان الحادث قد وقع بعد فترة قصيرة من وقف اطلاق النار في ٢٩

---

(١) مقابلة شخصية معه في ١٠ نيسان ٢٠٠٧.

(٢) مقابلة شخصية معه في ٢٩ آذار ٢٠٠٦. كانت توجد أربعة سجون في المناطق الخاضعة للثورة الكوردية، أحدها في ماوت، وكان مخصصاً بوجه عام لأسرى الحرب العراقيين، وسجن آخر في گەلاله (بالكابتي)، وثالث في زاخو في سناط، والرابع في قرية بيدوهي في منطقة برواري بالا، وكان مديرو تلك السجون يرتبطون بالمكتب التنفيذي. ينظر، عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤٧.

(٣) مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧؛ مقابلة شخصية مع شعبان سعيد محمد في ٢٩ آذار ٢٠٠٦.

(٤) كان عضواً في المحكمة العليا للثورة الكوردية التي تشكلت سنة ١٩٦٣، الأ انه سلم نفسه للحكومة فيما بعد.

(٥) مقابلة شخصية معه في ١٠ نيسان ٢٠٠٧.

حزيران، فقد تعاونت السلطات الثورية مع السلطات العراقية. ويؤكد وانلي بان أقرب موقع للشرطة على الطريق كان يرتبط بخط تلفوني بمقر المكتب التنفيذي[١].

لم يتم العثور - في الواقع- على بيان رسمي بشأن حل الإدارات في كوردستان، ومن الأرجح أن دور الإدارات بدأ بالإنحسار والجمود سنة ١٩٦٧- ١٩٦٨، ولم يبقَ لها دور بعد استئناف القتال في كوردستان في كانون الثاني سنة ١٩٦٩[٢]. ويعود سبب انحلال الإدارات إلى عوامل عدة، لعل من أبرزها: تجدد القتال في كوردستان وتكريس جميع قدرات الثورة للنواحي العسكرية، وعدم امتلاك الثورة لشبكة اتصالات قوية تربط الوحدات الإدارية بعضها ببعض كالمتصرف (المحافظ) والقائممقام ومدير الناحية. وصعوبة ايصال الأوامر الإدارية في الوقت المحدد إلى أماكنها، لكي يمارس الإداريون عملهم دون تعقيد[٣]. ويبدو أن تدخل العسكريين والحزبيين في شؤون الإدارة أضعفها وأسهم في انحسار دورها.

وبخصوص إدارة الأمور المالية في الثورة، يقول عضو مجلس قيادة الثورة عصمت شريف وانلي، بأن التطبيق الصارم لمواد القانون المالي، قد تسبب في إثارة عدم رضا لدى قسم كبير من السكان. كما أن الجهاز الخاص بالكمارك قد اظهر الكثير من النشاط والفعالية في ممارسة مهامه الجديدة، وعملت السلطات على أن يكون النظام مرناً وقواعده أبسط، ولكن عندما تسمح الظروف والإمكانات المالية بذلك. ويضيف بأن عضوين أو ثلاثة من أعضاء المكتب التنفيذي كانوا يقومون في كل ثلاثة أشهر، بجولة ليدفعوا رواتب جميع الپێشمەرگە المسجلين في سجلات الجيش، ويقبض كل واحد في المتوسط خمسة دنانير، وهو مبلغ ضئيل جدّ كما هو واضح. ولكن كانت تؤمن الإقامة والطعام والملبس للپێشمەرگە. وكانت الثورة آنذاك تعاني من أزمة مالية دائمة وهي أزمتها المستعصية، فالقيام بمتطلبات جيش قوامه خمسة عشر ألف مقاتل، وتغطية مصاريف الإدارة، والمسؤولين وكوادر (البارتى) والثورة، وكذلك القيام بالواجب تجاه الأسر التي فقدت معيليها في المعارك، فكل تلك الالتزامات كانت تمثل عبئا ثقيلا بالنسبة لبلد صغير، نصف أراضيه محتلة تقريباً. ولم تكن الكثير من الدول المستقلة تمتلك جيشاً تشبه الثورة الكوردية، وكان أولى المتطلبات هو القيام بجمع ما يتطلبه الجيش[٤].

---

(١) ينظر كتابه، المصدر السابق، ص٣٢٨.

(٢) مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧. اختلفت آراء من قابلتهم بشأن استمرار الادارات، فقد اكد عضو المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة علي السنجاري، ان الادارات استمرت لفترة اطول في منطقتي اربيل والسليمانية مما هو عليه في بادينان، اذ كانوا متحمسين لفكرة الادارات، وكانت الاوامر والتعليمات تصل اليهم بسرعة وكان هذا واضحاً لدينا في القيادة. اما في منطقة بادينان فان الادارة كانت تواجه مشاكل كثيرة، اذ وقف المسؤولون العسكريون والحزبيون عائقاً امام تقدمها. مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨. فيما اكد آخرون ان الادارات كانت تؤدي دورها بشكل افضل في بادينان، ويعود ذلك الى التفاهم المشترك بين المسؤولين الاداريين والحزبيين والعسكريين في المنطقة. مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧؛ مقابلة شخصية مع شعبان سعيد محمد في ٢٩ آذار ٢٠٠٦. ومن الارجح ان الرأي الاول اقرب الى الصواب، لان قيادة الثورة الكوردية كانت في منطقة سوران، وهذا يسهل اصدار الاوامر ومتابعتها وتنفيذها.

(٣) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٤) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤١.

ويؤكد وانلي بأن محمد أمين بك كان يتولى مسؤولية المالية تحت إشراف المكتب التنفيذي المرة تلو المرة منذ ١٩٦٤. وتولى مسؤوليات المالية من بعده د.محمود عثمان، ثم سامي عبدالرحمن. ويضيف وانلي بأن شكيب سعيد عقراوي (المحامي والموظف العراقي سابقا) كان مسؤولاً عاماً للمالية والمحاسبة، ويرتبط مباشرة بالمكتب التنفيذي، ولا يمكن لأي فرد صرف اي مبلغ على صعيد القيادة، بدون توقيع المسؤول المالي للمكتب التنفيذي[1].

(١) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤١. .

ثانياً: الصحة

كانت الأوضاع الصحية في عموم العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨)، تعاني من مشكلات وصعوبات غير قليلة، نجمت عن أسباب مختلفة، من أهمها التخلف العام وضعف الوعي الصحي وانخفاض مستوى المعيشة للمواطنين[١]، وكذلك عدم كفاية التخصيصات المالية للخدمات الصحية التي بلغت (٤،٦٪) من الميزانية العامة سنة ١٩٤٦، وبلغت أقصى مداها وهي (٦،٥٪) قبيل سقوط النظام الملكي، وهذا يعني أن حصة الفرد السنوية من الميزانية العامة للخدمات الصحية بلغت ٢٢٥ فلساً فقط سنة ١٩٤٦ و ٧٣٦ فلساً سنة ١٩٥٧[٢]؛ لذا فإن البلاد كانت تعاني من مختلف الأمراض، ومن قلة المستشفيات ونقص في العلاج[٣].

تميز الوضع الصحي في كوردستان خلال العهد الملكي، بأنه كان سيئاً، وكأنَّ الحكومة كانت متعمدة في ذلك، فالمستشفيات كانت موجودة فقط في مراكز المدن، وهي قديمة وينقصها الأطباء والخدمات والأدوية والأسرّة. ولم يصل عدد أطباء كوردستان إلى (٧٠) طبيبا من مجموع (٨٧٤) طبيبا في العراق سنة ١٩٥٥، وتركزت هذه الأعداد في مراكز المدن خاصة الموصل وكركوك، أما القرى فكانت محرومة تماما -وبكل معنى الكلمة- من كل خدمة طبية وصحية مهما كانت بسيطة؛ ولهذا فلم يكن من المستغرب ان يكون عدد الوفيات مقارباً لعدد الولادات[٤].

وفي واقع الأمر: فإن الخدمات الصحية في السنوات الأخيرة من العهد الملكي قد اتجهت نحو التحسن بعد بناء عدد من المستشفيات في بعض مدن كوردستان. ومع ذلك استمر انتشار الأمراض فيها، ويبدو أن السبب يعود إلى قلة الكادر الطبي وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف الوعي الصحي لدى السكان[٥].

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حدثت بعض التغييرات في المجالات والقطاعات كافة، إلا أن هذه التغييرات لم تؤثر كثيراً في أوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية السيئة، والسبب يعود إلى قلة امكانيات الحكومة الجديدة سواء المادية أو البشرية، للقيام بالتغيير المطلوب الذي كانت تطمح في تحقيقه الأحزاب السياسية والتنظيمات العسكرية السرية قبل قيام الثورة، كما أن

---

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، (بغداد، ١٩٨١)، ص٢٨-٢٩؛ اسماعيل شكر رسول، اربيل دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي ١٩٣٩-١٩٥٨، (السليمانية، ٢٠٠٥)، ص١١٥.

(٢) موسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، (بغداد، ١٩٨١)، ص٢١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٣-٢٠٦؛ ليث عبدالحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٩.

(٤) كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٤، (سليمانية، ٢٠٠٤)، ص٤١. للتفاصيل ينظر، اسماعيل شكر رسول، المصدر السابق، ص١١٥ وما بعدها.

(٥) جميد شكري، ئاكري (عقرة) في العهد الملكي، (اربيل، ٢٠٠٨)، ص١٥٨.

الصراعات الداخلية والخارجية ادّت دوراً في عدم تحقيق جميع الأهداف والوعود التي اطلقها قادة الثورة عند قيامها[١].

استمر الوضع الصحي بالتدهور في كوردستان- العراق، حتى بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ يصف الباحث آشيريان الوضع بأنه:"صعب وقاس للغاية"، وهناك فئات واسعة من سكنة المدن وبشكل خاص سكنة الأرياف محرومة عملياً من المساعدات الطبية، ولا تملك الامكانيات للمعالجة؛ بسبب ارتفاع أجور الفحص الطبي. وكان جميع الأطباء يسكنون ويستقبلون المرضى في المدن الكبرى، وليس لهم وجود أصلاً في الريف. ولم تكن المؤسسات الصحية التي بنيت بعد الثورة كافية لتقديم الخدمات للسكان[٢].

افتقرت كوردستان -وكما ذكرنا- إلى الخدمات الصحية لعدم الاهتمام الكافي للسلطة بهذا الجانب، وقلة المراكز الصحية، وعندما اندلعت ثورة ايلول ١٩٦١، لم يبادر الأطباء الكورد الالتحاق بها لخدمة سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة ومعالجة البيّشمەرگە، ولم يلبوا نداء الثورة ودعوتها لهم بالالتحاق[٣]، وتعد قلة عدد الأطباء في العراق بصورة عامة والكورد بشكل خاص آنذاك، من أبرز العوامل التي حالت دون التحاق الأطباء الكورد بالثورة الكوردية، فضلاً عن الظروف المعيشية والحياتية الصعبة التي كانت تعاني منها الثورة الكوردية، وعدم استعداد هؤلاء الأطباء للتضحية برفاهيتهم الشخصية من أجل الثورة[٤].

وكان من أبرز الأطباء الملتحقين بالثورة الكوردية حتى اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠، كل من:

١- محمود عثمان / أول طبيب التحق بالثورة سنة ١٩٦٢، ولم يكن يمارس الطب إلا صدفة؛ نظراً لالتزاماته ومسؤولياته السياسية العديدة.

٢-حكمت حكيم قوسميز / عضو الحزب الشيوعي العراقي، التحق بالثورة بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وأصبح فيما بعد عضواً في المكتب التنفيذي.

٣-حسن كاظماوي/ عضو الحزب الشيوعي العراقي التحق بالثورة بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

٤- أحمد شالي[٥].

٥- باقر فيلي/ التحق بالثورة بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

٦- سعيد قرمزي گوبراك / قيادي في الحزب الديمقراطي الكوردستاني- تركيا، الذي اشتهر فيما بعد باسمه الحزبي الدكتور شڤان. التحق بالثورة سنة ١٩٦٧.

---

(١) للتفاصيل ينظر، ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٥٩ وبعدها.

(٢) ش.ج.اشيريان، المصدر السابق، ص٢١.

(٣) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨ ؛ نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

(٤) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ١٦ نيسان ٢٠٠٩ ؛ مقابلة شخصية مع حبيب كلش علي في ٢٦ اذار ٢٠٠٩.

(٥) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨ ؛ عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤٣.

٧- هوشيار (فائق). وهو من كوردستان تركيا التحق بالثورة سنة ١٩٦٧.

٨- طاهر بابان وكان يعمل في منطقة بارزان[١].

وبسبب هذا الموقف غير المسؤول الذي اتخذه معظم الأطباء الكورد في تلك الظروف الحرجة إذ كانت الثورة بأمس الحاجة إلى خدماتهم، اضطرت الثورة إلى الاعتماد على الموظفين الصحيين والممرضين، أو على من لهم ممارسات وخبرة في مجال التمريض، في معالجة الپێشمەرگە وسكان القرى البعيدة والمحرومة من الخدمات الصحية، وكانوا يضطرون لإجراء العمليات الصغيرة والكبيرة بدون تعقيم أو تخدير، في الكهوف والبيوت الطينية وفي الهواء الطلق. وهكذا كان لهؤلاء الممرضين دور متميز في خدمة السكان والپێشمەرگە، على الرغم من قلة الإمكانات المتوفرة[٢]. وقد بلغ عددهم في خريف (١٩٦٦) نحو أربعين ممرضاً[٣]، فاستحقوا نتيجة لجهودهم تلك وعن جدارة لقب الدكتور الذي كان الأهالي يطلقونه عليهم.

ومن أبرز الموظفين الصحيين والممرضين الذين اشتهروا في صفوف الثورة الكوردية واطلق عليه لقب (الدكتور)، حنا حسيب منصور زلفا[٤] المعروف بـ (الدكتور حنا) وكان يدير المستشفى الميداني للثورة في منطقة ناحية باتيفا (باطوفة) التابعة لقضاء زاخو، وموشي عوديشو موشي[٥] المعروف بـ (الدكتور موشي) وكان يدير المستشفى الميداني في قرية قمري بمنطقة برواري بالا[٦]، كما برز الممارس الطبي محمد أمين حمد[٧] في منطقة رانية وهيران في أربيل[٨]. وكان لهم بالفعل دورٌ كبير في خدمة سكان المنطقة اذ قاموا مع زملائهم بإجراء الكثير من العمليات الجراحية للمرضى والجرحى، ونجحوا في إنقاذ حياة الكثير من السكان الذين كانوا يواجهون خطر الموت[٩].

كما أن الحصول على الأدوية كان صعباً وشاقاً، مما دفع السكان إلى استخدام الأدوية البدائية والعقاقير النباتية. إذ إن الحكومة العراقية منعت وصول الأدوية إلى المناطق الخاضعة للثورة الكوردية

---

(١) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٢) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨؛ نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

(٣) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤٤.

(٤) ولد حنا حسيب منصور زلفا في ٣ ايار ١٩٢٥ في بلدة القوش التابعة لمحافظة نينوى، يحمل شهادة الإعدادية، دخل دورات للتضميد في الموصل وبغداد، التحق بالثورة الكوردية بعد اندلاعها في سنة ١٩٦١ وظل في صفوفها حتى سنة ١٩٧٥، هاجر الى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٩٤ ويقيم فيها حتى الآن. مقابلة شخصية مع ابن اخيه سعدالله عبد حسيب زلفا في ٢ نيسان ٢٠٠٩ في بلدة القوش، وهو من مواليد القوش سنة ١٩٥٣، ويقيم فيها حالياً.

(٥) ولد موشي عوديشو موشي سنة ١٩١٨ في قرية (گوند كوسا) التابعة لناحية مانكيش في محافظة دهوك -حالياً- يحمل شهادة دبلوم من المعهد التكنولوجي في بغداد، التحق بتنظيمات (الپارتى) سنة ١٩٥٠، درس الطب والصيدلة في الاتحاد السوفيتي -السابق- بين سنتي ١٩٥٧-١٩٦١، التحق بالثورة الكوردية اثر اندلاعها في ايلول ١٩٦١، وظل في صفوف الثورة حتى وفاته سنة ١٩٧٤. مقابلة شخصية مع ابن اخيه يونادم كوركيس عوديشو في ١٥ نيسان ٢٠٠٩ في دهوك. وهو من مواليد سنة ١٩٥٨، يحمل شهادة الدراسة المتوسطة ويقيم في دهوك حالياً.

(٦) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ١٦ نيسان ٢٠٠٩؛ مقابلة شخصية مع حبيب كلش علي في ٢٦ آذار ٢٠٠٩.

(٧) ولد سنة ١٩٢٥ في ناحية بتواتة التابعة لقضاء رانية، بدأ بممارسة التضميد منذ سنة ١٩٥١، قام بمعالجة الكثير من اهالي المناطق الخاضعة للثورة الكوردية. يقيم في ناحية بتواتة حالياً. ينظر، كەريم عەبدوللا هەرتەلى، "يەكەم برينداربو يەكەمين دكتۆرى شۆڕشى ئەيلوول كێ بوون!"، گوڤارا شەقام، ژمارە (١١٩)، (هەولێر، ٢٥ى ئازارى ٢٠٠٩)، ل٣٤-٣٥.

(٨) هەمان ژێدەر.

(٩) مقابلة شخصية مع سليمان حاجي بدري في ١٦ نيسان ٢٠٠٩؛ مقابلة شخصية مع حبيب كلش علي في ٢٦ آذار ٢٠٠٩.

في كوردستان، وإذا قبض على أحد سكان المناطق المحررة وبمعيته اية كمية من الدواء كان يتعرض إلى اقصى العقوبات، وكأنه قبض عليه متلبساً باشنع جريمة إنسانية. وحتى في مراكز الألوية الكوردية لم يكن بوسع الصيدلي شراء اية كمية من الدواء إلا بموافقة السلطات العسكرية. وكان على المريض من سكان الأقضية والنواحي والقرى الكوردية أن يراجعوا مراكز الألوية في سبيل الحصول على ترخيص بشراء قنينة من الدواء أو الابر، وهذا يعني أن يقطع المواطن عشرات الكيلومترات وأن يقضي بضعة أيام، وان يتكبد تكاليف باهظة في سبيل الحصول على الدواء، فضلاً عما يتعرض له المريض من اخطار بسبب التأخير ومشقة السفر، او عدم تمكنه من توفير المبالغ الكافية للحصول على الدواء عبر هذا الاسلوب. واما المريض الذي لا يستطيع السفر إلى مراكز الالوية فليس بوسعه القيام بشيء إلا الاستسلام للموت المحتم[١].

وهكذا فان هذه الاجراءات منعت المواطنين الكورد من الحصول على العلاج، علماً بان الكثير من أمراض سوء التغذية وفقر الدم والسل والأمراض المتوطنة والسارية وغيرها، كانت متفشية بين السكان في كوردستان بسبب التشرد والفقر والجوع[٢].

الجدير بالذكر هنا، أنه وبسبب الحصار العراقي المفروض على المناطق المحررة من كوردستان؛ فإن قيادة الثورة الكوردية كانت تضطر لشراء الأدوية من الدول المجاورة، ومن السوق السوداء في العراق احياناً. ولكن الادوية كانت غالباً ما تأتي من أوروبا، بصفة هبات من اللجنة الدولية وبعض الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر، ويتم ذلك بالتعاون من جانب الممثلية الخارجية للثورة واللجنة الدولية للصليب الأحمر[٣].

وبعد التوصل لاتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ بين الحكومة وقيادة الثورة الكوردية، اعلن وزير الصحة شامل السامرائي بأن وزارته ستقوم ببناء المستشفيات والمستوصفات في كوردستان وستوفد الحملات الوقائية من الأمراض، كما ستعمل على توفير العلاج والمختبرات والاشعة وتزويد المستشفيات بحاجيتها من الأيدي الطبية والفنية[٤]. كما أعلنت الحكومة عن العديد من المناقصات عبر الصحف؛ وذلك لبناء مؤسسات صحية في مدن وقرى كوردستان[٥]، إلا أن ذلك لم يحصل، وظل حبراً على ورق، بل أن الأوضاع الصحية تأزمت أكثر لا سيما بعد استئناف القتال في كوردستان في نيسان١٩٦٥[٦].

---

(١) من مذكرة رئيس مجلس قيادة الثورة البارزاني الى الامم المتحدة سنة ١٩٦٦. ينظر نص المذكرة في الملحق رقم، (١٦).

(٢) ينظر، نص المذكرة في الملحق رقم، (١٦).

(٣) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤٤.

(٤) جريدة الهدف، العدد (٣٢٤)، ١٩ شباط ١٩٦٤.

(٥) ينظر على سبيل المثال، المصدر نفسه، العددان (٣٧٩) و (٣٨٠)، ١٦ و ٢٢ آذار١٩٦٥.

(٦) مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧؛ مقابلة شخصية مع شعبان سعيد محمد في ٢٩ آذار ٢٠٠٦.

ولم تكن الأوضاع في المناطق الخاضعة للسلطة المركزية في كوردستان جيدة كذلك، ففي سنة ١٩٦٦ كانت حصة (٢،٢) مليون نسمة في كوردستان العراق (٢٧) مستشفى فقط، وكان هناك (١٩٩) طبيباً أي أنه لكل (١٠٩٧٨) نسمة طبيب واحد. لقد أدى عدم توفر الأطباء والمستوى المنخفض للخدمات الصحية إلى انتشار الأمراض السارية بين السكان وخاصة الملاريا والتراخوما[١]. فعلى سبيل المثال في منطقة ناحية السليفاني التابعة لقضاء زاخو -آنذاك- التي كانت تتكون من نحو (٧٠) قرية، كان فيها مستوصف واحد متكون من غرفة واحدة، وكان المستوصف في مركز الناحية في قرية ناسهي (العاصي)، ولم يكن يداوم فيه طبيب بل ممرض واحد. أما الأدوية المتوفرة فيه فلم تكن تتعدى عدداً من علب الحبوب وبعض الإبر، كما أن الحكومة كانت تفرض رقابة صارمة على وصول الأدوية إلى المستوصف وكيفية توزيعها. وكان المستوصف معرضاً للإغلاق في حالات كثيرة، لا سيما عند اشتداد القتال مع الثوار الكورد، اذ كان الموظفون يغادرون مركز الناحية؛ لذلك كان سكان المنطقة يضطرون لمراجعة المستوصف الصغير في ناحية سيميل او يراجعون مستشفيات مدينة الموصل، التي تبعد اكثر من (٧٠كم)؛ ونتيجة لذلك فقد الكثير من الأشخاص حياتهم نتيجة هذا الإهمال[٢]. هكذا كان الوضع في مناطق كوردستان الخاضعة للحكومة، التي كانت تمتلك امكانات مادية كبيرة لا تقارن بأي شكل من الأشكال بما تمتلكه الثورة الكوردية.

كانت قيادة الثورة الكوردية مؤمنة بأن الثورة يجب أن تكون في خدمة شعب كوردستان، لا سيما في خدمة سكان المناطق الخاضعة لسيطرتها والمتاخمة لها؛ لذلك كان لا بد من تقديم الخدمات لهم في جميع النواحي؛ وهكذا فإن الثورة دخلت في صراع حاد من أجل مكافحة الأمراض، واستطاع المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة من ايجاد جهاز لمكافحة الأمراض ومعالجة المرضى ومحاولة انقاذ سكان تلك المناطق من عشرات الأمراض، على الرغم من وجود الكثير من النواقص التي يجب معالجتها والتصدي لها. ودعا المكتب التنفيذي المواطنين إلى مساعدة الجهات المسؤولة من أجل تخفيف المعاناة وتنفيذ القرارات[٣].

وقد افتتحت الثورة في المناطق التي استولت عليها ثلاثة مستشفيات، الأول في المنطقة العسكرية التابعة للواء كاوه، وكان يديره الدكتور حكمت حكيم قوسميز (عضو المكتب التنفيذي) إلى جانب مسؤولياته في تقديم الخدمات الطبية. والمستشفى الثاني يقع في قرية ماوَت وكان يديره الدكتور احمد شالي، اما الثالث فكان يقع في ناوپردان (بالّكايتى)، وكان يديره الدكتور حسن كاظماوي وهو عربي من

---

(١) ش.ج.اشيريان، المصدر السابق، ص٢١. التراخوما مرض يصيب العين.

(٢) مقابلة شخصية مع عرب محمد عمر السليفاني في ٣٠ أيلول ٢٠٠٨ في زاخو. وهو من مواليد قرية باستكي العليا منطقة السليفاني سنة ١٩٣٤، وكان من الاشخاص المعدودين الذين يمتلكون سيارة في المنطقة آنذاك. يقيم في زاخو حالياً.

(٣) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تەشرینی دووەم، ١٩٦٨)، ل١٤.

بغداد. ولم تكن كلمة مستشفى تتناسب مع تلك المنشأة الصغيرة المتواضعة، والمحرومة من اية تجهيزات حديثة، ولا يمكن مطلقاً إجراء عمليات كبيرة فيه للجرحى، الذين يعانون من جراح خطيرة[١].

ومع ان قيادة الثورة الكوردية كانت على قناعة بانها لن تستطيع بواسطة الامكانيات القليلة المتاحة لها، تقديم الخدمات الصحية الضرورية لشعب كوردستان، إلا أنها كانت ترى بأن هذه الخدمات هي خطوة جيدة لتحرير الشعب من خطر المرض الذي يمثل عاملاً اساسياً للتخلف، كما أن الشعب كان يتحسس ويشعر بأهمية هذه الخدمات الصحية[٢].

وعلى الرغم من الامكانيات المتواضعة بل والشحيحة؛ فإن الوضع الصحي في القرى الكوردية الخاضعة للثورة تحسن بصورة عامة، وان الرعاية الصحية التي كانت تقدمها الثورة لهذه القرى لم يسبق لها مثيل، ولم تكن الحكومة تقدمها رغم امكانياتها[٣].

ومع ذلك، انتقدت جريدة خەبات -لسان حال البارتى - مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الثورة، وطالبت بتوسيعها وجعلها ثابتة ومنظمة وتوفير الوقاية الصحية للسكان، ودعت إلى ضرورة إجراء تحسينات أساسية على الجهاز الصحي الذي يتوجب توفير الكوادر له وخاصة الأطباء الذين بامكانهم أن يقدموا خدمات وطنية وانسانية كبيرة إلى جماهير واسعة لم تعرف للرعاية الصحية طعماً طيلة حياتها[٤].

ومن جهة اخرى يرى الپێشمەرگە والكاتب يونان هرمز[٥] بأن الجهاز الصحي في الثورة لم يكن فعالا؛ وذلك لأسباب عديدة لعل من أبرزها قلة عدد الأطباء، مما اضطرت الثورة إلى الاعتماد على الممرضين الصحيين الذين كان واجبهم الرئيس يتضمن مرافقة الپێشمەرگە إلى جبهات القتال لتضميد الجرحى. وكانت من مشاكل هذا الجهاز أيضاً هو عدم توفر الأدوية والأجهزة والأدوات الفنية لإجراء العمليات الصغرى والكبرى للجراحة[٦].

وفي سبيل تنفيذ مقررات الاجتماع الثالث لمجلس قيادة الثورة المنعقد في آب ١٩٦٦، ومن أجل تقديم خدمات افضل لسكان كوردستان، تم فتح دورات خاصة للإرشاد الصحي والصحة العامة، وتخرج طلاب أول دورة في نهاية ايار ١٩٦٨ من (مستشفى كوردستان) في ناوپردان، وكانت الدورة ناجحة، ودرس المشاركون فيها الأسس الضرورية للوقاية من الأمراض والأوبئة والطرق العملية

---

(١) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤٣.

(٢) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل١٠٠.

(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٩٩)، كانون الاول ١٩٦٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ولد في قرية (باجدا براف) من قضاء زاخو سنة ١٩٤٨، وتلقى علومه في معهد ماريوحنا الاكليريكي بالموصل طوال ست سنوات، واكمل دراسته العليا في (مشيكان) بالولايات المتحدة الامريكية متخصصاً في هندسة الكومبيوتر، التحق بالثورة الكوردية سنة١٩٦٦. واليطت به مسؤوليات ثقافية مختلفة، لا سيما مرافقة الصحافيين الاجانب بحكم اتقانه اللغتين الإنكليزية والفرنسية. كما شغل عدداً من المناصب الإدارية في مناطق كوردستان المحررة، وعمل في إذاعة صوت كوردستان وجريدة التآخي. توفي سنة ٢٠٠٤. للتفاصيل ينظر، كتابه، المصدر السابق، صفحات متفرقة.

(٦) يونان هرمز، المصدر السابق، ص٥٥.

لمكافحتها في كوردستان، بالإضافة إلى تعلم بعض المعلومات عن كيفية العناية بالمرضى والاسعافات الأولية وغيرها[١].

وبعد انتهاء الدورة تم توزيع المتخرجين على مناطق الثورة؛ وذلك للخدمة في (المستشفيات والمراكز الصحية)[٢]، في تلك المناطق وتطبيق ما تلقوا من معلومات وبالشكل الذي يخدم المحافظة على صحة المواطنين من الأمراض، وتنسجم مع ظروف المنطقة من جميع النواحي. ووعدت قيادة الثورة بفتح المزيد من الدورات الصحية ومحاولة تقديم أقصى ما في إمكانها من خدمات صحية إلى جميع المواطنين[٣].

ومن أجل إبداء أهمية أكبر في الجانب الصحي، قرر مجلس قيادة الثورة في اجتماعه الرابع في ٢١ أيلول ١٩٦٨ افتتاح قسم خاص للاهتمام بالشؤون الصحية والتعليمية في المكتب التنفيذي، وعلى الرغم من أنه كان قسماً واحداً، إلا أنه كان يتألف من فرعين منفصلين[٤]، فالتعليم كان له مسؤول خاص يشرف عليه، وكذلك الصحة كان له مسؤوله الخاص، ولأهمية الجانب الصحي فقد أسندت مهمة الرعاية والإشراف على (المستشفيات) ومراكز التضميد في المناطق المحررة من كوردستان إلى سكرتير المكتب التنفيذي محمود عثمان، الذي كان يحرص على فتح دورات مستمرة للتضميد والاسعافات في كوردستان[٥].

وكان قسم الصحة لايألو جهداً في تقديم المساعدات والخدمات الصحية الممكنة للمواطنين، تقديراً لأبناء المناطق المحررة باعتبارهم أساس الثورة وداعميها؛ ومن أجل ذلك، دعا المواطنين كافة إلى مساعدته ليتمكن من أداء مهامه على أكمل وجه[٦].

بذل المكتب التنفيذي جهوداً كبيرة بُغية زيادة عدد المستوصفات التي يمكن للثوار مراجعتها إلى جانب السكان المدنيين، وأقام دورة لإعداد الممرضين الجدد، ولكن الصعاب ظلت كبيرة نظراً لندرة الأدوية والتجهيزات الطبية، وعدم وجود الأطباء بأعداد كافية. ومنذ تموز ١٩٦٦ وحتى تشرين الأول ١٩٦٨، اوقفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إرسال الدواء إلى كوردستان؛ بسبب وقف اطلاق النار، ولكن ممثلي الثورة الكوردية في الخارج تمكنوا من استعادة الاتصالات باللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي وافقت على إرسال قوافل جديدة، إلا أن تلك الأدوية لم تكن تكفي الاحتياجات[٧].

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٥٠٢)، ايار١٩٦٨.

(٢) لم يكن هناك مستشفيات ومراكز صحية بمعنى الكلمة في المناطق الخاضعة للثورة الكوردية، وانما اتخذت بعض الكهوف الواسعة لتكون بمثابة مستشفيات يرقد فيها الجرحى والمرضى.

(٣) جريدة خەبات، العدد (٥٠٢)، ايار ١٩٦٨.

(٤) محمد اسماعيل محمد، ژیدەرێ بەرێ، ل٥١.

(٥) شەوکەت ملا اسماعيل حسن، ژیدەرێ بەرێ، ل٢١١.

(٦) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٩)، (نيسان،١٩٦٩)، ل١٤.

(٧) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٧٥-٣٧٦.

ومن الجدير بالذكر أنه كانت توجد (مراكز صحية) في كثير من المناطق، إذ تم فتح مستشفى مركزي في قرية (ناوپردان)[١]، ولم يكن فيه سوى طبيب واحد هو محمود عثمان[٢]. كما كان هناك مركز صحي تابع لكل لواء من ألوية الپێشمەرگە وعددها (١٢) مركزاً. فضلاً عن فتح مركز صحي لكل مجموعة من القرى القريبة من بعضها بعضاً، وكان مجموع المراكز الصحية نحو (٨٣) مركزاً، وكان العاملون في هذه المراكز يقدمون كل ما في وسعهم من أجل المرضى[٣].

ومن ناحية أخرى، فقد ناشد مجلس قيادة الثورة منظمات الصليب الأحمر العالمية والمنظمات الإنسانية والخيرية الأخرى في العالم لتقديم المساعدات للثورة الكوردية لتتمكن من توسيع خدماتها للجماهير[٤]. وبهدف إجراء اتصالات أقوى مع هذه المنظمات، لتأمين وتوفير المساعدات من الأدوية والملابس والأغذية لأهالي كوردستان المحررة لا سيما المشردين والمهجرين وجمع الأدوية للسكان، وتم بجهود الثورة في شهر نيسان سنة ١٩٦٩ تأسيس (جمعية الهلال الأحمر الكوردية) في أوروبا. وقد تمكنت تلك الجمعية فعلاً من إجراء اتصالات مع جمعية الصليب الأحمر الدولية، وتم الحصول على كميات من الأدوية والملابس والأغذية، وتم إرسالها إلى كوردستان[٥].

ومع استئناف القتال في كوردستان في كانون الثاني ١٩٦٩ -كان القتال قد توقف اثر اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦-: فإن مؤسسات مجلس قيادة الثورة الصحية وعلى الرغم من امكانياتها المتواضعة، استمرت في تقديم خدماتها للسكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ومع أن الممرضين كانوا يكرسون أغلب أوقاتهم لظروف القتال؛ فإنهم مع هذا استمروا في تقديم الخدمات للسكان. ففي شهر كانون الثاني ١٩٦٩ بلغ عدد المرضى الذين راجعوا (المستشفيات) التابعة للثورة نحو (١٨٨٥٤) مراجعاً، وفي شباط ١٩٦٩ بلغ نحو (١٦٢٠٩)[٦]، وبلغ في نيسان ١٩٦٩ نحو (١٨١٥٧) من الپێشمەرگە والمدنيين[٧]. وفي شهر أيار ١٩٦٩ بلغ نحو (٢٠٣٨٧) منهم أكثر من (١١٠٠٠) من المدنيين والبقية من الپێشمەرگە، ورقد في هذا الشهر نحو (٣٣٧) مريضاً في (مستشفيات) الثورة وبقوا فيها لحين استكمال العلاج[٨]. المهم أن قسم الصحة والتعليم التابع للمكتب التنفيذي استطاع معالجة (١٠٩٧٠٥) مرضى، راجعوا

---

(١) محمد إسماعيل محمد، ژیدەرێ بەرێ، ل٥١ ؛ فوئاد حەمە لاو، "بۆچی پێمان دەگوترا ماموستای شۆڕش"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری ٢٠٠٨)، ل٣٢ ؛ اسماعيل گوندەژۆری، "ئەو بارەگایانەی دابەش ببوون بەسەر ناوچەکانی باڵەکایەتی"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١٠)، (هەولێر، حوزەیران و تەموزی ٢٠٠٩)، ل٤٩.

(٢) عەبدولغەنی عەلی یەحیا، "رۆشنبیری وراگەیاندن لە چەند لاپەڕەیەکی شۆڕشی مەزنی ئەیلوول"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری ٢٠٠٨)، ل٢٣.

(٣) فوئاد حەمە لاو، ژیدەرێ بەرێ، ل٣٢.

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٢)، (تەموز، ١٩٦٩)، ل٦.

(٥) محمود عوسمان، ژیدەرێ بەرێ، ل١١٥.

(٦) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٨)، (مارت، ١٩٦٩)، ل٣.

(٧) باوەکر عوبێد سالح، ژیدەرێ بەرێ، ل ٦١.

(٨) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢١)، (حوزەیران، ١٩٦٩)، ل٨.

مؤسساته في الأشهر الستة الأولى من سنة١٩٦٩، وكان نحو (٩٠٠٠٠) منهم من المدنيين[١]. وفي شهري آب وأيلول ١٩٦٩ فإن نحو (٥٢٤٨٦) مريضاً راجعوا مستشفيات الثورة، وكان (٥/٤) أي (٨٠٪) منهم من المدنيين[٢]. وكانت المعالجة وتزويد الأدوية في مؤسسات الثورة الصحية مجاناً مع قلة الامكانيات[٣].

كما كانت تجري في بعض هذه المستشفيات عمليات جراحية للمراجعين إذا تطلب الأمر ذلك، وإذا كان وضع المريض خطيراً ولا يمكن معالجته في كوردستان؛ فإنه يتم إرساله إلى إيران[٤]، وأحياناً وبشكل في غاية السرية إلى المستشفيات العراقية في المدن الكوردية[٥].

الجدير بالذكر هنا، أنه في بداية تموز ١٩٦٩ انتشر مرض الكوليرا في مدينة قلعة دزه، ولم تكن الخدمات الطبية للثورة الكوردية تمتلك الكثير من اللقاحات والأدوية اللازمة، إلى جانب رفض السلطات العراقية تقديم أي مساعدة، ولم يتمكنوا من السيطرة على الوباء إلا بعد أن حصد مئات الأرواح[٦].

إن سوء الأوضاع الصحية في كوردستان دفعت رئيس مجلس قيادة الثورة ملا مصطفى البارزاني، إلى أن يعرض أبرز المشاكل التي تواجه المواطنين في هذا المجال، من خلال المذكرة التي قدمها للأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٦٩ ومما جاء فيها: "...يعيش في المناطق الواقعة تحت سيطرة ثورة كردستان أكثر من مليون نسمة، منهم حوالي مائتي ألف مشرد أحرقت قراهم. وليس لديها لكل هذا المجموع من السكان إلا طبيب واحد وثمانون ممرضاً، ان العقاقير والادوية الموجودة بكميات قليلة للغاية لا يمكن ان تسد عشرة بالمائة من حاجاتنا. ولا يوجد مستشفى حقيقي واحد في كردستان كلها وكل ما هو موجود فهو مستوصفات بدائية صغيرة للعيادة الخارجية خالية من وسائل الفحص الطبية المعروفة...". وأوضحت المذكرة بأنه نتيجة لهذه الظروف فإن نسبة الوفيات ولا سيما بين الأطفال والأحداث كبيرة، فضلاً عن الأوبئة التي تتفشى في كوردستان والملاريا المنتشرة انتشاراً واسعاً في المنطقة المحررة، وان مرض السل منتشر على نطاق كبير، حتى انه تم تسجيل -وبواسطة وسائل الفحص

---

(١) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٢)، (تەموز، ١٩٦٩)، ل٦.

(٢) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٤)، (تشرینی دووەم، ١٩٦٩)، ل٨.

(٣) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٢)، (تەموز، ١٩٦٩)، ل٦.

(٤) وضعت الثورة الكوردية التي اندلعت في ١١ أيلول ١٩٦١ في كوردستان العراق شاه إيران محمد رضا أمام الأمر الواقع، بعد ان أفلحت في السيطرة على مناطق حدودية كثيرة وأبقتها تحت سيطرتها دون مداخلة. مما ادّى إلى قيام علاقات ثنائية بين الطرفين منذ سنة ١٩٦٢، واقتصرت العلاقات في بداية الأمر على الاهتمام بالأمور الإنسانية الصرفة كمعالجة الجرحى وتقديم الأدوية والإسعافات الأولية، ثم تطورت بعدئذ الى تقديم مساعدات محدودة للبيشمەرگە. والمهم في ذلك أن الشاه كان يرمي من مساعدة الثورة الكوردية لتحقيق غرضين، أولهما، إضعاف الحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تناديء بالوحدة العربية، والثاني، سد سبيل النضال في وجه الشعب الكوردي في إيران، واستمرت هذه العلاقات بين الجانبين حتى اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥. للتفاصيل عن علاقات الثورة الكوردية بإيران، ينظر، مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٣٧٠-٣٧٣ ؛ نازناز محمەمەد عەبدولقادر، سیاسەتی ئێران بەرامبەر بزوتنەوەی رزگاریخوازی نەتەوەیی کورد لە کوردستانی عێراقدا ١٩٦١-١٩٧٥ -لێکولینەوەیەکی مێژوویی سیاسیە-، (هەولێر، ٢٠٠٨)، ل ١٠٣ وپشتی وێ.

(٥) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري(رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٦) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٨٤.

البدائية المتوفرة- اكثر من أربعة آلاف إصابة. كما أن سوء التغذية الذي كان أحد اسباب الكثير من الأمراض يشكل مظهراً اعتيادياً في المناطق المحررة بحيث أصيب آلاف من الأطفال بمرض الكساح. وهكذا باتت الصحة العامة تحت خطر مستمر، وأصبحت الوقاية من الأمراض صعبة للغاية. وفي خطوة للدفع بالأمور نحو الأسوأ في المناطق المحررة من كوردستان؛ فإن الحكومة قامت بسحب موظفيها في قطاع الصحة من المنطقة، مما أسهم في انتشار الأمراض انتشاراً واسعاً، وفي خطوة أخرى منعت الحكومة وصول اللقاح ضد الكوليرا إلى المناطق الخاضعة للثورة الكوردية[١].

وفي سعيه لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، قرر قسم الصحة في خريف ١٩٦٨ افتتاح (معهد إعداد الممرضين)[٢]، وبثت إذاعة صوت كوردستان نداءً من المكتب التنفيذي دعا فيه المواطنين للالتحاق بالمعهد[٣]. كما قرر المكتب التنفيذي في كانون الثاني سنة ١٩٦٩ تشكيل فرق صحية تتجول في القرى والمناطق البعيدة التي كانت تعاني من الأمراض، وذلك لنشر مبادئ (الصحة العامة) من أجل الوقاية من الأمراض[٤]. وادّت تلك الفرق واجباتها على أحسن وجه، وأبدت إصراراً كبيراً على مكافحة الأمراض، ومن هذه الفرق (فرق مكافحة الملاريا)[٥]. كما أن مفارز صحية أخرى زارت الكثير من المناطق ووزعت فيها الأدوية وأصدرت تعليمات وإرشادات صحية خاصة لسكان تلك المناطق بخصوص النظافة والوقاية من الأمراض[٦].

وبسبب ظروف القتال في كوردستان، لوحظ في سنة ١٩٦٩ وجود نقص واضح في عدد الممرضين؛ لذلك تم في بداية شهر تشرين الثاني ١٩٦٩ افتتاح دورة أخرى للتمريض، ضمت نحو خمسين مشاركاً[٧]. واستمر فتح دورات التضميد التي كان مدرسوها من الأطباء والممارسين، وكانت مدة الدورة ثلاثة أشهر، وبعد تخرج المشاركين فيها كان يتم توزيعهم على مراكز الپێشمەرگە ومقراتهم (الألوية والأفواج...)، ويتم إمدادهم بالأدوية. وفضلاً عن الممرضين كان يوجد عدد من الكوادر الطبية من المعاهد الصحية، وكانت لديهم معلومات صحية جيدة، وتمت الاستفادة من خبراتهم. كما كان هناك بعض الممرضين الذين كانوا يخدمون في المناطق الخاضعة للحكومة والتحقوا بصفوف الثورة[٨]. المهم أن عدد المتخرجين من الدورات التي اقامتها قيادة الثورة بلغ نحو (٨٢) ممرضاً حتى سنة١٩٧٠[٩].

---

(١) ينظر نص المذكرة في الملحق رقم (١٧).

(٢) فوئاد حەمە لاو، ژێدەرێ بەرێ، ل٣٢.

(٣) دلشاد اسماعيل سعيد، "سێ قۆناغی تەمەنی لاویم"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری ٢٠٠٨)، ل٧٠.

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٨)، (مارت، ١٩٦٩)، ل٣.

(٥) هەمان ژێدەر، ژمارە(١٩)، (نیسان، ١٩٦٩)، ١٤.

(٦) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٠)، (مایس، ١٩٦٩)، ل١١.

(٧) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٤)، (تشرینی دوهەم، ١٩٦٩)، ل٨.

(٨) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥١.

(٩) فوئاد حەمە لاو، "ئەیلوول بە ناو شۆڕش، بەڵام لە ناوەڕۆکدا حکومەت"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨)، ل١٧.

وبهذه الصورة، جعلت الظروف من كل ممرض طبيباً يقوم بكل شيء، إلى جانب إدارته لمستوصف صغير، ويوجد مثلهم في جميع أفواج جيش الثورة الكوردية. وفي المراكز المهمة، وكان الممرضون يتركون مواقعهم مرتين أو ثلاث مرات في السنة متجهين للمكتب التنفيذي؛ للحصول على حصتهم من الأدوية والمساعدات الطبية، في الوقت الذي يرسل فيه المكتب الحصة المخصصة للمناطق البعيدة[١].

كما أن بعض الأطباء والعاملين في القطاع الصحي من الأجزاء الأخرى من كوردستان التحقوا بالثورة الكوردية، فعلى سبيل المثال ان الطبيب سعيد قرمزي طوبراك الذي اشتهر فيما بعد باسمه الحزبي الدكتور شڤان وهو من كوردستان تركيا، قد التحق بالمستوصف الذي كان موجوداً في قرية (قمري) بمنطقة برواري بالا في قضاء آميدي[٢]، وقدم خدمات ملموسة لجماهير المنطقة[٣].

ومن الجدير بالذكر هنا، انه كان لبعض الأطباء الكورد دور واضح وفعال في خدمة المواطنين، وكانوا يتمتعون بسمعة جيدة واستطاعوا كسب ود الجماهير. ولعل أحد أبرز الأمثلة على ذلك، طبيب اسمه الدكتور طاهر بابان الذي كان يدير ما يشبه مستشفى صغير في قرية (هافنكا) في منطقة بارزان على نهر (زبي بادينان- الزاب الكبير)، وكان يجري فيها العمليات الصغرى. يُروى عن الدكتور بابان حادثتان لهما دلالاتهما، الأولى، في إحدى المرات كان هناك رجل أعمى، اتى بابنته الصغيرة للعلاج من آلام تعاني منها في البطن، وعندما عاينها بابان وزودها بالأدوية، قال لوالدها، هل تسمح لي بمعالجة عيونك، فوافق الرجل على ذلك، وبأدوات بسيطة تمكن من اجراء عملية له وذلك باخراج قسم من السوائل الضارة من عينيه، وبعد فترة وعندما ازال الرجل قطعة القماش من عينيه بدأت الرؤية تعود له شيئاً فشيئاً. وعندما انتشر الخبر، بدأ السكان يتوافدون على (المستشفى) من كل مكان للعلاج، حتى اخذ بعض الكورد من قرى كوردستان تركيا يراجعونه[٤].

وفي حادثة اخرى عندما تعرض شخص لداء (الجذام- Leprosy)، ولم تكن الأدوية الخاصة بمعالجة هذا المرض متوفرة في المنطقة، انما فقط كانت متوفرة في المستشفيات الحكومية، وكان بيعها في الصيدليات الأهلية ممنوعاً، فأرسل الدكتور بابان شخصاً بغاية السرية إلى احد الاطباء من معارفه في مدينة (الكوت) فأرسل له الأدوية المطلوبة، وهكذا تعافى ذلك المريض[٥].

ويورد ممثل الثورة الكوردية في الخارج عصمت شريف وانلي، معلومات عن أحد الأطباء الذين قدموا خدمات جليلة لخدمة سكان كوردستان، ارتأينا ذكرها هنا، إذ يقول وانلي: كان الدكتور حكمت

---

(١) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤٤.
(٢) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص٣١٢.
(٣) عبدالفتاح علي البوتاني، دراسات ومباحث في تاريخ الكورد والعراق المعاصر، (اربيل، ٢٠٠٧)، ص١٧٦-١٧٧.
(٤) شەوکەت ملا اسماعيل حسن، ژيدەرێ بەرێ، ل٢١١.
(٥) شەوکەت ملا اسماعيل حسن، ژيدەرێ بەرێ، ل٢١١.

حكيم قوسميز يبلغ في سنة ١٩٦٤ الثامنة والثلاثين من العمر تقريبا، وهو مسيحي كوردي، كان قد تخرج من جامعة دمشق، وفضّل ممارسة الطب اكثر من ممارسة المهام الإدارية أو السياسية. ولم يعد لديه الوقت للمشاركة في مداولات المكتب التنفيذي، وكرس نفسه تماماً لمستشفاه وللخدمات الطبية التي كان ملزماً بتأديتها. وهو مقدم في الجيش العراقي وطبيب، كان البعثيون قد القوا القبض عليه بعد استئناف القتال في كوردستان في العاشر من حزيران سنة ١٩٦٣، كغيره من مئات الكورد الآخرين، وكاد ان يعدم، ولكن ما انقذه من الموت هجوم مجموعة من الپێشمەرگە على القافلة العراقية التي تقل السجناء[١].

يشير وانلي إلى ان الدكتور حكمت قد كرس نفسه منذ ذلك الحين قلباً وقالباً لخدمة الثورة، تاركاً زوجته وأولاده في أربيل. أما مستشفاه فهو منزل صغير مبني باللبن، تظلل جزء منه اشجار البندق وتحيطه حقول التبغ، وكان وَضْعُ علامة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر يشكل خطراً كبيراً؛ لان ذلك يجعله هدفاً مختاراً لطائرات بغداد. ويؤكد وانلي بأنه وفي اليوم الذي سبق زيارته للمستشفى؛ فإن الطائرات العراقية قد مرت به وقصفته وكاد أن يصاب الدكتور بجروح. وبخصوص الأوضاع في ذلك المستشفى، يقول وانلي: وإذا كان المرضى كثيرو العدد، فكثيرون منهم كانوا ينامون على الأرض على أغطية تفرش بين الأسرة. ويستطرد وانلي قائلاً: كان الدكتور حكمت دائماً منغمساً في العمل لايكل، وإنما نسمعه عندما تقل بين يديه كمية الأدوية المتاحة، أو عندما لاتسمح امكانياته وأدواته إجراء عمليات جراحية كبرى لمن جراحه خطيرة[٢].

ويضيف وانلي: ولسوف اتذكر دائما تلك الليلة حيث بقى حتى الفجر يتجول بين الصناديق المملوءة يُرتبها ويُرتب البطانيات وكلها قادمة من أوروبا، بعد انتظار طويل وندرة ما لديه، امتلأت غرفة صغيرة باردة فارغة مبنية بالأسمنت المسلح، امتلأت حتى السقف. وكنا نساعده أنا وواحد من أسرة التمريض. وكان يفتح بيديه صندوقاً بعد الآخر، يفحص، يسحب دواءَ ما يُرتب، ويحاول قراءة التعليمات حتى تلك المكتوبة بالهنغارية. وإثرها قال لوانلي: ما هذه الروعة، لدينا الان ما يكفينا لمدة ستة اشهر، ولكن مع ذلك، ومهما كان التأخير في ارسالها، يجب ان تطلب من الصليب الاحمر ان يرسل لنا في الحال غيرها. ويضيف وانلي، بأنه وبعد أن رتّب تلك الأدوية، أحس الدكتور حكمت بان ما يمتلكه "كنز حقيقي" وقال له بفخر وبرضا وهو يرتب بيديه على صندوقين او ثلاثة: "ان تلك الادوية نادرة جدا في العراق وحتى الجيش العراقي لا يمتلكها"[٣]. بهذه الروحية والإخلاص كان بعض الأطباء يخدمون في صفوف الثورة الكوردية، ويقدمون خدمات جليلة لا تُنسى لأبناء كوردستان.

---

(١) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤٤.

(٢) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤٤-٣٤٥.

(٣) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، المصدر السابق، ص٣٤٥.

باختصار أصبح لكل مركز للپێشمەرگە قبيل اتفاقية ١١ آذار١٩٧٠ ممرض يعالج الپێشمەرگە والسكان المحيطين به ويقدم لهم الادوية مجاناً[1].

(٤) محمد إسماعيل محمد، ژیدەرێ بەرێ، ل٥١.

ثالثاً: التربية والتعليم

كان التأخر الثقافي في العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨) ظاهرة اعتيادية ملموسة، وكان التخلف والجهل في كوردستان أكثر بروزاً، إذ إن سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة تركت آثارها السيئة على الوضع التعليمي لكوردستان العراق[١]. كما أن سياسة الاضطهاد القومي، ومستوى المعيشة المتدني أجبر الأكثرية الساحقة من سكان كوردستان للاستفادة من جهود أبنائهم في الأعمال والحرف بدلا من الدراسة[٢]؛ ولهذا فإن (١٣) طفلاً من مجموع ألف طفل كوردي كانوا يستطيعون الحصول على التعليم الابتدائي على أعلى تقدير[٣]. وصارت ظاهرة تناقص عدد الطلاب من المراحل الأولية إلى المراحل العليا مرضاً ومشكلة مزمنة، فمن مجموع (١٠٠) طالب لم يكن يصل إلى المرحلة الثانوية سوى ثلاثة. وقد تسبب هذا الوضع وجود نحو نصف مليون طفل كوردي، وهو مجموع أطفال كوردستان تقريباً، محروم من التعليم والدراسة[٤].

إن عدد المدارس في كوردستان العراق كان قليلا[٥]، إذ بلغ عدد المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في السنة الدراسية ١٩٥٢- ١٩٥٣ في ألوية كركوك والسليمانية وأربيل (١٩٦) مدرسة فقط، كما أن عدد الأبنية لم يكن بالمستوى المطلوب[٦]، وحسب بعض الإحصائيات فإنه كانت توجد مدرسة ابتدائية واحدة لكل (٣٥) ألف نسمة[٧]، وكان الطالب الكوردي يجبر على الدراسة باللغة العربية ويحرم من الدراسة باللغة الكوردية، الأمر الذي اضطر الكثير من الطلبة الكورد إلى ترك الدراسة[٨].

إن الارقام الآتية تبين المدى الكبير لتفشي الامية، وإلى أي حد كان الشعب الكوردي محروماً من التعليم، ففي لواء اربيل وخلال سنة ١٩٥٢ بلغت نسبة الأمية (٩٦٪) وهي نسبة تفوق المعدل العام في العراق كله حيث ان معدل الامية كان (٩٢،٥٪)، ومن مجموع (٢٣٩،٧٧٦) نسمة كان عدد الأميين منهم يصل إلى (١٨٦،٣٠٢)[٩]. وكانت هذه النسبة في عدد المتعلمين تتركز في المدن[١٠]. أما اوضاع التعليم في قرى كوردستان فكانت اكثر تخلفاً من المدن وكان عدد الأبنية المدرسية فيها اقل[١١]. وقد

---

(١) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص٢٢ ؛ ماجد عبدالرضا، المصدر السابق، ص٦٣.

(٢) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص٣٩ ؛ عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، (اربيل، ٢٠٠٢)، ص٦٨.

(٣) أ.ب، عن التعليم في كردستان العراق، (د.م، ١٩٨٦)، ل١٤.

(٤) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص٣٩.

(٥) أ.ب، المصدر السابق، ص١٤؛ عبدالفتاح علي البوتاني، مدرسة ١١ آذار اول مدرسة كوردية في مدينة الموصل مع نبذة تاريخية عن التعليم في كوردستان- العراق، ط٢، (اربيل، ٢٠٠٢)، ص٤٢.

(٦) محەمەد عەبدوللا کاکە سور، گەشەکردنی خوێندنی فەرمی لە لیواکانی کوردستانی عیراق دا (١٩٢١-١٩٥٣)، (هەولێر، ٢٠٠٤)، ل٢٤١.

(٧) ماجد عبدالرضا، المصدر السابق، ص٦٣.

(٨) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص٤٠.

(٩) اسماعيل شكر رسول، المصدر السابق، ص٩١.

(١٠) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص٤٠.

(١١) محەمەد عەبدوللا کاکە سور، ژێدەرێ بەرێ، ل١٥٩.

انعكس هذا الفقر العلمي والثقافي على مجمل الحياة الفكرية، وكان مجموع الكتب المطبوعة باللغة الكوردية خلال تلك الحقبة (١٢٧) كتاباً[١].

إن الحكومات العراقية المتعاقبة ترجمت مسؤوليتها في رعاية (الأقلية) القومية غير المحببة اليها، والالتزامات التي تعهدت بها قوة الانتداب البريطاني والدولة العراقية التي تلتها بحماية الهوية القومية للكورد، ترجمت ذلك كله إلى حيز الواقع العملي بالاقتصار على فتح عدد لا يزيد على اصابع اليد من المدارس الكوردية والسماح بصدور مجلة كوردية شهرية واحدة. ويصف الصحافي الالماني والخبير في الشؤون الكوردية الدكتور كونتر دشنر حالة التعليم في كوردستان في العهد الملكي، واستناداً على ما كتبه زميل له، يقول: "...كان باب المدرسة عبارة عن ستارة من قماش اكياس الطحين تقبع وراءه غرفة طولها سبعة امتار وعرضها خمسة امتار ينحشر فيها، وسط فوضى من الصناديق والمناضد والمقاعد الخشبية وسرير وعدد من المصابيح النفطية العاطلة، ١٦ رجلا بالغ يتوجب عليهم تعلّم فنون القراءة والكتابة..."، وكان اسم المدرسة "سفينة نوح"، وهذا التعبير الذي ذكره الصحفي المعروف يكاد ان ينطبق فعلاً على وضع المنطقة بأسرها، التي تعمدت الحكومة العراقية في بغداد ابقائها على هذا المستوى المتدني حتى بعد عشرة سنوات من الهدوء السياسي والعسكري، وكان ذلك هو كل ما ساهمت به بغداد في حل المسألة الكوردية من النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية كافة[٢].

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اولت الحكومة اهتماماً اكبر بالناحية التعليمية في عموم العراق، اذ تم فتح مدارس جديدة ووظفت وزارة المعارف -التربية والتعليم حالياً- اعداداً متزايدة من المعلمين[٣]. وتشكلت مديرية خاصة في وزارة المعارف لتطوير التعليم في كوردستان- العراق، وتهيأت بذلك للاطفال والشباب الكورد امكانية التعلم بلغتهم الام. وفي المؤتمر الثالث للطلبة العراقيين (اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية) الذي انعقد في مطلع كانون الثاني ١٩٦٠ ببغداد، قدم المؤتمر العديد من التوصيات منها: تدريس تاريخ الشعب الكوردي في المدارس الكوردية خاصة والعراق عامة، وجعل اللغة الكوردية لغة رسمية في كل مدارس كوردستان- العراق. والمباشرة بتطبيقها في السنة الدراسية ١٩٦٠- ١٩٦١، وفتح بعض المعاهد العالية في كوردستان. وضرورة وضع خطة عامة لايجاد الجامعة الكوردية والمباشرة في تهيئة مستلزمات الضرورية لميلادها. وزيادة عدد الموفدين في البعثات الحكومية

---

(١) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص٤٠.

(٢) كونتر دشنر، المصدر السابق، ص٢٣٠-٢٣١. للتفاصيل عن الاوضاع التعليمية في كوردستان خلال العهد الملكي ينظر، محەمەد عەبدوڵلا كاكە سور، ژێدەرێ بەرێ، ل٣٤ وپشتی وێ ؛ احمد محمد امين قادر، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٥، (السليمانية، ٢٠٠٧)، ص٧١ وما بعدها ؛ اسماعيل شكر رسول، المصدر السابق، ص٨٨ وما بعدها.

(٣) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢١٦.

من الطلبة الكورد، واشراف مديرية المعارف للدراسة الكوردية على ذلك، فضلا عن تدريس نصوص مترجمة من الادب الكوردي في المدارس العراقية ضمن مناهج المطالعة الأدبية[١].

تدهورت الدراسة الكوردية مع ابتعاد قادة ثورة ١٤ تموز عن النهج الديمقراطي في الحكم منذ مطلع سنة١٩٦٠[٢]، اذ لم تسع الحكومة العراقية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة والجدية لتحسين النواحي الثقافية والتعليمية في كوردستان، كما ان ما تحقق لم يكن في مستوى طموح الكورد الذين كانوا محرومين من أبسط حقوقهم الثقافية في العهد الملكي، ولم تتحسن حالة التعليم والثقافة الكوردية بعد ثورة ١٤ تموز كما كان متوقعاً، فقد وضعت العراقيل لتطويرها ونموها، وظل التعليم يجري باللغة العربية باستثناء المدارس الابتدائية في السليمانية واربيل حيث استمر التعليم كما كان فيها باللغة الكوردية، هذا من دون السماح بدراسة التاريخ واللغة والأدب الكوردي فيها[٣]. بهذه الصورة توقف سير التعليم الكوردي تقريباً، اذ بلغ عدد الذين يسمح لهم عمرهم بدخول المدارس سنة ١٩٦٠-١٩٦١ نحو (٢٠٧) آلالف طفل، أما الذين تمكنوا فعلاً من دخول المدارس فكانوا فقط (١٣٦) ألف طفل، أي ان (٣٤٪) من اطفال كوردستان ظلوا محرومين من التعليم، وازدادت هذه النسبة في سنوات الثورة الكوردية التي اندلعت في ١١ ايلول ١٩٦١[٤]. ومن جانب آخر بقيت كوردستان محرومة من مجمع علمي خاص ومن جامعة كوردية، وحرم في الوقت نفسه الطلاب الكورد من التمتع بالبعثات والزمالات الدراسية، ففي سنة ١٩٦٠ أرسلت الحكومة إلى الخارج وعلى نفقتها الخاصة ٢٢٣٠ طالبا للدراسة مع ٥١٦ زمالة، لم تصل حصة الطلاب الكورد منها إلى نصف بالمائة بل وكانت أقل من هذه النسبة[٥].

وكانت قيادة الحركة القومية الكوردية تدرك أهمية الناحية العلمية في كوردستان؛ لذلك اعطتها مساحة واسعة في المذكرات التي قدمتها للحكومة العراقية، ففي (٢٠) تموز ١٩٦١ قدّم (البارتى) المطالب الآتية إلى حكومة عبدالكريم قاسم؛ وذلك بهدف عدم توتير الأوضاع في كوردستان العراق، إلا أن الحكومة لم تستجب لمطالب الكورد، وكان من أبرز تلك المطالب: افتتاح المدارس الابتدائية في كوردستان وفق احتياجات السكان، وأن يكون التدريس باللغة الكوردية[٦].

---

(١) عبدالفتاح علي البوتاني، مدرسة ١١ آذار...، ص٤٤-٤٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٥.
(٣) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص ٦٨.
(٤) أ.ب، المصدر السابق، ص١٨-١٩.
(٥) كاوس قفطان، المصدر السابق، ص٦٨.
(٦) المصدر نفسه، ص٦٩. للتفاصيل ينظر، جلال الطالباني، المصدر السابق، ص١٨٣-١٨٩.

والمهم هنا أن مسؤول جهاز المخابرة (اللاسلكي) في ثورة أيلول ١٩٦١ شوكت ملا اسماعيل حسن اشار في مذكراته، بأنه كان يرى انه كان من المبكر جداً قيام الثورة الكوردية في العراق في ايلول سنة ١٩٦١، بسبب النسبة العالية من الاميين في صفوف الشعب[١].

واجه الشعب الكوردي بعد اندلاع ثورة ايلول ١٩٦١ المصاعب في جميع نواحي الحياة، وحاولت الحكومة المركزية تكريس ذلك لإضعاف الكورد، فضلاً عن استخدامها ضدهم اكثر الأسلحة فتكا، ولعل أخطر هذه الأسلحة التي تم استخدامها كان في مجال التعليم، ولا سيما في تلك الفترة التي فرضت فيها على الشعب الكوردي حرباً "عنصرية"، كان الهدف منها اقتلاع اسس الخدمات التعليمية من جذورها في كوردستان، إذ قاموا بتدمير المدارس ومنعوا إصدار الكتب والمطبوعات الكوردية -عدا الأوراق الدعائية التابعة للحكومة-[٢]. كما تم سحب المعلمين الذين كانوا يعملون في المناطق المحررة، والتحقوا بأهاليهم في المناطق الخاضعة للسلطة[٣]؛ لذلك فإن قيادة الثورة أدركت هذا الخطر، وعلى الرغم من قلة المتعلمين؛ فإن قسماً كبيراً منهم كان قد سخر نفسه من اجل التصدي له[٤].

ومن جهة اخرى، فقد انعكست سياسة الحكومة وخططها السلبية إزاء الثقافة الكوردية في قرارات نقابة المعلمين في مؤتمرها الرابع المنعقد في شباط ١٩٦٢ في بغداد،إذ قرر المؤتمر وبايعاز من السلطة بالنسبة للدراسة الكوردية ما يلي: توحيد المناهج في جميع أنحاء العراق باللغة العربية، وإبدال كلمة (كوردستان) بكلمة (المنطقة الشمالية) في الكتب والمناهج، وتشجيع الكتاب والمؤلفين الكورد على التأليف بالعربية، ووجوب التدريس باللغة العربية، وإلغاء مديرية المعارف العامة للدراسة الكوردية، مع إلغاء مشروع فتح كلية للتربية في كوردستان، فضلاً عن إلغاء عقد مؤتمر خاص للمعلمين الكورد، واستنكار المطالبة بتأسيس مجمع علمي كوردي لوجود مجمع علمي عراقي[٥].

رفض المعلمون الكورد المشاركون في المؤتمر القرارات أعلاه جملة وتفصيلاً، واستنكروا تبديل اسم كوردستان بالمنطقة الشمالية، وأصروا على تأسيس كلية التربية في كوردستان، وعلى بقاء مديرية المعارف العامة للدراسة الكوردية، وشجبوا التوصية التي اقرها المؤتمر بعدم عقد مؤتمر المعلمين الكورد، كما عارضوا توحيد المناهج وتأسيس مكتبات عربية في المناطق الكوردية. وامام تعنت نقابة المعلمين واصرارها على مقرراتها الخاصة بالدراسات الكوردية، قرر المعلمون الكورد تشكيل اتحاد خاص بهم باسم (اتحاد معلمي كوردستان) وعقدوا مؤتمرهم الأول في ١٦ ايار ١٩٦٢[٦].

---

(١) ينظر مذكراته، ژێدەرێ بەرێ، ل١٦٥.

(٢) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٣)، (ئەیلول، ١٩٦٩)، ل٥.

(٣) شكرى هرورى، "بە دەستێ چەك وبە دەستێ قەڵەم دروشمێ شۆڕشا ئەیلوول"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨)، ل٣٩.

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٣)، (ئەیلول، ١٩٦٩)، ل٥.

(٥) عبدالفتاح علي البوتاني، مدرسة ١١ آذار...، ص٤٥-٤٦.

(٦) المصدر نفسه، ص٤٦-٤٧.

المهم في الأمر، أن ظروف القتال في كوردستان والوضع السياسي المتأزم لم يتح المجال لقيادة الثورة الكوردية الاهتمام بشكل أمثل بالجانب الثقافي والتعليمي خلال السنوات الأولى لثورة ايلول ١٩٦١[١]. لذلك فان ضعف التعليم وانتشار الامية، اصبح من الأمور التي تقلق قيادة الثورة في كوردستان آنذاك؛ لأن نسبة الأمية كانت تزداد يوماً بعد آخر بين أبناء الشعب، ولم يكن توفير مستلزمات التعليم والمدارس بالأمر الهين؛ لذلك فإن قيادة الثورة قد جعلت التفكير في هذا الامر ضمن أولوياتها. إذ أصبح خطر الأمية وعدم وجود مدارس خطراً كبيراً يهدد الثورة وكذلك شعب كوردستان ومستقبل الأجيال القادمة[٢].

ولم تكن الأوضاع التعليمية في المناطق الخاضعة للسلطة المركزية في كوردستان جيدة كذلك، فعلى سبيل المثال في منطقة ناحية السليڤانى التابعة لقضاء زاخو -آنذاك- التي كانت تتكون من نحو (٧٠) قرية؛ فإنه تم بعد اندلاع ثورة ١١ أيلول ١٩٦١ في كوردستان، إغلاق معظم المدارس التي افتتحت أغلبها بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؛ وذلك نتيجة قيام الحكومة بحرق وتدمير القرى، كما أن المعلمين غادروا المنطقة ولم يداوموا فيها؛ لذلك اضطر العشرات من أبناء المنطقة إلى ترك الدراسة؛ لأن ظروفهم المعيشية لم تكن تسمح لهم بمواصلة الدراسة في مدن مثل زاخو ودهوك والموصل. وهكذا انتشرت الأمية في صفوف سكان مثل هذه المناطق كذلك[٣].

بعد التوصل إلى اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ بين الحكومة وقيادة الثورة الكوردية، أعلن وزير التربية العراقي محمد ناصر، بأن حكومته ستقدم الدعم للمدارس في كوردستان، وأن المدارس التي كانت مغلقة بسبب "حوادث الشمال" ستتم إعادة افتتاحها، بعد عودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة، كما أكد على أن الموافقة النهائية تمت على مواصلة الدراسة في المنطقة بدون عطلة صيفية لتعويض الطلبة عما فاتهم من الدروس والحصص التي لم يحضروها بعد غلق مدارسهم، أما مواعيد امتحانات طلاب هذه المدارس فستكون مع مواعيد امتحانات الدور الثاني للمكملين[٤]. وعلى الرغم من تأكيدات الوزير هذه، إلا أنها ظلت حبراً على ورق، وذلك بسبب تدهور العلاقات بين قيادة الثورة الكوردية والحكومة، نتيجة عدم التزام الأخيرة باحترام الحقوق القومية للشعب الكوردي، ومن ثم تجدد القتال في كوردستان في نيسان ١٩٦٥[٥].

بقي أبناء كوردستان -في المناطق المحررة التي تقع ضمن دائرة نفوذ الثورة الكوردية- محرومين من التعليم منذ اندلاع ثورة أيلول في سنة ١٩٦١، وبعد التوصل إلى اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦ قامت

---

(١) ينظر الملحق رقم (١٧).

(٢) محمد اسماعيل محمد، ژيَدەرێ بەرێ، ل٥٢.

(٣) مقابلة شخصية مع عرب محمد عمر السليڤاني في ٣٠ ايلول ٢٠٠٨.

(٤) جريدة الهدف، العدد (٣٣٦)، ١٣ أيار ١٩٦٤.

(٥) مقابلة شخصية مع نجم الدين اليوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧؛ مقابلة شخصية مع شعبان سعيد محمد في ٢٩ آذار ٢٠٠٦.

قيادة الثورة وحرصاً منها على التعويض عن ما فات ابناء الشعب الكوردي في مضمار التعليم، ببذلت قصارى جهدها لدى السلطات وذلك بفتح المدارس القديمة كافة ، مع التأكيد على ان تكون هذه الزيادة متناسبة مع زيادة السكان في المناطق الأخرى، إلا أن السلطات تلكأت كثيراً في هذا الموضوع. إذ لم تقدم الحكومة على فتح مدرسة واحدة حتى بعد مرور ستة أشهر من توقف القتال، ثم بعد ذلك افتتحت المدارس بصورة جزئية وخاصة في لواء الموصل، حيث لم تفتح المدارس مطلقاً بين سنتي ١٩٦٦- ١٩٦٧، وعلى الرغم من الإصرار فقد قررت الحكومة إعادة فتح (٤٥) مدرسة من أصل (٧٩)، وحتى هذه لم تكن ملاكاتها كاملة. واثر ذلك ناشدت جريدة (خەبات/النضال) كل ذوي العلاقة بأن لا يحرموا النور عن الأطفال الكورد الأبرياء الذين ليس في مقدورهم تقرير أي امر[١].

ومن الجدير بالذكر هنا، أن قيادة الثورة الكوردية كانت تدعو بغداد دوماً إلى فتح المدارس في كوردستان، وقدّمت العون لاية خطوة اتخذتها الحكومة بهذا الاتجاه، في إطار خدمة مصلحة الشعب الكوردي[٢].

وقد وجدت قيادة الثورة الكوردية بأن الظروف بعد اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦، أصبحت ملائمة ومناسبة أكثر بالمقارنة مع السنوات الماضية، فقررت فتح المدارس الابتدائية في المناطق الخاضعة لسيطرتها حسب الظروف والإمكانات المتاحة[٣]. وامتثالاً لتلك الأوامر باشرت اللجان المحلية لـ (البارتى) بفتح المدارس في جميع القرى التي كانت فيها مدارس قبل اندلاع الثورة، فضلاً عن فتح مدارس في قرى أخرى فيها عدد لا بأس به من الأطفال للالتحاق بالصف الأول الابتدائي، وتم تعيين معلمين[٤] من أعضاء (البارتى)، فكان الأطفال من كلا الجنسين في كل قرية يجتمعون في غرفة او غرفتين حسب العدد ويدرسون فيها[٥]. ان فتح المدارس وتعيين معلمين لها، كانت نقطة تحول كبيرة في ذلك الوقت بالنسبة لسكان القرى الكوردية، اذ ازدادت ثقة الجماهير بالثورة؛ لأن أبناءهم لم يحرموا من نعمة التعليم[٦].

وتمكنت قيادة الثورة بعد استتاب السلام نسبياً في كوردستان اثر اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦ من فتح (٢٠٠) مدرسة ابتدائية في المناطق الخاضعة لها، إلا أن هذا العدد لم يكن يسد سوى (٥٪) من الحاجة الفعلية للمدارس في كوردستان. ولم يجد مئات الطلاب من الذين اخرجتهم الحكومة من مدارسها الثانوية فرصة إكمال دراستهم في مناطق الثورة؛ لأنه لم تكن توجد سوى مدرسة ثانوية

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٩٩)، كانون الاول ١٩٦٧.

(٢) گوڤارى دەنگى پێشمەرگە، ژمارە(١٨)، (مارت، ١٩٦٩)، ل٣.

(٣) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٨٧ ؛ شكرى هرورى، ژێدەرێ بەرێ، ل٣٩.

(٤) سمي هؤلاء فيما بعد بمعلمي الثورة، ومعظمهم في الحقيقة لم يكونوا معلمين عند التحاقهم بالثورة الكوردية.

(٥) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٦) تاهير گۆمەشينى، "مامۆستايانى شۆڕش يان مامۆستايانى شۆڕشگێر"، گوڤارى پەيامى ئەيلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاييزى٢٠٠٧)، ل١٥.

واحدة في كوردستان المحررة كلها[١]، وكانت في منطقة گەلاله ويدرس فيها البنون والبنات معاً، ويقوم بالتدريس فيها مجموعة من أعضاء المكتب السياسي لـ(البارتى) وغيرهم، منهم: محمود عثمان، ونوري شاويس، وهاشم عقراوي، وشوكت ملا اسماعيل وغيرهم[٢].

ورغم الامكانيات المحدودة للمكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة في كوردستان؛ فإنه سعى في هذه المرحلة إلى بناء عدد من المدارس في بعض قرى كوردستان، الأمر الذي كان محل سرور وبهجة السكان المحليين، فعلى سبيل المثال أرسل حسن أمين آغا عن سكان قرية ناوپردان والقرى المجاورة لها، رسالة شكر إلى المكتب التنفيذي في الخامس من تشرين الاول ١٩٦٧، بمناسبة بناء مدرسة في قريتهم، رغم علم السكان بالامكانات المادية المحدودة للثورة[٣].

ومن إجل ايلاء اهتمام اكبر بالجانب التعليمي؛ فإن قيادة الثورة قررت في الأشهر الأولى من سنة ١٩٦٨، تشكيل جمعية للفنون الجميلة في كوردستان، باعتبارها وسيلة فعالة لإبراز العادات والتقاليد الكوردية القومية على الصعيدين المحلي والعالمي، وترسم للفنون الشعبية طريق التطور والابداع، بغية خلق جيل يعي واقعه ويسهم في دفع حركة التغيير إلى الأمام. ودعت الجمعية كل من يستهويه اي جنس من الفنون كالمسرح والموسيقى والرسم - من ذوي المواهب والقابليات للانتساب إلى الجمعية؛ لأن من بين المهام التي تحاول الجمعية القيام بها خلق كوادر فنية وإحياء التراث الشعبي للأمة الكوردية، الذي هو بحاجة إلى من يزيل عنه غبار سنين من الكبت والاضطهاد، وتطويره حتى يبلغ قمة التجديد والابتكار[٤].

ولمواجهة خطر تفشي وانتشار الأمية على نطاق واسع، قرر المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة في كوردستان والمكتب السياسي لـ (البارتى) في كانون الاول ١٩٦٧، الشروع بمكافحة الأمية، وأن يكون الأمر إجبارياً بالنسبة للپێشمەرگه في المقرات التي تفتتح فيها مدارس مكافحة الأمية، وفي الوقت نفسه يجب تقديم التسهيلات كافة إلى المدارس التي تجري فيها المكافحة[٥]، وان يكون التعليم باللغة الكوردية[٦]. وطلبت قيادة الثورة من فروع (البارتى) وألوية الپێشمەرگه أن تحيل كل مقر حزبي والمقرات الكبيرة للپێشمەرگه إلى مدارس لمكافحة الأمية[٧]. وقامت مجلة (دەنگی پێشمەرگه) بدعوة وتشجيع جميع أبناء الشعب وخاصة الپێشمەرگه إلى المشاركة في هذه الدورات[٨]، إلا أن مشاركتهم في

(١) ينظر الملحق رقم (١٧).
(٢) شەوكەت ملا اسماعيل حسن، ژێدەرێ بەرێ، ل٢١٠.
(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٩٩)، كانون الاول ١٩٦٧.
(٤) جريدة خەبات، العدد (٥٠٢)، ايار ١٩٦٨.
(٥) جريدة خەبات، العدد (٤٩٩)، كانون الاول ١٩٦٧.
(٦) گوڤاری دەنگی پێشمەرگه، ژمارە(١٣)، (مارت، ١٩٦٨)، ل٩.
(٧) جريدة خەبات، العدد (٤٩٩)، كانون الاول ١٩٦٧.
(٨) گوڤاری دەنگی پێشمەرگه، ژمارە(١٣)، (مارت، ١٩٦٨)، ل٩.

هذه الدورات في الواقع لم تكن بالمستوى المطلوب؛ بسبب انشغالهم بالواجبات العسكرية، وتنقلاتهم المستمرة من مكان لآخر بسبب ظروف الثورة[١].

كما تقرر أن تكون حملة محو الامية للأهالي اختياراً في المرحلة الأولى، وجاء في القرار بانهم يتمنون ان يأتي اليوم الذي تساعدهم فيه امكانياتهم بأن يكون الزامياً بالنسبة للجميع، على ان قيادة الثورة كانت تدرك تمام الادراك أن العبرة في التطبيق وأن الموضوع يحتاج إلى مثابرة ودعم مركزي مستمر[٢].

وأوضحت مجلة (دەنگی پێشمەرگە) بأنه على الجميع أن يدركوا أن بإمكانهم التخلص من الامية: لأنه كان هناك العديد من الأمم التي تعاني من الأمية، إلا أنهم عندما بدأوا بمكافحتها فإن الأطفال ما بين عمر السادسة وحتى الشيوخ في الثمانينيات من العمر شاركوا في هذه الحملات واهتموا بها، وقد تعلموا القراءة والكتابة في وقت قصير وانقذوا أنفسهم من خطر الأمية، واوصلوا بلدانهم إلى مرتبة البلدان المتطورة، والشعب الكوردي لا يقل شأناً عن هذه الأمم اذا ما سنحت له الفرصة[٣].

بعد الاجتماع الرابع لمجلس قيادة الثورة في كوردستان في أيلول سنة ١٩٦٨، تم فتح قسم خاص في المكتب التنفيذي يهتم بشؤون التربية والتعليم، وسمي هذا القسم بـ(قسم الصحة والتعليم)، وكانت لديه ميزانية خاصة، ويقدم خدماته للمواطنين حسب امكانياته المحدودة[٤]. وقد أسهم ذلك وبشكل فعلي في إعطاء وجه حضاري للثورة[٥].

وتكونت هيكلية مؤسسة قسم التعليم من:

١- المديرية العامة للمعارف، وتولى مسؤوليتها محمد إسماعيل محمد يعاونه كل من محمد علي مصطفى، ولطيف نادر رواندزي[٦]. وكانت المديرية تشرف على أعمال التربية والتعليم في كوردستان، مثل تعيين المعلمين وفتح الدورات وتوزيع المتخرجين منها على المناطق المختلفة من كوردستان، وارسال الرواتب والملابس والاحتياجات الاخرى وتحديد مواعيد امتحانات الطلبة...الخ.

٢- كانت هنالك ثلاث مديريات للتربية في كوردستان:

أ- مديرية تربية اربيل (هەولير)، وكان مقرها في بلدة هيران عند جبل سفين[٧]، وكان عضو الحزب والقيادي محمد ملا قادر مديرها، يعاونه طاهر عثمان گۆمەشینی[٨].

---

(١) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٢) جريدة خەبات، العدد (٤٩٩)، كانون الاول ١٩٦٧.

(٣) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٣)، (مارت، ١٩٦٨)، ل٩.

(٤) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥١.

(٥) عەبدولغەنی عەلی یەحیا، "بەشی زانیاری وقوتابخانەو مامۆستایانی شۆڕش لە چەند لاپەڕیەکی بیرەوەریماندا"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧)، ل٢٤.

(٦) محەمەد عەلی مستەفا، "بەشی زانیاری"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی ٢٠٠٨)، ل٤١.

(٧) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٢.

(٨) محەمەد عەلی مستەفا، ژێدەرێ بەرێ، ل٤١.

ب- مديرية تربية دهوك وكانت مع قوة لواء زاخو[١]، وكان شفيق محمد سعدالله مديرها يعاونه محمد عبدالله[٢].

ج- مديرية تربية كركوك والسليمانية وكانت في بلدة بنجوين[٣]، وكان رمزي قزاز مديرها يعاونه جعفر روكاني[٤].

وكان للمديريات الثلاث موظفون ومشرفون على المدارس، يؤدون عملهم بانتظام. وكانت المديرية العامة في بعض الحالات الضرورية تكلف أحد موظفيها بالقيام ببعض الأعمال المهمة في مناطق كوردستان المختلفة[٥].

إن قيادة الثورة كانت جادة في متابعة الدراسة في كوردستان، ودفعها نحو الأحسن، ويدل على ذلك أن نسبة الطلبة الناجحين في امتحانات نصف السنة للسنة الدراسية ١٩٦٨- ١٩٦٩ تعدت الـ (٨٠٪) وهذا يوضح أن المعلمين والمدرسين كانوا يقومون بواجبهم بشكل جيد، كما يدل على رغبة أطفال كوردستان واندفاعهم في تحصيل العلم[٦].

وعلى الرغم من كل محاولات قيادة الثورة لتحسين الوضع التعليمي، إلا أن الجهاز المختص بالاهتمام بالتعليم في كوردستان بقي دون مستوى الطموح؛ بسبب ظروف القتال القاسية والحصار الحكومي المفروض على كوردستان، فضلاً عن ضعف الامكانيات المادية.

وتنفيذاً لقرارات قسم الصحة والتعليم فتحت العشرات من المدارس، لمواجهة خطر الأمية الذي كان يهدد كوردستان، وأصدرت قيادة الثورة أوامرها بفتح المزيد من المدارس ومراكز محو الأمية في المناطق المحررة[٧]. إذ تم افتتاح ثلاثمائة مدرسة خلال سنة ١٩٦٨ من صف أو صفين مبدئيا، وكان التعليم مختلطاً وباللغة الكوردية. أما الأبنية المدرسية فكانت منازل فلاحية، وظلت الكتب المدرسية نادرة الوجود. وكان برنامج مجلس قيادة الثورة للسنوات (١٩٦٩- ١٩٧١) يدعو لأن يبلغ عدد المدارس (٧٥٠) مدرسة في المناطق المحررة، إلى جانب طبع عدد كبير من الكتب المدرسية، وهنا، على سبيل المثال إحصائية عن مدارس قرية (زينو) الواقعة على بعد ٨ كم من حاجي عمران، إذ كان عدد الطلاب في بداية سنة ١٩٦٩ اثنين وستين تلميذا. فتيات وفتيان، موزعين على الصفين الأول والثاني، ويعمل في المدرسة معلمان، هما: فهيم عقراوي، وذو الفقار[٨].

---

(١) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٢.
(٢) محەمەد عەلی مستەفا، ژێدەرێ بەرێ، ل٤١.
(٣) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٢.
(٤) محەمەد عەلی مستەفا، ژێدەرێ بەرێ، ل٤١.
(٥) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٣.
(٦) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٩)، (نيسان، ١٩٦٩)، ل١٤.
(٧) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تشرينی دوەەم، ١٩٦٨)، ل١٤.
(٨) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٧٥.

وبمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية في الثامن من أيلول الذي تحتفل به المنظمات والجمعيات العالمية ولا سيما تلك المرتبطة بالأمم المتحدة، وشعوب العالم في مختلف البلدان. حاولت قيادة الثورة الكوردية بذل ما في وسعها من أجل محو الأمية في كوردستان وتحرير الشعب من ظلام وكابوس الجهل. فقد طالبت مجلة (دەنگی پێشمەرگە) بهذه المناسبة في أيلول ١٩٦٨ حكومة بغداد بالكف عن سياساتها العدوانية تجاه الشعب الكوردي في هذا المجال، وضرورة فتح المدارس في كوردستان ومساعدة شعبها من أجل التعلم بلغته الأم وهو ما يعد حقاً طبيعياً للانسان في هذه الحياة. كما دعت المجلة منظمة (اليونسيف Unicef) وجميع المنظمات العالمية الأخرى في العالم، إلى تقديم العون للثورة الكوردية من أجل محو الأمية والقضاء عليها[١].

وعندما استؤنف القتال في كوردستان في كانون الثاني سنة ١٩٦٩ استمرت عملية التعليم رغم صعوبة الظروف، فكان المعلمون يخرجون بالطلبة إلى خارج القرى في الكهوف وتحت الأشجار لتدريسهم خوفا من الغارات الجوية التي كانت تفضل دوماً قصف القرى وقتل المواطنين، للتأثير على معنويات البێشمەرگە وسكان المناطق المحررة[٢]؛ لذا تدهور الوضع التعليمي في كوردستان، وأخذ يزداد خطورة يوماً بعد يوم، حيث دمرت القوات الحكومية العديد من المدارس او أغلقتها، واستدعت الحكومة جميع موظفيها من المناطق المحررة في كوردستان، وهذا ما فسح المجال لتفشي الأمية وازديادها إلى حد لا مثيل له –في بقية أجزاء العراق- حتى تجاوزت نسبة الأمية (٨٥٪)، وهذا ما كانت تهدف إليه الحكومات العراقية[٣].

بعد أن أصدر نظام بغداد أوامره في سنة ١٩٦٩ بسحب جميع المعلمين من مدارس المناطق المحررة من كوردستان إلى المناطق الخاضعة لسلطته، وأمر قواته العسكرية بقصف مباني المدارس وحرقها. في ظل هذه الظروف العصيبة فإن قسم الصحة والتعليم في المكتب التنفيذي وعلى الرغم من امكانياته المحدودة والقليلة، إلا أنه استمر في فتح المدارس، حتى تتم تلبية احتياجات السكان في هذا المجال. وأصدر القسم تعليماته بضرورة فتح المزيد من المدارس الثانوية، إذ لم تكن توجد سوى ثانوية واحدة في گەلاله ، كما قرر ضرورة الدوام المدرسي ليلا لغرض القضاء على الأمية[٤].

ومع كل تلك المشاكل والمصاعب والمخاطر والظروف القاسية، فقد تكللت مساعي وجهود أجهزة الثورة وأولياء أمور الطلبة والمعلمين ورغبة أطفال كوردستان بالتعلم، بالنجاح في مواصلة الدراسة

---

(١)هەمان ژێدەر، ژمارە(١٥)، (ئەیلول، ١٩٦٨)، ل٨.

(٢) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٨٧ ؛ عومەر عوسمان میرگەسوری، "هۆشیاری وروژنبیری نەتەوەیی"، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧)، ل٩. على سبيل المثال، كانت مدرسة قرية (رەژوكريان) في منطقة اربيل، موجودة في كهف؛ بسبب الخشية من قصف الطائرات للقرية. ينظر، ع. دیبەگەیی، "مامۆستایانی شۆڕشی ئەیلوول ومشتێ بیرەوەری"، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨)، ل٦٤.

(٣) ينظر نص المذكرة في الملحق رقم (١٧).

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٤)، (تشرینی دوهەم، ١٩٦٩)، ل٨.

وبشكل منظم إلى حين التوصل لاتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠. ومع ذلك فإن المستوى العلمي لطلبة مدارس الثورة لم يكن يقل عن مستوى أقرانهم في المدارس الحكومية، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى الجدية التي كان يزاول بها المعلمون عملهم[١].

على الرغم من الامكانات المادية المحدودة للثورة الكوردية، إلا أن محاولات التغيير وفي المجالات كافة كانت مستمرة وجارية على قدم وساق بغض النظر عن الظروف. وكانت قيادة الثورة الكوردية على قناعة تامة بأن التغيير يحصل في ذلك المجتمع، الذي لديه أبناء متعلمون وكوادر مثقفة: لأنهم أساس كل تغيير؛ لذلك فقد سعت قيادة الثورة بشكل حثيث في هذه المرحلة التاريخية المهمة في الاستمرار في نهجها وبدون توقف، من أجل فتح المدارس والمعاهد والدورات التأهيلية لتأهيل المواطنين لسد الاحتياجات والأماكن الشاغرة التي تحتاج لمن يملؤها[٢].

ففي مطلع السنة الدراسية ١٩٦٨- ١٩٦٩ افتتحت عدة دورات من قبل قسم الصحة والتعليم في المكتب التنفيذي، خصصت لأولئك المعلمين الذين تم تعيينهم في المدارس الجديدة، من أجل تعلم بعض المبادئ المهمة التي يجب ان يدركها المعلم والمدير لإدارة شؤون المدرسة، وذلك لأن هؤلاء المعلمين كانت تنقصهم الخبرة العملية الكافية في هذا المجال، وكانت هذه الدورات تستمر لمدة أسبوعين. وبعد أداء المشاركين لامتحاناتهم وانتهاء السنة الدراسية ١٩٦٨- ١٩٦٩ وضع قسم الصحة والتعليم الخطط لما يجب عمله في السنة القادمة[٣]؛ لذلك قرر في خريف ١٩٦٨ فتح معهد (اعداد معلمي الثورة)[٤].

وفي حقيقة الامر؛ فإن ظروف التعليم في كوردستان تميزت بالقسوة والصعوبة، وكانت امكانات التدريس محدودة، فعدم وجود غرف مناسبة وأثاث وقرطاسية، كلها كانت عوامل تؤثر سلباً على إدامة ومواصلة الدراسة، وقلة وجود الكادر العلمي وحتى ممن يجيدون القراءة والكتابة للتدريس في تلك الصفوف الابتدائية[٥]. وكانت الثورة الكوردية تشكو دوماً من قلة الوسائل التعليمية ومحدوديتها الشديدة، من دون أن تتلقى اية مساعدة من (اليونسكو)؛ لذلك فإن كل خطوة من الخطوات التي تخطوها كانت محدودة إلى أدنى مقياس ممكن، وأكدت المذكرة التي قدمها رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان ملا مصطفى البارزاني إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٦٩ على ان: "...كل الجيل الكردستاني

---

(١) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٨٨.

(٢) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٠)، (مايس، ١٩٦٩)، ل١٠.

(٣) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٤.

(٤) فوئاد حەمە لاو، بۆچی پێمان...، ل٣٢ ؛ عەزیز هەریری، "مامۆستایانی شۆڕشی مەزنی ئەیلوول بە قەڵەمی دەستیان وچەکی شانیانەوە بۆ سەربەخۆبوونی كوردستان خەباتیان دەكرد"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨)، ل٤١.

(٥) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٨٨.

الحالي مهدد بحالة مزمنة ثابتة من الأمية وستبقى الأكثرية الكاثرة من هذا الشعب بعيداً عن نطاق المحدود جدا من مجهود مكافحة الامية..." [١].

إن قسوة ظروف القتال في كوردستان بعد ثورة ١١ أيلول ١٩٦١، وتساقط القنابل دون رحمة على كل القرى الكوردية وقصف المدارس والمساجد والكنائس، حالت دون استمرارية التدريس أثناء القتال، ومع هذا فإن جريدة خەبات اعترضت على إمكانية الاستسلام للظروف وطالبت بضرورة التحدي، وذكرت الجريدة بأنه كان يجب:"...على قيادة الثورة ان تحافظ على المدارس بكل ثمن سواء بعمل الملاجئ او الدراسة في الليل او خارج القرى؛ لأن هناك بلدانا تمر بظروف مماثلة ولكنها تحافظ على المدارس..." [٢].

يبدو أن الأوضاع في البداية كانت صعبة، ومع ذلك فان قيادة الثورة اتخذت خطوات ملموسة نحو الأمام، فتمكنت حتى شهر آذار ١٩٦٩ من إعادة فتح وإدارة أكثر من (١١٠) من المدارس، هذا إلى جانب الكثير من مراكز محو الامية في مقرات (البارتى) والجيش (اللشكر) [٣].

إن انجاح العملية التربوية في كوردستان كان بحاجة إلى الكوادر العلمية المختصة، إلا أن عدد المعلمين العاملين في الثورة في سنوات الستينيات من القرن العشرين من خريجي المعاهد ودورات المعلمين لم يكن يتجاوز العشرة[٤]. ولما كانت الثورة تعاني نقصاً واضحاً في هذا المجال، فإنها سعت لفتح الدورات لتأهيل المعلمين للتصدي لهذه المهمة؛ لذلك فإن قسم الصحة والتعليم التابع للمكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة في كوردستان قام بفتح دورتين حتى آذار ١٩٦٩، لتأهيل واعداد بعض المثقفين والمتعلمين من أبناء كوردستان من أجل القيام بواجبات المعلم في هذه المدارس التي فتحتها الثورة[٥]. وأعلن القسم بأنه ينوي فتح المزيد من دورات الموسعة في صيف ١٩٦٩ من أجل تأهيل وإعداد المعلمين لإدارة شؤون المدارس[٦].

بالفعل وفي سبيل تأهيل العدد اللازم من المعلمين، فقد أذاع قسم الصحة والتعليم إعلاناً من إذاعة صوت كوردستان، دعا فيه خريجي الدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية وكل من يعرف القراءة والكتابة جيداً إلى الاتصال بالقسم، لإدخالهم في دورات تأهيل وإعداد المعلمين[٧]. ومن ثم قام القسم بفتح دورة تأهيل لـ(٥٦) شخصاً ليكونوا معلمين في مدارس الثورة، افتتحت الدورة في يوم الأول

---

(١) ينظر نص المذكرة في الملحق رقم ، (١٧).

(٢) ينظر، العدد(٤٩٩)، كانون الاول ١٩٦٧.

(٣) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٨)، (مارت، ١٩٦٩)، ل١٨.

(٤) تاهير گۆمەشينى، ژێدەرێ بەرێ، ل١٤. فيما يذكر الباحث عبدالغنى على يحيى، بان عددهم لم يكن يتعدى (٤-٥) معلم. ينڤر، عەبدولغەنى عەلى يەحيا، بەشى زانيارى...، ل٢٣

(٥) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٨)، (مارت، ١٩٦٩)، ل٣.

(٦) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٠)، (مايس، ١٩٦٩)، ل١١.

(٧) تاهير گۆمەشينى، ژێدەرێ بەرێ، ل١٤ ؛ دلشاد اسماعيل سعيد، ژێدەرێ بەرێ، ل٧٠ ؛ عيسى ئەحمەد شێخانى، "شۆڕش وپەروەردە بيرەوەرييەك لە شۆڕشى ئەيلوولى مەزنەوە"، گوڤارى پەيامى ئەيلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانى٢٠٠٨)، ل٧٣.

من تموز ١٩٦٩ واستمرت لمدة شهرين[١]. وكان قسم الصحة والتعليم يوفر جميع الخدمات للطلاب كالاقسام الداخلية والطعام وغيرها[٢].

ألقيت في الدورة الأولى دروس في المواد الآتية: (إدارة المدرسة، العلوم الاجتماعية، التربية وعلم النفس، طرق التدريس، علم السياسة، الثورة الكوردية المعاصرة، ثورات الشعوب، العراق، صفحات من تاريخ الكورد، تاريخ البارتى، التربية الصحية). أما المحاضرون فكانوا كلاً من: (محمد اسماعيل محمد، لطيف نادر رواندزي، محمد علي مصطفى، محمود عثمان، جرجيس فتح الله المحامي، رمزي قزاز، فاضل طالباني، هاشم عقراوي، رفيق چالاك)[٣]. وكان الهدف من القاء هذه المحاضرات هو ان يكون الطلبة على مستوى علمي جيد ويستطيعوا اداء المهمة الملقاة على عاتقهم[٤].

واقامت إدارة الدورة في ٣١ آب ١٩٦٩ احتفالاً خاصاً بمناسبة انتهائها حضرها المتخرجون البالغ عددهم خمسون طالباً من أصل (٥٦) شاركوا في الدورة، كما حضرها عدد من المسؤولين في الثورة. وألقيت في الحفل العديد من الكلمات، حيث وضح ممثل المكتب السياسي لـ(البارتى) ان سياسة الثورة تجاه التعليم واضحة، واكد استعداد الحزب لتقديم أي شكل من المساعدة من أجل انعاش المسيرة التعليمية في كوردستان المحررة. والقى الطلبة عدة اناشيد وطنية ولوحة مسرحية، ثم وزعت الشهادات على المتخرجين[٥]، وتم توزيعهم على المدارس الابتدائية في كوردستان[٦].

وتقرر فتح الدورة التأهيلية الثانية للمعلمين في الأول من أيلول ١٩٦٩ وكانت النية تتجه لقبول (٨٠) طالباً فيها[٧]، الا أن (٦٨) طالباً فقط شاركوا فيها والتي استمرت لشهرين كذلك[٨]. واقامت إدارة الدورة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ احتفالاً خاصاً بمناسبة انتهاء هذه الدورة[٩].

ومن الجدير بالذكر هنا، انه نظراً لازدياد عدد طلبات التقديم للمشاركة في دورات المعلمين، فإن مسؤولي الثورة اضطروا إلى اجراء امتحانات تنافسية (اختبارات) للمتقدمين، وقبولهم وفق الدرجات التي يحصلون عليها في الاختبار. أما خريجو الاعدادية فكانوا يقبلون من دون اجراء اختبار لأن معلوماتهم كانت جيدة[١٠].

---

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٣)، (ئەیلول، ١٩٦٩)، ل٥.

(٢) شێرکۆ عەزیز ئەمین، "ئەو بیرەوەریانەی کە لە یادم ناچێت"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨)، ل٧١ ؛ محەمەد عەلی مستەفا، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٢.

(٣) گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨)، ل٤٥؛ عەبدلواحید دیبەگەیی (حکیم)، " مامۆستایانی شۆڕشی ئەیلوول کێن؟"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی ٢٠٠٧)، ل٤٧.

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢١)، (حوزەیران، ١٩٦٩)، ل٨؛ محمد اسماعیل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٣.

(٥) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٣)، (ئەیلول، ١٩٦٩)، ل ٥.

(٦) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٤)، (تەشرینی دوهەم، ١٩٦٩)، ل٨.

(٧) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٣)، (ئەیلول، ١٩٦٩)، ل٥.

(٨) هەمان ژێدەر، ژمارە(٢٤)، (تشرینی دوهەم، ١٩٦٩)، ل٨.

(٩) باوەکر عوبێد سالح، ژێدەرێ بەرێ، ل ٦٠.

(١٠) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٤)، (تشرینی دوهەم،١٩٦٩)، ل٨.

وقرر قسم الصحة والتعليم في المكتب التنفيذي افتتاح الدورة الثالثة التأهيلية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ على ان يشارك فيها (٧٠) طالباً[١]. وبعد الإعلان عن فتح الدورة الجديدة توجه الراغبون للالتحاق بها إلى منطقة گەلاله ، حيث خضعوا لاختبارين الأول شفهي وأجراه جرجيس فتح الله المحامي، وهاشم عقراوي، ومحمد اسماعيل، أما الاختيار الثاني فكان تحريرياً. وتم اجراؤه في ثانوية گەلاله، وكان باشراف قسم الصحة والتعليم، وبعد إعلان النتائج تم قبول الناجحين في معهد إعداد المعلمين، وجرى الدوام في قرية (چومان) [٢]. واستمرت الدورة لمدة ثلاثة أشهر[٣]، واقيم الحفل الختامي للدورة وكانت الأخيرة في ١٨ شباط١٩٧٠ في مدرسة گەلاله[٤]، حيث وزعت الشهادات على المتخرجين ومنح لكل خريج مبلغ مالي وقدره عشرة دنانير[٥]. وبهذه الصورة تمكنت الثورة من إعداد المعلمين لمدارسها.

كان عدد المعلمين التابعين لقسم الصحة والتعليم نحو (٣٠٠) معلم أو أكثر[٦]، لم تكن هناك في البداية مساعدات أو رواتب للمعلمين[٧]، ولم يكن الهم الأول لمعلمي الثورة الرواتب بل كان همهم الأكبر هو تخليص أبناء الكورد من الجهل والتخلف[٨]؛ إلا أن قسم الصحة والتعليم قرر فيما بعد صرف رواتب للمعلمين[٩]، وكانت الرواتب على درجتين، اذ كان خريج الدراسة المتوسطة يتقاضى (١٢) ديناراً أما خريج الاعدادية فكان راتبه (١٥) ديناراً، وكانت تصرف مكافآت للمعلمين الذين يداومون مسا وقدرها ثلاثة دنانير[١٠]. أما المشرفون فكانت رواتبهم تزيد بأربعة دنانير على اقرانهم المعلمين، كما كانت تصرف لهم تخصيصات مالية (نثرية) خاصة، وكان هناك محاسب خاص يتولى توزيع رواتب المعلمين[١١]. كما خصصت نثرية خاصة لكل مدرسة وكانت بحدود خمسة دنانير تخصص للمحروقات والفوانيس والانارة وغيرها من الاحتياجات[١٢].

بذل المعلمون في الثورة الكوردية جهوداً كبيرة من أجل تحقيق أهدافها، إذ كان الدوام في معظم المدارس بالشكل الآتي:

---

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، هەمان ژێدەر.

(٢) عاصم مايي، "لاپەرەيەك ژ شۆڕشا مەزنا ئەيلوولێ"، گوڤاری پەيامی ئەيلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨)، ل٥٩.

(٣) خدر ئەحمەد بامەرنی، "بيرەوەری"، گوڤاری پەيامی ئەيلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨)، ل٥٥.

(٤) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٣.

(٥) خدر ئەحمەد بامەرنی، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٥.

(٦) عەبدولغەنی عەلی يەحيا، بەشی زانياری...، ل٢٤.

(٧) تاهير گۆمەشينی، "له بيرەوەرييەكانی ماموّستا وپێشمەرگەی شۆڕش هەڵوێست وهەلوەستێك"، گوڤاری پەيامی ئەيلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨)، ل١٢.

(٨) عومەر عوسمان مێرگەسووری، ژێدەرێ بەرێ، ل٨.

(٩) تاهير گۆمەشينی، له بيرەوەرييەكانی...، ل١٢.

(١٠) عەبدولغەنی عەلی يەحيا، بەشی زانياری...، ل٢٤.

(١١) تاهير گۆمەشينی، له بيرەوەرييەكانی...، ل١٢.

(١٢) محەمەد عەلی مستەفا، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٢.

١-**الوجبة الأولى:-** ويكون دوامها من الساعة (٨- ١١) صباحاً، ويداوم فيها الأطفال من عمر ٦-١٠سنوات.

٢- **الوجبة الثانية:-** ويكون دوامها من الساعة (١- ٤) عصراً، ويداوم فيها الناشئة والشباب من عمر ١٢-٢٠ سنة.

٣- **الوجبة الثالثة:-** ويكون دوامها من الساعة (٤- ٦) مساءً، ويداوم فيها الكبار ممن عمره ما بين ٢٠-٤٠ سنة. وكان يخصص لهم برنامج لمحو الأمية، ويدرسون مادتين فقط هما اللغة الكوردية والرياضيات.

٤-**الوجبة الرابعة:-** ويكون دوامها من الساعة (٨-١٠) مساءً، وعادة ما كانت تفتتح في القرى التي توجد فيها مقرات الپێشمەرگە ، وكانت تتضمن برامج لمحو الأمية وتدرس فيها مادتي اللغة الكوردية والرياضيات فحسب[١].

ان قيادة الثورة الكوردية ومن خلال فتح المدارس ومراكز محو الأمية ودورات تأهيل المعلمين، كانت عازمة على القضاء على الجهل والأمية في كوردستان وتخليص الشعب من هذا الخطر والمرض والذي هو سبب رئيس للتخلف في جميع مجالات الحياة[٢]. وبذلت قيادة الثورة الكوردية الكثير من المحاولات مع المنظمات العالمية والمنظمات الإنسانية الأخرى من أجل تقديم يد العون لشعب كوردستان في هذا المجال[٣].

وأشادت مجلة (دەنگی پێشمەرگە) بهذه الخطوات التي أقدم عليها المكتب التنفيذي، وجاء في مقال لها: في هذه المناسبة نؤكد للنظام "الفاسد" في بغداد بأنه مهما كانت السياسات التي ينتهجها ومهما كانت الخطط التي ينفذها من أجل تخلف وإبادة الشعب الكوردي؛ فإن ذلك لن يصيب عزيمتنا باذى، ولن يلحق المكر السيء إلا بأهله، لان الثورة مستمرة في التقدم في جميع المجالات، وانه ليس بوسع حزب البعث ومرتزقته إضعاف ثورتنا واخضاعها لنفوذهم[٤].

وهكذا فإن قيادة الثورة الكوردية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام المصاعب التي تواجهها، بل استمرت في تقديم خدماتها في مجال التعليم، وكانت عملية التعليم في تقدم مستمر، وهذا ما أثار انتباه الصحافة العالمية، فقد جاء في تقرير لجريدة (كومبا Comba) الباريسية في ٢٤ حزيران ١٩٦٩ بعنوان (بغداد لن تنتصر في حربها على كوردستان)، انه مع جميع محاولات الحكومة العراقية في شن

---

(١) فوئاد حەمە لاو، بۆچی پێمان...، ل٣٢-٣٣. فيما يذكر معلم آخر وهو اسماعيل ابو بكر حسن، بان الدوام في المدرسة التي كان يداوم فيها كان على وجبتين، صباحي وهو خاص بالاطفال، ودوام مسائي للكبار في سبيل محو الامية. ينظر مقاله، "ماموّستایەکی شۆڕش ئەزموونی خۆی دەگێڕێتەوە"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨)، ل٧٦.

(٢) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٩٣.

(٣) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٠)، (مایس، ١٩٦٩)، ل١١.

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٤)، (تشرینی دوهەم، ١٩٦٩)، ل٨.

الحرب على كوردستان في (كركوك، اربيل، كويه...الخ)، فإنها لم تتمكن من التقدم شبراً واحداً، على الرغم من اعتماد الجيش العراقي على السلاح الجوي. وبخصوص التعليم جاء في التقرير:"... ومع كل ذلك فإن هناك حركة ونشاط في الأجزاء المحررة من كوردستان، حيث تمكنت القيادة العليا للثورة، واعلنت بسرور، أنها تمكنت قبل شهر حزيران ١٩٦٩ من فتح (٣٣٠) مدرسة في المناطق المحررة..." [١].

واهتم أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة اهتماماً كبيراً بالطلبة ودورهم في الثورة الكوردية سواء في داخل البلاد أو خارجها، فعندما عقد المؤتمر الثالث عشر لجمعية الطلبة الكورد في أوروبا، في مدينة برلين الغربية خلال الفترة ١١-١٧ آب ١٩٦٩، القيت في المؤتمر كلمة مجلس قيادة الثورة من قبل عضو المجلس دارا توفيق وتحدث فيها عن اهمية دور الطلبة الكورد في البلدان الأجنبية، وذكر بأن الكورد يفتخرون بهم لإخلاصهم ونشاطهم، ودعاهم وشجعهم على بذل المزيد من الجهد لخدمة قضيتهم القومية، كما تحدث عن جوانب عدة من الثورة الكوردية، وعرض تلك الأساليب غير الإنسانية والاعتداءات والهجمات التي قامت بها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد الشعب الكوردي، وخاصة في الفترة الأخيرة، وكيفية تصدي الشعب الكوردي لهذه الاعتداءات[٢].

كانت قيادة الثورة الكوردية تحرص على توفير الكتب ومستلزمات الدراسة، لتستمر عملية التعليم في كوردستان، وكانت هناك عدة منافذ لتوفير الكتب المنهجية للطلبة، من أبرزها:-

١-إن فروع (البارتى) ولجانه المحلية القريبة من المناطق الخاضعة للحكومة كانت تسعى من خلال مديري ومعلمي مدارس تلك المناطق المؤيدين للثورة و(البارتى)، بذل ما باستطاعتهم لتوفير الكتب لمؤسسات الثورة.

٢-عن طريق الموظفين الحكوميين والعاملين في مخازن الكتب من المؤيدين للثورة او المتعاطفين معها.

٣-وكذلك كتب المدارس التي سبق وان أغلقتها الحكومة، حيث كانت هناك كتب زائدة.

بهذه الصورة، كان يمكن الحصول على الكتب، ومع ذلك كان عدد الكتب اقل كثيراً من عدد الطلبة؛ لذلك كان المعلمون يضطرون لكتابة الدروس على السبورة وكان الطلبة ينقلون المادة منها، ومن ثم يراجعونها في البيت[٣].

أما بخصوص توفير الدفاتر والقرطاسية والطباشير؛ فإن الثورة كانت توفر الدفاتر وأقلام الرصاص والممحاة والمبرات للطلبة من خلال المدارس الحكومية القريبة من مناطق الثورة[٤]، او عن طريق شرائها من الاسواق، أو المساعدات التي كانت تصل الثورة من إيران، أو التي كانت ترسلها المنظمات الكوردية في الخارج، مثل جمعية الطلبة الكورد في أوروبا، وكانت توزع هذه المواد مجاناً على

(١) نقلاً عن، گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٢)، (تەموز، ١٩٦٩)، ل٢.
(٢) هەمان ژێدەر، ژمارە (٢٤)، (تشرینی دوهەم، ١٩٦٩)، ل٢٥.
(٣) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٤.
(٤) هەمان ژێدەر، ل٥٥.

الطلبة[١]، اما الطباشير فكان يتم الحصول عليه من خلال المدارس الحكومية القريبة من مناطق الثورة، أو عن طريق الشراء من الأسواق، وفي بعض الحالات كان المعلم مضطراً للكتابة على السبورة بواسطة قطعة من الجص (الكلس)[٢]. والجدير بالاشارة هنا، أنه كان لسكان القرى والمدن الكوردية الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية، دور بارز في توفير مستلزمات التعليم لمدارس الثورة ودعمها[٣].

وهكذا على الرغم من كل هذه المصاعب والنواقص؛ فإن هذه المدارس تمكنت من تعليم الأطفال الكورد القراءة والكتابة وتربيتهم تربية قومية صحيحة. ففي الصباح الباكر كان الطلبة يرددون أناشيد وطنية مثل:(ئەی رەقیب، پێشمەرگەین بە هەڵمەتین، وەلاتێمە کوردستانە، پێشرەوی کورد پارتیە سەروکمان بارزانیة....الخ) [٤].

كما أن المستوى التعليمي لمدارس الثورة كان جيداً إلى حد ما، لأن المعلمين كانوا متفرغين تقريباً للتعليم، ولم يكونوا منشغلين بامور أخرى، وكان سكان القرى يقدمون العون لهم، وفي الواقع فإن مئات الأطفال والكبار استفادوا من معلمي الثورة ومدارسها[٥]. ولم يكن مستوى طلبة الثورة اقل من مستوى طلبة المدارس الحكومية، وهذا بشهادة المشرفين التربويين الحكوميين الذين زاروا مدارس الثورة قُبيل صدور بيان ١١ آذار١٩٧٠[٦].

وفيما يتعلق بمستقبل مدارس ومعلمي الثورة فإنه قبل صدور بيان ١١ آذار بفترة ارسلت الحكومة وفداً من وزارة التربية إلى كوردستان، واعرب الوفد عن استعداده للمساعدة في إدارة مدارس الثورة -كبادرة حسن نية- وزار الوفد العديد من المدارس وأعرب اعضاؤه عن سعادتهم بمستوى الطلبة العلمي. وطلب منهم المسؤولون بضرورة الاعتراف بمدارس وطلاب الثورة، فقبل الوفد الحكومي ذلك[٧]. واصبحت مدارس الثورة مدارس رسمية وتم قبول كل طالب في صفه في المدارس الحكومية. وبالنسبة للمعلمين، فقد تم فتح دورة تدريبية لخريجي الاعدادية لمدة سنة وتم تعيينهم بعدها معلمين فيها. أما خريجو دورات الثورة فتم تعيينهم بصفة (مرشد)، وشغل بعضهم وظيفة (كاتب) في المدارس، او عينوا موظفين في دوائر الدولة. وعاد المعلمون الذين التحقوا بالثورة إلى مدارسهم

---

(١) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٢) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٥.

(٣) ع. دیبەگەیی، ژێدەرێ بەرێ، ل٦٤ ؛ عەزیز هەریری، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٢.

(٤) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٥.

(٥) عەبدولغەنی عەلی یەحیا، بەشی زانیاری...، ل٢٤.

(٦) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل ٥٥؛ ئەحمەد سەعید عەبدوللا، "مامۆستایێ شۆڕشا ئەیلولێ کی نە"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧)، ل٣٧.

(٧) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٥؛ گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧)، ل٥٣.

واحتسبت لهم مدة التحاقهم بالثورة خدمة لاغراض الترقية والتقاعد. ومن الضروري القول بان التعيين كموظف او معلم لم يكن بالامر الهين آنذاك، وكان هذا امتيازاً اعطي للملتحقين بالثورة[1].

ومن الجدير بالذكر هنا ان الحكومة -وبعد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠- كانت حريصة على ابعاد معلمي الثورة قدر الإمكان عن التدريس والاحتكاك بالطلبة؛ لأنها كانت تخشى من تأثيرهم في افكار الطلبة وتوجهاتهم لكونهم كانوا معلمي الثورة ومن كوادر (الپارتى) في الوقت نفسه[2].

(١) محمد اسماعيل محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٥. الجدير بالإشارة هنا أن الحكومة العراقية قامت واثر انتكاسة الثورة الكوردية سنة١٩٧٥، بنقل معلمي الثورة والمرشدين الى جنوب العراق. وكان النظام يسميهم بـ (معلمي الپارتي). ينظر، عەبدلواحيد دیبەگەیی (حكيم)، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٧.

(٢) گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧)، ل٥٢-٥٣. ومن المناسب ان نذكر هنا ان معلمي ثورة ايلول انتظموا في ١١ اب ٢٠٠٦ في جمعية او منظمة خاصة بهم باسم (جمعية معلمي ثورة ايلول)، ويصدرون الآن مجلة بعنوان "پەیامی ئەیلوول"، نزخر بالمعلومات عن تلك المرحلة من تاريخ التعليم في كوردستان.

رابعاً: مشكلة الأرض وأوضاع الفلاحين

اتسمت الأوضاع الاقتصادية للفلاحين في كوردستان خلال العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨)، بالتخلف وسيطرة الإقطاعيين على الأراضي الزراعية. فقد كتب الحقوقي ورئيس الوزراء العراقي -السابق- عبدالرحمن البزاز[١] سنة ١٩٥٦ عن وضع السكان الكورد في نهاية العهد الملكي، يقول:"...كان الفقر واضحا على ملامح القرويين، وكانت الأسمال التي يغطون أجسامهم به، تنم عن الحاجة الشديدة، وكانت وسائل الفلاحة البدائية التي يستعملونها تذكرنا بالقرون الخالية..." [٢].

لقد أقدمت الحكومة خلال السنة الأولى من عمر الجمهورية على اتخاذ تدابير وإجراءات لتنمية الاقتصاد الوطني، ففي ٣٠ أيلول ١٩٥٨ صدر قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد ملكية كبار ملاكي الأراضي الزراعية بما لا يزيد عن (١٠٠٠ دونم) للأراضي المروية و(٢٠٠٠ دونم) للأراضي غير المروية (الديم)، ويتم توزيع الباقي على الفلاحين، ما بين (٣٠- ٦٠) دونماً للأراضي المروية و(٦٠-١٢٠) للأراضي غير المروية[٣]. وقد استهدف القانون تحطيم السلطة السياسية والاقتصادية للإقطاعيين الكبار[٤]، وكذلك إزالة هيكل الإقطاع من الريف العراقي وتحرير الفلاحين من الظلم والفقر[٥]، حيث اعتقدت الحكومة بأن القضاء على الإقطاع كفيل بزيادة الانتاج[٦].

ان السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة في كوردستان العراق كانت ذات نتائج سيئة، إذ إن الإصلاحات التي بدأتها الحكومة في بغداد وبعض المدن الكبيرة لم تصل إلى المناطق الكوردية[٧]. وعلى الرغم من ان قانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٣٠ أيلول ١٩٥٨ قد ألحق ضربة قوية بالملكيات الكبيرة، وكان موجهاً بالأساس لتصفية الملكيات الإقطاعية، إلا انه لم يحقق أية تغييرات جذرية في أوضاع الفلاحين الكورد[٨]؛ وذلك لأن القانون لم يأخذ خصوصيات الوضع الزراعي في كوردستان بنظر

---

(١) ولد عبدالرحمن البزاز سنة ١٩١٣ في بغداد، تخرج من كلية الحقوق العراقية سنة ١٩٣٥، وعين في ١٩٥٠ عميدا لكلية الحقوق، ثم أصبح سنة ١٩٦٢ سفيرا للعراق في القاهرة، ومن ثم في لندن حتى توليه منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في وزارة عارف عبد الرزاق في ٦ أيلول ١٩٦٥، ثم تولى منصب رئاسة الوزارة مرتين، تشكلت الأولى في ٢١ أيلول ١٩٦٥، والثانية في ١٨ نيسان ١٩٦٦، توفي في ٢٨ حزيران ١٩٧٣. للتفاصيل عن حياته ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر، ينظر، محمد كريم مهدي المشهداني، المصدر السابق.

(٢) ينظر كتابه، صفحات من الأمس القريب ثورة العراق...هل كانت حتمية؟، (بيروت، ١٩٦٠)، ص١٤١. للتفاصيل عن الواقع الاقتصادي والطبقي والاجتماعي في كوردستان العراق في العهد الملكي، ينظر، كاظم حبيب، ملحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، ط٢، (اربيل، ٢٠٠٥)، ص١٩٩-٢٣٠.

(٣) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب /جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٢)، ص٣٢٣-٣٢٥؛ لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية، المسألة الكردية والحكم الذاتي، (بغداد، ١٩٧٥)، ص٣٣-٣٤.

(٤) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٥) عبدالوهاب حميد رشيد، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٦) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٧) باقيل بيڤانوفيتش ديمچينكه، كردستان العراق الملتهبة -استعراض صحفي لإحدى مراحل نضال الشعب الكردي- ترجمة، جرجيس حسن، (كوردستان، ١٩٨٤)، ص١٢.

(٨) ش.ج. اشريان، المصدر السابق، ص٤٩.

الاعتبار[١]، حيث يعد مالك (الألف) دونم من الأراضي المروية في المناطق الوسطى والجنوبية حسب القانون ملاكاً متوسطا، بينما في كوردستان يعد ملاكا كبيراً[٢]. ومع مساوئ ذلك القانون في معالجة مشكلة الأراضي الزراعية في كوردستان؛ فإن الحكومة قد أهملت تطبيقه في المناطق الكوردية، وذلك بهدف استمالة الأغوات الكورد إلى جانبها والاستفادة منهم في مقاومة الحركة القومية الكوردية والحد من نفوذها، ولم تكتف بهذا فحسب بل قامت بمنحهم امتيازات واسعة على حساب الفلاحين[٣]. وهي نفس سياسات حكومات العهد الملكي.

في واقع الامر فإن الفلاحين الكورد عانوا من ظروف اقتصادية قاسية خلال سنوات الثورة الكوردية؛ وذلك لأنهم لم يكن بامكانهم زراعة اراضيهم بشكل جيد، وبسبب ظروف القتال وحرق محاصيلهم الزراعية، ولأن الحكومة في كثير من الأحيان كانت تمنعهم من بيع منتوجاتهم في أسواق المناطق المجاورة والمدن الكبيرة. فضلاً عن ترحيل عدد كبير من سكان القرى الكوردية من مناطقهم الأصلية وحرق قراهم، او إعطائها للفلاحين العرب الذين كانت تجلبهم لهذا الغرض، بحجة ان القرويين الكورد يتعاونون مع الثورة الكوردية[٤].

والحقت العمليات العسكرية التي شنت بعد اندلاع ثورة ١١ أيلول ١٩٦١، أضراراً بالغة بالانتاج الزراعي في كوردستان، فعلى سبيل المثال ان انتاج التبغ قَلَّ من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٣ في كوردستان بنسبة (٦٦٪)، وهذا أدى إلى الحاق أضرار بالغة باقتصاد البلاد[٥].

وازدادت أوضاع سكان القرى من الفلاحين سوءاً، إثر قيام الحكومة العراقية بوضع خطة مركزية شاملة لحرق القرى الكوردية بالجملة بناء على قرار سري اتخذته الحكومة في أوائل الشهر العاشر من سنة ١٩٦٥، وباشرت بتنفيذها منذ السادس من تشرين الأول ١٩٦٥. وعن هذه الخطة ذكر قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني في المذكرة التي قدمها للأمم المتحدة، في الأول من كانون الثاني ١٩٦٦ بأنها كانت تتضمن: "...تحشيد قوات عسكرية كبيرة في منطقة واحدة والهجوم على عشرات القرى في آن واحد بالمدفعية والدبابات والمشاة وقنابل النابالم والقنابل المحرقة المحرمة دوليا والتي تقذفها الطائرات. حتى تنبعث الحرائق والأدخنة من القرى ويضطر اهلها إلى تركها ومن ثم تدخل القوات الغازية وتنهب وتسلب ما يقع تحت ايديها حتى إذا تم لهم ذلك اشعلوا النيران في القرية واحرقوها

---

(١) دلير ئيسماعيل شاوەيس، "بارودۆخى ئابووری له كوردستانى عيراق دا - كوتايى سالانى ١٩٥٠ سەرەتاى سالانى ١٩٦٠دا"، گۆڤارى سەنتەرى برايەتى، ژمارە (١١)، (هەولير، كوتايى ئەيارى١٩٩٩)، ل١٣٧-١٣٨.

(٢) جمال الحيدري، "الشيوعيون طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير المصير والحرية والوحدة القومية"، في، الحزب الشيوعي العراقي، موقفنا من المسألة القومية الكردية" مجموعة وثائق برنامجية"، (بغداد، ١٩٧٣)، ص٣٥.

(٣) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية الكرد وثورة ١٤تموز ١٩٥٨ "١٤ تموز ١٩٥٨- ١١ أيلول ١٩٦١"، (كردستان، ١٩٩٠)، ص٨٤ ؛ ش.ج.اشيريان، المصدر السابق، ص٥١.

(٤) گوڤارى رزگارى كوردستان، ژمارە (٤)، سالى دووەم، كانونى دووەم ١٩٦٥.

(٥) ش.ج.آشيريان، المصدر السابق، ص٢٩-٣٢.

عن آخرها وشردوا من تبقى من سكانها وأخلوا المنطقة منهم كلياً...". وأضافت المذكرة بأن هذا الأمر جرى في مناطق عديدة من ألوية كركوك والموصل وأربيل، وان وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي قد أشرف بنفسه على حرق مناطق آغجلر وشوان في لواء كركوك[1].

ومن الجدير بالذكر أن الفلاحين الكورد كانوا يشاركون في الثورة دون أجورٍ مادية، بل في أغلب الأحيان كان سلاحهم وعتادهم من مالهم الخاص، فضلاً عن ذلك فإن سكان القرى كانوا يؤيدون الپێشمەرگە ويضيفونهم ويقدمون الطعام لهم[2].

شكل المكتب التنفيذي لجنة فرعية لفرض الضرائب على السكان والبالغة (٥٪) من المحصول، وكانت للجنة فروعاً في المناطق لجمع الضرائب، يعمل في كل واحدة منها ثلاثة أشخاص من الإدارة والپێشمەرگە والسكان المحليين. وكان يحق لفروع المناطق حق إعادة النظر في مبلغ الضريبة زيادته أو تقليصه حسب الظروف المحددة. ونشير إلى أن الفلاحين في كوردستان قدموا مساعدات للثورة الكوردية عن طريق قنوات أخرى في شكل مساعدات طوعية وغيرها. وكان المبلغ الإجمالي للاشتراكات لصالح الثورة يشكل وسطياً (٢٥٪) من المحصول. وكانت الضرائب تجبى بصورة عينية (رز، تبغ، قمح...الخ) ونقوداً في حالات معينة. وحظر مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي اخذ أي شيء من السكان عنوة، وعندما كانت السلطات العسكرية أو المدنية تلجأ بصورة اضطرارية إلى اخذ المواد الغذائية قسراً من السكان كان يدفع لهم تعويضاً مالياً[3].

إن قيادة الثورة الكوردية كانت حريصة على تحسين أوضاع الفلاحين وتحسين ظروف حياتهم وتأمين الحد الأدنى من المعيشة لهم وهو شيء مهم؛ ولهذا تم إبداء اهتمام كبير بهذا الجانب وذلك عن طريق مبدئين، وهما:

١-لا يجوز إبعاد الفلاح من أرضه.

٢- المحافظة على الوضع الراهن لصالح الفلاح.

وكانت قيادة الثورة ترى بأن المحافظة على حقوق الفلاحين والطبقات الفقيرة في المجتمع تتم عن طريق الإصلاح الزراعي، إلاأن المعالجة في هذه المرحلة صعبة ولا تتم بالكامل، بسبب طبيعة مرحلة التحرر القومي النضالي الطبقي في كوردستان. كما أن العلاقات الاقتصادية المباشرة يصعب تغييرها وإقامة علاقات جديدة. ثم أن الكثير من الملاكين كانوا في صفوف الثورة ومشاركين فيها بفعالية ويتمتعون بروح وطنية؛ لذلك لا يمكن ضرب مصالحهم وإعطاء الأرض للفلاحين، وانه كان يجب اتخاذ خطوات تدريجية وليست جذرية من أجل تطبيق الإصلاح الزراعي ورفع المستوى المعيشي للفلاح

---

(١) ينظر نص المذكرة في الملحق رقم (١٦).

(٢) گوڤاری رزگاری کوردستان، ژمارە (٤)، سالی دووەم، کانونی دووەم ١٩٦٥.

(٣) شاکرو خدو محوي، المصدر السابق، ص٣١٣.

وتأمين الارض له. وكذلك الاهتمام أكثر بمشاركته بصورة فعالة في أمور الثورة، ومنع الظلم إذا وقع عليه، وتقليل نفوذ الإقطاعيين. وعلى هذا الأساس فإن الثورة اتخذت خطوات عدة لمعالجة مشاكل الفلاحين؛ لأنهم السند الرئيس والحقيقي للثورة، ويمثلون أغلبية الپێشمەرگە، وان تأمين مصالحهم يعني تقوية الثورة لأنهم سيكونون أكثر إخلاصاً لها[١].

لقد تركزت المهمة الأساسية أمام (البارتى) في تقوية القاعدة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للحركة، وتوفير الحاجيات الضرورية للشعب، وبالدرجة الأساس تأمين الارض للفلاحين. وبقرار من اللجنة المركزية لـ (البارتى) ومن مجلس قيادة الثورة وزعت على الفلاحين جميع أملاك الدولة وأراضي الإقطاعيين المعادين للثورة الكوردية. ولم يكن الفلاح الكوردي يملك الحق ببيع أو شراء الأراضي التي خصصت له، وقد أعلن بأن هذه الأرض هي ملكية عامة. واتخذت قرارات تمنع طرد أي فلاح من أراضي الإقطاعيين لعدم دفعه الضرائب[٢]، وكانت نسبة هذه الضرائب قد حددت بموجب قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة.

وتشكلت في العديد من المناطق الخاضعة للثورة جمعيات تعاونية. وعمل المساهمون في الجمعيات سوية في الأرض مع بعضهم بعضاً لرفع مستوى الانتاج[٣]، وأعطوا السلطات المحلية قسما من المحصول. وكانت هذه الجمعيات تعتبر مصدراً رئيساً لتمويل المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة[٤].

المهم هنا أن قيادة الثورة الكوردية تمكنت من حل الكثير من مشاكل الأراضي في كوردستان، وتم اخذ مصالح الفلاحين وملاكي الأراضي بنظر الاعتبار، وذلك في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية[٥].

وأدت هذه التدابير دوراً مهماً في توسيع وتعزيز القاعدة الاجتماعية للثورة الكوردية، واثر ذلك على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الكوردي. وعملت بشكل نشيط على إلغاء العادات والتقاليد القديمة في كوردستان. وازيلت الخلافات العشائرية في صفوف الپێشمەرگە، وسارت عملية القضاء على الإقطاعيين في كوردستان بخطوات سريعة[٦].

ومن الجدير بالذكر هنا أن البارزاني بنفسه، كان يتابع أوضاع الفلاحين الكورد ويطلع على أحوالهم المعيشية، ويسعى لحل مشاكلهم المادية، ولعل هذه الواقعة تدل على ذلك، ففي سنة ١٩٦٤ وحينما كان البارزاني يتجول في كوردستان، ووصل إلى بلدة(چوارتا)، وأصبح ضيفاً عند احدى العائلات، كان هناك شخص وبيده سلة من البيض، يصر على دخول دار المضيف ومقابلة البارزاني، وعندما دخل

---

(١) محمود عوسمان، ژيانەوەرێ بەرێ، ل١٠١-١٠٢.

(٢) ش.ج.الشيريان، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٣؛ مجموعة من المؤلفين الكورد والروس، المصدر السابق، ص٨٣.

(٣) گوڤارى رزگارى كوردستان، ژمارە (٤)، سالى دووەم، كانونى دووەم ١٩٦٥.

(٤) ش.ج.الشيريان، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٥) گوڤارى دەنگى پێشمەرگە، ژمارە (١٥)، ئەيلول ١٩٦٨، ل٤.

(٦) ش.ج.الشيريان، المصدر السابق، ص١٩٣.

البيت، قال: فداؤك نفسي، اهديك سلة البيض هذه، فاجابه البارزاني: ليس لي حاجة بالبيض، ولكن يبدو أن لك امراً آخر. اجاب الرجل: منذ مدة وعائلتي تجمع بيض الدجاج واليوم توجهت نحو السليمانية لكي ابيعه، ولما خرجت من (چوارتا)، دفعت نصف دينار لگمرككم وزودوني بوصل استلام. وعندما وصلت قرب جبل ازمر، قالوا لي: لا نعترف بهذا الوصل ولا نتعامل معه، وان عليك دفع نصف دينار آخر، فاضطررت لدفعه ايضاً. وكنت متاكداً انه عند منطقة (دەباشان) قرب السليمانية بأنني لن اتخلص منهم بأقل من دينار، فرأيت بانه من الأفضل ان ارجع بسلة البيض إلى (چوارتا)، وان اقدمها لكم باعتباركم قائد هذه الثورة. انزعج البارزاني كثيراً عند سماعه هذه الواقعة، إلا أنه ارتاح في الوقت نفسه لأنه اطلع على الموضوع مباشرة[1].

ونتيجة لذلك، أصدر البارزاني أوامره إلى جميع مراكز جيش كوردستان الثوري ومقرات (الپارتى)، بانه اعتباراً من اليوم فصاعداً لا يجوز اخذ أية گمارك او ضرائب او أي نوع آخر من الرسومات من المواطنين، عدا ضرائب التبغ التي ترسل للمدن الخاضعة للحكومة، كما أمر بإصدار تعليمات خاصة بذلك[2].

(١) شەوکەت ملا اسماعيل حسن، ژێدەرێ بەرێ، ل٢١٦.
(٢) هەمان ژێدەر.

خامساً: تطوير القضاء

بعد اتساع المناطق الخاضعة للثورة الكوردية، رأت قيادة الثورة ضرورة إقامة جهاز للقضاء في المناطق المحررة من كوردستان. وذلك لفصل المشاكل القضائية بين المواطنين وتنظيم الحياة المدنية في هذه المناطق؛ لذلك تم تشكيل المحكمة العليا للثورة في ١٢ تموز ١٩٦٣ -كما سبق الاشارة-. وبعد تشكيل مجلس قيادة الثورة في تشرين الأول ١٩٦٤؛ فإنه ابدى اهتماماً كبيراً بامور القضاء، وتم تشكيل لجنة العدل، بهدف تنظيم أمور القضاء والمحاكم في المناطق المحررة.

اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤ وبعد المداولة والمناقشة حول الأمور القضائية التي لها مساس بالثورة وحول شؤون المحاكم فيها، تقرر تنظيم شؤون القضاء في كوردستان، وألغت اللجنة كافة التشكيلات القضائية والمحاكم واللجان السابقة المعينة قبل صدور هذه القرارات. وان يكون القضاء في كوردستان مستقل استقلالاً تاماً في كافة فعالياته، ولا يجوز لأية جهة إدارية أو عسكرية أو حزبية التدخل في شؤون القضاء بأي شكل من الأشكال وان تتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين[١]. وعن استقلالية القضاء، يذكر مسعود البارزاني: "...تمتعت هذه المحاكم بالاستقلال التام وحظرت الثورة السلطات العسكرية أو الإدارات من التدخل في شؤونها..." [٢]. ويذكر قائد الفرقة الثانية للپێشمەرگە في كوردستان رشيد سندي بأنه وصلتهم أوامر من المكتب التنفيذي، تمنع بموجبها منعاً باتاً التدخل بأمور القضاء والعدالة بأي شكل من الأشكال[٣].

وأكدت اللجنة أنه سيتم تطبيق قانون العقوبات البغدادي وقانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي في القضايا الجزائية بصورة عامة، وأن سلطة الثورة الكوردية هي البديل للدولة العراقية المنصوص عليها في القانون المذكور. وتطبيق احكام القانون المدني العراقي وأصول المرافعات الحقوقية والتجارية والأهلية على جميع القضايا المدنية في كوردستان كما هو الحال في المحاكم العراقية. أما بخصوص القضايا الشرعية فيطبق قانون الأحوال الشخصية المطبق في العراق، وفي الحالات غير الواردة في القانون المذكور فتطبق أحكام الشريعة الإسلامية حسب ظروف الحال، ويطبق قانون الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المسلمين[٤].

وقررت اللجنة بضرورة التفريق بين القضاء المدني والعسكري، وان يطبق قانون العقوبات العسكري على العسكريين إلا في القضايا التي يكون أحد اطرافها مدنياً، إذ إن القضاء المدني يكون هو

---

(١) للتفاصيل ينظر الملحق رقم (٩).
(٢) مقتبس من كتابه، المصدر السابق، ص٣٨٧.
(٣) مقابلة شخصية معه في ١١ آذار ٢٠٠٨.
(٤) للتفاصيل ينظر الملحق رقم (٩).

الجهة ذات الاختصاص[١]. وهكذا وعند إعادة تشكيل اللجان العدلية في كوردستان تم فصل المحاكم المدنية عن المحاكم العسكرية[٢].

وبخصوص المحاكم في كوردستان قررت اللجنة أن تكون على ثلاث درجات وهي:-

أ- المحاكم ذات الحاكم الواحد:

وتنظر في القضايا الحقوقية والشرعية في حالة عدم وجود قاض وفي القضايا الجزائية التي لا تزيد عقوبتها على سنتين، ويكون للحاكم صلاحية حاكم جزاء من الدرجة الاولى وحاكم بداءة غير محدودة ويكون حاكماً للتحقيق في الوقت نفسه. وتشكل هذه المحكمة في كل قضاء في المناطق المحررة من كوردستان، ويجوز تشكيلها في غير الأقضية إذا اقتضت الحاجة ذلك.

ب- المحاكم الكبرى:

وتتكون من ثلاثة حكام على ان يكون الرئيس وأحد الأعضاء حقوقياً، ولها صلاحية النظر في القضايا التي تزيد عقوبتها على سنتين، وتكون بمثابة محكمة للاستئناف ايضا بالنسبة للقرارات الجزائية الصادرة من المحاكم ذات الحاكم الواحد. وتم تشكيل محكمتين كبيرتين احداهما في منطقة لواء الموصل واربيل، والثانية في لواء كركوك والسليمانية، ويكون في كل محكمة كبرى ادعاء عام. ويجوز تشكيل محاكم كبرى أخرى إذا اقتضت الضرورة وتيسر العدد الكافي من الحكام.

ج- محكمة التمييز:

وهي اعلى سلطة قضائية في الثورة، وكانت تشكل من ثلاثة أعضاء في الأقل يرشحهم المكتب التنفيذي، وفي القضايا الشرعية يضاف إليهم عضو أو اكثر من ذوي الاختصاص في الأمور الشرعية، يرشحهم رئيس محكمة التمييز وتكون مرتبطة مباشرة بالمكتب التنفيذي[٣].

كما كانت هناك محاكم شرعية يديرها قضاة شرعيون، للبت في القضايا الشرعية، وكانت هذه المحاكم خاضعة كذلك للقسم العدلي، وكان جميع القضاة من رجال الدين (الملا)، وكان الخوري بولص البيداري يبت في القضايا المتعلقة بالناحية الدينية للمسيحيين القاطنين في المناطق المحررة من كوردستان[٤].

بهذه الصورة تم تقسيم كوردستان المحررة إلى مناطق عدلية، اسست في كل منطقة محكمة مدنية ومحكمة شرعية، تراجع قراراتها من قبل المحكمة الاستئنافية في المنطقة، وتدقق احكامها من

---

(١) للتفاصيل ينظر الملحق نفسه.

(٢) ش.ج.اشيريان، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٣) للتفاصيل ينظر الملحق رقم (٩).

(٤) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

قبل المحكمة العليا للثورة، ومقرها في ناوبردان[1] حيث تحال اليها جميع الأحكام الجنائية التي تستدعي التدقيق فضلاً عن النزاعات المدنية الاخرى، ويكون حكمها نهائياً. وكانت المحاكم تطبق القوانين العراقية السارية فضلاً عما شرعته الثورة من القوانين المحلية[2]. وكان لتشكيل المحاكم دور فعال في تخفيف العبء عن كاهل اللجان المحلية للپارتى ومنظماته، فتفرغ الكوادر لواجباتهم الحزبية[3].

كانت اللجان التحقيقية التابعة للمحاكم تقوم بالتحقيق في حوادث القتل والنزاعات والدعاوى، وبعد التحقيق المتواصل كانت ترفع تقاريرها إلى المحاكم لدراسة الأوراق التحقيقية والتأكيد من صحة وحياد ونزاهة التحقيق، فتصدر قراراتها بموجب القوانين المرعية ومقتضيات المصلحة العامة مع مراعاة ظروف وعادات وتقاليد المنطقة. أما بخصوص حوادث القتل والمشاكل الاجتماعية المعقدة جداً أو العشائرية والقديمة، فكان تجري مشاورات مع القيادات العسكرية والحزبية كل في منطقة عملها قبل إصدار القرار، تجنباً من الوقوع في سهو او اشتباه. أما في الحوادث الكبيرة والحساسة فكانت يتم تشكيل محكمة ثورية على مستوى عالٍ من المسؤولين الحزبيين والعسكريين بصفة محكمة كبرى[4].

قررت اللجنة بأن يكون تعيين الموظفين في المحاكم بموافقة المكتب التنفيذي، كما يستحسن ان يكون جميع الحكام من الحقوقيين عدا القضاة الشرعيين ومن ذوي السير والسمعة الحسنة، واذا لم يتيسر العدد الكافي من الحقوقيين فيجوز الاستعانة بمن لهم خبرة او ممارسة في الأمور القضائية وبرجال الدين، ويتم تعيينهم من قبل المكتب التنفيذي[5].

تحسن وضع الجهاز القضائي تحسناً ملموساً بعد اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦[6]. وكان يدير شؤون المحاكم عدد من خريجي كلية الحقوق[7]، ومع ان نسبتهم كانت قليلة، إلا أن افتقار الثورة إلى العدد الكافي من رجال القانون لم يقف مانعاً أمام تطور القضاء، إذ تم استخدام عدد من الموظفين العدليين الذين سبقت لهم الخدمة في الدوائر العدلية في كوردستان واستفادت من تجاربهم[8]. كما تم فتح دورات عدة لخريجي الدراسة الإعدادية تم خلالها دراسة المواد القانونية، وتم تأهيلهم لإدارة المحاكم وشؤونها، وأفادوا الثورة في هذا المجال[9]. كما أن الثورة استفادت من مؤهلات رجال الدين فأسندت إلى عدد منهم وظائف قضائية، بتعيينهم قضاة شرعيين في القيادات المحلية ليتفرغوا إلى فض نزاعات

---

(١) يبدو ان مقر المحكمة العليا للثورة قد نقل اليها من منطقة (ماوت) بعد احداث الشقاق ١٩٦٤.
(٢) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ١٩٦١-١٩٧٥، ص٣٨٧.
(٣) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٧٠.
(٤) نجم الدين اليوسفي، المصدر السابق، ص١٧٠.
(٥) للتفاصيل ينظر الملحق رقم (٩).
(٦) جريدة خەبات، العدد (٤٩٩)، كانون الاول١٩٦٧.
(٧) محمد اسماعيل محمد، ژيانەرێ بەرێ، ل٥٠.
(٨) مسعود البارزاني، المصدر السابق،١٩٦١-١٩٧٥، ص٣٨٦-٣٨٧.
(٩) محمد اسماعيل محمد، ژيانەرێ بەرێ، ل٥٠

المواطنين[١] . ومن هذه المحاكم، المحكمة الشرعية في منطقتي زاخو ودهوك وكان ملا علي بَروشكي حاكماً فيها، ومحكمة منطقة ئاميدي وكان ملا أحمد نيروّى حاكماً فيها[٢].

ونظراً لقلة القضاة وعدم تمكن قيادة الثورة من تعيينهم في جميع النواحي، فقد أقيمت في بعض النواحي (لجنة الصلح) لتقوم بأعمال القاضي، وكانت تلك اللجنة تتكون من رجل كبير بالسن، ومن رجل دين إلى جانب عضو من (الپارتى) وأحياناً من الپێشمەرگە[٣].

ودعت اللجنة الجهات الإدارية والعسكرية إلى ضرورة إبداء المساعدة المطلوبة لغرض تسهيل وتمشية أمور القضاء[٤]. وكان لهذا التعاون تأثير واضح في المجتمع، إذ إن نسبة الجريمة في المناطق الخاضعة للثورة كانت قليلة جداً، ولا سيما جرائم السرقة وقطع الطريق والقتل، وكانت هذه الجرائم نادراً ما تحدث. وتمت مواجهة جرائم القتل التي حصلت بالسرعة الممكنة بإلقاء القبض على القتلة في غضون ساعات وتقديمهم للمحاكمة. وأدى هذا إلى عدم التجرؤ على مخالفة القوانين او ارتكاب الجرائم لا سيما جرائم القتل، وهكذا كان الناس يشعرون في ظل أجهزة الثورة بالأمان على أنفسهم وأموالهم[٥]. وكان الناس مقتنعين بأحكام القضاء في كوردستان، وغالباً ما كان المتهم يتقبلها بصدرٍ رحب مؤمناً تماماً بأنه يستحق تلك العقوبة التي اتخذت بحقه[٦]. والجدير بالذكر هنا، أن المكتب التنفيذي أصدر تعليماته الخاصة بمنع التعذيب في السجون التابعة للثورة[٧].

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة بحق أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة أو المكتب التنفيذي، فإن اللجنة قررت أنه إذا ارتكب جريمة الخيانة العظمى، فتشكل محكمة عليا للثورة من سبعة أعضاء، منهم: اثنان من المكتب التنفيذي، واثنان من قادة الپێشمەرگە ، واثنان من قضاة محكمة التمييز، وتنعقد الجلسة برئاسة رئيس محكمة التمييز. أما في الجرائم الأخرى التي يرتكبها أعضاء مجلس قيادة الثورة والمكتب التنفيذي فإن قضاياهم تحال إلى المحاكم الاعتيادية حسب الأصول[٨]. الجدير بالذكر هنا، أن قائد الثورة الكوردية هو من كان يوقع على أحكام الإعدام التي يصدرها القضاء[٩].

---

(١) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ١٩٦١-١٩٧٥، ص٣٨٨.

(٢) مقابلة شخصية مع نجم الدين يوسفي في ١٠ نيسان ٢٠٠٧.

(٣) عصمت شريف والي، المصدر السابق، ص٣٤١.

(٤) ينظر الملحق رقم (٩).

(٥) محمد اسماعيل محمد، ژيَدەرێ بەرێ، ل٥٠.

(٦) مقابلة شخصية مع نجم الدين يوسفي في ١٠نيسان٢٠٠٧. وسرد اليوسفي -قائممقام العمادية آنذاك- في هذه المقابلة واقعة غريبة وأكد بأنه كان لها الكثير من المثيلات في مناطق كوردستان المختلفة، وملخصها، أنه في سنة ١٩٦٥ تم إلقاء القبض على أحد الأشخاص المتهمين بارتكاب مخالفة قانونية، وتم زجه في السجن التابع لقائممقامية قضاء ئاميدي، وعندما استؤنف القتال في نيسان١٩٦٥ دعا القائد العسكري في المنطقة أسعد خوشوي الى اجتماع طارئ، فاضطر هو ومعه حراس المبنى الى التوجه للاجتماع لأخذ الاحتياطات اللازمة للاستعداد للقتال، فترك السجين في المقر وحده إذ تولى هو حراسته لحين عودة الحراس، ولم يحاول الهرب؛ لأنه كان على قناعة تامة بأن الحكم الذي انخذ بحقه كان عادلاً.

(٧) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١آذار٢٠٠٨.

(٨) ينظر الملحق رقم (٩).

(٩) مقابلة شخصية مع علي السنجاري في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

سادساً: شؤون الپێشمەرگە

كانت قيادة الثورة الكوردية حريصة على تقوية الجيش الثوري الكوردستاني، وبالتالي تقوية المضمون السياسي والعسكري للثورة، وكانت قيادة (الپارتى) مع أعضاء مجلس قيادة الثورة في كوردستان يسعون من اجل ترسيخ الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في كوردستان، لتكون للثورة مضمون اقتصادي واجتماعي وسياسي قوي، وتكون قادرة على اتخاذ الخطوات اللازمة في اسرع وقت ممكن وبأقل جهد للوصول إلى الأهداف القومية[١].

المهم هنا، أنه بموجب المادة الثالثة من دستور مجلس قيادة الثورة: فإن المجلس هو الذي يرسم السياسة العامة للثورة، ويسن القوانين والأنظمة المتعلقة بالشؤون العسكرية وغيرها؛ لذلك أصدر المجلس في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٤ نظام القيادة العامة لثورة كوردستان رقم (١) لسنة ١٩٦٤، إذ جاء في المادة الأولى منه أن واجبات القيادات العسكرية تتمثل في الشؤون العسكرية فحسب، وليس لها حق التدخل في شؤون الإدارات المحلية إلا أنه يجب التعاون بين القيادة العامة وقيادات الفرق (لەشكر) من جهة، ومجلس الإدارة العليا وهيئة إدارة اللواء من جهة أخرى، وكذلك مع السلطات القضائية، بتبادل الآراء والمعلومات واتخاذ الإجراءات عند الضرورة مع إخبار القيادة العامة والمكتب التنفيذي بذلك من كلا الطرفين، وانه في حالة الطوارئ والقتال فإن المكتب التنفيذي يصدر أوامراً خاصة بخصوص التعاون بين السلطات العسكرية والإدارية والقضائية، وجاء في النظام كذلك تنظيم الجيش وتشكيل مجلس الدفاع الوطني في كوردستان[٢].

كان ملا مصطفى البارزاني هو القائد الأعلى العسكري العام[٣]، وفي سبيل تطبيق مقررات الاجتماع الأول لمجلس قيادة الثورة تم تشكيل مجلس الدفاع الوطني، لتنظيم القيادة العسكرية في كوردستان، وترأسه رئيس أركان الجيش العقيد نوري ملا معروف، إلا أن هذا التنظيم لم يُكتب له النجاح ولم يستمر طويلاً؛ بسبب ظروف الحرب في البلاد[٤].

وبهدف إعادة توزيع وتنظيم القوات في كوردستان قرر المكتب التنفيذي، تقسيمها من زاخو إلى خانقين إلى ثلاثة اقسام، إذ إنه وضع في كل منطقة من المناطق التالية فرقة (لەشكر)، تمثل فيما يلي:

١-منطقة باديناڤ (دهوك، زاخو، ناكرى، شيخان، ئاميدى) وهي منطقة الفرقة (لەشكر) الأولى بقيادة أسعد خوشوي.

٢- مناطق بالك وسهل أربيل وسفين، منطقة الفرقة (لەشكر) الثانية بقيادة رشيد سندي.

---

(١) گوڤارى دەنگى پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تشرينى دوهەم، ١٩٦٨)، ل١٤.

(٢) للتفاصيل ينظر الملحق رقم (٩).

(٣) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٣٣.

(٤) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.

٣- مناطق قرداغ وآغجلر وسورداش وشار باژێر وخانقين، منطقة الفرقة (لەشكر) الثالثة بقيادة المقدم الركن عزيز عقراوي[١].

الا أن عضو مجلس قيادة الثورة في كوردستان عصمت شريف وانلي يؤكد، بأن "ذلك التقسيم لم يكن ليسمح بالمرونة، بل ويتطلب وجود عدد كبير من الكوادر العسكرية المتخصصة بالإدارة"[٢]. ومن جانبه يذكر عبدالله أحمد رسول پشدەری بأن البارزاني لم يكن مقتنعاً بهذا التنظيم وكان يرى بانه "غير عملي"، الا أن هذه الخطة وضعت على الورق كقرار؛ ولهذا ومع بدء القتال مباشرة في نيسان ١٩٦٥ الغي هذا التنظيم، وبقيت فقط (الفرقة الأولى) كما هي؛ لأن القائد اسعد خوشوي كان له سلطة سياسية وعسكرية وإدارية في منطقة بادينان، ولأن امراء (الهيزات) كانوا من أقربائه[٣]. فيما يذكر قائد الفرقة الثانية رشيد سندي بهذا الخصوص، بأن هذا التنظيم كان امراً جيداً وكان عملياً، الاّ ان الاوضاع لم تستمر -كما كانت- إذ اندلع القتال في كوردستان في نيسان١٩٦٥، وان هيكلية هذا التنظيم العسكري بقيت الا ان طريقة العمل اختلفت؛ بسبب ظروف القتال، واتخذت عملية تعامل القيادة مع القطعات العسكرية طابعاً آخر، تمثل في منحها حرية اكبر للتحرك واتخاذ القرارات العسكرية الضرورية، كل حسب ظروف الجبهة التي يقاتل فيها، وان تطبيق هذه التعليمات جاء نتيجة لضعف الاتصالات بين القيادة والألوية المختلفة[٤].

وبخصوص عدد أفراد القوات العاملة النظامية في الجيش الثوري الكردستاني، فيؤكد عضو مجلس قيادة الثورة عصمت شريف وانلي بانه تجاوز (١٤٠١٢) مقاتلاً في سنة (١٩٦٦)، وذلك بالاستناد إلى الأرقام التي تم أخذها من سجلات المكتب التنفيذي التي تضم مرتبات الپێشمەرطة. كما كان يوجد مقاتلون من العشائر الكوردية يشاركون في الثورة، واندمجوا في صفوف الجيش الثوري الكوردستاني، فضلاً عن وجود نحو ألفين من الپێشمەرگه لا يحملون السلاح لقلته[٥].

وكان من أبرز قادة الپێشمەرگه سنة ١٩٦٦:

- معاون الشرطة القديم عبدالوهاب الأتروشي، قائد كتيبة خەبات.
- الملازم طاهر علي والي قائد كتيبة قرەداغ.
- الملازم رشيد سندي، قائد كتيبة رزگاری.
- المحارب القديم: حسو ميرخان بارزاني، قائد كتيبة كاوه.

---

(١) عەبدوللا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١٢٢ ؛ مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨. للتفاصيل ينظر، مسعود البارزاني، المصدر السابق، ١٩٦١-١٩٧٥، ص١٥٠-١٥١.

(٢) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٣٣.

(٣) عەبدوللا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١٢٢.

(٤) مقابلة شخصية معه في ١١ آذار ٢٠٠٨.

(٥) ينظر، كتابه، المصدر السابق، ص٣٣٥-٣٣٦.

- العقيد عزيز عقراوي، قائد كتيبة سفين.
- المحارب القديم عبدالله پشدەری، قائد كتيبة بالك.

في حين كان يقود الفرقة الأولى المحارب القديم أسعد خوشوي، وكتائبها الأربع لها قادتها، وهم: علي خليل خوشوي لمناطق العمادية ودوسكي وعدد القوات (١١٠٠) من الپێشمەرگە، حسو ميرخان لمناطق عقرة شيخان وزيبار، وعدد القوات (١٦٠٠) من الپێشمەرگە. سعيد عبدالوهاب، لمنطقة دهوك وعدد القوات (٨٠٠) پێشمەرگە. وكان يقود علي شعبان بارزاني الفوج (هێز) رزگاری في بيتواته كونه رئيساً له[١].

ويذكر عصمت شريف وانلي، بأن الپێشمەرگە كانوا يرتدون زياً موحداً، ولكن لم تكن توجد مراتب داخل الجيش، ويخدم الجميع من الرجال بدون رتبة عسكرية، وكان العسكريون الذين يحملون رتبة عسكرية، يخدمون سوية داخل الجيش ويحتلون مراكز قيادية، وذلك لأن إدخال نظام الرتب يمكنه أن يثير بعضاً من عدم الرضا. وظل الضباط المهنيون يُعرفون بآخر رتبة حصلوا عليها، عندما كانوا قبلا يعملون في الجيش والشرطة العراقية[٢].

ومن جهة اخرى فإنه عندما كانت تتحرك العناصر التابعة للثورة الكوردية؛ فإنه كان يتم إعلام المكتب التنفيذي بذلك، فعندما تم إرسال عناصر جهاز اللاسلكي بقيادة نوري حيدر (هوشيار) ورفاقه ليكونوا في خدمة مقر الحزب الشيوعي العراقي في قرية (برسرين)؛ فإن مسؤول المقر الرئيس(النقيب) كمال نعمان أرسل البرقية التالية إلى المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب السياسي للثارتي والمكتب العسكري ومقر قوة بالك، جاء فيها:-

من/ كمال نعمان به رسرين

الرقم (١) اليوم ١٧/ ١١/ ١٩٦٥

ان اجهزة اللاسلكي التي ارسلتموها الينا بإدارة الاخ نوري حيدر المعروف بـ هوشيار وصلتنا في ١٧/ ١١/ ١٩٦٥ وبدأ العمل بها؛ لذا أردنا إعلامكم[٣].

إن قيادة الثورة الكوردية كانت حريصة على تأهيل المواطنين في مختلف الميادين، فعلى الصعيد العسكري تم افتتاح عدة دورات في الهندسة العسكرية ودورات المخابرة (اللاسلكي) وغيرها.

إن واجب اللاسلكي كان ضرورياً، وبسبب توسع المراكز والمقرات التابعة للپێشمەرگە، فإنها كانت تفتقر إلى الكادر اللازم لإدارتها، وعلى الرغم من الدعوات الكثيرة التي كان يوجهها أخصائيو المخابرة في الثورة لفتح الدورات بهذا الخصوص، إلا أن الاستجابة لها كانت قليلة. حيث إن المعلمين كانوا يطالبون

(١) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٣٦.
(٢) ينظر، كتابه، المصدر نفسه.
(٣) نوری حەیدەر (هوشیار)، ژیانەوەی بەرێ، ل١٥٢.

بمشاركة ما بين (٤٠- ٥٠) عنصراً من الپێشمەرگە المتعلمين في هذه الدورات كل مرة، وتأهيلهم لإدارة اللاسلكي في مقرات الپێشمەرگە[١].

المهم في الأمر: فإن شبكة الاتصالات اللاسلكية التي كان يديرها مختص وهو (المعاون كمال أحمد برقي) الذي يرتبط بالمكتب التنفيذي، ويتواصل مع قوات الكتائب ليل نهار بواسطة أجهزة إرسال واستقبال مع مكتب قيادة البارزاني والمكتب التنفيذي، كما ويتواصل قادة الأفواج بنفس الطريقة مع قادة كتائبهم، ويتم تسجيل جميع البرقيات المستلمة والمرسلة في سجلات خاصة بذلك حال وصولها. وكانت الثورة تمتلك ثلاث أجهزة استقبال وإرسال قوية جداً، ونحو ثلاثين بقوة متوسطة، وعدد كبير من تلك الاجهزة الصغيرة، وقد تم الاستيلاء عليها جميعا من الجيش العراقي[٢].

واجهت الثورة الكوردية في شباط ١٩٦٧ خطراً واضحاً في مجال المخابرة، وذلك عندما التحق مديرها المعاون كمال أحمد برقي بالحكومة. وعلى إثر ذلك تم تعيين الشاعر المعروف صبري بوتاني[٣] مكانه، وعند اجتماعه بأعضاء مكتب المخابرة العامة للثورة في طةلالة طلب بوتاني منهم تقديم المشورة والعون للنجاح في أداء مهمته، كما طرح فكرة افتتاح دورة للاسلكي، فوافق أعضاء المكتب على اقتراحه وأعلنوا عن استعدادهم لإقامة الدورة وإنجاحها[٤].

أعلن مدير المخابرة العام في كوردستان صبري بوتاني في ١٠ آذار ١٩٦٧، بأن القسم العسكري في المكتب التنفيذي وافق على فتح الدورة، وطلب من معلمي الدورة كتابة مذكرة بخصوص جميع احتياجات الدورة المادية، وأكد على ضرورة ان تقام الدورة خارج بلدة گەلاله للضرورات الأمنية. وفي اليوم التالي تم اختيار منزل يبعد ثلاث كيلو مترات عن مركز گەلاله ويقع بين البساتين[٥].

المهم هنا، أن معلمي الدورة طلبوا في المذكرة التي قدموها لقيادة الثورة احتياجاتهم المادية، وطالبوا بضرورة وضع شروط خاصة لاختيار الطلبة المشاركين في الدورة؛ وذلك بأن يكونوا من أصحاب الأخلاق الرفيعة، وأن يكتموا الأسرار، ويكونوا أعضاء في (الپارتى)، وأن يكونوا من خريجي الدراسة الابتدائية في الأقل، وأن لا يجبر الطالب على المشاركة في الدورة لأن استفادته ستكون محدودة، بل أن تكون له رغبة شخصية تدفعه للمشاركة فيها[٦].

---

(١) نورى حەيدەر (هوشيار)، ژيانەوەى بەرێ، ل١٥٣. .

(٢) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(٣) ولد صبري احمد عمر بوتاني سنة١٩٢٥ في قرية (لودي) القريبة من مدينة جزيرا بوتان في كوردستان تركيا، وصل الى كوردستان العراق سنة ١٩٤٣، وانضم الى حزب هيوا، ثم الى صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني (الپارتى)، عضو اتحاد الادباء والكتاب العراقيين، لديه الكثير من النتاجات الادبية، المنشورة وغير المنشورة. توفي في ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٨. للتفاصيل ينظر: سەبرى بۆتانى، ديوانێن بۆتانى (شين وشادى+ دلستان+ بلووراچيان)، (دهوك، ٢٠٠٨) ؛ حەمديە حەسەن محەمەد، لايێ هۆنەرى وناڤەرۆكا هۆزانا (سەبرى بوتانى)، نامەيەكا ماستەرێ نە بەلاڤكريە، كوليژا ئادابێ/زانكويا دهوك، (دهوك، ٢٠٠٩)، ل٣- ٣٦.

(٤) نورى حەيدەر (هوشيار)، ژيانەوەى بەرێ، ل١٨٤-١٨٥.

(٥) نورى حەيدەر (هوشيار)، ژيانەوەى بەرێ، ل١٨٥-١٨٦.

(٦) هەمان ژيدەر، ل١٨٥.

افتتحت الدورة في الأول من نيسان ١٩٦٧ في منطقة گەلاله، وكانت الأولى التي تتم بإشراف المكتب التنفيذي، والثالثة في تاريخ الثورة الكوردية[١]، وفيما يلي أسماء بعض المشاركين فيها: (محمد امين، زكري حبيب، عريف اسماعيل، الياس ايزدى، سالار عبدالرحمن، عثمان عمر احمد، شكر غفور، يونس امين، ميرو عبدالخالق، فيض الله عبدالله، نوري عبدالله خوشناو، جهاد رؤوف، فتحي محمد شريف، عبدالله ملا درويش... وغيرهم) [٢].

حاول المعلمون في الدورة ايصال اكبر قدر من المعلومات إلى الپێشمەرگه المشاركين فيها، وبرز فيها المشاركان عبدالله ملا درويش، وفتحي محمد شريف، واستمرت الدورة نحو (٦) اشهر (الاول من نيسان ١٩٦٧- ٢٦ أيلول ١٩٦٧). وبعد انتهاء الدورة تم توزيع المتخرجين على مراكز ومقرات الثورة، واستطاعوا على الاقل ملء بعض الفراغ الذي كانت الثورة تعاني منه في مجال المخابرة والاتصالات[٣].

وفي سبيل مناقشة ظروف ونواقص الثورة الكوردية ورفع مستوى المقاتلين من الناحية التنظيمية والتدريبية، عقد بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٧ في مقر المكتب السياسي للثارتي- في منطقة (كاني سماق) القريبة من قرية (گەلاله) بقضاء رواندوز وقضاء ضومان حالياً- اجتماع أو مؤتمر عسكري لقادة الفصائل الكوردية. واشترك فيه أعضاء المكتب السياسي للثارتي، وأعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة، وقادة هيزات (الالوية)، وقادة بتاليونات (افواج) قوات الثورة الكوردية. ناقش المجتمعون كيفية تنظيم وتطوير قوات الثورة الكوردية والرفع من مستواها التنظيمي والتدريبي ومواجهة المشاكل التي كانت موجودة في ذلك الوقت. وخطب البارزاني لمدة ساعة في الاجتماع واوصى المسؤولين ببذل روح التعاون والتكاتف ورص الصفوف والتفاني لخدمة أبناء الشعب ونبذ روح الأنانية والمصالح الشخصية، ووضع المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية، وبذل الجهود لخدمة أبناء الشعب بصدق وأمان[٤].

أما الدورة الثانية للمخابرة (اللاسلكي) التي أشرف عليها المكتب التنفيذي والرابعة في تاريخ الثورة، فقد افتتحت في الثاني من آب ١٩٦٨ في منطقة قلعة رايات ثم تم نقلها إلى منطقة گەلاله واستمرت الدورة لمدة سبعة اشهر تقريباً. وشارك فيها (٥٨) شخصاً، وكان يُدرس فيها كل من نوري حيدر (هوشيار) ومحمد كريم، الا ان الاخير لم يكمل الدورة اذ كلف بمهام اخرى في الثورة في منطقة ناوپردان ثم قلعة دزه[٥].

وفي هذا الوقت، عقد الاجتماع الرابع لمجلس قيادة الثورة في كوردستان في ٢١ ايلول ١٩٦٨، وبموجب قرارات الاجتماع فإنه تم فتح قسم خاص في المكتب التنفيذي يهتم بالأمور العسكرية. وفي الحقيقة أن الواجبات كانت تناط بمن كانت لهم خبرة سابقة، وخاصة في قسم تنظيم الپێشمەرگه،

---

(١) اقيمت الدورة الاولى للاسلكي في سنة ١٩٦٢ في منطقة ضامي وزان، والدورة الثانية في سنة ١٩٦٤ في همدان بايران. ينظر، هەمان ژێدەر، ل١٩٩.

(٢) هەمان ژێدەر، ل١٨٧.

(٣) هەمان ژێدەر، ل١٨٨.

(٤) شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص٢٢٢. راجع نص الخطاب الذي ألقاه البارزاني في الملحق رقم (١٨).

(٥) نورى حەيدەر (هوشيار)، ژێدەرێ بەرێ، ل١٩٩.

الذي كان متكوناً من أصغر تشكيلة من الپێشمەرگە حتى يصل لاكبرها، (مفرزة وكانت تتألف من (٣-٥) أفراد، والحضيرة/ دەستە وتتألف من (٩-١١) فرداً، وفصيل/ پەل ويتألف من (٣٠) فرداً تقريباً، وسرية/ لق وتتألف من (١٠٠-١٢٠) فرداً، والفوج/ بەتالیون ويتألف من (٤٠٠-٥٠٠) فرد، ولواء/ هێز ويتألف من (١٥٠٠-٢٠٠٠) فرد، وفرقة/ لەشكر وكانت تتألف من (٥٠٠٠-٦٠٠٠) فرد. وكانت هناك ثلاث فرق تمثل الجيش الثوري الكوردستاني (سوپای شورشگێری كوردستان) وهي (بادينان، بالك، قرداغ). فضلاً عن هذه التنظيمات كان يوجد عدد من الأفواج المستقلة حسب ظروف المناطق، ولم تكن تلك الأفواج تابعة لأي لواء وكانت علاقاتها مباشرة مع (القسم العسكري)، ومهمتها تكمن في القيام بعمليات خاصة ونوعية، مثل الفوج الذي كان يشرف عليه مفوض الشرطة -السابق- ابراهيم افندي في منطقة اربيل[١].

وكان القسم العسكري يقوم فضلاً عن التنظيم بتأمين السلاح والعتاد والأرزاق والرواتب والملابس وغيرها من الأمور الضرورية. ووصل عدد پێشمەرگە كوردستان إلى نحو ثلاثين الفاً حتى ١١آذار١٩٧٠، وكان هناك (١٢) لواء وهي ألوية (زاخو، دهوك، ئاميدى، ئاكرى وشيخان، سفين، بيتواته، بالّكا، كاوه، رزگارى، سهل أربيل، قرداغ، خانقين)[٢].

كما قامت قيادة الثورة الكوردية، بتطوير نوعية السلاح، بعد شراء قطع جديدة من المدفعية ومدافع هاون الثقيلة، والدفاعات الجوية وصواريخ مضادة للدبابات، وتم كذلك أعداد دورات تدريبية على الأسلحة الجديدة[٣].

المهم أنه إثر انتهاء الدورة الثانية للمخابرة (اللاسلكي)،أقامت المديرية العامة للمخابرة في المكتب التنفيذي في يوم ٢٩ نيسان ١٩٦٩ حفلاً بهذه المناسبة. وشارك في الحفل الذي اقيم بالقرب من مقر المكتب التنفيذي في ناوپردان عدا المشاركين، مسعود البارزاني نيابة عن القائد ملا مصطفى البارزاني، وأعضاء المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة والمكتب العسكري والمكتب السياسي لـ(البارتى)، وعدد آخر من مسؤولي الثورة والپێشمەرگە، والصحافي البريطاني المعروف اللورد (كيل براكن Kilbracken) الذي صادف وجوده في معاقل الثورة. وألقيت بهذه المناسبة العديد من الكلمات، حيث ألقى أحد مسؤولي المخابرة في الثورة محمد عزيز في البداية كلمة اشار فيها إلى همة قيادة الثورة من أجل تقديم التسهيلات والإعداد وتوفير المواد وتأمين المكان المناسب للطلبة والتدريس، كما أشار إلى أهمية هذه الدورات للثورة وخاصة عناصر (اللاسلكي). ثم ألقى معلم الدورة نوري حيدر (هوشيار) كلمة

(١) مقابلة شخصية مع رشيد حاجي بدري (رشيد سندي) في ١١ آذار ٢٠٠٨.
(٢) المقابلة نفسها.
(٣) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٧٥.

أشار فيها إلى أهمية عنصر المخابرة (اللاسلكي) للثورة، وأوصى بضرورة الاستمرار في فتح دورات اللاسلكي لتأهيل أكبر عدد من الپێشمەرگە[1].

ثم ألقى الأول على الدورة جمال أمين عارف كلمة، قدم باسم المشاركين فيها الشكر لقيادة الثورة على توفير هذه الفرصة لهم لتعلم مهنة (اللاسلكي)، وتعهد باسمه واسم جميع المشاركين على العمل من أجل خدمة الشعب والثورة وان يكونوا جنوداً مخلصين لها. وفي نهاية كلمته دعا باسم جميع الخريجين من أحد أعضاء المكتب التنفيذي بإلقاء كلمة والتحدث لهم عن أوضاع الثورة[2].

ألقى أحد أعضاء المكتب التنفيذي كلمة باسم قائد الثورة والمكتب التنفيذي، وكانت كلمته ارتجالية استمرت لمدة (٢٥) دقيقة، تحدث فيها باختصار عن ذكرى الثورة وتأثيراتها في الداخل والخارج، واوضح بالأدلة والقرائن بأن تقدم الثورة عن السابق يعود لسببين أساسيين هما:-

١-التوجيه الحكيم للبارزاني قائد الثورة و(الپارتى).

٢- وجود حزب تقدمي يقود الثورة، ويوجه سياسة الثورة، ويزيح الستار عن النوايا السيئة للعدو، ويستطيع جمع شمل الجماهير حول الثورة وايجاد قاعدة منظمة لها، ويوضح المسار العادل للثورة لشعوب العالم، وهكذا فإن وجود حزب ثوري في مركز قيادة الثورة أعطاها أهمية خاصة.

كما أشاد ببطولة الپێشمەرگە وسمعتهم الجيدة ليس في كوردستان فحسب، بل في جميع انحاء العالم؛ لذلك علينا أن نسعى بكل الجهود من أجل إعلاء مستوى معيشة السكان والوعي القومي الكوردايتي، وأوضح بأن هؤلاء الشباب هم رمز "للفداء والتضحية". وفي ختام كلمته أشار بأنه من أجل زيادة وتقوية وتقدم الثورة؛ فإنه على أصدقاء الحزب والإخوة الپێشمەرگە أن يستفيدوا من كل فرصة من أجل خدمة الشعب وتقوية صفوفه، وأن يتعاملوا مع أهالي القرى كما يتعاملون مع آبائهم وإخوتهم باحترام وتقدير. وفي نهاية الحفل وزع ممثل قائد الثورة مسعود البارزاني الهدايا على المتخرجين[3]. وفي اليوم التالي للحفل أي ٣٠ نيسان ١٩٦٩ تم توزيع المتخرجين على مقرات ومراكز الثورة[4].

وانتقد أحد معلمي اللاسلكي في الثورة وهو نوري حيدر مستوى الاهتمام بهذا الجهاز، قائلاً: ومع أهمية اللاسلكي في الثورة، إلا أنه لم يلق الاهتمام المطلوب، وكانت المديرية العامة للمخابرة تعاني من خلل إداري واضح فمديرها العام صبري بوتاني (شباط ١٩٦٧- حزيران ١٩٦٧) ومن بعده محمد عزيز (حزيران ١٩٦٧- نهاية سنة ١٩٦٨) لم يكن لهما اية خبرة عملية في المخابرة سواء في الجيش او الشرطة العراقية قبل التحاقهما بالثورة، حتى يستطيعوا إدارة الأمور بحرفية ومهنية. كما ان كليهما كانا

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٠)، (مايس،١٩٦٩)، ل١٠.
(٢) هەمان ژێدەر، ل١٤.
(٣) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٠)، (مايس،١٩٦٩)، ل١١.
(٤) نوری حەیدەر (هوشیار)، ژێدەرێ بەرێ، ل٢٠٥.

مشغولين بأمور إدارية أخرى في المكتب السياسي للپارتى، ولم يكونا متفرغين تماماً للعمل في هذا المجال. واستمر هذا الأمر إلى أن تولى المعاون شوكت ملا اسماعيل هذه المهمة في نهاية سنة ١٩٦٨، حيث كانت له خبرة سابقة خلال خدمته في الشرطة العراقية[١].

بذلت الجهود من أجل رفع المستوى الفني والعلمي للجيش الثوري الكوردستاني، ومع التدريب العادي على المدافع والأسلحة الثقيلة، فإن الثورة افتتحت في صيف ١٩٦٩ الدورة الأولى للقوات الخاصة (الكوماندو)، الذين أنهوا تدريباتهم وكانوا مستعدين للقيام بمواجهة أي خطر محتمل من جانب العدو، واشادت مجلة (دەنگی پێشمەرگە) بالمشاركين في هذه الدورة، واكدت بانهم ضربوا خلال الدورة مثالاً رائعاً للخضوع للأوامر والنشاط والقابلية للتطور، كما انهم اثبتوا بأنهم سينفذون الأوامر المتعلقة بهم بكل إخلاص اذا كلفوا بذلك[٢].

الجدير بالذكر هنا انَّ قيادة الثورة كانت تُحَمِّل بعض القادة العسكريين مسؤوليات إدارية إلى جانب مسؤولياتهم العسكرية، ولا سيما في المناطق الحساسة، خاصة قبل مباشرة المسؤولين الإداريين المعينين من قبل المكتب التنفيذي واجباتهم. فعلى سبيل المثال فإن قائد الثورة ملا مصطفى البارزاني كلف عبدالله احمد رسول پشدەری بمهمة إدارة الأمور العسكرية والإدارية في منطقة باله‌كايه‌تى التي تقع بين منطقتي رواندوز وحاجي عمران على الحدود الإيرانية، وكانت هذه المنطقة استراتيجية ويحسب لها الحساب. ويقول پشدەری بهذا الخصوص: ان منطقة باله‌كايه‌تى كانت مليئة بالمشاكل، فهناك قوى عشائرية عدة، وكذلك وجود مقر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في المنطقة، كما أنه كان يوجد بعض النشاط لجماعة المكتب السياسي القديم (المنشقين)، فضلاً عن ان هذه المنطقة قريبة من المثلث الحدودي للعراق وتركيا وايران؛ لذلك خشيت ان لا انجح في هذه المهمة الكبيرة، فطلبت من الرئيس البارزاني إعفائي من تحمل هذه المسؤولية، إلا أنه أصر على موقفه. ولما اصبح الأمر منتهياً طلبت منه ان يمنحني السلطة التامة في هذه المنطقة، من أجل القيام بالأعمال العسكرية والإدارية، ولا سيما في ناحية تنظيم الپێشمەرگە بشكل نظامي، وطلب ان يكون مسلحو الحزب الشيوعي العراقي تحت امرته في الجبهة بدون تفرقة، والا يكونوا مستقلين في تحركاتهم، من الناحية العسكرية[٣].

ويمضي پشدەری قائلاً: طلبت من البارزاني منحي السلطات الإدارية الكاملة، وفعلاً اناط بي إدارة جميع الأعمال العسكرية والإدارية، ومنحني السلطة وحرية التصرف، وكان المسؤولون الاداريون والعسكريون يرفعون التقارير الخاصة بمناطقهم إلى المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة، ويذكر

(١) نوری حەیدەر (هوشیار)، هەمان ژێدەر، ل١٨٧.
(٢) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢١)، (حوزەیران، ١٩٦٩)، ل٨.
(٣) عەبدوللا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١٢٢-١٢٤.

پشدەری بهذا الخصوص: بأنه قام بعد تعيينه بالتجوال في منطقة بالك فتفقد الجبهات العسكرية وعيّن الپێشمەرگه فيها ونظم أماكن وجودهم، ومن ثم كتب تقريراً مطولاً إلى البارزاني تضمن أهم أعماله ومقترحاته، وأعطى نسخاً منها إلى المكتب التنفيذي والمكتب السياسي للپارتی، فكان التقرير محل قبول عند البارزاني، كما أن المكتب التنفيذي والمكتب السياسي للپارتی وجها له الشكر والتقدير[1].

ومن ناحية أخرى، فإن المشاكل التي كانت تواجه النواحي الصحية والتعليمية لم تكن تأتي من الحكومة فحسب، بل كان بعض عناصر الپێشمەرگه والأهالي كذلك يخلقون المشاكل في هذه المجالات، وهذا ما دعا مجلة (دەنگی پێشمەرگه) إلى نشر مقال بعنوان: "نصائح للاخوة الپێشمەرگه " جاء فيه: ان قسم الصحة والتعليم في المكتب التنفيذي يقدم ليلاً ونهاراً افضل الخدمات الممكنة للشعب، وخلال اكثر من سنتين فإنه تم افتتاح الكثير من المستشفيات والمدارس في كوردستان المحررة، وذلك بهدف تخليص الشعب من الجهل والمرض اللذين يهددان سكان كوردستان، ولاسيما ان العدو سعى دوماً لترسيخ هذه المصائب بيننا.

واضاف المقال بأن قيادة الثورة في كوردستان ووفق امكانياتها لم تقصر في تقديم الممكن للجماهير. وجاء فيه كذلك بأن العتب بلا شك ليس على العدو لأنه عدو، الا أننا نعاتب وننتقد البعض من مسؤولي الپێشمەرگه و(الپارتی) لأنهم ليسوا بمستوى المسؤولية التاريخية، وبدلاً من ان يرسخوا جهودهم من أجل تمشية الأمور التي يديرها المكتب التنفيذي ومساعدته من اجل النجاح في مساعيه، والذي يمثل نجاحاً للثورة و(الپارتی) والشعب، نرى ان بعض هؤلاء المسؤولين في الپێشمەرگه احتلوا مباني المستشفيات والمدارس، ولا يسمحون بتخصيصها للقيام بواجباتها وتقديم الخدمات للشعب. وعدّ المقال بأن وضع أي عائق في طريق فتح مدرسة او مستشفى في كوردستان المحررة يعد خيانة للتاريخ، خيانة للكورديتي، خيانة لـ(الپارتی)، خيانة لحقوق الإنسان؛ لذلك يجب محاسبتهم بدقة؛ لأن ذلك يعد واجباً وطنياً.

ودعا المقال مسؤولي الپێشمەرگه و(الپارتی) ان يزوروا المدارس والمستشفيات، ويعملوا لحل ومعالجة اية مشكلة او نقص، كما دعاهم إلى ضرورة تشجيع سكان المنطقة على إرسال أبنائهم للمدارس، وتقديم النصائح لهم للحفاظ على النظافة، كما أن عليهم مساعدة المؤسسات الصحية بالابلاغ وبسرعة عن أي مرض ينتشر في مناطقهم، وذلك لتتمكن هذه المؤسسات من معالجة الموقف وتقليل الاضرار.

---

(١) عەبدوللا ئەحمەد رەسول پشدەری، ژێدەرێ بەرێ، ل١٣٤.

وأعرب المقال عن أسفه لبعض الحالات التي تشهدها كوردستان المحررة، إذ إن العديد من المدارس والمستشفيات الحكومية التي تم بناؤها لخدمة الشعب، قد تم تدميرها وإخراج الأبواب والشبابيك منها بحيث لا يمكن الاستفادة منها. وأكدت المجلة بأن مثل هذه التصرفات لا تتوافق مع الروح العالية للشعب الكوردي والپێشمەرگە المفعمة بالتضحية، ولذا يجب محاربة هذه الظواهر السلبية وعدم التساهل معها. وانه يجب عدّ كل بناية في كوردستان ملكاً لنا شخصياً وللشعب، ويجب المحافظة عليها جيداً، وليس ان يتم عدّ كل بناية او طريق او جسر او مشروع بناه العدو بأنه ملكه وانه يجب علينا تدميره، بل يجب الحفاظ عليها وعدم فسح المجال للمخربين لإلحاق الأضرار بها. وفي حالة اتخاذ قرار من قبل قيادة الثورة بتدمير جسر مثلاً فيجب أن يكون في ذلك القرار فائدة اكبر من إبقاء الجسر، وليس كما كان من قبل ذلك فالكثير من الجسور وبنايات المدارس والمستشفيات والمخافر دمرت وقلعت أحجارها، وفي الواقع فإن مثل هذه التصرفات لا تنسجم مع الروح العالية للثورة والكورديتي والإنسانية، ويجب ضرب مثل هذه التصرفات بالقوة وعدم السماح بها.

وفي حالة حدوث مشكلة كهذه فإن القوة المكلفة في تلك المنطقة تتحمل المسؤولية اولاً وكذلك فرع (الپارتی) في المنطقة، لأنه اذا كانت عيون الپێشمەرگە والحزب مفتوحة فلن يستطيع احد عمل شيء مخالف لتعليمات الثورة. وهنا يجب فرض عقوبات قاسية بحق أولئك الذين يسعون للأضرار بأملاك الشعب والوطن، وكما سبقت الإشارة إلى أن هذه البنايات هي ملك للشعب، ومع هذا فعلى المسؤولين في جميع المناطق تخصيص مبالغ مالية خاصة لحماية هذه المشاريع بأفضل صورة، وعدم السماح لأحد لإشغالها، وتخصيصها مدى الإمكان لقسم الصحة والتعليم بشرط أن يحافظوا عليها بكل نظافة، ومتى ما حاول أحد الغرباء بالتجاوز عليها فإنه سيعلم مدى اهتمام الپێشمەرگە و(الپارتی) والشعب بمثل هذه المشاريع. وفي ختام المقال دعت المجلة جميع الأطراف إلى تحمل المسؤولية التاريخية، وضرورة تصحيح الأخطاء التي حصلت قبل ذلك[1].

(١) ينظر، گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٤)، (تەشرینی دوهەم، ١٩٦٩)، ل٢٧.

سابعاً: الناحية الاجتماعية

مع أن الثورة الكوردية كانت عبارة عن حركات عسكرية للدفاع عن الشعب ومواجهة العدو، الا أنها كانت في الوقت نفسه حركة سياسية واجتماعية هدفها دفع الحالة الاجتماعية في كوردستان بجميع الاتجاهات نحو الأحسن. وكانت قيادة الثورة تدرك إلى أي حد اتبعت الحكومة المركزية سياسة سيئة ضد الشعب الكوردي في المجال الاجتماعي وغيره، ولم يكن النظام يسمح حتى في فترة المفاوضات باقامة أي مشروع لتغيير هذا الواقع، وبسبب هذه الحقائق فإن قيادة الثورة وبموجب قرارات وبرنامج الثارتي خلال الفترة ١٩٦٧- ١٩٦٨، وضعت الخطط من اجل تقديم بعض الخدمات للشعب في الجوانب العلمية وغيرها لحل مشاكل الاسرة والمجتمع...الخ. بحيث تكون هذه الخدمة سبباً لتقدم وتقوية مضمون الثورة وحماية طبيعة سكان كوردستان[١].

كانت قيادة الثورة تؤمن بأن خدمة الشعب يجب أن تتقدم جميع الأهداف الأخرى، من أجل أن يكون للثورة محتوى حقيقي وقوي، وأن يتخذ مضمونه شكل حركة اجتماعية وسياسية متطورة في جميع الاتجاهات وتكون مستمرة في تقديم الخدمة الاجتماعية. ودعت مجلة (دەنگی پێشمەرگە) المسؤولين في الثورة والپارتی والپێشمەرگە وجميع السكان في كوردستان في تأييد ودعم قيادة الثورة في خططها لمعالجة المشاكل الاجتماعية، وضرورة تقديم كل نوع من المساعدة للمكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة ومؤسساته، لكي تواصل أداء هذا الواجب التاريخي[٢].

كما أن قيادة الثورة ومن اجل تقوية المحتوى الاجتماعي للثورة، كانت تدعو دوماً كوادر الثورة والثارتي إلى أن يتعاملوا مع أبناء الشعب باحترام وبتقدير والسعي لخدمتهم ومعاملتهم بصورة جيدة باخوة وتعاون ومحبة وتقديم العون لهم، لكي يلتفوا حول راية الثورة الكوردية أكثر فأكثر. ولأن أي تصرف غير لائق لن يخدم الثورة بل وسيلحق الضرر بها، وان المعاملة الحسنة مع أبناء الشعب سيدفعهم إلى التمسك بثورتهم، وهكذا فلن يجد العدو له مكاناً بينهم[٣].

إن مسألة بناء الاسرة ومؤسسة الزواج وحقوق المرأة تعد الحجر الأساس في بناء المجتمع، وكانت الأسرة الكوردية مثل غيرها من الأسر في المجتمعات النامية، تعاني الكثير من الأمراض والظواهر السلبية، منها تزويج البنات خلافاً لارادتهن أو استبدال الفتاة الصغيرة بالكبيرة، او تزويجها بمهر عال، وهذه الظواهر كانت منتشرة في معظم أنحاء كوردستان باستثناء بعض المناطق مثل بارزان وغيرها[٤]، وقد وصفت هذه الظواهر بالشكل التالي:

---

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٨)، (مارت، ١٩٦٩)، ل٣.

(٢) هەمان ژێدەر.

(٣) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٧٣.

(٤) عبدالحميد علي سعيد البرزنجي، دور ثورة ايلول ١٩٦١-١٩٧٥ في حركة التغيير الاجتماعي، (دهوك، ٢٠٠٧)، ص١٩٠.

"...كان الأب (او العم او الأخ بغياب الوالد) يعطي الحق لنفسه بيع الفتاة كما يبيع أغنامه. أو يقوم الوالد او العم أو الأخ بعقد صفقة منها بأن يعطيها لآخر لقاء زوجة لنفسه. او يتبادل المعمرون من الرجال فيعطى أحدهما الآخر ابنته. وتنكب الابنتان وتسوء حياتهما بتزويجهما من شيخين معمرين. كثيرا ما تؤدي هذه التصرفات اللاانسانية إلى عداء وثارات تسفك فيها الدماء. وقد يعمد رجلان إلى تزويج ابنتين وليدتين وهما في المهد كل لابن الآخر. وعندما تكبران يصادف ان لا ترضى إحداهما بالزوج الذي اعطيت له وتأبى مساكنته فتقع فتنة وتنشأ ثارات ايضاً. كذلك عندما يزوج ابنته الكبيرة لأحدهم منتظرا ابنته الصغيرة عندما تكبر له او لابنه فلا ترضى ويكون خلاف وفتنة..."، او تحدث حالات لبيع الفتاة: حيث يفرض الأب ثمنا لابنته، وكثيرا ما يمنع هذا زواج المحبين. حين لا يقوى الشاب على تأمين المبلغ، فتقع حوادث عنف اهونها (الخطف) بكل ما ينجم عنه من قتال احياناً[١].

وهكذا فإن قيادة الثورة الكوردية كانت تدرك جيداً وجود الكثير من المشاكل الاجتماعية في المجتمع الكوردي وخاصة مشاكل تأسيس العائلة والزواج، وكذلك دور وحقوق المرأة في المجتمع. وكانت تشعر بأن المرأة في المجتمع الكوردي قد تم إهمالها إلى حد ما، في وقت تمثل نصف المجتمع ولها أهمية ومن الضروري والواجب المحافظة على حقوقها. وكانت ترى بأنه يجب بناء الأسرة على أساس صحيح بحيث لا يشكل فيما بعد اية مشاكل[٢].

لقد وفرت حالة الهدنة بعد اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦، فرصة مناسبة لقيادة الثورة الكوردية للقيام بالعديد من الإجراءات الضرورية في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، وتناولت عدداً من الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع الكوردي، وتعد هذه الإجراءات بمثابة إنجازات ثورية وخطوات مهمة في مسيرة الثورة على صعيد حركة التغيير الاجتماعي في هذه المرحلة[٣].

ومن أجل حل هذه الاشكالات، فإن المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة أصدر قانون (حماية الأسرة) في مطلع سنة ١٩٦٩، وكانت تمثل هذه الخطوة مرحلة مهمة في سبيل حل جانب كبير من المشاكل الاجتماعية كالزواج وتشكيل العائلة، وكذلك حفاظ حقوق المرأة وذلك بموجب الحقوق والشريعة، واحترام المرأة كعضو في المجتمع[٤]. وفيما يلي أبرز هذه المقررات:-

أ- إصدار قرار بمنع الزواج من غير رضا البنت، أو تحريم تزويج البنات خلافاً لإرادتهن او استبدال الصغيرة بالكبيرة، واعتبرت هذه الممارسات جريمة يعاقب عليها كل من يرتكبها في المناطق الخاضعة لسلطة الثورة الكوردية.

---

(١) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ١٩٦١-١٩٧٥، ص٣٨٧-٣٨٨.
(٢) محمود عوسمان، ژيدەرێ بەرێ، ل١٠١.
(٣) عبدالحميد علي سعيد البرزنجي، المصدر السابق، ص١٩٠.
(٤) محمود عوسمان، ژيدەرێ بەرێ، ل١٠١.

ب- تقرر وضع حد لقيمة المهر عند الزواج، على أن لا يتجاوز مبلغ مائة دينار (كان مبلغاً مناسباً ويعادل أكثر من ٣٠٠ دولار أمريكي حينذاك) شريطة أن يقوم الأب أو الولي بانفاقها على تجهيزات العروسة وليس ثمناً لها. ولم تضع الثورة حداً لما يريد أن ينفقه الأب من جيبه زيادة على ذلك أن كان في سعة.

ج- عند وجود اتفاق بين الشاب والشابة، تتم أخذ موافقة أب الشاب أو الشابة بالطلب الرسمي منهما بحضور وجوه القرية ويكرر ثانية، فإن أصرا على الرفض يكون للمتفقين على الزواج الحق في الذهاب إلى اقرب مقر للحزب ويعلنان رغبتهما في الزواج وعند ذلك تتم المراسيم وفق الأصول[١]. وقد عرفت هذه القرارات آنذاك بـ(قوانين الثورة في الحفاظ على الأسرة وحمايتها)[٢].

أولى المسؤولون في مجلس قيادة الثورة اهتماماً كبيراً بالناحية الاجتماعية في كوردستان، لذلك فإن جهود المسؤولين في جميع أنحاء كوردستان بذلت من أجل انجاح العمل بقانون حماية الأسرة، الذي بدأ بتطبيقه، وكان العمل جارياً لإزالة جميع العوائق التي تعيق تطبيقه بالشكل الصحيح. وان هذا القانون فيه فائدة كبيرة من إجل ايجاد أحسن اساس للأسرة في كوردستان، وحماية حقوق المرأة الكوردية بصورة تخدم المجتمع والوطن[٣]، كما أنه قلل من حجم تلك المشاكل التي تحدث في كوردستان بسبب المشاكل العائلية، وان مثل هذه القوانين ودور قسم العدالة ومؤسساته كانت سبباً لمعالجة الكثير من المشاكل والصراعات المختلفة، كما وضعت حداً للجرائم في كوردستان[٤].

كانت خطوات الثورة الكوردية في تقدم مستمر، ومن هذه الخطوات، ضرورة تقوية المضمون الاجتماعي للثورة. وأن قانون حماية الأسرة كان يستفاد منه بصورة منظمة وجيدة في محاكم كوردستان ولا سيما المحاكم الشرعية، كما أن السكان استقبلوه برضا لأنه خطوة للتقدم للأمام في معالجة مشكلة مهمة للغاية، وهي مسألة خطبة المرأة وحقوقها. خاصة ان الكثير من السكان الذين يعيشون في مناطق خاضعة لسلطة الحكومة كانوا يأتون ويلجأون لمحاكم الثورة من أجل حل مشاكلهم في هذا الجانب[٥].

ومن جهة أخرى: فإن مسؤولي الثورة عادة ما كانوا يحاولون حل الخلافات بين أبناء المجتمع، فعندما كان البارزاني مثلاً يتجول في مناطق كوردستان المختلفة، ويسمع بأنه يوجد خلاف بين أسرتين

---

(١) مسعود البارزاني، المصدر السابق،١٩٦١-١٩٧٥، ص٣٨٧- ٣٨٨. يذكر عضو المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة علي السنجاري، انه على الرغم من ان هذه المقررات صدرت في سنة ١٩٦٤ الاّ ان العمل بها استمر فيما بعد. مقابلة شخصية معه في ١٩ تموز ٢٠٠٨.

(٢) عبدالحميد علي سعيد البرزنجي، المصدر السابق، ص١٩١.

(٣) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢١)، (حوزەيران، ١٩٦٩)، ل٨.

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٨)، (مارت، ١٩٦٩)، ل٣.

(٥) هەمان ژێدەر، ژمارە(١٩)، (نيسان، ١٩٦٩)، ل١٤.

أو عشيرتين يتوسط بينهما ويصالحهما، وبعد ان يطمئن عليهما يغادر المنطقة[1]. وهذا الإجراء كان خطوة مهمة لدعم وحدة الصف الكوردي.

(١) شەوکەت ملا اسماعیل حسن، ژێدەرێ بەرێ، ل٢٣٧.

الفصل الخامس

النشاطات الخارجية لمجلس قيادة الثورة في كوردستان

المبحث الأول
الجهود الخارجية للمجلس حتى اندلاع القتال في كوردستان سنة ١٩٦٥

المبحث الثاني
جولة عصمت شريف وانلي في الولايات المتحدة الأمريكية والنتائج التي ترتبت عليها

المبحث الثالث
نشاطات المجلس الخارجية حتى سنة ١٩٦٦

المبحث الرابع
مجلس قيادة الثورة في كوردستان ونشاطاته الخارجية حتى سنة ١٩٧٠

المبحث الأول
الجهود الخارجية للمجلس حتى اندلاع القتال في كوردستان سنة ١٩٦٥

اولاً- اتصال القيادة الكوردية بالسفارة البريطانية في بغداد:

إثر قيام قيادة الثورة الكوردية بتنظيم صفوفها سنة ١٩٦٤ من خلال تشكيل (مجلس قيادة الثوة في كوردستان)؛ فان الجانب الخارجي حظي بإهتمام خاص من القيادة الكوردية؛ لان بقاء الثورة في إطار محلي لم يكن من مصلحتها.

نظراً لأهمية السياسة البريطانية تجاه العراق[1]؛ فإن قيادة الثورة الكوردية واثر انعقاد المؤتمر الشعبي في قلعة دزه في ٢٨ و٢٩ ايلول ١٩٦٤ ، حرصت على الاتصال بالسفارة البريطانية في بغداد؛ بغية اطلاعها على آخر مستجدات القضية الكوردية في العراق. خاصة ان المؤتمر سينبثق عنه (مجلس لقيادة الثورة في كوردستان)، الذي سيعيد النظر في شكل العلاقة مع حكومة بغداد، بعد تلكؤ عملية السلام، وتهرب الحكومة من الاستجابة للحقوق القومية الكوردية.

أشار في هذا الإطار أحد موظفي السفارة البريطانية في بغداد ويُدعى ايگرتون (Egerton)، في رسالته إلى الخارجية البريطانية في ٩ تشرين الأول ١٩٦٤- التي حَوَتْ معلومات على قدر كبير من الأهمية التاريخية - إلى لقاء جمعه بمسؤولين كورد، والتي اعتمد فيها على ما أفاد به عضو اللجنة المركزية الجديدة في (الپارتى) وقنصل العراق الأسبق في براغ مصطفى قرداغي الذي وصل مع سكرتير (الپارتى) حبيب محمد كريم في زيارة لبغداد في ٣ تشرين الأول ١٩٦٤[2]، أي: قبل ان يبدأ مجلس قيادة الثورة في كوردستان مؤتمره التأسيسي.

اشار ايگرتون في رسالته إلى أن مصطفى قرداغي وأثناء حديثه المطول معه وصل الى نقطة مهمة، وهي أن المؤتمر الشعبي في قلعة دزه رفض جميع مقترحات الحكومة العراقية، بشأن تحقيق اتفاق نهائي مع الكورد، ومن ثم أباح قرداغي عن سر وحقيقة زيارته الى بغداد، إذ لم يكن الهدف منها كما هو معلن لإجراء لقاءات مع قادة الإتحاد الاشتراكي العربي التنظيم السياسي الجديد في العراق. وإنما

---

(١) كانت الحكومة البريطانية على اطلاع بتطورات الثورة الكوردية إثر اندلاعها سنة ١٩٦١، إلا أنها حرصت ولا سيما بعد حدوث انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الحكومة الجديدة. ومع ذلك فإنها كانت تتابع عن كثب الموقف السوفيتي الداعم للثورة الكوردية، خلال استئناف الحكومة العراقية هجومها على كوردستان في حزيران ١٩٦٣. وكانت السفارة البريطانية تنقل في تقاريرها لحكومة بلادها، آراءها واتصالاتها بالقيادتين العراقية والكوردية بخصوص القضية. وقد أكدت السفارة في أحد تقاريرها أنها استفسرت من قادة كورد -لم تذكر أسماءهم- عن صحة تلقيهم مساعدات من الاتحاد السوفيتي، وقد كانت رغبة اولئك القادة تتلخص بطلب "مساعدة مادية ومعنوية من الدول الغربية. وفي حالة عدم توافر تلك المساعدة سيضطرون، على الرغم من ترددهم، إلى التوجه نحو السوفيت والكتلة الشرقية طلباً للمساعدة". للتفاصيل ينظر: طارق مجيد نقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق - التيار القومي والطائفية السياسية-، (بغداد، ٢٠١٠)، ص٢٦٢-٢٦٦؛ رەفيق رەحمان مام خول، مستەفا بارزانى ژيان وڕۆڵ وهەلويستى لە پێشهاتە سياسيەكاندا (١٩٥٨-١٩٧٠) توێژينەوەيەكى مێژوويى- سياسيية، نامەى ماجستێر نە بلاوكراوە، كوليژى ئەدەبيات/ زانكوى سەلاحەددين، (هەولير، ٢٠٠٦)، ل١٤٨-١٤٩.

(٢) طارق مجيد نقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٧٦-٢٧٧.

الواقع هو أن البارزاني لثقته القوية بالقرداغي حَمّلهُ مشروع مذكرة[1]، من جملة مضامينها نوايا الكورد في مفاوضاتهم المقبلة مع الحكومة المركزية. والأهم من ذلك ما يوده البارزاني ان تطلع الحكومة البريطانية عليه من خلال سفارتها ببغداد؛ لغرض وضع اتفاق عمل مبني على أسس مشتركة للتعاون بينه وبين البريطانيين لدعم الحركة الكوردية[2].

عدَّ ايگرتون ما عرضه قرداغي من شرح واف للأفكار الواردة في مذكرة البارزاني الجديدة انها على قدر كبير من الأهمية، ولاسيما بشأن المفاوضات المزمع استئنافها مع الحكومة العراقية، إذ بدت لإيگرتون "أقوى وأكثر صراحة" مما طرحته الثورة الكوردية في مفاوضاتها مع الحكومة العراقية بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣[3]. فقد شددت اللجنة المركزية الجديدة على البارزاني أن يتبع في المفاوضات القادمة مساراً "متشدداً" مع الحكومة المركزية، التي اصبحت في "وضع ضعيف جداً" على حد اعتقاد القادة الكورد آنذاك[4].

بالنظر لما كانت تعانيه الثورة الكوردية من ضائقة مالية، فقد طالب قرداغي من ايگرتون أن ينقل إلى الخارجية البريطانية مقترحات البارزاني بشأن طلبه المساعدات والتعاون من الحكومة البريطانية. كما رأى البارزاني أن من مصلحة الكورد والبريطانيين أن يقيموا أوثق العلاقات بينهما، ولا سيما أن الحكومة العراقية، بحسب رأيه، مناهضة للمصالح الغربية. "...ولما كانت المصالح البريطانية في العراق تتفق كثيراً معه لذا فَضّل التعامل مع بريطانيا وأن تأتيه الأموال من حكومتها مباشرة أو من خلال بلد آخر على وفق شروط يتم مناقشتها لاحقاً..."[5].

كما سَلّط قرداغي خلال لقائه بإيگرتون الأضواء على حقيقة الدور البريطاني، وذلك بما حصل من تغيير في الأنظمة داخل العراق[6]، وفي ضوء الصلاحية التي منحها البارزاني للتحدث باسمه ذكر قرداغي أن الكورد مستعدون للتعاون مع بريطانيا لإسقاط النظام العراقي الحالي، اذا كانت عندها خطة مثل خطة الثورة الكوردية، لكن على شرط أن يحصلوا على الحكم الذاتي ضمن العراق، إما من خلال محافظة أو إقليم يديرون شؤونه بأنفسهم، على ان تكون مدينة كركوك من ضمنه؛ لأن الأخيرة جزء مهم وأساسي من الحقوق القومية الكوردية. ولم يبق أمام ايگرتون إلا أن يُقدم وعداً لقرداغي برفع جميع المقترحات التي قدمها البارزاني الى المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية. وعلى الرغم من أن

---

(١) قُدمت المذكرة بشكل رسمي الى الحكومة العراقية في ١١ تشرين الأول ١٩٦٤، تمت الاشارة اليها في الفصل الثاني.

(٢) طارق مجيد نقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٧٧-٢٧٨.

(٣) للتفاصيل عن هذه المفاوضات يُنظر: شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص٧٣ وبعدها.

(٤) طارق مجيد نقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٧٨-٢٧٩. ينظر نص الرسالة في: شيركو حبيب، الكورد في وثائق الأرشيف الوطني البريطاني ١٩٥٨-١٩٦٩، مراجعة وتقديم، عبدالفتاح علي بوتاني، (القاهرة، ٢٠١٩)، ج٢، ص١٨١-١٨٨.

(٥) نقلاً عن، المصدر نفسه، ص٢٨٠.

(٦) للتفاصيل عن موقف بريطانيا من انقلابي ٨ شباط و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، يُنظر: المصدر نفسه، ص٦٩ وبعدها.

الحكومة البريطانية لم ترد على مطالب قرداغي تلك بصورة مباشرة[1]، إلا أن المحاولات الكوردية للإتصال ببريطانيا استمرت في الفترة اللاحقة -كما سيأتي ذكرها-.

ثانياً- استحداث ممثلية الثورة الكوردية في الخارج بصورة رسمية:

كان العمل على الصعيد الخارجي واحداً من أهم المهام الملقاة على عاتق قيادة الثورة الكوردية، وذلك من أجل شرح القضية الكوردية للشعوب والمنظمات والأحزاب ودول العالم على جميع المستويات، من أجل أن يتفهموا القضية الكوردية أكثر؛ ولتوفير الدعم المادي والمعنوي والسياسي من جميع الجوانب للثورة الكوردية. وكان الهدف من ذلك النشاط هو أن يضغط الرأي العام العالمي بقوة على الحكومة العراقية لايجاد حل سلمي للقضية الكوردية، وتعريف الثورة أكثر في الخارج، وإيقاف أعداء الكورد في العراق من الاستمرار في حرب الإبادة ضدهم[2].

ذكر عضو مجلس قيادة الثورة في كوردستان -الذي كان يقيم في سويسرا- عصمت شريف وانلي[3] بأنه وخلال تواجده في كوردستان ولقائه البارزاني في تشرين الأول ١٩٦٤؛ فإنه كلّفه بتمثيل الثورة الكوردية في الخارج، وقد قَبِل ذلك[4]. وأكد وانلي في كلمته التي ألقاها في المؤتمر التأسيسي- للمجلس باسم (لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي في الخارج)، بأن هذا الأمر يُشَّرفه بعد أن كلّفه بذلك زعيم الثورة الكوردية، واختتم وانلي كلمته بالإعراب عن أمله في أن يشهد التمثيل الخارجي للثورة الكوردية مزيداً من النشاط والتنظيم[5].

استحدثت وظيفة ممثل الثورة في الخارج بصورة رسمية في إطار إعادة التنظيم العام في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٤، وأناط البارزاني بعصمت شريف وانلي تلك المسؤولية وفوّضه "...التحدث باسم الثورة في الخارج، والقيام بجميع الخطوات اللازمة بإسمها والإتصال بالأحزاب المعنية..."، وأصبح ذلك التمثيل رسمياً وتمثيلاً عاماً في الخارج، وكانت مسؤولية ذلك العمل تتضمن توضيح مسيرة الثورة الكوردية، وحقيقة الاوضاع في كوردستان للرأي العام العالمي، عن طريق اصدار بيانات صحافية عن العمليات العسكرية، والإدلاء بالتصريحات السياسية، وعقد المؤتمرات الصحافية في مختلف العواصم، وتسهيل زيارات المراسلين الأجانب الى كوردستان، والبحث عن مساعدات للثورة، والحصول على

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٠-٢٨١.

(٢)گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٦)، (تشرینی دوو، ١٩٦٨)، ل١٩.

(٣) كان وانلي قد حضر الى كوردستان مع رئيس جمعية الطلبة الكورد في أوروبا د.كمال فؤاد، وذلك تنفيذاً لقرار المؤتمر التاسع لجمعية الطلبة الكورد في أوروبا، الذي انعقد في مدينة هانوفر الألمانية في الفترة (٣-٦ آب ١٩٦٤)، والذي قرر إرسال وفد لكوردستان؛ للقاء قادة الثورة وتقييم الخلاف الناشيء في قمة قيادة الثورة والحزب، ومحاولة رأب الصدع، وعدم السماح بتوسيع رقعة الخلاف بين الأشقاء، ووفاق الدرب والمصير الواحد. ينظر: فرهاد عوني، "على مقربة من قصر اوشي في لوزان كان لي حواراً مع عصمت شريف وانلي"، مجلة (K21)، العدد(٩)، (اربيل، ٢٠١٠)، ص٤٥٦-٤٥٧ ؛ نەوزاد عەلی ئەحمەد، له بەلگەنامەکانی...، ل ٣٨.

(٤) فرهاد عوني، على مقربة... ص٤٥٧.

(٥) ينظر نص الكلمة في جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

إغاثات انسانية للسكان المدنيين. وتقديم مذكرات ورسائل رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان إلى الحكومات المعنية، والقيام بجميع الخطوات الدبلوماسية التي تهدف الى خدمة قضية الشعب الكوردي. والعمل على إدراج القضية الكوردية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو في جدول أعمال مجلس الأمن الدولي[١].

ثالثاً- الحكومة المركزية ترفض المذكرة الاولى لمجلس قيادة الثورة في كوردستان:

كان أول عمل قام به مجلس قيادة الثورة في كوردستان هو تقديمه مذكرة في ١١ تشرين الأول ١٩٦٤ للحكومة باسم: (ايضاح الحقوق القومية للشعب الكوردي في العراق)، بتوقيع ملا مصطفى البارزاني عليها؛ لكونه رئيساً للمجلس و(البارتى) وقائداً للثورة الكوردية، وعبرت المذكرة بشكل صريح عن أهداف الشعب الكوردي[٢].

اقترح ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي في الخارج عصمت شريف وانلي في تعليقه على المذكرة المُشار إليها، بأنه في حالة رفض الحكومة العراقية لها أو في حالة المماطلة والتسويف؛ فإنه اقترح على قيادة الثورة الكوردية بضرورة: "...إعلان الاستقلال الذاتي لكردستان العراق وتشكيل حكومة كردية ذاتية مؤقتة..."؛ لأن ذلك من حق الكورد وليس معناه الحرب، وإذا اعترفت به الحكومة العراقية يتحقق ذلك الهدف السياسي المهم، وإذا حاربته فسوف يدافع الكورد عن كيانهم، ويحاولون توطيده دوليا ضد أي اعتداء. وأضاف وانلي: "انكم تعلمون والعالم الخارجي يعلم والواقع قد اثبت بأن أية حكومة عراقية لا تعترف بمطاليب شعبنا وتحاربنا؛ فإن مصيرها السقوط والزوال. ولكن أملنا هو أن تستجيب الحكومة لمطاليب شعبنا العادلة، وأن تحل المسألة سلميا وهي رغبة الشعب العراقي الذي لا يريد الحرب ويتوق للاستقرار والحياة الديمقراطية وللسلام"[٣].

قدّمت الحكومة العراقية عدة مقترحات بعد دراسة المذكرة الكوردية، وقامت بتكليف الشخصية الوطنية الكوردية المعروفة مسعود محمد، الذي كان وزيراً للدولة سنة ١٩٦٤، بإيصالها للبارزاني[٤]. كانت المقترحات الحكومية في واقع الأمر "متشددة"، ولم تكن قيادة الثورة الكوردية مستعدة لقبولها[٥]، حسبما أفاد بذلك مسعود محمد للسفير الأمريكي في بغداد روبرت سترونغ (Robert Strong ١٩٦٣- ١٩٦٧) خلال لقائهما في ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٤[٦].

---

(١) للتفاصيل ينظر: عصمت شريف وانلي، المصدر السابق، ص٣٤١-٣٤٢.

(٢) ينظر نص المذكرة في: عبدالفتاح علي يحيى البوتاني وشيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص٥١٥-٥٢٦.

(٣) ينظر الملحق رقم (٨).

(٤) عادل نقي عبد محمد البلداوي، المصدر السابق، ص٧٠-٧١.

(٥) ينظر نصها في: سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق (عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف) شباط ١٩٦٣- نيسان ١٩٦٦، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص١٣١-١٣٢ ؛ وريا رەحمانى، شۆڕشى ئەيلوول لە بەڵگەنامە نهێنییەکانى ئەمریکادا، (تاران، ٢٠١٢)، ل ١٧٨.

(٦) طارق مجيد نقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٨٣.

وأكد مسعود خلال لقائه بالسفير الأمريكي أن البارزاني يعد حكومة واشنطن المفتاح الأساس في تسوية سلمية للقضية الكوردية، وأنه على استعداد لقبول "نصيحة امريكية" بشأن الموضوع، وفي مقابل ذلك كما ذكر مسعود: "...يمكن لواشنطن أن تحصل على ما تريد..."، وأراد مسعود محمد أن تبقى تلك المعلومات سرية، كما ورد نصاً في برقية سترونغ إلى وزارة خارجية بلاده في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٤[١].

سعى السفير الأمريكي في ذلك اللقاء إلى تقريب وجهات النظر بين الحكومة العراقية والكورد، وكما يبدو؛ فإنه استخدم صلاحيات خوّل بها نفسه لإقناع الطرفين المعنيين بإيجاد حل سلمي عادل للقضية الكوردية، فكانت مقترحاته على وفق التالي:

أ- تأمل الولايات المتحدة الأمريكية بتسوية سلمية للقضية الكوردية ضمن إطار الوحدة الوطنية للعراق ومن دون تدخل اجنبي.

ب- ضرورة تعاون الكورد مع الحكومة العراقية؛ لأنهم لا يملكون شيئاً يخشون عليه من الخسارة.

ج- يجب توحيد رأي القادة الكورد، وأن يكونوا صبورين في مفاوضات طويلة مع الحكومة العراقية، وأن يتفادوا توريط انفسهم "كعملاء" لتنفيذ مصالح أطراف أخرى[٢].

وفي اليوم التالي، سارع السفير الأمريكي سترونغ إلى لقاء وزير الخارجية العراقي -آنذاك- صبحي عبد الحميد؛ ليطلعه على محادثاته مع مسعود محمد، ويؤكد سترونغ أن عبدالحميد كان ودياً معه وبادله مقداراً كبيراً من حسن النية، ولم يُبد أيّ اعتراض بشأن دوره في محادثاته مع مسعود محمد. وأضاف سترونغ في البرقية التي بعثها لوزارة خارجية بلاده، ان الوزير العراقي أبدى تفهماً واضحاً لموقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الكوردية. ومن جهتها فقد رحبت وزارة الخارجية الأمريكية بالنهج الذي تبناه سفيرها في بغداد، وأكدت موافقتها على دور السفير في محادثاته مع الأطراف المعنية، وعدّته من "الأمور المشجعة" لتعزيز مكانة واشنطن في التطورات الداخلية في العراق[٣].

أرسل رئيس الوزراء طاهر يحيى في ٣١ تشرين الأول ١٩٦٤ آخر رسالة للبارزاني، حملها إليه مسعود محمد، وبدت الرسالة لأحد موظفي السفارة البريطانية في بغداد وهو إيگرتون انها رسالة تهديد أكثر مما هي عروض للتسوية وحلّ للمشكلة الكوردية، فقد استغرب رئيس الوزراء في رسالته من إصرار البارزاني المتكرر على "مسألة الحكم الذاتي للأكراد في ضوء المعلومات التي تفيد بأنه [البارزاني] قبل بمبدأ اللامركزية". كما لم يخف رئيس الوزراء نية الحكومة بعدم السماح للكورد من

(١) نقلاً عن، سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص١٣٢ ؛ وريا رەحمانى، ژێدەرێ بەرێ، ل ١٧٩.
(٢) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص١٣٢-١٣٣ ؛ وريا رەحمانى، ژێدەرێ بەرێ، .ل١٨٠.
(٣) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٤ ؛ وريا رەحمانى، ژێدەرێ بەرێ، ل١٨١-١٨٢.

العودة إلى قراهم في كركوك، بعد أن وطّنت الحكومة مكانهم قبائل عربية، وشكّلت منهم قوات فرسان خالد بن الوليد "لحماية المنطقة الغنية بالنفط ذات الأهمية الحيوية للعراق من تحركات الشركات النفطية الامبريالية"، حسب تعبير رئيس الوزراء. كذلك اشترط الأخير في حالة إصرار البارزاني على حَلّ قوات فرسان صلاح الدين (المرتزقة الكورد) أن يحل هو في الوقت نفسه قوات (الپێشمەرگە). قابل البارزاني تَشدُّد الحكومة برفض قاطع لكل عروضها، وعدّ مبدأ الحكم الذاتي أمراً لا يمكن التنازل عنه[1]، كما أكد ضرورة تنفيذ الحكومة لجميع الفقرات الواردة في مذكرته التي قدمها في ١١ تشرين الأول ١٩٦٤؛ وذلك من أجل خلق جو ملائم لحل القضية الكوردية في العراق، وأعلن بأن عدم تنفيذ بنود المذكرة سيشكل ضرراً للمصلحة العامة[2].

رابعاً- محاولة الكورد الحصول على دعم خارجي:

نتيجة لإستمرار الحكومة العراقية في مواقفها المتشددة تجاه الثورة الكوردية؛ فإن (مجلس قيادة الثورة في كوردستان) قرر العمل على شرح القضية للرأي العام العالمي والدول الكبرى والأمم المتحدة، وذلك بهدف أن تضغط تلك القوى على الحكومة العراقية لحل القضية الكوردية سلمياً، وبطرق ديمقراطية في اطار العراق، وأن تمتنع الدول الكبرى عن تزويد الجيش العراقي بالأسلحة التي تستخدم لتدمير كوردستان، وقتل الناس الأبرياء[3].

بذلت الثورة الكوردية منذ البداية شتى المحاولات لإيصال صوتها إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية؛ لغرض التعريف بها[4]، لكن القوى الغربية لم تكن تتجاوب مع الثورة؛ رعايةً لمصالحها الخاصة، وعلاقاتها السياسية، وإن كان بعضها تقدم مساعدات انسانية لكن بطريق غير مباشر. وأشار مسعود البارزاني بهذا الخصوص، إلى أن العطف على الشعب الكوردي كان يتم في غرف مغلقة، حيث لا أُذُن تسترق السمع ولا شيء يبدو في العلن. ولم تنقطع اتصالات الثورة بتلك الدول وإن كان هناك تجاوب متفاوت. في بعض الأوقات كانت هناك صلات مجاملة مع الحكومة البريطانية، إلا أنها لم تُقْدِمْ على عمل شيء ايجابي للثورة. أما الولايات المتحدة فكانت دوماً تتحاشى الاستجابة، بل لم تكن ترد على التحية بالتحية، ومع ذلك فقد استمرت مساعي الثورة مع الإدارة الأمريكية دون انقطاع، في ايجاد نوع من الصلة معها بدروب ومسالك مختلفة[5].

---

(١) طارق مجيد نقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٨٤.

(٢) نقلاً عن، عادل نقي عبد محمد البلداوي ، المصدر السابق، ص٧١.

(٣) كەمال مەزهەر، ژێدەرێ بەرێ، ل٤٨٢-٤٨٣.

(٤) للتفاصيل ينظر: مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٣٧٧-٣٧٨ ؛ رەفيق رەحمان مام خول، ژێدەرێ بەرێ، ل١٣٧-١٥٠ ؛ عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الكوردية في العراق (١٩٦١- ١٩٧٥) دراسة تاريخية سياسية وثائقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة صلاح الدين، (أربيل، كانون الثاني ٢٠٠٨)، ص٤١ وبعدها.

(٥) ينظر كتابه، المصدر السابق، ص٣٧٦-٣٧٧.

أورد مسعود البارزاني بخصوص علاقات الثورة الكوردية بالولايات المتحدة: كان البارزاني وقيادة الثورة يعلقان الأهمية الكبرى على استرعاء اهتمام الإدارة الأمريكية بالقضية الكوردية، والمنطق في هذا هو ان توسع هذه الدولة العظيمة النفوذ والموارد ان تبدل بتعاونها مصائر الثورة حقاً، لا سيما بواقع علاقتها الوثيقة مع كل من تركيا وإيران. في حين أن التعاون مع الاتحاد السوفيتي سيثير مخاوف هاتين الدولتين، فتَقفا من الثورة الكوردية موقفاً عدائياً صريحاً، كما أن صلة الإدارة الأمريكية بالدول العربية، كانت أوثق بكثير من صلات الإتحاد السوفيتي بها[١].

يبدو ان قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني كان يُدرك أن النشاطات الكوردية في الولايات المتحدة، لا تكفي للتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية[٢]؛ لذا وَجّه أنظاره نحو دولة إسرائيل التي كانت تربطها بالولايات المتحدة علاقات جيدة، وكان من مصلحة الإسرائيليين كذلك ان يحصل تقارب مع الثورة الكوردية في العراق[٣]، خصوصاً ان حالة الحرب كانت لا تزال قائمة بين إسرائيل والدول العربية ومنها العراق[٤]. كان البارزاني يعتقد بأن نفوذ اسرائيل في الولايات المتحدة، قادر على تأمين التأييد الأمريكي للثورة الكوردية، بعد أن أدركه يأس تام من تدخل الإتحاد السوفيتي لصالح الثورة، أو قدرته على عمل شيء لها يتسم بالجدية[٥]، وتغيير المعادلات على أرض الواقع.

خامساً- الطريق الكوردي الى واشنطن:

نتيجة لما مرّ ذكره، فقد كانت أولى المهام الخارجية لممثل الثورة الكوردية عصمت شريف وانلي في إسرائيل، ويذكر وانلي بهذا الخصوص بأنه وفي اثناء وجوده في كوردستان في خريف ١٩٦٤، وجد أن الثوار الكورد ينقصهم السلاح اللازم لمجابهة الجيش الحكومي، عدا بندقية (البرنو) التي لا تكفي؛ ولهذا فإنه أجرى تحقيقاً مع بعض العسكريين الكورد عن حاجاتهم، ويضيف: "...وذات ليلة كنت وحيداً مع البارزاني تحت خيمته، فسألته: هل يرغب ان اذهب لإسرائيل بغية الحصول على مساعدة؟ فقال: نعم..." [٦].

---

(١) يُنظر كتابه، المصدر السابق، ص٣٧٧-٣٧٨.

(٢) حاولت قيادة الثورة الكوردية منذ سنة ١٩٦٢ اقامة علاقات مع الولايات المتحدة، الا انها لم تُفلح في ذلك؛ لأن واشنطن كانت تؤكد على ان سياستها هي عدم التدخل في النزاع العراقي- الكوردي، لكونه مسألة داخلية. للتفاصيل يُنظر: عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة... ص٥١ وبعدها.

(٣) للتفاصيل عن بدايات علاقات اسرائيل بالثورة الكوردية، يُنظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص ٦٥ وبعدها ؛ مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٣٧٩-٣٨٠.

(٤) عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة... ص٨٣-٨٤.

(٥) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص٣٨٠. لم يكن موقف الاتحاد السوفيتي ثابتاً من القضية الكوردية، فلم تساند الثورة الكوردية عند اندلاعها سنة ١٩٦١، وبعد تولي البعثيين الحكم في انقلاب شباط ١٩٦٣ واتباعهم سياسة معادية للشيوعيين العراقيين، اتخذ السوفيت موقفاً مسانداً للثورة الكوردية، بعد استئناف الحكومة هجومها على كوردستان في حزيران ١٩٦٣، الا ان موقفها هذا تغيّر بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وتقربت من الحكومة العراقية. للتفاصيل عن الموقف السوفيتي من القضية الكوردية، يُنظر: ميهقان محمد حسين رشيد البامرني، المصدر السابق، ص١٨٩ وبعدها.

(٦) مقتبس من مذكراته، من مذكرات عصمت شريف وانلي (سليمانية، ٢٠١٤)، ص٣٧.

توجه وانلي إلى إسرائيل في أواخر كانون الأول ١٩٦٤ بمساعدة إيرانية، وعقد اجتماعات مع مجموعة من المسؤولين الإسرائيليين، منهم: رئيس الموساد (وكالة الاستخبارات) مائير عميت، ونائبه يعقوب كروز، والمدير العام لوزارة الخارجية يعقوب لبي، ورئيس شعبة الإستخبارات العسكرية اهارون يريف، ومسؤولي شعبة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية عيزرا دنين وياعيل فرد، وكذلك المقدم في شعبة الاستخبارات العسكرية في هيئة الأركان الاسرائيلية ألوف هروبن، وقدّم وانلي الى المسؤولين الاسرائيليين رسالة خاصة من البارزاني تؤكد تمثيله للثورة الكوردية[١].

وطرح وانلي خلال تلك الاجتماعات الكثير من المسائل: إذ طالب بارسال المساعدات للثورة الكوردية، ومنها: الأسلحة وخاصة المدافع والرشاشات الثقيلة، وكذلك الأموال والأدوية، وطالب بضرورة إقامة علاقة مباشرة بقيادة الثورة الكوردية، كما طلب وانلي من الجانب الإسرائيلي مساعدته على تهيئة بعض الزيارات له للتكلم باسم الثورة في الخارج[٢].

في أعقاب الزيارة التي قام بها وانلي والمسائل التي عُرضت، بدأت الأجهزة الإسرائيلية بالعمل بسرعة، وقام الموساد بإعداد قائمة بالأسلحة التي طلبها ممثل الثورة الكوردية، وجرت الإستعدادات لنقلها الى طهران ومن هناك الى كوردستان[٣]. وفي إطار المساعدات الإعلامية أعدوا كراسة إعلامية عن كوردستان في إسرائيل، وعملوا على توزيعها في شتى أنحاء العالم. كما أبدى الجانب الإسرائيلي استعداده لمساعدة وانلي للقيام بزيارة الولايات المتحدة، وذلك للحصول على دعم سياسي ومادي للثورة الكوردية، وقيل له: إن اسرائيل ستكون على استعداد لتحمل العبء المالي لتلك المهمة[٤]. وكانت الثورة الكوردية بأشد الحاجة لهذا الدعم، في الوقت الذي كانت تعاني فيه من أزمة اقتصادية ومشاكل مالية.

غادر وانلي إسرائيل في الأيام الأولى من كانون الثاني ١٩٦٥، وقد وُصفت زيارته بانها كانت "خطوة حاسمة" على صعيد بلورة العلاقات الكوردية- الإسرائيلية. وإثر عودة وانلي إلى كوردستان قدّم للبارزاني تقريراً كاملاً عن نتائج زيارته تلك[٥].

سادساً- رسائل من البارزاني لزعماء العالم:

أدلى ممثل الثورة الكوردية في الخارج عصمت شريف وانلي بتصريحات صحافية في بيروت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٥، أكد فيها أن الأوضاع في كوردستان- العراق تتجه نحو الأسوأ، وان اندلاع القتال بين

---

(١) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٢.
(٢) عصمت شريف وانلي، من مذكرات...، ص٣٨.
(٣) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٢؛ عمار علي السمر، شمال العراق ١٩٥٨-١٩٧٥ دراسة سياسية، (بيروت، ٢٠١٢)، ص٣٠٩.
(٤) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٢.
(٥) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٣.

الكورد والحكومة العراقية يبدو حتمياً، وان المناوشات الصغيرة قد حدثت فعلاً في الأسابيع القليلة الماضية[١].

أكد وانلي كذلك بأنه يحمل رسائل من قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني إلى كل من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon Baines Johnson)، والرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles de Gaulle)، ورئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسجين (Aleksei Nikolayevich Kosygin)، ورئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبدالناصر، ورئيس الوزراء الهندي لال بهادور شاستري (Lal Bahadur Shastri)، والأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت (U thant)[٢].

كما وزع وانلي بياناً للبارزاني على الصحافيين، جاء فيه: ان الحكومة العراقية لم تلتزم بإتفاقية وقف إطلاق النار في ١٠ شباط ١٩٦٤، وان آمال الكورد بتنفيذ الاتفاقية قد تلاشت. وأضاف البيان: ان العراق وَقَّع اتفاقاً مع الجمهورية العربية المتحدة في ٢٦ ايار ١٩٦٤، بدون الرجوع إلى الشعب العراقي وبدون استشارة الكورد، وبدون حل القضية الكوردية، وان العراق أنشأ حزباً عربياً وحيداً هو الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي ليس للكورد فيه أي مكان. وأضاف البارزاني ان الحكومة العراقية استخدمت القوة لطرد بعض الفلاحين الكورد خارج مناطقهم. وفي مواجهة هكذا عمل قام الكورد بتشكيل مجلس قيادة الثورة من المدنيين والعسكريين الذي وضع القوانين ويعمل على تطبيقها في هذه المناطق. وأكد البارزاني ان الكورد لم يريدوا الحرب، ولن يبدؤوها ابداً، ولكنهم سيستمرون في بناء حكمهم الذاتي وادارتهم الخاصة، وكانوا على امل ان تتدخل الدول الصديقة والامم المتحدة لمنع الحرب، وان تمتنع جميع الاطراف الدولية القوية عن اعطاء السلاح للعراق، ما لم يتم حل القضية الكوردية[٣]، وكانت تلك هي الرسالة التي اراد البارزاني ايصالها الى زعماء العالم.

في رَدِّه على سؤال، أجاب عصمت شريف وانلي قائلاً: ان الكورد يدركون أهمية الوحدة العربية، ولكن لا يودون أن يروا انفسهم في داخل هذه الوحدة، بدون ضمانات لحقوقهم وهويتهم[٤]. وأكد وانلي أن كورد العراق لا بُدَّ من ان يحكموا أنفسهم في العراق، وانه ليس هناك أيّ مجال لحل القوات

---

(١) The Times, Jan 23, 1965.

(٢) Ibid: The Guardian, Jan 24, 1965.

(٣) The Times, Jan 23, 1965.

(٤) كانت قيادة (البارتى) ترى أن مسألة الوحدة والاتحاد بين الدول العربية، تخصان الشعب العربي بالدرجة الأولى، ويكوّنان جزءاً من حقه في تقرير مصيره؛ لذا لم تعارض ذلك. أما فيما يتعلق بوحدة العراق مع دول عربية أخرى؛ فإن (البارتى) كان يعتقد بضرورة عدم التسرع في الاقدام على اية خطوة اتحادية، قبل الدراسة والتمحيص وإكمال الخطوات الأولية اللازمة. وكانت قيادة (البارتى) ترى أن اي "تكوين مستحدث"، سيكون بطبيعة الحال تكويناً يسود فيه أبناء القومية العربية، وان الكورد الذين يعيشون في ظل الدولة الجديدة، ستهبط نسبتهم العددية لدرجة كبيرة، بالنظر إلى الأكثرية العربية. وأكدت قيادة (البارتى) ان اية خطوة تخطوها القومية العربية نحو تحقيق أهدافها، يجب أن يصحبها توسيع أكثر في حقوق الكورد القومية. ينظر: جلال طالباني، المصدر السابق، ص٢٠٢-٢٠٣.

الكوردية (الپێشمەرگە)، ولا بُدَّ من حلّ قوات فرسان صلاح الدين الأيوبي (المرتزقة) الموالية للحكومة[1].

وقد أشار وانلي الى ان التصريحات التي أدلى بها في بيروت، جاءت لتضيف غضباً الى غضب بغداد، التي كانت ترى في إجراءات الثورة الكوردية في التنظيم والإدارة بأنها (دولة داخل الدولة). ويؤكد وانلي بأنه كانت لديه أخبار موثوقة تقول انه بعد ذلك المؤتمر، استدعى وزير الخارجية العراقي ناجي طالب الممثلين الدبلوماسيين للولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى وفرنسا، طالباً من حكوماتهم عدم استقبالنا في بلدانهم. ويضيف وانلي، ونحن من جانبنا، أرسلنا لتلك الحكومات وللحكومة السوفيتية والهندية رسائل موجهة من البارزاني[2]. المهم في الأمر، فقد توجه ممثل الثورة الكوردية عصمت شريف وانلي في شباط ١٩٦٥ إلى أوروبا، في طريقه الى الولايات المتحدة للقيام بحملة إعلامية هناك[3].

(١) The Times, Jan 23, 1965.
(٢) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية...، ص٣٥١.
(٣) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٣.

المبحث الثاني
جولة عصمت شريف وانلي في الولايات المتحدة الأمريكية والنتائج التي ترتبت عليها

أولاً- نشاطات وانلي في الولايات المتحدة الأمريكية:

حاولت قيادة الثورة الكوردية في تلك المرحلة استغلال وجود عدد من المثقفين الكورد في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لعرض القضية الكوردية والمطالبة بحقوقها القومية، في المؤسسات الأمريكية الرسمية[١]؛ ولهذا قررت قيادة الثورة الكوردية إرسال وفد ضم ممثلي مجلس قيادة الثورة في الخارج عصمت شريف وانلي، وسعدي دزَيى[٢] إلى الولايات المتحدة في ربيع ١٩٦٥؛ لعرض المشكلة الكوردية على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى وعلى الأمم المتحدة[٣].

في مستهل الجولة التي قام بها وانلي في الولايات المتحدة في منتصف نيسان ١٩٦٥، أعلن البارزاني: ان أية دولة أو أمة لا تستطيع التواجد والعيش، إلا إذا حظيت بتأييد إحدى الكتلتين الكبيرتين (المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي). ونظراً لأن وجهات نظر الكورد تتعارض مع الأفكار التي يطرحها السوفيت، فقد كان من البديهي ان يتوجّهوا إلى الولايات المتحدة طلباً للعون، وعلى الرغم من ذلك فان الولايات المتحدة لم تستجب حتى ذلك الوقت للمطالب الكوردية[٤].

من الجدير بالذكر أن قيادة الثورة الكوردية كانت قد طلبت من إسرائيل ان تساعدها على ذلك التوجه، ولم تخيب إسرائيل مسعاها، وقامت بوضع مستشار خاص من عندها -لا تذكر المصادر اسمه- في خدمة ممثل الثورة الكوردية عصمت شريف وانلي، في أثناء زيارته للولايات المتحدة؛ ليقدم له النصح والإرشاد في تكوين العلاقات إبان لقاءاته مع الأمريكيين، كما استأجرت خبراء من شركة علاقات عامة أمريكية لخدمته[٥].

---

(١) سلمان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٢) هو سعدي محمد أمين الحاج بايز، من رؤساء عشيرة دزيي، من أهالي قرية دوكردكان في سهل أربيل، وهو شقيق السياسي الكوردي محسن دزيي. كان يقيم في أوروبا للدراسة، وكان عضواً في جمعية الطلبة الكورد في أوروبا. ينظر: محسن دزەيى، المصدر السابق، ج٢، صفحات متفرقة.

(٣) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص١٥١؛ محمود عوسمان، ذيَدةرِىَ بةرى، ل٥٤. الجدير بالذكر هنا أن تلك الزيارة تزامنت مع زيارة أخرى قام بها وفد كوردي في مطلع نيسان ١٩٦٥، ضم كلاً من ممثل الثورة في طهران شمس الدين المفتي، ومسعود البارزاني إلى السفارة الامريكية في طهران، في محاولة للحصول على الدعم المالي والعسكري للثورة الكوردية. لكن الرد الأمريكي كان سلبياً، ففي ١٤ نيسان أرسلت الخارجية الأمريكية تعليماتها إلى سفارتها في طهران، تضمنت الطلب من السفارة بالاستمرار في رفض الدخول في حوار مع ممثلي البارزاني، والتأكيد على أن سياسة الولايات المتحدة هي "عدم التدخل في النزاع العراقي الكوردي". ينظر: عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة... ص٨٠؛ وريا رەحمانى، ژيَدەرىَ بەرىَ، ل١٩١-١٩٢.

(٤) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٣- ١١٤.

(٥) عصمت شريف وانلي، من مذكرات... ص٤٠؛ شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٤.

وبعد وصوله إلى نيويورك في ١٥ نيسان ١٩٦٥ دعت إحدى شبكات التلفزيون الأمريكية وانلي إلى مخاطبة الشعب الأمريكي من خلال التلفزيون، ومن ثم عقدت البعثة الكوردية مؤتمراً صحفياً، حضره مراسلو عدد من الصحف الأمريكية ومندوبو وكالات الأنباء العالمية[١].

واثر ذلك نشرت الصحف الأمريكية تعليقات إضافية عن الثورة الكوردية، فَتَحْتَ عنوان (الكورد يردون على الهجوم) كتبت صحيفة الديلي بنسلفانيان (The Daily Pennsylvanian) الامريكية في ٢٧ نيسان ١٩٦٥، مقالاً عن الثورة الكوردية، جاء فيه: "تتبلور في الشرق الأوسط ثورة ذات مغزى هام، وتجري أحداث هذه على الثورة على أرض كردستان التي تحاول ببطولة تحقيق الحكم الذاتي، وثورة الحكم الذاتي هذه التي تحاول انجاز أهدافها ضمن عراق ديمقراطي، تعتبر أهم وأشهر ثورة كردية"[٢].

وقالت الجريدة، إن القضية الكوردية قد ابتدأت بشكلها الحالي في أيلول ١٩٦١، وان الكورد قد أقاموا منذ مدة حكماً ذاتياً واقعياً ضمن المناطق التي يسيطرون عليها، بما في ذلك نظاماً إدارياً وكمركياً للمنطقة. وأضاف المقال، بأن ممثل الثورة الكوردية عصمت شريف وانلي يعتقد بأن الكورد المضطهدين، والذين يواصلون ضرباتهم على الحكم الدكتاتوري الطاغي ببغداد، قد أصبحوا قوة يحسب لها الحساب في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تضحياتهم وإرادتهم القوية وتصميمهم على تحقيق الحكم الذاتي والتحرر. وجاء في ختام المقال: "ان الحرب الكردية ساحة معركة كامنة للحرب الايديولوجية والسياسية في نطاق الحرب الباردة بين الشرق والغرب"[٣].

ومن جهة أخرى، فقد كتبت مراسلة جريدة كرستيان ساينس مونيتر (The Christian Science Monitor) الأمريكية، ماري هور نادي (Mary Hur nadi) التي حضرت المؤتمر الصحافي الذي عقده عصمت شريف وانلي مقالاً بعنوان (الكورد يطلبون العون)، ومما جاء فيه: "أتمنى النجاح للأكراد وأمانيهم، وهم سينجحون فعلاً اذا ربط الأمريكيون بين أماني الأكراد وبراندوين و يورك تاون وفالي فورج [اشارة الى حرب الاستقلال الامريكية]". وأضافت الكاتبة بأن العواطف التي أظهرها عضو المحكمة الأمريكية العليا الحاكم وليام دوجلاس في كتابه (أرض غريبة وشعب صديق)، هي التي شجعت قدوم الوفد الكوردي إلى نيويورك. وأكدت بأن الكورد يريدون حلاً سلمياً لمشاكلهم مع الحكومة العراقية، ويأملون في الحصول على العون المادي والمعنوي من الشعب الأمريكي وخاصة من نقابات العمال[٤].

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٧٨)، حزيران ١٩٦٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

وقالت الصحافية الامريكية في مقالها، بأن الناطق الرسمي باسم البارزاني في الخارج عصمت شريف وانلي قد قال: "اننا نرغب قبل كل شيء ان يتفهم الامريكان مأساة شعبنا وعدالة قضيته وأحقيتها"، وانه أعرب عن رغبة الثورة الكوردية في تأسيس مكتب دائم في نيويورك أو واشنطن. كما وذكر وانلي أسماء الرؤساء الأمريكيين السابقين (واشنطن ولينكولن وكينيدي)، وأضاف: "انه مغتبط ان يكون بين الشعب الامريكي المحب للحرية". وأختتم وانلي حديثه بالقول: "ان القوات العراقية التي تجابه الثوار هي أربع أضعاف قوة الثورة الكردية ومجهزة بأحدث الأسلحة من دبابات وطائرات، ولكن بتفهم وعطف الشعوب الصديقة في العالم سنتغلب على قوات عارف ونقضي عليها"[1].

بدأ وانلي نشاطه الدبلوماسي، وبعث في الأول من أيار ١٩٦٥ رسائل إلى مجموعة كبيرة من أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب الامريكيين، شملها معلومات شاملة حول ما يجري في الجبهة الكوردية، ولاسيما بعد استئناف الحكومة العراقية هجومها على كوردستان في الثاني من نيسان من تلك السنة. وقد جاء فيها: يشارك خمسون ألف جندي عراقي في المعارك، وهم يستعينون بالمدفعية وسلاح الجو، وقد أصيب المواطنون من: نساء، وشيوخ، وأطفال جراء قصفهم بقنابل النابالم من طائرات اليوشن وميج وهوكر هنتر، كما احترقت المزارع والمحاصيل، وقُتلت الأبقار وقطعان المواشي في المذبحة. ان جماهيرنا تُقتل، وتَجوع، وتُطرد من أراضيها، وقد قامت الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بتزويد العراقيين بأسلحة من أنواع مختلفة، وأقنعة واقية للغازات، وكميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية، لقد بعث المصريون خمسة آلاف جندي إلى العراق، ومعهم فنيون وخبراء في حرب الجبال[2]، وقد تدرب جنود الدولتين في العراق. وقد زودت الجمهورية العربية المتحدة العراق بكميات كبيرة من الأسلحة وخاصة السوفيتية، وخمسين طائرة هليوكوبتر مسلحة، لإنزال القوات في جبال كوردستان. واكد وانلي في رسائله بانه في شباط ١٩٦٥ توجهت سفينتان كانت تحملان سلاحاً من ميناء الأسكندرية إلى ميناء البصرة[3]. يبدو أن وانلي قد بالغ في حجم المساعدة العسكرية، التي قدمتها الجمهورية العربية المتحدة (مصر) للعراق، ويمكن أن يكون ذلك من أجل إثارة مخاوف الدول الغربية وإيران، من دور مصر حليفة الاتحاد السوفيتي، وتأثيرها في الأحداث الداخلية في العراق.

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٧٨)، حزيران ١٩٦٥.

(٢) طلب الرئيس العراقي عبدالسلام محمد عارف، وبعد نجاحه في انقلابه العسكري على حلفائه البعثيين في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، من سوريا - التي كان يحكمها البعثيون- بأن تسحب لواء اليرموك المتمركز في كوردستان العراق، وذلك خشية من أن يستخدمه البعثيون العراقيون ضده؛ لهذا خططت الحكومة العراقية لإشراك الجيش المصري في حملتها على الثورة الكوردية، وطلبت من الحكومة المصرية في التاسع من شهر كانون الأول ١٩٦٣ إرسال قوات مصرية الى العراق؛ لتأمين الوضع في بغداد. جرجيس فتح الله، نظرات في القومية العربية مداً وجذراً حتى عام ١٩٧٠ تاريخاً وتحليلاً -أضواء على القضية الأشورية "مذابح آب ١٩٣٣"- انقلابات ودكتاتوريات عسكرية، (أربيل،٢٠٠٤)، ج٣، ص١٣٩٩. وقد وصلت القوات المصرية إلى العراق في كانون الثاني ١٩٦٤، وكانت بقيادة المقدم إبراهيم العراقي، واشترطت مصر عدم مشاركتها في القتال ضد الكورد. ينظر، أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣- ١٩٦٥، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص٢٣٥.

(٣) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٤-١١٥.

قال واتلي كذلك بانه: يشعر "بالذعر الشديد" من أن تقوم الحكومة الأمريكية، بتزويد العراق بالأسلحة مثلما أعلنت ذلك رسمياً[١]؛ لأن اية أسلحة ستُسلم للعراق ستُستخدم ضد الكورد[٢].

ووطلب واتلي من الشيوخ والنواب وحكام الولايات الأمريكية، مساندة الثورة الكوردية وتأييدها، واستعمال نفوذهم في وضع حظر على بيع الأسلحة الى الحكومة العراقية، ريثما يتم التوصل الى حل سلمي للقضية الكوردية في العراق[٣].

واجتمع ممثلا الثورة الكوردية إلى ممثلي مؤسسة الإغاثة الامريكية (كير/ CARE)، وشرحوا لهم الطريقة غير المنصفة التي تصرفت بها الحكومة العراقية بالمواد التي استلمتها من المؤسسة، لتوزيعها على المنكوبين في كوردستان، وكيف ان جُلّ تلك المساعدات التي قدرت بخمسة ملايين دولار، منحت للذين اصابتهم التخمة من الحرب في كوردستان، وان القليل القليل منها وصلت الى أيدى المنكوبين. وطلبت البعثة من المؤسسة الأمريكية أن تسلم المساعدات في المستقبل، الى قيادة الثورة مباشرة وان يشرف أحد ممثليها على توزيعها[٤]. كما ووجه ممثلا الثورة الكوردية رسائل إلى صندوق الإسعاف الكاثوليكي والصليب الأحمر الأمريكي، طلبت فيها عون هاتين المنظمتين للمنكوبين بسبب الحرب في كوردستان[٥]. وطالبا بضرورة تزويد الكورد بمساعدات غذائية، وملابس، وخيام، وأغطية على ان لا تمر عبر بغداد؛ لأنها ستستولي عليها، بل أن يتم ذلك عبر الصليب الأحمر أو المنظمات الكوردية[٦].

---

(١) اثر امتناع الحكومة السوفيتية اثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عن اتمام تزويد الحكومة العراقية بالأسلحة، التي سبق الاتفاق عليها في عهد حكومة عبدالكريم قاسم، تحركت الولايات المتحدة لدعم الحكومة العراقية، مقابل ابتعادها عن الاتحاد السوفيتي. للمزيد يُنظر: سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص١٧٥ وبعدها.

(٢) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٥.

(٣) جريدة خەبات، العدد (٤٧٨)، حزيران ١٩٦٥. العدد منشور في كتاب، جەمال خەزنەدار (ئامادەكرن وپێشەكى)، ١١ ژمارەى دەگمەنى رۆژنامەى خەبات ئورگانى پارتى ديموكراتى كوردستان يە، (هەولێر، ٢٠١٩). وتمت الافادة كذلك من العددين (٤٧٨)، حزيران ١٩٦٥، والعدد (٤٨٦)، آذار ١٩٦٦، والمنشورين في الكتاب، وسيتم الاشارة فيما بعد الى اسم الجريدة والعددين فقط.

(٤) جريدة خەبات، العدد (٤٧٨)، حزيران ١٩٦٥. كانت جريدة خەبات قد نشرت في عددها (٤٧٥)، الصادر في كانون الاول ١٩٦٤، بانه وردت الى الجمهورية العراقية خلال الاشهر الاخيرة، مساعدات كبيرة من مؤسسة (كير/ CARE) الأمريكية، لغرض المساهمة في إعمار الشمال وتوزيعها على المتضررين في هذه المنطقة المنكوبة، إلا أن السلطات الحكومية حصرت توزيعها على (الجاش) وعلى مرتزقتها ووكلائها في كوردستان، بدلاً من المنكوبين والمتضررين الحقيقيين، وقد اتبعت الحكومة نفس الأسلوب لتعويض المتضررين بسبب أحداث الشمال!. وأعادت جريدة خه بات في عددها (٤٧٦)، الصادر في شباط ١٩٦٥، خبراً حول مساعدات المنظمة الامريكية، ومما جاء فيه: ان معظم المساعدات التي قدمتها (كير/ CARE) توزع على الأغلب على موظفي الحكومة وعلى أفراد الجيش والشرطة، وعلى رؤساء العشائر الموالين للحكومة، وهم جميعاً ليسوا من المنكوبين في كوردستان، بل أن أكثرهم من "أغنياء الحرب" الذين امتلأت جيوبهم وبطونهم من جراء الحرب القذرة التي فرضتها الحكومات العراقية المتعاقبة على شعبنا الكوردي المسالم.

(٥) جريدة خەبات، العدد (٤٧٨)، حزيران ١٩٦٥.

(٦) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص ١١٥. الجدير بالذكر هنا؛ فإن مجلس قيادة الثورة في كوردستان ونظراً للظروف الصحية الصعبة التي كان يمر بها سكان المناطق الخاضعة للثورة الكوردية، ناشد منظمات الصليب الأحمر العالمية والمنظمات الإنسانية والخيرية الأخرى في العالم تقديم المساعدات للثورة الكوردية؛ لتتمكن من توسيع خدماتها للجماهير. يُنظر: گوڤارى دەنگى پێشمەرگە، ژمارە(٢٢)، (تەموز، ١٩٦٩)، ل٦، إلا أن المنظمات الإنسانية الأمريكية لم تكن مستعدة لتقديم المساعدات للشعب الكوردي في العراق، بدون الحصول على موافقة السلطات الحكومية. ففي سنة ١٩٦٥ رفض رئيس منظمة الصليب الأحمر الأمريكية طلباً قدّمه شفيق قزاز ممثل الثورة الكوردية في الولايات المتحدة، بشأن تقديم مساعدات ذات طابع انساني للكورد في العراق، بحجة انه غير مخول بمثل هذه النشاطات بدون إصدار أوامر له من الجهات العليا. يُنظر: عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة... ص٨٥.

ثانياً- البيان الكوردي المرسل لدول العالم:

لم يقتصر نشاط البعثة الكوردية على أوساط الرأي العام الأمريكي وحسب، بل كانت دوائر الأمم المتحدة مجالاً رحباً لفعالياتها، فقد وجهت البعثة رسالة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان سلفادور لوبس (Silvador Lops)، مبينة فيها أن ما تقترفه السلطات العراقية في كوردستان يومياً، يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان. وحتى أن وجود الفرد الكوردي مهدد في أية منطقة تصلها السلطات الحكومية: بسبب تنفيذ أحكام الإعدام بدون محاكمة، وبسبب سياسة القتل الجماعي، فضلا عن قصف القرى الآمنة والسكان المدنيين. ووجهت البعثة كذلك خطاباً إلى رئيس لجنة تصفية الاستعمار سوري كوليبالي (Sori Coulibaly)، بيّنت فيه أن الحرب الدائرة ضد الكورد في العراق ذات طابع استعماري. وطلبت البعثة الكوردية من هاتين اللجنتين الدوليتين، أن تدرجا القضية الكوردية، والحرب العدوانية التي تشنها الحكومة العراقية على الشعب الكوردي، في جدول أعمالها[1].

كما وجه عصمت شريف وانلي ممثل مجلس قيادة الثورة في كوردستان، بياناً كوردياً إلى مندوبي عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيار ١٩٦٥، جاء فيه: ان وفد ثورة كوردستان العراق الذي يرأسه، والذي يضمّ كذلك في عضويته سعدي دزَيي، الذي سيَشَرِفُه جداً ان تمنحوه مقابلة من أجل أن يضع أمام انظار وفدكم الحقائق التي تخصّ الهجوم العسكري الجديد ضد كوردستان، وحرب الإبادة البشرية التي تشنّها حالياً حكومة بغداد ضد الشعب الكوردي[2].

وجاء في البيان كذلك: نحن هنا في الولايات المتحدة جئنا مبعوثين عن مجلس قيادة الثورة ورئيسه مصطفى البارزاني، وان هدفنا هو توجيه أنظار مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو الوضع في كوردستان العراق، بأمل أن يخاطب واحدة أو أكثر من تلك البلدان مجلس الأمن او الدورة القادمة للجمعية العامة نيابة عنا. وأضاف البيان سبق أن كتبنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت، ورئيس لجنة حقوق الإنسان سلفادور لوبس، ولحد كتابة هذه الأسطر لم نستلم اية ردود فعل. وسبق ان طلبنا في رسالة البارزاني المؤرخة في ٧ كانون الثاني ١٩٦٥ وفي رسالة عصمت شريف وانلي المؤرخة في ٢٠ نيسان ١٩٦٥ إلى الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت، اتخاذ إجراءات فورية ومُحدّدة بخصوص هذه القضية وكما هو آت:

أ- الدعوة لوقف فوري للعمليات العسكرية العراقية في كوردستان وحرب الإبادة ضد الشعب الكوردي.

ب- إرسال قوة طوارئ دولية الى كوردستان العراق إلى حين تحقيق تسوية سلمية للصراع.

ج- التوصل الى حل سلمى لهذا الصراع على الاسس التالية:

١- الحكم الذاتي لكوردستان العراق، بضمانات دولية، في إطار الجمهورية العراقية اذا مابقيت الجمهورية مستقلة.

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٧٨)، حزيران ١٩٦٥.

(٢) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٨٠.

٢- أما إذا قرر العراق من الجانب الآخر ان يصبح جزءاً من أيّ اتحاد عربي؛ فإن حل القضية القومية الكوردية يجب ان يكون ذلك الذي يختاره بحرية شعب كوردستان العراق، عن طريق إجراء تقرير المصير تحت رقابة دولية، وبضمانات دولية كافية[١].

وأضاف البيان: لقد شجبنا منذ اسابيع الحملة العسكرية الجديدة التي لاتعترف بها بغداد، والتي مع ذلك تواصل الحكومة العراقية شنّها في كوردستان، مستخدمةً المدفعية الثقيلة، والدبابات، والطائرات. إنَّ هذه الحملة هي حقيقة سيئة الصيت اليوم، وقد نُقلت أنباؤها في الصحافة العالمية بما في ذلك الصحافة العربية اللبنانية. وأشار البيان إلى أن حكومة بغداد تستخدم قنابل النابالم في غاراتها الجوية على السكان المدنيين الكورد، وان الجمهورية العربية الموحدة متورطة في الأقل بصورة غير مباشرة في هذه الحرب، خاصة بعد إمدادها للعراق بالأسلحة[٢]. وطالب البيان بضرورة أن ترسل هيئة الأمم المتحدة لجنة (تقصي الحقائق) الى العراق لدراسة الوضع، وان تحاول الأمم المتحدة ايقاف الحرب على الشعب الكوردي وحل القضية الكوردية سلمياً[٣].

وأكد وانلي أن القضية الوطنية لكوردستان العراق والحرب الدائرة هناك، ليستا قضيتين داخليتين تخصان العراق وحده، كما تؤكد على ذلك حكومة بغداد، بل انها قضية دولية؛ لأسباب تأريخية كثيرة، ولأن السلطات العراقية ترتكب من الجرائم ضد الكورد، ما يخالف القواعد الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة حول حق الشعوب في تقرير مصيرها[٤].

كما عرض وانلي كذلك وثائق رسمية تؤكد وتثبت بأنه الممثل عن الثورة في الخارج، نيابة عن حركة التحرر القومي الكوردي والناطق الرسمي باسم البارزاني. وطلب وانلي الاجتماع برؤساء المندوبين الدائمين لعدد مختار من الدول الأعضاء في الامم المتحدة؛ لكي يُقدِّم المزيد من المعلومات إلى الوفود، بأمل أن تكون بلدانهم راغبةً في ان تثير هذه القضية أمام الأمم المتحدة[٥].

ثالثاً- مساعي الحكومة العراقية للتصدي لمهمة وانلي:

شكل وجود عصمت شريف وانلي في الولايات المتحدة إرتياباً وقلقاً للحكومة العراقية، فخلال لقائه مع السفير سترونغ في الخامس من أيار ١٩٦٥ ببغداد، أعرب وزير الخارجية العراقي ناجي طالب عن امتعاضه للنشاط السياسي لممثل الثورة الكوردية في الولايات المتحدة الأمريكية. وطلب من السفير الأمريكي في بغداد سترونغ نقل رسالته الشفوية إلى الخارجية الأمريكية، بشأن مسألتين: الأولى، ايقاف

(١) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٨٠-٥٨١.
(٢) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٨١-٥٨٢.
(٣) محمود عوسمان، ژيدەرێ بەرێ، ل٥٤. للتفاصيل ينظر الملحق رقم (١٩).
(٤) جريدة خەبات، العدد (٤٧٨)، حزيران ١٩٦٥.
(٥) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٨٢.

نشاط وانلي السياسي، وطرده من الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية: ان تقنع الإدارة الأمريكية شاه إيران محمد رضا بهلوي بإيقاف دعم ومساندة الكورد العراقيين[١]. استنتج سترونغ من ذلك اللقاء ان "الحكومة العراقية كادت تصل الى نقطة اليأس"؛ لذلك طلب تخويلاً من خارجية بلاده لنقل رسالة الى البارزاني تنطوي على طلب أمريكي بتوجيه وانلي بمغادرة الولايات المتحدة، فضلاً عن قيام الخارجية الأمريكية نفسها بإجراءات ترحيله. وقد استجابت وزارة الخارجية الأمريكية لطلب السفير سترونغ، وأعلمت السفارة الأمريكية ببغداد برقياً، بأنها ستتخذ إجراءات بشأن ترحيله من الولايات المتحدة الأمريكية، طبقاً للقوانين الأمريكية[٢].

استجابت السفارة الأمريكية في بغداد للحكومة العراقية، واقترحت بموجب برقيتها (٩٥٦) في ٥ ايار ١٩٦٥ إلغاء تأشيرة دخول عصمت شريف إلى امريكا؛ لكيلا يزعج وجوده في أمريكا الحكومة العراقية. وعندما علم وانلي بمحاولات الحكومة العراقية، واذعان أمريكا لطلبها حرصاً على مصالحها، أيقن بهزالة الموقف الأمريكي تجاه "شعب مغبون ومقسم إلى أربعة أجزاء"، في الوقت الذي لا تنفك حكومة الولايات المتحدة بالإدعاء بانها تُمثّل العالم الحر، وتُساعد الشعوب المظلومة. وقد اذعنت وزارة الخارجية الأمريكية لطلب سفارتها في بغداد، وضغطت على قيادة الثورة الكوردية لسحب وانلي من أمريكا[٣].

من جهتها بذلت السفارة العراقية في واشنطن جهوداً كبيرة من أجل إفشال جولة وانلي، ومارست ضغوطاً على وزارة الخارجية الأمريكية[٤]. وقام السفير العراقي في واشنطن ناصر الحاني بمقابلة نائب مدير إدارة الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية -والسفير الأمريكي السابق في العراق (١٩٥٩-١٩٦٢)- جون جيرينكان (John Jernegan)، في مقر وزارة الخارجية في ٥ أيار ١٩٦٥، للاستفسار عن المطالب التي قدمها وانلي، فأجاب المسؤول الأمريكي أن الخارجية الأمريكية ردّت على تلك المطالب على أساس أن القضية الكوردية شأن عراقي داخلي، ولم يخف جيرينكان في ذلك اللقاء قلق وزير الخارجية الأمريكي ديفيد دين راسك (David Dean Rusk ١٩٦١- ١٩٦٩)، بشأن وجود وانلي[٥].

يبدو أن جهود الحكومة العراقية حققت نجاحاً على ذلك الصعيد، إذ رفضت جميع الجهات الرفيعة -باستثناء بعض اعضاء مجلس الشيوخ ومساعديهم- استقبال وانلي والتحاور معه. فعندما

---

(١) للتفاصيل عن موقف الحكومة الإيرانية من الثورة الكوردية خلال هذه المرحلة، يُنظر: نازناز محمەمەد عەبدولقادر، ژێدەرێ بەرێ، ل١٤٥ وپشتی وێ.

(٢) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص١٤٣؛ وريا رەحمانی، ژێدەرێ بەرێ، ل١٩٧.

(٣) فرهاد عوني، على مقربة... ص٤٦٠- ٤٦١.

(٤) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٤.

(٥) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص١٤٣؛ وريا رەحمانی، ژێدەرێ بەرێ، ل١٩٨-١٩٩.

اتصل وانلي بمساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط فيليب تالبوت (Phil Talbot)، رفضت سكرتيرته ايصاله به، وأعلمت وانلي أن أي موظف في وزارة الخارجية لن يقبل التحاور معه[١].

حينما اتصل المستشار الإسرائيلي الذي كان يصاحب وانلي بوزارة الخارجية الأمريكية، قيل له صراحة: "...ان الوضع في العراق مُعَقَّدٌ بما فيه الكفاية، وان الولايات المتحدة، لا ترغب في ان توجّه إليها أصابع الاتهام بمساعدة الأكراد هنا...". بل نجحت وزارة الخارجية في إلغاء الاجتماع الذي كان وانلي يعتزم عقده مع رئيس إحدى اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، وكذلك الاجتماع المزمع عقده بين وانلي وقاضي المحكمة العليا وليام دوجلاس (William Douglas)، المعروف بصداقته مع الكورد[٢]، ويذكر وانلي انه طلب المساعدة من دوجلاس، إلا أنه لم يقبل ذلك[٣]. هكذا لم يبق أمام وانلي سوى الاكتفاء بعقد عدة لقاءات واتصالات مع رؤساء منظمات انسانية، كما عقد عدة مؤتمرات صحافية، وألقى المحاضرات أمام اطر أكاديمية، وقدّم المذكرات لوفود مختلفة في الأمم المتحدة[٤].

من الجدير بالذكر هنا ان الحكومة العراقية لم تكتف بالمحاولات الدبلوماسية لإيقاف نشاط وانلي، بل كانت هناك محاولات لاغتياله خلال تواجده في الولايات المتحدة؛ اذ قدّم مراسل وكالة أنباء (تاس) السوفيتية الذي عرف باسم (لوسبا) بياناً مطبوعاً الى وانلي، يحذره فيه أن شخصاً باسم (ابراهيم قليلات) أُرسل من بغداد لقتله، وأضاف أن قليلات موجود في نيويورك ولكن المعلومات ليست اكيدة، ومع ذلك يجب توخي الحذر. وبعد إعلام شرطة نيويورك بفحوى الرسالة نصحت وانلي بالانتقال إلى فندق آخر، وتسجيل نفسه باسم مستعار[٥].

رابعاً- وانلي يواصل أداء مهمته على الرغم من العوائق:

على الرغم من الضغوطات العراقية والأمريكية فقد واصل وانلي جهوده في الولايات المتحدة الأمريكية، وقال وانلي بهذا الخصوص: "...منذ زيارتنا في نيويورك أرسل لنا السكرتير المساعد في الأمم المتحدة رالف بنش رسائل في ٦ و٢١ أيار والثاني من حزيران ١٩٦٥، يقول فيها إنه يمكنه ان يلتقينا إذا ما استطاع الحصول على موافقة السكرتير العام بهذا الخصوص، وظلت محاولاتنا مع يوثانت بغير ذات فائدة..."[٦].

---

(١) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٤؛ عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة... ص٨٤.
(٢) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٤.
(٣) ينظر مذكراته، المصدر السابق، ص٤١.
(٤) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٤؛ عصمت شريف وانلي، من مذكرات... ص٤٠-٤١.
(٥) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص١١٥-١١٦.
(٦) مقتبس من كتابه، كردستان العراقية... ص٤٣٥-٤٣٦.

ألقى عصمت شريف وانلي في ١٧ أيّار ١٩٦٥ خطاباً في جامعة فيرجينيا تشارلوتسفيل (university of virginia charlottesville)، وقدّم في بداية الخطاب موجزاً تعريفياً بالشعب الكوردي وتاريخه، ولغته، ووطنه كوردستان. وتدرج وانلي في الحديث عن مراحل التاريخ الكوردي القديم والوسيط والحديث، إلى أن وصل الى سنة ١٩٥٨ واندلاع الثورة العراقية بقيادة عبدالكريم قاسم (١٩٥٨- ١٩٦٣) وموقفها الإيجابي في البداية من الحقوق القومية الكوردية، ثم تراجع الحكومة عن وعودها وعهودها، واندلاع الثورة الكوردية نتيجة ذلك. ثم تحدث عن السياسة "العدوانية" لحكومة البعث الأولى تجاه الشعب الكوردي، وانفراد عبدالسلام محمد عارف بالحكم، وتراجعه عن تطبيق اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤. وأشار وانلي إلى أنه وزملاءه في الخارج على اتصال مع مقر قيادة الثورة في كوردستان، وانهم يمتلكون المعلومات والأخبار الكاملة عن كوردستان. وأكّد وانلي أنه وزميله سعدي دزَيى قد جاءا للولايات المتحدة ممثلين عن مجلس قيادة الثورة في كوردستان والذي يُعد عضواً فيه، وان مهمتهما هي: "...الاتصال مع الحكومة الاميريكية ومع الشعب الأمريكي ومع الجامعات الأمريكية ومع الصحافة الأمريكية وكذلك، من الجانب الآخر، مع الأمم المتحدة..."، وأخيراً أعرب وانلي عن سعادته باستضافته في جامعة فيرجينيا تشارلوتسفيل[١].

في ٤ حزيران ١٩٦٥ التقى مُمَثّلا الثورة الكوردية عصمت شريف وانلي وسعدي دزَيي بالوزير المفوّض السوفيتي عند الأمم المتحدة موروزوف (Morosov)، واستمع المسؤول السوفيتي للوفد الكوردي، وسجّل بعض الملاحظات[٢]. ذكر وانلي عن ذلك اللقاء: "...سألني موروزوف بلهجة معاتبة: ماذا جئت تفعل في امريكا باسم الكرد؟. فقلت له: وماذا انت تفعل هنا باسم روسيا والاتحاد السوفيتي؟ ان أمريكا دولة عظمى ومن مصلحة الشعب الكردي وحركته ايجاد علاقات مع أمريكا والاتحاد السوفيتي..."[٣]. ولم تنجح مساعي الوفد الكوردي باللقاء بممثلي وفود كل من الولايات المتحدة الامريكية أو فرنسا أو بريطانيا، واكتفى رئيس الوفد البريطاني اللورد كارادون (Lord Caradon)، بإقرار استلام رسالة ممثلي الثورة الكوردية[٤].

كما التقى وانلي في الثامن من حزيران ١٩٦٥، بسفير جمهورية منغوليا الشعبية عند الأمم المتحدة تويف (Toev)، وأكد السفير المنغولي خلال اللقاء تعاطف بلاده تجاه القضية الكوردية، وأضاف أن بلاده لن تستطيع مرة أخرى توجيه عناية واهتمام الأمم المتحدة نحو النزاع الكوردي-العراقي؛ لأنه لا توجد أية غالبية يمكن أن تجتمع لصالح الكورد؛ لأن الدول الافريقية والآسيوية لا

(١) ينظر نص الخطاب في، ويلسون ذالئيل هاول، المصدر السابق، ص٥٦٧-٥٧٩.
(٢) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية... ص٤٣٧.
(٣) مقتبس من مذكراته، المصدر السابق، ص٤١.
(٤) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية... ص٤٣٥-٤٣٧.

تتعاطف كلها مع الكورد[1]. كما ذكر وانلي بأنه التقى بممثلي بعض الدول الأفريقية والآسيوية، الذين أعربوا للوفد الكوردي عن تفهمهم للقضية الكوردية، كما أعرب البعض منهم عن تضامن بلاده مع القضية الكوردية، ولكن لم يستطع أيّ منهم تقديم شيء ملموس، سوى الوعد بنقل شكوى ومظالم الكورد الى حكوماتهم[2]. يتضح هنا، ان رغبة تلك الدول بالحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع العراق والدول العربية، هي التي منعتها من عرض القضية الكوردية في الأمم المتحدة.

خامساً- وانلي يسعى لايصال صوت الثورة الكوردية للعالم عبر الصحافة:

اجرى عصمت شريف وانلي خلال وجوده في الولايات المتحدة عدة مقابلات صحافية، شرح من خلالها وجهة نظر الثورة الكوردية بشأن المسائل المختلفة، والتي كانت بعضها خافية على بعض المسؤولين والرأي العام الأمريكي[3].

أجرى الصحافي الأمريكي ويلسون ناثانيل هاول لقاءين صحافيين مع وانلي في فرجينيا في ١٧ ايار ١٩٦٥، ونيويورك في ١١ حزيران ١٩٦٥، أكد وانلي فيهما اصالة القضية الكوردية، ونفى ادعاءات الحكومات المحتلة لكوردستان من أن الشعب الكوردي عبارة عن اتحاد للقبائل، وقال: "...اننا لسنا تكتلاً من القبائل، كما توحي بعض الحكومات أحياناً. نحن شعب لسنا بأي صورة، أدنى أو أقل تطوراً، من الشعوب المجاورة...". وأشار وانلي إلى أن الجيش الكوردي (الپێشمەرگە) يضم مقاتلين ينحدرون من جميع الطبقات الاجتماعية، فهناك المحامون والطلبة والأطباء والمهندسون وهناك الضباط السابقون في الجيش العراقي، وهناك كذلك المقاتلون من المناطق القبلية. وان القضية الكوردية سوف تعتمد على الاقل جزئياً على استمرار هذا التحالف. وعلى العموم فإن الثورة الكوردية هي التعبير الحق عن الشعور القومي للغالبية العظمى من الشعب الكوردي، واضاف وانلي: "...انني اعتقد اننا حقّقنا درجة من النضوج تسمح لنا بمواصلة التحالف بين العناصر المختلفة المشاركة في الثورة..." [4].

---

(١) عصمت شريف وانلي، المصدر السابق. الجدير بالذكر هنا أن جمهورية منغوليا أثارت القضية الكوردية في الأمم المتحدة في الثالث من تموز ١٩٦٣، اذ قدّمت وبدعم من الإتحاد السوفيتي كتاباً رسمياً الى السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، طلبت منه فيه ان تدرج القضية المتعلقة بسياسة الإضطهاد القومي التي تتبعها الحكومة العراقية إزاء الشعب الكوردي في الدورة ١٨ للأمم المتحدة. وعلى إثر ذلك قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع جمهورية منغوليا. وقد إضطرت منغوليا وتحت ضغط الدول العربية ودول الكتلة الآسيوية-الأفريقية، الى سحب مشروع قرارها الخاص بإدراج القضية الكوردية في جدول أعمال الأمم المتحدة. للتفاصيل، ينظر: ميهفان محمد حسين رشيد البامرني، المصدر السابق، ص٢٤٨ وما بعدها.

(٢) يُنظر، كتابه، كردستان العراقية... ص٤٣٧.

(٣) سعت الثورة الكوردية من خلال ممثليها الى الرد على الشائعات التي كان ينشرها عدد من الصحافيين في الصحافة الأمريكية لتشويه صورة الثورة الكوردية في الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال: نشر شخص امريكي يدّعى (لورانس كريسولد) مقالاً في جريدة (واشنطن بوست) في ٢٢ آذار ١٩٦٥ حول الثورة الكوردية في كوردستان العراق، جاء فيه: انه بعد زيارته لكوردستان العراق اتضح له بان البارزاني يحصل على الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، وأضاف انه لذا تم الاعتراف بكوردستان مستقلة تحت قيادة البارزاني او شيوعيين آخرين؛ فإن ذلك سيكون نصراً شيوعياً، فضلاً عن تُهم اخرى. ينظر: عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة... ص٨١-٨٢.

(٤) نقلاً عن، ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٤٠-٥٤٣.

من أجل تطمين الدول الغربية على المحتوى الديمقراطي للثورة الكوردية، أكد وانلي أن (البارتى) لن يطبق نظام الحزب الواحد في كوردستان، وقال: "...نحن ديمقراطيون وستكون هناك حرية في كوردستان الحرة لجميع الفئات السياسية لتكون لها كلمتها استناداً الى تفكيرها وجمهورها في الحياة العامة وفي الحياة السياسية في كوردستان...". وأضاف وانلي أن الثورة الكوردية تحترم حقوق جميع المكونات الدينية والقومية الأخرى في كوردستان[١].

وحاول وانلي خلال زيارته تلك تطمين الولايات المتحدة والدول الغربية، بعدم وجود حزب شيوعي في كوردستان، وأوضح أن نشاط الحزب الشيوعي العراقي متذبذب، وأشار إلى أن حركة التحرر الوطني الكوردية هي من عمل العناصر الكوردستانية، الذين يؤمنون اولاً بكوردستان. وان موقف الحزب الشيوعي العراقي بعد اندلاع ثورة أيلول الكوردية سنة ١٩٦١ كان سلبياً[٢]، لهذا اخذ نفوذ الحزب يتضاءل باضطراد في كوردستان، وفَقَدَ الشيوعيون الكورد ثلاثة ارباع نفوذهم في كوردستان، ومع ان الحزب يحتفظ بكوادره في كوردستان، إلا أنه لا مجال لهم في مجلس قيادة الثورة في كوردستان ولا في المكتب التنفيذي وحتى في قيادة الجيش الثوري الكوردستاني[٣].

حَدَّد عصمت شريف وانلي أهداف الحركة القومية الكوردية في العراق بالتأكيد على: ضرورة منح الحكم الذاتي لكوردستان في إطار الجمهورية العراقية، طالما بقي العراق مستقلاً، ويجب أن يكون للكورد تمثيل في الحكومة المركزية، التي يجب أن تكون ديمقراطية وتتخلى عن الدكتاتورية، وأنه إذا انضم العراق لأي اتحاد عربي فيجب أن يمارس الشعب الكوردي حقه في تقرير مصيره، بإشراف رقابة دولية وبرعاية الأمم المتحدة[٤].

حاول وانلي تطمين حكومتي إيران وتركيا بشأن أهداف ثورة أيلول في كوردستان العراق، بأنها تستهدف حقوق الكورد في العراق فقط، وأن الكورد يأملون بحل القضية في هاتين الدولتين بصورة سلمية. وفي هذا السياق، نفى وانلي وجود صلات بين مجلس قيادة الثورة، والقيادات الكوردية في الاجزاء الاخرى من كوردستان[٥].

أعرب وانلي عن أمله في أن تجتمع جميع الحكومات الصديقة للكورد مهما كانت طبيعتها، ومنها حكومتي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية؛ لإثارة القضية الكوردية أمام الأمم المتحدة،

---

(١) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٤٤-٥٤٩.

(٣) للتفاصيل عن موقف الحزب الشيوعي العراقي من ثورة أيلول يُنظر: عبدالفتاح علي البوتاني، موقف الأحزاب...، ص١١٢ وما بعدها؛ ميفان عارف بادي، موقف الأحزاب...، ص٢٦٧ وما بعدها.

(٤) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص ص ٥٤٦- ٥٤٧. على الرغم من أن الحزب الشيوعي العراقي كان مشاركاً في الثورة الكوردية ضد الحكومة العراقية بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، إلا أن مجلس قيادة الثورة في كوردستان لم يضم في عضويته أيّ عضو منهم في تشرين الأول ١٩٦٤؛ وذلك بسبب علاقات الثورة مع إيران والدول الغربية المعادية للشيوعيين. يُنظر: عبدالفتاح علي يحيى البوتاني وشيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧.

(٥) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٥٦.

(٦) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٥٨-٥٥٩.

وأكد بأننا نود من هذه الحكومات اولاً أن تفعل كل ما هو ممكن لإيقاف هذه الحرب لأسباب إنسانية، ونطالبها بأن تثير القضية الكوردية أمام الأمم المتحدة في إطارها الإنساني؛ للتوصل إلى حل عادل وسلمي للقضية الكوردية، الذي يلبي المطامح المشروعة للشعب الكوردي، وهذا يعني الحكم الذاتي وهذا يمثل الحد الأدنى في مطالبنا في هذا القرن الذي يتميز بالتحرر القومي، في هذا القرن الذي حققت فيه جميع الشعوب التابعة تقريباً الاستقلال الوطني الكامل. كما أعرب عن أمله في أن تتلقى الثورة الكوردية مساعدة إنسانية للسكان المدنيين في كوردستان الذين عانوا كثيراً. وأضاف بأن الثورة الكوردية تعاني من مشاكل مالية هائلة؛ لأنها تؤوي أكثر من مئة ألف لاجيء ومُهجّر من الذين خسروا وسائل عيشهم؛ ولهذا فهي لا تستحق التعويض وحسب، بل كذلك دعم العالم الخارجي والأمم المتحضرة. وطالب وانلي رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر) جمال عبدالناصر بأن يكون موقفه واضحاً من سياسات الحكومة العراقية بقيادة عبدالسلام محمد عارف من القضية الكوردية، خاصة بعد اندلاع القتال في كوردستان[1].

كما كان لوانلي، دورٌ واضح في فضح السياسة التي تتبعها الحكومة العراقية في كوردستان بعد اندلاع القتال في نيسان ١٩٦٥، من ذلك قوله: "...اننا على اتصال يومي تقريباً مع مجلس القيادة لقد تلقينا تقارير عن أنباء الهجوم العراقي، حسناً ان جميع الانباء مرضية جداً للكورد كما كان متوقعاً... ولكن كما متوقع فإن الجيش العراقي يثأر لفشله العسكري ضد الوحدات الكوردية بهجمات جوية على السكان المدنيين واسقاط قنابل النابالم وإحراق القرى الكوردية والمزارع وتدمير الماشية، على أيّ حالٍ نحن متأكدون من النصر النهائي للقوات الكوردية التي تدعمها الغالبية العظمى من الشعب الكوردي..."[2].

مع ان ممثل الثورة الكوردية عصمت شريف وانلي بذل خلال زيارته تلك للولايات المتحدة، جهوداً كبيرة من أجل التعريف بالثورة الكوردية، فإنه اعترف بأن زيارته وبسبب السياسة الأمريكية لم تحقق أهدافها وبأنها "لم تكن ناجحة"[3].

بهذه الصورة فإن قيادة الثورة الكوردية كانت حريصة على الاتصال بالأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الأخرى؛ لعرض القضية الكوردية عليها من أجل ايجاد حل سلمي للقضية.

سادساً- تأثير الدبلوماسية الكوردية في العلاقات الكوردية- المصرية:

شهدت العلاقات العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة تقارباً كبيراً بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، اذ سعى الرئيس عبدالسلام محمد عارف من وراء هذا التقارب تحسين موقعه وتقويته،

---

(١) ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٦١-٥٦٢، ص٥٦٥.
(٢) نقلاً عن، المصدر نفسه، ص٥٦١.
(٣) ينظر، مذكراته، المصدر السابق، ص٤٠.

ولهذا أولى موضوع الوحدة العربية اهتماماً كبيراً، وفي هذا الإطار وقع في ٢٦ أيار ١٩٦٤ مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبدالناصر على (ميثاق الوحدة)، الذي كان يهدف إلى تحقيق الوحدة الشاملة بين البلدين على شكل مراحل ولم يرد فيه أي ذكر للكورد والقضية الكوردية[١].

تطرق الرئيس جمال عبدالناصر إلى الكورد ضمن حديثه عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، خلال اجتماع القيادة السياسية الموحدة (مصر والعراق) المنعقد في القاهرة في ١٩ أيار ١٩٦٥. اذ ذكر انه قابل السفير السوفيتي في القاهرة قبل عشرة أيام، وأبلغه أن إيران وحلف السنتو (Ce.n.t.o)[٢] تقومان بتسليح الكورد، كما أشار إلى دعم الصحافة الغربية للجانب الكوردي، وبيّن للسفير بأن مندوباً للكورد في واشنطن قد صرّح في وقت سابق بأن الحكومة المصرية تساعد القوات العراقية في حملتها العسكرية ضد الكورد، وانها زوّدت العراق بالغازات السامة، وأجهزة الوقاية من الأسلحة الكيمياوية، وفي ختام حديثه حاول اقناعه بأن هذا الكلام غير حقيقي، وانه عبارة عن دعاية استعمارية، ونفى تورط بلاده في تقديم الدعم للحكومة العراقية ضد الكورد[٣].

حاول الجانب العراقي، خلال اجتماع القيادة السياسية المذكور اقناع الجانب المصري بأن الدوائر الاستعمارية هي التي تحرض الكورد، إلا أن عبدالناصر ردّ على هذا القول بان المسألة الكوردية لن تكون عقبة حقيقية أمام النظام العراقي اذا ما أراد الاستقرار لبلده[٤]. وقال عبدالناصر مخاطباً الجانب العراقي بأنه غير قادر على حل اية مشكلة في العراق مؤكداً بان حلها بيد العراقيين أنفسهم[٥].

يؤكد الباحث عبدالجليل صالح موسى بأنه وخلال مقابلته لشفيق قزاز ممثل الثورة الكوردية في واشنطن (١٩٦٥- ١٩٧٣)[٦]، بخصوص التأكد من صحة الخبر واتهامه مصر بانها قدّمت الدعم للعراق، وزودتها بالغازات السامة، فأجاب قزاز بأنه لم يقم بإصدار اي تصريح بهذا الشأن، ونفى ذلك قطعياً[٧]. يتضح هنا ان تصريحات واناني هي التي أثارت حفيظة الرئيس عبدالناصر، وجعلته يتحدّث عن الكورد. وربما يكون هذا سبباً لبرود العلاقة فيما بعد بين البارزاني وواناني، وإعفائه من مهمة تمثيل الثورة الكوردية فيما بعد.

---

(١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٠٨-٣٠٩ ؛ سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص١١٦. للتفاصيل عن ميثاق الوحدة، ينظر: وزارة الثقافة والإرشاد- الجمهورية العراقية، اتفاقية الوحدة، (بغداد، ١٩٦٤).

(٢) يُعد حلف السنتو إمتداداً لحلف بغداد الذي تشكل سنة ١٩٥٥ من الدول الآتية: (العراق، وايران، وتركيا، وباكستان، وبريطانيا)، وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، قرّر رسمياً الانسحاب من الحلف في ٢٤ آذار ١٩٥٩، وعلى اثرها قرّر أعضاء الحلف -الباقون- في ٢١ آب ١٩٥٩ تغيير اسمه الى منظمة المعاهدة المركزية Centyal Tyeaty Organization (Ce.n.t.o). للتفاصيل يُنظر: غالم محمد الحفو، صفحات من تاريخ التكتلات الإقليمية في الشرق الاوسط العراق انموذجاً ١٩٤٦-١٩٥٩، (الموصل، ٢٠٠٥)، ص١٧ وبعدها.

(٣) للتفاصيل يُنظر: فتحي الديب، عبدالناصر وتحرير المشرق العربي، (القاهرة، ٢٠٠٠)، ص٥١٧-٥٢٠.

(٤) عبدالجليل صالح موسى، جمال عبدالناصر والقضية الكردية في العراق ١٩٥٢-١٩٧٠، (دهوك، ٢٠١٣)، ص٢١١.

(٥) فتحي الديب، المصدر السابق، ص٥٣٥-٥٣٦.

(٦) شفيق قزاز: رئيس جمعية الطلبة الكورد في الولايات المتحدة، ذهب اليها للدراسة فحصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، ثم على الدكتوراه في العلاقات الدولية. كان يشغل منصب ممثل الثورة الكوردية في الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٧٣. توفي في ٢٣ تشرين الاول ٢٠٢٠. يُنظر: عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة...، ص٨٢ الهامش رقم (٢).

(٧) عبدالجليل صالح موسى، المصدر السابق، ص٢١٠.

كان المهندس شوكت عقراوي ممثلاً عن الحركة الكوردية في القاهرة منذ سنة ١٩٦٣[١]، وأقام علاقات جيدة مع الصحافي المعروف محمد حسنين هيكل، وعن طريقه مع الرئيس جمال عبدالناصر، وأصبح نشاطه في القاهرة مبعث سخط لدى اقطاب نظام عبدالسلام محمد عارف[٢].

المهم، فقد نجح الجانب العراقي خلال اجتماع القيادة السياسية في القاهرة، في اقناع الجانب المصري بسحب تأييده ومساندته للثورة الكوردية، ولا سيما بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي عبدالرحمن البزاز إلى القاهرة في منتصف تشرين الأول ١٩٦٥، فقد نتجت عن مباحثاته مع الجانب المصري جملة قضايا ،كان من بينها: مطالبة الحكومة المصرية من ممثل الثورة الكوردية شوكت عقراوي بمغادرة مصر[٣]. يظهر مما سبق ان جولة وانلي في الولايات المتحدة والتصريحات التي صدرت عنه أسهمت في تدهور العلاقات الكوردية- المصرية.

(١) عبدالجليل صالح موسى، المصدر السابق، ص١٨٢ الهامش رقم (٤).
(٢) ايوب بارزاني، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية ١٩٥٨-١٩٧٥، (جنيف، ٢٠١١)، ص٢٨٨.
(٣) عبدالجليل صالح موسى، المصدر السابق، ص ٢١١.

المبحث الثالث
نشاطات المجلس الخارجية حتى سنة ١٩٦٦

اولاً- رسائل قيادة المجلس للمسؤولين البريطانيين والفرنسيين:

نظراً لأهمية الدور البريطاني من الأحداث في كوردستان والعراق، فقد وَجّه رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان ملا مصطفى البارزاني، رسالتين متشابهتين في تموز ١٩٦٥ إلى كل من رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون (Harold Wilson)، وممثل بريطانيا في الأمم المتحدة لورد كارادون، وذلك بهدف اطلاعهم على آخر تطورات الاوضاع في كوردستان، ولا سيما بعد مباشرة القوات الحكومية هجومها الفعلي على كوردستان في نيسان ١٩٦٥، وتحشيدها لأربعة أخماس جيشها في كوردستان لهذا الغرض، ومما جاء فيهما: "...توفرت لدينا معلومات اكيدة تفيد ان الحكومة العراقية قد ابتاعت كميات كبيرة من الغازات السامة لاستعمالها ضد السكان المدنيين بقصد ارهابهم الأمر الذي يحرمه ميثاق جنيف وكافة الشرائع الدولية...". ودعا البارزاني الحكومة البريطانية الى الوقوف بجانب الشعب الكوردي الذي يَتطلّع لذلك، وان تمتنع عن بيع السلاح في هذه الظروف الى الحكومة العراقية، وان تستخدم نفوذها الواسع لرفع الظلم والعدوان عن الشعب الكوردي[١].

في الحقيقة فإن الحكومة البريطانية كانت تتابع بدقة تطورات الأوضاع في كوردستان العراق بعد اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤، وكانت السفارة البريطانية في بغداد على إطلاع بالاستعدادات المكثفة التي كانت الحكومة العراقية تقوم بها خلال فترة وقف اطلاق النار، من أجل الإعداد لشنّ هجوم جديد على كوردستان، وعلى حدّ اطلاع السفارة؛ فإن القوة الجوية العراقية نقلت خلال الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٤ كميات كبيرة من اسلحة النابالم، لم تحدّد رسالة أحد موظفي السفارة البريطانية في بغداد ويُدعى إي. ايف. جي. مايزرد (E.F.G. Maynard) في الثاني من كانون الثاني ١٩٦٥ الى الخارجية البريطانية، الدولة المصدرة لهذه القنابل. وفي الرسالة نفسها ادعى مايزرد حصول وزارة الدفاع العراقية على كميات من الغازات السامة، بوصفها أحد الأسلحة الاستراتيجية التي من المتوقع استخدامها ضد الكورد، على الرغم من ندرة توافر ذلك السلاح في الأسواق المخصصة لبيع الأسلحة بحسب اطلاع مايزرد، الا ان حصول الوزارة المذكورة على ذلك السلاح تعزز عنده بشكل موثق عندما طلبت وزارة الدفاع العراقية في نهاية أيلول ١٩٦٤، تزويدها بسرعة بـ (٦٠) ألف قناع غاز من بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي[٢].

---

(١) ينظر نص الرسالتين في، كەمال مەزهەر، ژێدەرێ بەرێ، ل٧٢٢-٧٢٣.

(٢) طارق مجيد نقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٨٣. يقول الأستاذ الدكتور عبدالفتاح علي البوتاني المختص بتاريخ العراق والكورد المعاصر: إن الهند قامت بتزويد العراق بالسلاح المحرم دولياً (النابالم) في عهد انديرا غاندي، بدليل أن الثورة الكوردية هاجمت انديرا غاندي في أدبياتها خاصة بعد إعلان الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٠. مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور عبدالفتاح علي البوتاني في ٢٥ شباط ٢٠١٥ في دهوك.

في السياق نفسه، فإن شفيق احمد عزيز آغا عضو مجلس قيادة الثورة في كوردستان والناطق الرسمي باسم البارزاني، وَجّه رسالة في ٢٢ تموز ١٩٦٥ الى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون، أوضح فيها خطورة الأوضاع في كوردستان إثر استئناف الحكومة هجومها على كوردستان في نيسان ١٩٦٥ ، والذي تَسبّب في إحداث دمار شامل، وتشريد، وتجويع آلاف من السكان المدنيين. ودعا الأمم المتحدة والدول الكبرى الى تحمّل مسؤولياتها، وحماية الشعوب المضطهدة والمظلومة. وناشد شفيق احمد في نهاية رسالته باسم الشعب الكوردي رئيس الوزراء البريطاني الى العمل من اجل إحلال الأمن والاستقرار في كوردستان[١].

ووجه رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان ملا مصطفى البارزاني رسالة الى الرئيس الفرنسي- شارل ديغول في ٢١ آب ١٩٦٥، اكد فيها امتلاكه الادلة باستخدام العراق للغازات السامة في حربها ضد الكورد، وهي الأسلحة التي حرمتها القوانين والأخلاق والأطراف الدولية. وطالب البارزاني بضرورة قيام الرئيس ديغول بتشديد الضغوط على حكومة العراق، كي تتخلى عن ذلك المخطط اللاإنساني. كما وطالب البارزاني باتخاذ الإجراءات والأساليب الدولية لحماية الشعب الكوردي من خطر الإبادة. وفي ختام رسالته، طالب البارزاني بضرورة عرض قضية الشعب الكوردي، ونزاعه مع بغداد على الأمم المتحدة، على أمل ان تجد حلا عادلاً لها حسب ميثاق الأمم المتحدة.وقد جاء في كتاب دائرة افريقيا- الشرق في وزارة الخارجية الفرنسية الى مكتب الوزير، ان النداء المرسل جاء من قبل متمرد على الحكومة العراقية، التي لديهم علاقة دبلوماسية معها، واشارت الدائرة انه في جميع الحالات فإن تسليم وصل تسلمها ممنوع[٢].

كما وَجّه رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان ملا مصطفى البارزاني رسالة أخرى إلى رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسون عن طريق السفير البريطاني في طهران في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٦، شرح فيها طبيعة الحرب التي تشنّها الحكومة العراقية على كوردستان، ومما جاء فيها: "...وانما يدفعني لتوجيه هذا الخطاب لسعادتكم هو تمادي الحكومة العراقية في غيبها وايغالها في سياسة الارض المحروقة وتشريد عشرات الالوف من المواطنين الأكراد بعد حرق قراهم وسلب ممتلكاتهم في الآونة الأخيرة واتخاذ هذه الحرب طابع الإبادة مجدداً ومحاولة القضاء على الشعب الكردي بعد فشل الحكم الدكتاتوري العسكري في القضاء على الثورة الكردية..". وأكد البارزاني ان كل ذلك يجري بحق الشعب الكوردي؛ لأنه يريد المحافظة على لغته، وتراثه، وهويته القومية، وهو امر تقرّه كافة الشرائع الدولية. وجاء في ختام الرسالة: "...باسمي وباسم شعبنا المظلوم اناشد سعادتكم ان تمتنعوا عن تزويد الحكومة العراقية بالسلاح وان تُسعفوا الشعب الكردي المنكوب بهذه الحرب، وان تستخدموا نفوذكم

(١) ينظر نص الرسالة في، كەمال مەزهەر، ژێدەرێ بەرێ، ل٧٢٤-٧٢٥.
(٢) ينظر نص الرسالة في، الملحق رقم (٢٣).

الواسع ومساعيكم الحميدة لحل القضية الكردية بالطرق السلمية، وعلى أساس إقرار وتحقيق الحقوق القومية المشروعة لشعبنا..."[١] . ومع ذلك فإن بريطانيا لم تؤد دوراً ملحوظاً من أجل إيجاد حل للقضية الكوردية في العراق[٢].

ثانياً: مذكرة كوردية جديدة إلى الأمم المتحدة:

قدّم رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان ملا مصطفى البارزاني في الأول من كانون الثاني ١٩٦٦ مذكرة مهمة إلى هيئة الأمم المتحدة، لم تتضمن فقط شرحاً عاماً للأوضاع فحسب، بل أيّدها ودعمها بالاحصاءات التي تؤكد أضرار القتال، وكان فيها أسماء نحو (٣٠٠) قرية، حرقها الجيش العراقي ودمرها بالنابالم، كما تضمنت برقيات الحكومة من أجل فرض الحصار الاقتصادي ومنع وصول الادوية الى كوردستان، وكذلك أوامر إحراق الأراضي والقرى، وتم نشر هذه المذكرة في الكثير من البلدان، وكانت لها صدى كبير؛ لأنها اوضحت بصورة علنية وحقيقية جميع الدلائل وبالأرقام[٣].

جاء في بيان لجمعية الطلبة الكورد في أوروبا[٤] بخصوص تلك المذكرة ما يلي: "... لو تَفضّل القارئ الكريم بالاطلاع على الرسالة التي بعث بها الملا مصطفى البارزاني قائد الثورة إلى هيئة الأمم المتحدة لأشفق على ما عاناه الشعب الكردي المسالم من قسوة حكام العراق الجائرين، الذين عقدوا العزم على إبادة الجنس الكردي على ما يبدو بجميع الوسائل وتهجيرهم من موطنهم، مما لا تجيزه اية شريعة من الشرائع السماوية، ومن المحزن جداً ان يكون على رأس هذه الفئة التي لا تعرف غير لغة القتل والفتك والابادة والتهجير والسلب رجلاً متمرساً في اوامر الدين ونواهيه ولا يتخلف عن اداء فريضة الجمعة في جوامع بغداد يوماً من الايام..."[٥]. وقامت الجمعية بترجمة المذكرة الى اللغة الانكليزية، وطبعت منها أعداداً كبيرة وزعتها بشكل واسع. وطالبت الجمعية جميع فروعها في مختلف الدول الأوروبية بترجمة المذكرة إلى لغات تلك الدول التي يقيمون فيها، وتقديمها الى المؤسسات والمنظمات السياسية والاجتماعية والإنسانية[٦].

---

(١) ينظر نص الرسالة في ، كەمال مەزهەر، ژێدەرێ بەرێ، ل٧٢٥.

(٢) طارق مجيد نقي العقيلي، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٣) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٤. ينظر نص المذكرة في، خليل جندي، المصدر السابق، ص٢٧٩-٢٨٣.

(٤) تأسست هذه الجمعية في مدينة (فيزبادن) في المانيا الغربية في الفترة ما بين ١٠- ١٦ آب ١٩٥٦، وذلك بعد ان اجتمع فيها مجموعة من الطلبة الكورد، وقرروا تشكيل جمعية لهم، واستمرت الجمعية في نشاطاتها حتى سنة ١٩٧٥، وعقدت خلال هذه الفترة ١٦ مؤتمراً. وكان من أبرز أهدافها: المحافظة على وحدة صف الطلاب الكورد، وتحسين أوضاعهم، ومعالجة مشاكلهم الاجتماعية والعلمية، وتوثيق العلاقات مع المنظمات الطلابية العالمية، والسعي الى الدفاع عن القضية الكوردية في جميع أجزاء كوردستان، وايصال صوت الثورة الكوردية إلى جميع انحاء العالم، ومحاولة كسب المزيد من الأنصار للقضية الكوردية. للتفاصيل عن الجمعية، ينظر: عارف روشدى عارف، كۆمەڵەى خوێندكارانى كورد لە ئەوروپ ١٩٥٦-١٩٧٥، (سلێمانى، ٢٠١٢).

(٥) نقلاً عن، نەوزاد عەلى ئەحمەد، لە بەلگەنامەكانى...، ل١٥٣. المقصود بالرجل المتمرس هو رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف.

(٦) نەوزاد عەلى ئەحمەد، لە بەلگەنامەكانى...، ل٧٦.

وقد ناصرت (اللجنة الدولية للعفو عن السجناء السياسيين في العالم) الشعب الكوردي، خلال الاجتماع الذي عقدته في باريس في ١٢ و١٣ شباط ١٩٦٦. وقد أسهم في الاجتماع كذلك (رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية)، و(اللجنة الفرنسية للدفاع عن حقوق الشعب الكوردي)، و(لجنة الدفاع عن حقوق الانسان الفرنسية). وبعد أن شرح الخطباء أعمال السلطات العراقية اللاإنسانية، وكيف أن القوات الحكومية أحرقت أكثر من (٣٠٠) قرية ودمرت الحقول والمزارع، ومنعت حتى الأكل والأدوية عن المواطنين الكورد، الذين أصبحوا يعانون من الجوع والمرض الشديدين. وإتخذ الاجتماع قراراً يقضي بدعوة الحكومة العراقية إلى وقف العمليات العسكرية في كوردستان، وتلبية مطاليب الشعب الكوردي العادلة، وحل المسألة الكوردية سلمياً، ومراعاة القوانين الدولية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، بهذا الخصوص. ودعا الاجتماع كذلك إلى اطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين في العراق، والذين يعدون بالالوف[١].

الجدير بالذكر هنا، ان العديد من وسائل الإعلام العالمية قد نشرت خبر المذكرة الكوردية المقدمة لهيئة الأمم المتحدة، ومنها وكالة رويتر، هيئة الإذاعة البريطانية، إذاعة صوت امريكا، إذاعة موسكو وجريدة لوموند الفرنسية وغيرها[٢].

وقد كتبت جريدة (خاك وخون/ الأرض والدم) الإيرانية مقالاً افتتاحياً علّقت فيه على مذكرة الثورة الكوردية، أكدت فيه بأنه ورد في المذكرة صورة منشور تعسفي، صدر الى وحدات الجيش العراقي وسائر أجهزة الدولة، يأمر المنشور بمنع مراجعة المرضى من الكورد للاطباء، وان لا تقبل مراجعاتهم الا لطبيب اختير خصيصا لهذه الغاية. كما ويؤكد المنشور بصراحة متناهية، ان تشدد الرقابة لمنع وصول الأدوية الطبية الى المناطق الكوردية، ولو كان المشتري من المرضى والمصابين الكورد. وأضاف المقال، بأن القضايا التي أوردتها المذكرة المدعمة بأدلة وبراهين، لا يتطرق اليها الشك فظيعة ومؤلمة، بدرجة يثير حتى أولئك الذين ليسوا ذوي العواطف المرهفة، ويصيبهم بذهول واسف عميقين. وأكد المقال بان المذكرة تجسد وتفضح الهجمات الدموية التي تخالف جميع القيم الإنسانية والشرائع السماوية ومبادىء حقوق الإنسان.

وجاء في المقال: "من المستحيل مقايسة هذا العنف والتعصب العنصري الشديد مع المبادىء وخرق الأنظمة الإنسانية الجارية بمثيلاتها في العصور الماضية... تهجم الطائرات الضخمة وتلقي قنابلها وصواريخها المحرقة على القرى المكتظة بالنساء والأطفال فتهدم الأكواخ على رؤوس ساكنيها الأبرياء وتعمل فيهم قتلاً وتمزيقاً، ثم يعلن المجرم بكل صلافة ان النساء والشيوخ المصابين نتيجة الحملة، لا يحق لهم مراجعة الاطباء او التزود بالعلاج". وأضاف المقال: اين يمكن العثور على مثيل لهذا العمل

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٨٦)، آذار ١٩٦٦.
(٢) جريدة خەبات، العدد (٤٨٦)، آذار ١٩٦٦.

اللاانساني، وفي اية حرب من الحروب الدموية الطويلة الأجل؟ وأشار المقال الى التاريخ لم يذكر لنا في أي دور من أدواره الطويلة، أن يكون نظاماً عسكرياً أو حربياً أجاز الإجهاز على المجروحين والمصابين العجزة، ولا سيما إذا كانوا نساءً لم يشتركوا في القتال.

وتساءلت الجريدة: هل يمكنكم أن تدلونا على قوة غازية منعت أمّاً من الوصول إلى أقرب طبيب اليها، لمعالجة فلذة كبدها المريض او طفلها الجريح، وحالت دون تداوي المريض وتضميد جراح المصاب؟ وأجابت على السؤال بالقول: حقاً يستحيل علينا العثور حتى في احلك العصور السحيقة، على شبيه لهذه الأعمال المنافية للأخلاق، ولكننا الآن وفي النصف الاخير من القرن العشرين، ومع وجود منظمة عالمية تسمى بهيئة الأمم المتحدة، وبينما تنشر هذه الهيئة لائحة باسم حقوق الإنسان، وتناقش قضية حقوق الإنسان في أنحاء المعمورة، وتبحث مسألة ارتفاع مستوى المعيشة، نرى في نفس الوقت ترتكب هذه الجريمة في بقعة من بقاع الشرق الأوسط[1].

ثالثاً- محاولة الحصول على دعم دول اخرى للثورة الكوردية:

كان عصمت شريف وانلي مؤمناً بضرورة ان تواصل الدبلوماسية الكوردية نشاطها، ليس مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى فحسب، اذ يؤكد بأنه تم الايعاز إليهم في شهري تشرين الثاني وكانون الأول سنة ١٩٦٥، بأن رؤساء وفود ثلاث دول أفريقية في الأمم المتحدة، سيستقبلوننا كمندوبين عن الثورة الكوردية في كوردستان العراق، فقدمنا لهم شكوى الشعب الكوردي حول معاناته، وتوسلنا إليهم ادراج النزاع في جدول أعمال إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، ورأينا من جانبهم تفاهماً وتفهماً واضحاً للمشكلة، ولكن الوعود ظلت وعوداً. وأشار أحد أولئك الرؤساء الثلاثة، إلى أنه وعلى الرغم من التعاطف الكبير لهم لثورة جنوب السودان، إلا أنه لم يتقرر بعد رفع القضية أمام المحافل الدولية؛ مخافة اثارة غضب الدول العربية. ويتساءل وانلي هنا قائلاً: ولكن أهذا سبب وجيه لعدم اقرار العدالة للشعوب المضطهدة؟[2].

ورأى وانلي كذلك بوجوب التواصل مع بعض الدول الأوروبية الصغيرة، مثل الدول الاسكندنافية: (السويد، والنرويج، وفنلندا، والدانيمارك) المتمسكة بمبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وليست لها مصالح تجارية في الشرق الأوسط، اذ ربما تعمل يوماً في المستقبل على ايجاد حل دولي للقضية الكوردية[3].

---

(١) جريدة خەبات، العدد (٤٨٦)، آذار ١٩٦٦.

(٢) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية... ص٤٢٠.

(٣) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية... ص٤١٩.

لتفصيل ذلك وصل وانلي الى السويد في ٢٧ ايار ١٩٦٦، من أجل مطالبة حكومتها بِحَثّ الامم المتحدة على ايفاد مراقبي الأمم المتحدة إلى "شمال العراق". واتهم وانلي الحكومة العراقية بقتل أطفال الكورد بالغاز السام، وقال: ان (٢٠٠) الف شخص يعدون بلا مأوى بسبب الهجمات العراقية. وأضاف ان (١٨) ألفاً من المدنيين و(١٣٠٠) من المقاتلين الكورد قد قُتلوا في السنوات الخمس الماضية، في النضال من أجل الحكم الذاتي[١].

وقفت الحكومة العراقية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ضد جهود ممثلي الثورة الكوردية في السويد، ويؤكد وانلي بأنه علم من مصادر موثوقة، أن سفير الجمهورية العربية المتحدة والقائم بالأعمال العراقي في ستوكهولم، قد قاما بزيارة وزير الخارجية السويدي تورستن نيلسون (Torsten Nilsson) في التاسع والعشرين من ايار سنة ١٩٦٦، املاً في اقناع رئيس الوزراء تاج ايرلاندر (Tage Fritjof Erlander) بعدم استقبال ممثلي الثورة الكوردية، الذين كان يتوجب عليهم تسليمه رسالة خطية من البارزاني. وفي الأول من حزيران ردّت السفارة العراقية في بيان صحافي طويل على الدعاية التي أحاطت بزيارة الوفد الكوردي للسويد[٢].

رابعاً ـ موقف ممثل الثورة الكوردية في الخارج وانلي من اتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦:

استمر القتال في كوردستان منذ الثاني من نيسان ١٩٦٥، إلا أن العراق شهد تطوراً مهماً في ١٤ نيسان ١٩٦٦ بمقتل الرئيس عبدالسلام محمد عارف في حادث سقوط طائرته، وعلى الرغم من ان الهجوم على كوردستان استمر في بداية عهد الرئيس الجديد عبدالرحمن محمد عارف (١٦ نيسان ١٩٦٦- ١٧ تموز ١٩٦٨)، غير ان القوات الحكومية تعرضت لهزيمة كبيرة في معركة هندرين في ايار ١٩٦٦، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات مع قيادة الثورة الكوردية، وتوصل الطرفان بعد إجراء المباحثات إلى اتفاقية جديدة لوقف القتال، بعد الإعلان في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ عن مزيد من الحقوق القومية للكورد[٣].

لم يتفق ممثل الثورة الكوردية في الخارج عصمت شريف وانلي، مع سياسة القيادة الكوردية بخصوص إجراء مفاوضات مع حكومة بغداد، وكان يرى: "...ان النجاحات العسكرية التي حققها الكورد في الداخل لم تتحول الى انتصارات سياسية، ولم يتمكن الكورد من استثمار ذلك الرأسمال الكبير من التعاطف الذي تمتعوا به لدى رأي العام العالمي، من أجل استخدامه لصالحه؛ لايجاد حل دولي للنزاع مع الحكومة العراقية، أو في محاولة اختراق أبواب الأمم المتحدة..."[٤].

---

(١) The Guardian, may 28, 1966.

(٢) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية...، ص٣٩٠- ٣٩١.

(٣) للتفاصيل، ينظر: شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص٢٥٣ وبعدها؛ ش.ج. الشريان، المصدر السابق، ص١٣٢ وما بعدها.

(٤) مقتبس من كتابه، كردستان العراقية...، ص٤١٨.

أضاف وانلي: بأن الثورة الكوردية لم تتمكّن على الصعيد السياسي من أن تقطف ثمار انتصاراتها العسكرية، فلم تضع الاطار الضروري للمفاوضات الرسمية. فبدل طلب إجراء المفاوضات برعاية جهات خارجية، وفي بلد محايد او ضمانات من القوى العظمى، أو من قبل البلدان العربية. قبلوا بمفاوضات غامضة، اولاً مع مبعوثين غير رسميين من بغداد، وبعد ذلك مع العسكريين في السلطة او في بعض الأحيان حتى مع ممثليهم. ورأى وانلي أن بغداد كانت تصيغ بشكل جيد هذه الاتفاقيات كـ (برنامج حكومي)، وهو في الواقع اتفاق لوقف اطلاق النار، وليست اتفاق (سلام)، الجميع يجدون مصلحتهم، بغداد تحصل على الوقت للشفاء من صدمة الهزيمة، والاستعداد لحملة جديدة. أما بالنسبة للثورة الكوردية فلم ينال السكان قسطاً من الراحة بعد الحرمان، والفواجع، ولم يكن تم علاج الأزمة الداخلية، ويبقى وقف اطلاق النار الجديد ضمن هذا الاطار[1].

أكد عصمت شريف وانلي انه تقرّر إلغاء التمثيل الخارجي للثورة في تشرين الثاني ١٩٦٦، وأصبح النشاط الخارجي في ذلك المجال -حسب وصفه- عملاً اختيارياً، عرضياً، وغير كاف بل ومعزولاً[2]، ويبدو أن ذلك يعود إلى موقف وانلي من اتفاقية ٢٩ حزيران، والأهم من ذلك هو احتفاظه بعلاقات مع عدد من أعضاء المكتب السياسي القديم للپارتى ومنهم: إبراهيم احمد، وجلال الطالباني[3]. المهم فإن ممثلي الثورة الكوردية الآخرين واصلوا أعمالهم في بلدان أخرى، وهذا ما سيتضح في الصفحات القادمة.

(١) ايوب بارزاني، المصدر السابق، ص٢٩٤-٢٩٥.

(٢) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية... ص٣٤٣.

(٣) كان وانلي يحتفظ بعلاقات مع اعضاء المكتب السياسي القديم (للپارتى)، يُنظر: كتابه، كردستان العراقية... ص٣٠٧-٣٠٨.

المبحث الرابع
مجلس قيادة الثورة في كوردستان ونشاطاته الخارجية حتى سنة ١٩٧٠

أولاً- رسالة البارزاني إلى رئيس الوزراء البريطاني بخصوص اتفاقية ٢٩ حزيران

سبق أن تمت الإشارة إلى أن كوردستان شهدت تطورات سياسية مهمة في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد التوصل لإتفاقية ٢٩ حزيران ١٩٦٦، إذ إن تلك الحكومات غير مهتمة بتطبيق الاتفاقية؛ لذلك فإن قيادة الثورة الكوردية لم تكن تأمل الكثير منها؛ ومع ذلك فإنها لم تقف موقفاً معادياً لها. وعلى الرغم من بعض المحاولات الخجولة والفردية في هذه المرحلة لحل القضية الكوردية سلمياً، إلا أنها لم تجد طريقاً لها للنجاح واصطدمت بالرفض الشديد من أعضاء تلك الحكومات من القوميين العرب المتشددين ومن العسكريين. ودفعت تلك السياسة القيادة الكوردية إلى مطالبة تلك الحكومات الالتزام بتعهداتها، ولكن يبدو أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئا[1].

وفي ذلك الإطار، فقد بعث قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني، رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون في تشرين الأول ١٩٦٧، جاء فيها بأن الوضع في العراق بصورة عامة وكوردستان بصورة خاصة خطير، بسبب عدم تطبيق الحكومة العراقية لالتزاماتها الواردة في اتفاقية ٢٩ حزيران. وأضاف البارزاني، بأن الحكومة العراقية تتبع سياسة تسهدف بها تصفية الثورة الكوردية، ومحاولة ضرب الشعب الكوردي الآمن، واحتضان بل وتشجيع أعدائه من الخونة والمرتزقة، الأمر الذي أضعف استتاب السلم طيلة المدة المنصرمة، واشاع جواً من الفوضى يتميز بالاعتداءات على حرية وامن المواطنين، ونشر الإرهاب والرعب والخوف في النفوس ومحاولات التفرقة والانقسام بين العرب والكورد. وأوضح البارزاني في رسالته، بأن الشعب الكوردي قد يئس من جدية حكام بغداد في القيام بإجراءاتهم الموعودة. ودعا البارزاني رئيس الوزراء البريطاني ويلسون إلى تفهم الموقف الكوردي، وبذل الجهود كافة وبكل الوسائل المستطاعة والمتوفرة لديهم، للضغط على الحكومة العراقية لاتباع طريق المفاوضات، من أجل ايجاد حل عادل للقضية الكردية تجنبا لويلات الحرب والدمار، ومنعاً لكل النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تردي الوضع، بما فيها تهديد السلم في منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر القضية الكردية إحدى قضاياها الرئيسة.

وأكد البارزاني في رسالته، بأن الثورة الكوردية التي نفذت أكثرية التزاماتها بموجب بيان ٢٩ حزيران، سوف تكون في حل من المسؤولية عن النتائج الوخيمة التي قد تنتج عن عدم ايفاء الحكومة المركزية بوعودها. واستطرد البارزاني قائلاً: "...ان الشعب الكوردي الذي عانى الأمرين من ويلات

(١) للتفاصيل ينظر، شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص٢٨٣ وبعدها.

الحرب ودمرت بلاده خلال السنوات الست الأخيرة بسبب مطالبته بأبسط حقوقه القومية والإنسانية ضمن الجمهورية العراقية، يتطلع إلى أن يمد له سيادتكم ودولتكم الموقرة وكافة القوى المحبة للسلم والخير في العالم يد المساعدة لإيصال العراق إلى شاطئ السلام والطمأنينة والاستقرار، وخاصة في هذه الظروف التي تبذل فيها الكثير من الجهود المحمودة من أجل حل قضايا الشرق الأوسط وايجاد سلام دائم في المنطقة..."[١].

ثانياً- زيارات الصحافيين الأجانب لكوردستان

حرصت قيادة الثورة الكوردية على ايصال آخر أخبار الثورة وتطوراتها إلى الخارج؛ لإطلاع الرأي العام العالمي عليها، فعند تشكيل مجلس قيادة الثورة في كوردستان سنة ١٩٦٤، كان له صدى ايجابي في الخارج، واصبح وكأنه إعلان للحكم الذاتي، وتم نشر الخبر وبيانات المجلس والثارتي في العديد من وسائل الإعلام الفرنسية والاسكندنافية والالمانية والدول الاشتراكية. وكتبت بتلك المناسبة الكثير من المقالات، والتي تضمنت دعمها وتأييدها لتشكيل الإدارة الجديدة في كوردستان، ولاسيما مقالات أولئك الأشخاص من أصدقاء الكورد في الخارج. ستتم الاشارة بصورة خاصة إلى الصحافي الايسلندي (هارالدسون Haraldsson)، الذي صادف وجوده في كوردستان فحضر اجتماعات المجلس، وغطى الحدث صحافياً، وعندما رجع إلى ألمانيا والدول الاسكندنافية وايسلندا، كتب المقالات ونشر الصور كما وزّع فلماً وثائقياً لمدة (١٥) دقيقة عن كوردستان، وكان التعليق عليه باللغتين الألمانية والإيسلندية، وقام بنشر كتاب عن كوردستان[٢].

ونظراً لأهمية زيارة الصحافيين لاسيما الأوربيين إلى معاقل الثورة، فقد عينت قيادة الثورة الكوردية الپێشمەرگە يونان هرمز لإجادته عدة لغات أوروبية بمهمة مرافقة الصحافيين الأجانب حتى إلى جبهات القتال[٣].

وكان هؤلاء الصحافيون الذين يصلون كوردستان، يزورون مقر المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة ويلتقون بأعضائه، ويشاركون في تغطية النشاطات التي يقوم بها المكتب[٤]. فعندما زار الصحافي الفرنسي المشهور (اريك رولو Eric Rolo) كوردستان بعد انقلاب ٣٠ تموز ١٩٦٨؛ فإنه وبعد أن خرج من المناطق الخاضعة للسلطة المركزية ودخل حدود كوردستان المحررة، زار في البداية مقر المكتب التنفيذي في ناوثردان وانتظر هناك لحين اللقاء بقائد الثورة ملا مصطفى البارزاني، الذي كان موجوداً

(١) ينظر نص الرسالة في، الملحق رقم (٢٥).
(٢) محمود عوسمان، ژيانەوەی بەرێ، ل٤٣. ينظر نص المقالات التي نشرها الصحافي (هارالدسون) في، جەبار قادر، ژيانەوەی بەرێ، ل٢ وپشتی وێ.
(٣) ينظر، يونان هرمز، المصدر السابق، صفحات متفرقة.
(٤) محمود عوسمان، ژيانەوەی بەرێ، ل٥٥.

في حاج عمران آنذاك[١]. وهذه الزيارة تؤكد مدى أهمية المكتب التنفيذي، وإلى اية درجة كان اعتماد قيادة الثورة الكوردية عليه.

وفي نهاية نيسان ١٩٦٩؛ فإن عضو مجلس اللوردات البريطاني ورئيس تحرير صحيفة (افننك ستاندرد Evenning Standard) اللندنية اللورد (كيلبراكن Kilbracken) زار كوردستان للمرة الثانية[٢]، ومكث فيها أسبوعين، وتجول في عدد من مناطق كوردستان وشارك في تغطية بعض انشطة المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة، ومنها حضوره يوم ٢٩ نيسان ١٩٦٩ الاحتفال الخاص الذي اقامته المديرية العامة للمخابرة في كوردستان، بمناسبة تخرج دورة اللاسلكي. واثر عودته لبلاده كتب مجموعة من المقالات في الصحف الانكليزية والأوروبية، عن وضع الثورة الكوردية وسياسة حزب البعث تجاه الكورد، واحتياجات شعب كوردستان[٣].

يبدو أن النشاطات التي قامت بها قيادة الثورة الكوردية وتنظيمها الجيد، قد تركت أثرها في اللورد كيلبراكن، لذلك وإثر عودته الى بريطانيا نشر مقالة مفصلة ووافية في صحيفة صندي تايمز (Sunday Times) في عددها الصادر يوم ١١ أيار ١٩٦٩، تحدث فيها عن الزيارة التي قام بها إلى كوردستان وما رآه بعينيه خلال هذه الرحلة، وركّز على التطورات التي حدثت في صفوف الثورة الكوردية منذ الرحلة التي قام بها سنة ١٩٦٦، مثل التسليح الجيد والتطور الذي حدث في مستوى ونوعية تدريب الپێشمەرگە وأنواع أسلحتهم، ويقول كيلبراكن في مقالته تلك: "...الآن قلبي متعلق بالشعب الكوردي ويدق بقوة لهم..."[٤].

وتحدث كيلبراكن في مقالته عن أصل الكورد ويُرجعهم إلى الميديين الذين كانوا يعيشون قبل نحو أربعة آلاف سنة أو أكثر في جبال كوردستان، ثم يمدح الكورد ويذكر صفاتهم التي يُقَيمُها عالياً. ثم يتحدث عن استمرار نضال الكورد من أجل حقوقهم القومية، وفي هذا الاطار يوضح كيلبراكن كيف ان الكورد قاموا بوضع القوانين الخاصة بهم، وأنشأوا المحاكم وعَيّنوا القضاة، وأقاموا المدارس الخاصة بهم، التي يتم التدريس فيها باللغة الكوردية، وانهم يملكون الصحف والمجلات الخاصة بهم. وفي ختام مقالته، أكد كيلبراكن على قوة الثورة الكوردية التي اندلعت سنة ١٩٦١، ويذكر كيف ان الكورد وبالاعتماد على قوة سلاحهم أقاموا نوعاً من الحكم الذاتي الداخلي في مناطقهم ويحكمون انفسهم

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٧)، (كانونى دوو، ١٩٦٩)، ل٤.

(٢) زار اللورد (كيلبراكن Kilbracken) كوردستان للمرة الاولى في ربيع سنة١٩٦٦، وبعد عودته إلى بلاده نشر خمسة مقالات في جريدة (افننك ستاندرد Evenning Standard) اللندنية عن القضية الكوردية، وحملت مقالاته عنوان (كيلبراكن في كوردستان) وكان لها صدى جيد في بريطانيا، وعبّر الصحافي من خلال مقالاته بوضوح عن دعمه للثورة الكوردية. ينظر، محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٥٥.

(٣) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٠)، (مايس، ١٩٦٩)، ل٦، ل١٠.

(4) The Sunday Times, May 11, 1969 .

بأنفسهم، ويقول: في الواقع فإن الحكومة العراقية لا تسيطر في كوردستان العراق الا على المدن الخمس الكبيرة (الموصل، السليمانية، أربيل، كركوك وخانقين)، ولا تسيطر على المناطق الأخرى[١].

وفي مقالة أخرى لكيلبراكن نشرتها مجلة كوردستان (Kurdistan) -لسان حال جمعية الطلبة الكورد في أوروبا- في عددها الصادر سنة ١٩٦٩ أكد كيلبراكن: في هذا الربيع-أي سنة ١٩٦٩- رجعت الى كوردستان، من أجل قضاء اسبوعين بين صفوف الجيش الثوري بقيادة مصطفى البارزاني، الذين يقاتلون من أجل الاستقلال الذاتي ضمن الدولة العراقية. وأضاف: كان هنالك جيش مؤلف من نحو (١٥٠٠٠) مسلح وهم معروفون باسم (الپێشمەرگە)، أي الشخص الذي يواجه الموت، ولم يكن هؤلاء يحملون أي رتب أو شارات أو ميداليات تميزهم عن بعضهم بعضا، وكانوا يحملون جعبة ومخازن الطلقات، ومع هؤلاء الاشخاص كنت أشعر بالاطمئنان والأمان[٢].

وعن تحركاته في المنطقة الخاضعة للثورة الكوردية يذكر كيلبراكن بأنه كان يتجول فيها بحرية تامة، وكان يزور البارزاني في تلك الجبال ويحضر الاجتماعات التي تُعقد، كما كان يزور المركز التجاري في (گەلاله) واذاعة الثورة الكوردية، كما زار المستشفى الأول، الذي أقيم في الثكنات الحكومية في رواندوز. وبخصوص مكان ايوائه يقول كيلبراكن بأنه قضى أغلب الليالي في غرفتين مبنيتين من الطين، وكان بعض الپێشمەرگە يقومون بحراسته[٣].

أسهم هؤلاء الصحافيون في الدفاع عن القضية الكوردية في بلدانهم، فعلى سبيل المثال، حصلت قيادة الثورة الكوردية سنة ١٩٦٩ على معلومات تؤكد بأن الحكومة العراقية كلفت وبصورة سرية سفيرها في لندن، للدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لشراء بعض من الطائرات الحربية هوكر هونتر للجيش العراقي. واعتقد الكورد بأن الحكومة العراقية ستستخدمها في الحرب ضد كوردستان، وجاءت قناعة الكورد تلك؛ لأن ذلك النوع من الطائرات لا يمكن الاستفادة منها لاستخدامها في القتال ضد إسرائيل. وفي تعليقها على هذا الخبر كتبت مجلة (دەنگی پێشمەرگە- صوت الپێشمەرگە): ان الحكومة البريطانية نفسها تدرك ذلك الأمر، وانها أقدمت على تلك الصفقات الرخيصة، من أجل تكريم حكومة البعث "العميلة" على الخدمات التي تقدمها لها[٤].

وإثر عودته من كوردستان، وخلال مشاركته في جلسة مجلس اللوردات البريطاني في ١٥ ايار ١٩٦٩، التي كانت مخصصة للتحقيق في مسألة اشتراك الطائرات البريطانية في حرب فيتنام (١٩٥٦-١٩٧٥) واستخدامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مداخلته في النقاش قام اللورد كيلبراكن

---

(1) The Sunday Times, May 11, 1969 .

(٢) Kurdistan Journal, No (13), (London, 1969), pp 20-23. نقلاً عن: نەوزاد عەلی ئەحمەد، کوردستان ئۆرگانی کۆمەڵەی خوێندکارانی کورد لە ئەوروپا- ژمارە (١-١٧) مارتی ١٩٥٨-١٩٧٤، (سلیمانی، ٢٠١١)، ل٣٧٠-٣٧١. ستتم الاشارة فيما بعد الى المصدر بإسم المجلة فقط.

(3) Kurdistan Journal,Op.cit, p. 23 .

(٤) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٤)، (تەشرینی دووەم، ١٩٦٩)، ل٢.

وتساءل: "...اذا كان استخدام الطائرات الإنكليزية من قبل امريكا في حرب فيتنام يعد امراً سيئاً، يا ترى أليس اعطاء الطائرات لحكومة بغداد امراً أسوأ؟ تلك الطائرات التي تستخدم حمولاتها ضد السكان المدنيين في كوردستان، ومن دون أخذ أبسط المبادئ الإنسانية بنظر الاعتبار؟...". وفي الجواب قال سكرتير المجلس اللورد كينيت (Lord Kennet)، انه لا يملك المعلومات بذلك الخصوص، وانه يجب يسأل الجهات المختصة قبل الإجابة عن ذلك السؤال[1]. وبلا شك فإن مثل تلك المداخلات كانت تثير اهتمام أعضاء المجلس الى القضية الكوردية.

ومن جهة أخرى، فقد حظي مجلس قيادة الثورة في كوردستان بدعم المنظمات التي تشكلت في الخارج لدعم الثورة الكوردية، فبمناسبة عيد نوروز القومي للشعب الكوردي في ٢١ آذار ١٩٦٩؛ فإن مكتب لجنة دعم الثورة الكوردية في فرنسا، والتي كان يمثلها نخبة من الشخصيات المعروفة في أوروبا، أرسل رسالة معنونة إلى رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان ملا مصطفى البارزاني، وفيها قدمت اللجنة التبريكات للبارزاني وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة و الپێشمەرگە والپارتى، وأعربت اللجنة عن أملها في انتصار "النضال البطولي" للكورد في سبيل تحقيق امانيهم القومية. وأعلنت أنها ستستمر في أداء الواجب الذي أخذته على عاتقها من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الكوردي، وتقوية وترسيخ أواصر الأخوة والدعم بين الشعب الكوردي وجميع شعوب العالم[2].

ثالثاً- دور ممثل الثورة الكوردية كاميران بدرخان في دعم القضية الكوردية:

وجه مبعوث مجلس قيادة الثورة في كوردستان في الخارج الأمير كاميران بدرخان مذكرة إلى الأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٨ بخصوص القضية الكوردية في العراق، اذ قدّم فيها بدرخان نبذة مختصرة عن الشعب الكوردي وتاريخه، كما ذكر أهم الأحداث التي شهدتها كوردستان منذ اندلاع الثورة الكوردية في ١١ أيلول ١٩٦١، وحقيقة القتال الذي تقوم به الحكومة العراقية ضد الشعب الكوردي، وأوضح سياسة الخداع التي تتبعها الحكومة بخصوص حل القضية الكوردية سلمياً، وانها ماضية في سياستها التي تعتمد الحل العسكري أساساً لها. وأضاف أن الكورد لا يطالبون بالانفصال، وإنما يطالبون بحقوقهم القومية العادلة، التي تواجه بالرفض من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة. ودعا في ختام المذكرة إلى ضرورة التفاف الهيئات الدولية إلى القضية الكوردية، والتدخل لاقناع الحكومة العراقية لحلها سلمياً[3].

---

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٤)، (تەشرینی دووەم، ١٩٦٩)، ل٢.

(٢) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(١٩)، (نیسان، ١٩٦٩)، ل٢.

(٣) ينظر نص المذكرة في الملحق رقم (٢٦).

وبعد مرور ثلاثة أيام فقط، أي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٨ وجه كاميران بدرخان رسالة الى السكرتير العام للأمم المتحدة (يو ثانت)، أوضح فيها طبيعة الأوضاع في المناطق الخاضعة للثورة الكوردية، وان الحكومة في هجماتها المستمرة على كوردستان قد نشرت الخراب والدمار في كوردستان. ودعا بدرخان في ختام رسالته وباسم الشعب الكوردي الذي يريد العيش بسلام (يو ثانت) إلى ضرورة تدخل الأمم المتحدة التي تمتلك الخبرة في هذا المجال، وتعيين وسيطاً من قبلها يعمل من أجل حل القضية الكوردية في العراق بشكل سلمي عادل[١].

وفي خطوة أخرى، فقد بعث الأمير كاميران بدرخان رسالة أخرى إلى (يو ثانت) في ١٦ ايار ١٩٦٩، أشار فيها الى قساوة الأوضاع التي تعاني منها منطقة كوردستان العراق، في ظل الهجمات التي تشنها القوات الحكومية على المنطقة منذ استئناف القتال في ٣ كانون الثاني ١٩٦٩، ومدى الخسائر التي لحقت بأرواح واموال السكان المدنيين. كما أورد حقيقة الاعتداءات التي تمارسها القومية الحاكمة وهم العرب بحق الشعب الكوردي. وناشد بدرخان في ختام رسالته (يو ثانت) إلى ضرورة العمل من أجل انقاذ الشعب الكوردي من الأخطار التي يتعرض لها[٢].

كما كان لممثلي المجلس في الخارج، دور في دحض الشائعات التي ينشرها الموالون واتباع وموظفي الحكومة العراقية في الصحف العالمية ضد الكورد وثورتهم، ففي الرابع من أيلول ١٩٦٩ نشر السفير العراقي في باريس مقالة في جريدة (لوموند Lemonde) الفرنسية بعنوان (الحرب في العراق)، هاجم فيها بشدة قائد الثورة الكوردية البارزاني واتهمه بأنه "يفكر ويعمل بعقلية عشائرية"، و"ينهب" و"يحكم بالموت" وغيرها من الاتهامات. دفع هذا الأمر ممثل مجلس قيادة الثورة في كوردستان العراق في فرنسا الأمير الدكتور كاميران بدرخان[٣]، إلى الرد على مغالطات السفير في مقال نشره في الجريدة نفسها في العدد الصادر يوم العشرين من تشرين الأول ١٩٦٩ جاء فيه: ان الكثير من الصحافيين الأجانب زاروا كوردستان في السنوات الأخيرة واطلعوا بأنفسهم على ظروف القتال وعايشوا الثورة ورأوها بأم اعينهم وراقبوها عن كثب، لذلك فإنهم رأوا وبلا شك كيف ان الثوار في كوردستان والشعب الكوردي بأجمعه، يعملون تحت قيادة البارزاني ويحاربون ببطولة، وكيف انهم محيطون وملتفون حول قائدهم. وأضاف بدرخان: إذا كانت أقوال السفير هذه حقيقية وصحيحة، فيا ترى ما

(١) ينظر نص الرسالة في الملحق رقم (٢٧).

(٢) ينظر نص الرسالة في الملحق رقم (٢٨).

(٣) هو كاميران امين عالي بدرخان، سياسي ولغوي وكاتب ولد سنة١٨٩٥ في اسطنبول، أكمل دراسته الجامعية في الحقوق في المدينة نفسها. نال رسالة الدكتوراه في ألمانيا، استقر في باريس وأصبح استاذاً في جامعة سوربون في قسم اللغات. ألف الكثير من المؤلفات عن الكورد وقضيتهم القومية. كان ممثلاً لثورة أيلول في الخارج. توفي في باريس سنة١٩٧٨. للتفاصيل ينظر، سلمان عثمان، "في الذكرى المئوية لميلاد الدكتور كاميران عالي بدرخان"، مجلة متين، العدد (٤٧)، (دهوك، كانون الاول ١٩٩٥)، ص٩٥-٩٩؛ محمد علي الصويركي، المصدر السابق، ص٥٥٩-٥٦٠.

هي الأسباب التي جعلت الشعب الكوردي يحرز هذه الانجازات البطولية ضد جيش دولة مسلح بأحدث الاسلحة؟[1].

وعلى الرغم من أن قوة الثورة الكوردية لم تكن بمستوى تستطيع فيه فرض إرادة الشعب الكوردي على العراق، وإعلان حقوقه وجعله أمراً واقعياً بالقوة، بحيث يحسب له الناس الحساب. ومع ذلك فإنها استمرت في طرح القضية الكوردية في الخارج، وهي ان لم تؤت ثمرها في الحال إلا أن هذه الخطوة مثلت تطوراً مهماً في تقدم الثورة الكوردية، وكان للنشاط الخارجي للثورة اثر ملموس، وهو ان سكرتير الأمم المتحدة (يو ثانت) وفي معرض اجابته عن مذكرة كاميران بدرخان التي قدمها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٨ باسم مجلس قيادة الثورة في كوردستان، اذ يقول (يو ثانت) ولأول مرة: ان مسألة طلب تعيين (وسيط دولي) من أجل رؤية الكورد وحكومة بغداد سيتم دراستها. وهكذا فإن اتصالات الثورة بالخارج كانت لها نتائج ايجابية، وأسهمت في ايجاد عدد كبير من الأصدقاء المؤيدين لها في نضالها ضد حكومة بغداد[2].

رابعاً- دعم البارزاني لممثلي الثورة الكوردية في الخارج:

ذكر عصمت شريف وانلي بخصوص موقف البارزاني من أهمية دور التمثيل الخارجي للثورة: "...ان سيادة مصطفى البارزاني الذي حاول بكل ما كان لديه من جهد ومن امكانيات الوصول إلى عقول الساسة في أمريكا وأوروبا؛ لأنه كان يعرف بفطنته وتجاربه ونجاحاته وانكساراته بأن العامل الخارجي وتفهم ساسة الدول الكبرى، وفي مقدمتها أمريكا لعدالة القضية الكوردية كفيلة بالوصول الى شاطيء الأمان وحمايتهم من الذئاب، والمقترنة بوحدة الكورد كفيلة للوصول إلى حل مرضي وعادل لقضيتنا ولم يألُ جهداً في الوقت الذي كنا نعاني من عدم تفهم الكبار عدالة قضيتنا حرصاً على مصالحهما ونفوذهما في منطقة تحوي على تعقيدات لا مثيل لها في أية منطقة أخرى في العالم...". وأقول للتاريخ هنا -والكلام لوانلي-: "...ان البارزاني كان ذو فكر ثاقب ويقدر دور قرارات الدول الكبرى..."، وبخصوص المصاعب التي كان يواجهها ممثلو الثورة، يؤكد وانلي: "...ان الزملاء الذين عملوا في هذا المجال يعرفون ويتذكرون ما كانوا يعانونه من صعوبة الوصول الى اصحاب القرار في تلك الدول وقد كنا ننتظر ايام واسابيع بغرض اللقاء مع موظف في اروقة وزارات الخارجية، لكن ومع هذا فإن البارزاني لم ييأس ولم يدخل عقم المحاولات على التوقف من محاولاته وقد قال لي يوماً: علينا ان

(١) گوڤاری دەنگی پێشمەرگە، ژمارە(٢٤)، (تەشرینی دوهەم، ١٩٦٩)، ل٢٤.
(٢) محمود عوسمان، ژێدەرێ بەرێ، ل٩٣.

نتسلح بإيمان الفلاح في كوردستان فهو مثابر وعنيد ويأخذ بصعوبة ما يريده من لقمة العيش من الطبيعة القاسية وتتكرر محاولاته سنوياً دون ان يشعر بالملل..."[1].

خامساً- مذكرة مجلس قيادة الثورة الى الامم المتحدة سنة ١٩٦٩:

ورفع رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان ملا مصطفى البارزاني في أواسط تشرين الأول ١٩٦٩، مذكرة مع ملاحقها الى هيئة الأمم المتحدة، تضمنت تفاصيل الوضع المأساوي في كوردستان. ومما جاء فيها: "...لم يحدث في تاريخ الامم المتحدة التي كانت غايتها انقاذ الاجيال البشرية المتعاقبة من لعنة الحرب ان تتجاهل تجاهلاً تاماً حرباً امتدت ثماني سنوات ألا وهي الحرب العنصرية التي يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردي، بصرف النظر عن مناشدتنا المتكررة لأعظم منظمة دولية في العالم...". واضافت المذكرة بـ "...ان سبب الحرب الهمجية هذه يعود الى ان شعبنا يرغب في الاحتفاظ بلغته وثقافته وقوامه القومي. ويأبى العملية القسرية التي ترمي الى تصفيته قومياً..."، وان ما يقوم به الحكام البعثيون إنما هو خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة. وجدد رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان دعوته للأمم المتحدة للقيام بالضغط على الحكومة العراقية وحملها على ايقاف حرب "الابادة العنصرية" في كوردستان، أو في الأقل إرسال لجنة لتقصي الحقائق ووسيط دولي الى كوردستان للعمل على حل هذا النزاع المحتدم في الشرق الأوسط[2].

سادساً- الدبلوماسية الكوردية تتعثر في تحقيق أهدافها:

لم تجد مطالب مجلس قيادة الثورة في كوردستان تجاوباً واضحاً من الأمم المتحدة والدول الكبرى وحتى الدول الأخرى في العالم على المستوى الرسمي، مع انهم كانوا مطلعين على حقيقة الأمور بواسطة المعلومات التي كانت تصلهم، سواء أكانت عن طريق المذكرات أم الاتصالات الشخصية أو عن طريق الصحافة، إلا أنهم لم يتدخلوا في القضية، ولم تلق الاهتمام لديهم، وعدّوها قضية داخلية تتعلّق بالعراق؛ وذلك بسبب مصالحهم الاقتصادية والسياسية الخاصة في المنطقة، مع الدول العربية او مع الدول التي يعيش فيها الكورد[3].

فيما يرى ممثل الثورة الكوردية عصمت شريف وانلي أن من بين الأسباب التي وقفت في طريق نجاح الدبلوماسية الكوردية، انه لم تكن للدول الكبرى مصلحة في النزاع الكوردي- العراقي، وكذلك الصفة المحافظة لميثاق الأمم المتحدة بل المعادية للتقدم، بخصوص كل ما له علاقة بحقوق وحماية

---

(١) فرهاد عوني، على مقربة... ص٤٦٣.
(٢) ينظر نص المذكرة في الملحق رقم (١٧).
(٣) محمود عوسمان، ژيَدەرێ بەرێ، ل٩٣.

الجماعات الوطنية والتي لا تتمتع بوجود دولة لها. كما يشير وانلي إلى عامل آخر مهم بنظره وهي ان الثورة الكوردية في الحقيقة لم تختر لها هدف الاستقلال الوطني، بل تناوبت مراحل الحرب، ووقف إطلاق النار بين بغداد والثورة، مما خلق المضايقات للقضية الكوردية على الصعيد الخارجي، بل وزرع اليأس لأفضل الأصدقاء، وأسهم هذا الأمر على تثبيط الهمة على الصعيد الداخلي. ومع ذلك فقد استطاعت قيادة الثورة الكوردية -بمرور الوقت- من خلال ممثليها في الخارج وعن طريق المنظمات الكوردية والصحافة، تكوين رأي عام عالمي مؤيد لقضية الشعب الكوردي في العراق[1].

على الرغم من أن الأمم المتحدة والدول الكُبرى لم تتدخل في القضية الكوردية، إلا أنه كان للنشاطات الخارجية لـ(مجلس قيادة الثورة في كوردستان) تأثير واضح في العراق في الخارج، وبصورة عامة؛ فقد فضحت الممارسات التي تمارسها ضد الكورد في هيئة الأمم المتحدة، حتى ان النظام العراقي لم يستطع الرد على التوضيحات الكوردية، وكان يكتفي بالقول دائماً انه: "...ليس هنالك حرب ضد الكورد إنما هناك حرب ضد بعض العصابات...". وكان هذا بعيداً بالطبع عن الحقيقة؛ لذلك لم يكن حتى رجال الحكومة في الخارج مقتنعين به، وأوضح الكثير من الصحافيين الأجانب الذين وصلوا الى معاقل الثورة، وشاهدوا العمليات الحربية في كوردستان عدم مصداقية الحكومة العراقية عن طريق كتابة العشرات من المقالات والكتب[2]، التي أفادت الثورة الكوردية كثيراً، ولفتت أنظار العالم إلى قضية الشعب الكوردي ونضاله من أجل استحصال حقوقه المشروعة.

بهذه الصورة فإن استمرار الجهود في عرض القضية الكوردية في الخارج، وهي وإن لم تُؤتِ ثمرها في الحال، إلا أنها مَثّلت تطوراً مهماً في تقدم الثورة الكوردية، وأدت إلى كسبها للمزيد من الأصدقاء والمؤيدين في نضالها ضد حكومة بغداد[3].

---

(١) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية... ص٤١٨- ٤١٩.

(٢) محمود عوسمان، ژيدەرێ بەرێ، ل٥٤. ينظر على سبيل المثال: رينيه موريس، المصدر السابق؛ ديفيد دامس وجرجيس فتح الله، المصدر السابق؛ مقالات الصحافي الفرنسي اريك رولو، في، ايوب بارزاني، المصدر السابق، ص١٩٩-٢١٢.

(٣) محمود عوسمان، ژيدەرێ بەرێ، ل٩٣.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:

١- حرصت قيادة ثورة أيلول الكوردية ومنذ بداية انطلاقتها في سنة ١٩٦١، على ايجاد مؤسسات تشريعية وتنفيذية في كوردستان لإدارة أمور المواطنين في المناطق المحررة.

٢- استهدفت قيادة الثورة الكوردية من وراء ايجاد المؤسسات التشريعية والتنفيذية في كوردستان، ايصال رسالة إلى الحكومة المركزية مفادها أن ثورة كوردستان ليست تمرد شخص أو عائلة أو مجموعة "عصابات" كما كانت تدّعي، بل أنها ثورة شعب يناضل من أجل حقوقه القومية المشروعة.

٣- كانت قيادة الثورة الكوردية تعمل بشكل مستمر من أجل تهيئة الأجواء لولادة مجلس قيادة الثورة في كوردستان، ويظهر ذلك واضحاً من خلال المذكرات والمفاوضات التي جرت مع الحكومة المركزية بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

٤- أسهم انشقاق مجموعة من أعضاء المكتب السياسي للثارتي في نيسان ١٩٦٤، في الإسراع بخطوات تشكيل المجلس، إذ اتخذ المؤتمر السادس للثارتي المنعقد في تموز ١٩٦٤ قراراً بتشكيل المجلس، الذي رأى النور بعد ثلاثة أشهر فقط. وسعت قيادة الثورة الكوردية من خلال المجلس استيعاب مختلف أبناء الشعب واحتواء الأزمة، والتأكيد على أن الثورة الكوردية ليست ملك شخص أو حزب أو جماعة معينة بل أنها ثورة الشعب.

٥- جرى الإعداد لعقد الاجتماع الأول للمجلس بصورة مستعجلة؛ لذلك شابه الكثير من النواقص، إذ إن الكثير من الأسماء المدعوة لحضور الاجتماع لم تصل في الوقت المحدد، ومع ذلك تم ادخال أسمائهم في اللجان المنبثقة في الاجتماع الأول لإعداد دستور المجلس وتعليمات اللجان.

٦- إن انعقاد الجلسة الافتتاحية للمجلس بغض النظر عن النواقص التي رافقتها، يعد انتصاراً للثارتي ورئيسه البارزاني، الذي استطاع لم شمل جميع القادة العسكريين والحزبيين ورؤساء العشائر تحت سقف واحد، رغم الظروف التي كانت تعيشها الثورة من مسألة الانشقاق الداخلي والصراع مع الحكومة المركزية.

٧- إن تقديم مذكرة باسم مجلس قيادة الثورة إلى الحكومة العراقية في ١١ تشرين الأول ١٩٦٤ وما احتوته هذه المذكرة من مطالب، تؤكد بان الثورة الكوردية لم تكن في موقف ضعف، بل على العكس من ذلك: فإن خطابها كان من منطلق القوة، وأنها لم تكن تثق بالحكومة.

٨- إن فكرة تشكيل الإدارات في المناطق المحررة من كوردستان كانت فكرة جيدة وعملية، وأنها كانت في الواقع رسالة سياسية للحكومة أكثر من كونها خطوة إدارية. إلا أن هذه الإدارات لم تستمر طويلاً بسبب قلة الدعم المادي والمعنوي لها نتيجة لوضع الثورة، وتجدد القتال في كوردستان في نيسان

١٩٦٥، كذلك بسبب عدم رضا القادة العسكريين في استمرار هذه الإدارات التي كانوا يرونها بأنها تعرقل عملهم وتؤخره.

٩- قدمت لجنة التعليم والصحة التابعة للمكتب التنفيذي خدمات مؤثرة وملموسة في المناطق المحررة من كوردستان، وأسهمت بالفعل رغم ضعف إمكانياتها في التصدي لأكبر خطرين هدّدا الشعب الكوردي وهما المرض والجهل، وأسهمت في تخفيف الأضرار. ولولا وجود هذا الجهاز الإداري لما جرت الأمور بالشكل المطلوب.

١٠- أسهمت الدورات التي فتحتها اللجنة العسكرية التابعة للمكتب التنفيذي في إعداد كوادر مدربة، بصورة جيدة في صفوف الپێشمەرگە سواء في اختصاص اللاسلكي أو غيره.

١١- سعت قيادة الثورة الكوردية من خلال تشكيل مجلس قيادة الثورة في كوردستان إلى أن تعطي للعالم الخارجي صورةً واضحة وجيدة عن الثورة الكوردية، وبأنها ثورة تقوم على أساس المؤسسات، وأنها ليست تمرداً، أو تخريباً كما تَدّعي حكومة بغداد؛ لذلك فإنها حرصت على أن تكون معظم مراسلاتها مع العالم الخارجي عن طريق من عيّنتهم ممثلين رسميين لمجلس قيادة الثورة. كما أن معظم النشاطات الداخلية للثورة كانت تقام باسم المكتب التنفيذي ولجانه، مع العلم ان المكتب السياسي للپارتى كان هو القائد الفعلي للمنطقة.

١٢- ادّى ممثلو مجلس قيادة الثورة في الخارج دوراً جيداً في إبراز مظالم الشعب الكوردي، وعدالة قضيته القومية للدول الخارجية والأمم المتحدة، واطلاع الرأي العام العالمي عليها؛ فكانوا بحق سفراء لقضيتهم القومية في الخارج.

١٣- إن حرص الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا على الحفاظ على مصالحها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع العراق والدول العربية، هي التي منعتها من دعم الثورة الكوردية.

١٤- لم تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية فقط عن دعم الكورد، وتقديم العون لهم خلال تلك المرحلة، بل كان مسؤولوها يُسارعون إلى إبلاغ الدول ذات الشأن بالتحركات الكوردية، واطلاعها على المحادثات التي كانت تجري حول القضية الكوردية، كما حدث مع الزيارة التي قام بها مسعود محمد للسفير الأمريكي سترونغ في بغداد.

قائمة المصادر

أولاً - الوثائق غير المنشورة:-

١- جامعة الموصل (مركز دراسات الموصل):

عنوان الاضبارة	رقم الاضبارة
ـ الأمن في لواء الموصل سنة ١٩٦٤	٤ / ١٠٤
ـ الأمن في لواء الموصل سنة ١٩٦٤-١٩٦٥	٤ / ١٢٥
ـ الحرس القومي	٤ / ٤٣

٢- ملفات مفاوضات شباط ١٩٦٤ وما أعقبتها.

(وهي بحوزة الدكتور عبدالفتاح علي البوتاني، وكان قد حصل عليها من المفاوض الرئيس للحكومة محافظ السليمانية عبدالرزاق السيد محمود).

ثانيـــاً - الوثائق المنشورة:

١- الكتب الوثائقية:

أ- باللغة الكوردية:

ـ شازين هێرش، ریکخراوه دیموکراسیی و پێشەیی یەکان لە چەندین بەلگەنامەی مێژوویيدا ١٩٥٨-١٩٦٨، چ ٢، (سلێمانی، ٢٠٠١).

ـ شازین هێرش و نزار محەمەد، بەلگەنامە پارتی دیموکراتی کوردستان (بالی مەکتەبی سیاسی و بالی بارزانی) لە چەندین بەلگەنامەی مێژوویيدا ١٩٦٤-١٩٧٠، (سلێمانی، ٢٠٠٣).

ـ کەمال مەزهەر، کورد و کوردستان لە بەڵگەنامە نهێنییەکانی حوکمەتی بەریتانیدا، ئامادەکردنی، عەبدوڵلا زەنگەنە و شەهلا تاهیر حەیدەری، (لوبنان، ٢٠٠٨)، بەرگی یەکەم.

ـ نەوزاد عەلی ئەحمەد، لە بەڵگەنامەکانی کۆمەڵەی خوێندکارانی کورد لە ئەوروپا ١٩٦٣- ١٩٧٣، (سلێمانی، ٢٠٠٩).

ـ وریا رەحمانی، شۆڕشی ئەیلوول لە بەڵگەنامە نهێنییەکانی ئەمریکادا، (تاران، ٢٠١٢).

ب- باللغة العربية:

ـ شيركو حبيب، الكورد في وثائق الارشيف الوطني البريطاني ١٩٥٨- ١٩٦٩، مراجعة وتقديم، عبدالفتاح علي بوتاني، (القاهرة، ٢٠١٩)، ج٢.

ـ عادل تقي عبد البلداوي، نبض الشارع العراقي في عهد عبدالكريم قاسم -وثائق أمنية جديدة-، تقديم، د. كمال مظهر أحمد، (بغداد، ٢٠٠٤).
ـ عادل تقي عبد محمد البلداوي، نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السري، (بغداد، ٢٠٠٣).
ـ عبدالفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكوردية التحررية دراسات ووثائق، تقديم، د. خليل علي مراد، (دهوك، ٢٠٠٤).
ـ عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ملاحظات تاريخية و دراسات أولية، (أربيل، ٢٠٠١).
ـ نبيل عبدالرحمن حياوي، دساتير العراق الجمهوري، (بغداد، د.ت).

٢- الكتب والإصدارات الحكومية:-

ـ دار الجمهورية للطباعة والنشر، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، (بغداد، ١٩٦٥).
ـ لجنة في مؤسسة الثقافة العمالية، المسألة الكردية و الحكم الذاتي، (بغداد، ١٩٧٥).
ـ منشورات عربية، المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، (بغداد، د.ت).
ـ وزارة الثقافة والإرشاد - الجمهورية العراقية، الرئيس الراحل عبدالسلام محمد عارف، (بغداد، ١٩٦٧).
ـ ـــــــــــ، اتفاقية الوحدة، (بغداد ١٩٦٤).

٣- وثائق ومنشورات الأحزاب السياسية والجمعيات:-

أ - باللغة الكوردية:

ـ پارتی دیموکراتی کوردستان، بەشێك له بریارەکانی کونفرانسی پارتی دیموکراتی کوردستان ٤- ١٩٦٤/٤/٩، (ب.ج، ب.م).
ـ ـــــــــــ(مەکتەبی سیاسی)، بەرەو پێشەوە (نەشرەی داخلی)، (ب.ج، تەشرینی یەکەمی ١٩٦٤).
ـ پارتی دیموکراتی کوردستان-مەکتەبی سیاسی-، شورشی کوردستانی عیراق ١٩٦١- ١٩٧٠/٣/١٧ (موحازرە) د. محمود عوسمانە کە لە پەیمانگەی کادیرانی پدك دا پێکێشی کردووە. ولە ئەرشیفی مومتاز حەیدەری پارێزراوە.
ـ یەکێتی قوتابیان ولاوانی دیموکراتی کوردستان، کورتیەك لە مێژووی بزوتنەوەی قوتابیانی کوردستان، (ب.ج، ١٩٨٧).

ب- باللغة العربية:-

ـ حزب البعث العربي الاشتراكي -القيادة القومية- (المكتب الثقافي)، ملف القضية الكردية "دراسات ووثائق"، (د.م، د.ت).

ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق، طريق الحركة التحررية الكردية تقييم ثورة أيلول والبرنامج الجديد للحزب الديمقراطي الكردستاني، أقره المؤتمر التاسع للحزب المنعقد في تشرين الثاني ١٩٧٩، (د.م، د.ت).

ـ ـــــــــــ - (اللجنة التحضيرية)، تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيارها والدروس والعبر المستخلصة منها، ط ٢، (د.م، ١٩٧٧).

ـ الحزب الشيوعي العراقي، موقفنا من المسألة القومية الكردية "مجموعة وثائق برنامجية "، (بغداد، ١٩٧٣).

ـ مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق - المكتب التنفيذي - الدستور والقوانين ١٩٦٤-١٩٦٥، (كوردستان، د.ت).

ثالثـــاً - المذكرات الشخصية:-

١- غير المنشورة:

أ- باللغة العربية:

ـ عزيز شريف، مذكرات، اعداد، عصام عزيز شريف، تقديم، عزالدين مصطفى رسول، (د.م، ٢٠١٠)، ص٢٥٣-٢٥٤. المذكرات غير منشورة ومحفوظة في مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق- جامعة دهوك.

ب- باللغة الكوردية:

ـ عەبدوڵلا ئەحمەد رەسول پشدەری، یاداشتەکانم، بەرگی (٣).

٢- المنشورة:

أ- باللغة العربية:

ـ امين هويدي، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣- ١٩٦٥، (القاهرة، ١٩٨٣).

ـ عبدالسلام عارف، مذكرات الرئيس الراحل عبدالسلام عارف، تقديم، علي منير، (بغداد، ١٩٦٧).

ـ عبدالكريم فرحان، حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، (لندن، ١٩٩٦).

ـ عبداللطيف الشواف، عبدالكريم قاسم وعراقيون آخرون ذكريات وانطباعات، (بيروت، ٢٠٠٤).

ـ عصمت شريف وانلي، من مذكرات عصمت شريف وانلي، (سليمانية، ٢٠١٤).

ـ فارس كورماركي، مذكرات فارس كورماركي- سيرة نضال مع البارزاني-، تقديم وتعريب، جاسم الياس مراد، (دهوك، ٢٠٠٢).
ـ فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق، كمال مظهر أحمد، (دهوك، ١٩٩٩).
ـ كافي محمد النبوي، سيرة و دور العميد الركن المتقاعد كافي محمد النبوي، (أربيل، ٢٠٠١).
ـ محسن دزەيى ، أحداث عاصرتها ١٩٦١- ١٩٧٥، ج١، (اربيل، ٢٠٠١)؛ ج٢، (أربيل، ٢٠٠٢).
ـ هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي، ط ٢،(قم، ١٩٩٢).
ـ يونان هرمز، ايامي في ثورة كردستان، (اربيل،٢٠٠١).

ب- باللغة الكوردية:

ـ حافظ قاضي، بيرەوەرى، (دهوك، ٢٠٠٣).
ـ شەوكەت مەلا اسماعيل حسن، رۆژانێ لە مێژووی شۆرشی ئەيلول ١٩٦١-١٩٧٥، (هەولێر، ٢٠٠٧).

رابعـــاً - المقابلات الشخصية:-

ذ	الاسم	تاريخ ومكان المقابلة	
١	أحمد قادر محمد (احمد باني خيلاني)	٢١ تموز ٢٠٠٤	اربيل
٢	حبيب كلش علي	٢٦ آذار ٢٠٠٩	دهوك
٣	خورشيد سليم شيره	١٣ تموز ٢٠٠٥	اربيل
٤	رشيد حاجي بدري (رشيد سندي)	عدّة مقابلات	زاخو
٥	سعد الله عبد حسيب زلفا	٢ نيسان ٢٠٠٩	القوش
٦	سليمان حاجي بدري	٨ آذار ٢٠٠٧ و ١٦ نيسان ٢٠٠٩	زاخو
٧	شعبان سعيد محمد	٢٩ آذار و ٨ نيسان ٢٠٠٦	زاخو
٨	صديق علي عبد الرحمن آميدي	٢٢ أيار ٢٠٠٥	دهوك
٩	د.عبدالفتاح علي البوتاني	٢٥ شباط ٢٠١٥	دهوك
١٠	عرب محمد عمر	٣٠ أيلول ٢٠٠٨	زاخو
١١	عزيز محمد	١٨ أيار ٢٠٠٥	اربيل
١٢	علي السنجاري	١٩ تموز ٢٠٠٨	دهوك
١٣	كريم أحمد	١٩ أيار ٢٠٠٥	اربيل

١٤	محمد ملا قادر	١٧ أيار ٢٠٠٥	مصيف صلاح الدين- اربيل
١٥	د. محمود عثمان	١٦ أيار ٢٠٠٥	اربيل
١٦	نجم الدين اليوسفي	١٠ نيسان ٢٠٠٧	دهوك
١٧	نوشيروان مصطفى أمين	١ حزيران ٢٠٠٤	السليمانية
١٨	يونادم كوركيس عوديشو	١٥ نيسان ٢٠٠٩	دهوك

خامســاً - الرسائل الجامعية غير المنشورة:-

١- باللغة الكوردية:

أ- ماجستير:

ـ باوەکر عوبێد سالح، کاریگەریی شۆرشی ئەیلوول لە سەر پێشخستنی رۆژنامەوانیی کوردی لە کوردستانی خواروودا ١٩٦١-١٩٧٥ کولیژی ئاداب/زانکوی سەلاحەددین، (هەولێر، ٢٠٠٣).

ـ رەفیق رەحمان مام خول، مستەفا بارزانی ژیان وڕۆڵ وهەلویستی لە پێشهاتە سیاسیەکاندا (١٩٥٨-١٩٧٠) تۆژینەوەیەکی مێژوویی- سیاسییە، نامەی ماستەر نە بلاوکراوە، کولیژی ئەدەبیات/ زانکوی سەلاحەددین، (هەولیر، ٢٠٠٦).

ـ حەمدیە حەسەن محەمەد، لایێ هۆنەری وناڤەرۆکا هۆزانا (سەبری بوتانی)، نامەیەکا ماستەرێ نە بەلاڤکریە، کولیژا ئادابێ/ زانکویا دهوك، (دهوك، ٢٠٠٩).

ـ فەرەیدوون عەبدول رەحیم عەبدوللا، بارودوخی سیاسی کوردستان ١١ مارت ١٩٧٠ - ١١ مارت ١٩٧٤ "تویژینەوەیەکی میژوویی - سیاسی"، کولیژی ئاداب/ زانکۆی سەلاحەددین، (هەولێر، ٢٠٠٥).

ب- باللغة العربية:

١- دكتوراه:

ـ دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي "دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي"، كلية العلوم السياسية/جامعة صدام، (بغداد، ١٩٩٩).

ـ عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة الامريكية والمسألة الكوردية في العراق (١٩٦١- ١٩٧٥) دراسة تاريخية سياسية وثائقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة صلاح الدين، (اربيل، كانون الثاني ٢٠٠٨).

ـ علي جاسم العبيدي، رئيس الدولة في العراق ٢٣ آب ١٩٢١ - ١٦ تموز ١٩٦٨، كلية القانون والسياسة/ جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٣).

ـ عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٢ - ١٩٧٠، كلية الآداب/ جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٢).

ب- الماجستير:

ـ أزهار عبدالكريم عبدالوهاب، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية، كلية القانون والسياسة/ جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٣).

ـ خرنان مسعود موسى، العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، كلية الآداب/ جامعة الموصل، (الموصل، ١٩٨٨).

ـ طالب عبدالجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية المشكلة -الحل- النتيجة، كلية القانون والسياسة/جامعة بغداد، (بغداد،١٩٨٢).

ـ عصام سعيد عبد العبيدي، المركز القانوني لرئيس الوزراء في الدساتير العراقية، كلية القانون/ جامعة الموصل، (الموصل، ١٩٩٩).

ـ ماجد حسن علي، الحركة الطلابية الكوردية في العراق ١٩٢٦-١٩٧٠، كلية الآداب/جامعة صلاح الدين، (اربيل، ٢٠٠٩).

سادســـاً - الكتب:

١- الكتب العربية والمترجمة إليها،

ـ أ. ب، عن التعليم في كردستان العراق، (د.م، ١٩٨٦).

ـ احمد محمد امين قادر، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٥، (السليمانية، ٢٠٠٧).

ـ ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، (بيروت، ١٩٧٣).

ـ اسماعيل شكر رسول، اربيل دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي ١٩٣٩-١٩٥٨، (السليمانية، ٢٠٠٥).

ـ أمين اسكندر وآخرون، الأحزاب والحركات القومية العربية، تنسيق، فيصل دراج وجمال باروت، (د.م، د.ت).

ـ أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق، (القاهرة، ١٩٦٧).

ـ اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة، جرجيس فتح الله المحامي، (السويد، ١٩٨٩).

ـ اوغارا(ادغار) اوبلانس، النضال التحرري لكردستان العراق (سلسلة الكتب المعادية)، ترجمه عن الانكليزية، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة -المعاونية الأولى-، (سري للغاية)، (د.م، د.ت).

ـ أي. ام. هاملتون، طريق في كوردستان، ترجمة، جرجيس فتح الله، ط٢، (اربيل، ١٩٩٩).

ـ باڤيل بيڤانوفيتش ديمچينكه، كردستان العراق الملتهبة -استعراض صحفي لإحدى مراحل نضال الشعب الكردي-، ترجمة، جرجيس حسن، (كوردستان، ١٩٨٤).

ـ جرجيس فتح الله، زيارة للماضي القريب "لماذا تبقى الحقائق مكتومة عن الشعب الكردي"، ط٣، (ستوكهولم، ١٩٩٨).
ـ جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج٧ و ٨ و ٩ و١٠، (بغداد، ٢٠٠٤).
ـ جعفر عباس حميدي وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨- ١٩٦٨ (٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)، (بغداد، ٢٠٠٢)، ج٦.
ـ جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، (بغداد، ١٩٧٠).
ـ جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة، عبدي حاجي، (بيروت، ١٩٩٢).
ـ جمال بابان، اعلام كرد العراق، (سليمانية، ٢٠٠٦).
ـ جميد شكري، ئاكري (عقرة) في العهد الملكي، (اربيل، ٢٠٠٨).
ـ حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، (القاهرة، ١٩٩٢).
ـ حامد مصطفى مقصود، ثورة ١٤ تموز مدارات الإخوة الأعداء، (أربيل، ٢٠٠١).
ـ حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦-١٩٩٣، (دهوك، ١٩٩٨).
ـ ـــــــــ، صفحات من نضال الشعب الكردي تاريخ مؤتمرات الحزب ٤،٥،٦،٧، (د.م، ١٩٩١).
ـ حسن السعيد، نواطير الغرب صفحات من ملف اللعبة الدولية مع البعث العراقي ١٩٤٨- ١٩٦٨، (بيروت، ١٩٩٢).
ـ حسن عرفه (ارفع)، الأكراد دراسة سياسية- تاريخية، ترجمة، جوان جومرد، (د.م، ٢٠٠١).
ـ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (بيروت، ٢٠٠٧).
ـ حنا بطاطو، العراق- الكتاب الثالث- الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة، عفاف الرزاز، (بيروت، ١٩٩٢).
ـ خليل إبراهيم حسين، سقوط عبدالكريم قاسم، (بغداد، ١٩٨٩).
ـ خليل جندي، حركة التحرر الوطني الكردستاني في كردستان الجنوبي ١٩٣٩-١٩٦٨ "آراء ومعالجات"، (ستوكهولم، ١٩٩٤).
ـ دانا آدم زشمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة وتعليق، جرجيس فتح الله، ط٢، (أربيل، ١٩٩٩).
ـ ديفيد ادامسن وجرجيس فتح الله، الحرب الكردية وانشقاق ١٩٦٤، ط٢، (أربيل، ١٩٩٩).
ـ رينيه مورييس، كردستان أو الموت، ترجمة وتعليق، جرجيس فتح الله، ط٢، (أربيل، ١٩٩٩).
ـ ستيفن سي بليتير، الأكراد عنصر اضطراب في منطقة الخليج، ترجمة، سعدون محمود الدليمي، مراجعة، محمد عبد الكريم محمد، (د.م، ١٩٩٢).

ـ سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠، (لندن، ١٩٩٠).
ـ سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق (عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف) شباط ١٩٦٣ - نيسان ١٩٦٦، (بغداد، ٢٠٠٩).
ـ سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، (بيروت، ٢٠٠٨).
ـ شاكرو خدو محوي، المسألة الكوردية في العراق المعاصر، ترجمها عن الروسية، عبدي حاجي، (دهوك، ٢٠٠٨).
ـ شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي المرحلة الصعبة ١٩٥٨-١٩٦٨، (بغداد، ١٩٨٧)، ج٣.
ـ ش.ج. اشيريان، الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان - العراق (١٩٦١-١٩٦٨)، ترجمه عن الروسية، ولاتو، (بيروت، ١٩٧٨).
ـ شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان اهم الحوادث السياسية والعسكرية في كوردستان والعراق من ١٩٥٨-١٩٨٠، ط٢، (اربيل، ٢٠٠٧).
ـ شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ترجمه عن العبرية، بدر عقيلي، ط٢، (بيروت، ١٩٩٨).
ـ شورش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية -دراسة تحليلية مقارنة-، (السليمانية، ٢٠٠٥).
ـ شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق ٨شباط ١٩٦٣- ١٧تموز ١٩٦٨، (دهوك، ٢٠٠٦).
ـ شيركو فتح الله عمر، الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحركة التحرر القومي الكوردية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٧٠، ترجمه عن البلغارية، علي الشيخ مصطفى، (السليمانية، ٢٠٠٤).
ـ صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية حكم عبدالكريم قاسم، (بغداد، ١٩٩٠).
ـ صباح ياسين الأعظمي، أعلام المجمع العلمي العراقي ١٩٤٧-٢٠٠٤، (بيروت، ٢٠٠٥).
ـ صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق "قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق" ١٩٤٦- ٢٠٠١، (بيروت، ٢٠٠١).
ـ طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق - التيار القومي والطائفية السياسية-، (بغداد، ٢٠١٠).
ـ عبدالجليل صالح موسى، جمال عبدالناصر والقضية الكردية في العراق ١٩٥٢-١٩٧٠، (دهوك، ٢٠١٣).
ـ عبدالحميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا، (د.م، ٢٠٠٠).
ـ عبدالحميد علي سعيد البرزنجي، دور ثورة ايلول ١٩٦١-١٩٧٥ في حركة التغيير الاجتماعي، (دهوك، ٢٠٠٧).
ـ عبدالرحمن البزاز، صفحات من الأمس القريب ثورة العراق... هل كانت حتمية؟، (بيروت، ١٩٦٠).
ـ عبدالستار طاهر شريف، تاريخ الحزب الثوري الكردستاني، ط٢، (بغداد، ١٩٧٨).
ـ عبدالسلام علي، صفحات من نضال الشهيد صالح اليوسفي، (د.م، ١٩٩٢).
ـ عبدالفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤تموز ١٩٥٨- ٨شباط ١٩٦٣، (دهوك، ٢٠٠٧).

ـ ـــــــــ جريدة الحقيقة/ راستي- اول جريدة عربية كوردية في مدينة الموصل دراسة وتوثيق، (دهوك، ١٩٩٨).
ـ ـــــــــ دراسات ومباحث في تاريخ الكورد والعراق المعاصر، (اربيل، ٢٠٠٧).
ـ ـــــــــ مدرسة ١١ آذار اول مدرسة كوردية في مدينة الموصل مع نبذة تاريخية عن التعليم في كوردستان- العراق، ط٢، (اربيل،٢٠٠٢).
ـ ـــــــــ موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكوردية ١٩٤٦-١٩٧٠، (دهوك، ٢٠٠٧).
ـ عبدالفتاح علي يحيى البوتاني وشيرزاد زكريا محمد، اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكوردية (الأسباب والنتائج) دراسة تاريخية وثائقية، (دهوك، ٢٠١٣).
ـ عبدالكريم فندي، فصول من ثورة أيلول في كردستان العراق، (دهوك، ١٩٩٥).
ـ عبدالمحسن خليل محمد، المسألة الكردية احداثها- تطوراتها، بحث مقدم الى مجلس قيادة الثورة في العراق، بإشراف، سعد ناجي جواد، (بغداد، ١٩٨٦) ج٣.
ـ عبدالوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، (دمشق، ٢٠٠٢).
ـ عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق ١٩٣٩- ١٩٤٥، (اربيل، ٢٠٠٢).
ـ عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية هوية وطنية (دراسة في ثورة ١٩٦١)، ترجمة، د. سعاد محمد خضر، (السليمانية، ٢٠١٢).
ـ علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، (بغداد، ٢٠٠٥).
ـ علي سنجاري، الحركة التحررية الكوردية - مواقف وآراء -، (دهوك، ١٩٩٧).
ـ علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم -مراجعات من ذاكرة طالب شبيب-، (بيروت، ١٩٩٩).
ـ عمار علي السمر، شمال العراق ١٩٥٨- ١٩٧٥ دراسة سياسية، (بيروت، ٢٠١٢).
ـ غانم محمد الحفو، صفحات من تاريخ التكتلات الإقليمية في الشرق الاوسط العراق انموذجاً ١٩٤٦-١٩٥٩، (الموصل، ٢٠٠٥).
ـ فتحي الديب، عبدالناصر وتحرير المشرق العربي، (القاهرة، ٢٠٠٠).
ـ فرهاد محمد احمد، جريدة خةبات/ النضال ١٩٥٩-١٩٦١ دراسة تاريخية، (دهوك، ٢٠٠٨).
ـ فيصل حسون، مصرع المشير الركن عبدالسلام عارف، (لندن، ١٩٩٥).
ـ كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كوردستان العراق، ط ٢، (اربيل، ٢٠٠٥).
ـ كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق ١٩٥٨- ١٩٦٤، (سليمانية، ٢٠٠٤).

ـ گونتر دشتر، أحفاد صلاح الدين الأيوبي الكورد، الشعب الذي يتعرض للخيانة والغدر، ترجمه عن الألمانية، عبدالسلام مصطفى صديق، (دهوك، ١٩٩٧).
ـ لوقا زودو، المسالة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، (بيروت، ١٩٦٩).
ـ ليث عبدالحسن الزبيدي، ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ في العراق، (بغداد، ١٩٨١).
ـ ليلاف حمد امين عزيز، الحقوق السياسية للكرد في الدول التي تضم كردستان -دراسة تحليلية مقارنة-، (سليمانية، ٢٠٠٧).
ـ ماريون وبيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة الى الديكتاتورية، ترجمة، مركز الدراسات والترجمة، مراجعة وتقديم، احمد رائف، (القاهرة، ١٩٩٢).
ـ ماجد عبدالرضا، المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨- ١٩٧٥، (د.م، ١٩٨٧).
ـ مجموعة من المؤلفين الكورد والروس، البارزاني وشهادة التاريخ، ترجمة، بافى نازي وعبدي حاجي، (دهوك، ٢٠٠٥).
ـ مجموعة مؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧-١٩٧٠، (موسكو، ١٩٧٥).
ـ مجموعة مؤلفين، كتابات في المسألة الكردية، اعداد وتقديم، رفيق صالح احمد، (السليمانية، ٢٠٠٨).
ـ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (قم، ١٣٧٦ ش).
ـ محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب النشأة -التطور-المصائر، (دمشق، ١٩٩٧).
ـ محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، (بغداد، ١٩٨٣).
ـ محمد علي الصويركي، معجم اعلام الكرد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها، (السليمانية، ٢٠٠٦).
ـ محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي ١٩٥٨- ١٩٦٣، (بغداد، ١٩٨٩).
ـ محمد كريم مهدي المشهداني، عبدالرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧تموز ١٩٦٨، مراجعة، جعفر عباس حميدي حسن، (بغداد، ٢٠٠٢).
ـ محمود الدرة، القضية الكردية، ط ٢، (بيروت، ١٩٦٦).
ـ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية "ثورة أيلول١٩٦١-١٩٧٥" مع ملحق وثائقي، (أربيل، ٢٠٠٢)، ج٣.
ـ ـــــــــ البارزاني والحركة التحررية الكردية الكرد وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ "١٤ تموز ١٩٥٨- ١١ أيلول ١٩٦١"، (كردستان، ١٩٩٠).
ـ م. س. لازاريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ترجمه عن الروسية، عبدي حاجي، (دهوك، ٢٠٠٦).

ـ معروف جياووك، مأساة بارزان المظلومة، ط٢، (اربيل، ٢٠٠١).
ـ موسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، (بغداد، ١٩٨١).
ـ مير بصري، أعلام الكورد، (لندن، ١٩٩١).
ـ ميڤان عارف بادي، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق ١٩٥٨ -١٩٦٣، (دهوك، ٢٠٠٥).
ـ ـــــــــ موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكوردية (١٩٤٦- ١٩٧٠) - دراسة تاريخية-، (اربيل، ٢٠٠٨).
ـ ميهڤان محمد حسين رشيد البامرني، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان الجنوبية ١٩٤٥- ١٩٦٨ دراسة تاريخية تحليلية، (اربيل، ٢٠٠٨).
ـ نديم أحمد الياسين، المسألة الكردية مواقف ومنجزات، (بغداد، ١٩٧٥).
ـ نجم الدين اليوسفي، ثورة أيلول المجيدة، (دهوك، ١٩٩٥).
ـ هادي حسن عليوي، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم، (بغداد، ١٩٩٠).
ـ هوزان سليمان الدوسكي، جمهورية كوردستان دراسة تاريخية- سياسية ٢٢كانون الثاني ١٩٤٦- ١٧ كانون الأول ١٩٤٦، (دهوك، ٢٠٠٥).
ـ وميض عمر نظمي وشفيق عبدالرزاق وغانم محمد صالح، التطور السياسي المعاصر في العراق، (بغداد، د.ت).
ـ ويلسون ناثانيل هاول، الكورد والاتحاد السوفيتي، ترجمة، ضياء الدين المرعب، مراجعة، فؤاد حمه خورشيد وفائزة رشيد جمعة، (بغداد، ٢٠٠٦).

٢- الكتب الكوردية والمترجمة إليها:

ـ ئەحمەد شریف عەلی، برایم ئەحمەد ژیان و.. بەهرەو.. داهێنانی، (سلێمانی، ٢٠٠٢).
ـ ئیبراهیم جەلال، خواروو کوردستان و شۆرشی ئەیلوول بنیاتنان و هەلتەکاندن ١٩٦١-١٩٧٥، چ٣، (سلێمانی، ١٩٩٩).
- جەمال خەزنەدار (ئامادەکرن وپێشەکی)، ١١ ژمارەی دەگمەنی رۆژنامەی خەبات ئورگانی پارتی دیموکراتی کوردستان یە، (هەولێر، ٢٠١٩).
ـ جەمال نەبەز، کوردستان و شۆرشەکەی، وەرگێران لە ئەڵمانی یەوە، کوردۆ، (هەولێر، ٢٠٠٧)، چ٣.
ـ ساسان عەونی، یەکێتی قوتابیانی کوردستان چەند لایەنێکی تێکۆشان ومێژوو، (هەولێر، ١٩٩٨).
ـ سەبری بۆتانی، دیوانێن بۆتانی (شین وشادی+ دلستان+ بلووڕا چیان)، (دهوك، ٢٠٠٨).
ـ شێرزاد عبدالرحمن، ژیان و بەرخودان عزەت سلیمان بەگ چەند لاپەرەیەکی شاراوە لە شۆرشی مەهاباد و ئەیلوولی مەزن، (دهوك، ١٩٩٦).
ـ عارف روشدی عارف، کۆمەڵەی خوێندکارانی کورد لە ئەوروپا ١٩٥٦- ١٩٧٥، (سلێمانی، ٢٠١٢).

ـ عەبدو لّلا گۆران، دیوانی گۆران، (تەهران، ١٣٨٢ ش).
ـ عەزیز شەمزینی، جولانەوەی رزگاری نیشتیمانی کوردستان، چ٣، وەرگیران، فەرید ئەسەسەرد، (سلیمانی، ١٩٩٨).
ـ کریس کوچیرا، کورد لە سەدەی نۆزدە و بیست دا، وەرگێرانی، حەمە کەریم عارف، (سلێمانی، ٢٠٠٣).
ـ کومەکا دانەرا، یادگار و هیوا چەپلە گۆلی وەفادارییە بۆ ماموستا برایم ئەحمەد، (سلێمانی، ٢٠٠٠).
ـ محمد اسماعیل محمد، مێژووی گەلی کورد - شۆرشی ئەیلوول ١٩٦١، (هەلێر، ١٩٩٨)، ل٤٩. کومەکا موحازەرانە ل پەیمانگەها مەلبەندی یا ماموستایان ل هەولێرێ هاتینە پێشکێشکرن.
ـ محەمەد عەبدولّلا کاکە سور، گەشەکردنی خوێندنی فەرمی لە لیواکانی کوردستانی عیراق دا (١٩٢١-١٩٥٣)، (هەولێر، ٢٠٠٤).
ـ نازناز محەمەمەد عەبدولقادر، سیاسەتی ئێران بەرامبەر بزوتنەوەی رزگاریخوازی نەتەوەیی کورد لە کوردستانی عێراقدا ١٩٦١- ١٩٧٥ -لێکولینەوەیەکی مێژوویی سیاسییە، (هەولێر، ٢٠٠٨).
ـ نەوزاد عەلی ئەحمەد، خەبات ئۆرگانی پارتی دیموکراتی کوردستان (نیسانی ١٩٦٢- کانوونی دووەمی ١٩٦٤)، (سلیمانی، ٢٠٠٨).
ـ نوری حەیدەر(هوشیار)، بێتەل.. وەرچەخانێکی نوییوو... لە شۆڕشی ئەیلوولدا، ئامادەکرنی، ئومێد نوری حەیدەر هەمەوەندی، (سلێمانی، ٢٠٠٧).
ـ وریا جاف، میژووی دەنگی کوردستانی عیراق، (هەولیر، ٢٠٠٢).
ـ وصفی حسن ردێنی، کوشتارا گوندێ صوریا ١٩٦٩/٩/١٦، (دهوك، ٢٠٠٥).

سابعـاً - البحوث والمقالات:

١ - باللغة العربية:

ـ خولە پەروش، "من وثائق ثورة أيلول- قراءة في دستور مجلس قيادة الثورة لكوردستان العراق عام ١٩٦٤"، جريدة خەبات، العدد(٩٤١)، (أربيل، ١٠ أيلول ١٩٩٩).
ـ ذنون يونس الطائي، "الاتحاد الاشتراكي العربي في الموصل ١٩٦٤-١٩٦٨ (دراسة تاريخية)"، مجلة أوراق موصلية، العدد(٦)، (الموصل، تموز ٢٠٠٤).
ـ سلمان عثمان، "في الذكرى المئوية لميلاد الدكتور كاميران عالي بدرخان"، مجلة متين، العدد (٤٧)، (دهوك، كانون الاول ١٩٩٥).
ـ فرهاد عوني، "انطباعات عن احتفاء أبناء كويسنجق بزيارة البارزاني لمدينتهم"، مجلة گولان العربي، العدد (١٨)، (أربيل، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٧).

ـ ـــــــــــ، "على مقربة من قصر اوشي في لوزان كان لي حواراً مع عصمت شريف وانلي"، مجلة (K21)، العدد(٩)، (اربيل، ٢٠١٠).
ـ ـــــــــــ، "قصة تشكيل أول محكمة قانونية أبان ثورة أيلول عام ١٩٦٣"، مجلة طولان العربي، العدد (١٤)، (اربيل، ٢٥ تموز ١٩٩٧).
ـ محمد صالح زيباري، "معركة هندرين- زوزك ٢-١٧ مايس ١٩٦٦ من المعارك الحاسمة في تاريخ الثورة الكوردية"، مجلة متين، العدد (١٠٠)، (دهوك، أيار ٢٠٠٠).
ـ وصفي حسن، "المطران مار يولاها (١٩٣٨-١٩٧١) الانسان المثقف والمناضل الكوردستاني"، ترجمة، رمضان يعقوب، مجلة هيزل، العدد(٣)، (زاخو، شتاء٢٠٠٧).

٢- باللغة الكوردية:

ـ ئەحمەد سەعید عەبدوللا، "ماموّستایێ شۆڕشا ئەیلولێ کی نە"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧).
ـ اسماعیل ابو بکر حسن، "ماموّستایەکی شۆڕش ئەزموونی خوّی دەگێرێتەوە"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨).
ـ اسماعیل گوندەژوّری، "ئەو بارەگایانەی دابەش ببوون بەسەر ناوچەکانی باڵەکایەتی"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١٠)، (هەولێر، حوزەیران و تەموزی ٢٠٠٩).
ـ تاهیر گوّمەشینی، "لە بیرەوەرییەکانی ماموّستا وپێشمەرگەی شوّڕش هەڵوێست وهەلوەستێەك"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨).
ـ ـــــــــــ، "ماموّستایانی شوّڕش یان ماموّستایانی شوّڕشگێر"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧).
ـ جبار قادر، "یەکەمین کوّبوونەوەی ئەنجومەنی سەرکردایەتیی شوّرش"، بەشی(١)، گوڤاری هەرێمی کوردستان، ژمارە (٣٧٦)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٨/١٥)؛ بەشی(٢)، ژمارە (٣٧٧)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٨/٢٢)؛ بەشی(٣) ژمارە (٣٧٨)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٨/٢٩)؛ بەشی(٤)، ژمارە (٣٧٩)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٩/٥)؛ بەشی(٥)، ژمارە (٣٨٠)، (هەولێر، ٢٠٠٦/٩/١٢).
ـ خدر ئەحمەد بامەرنی، "بیرەوەری"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨).
ـ دلشاد اسماعیل سعید، "سێ قوّناغی تەمەنی لاویم"، گوڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨).
ـ دلێر ئیسماعیل شاوەیس، "باروودۆخی ئابووری لە کوردستانی عیراق دا -کوتایی سالانی ١٩٥٠ سەرەتای سالانی ١٩٦٠دا"، گوڤاری سەنتەری برایەتی، ژمارە(١١)، (هەولێر، کوتایی ئەیاری ١٩٩٩).

ـ رێبوار فەرەج مەحمود، "بە بۆنەی(٤٠) سال بە سەر کارەساتی مەنعی تەجەولەوە"، گۆڤاری سلێمانی، ژمارە(٣٥)، (سلێمانی، حوزیرانی ٢٠٠٣).
ـ شکری هروری، "بە دەستێ چەك وبە دەستێ قەڵەم دروشمێ شۆڕشا ئەیلوول"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨).
ـ شێرکۆ عەزیز ئەمین، "ئەو بیرەوەریانەی کە لە یادم ناچێت"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨).
ـ عاسم مایی، "لاپەڕەیەك ژ شۆڕشا مەزنا ئەیلوولێ"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨).
ـ عبدالفتاح بوتانی، "حزبا ئیسلامیا عیراقی شانازیی ب جەلادەکی گەلی کورد دکەت"، وەرگێران، ئەڤرو، روژنامە ئەڤرو، ژمارە (٥١)، (دهوك، ٢٨ تەموزی ٢٠٠٤).
ـ عەبدولغەنی عەلی یەحیا، "بەشی زانیاری وقوتابخانەو مامۆستایانی شۆڕش لە چەند لاپەڕیەکی بیرەوەریماندا"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧).
ـ ـــــــــــ "رۆشنبیری وراگەیاندن لە چەند لاپەڕەیەکی شۆڕشی مەزنی ئەیلوول"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨).
ـ عەبدوللا زەنگەنە، "لە پەراویزی (دەنگی کوردستان)ەوە"، گۆڤاری روژنامەڤانی، ژمارە (١١-١٢)، (هەولێر، ٢٠٠٣).
ـ عەبدلواحید دیبەگەیی (حکیم)، "مامۆستایانی شۆڕشی ئەیلوول کێن؟"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧).
ـ ع. دیبەگەیی، "مامۆستایانی شۆڕشی ئەیلوول ومشتێ بیرەوەری"، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨).
ـ عەزیز هەریری، "مامۆستایانی شۆڕشی مەزنی ئەیلوول بە قەڵەمی دەستیان وچەکی شانیانەوە بۆ سەربەخۆبوونی کوردستان خەباتیان دەکرد"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨).
ـ عومەر عوسمان مێرگەسوری، "هۆشیاری وروژنبیری نەتەوەیی"، ژ(١)، (هەولێر، پاییزی٢٠٠٧).
ـ عیسی ئەحمەد شێخانی، "شۆڕش وپەروەردە بیرەوەرییەك لە شۆڕشی ئەیلوولی مەزنەوە"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨).
ـ فوئاد حەمە لاو، "ئەیلوول بە ناو شۆڕش، بەڵام لە ناوەڕۆکدا حکومەت"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨).
ـ ـــــــــــ "بۆچی پێمان دەگوترا ماموستای شۆڕش"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٣)، (هەولێر، بەهاری٢٠٠٨).

ـ کەریم عەبدوللا هەرتەلی، "یەکەم بریندارو یەکەمین دکتۆری شۆڕشی ئەیلوول کێ بوون!"، گۆڤارا شەقام، ژمارە (١١٩)، (هەولێر، ٢٥ی ئازاری ٢٠٠٩).
ـ محەمەد عەلی مستەفا، "بەشی زانیاری"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(٢)، (هەولێر، زستانی٢٠٠٨).
ـ وەصفی حسن ردێنی، "قەشە پولس بێداری ئەو کەسایەتیا کوردستان پەروەرە و رەوشەنبیر"، گۆڤارا هیزل، ژ(١)، (زاخو، هاڤینا٢٠٠٦).
ـ یەحیا تاهیر میرزا، "ماموستا موحەممەد ئیسماعیل بۆ گۆڤاری پەیامی ئەیلوول"، گۆڤاری پەیامی ئەیلوول، ژ(١١)، (هەولێر، ئاب و ئەیلوولی ٢٠٠٩).

ثامنـــاً – الصحف:

١- الصحف الكوردية:

ـ باللغة العربية:

ـ التآخي؛ خەبات؛ صوت كردستان.

٢- الصحف العربية:

أ- الصحف الصادرة في العراق: البلد؛ الثورة العربية؛ الجمهورية؛ الحرية؛ الشعب؛ العرب؛ لواء العروبة؛ المنار؛ الهدف.

ب- الصحف الصادرة خارج العراق: الأحد اللبنانية.

٣- الصحف البريطانية:

- The Times.
- The Guardian.

تاســـعا – المجلات:

١- باللغة الكوردية:

ـ پەیامی ئەیلوول، دەنگی پێشمەرگە، رزگاری کوردستان، رۆژنامەنووس.

٢- باللغة العربية:

ـ الكادر، K21.

ـ الثورة العربية.

الملاحق

الملحق رقم (١)[1]
لجنة التنظيم والإدارة العامة في كوردستان

العدد: (١)

اليوم: ١٩٦٣/١١/١٥

كوردستان أو الموت
قانون انتخاب لجنة تنظيم الإدارة (القرية ،الناحية ،القضاء)
في المناطق المحررة من كوردستان العراق

بموجب القرار رقم ١٤٥٣ في ١٩٦٣/١٠/٢٤ فإن المكتب السياسي المحترم قرر انتخاب لجان الإدارة في القرى والنواحي والاقضية، بموجب التعليمات التالية:

١-تقوم هذه اللجان بجميع الأعمال الإدارية والاقتصادية والصحية والعلمية والأوضاع الاجتماعية الأخرى للمجتمع، والتي لها علاقة بإدارة كل لجنة في مكانها وتحت إشراف لجنة تنظيم الإدارة العامة.

٢-تنتخب هذه اللجان في القرى والنواحي والأقضية بصورة حرة وكالآتي:

أ- تتألف لجنة القرية من ثلاثة أعضاء.

ب- تتألف لجنة الناحية من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم ينتخبون من قبل لجان القرى والآخران يعينان من قبل الپارتى.

ج- تتألف لجنة القضاء من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم ينتخبون من قبل لجان النواحي، والآخران يتم تعيين أحدهما من قبل الپارتى، والثاني من قبل الجيش الثوري الكوردستاني.

د- تكون مدة عمل اللجان المذكورة سنة واحدة.

٣-يحق لجميع سكان المناطق المحررة من كوردستان من دون تمييز بسبب (الجنس، الدين، الأفكار والمعتقدات) المشاركة في الانتخابات أو الترشيح لها، بموجب الشروط التالية:-

أ- ان يكون من السكان المستقرين الدائمين في المنطقة، أو أن يكون له عملاً في تلك المنطقة، وأن يكون قد مضى على استقراره في تلك المنطقة أربعة أشهر.

ب- أن لا يقل عمرهم عن (١٨) سنة.

ج- أن يكون عاقلاً وغير مصاب بعاهة عقلية.

---

(١) المصدر: گوڤارى رزگارى كوردستان، ژمارە (٤)، كانونى يەكەم ١٩٦٣.

د- يجب أن يكونوا مخلصين لثورة الكورد وكوردستان.

هـ- أن لا يكون محكوماً بأية جريمة ضد ثورة كوردستان المقدسة.

و- أن لا يكون محكوماً بحقوق مدنية، وأن لا يكون محكوماً بأية جريمة تتعلق بالشرف والاخلاق.

ز- إذا قام اكثر من نصف الناخبين المستقرين في القرية بكتابة عريضة عدم الرضا عن أحد اعضاء اللجنة أو جميع أعضائها؛ فإنه يجب على لجنة تنظيم الإدارة العامة إعادة الانتخابات من جديد في تلك القرية.

ودمتم للأمام

الملحق رقم (٢)[1]
لجنة التنظيم والإدارة العامة في كوردستان

العدد: (٢) **اليوم: ١٩٦٣/١١/١٥**

كوردستان أو الموت
واجبات لجان إدارة القرى

تقوم لجنة إدارة القرية بجميع الأعمال الإدارية والاقتصادية والصحية والتعليمية، وبالشكل التالي:-

١-إدارة جميع أملاك وأموال الأوقاف بصورة مباشرة، من أجل الإفادة منها، أو أن تعطى للايجار بشرط أن توضع الواردات جانباً، وأن يكون مصروفات المسجد وراتب رجل الدين (الملاّ) من تلك الأموال.

٢- إدارة جميع الأملاك (الميرية) الحكومية بصورة مباشرة، من أجل الإفادة منها، أو إعطائها للايجار بموافقة لجنة الناحية، ويجب أن ترسل الواردات والأموال إلى اللجان العليا، أوأن يتم التصرف بها حسب تعليماتهم.

٣- ترسل جميع الواردات الأخرى إلى اللجان العليا، أو يتم التصرف بها حسب تعليماتهم.

٤- يكون جمع واردات محصول الحنطة والشعير والمنتجات الأخرى في وقت الحصاد بموجب التعليمات التي تضعها لجنة تنظيم الإدارة العامة.

٥- إدارة أموال المرتزقة الكورد (الجاش) والخائنين التي استولت عليها الثورة.

٦- تنظيم وتنظيف القرية وإدارة كل ما له علاقة بالأعمال البلدية.

٧- إصلاح قنوات الري وإقامة أحواض للمياه حسب الإمكانية.

٨- العمل من أجل تقديم انواع المساعدات كافة للمراكز الصحية والمدارس حسب الإمكانية.

٩- إعطاء تقارير دورية للجنة الناحية توضح فيها نشاطات لجنة القرية بخصوص افتتاح المراكز الصحية والمدارس ومكافحة الأمية.

١٠- معالجة جميع المشاكل التي تحدث في القرى قبل وصولها إلى لجنة الناحية.

١١- على لجنة القرية إرسال تقارير شهرية إلى لجنة الناحية بخصوص أعمالها والمشاكل التي تعترض عملها.

---

(١) المصدر: گوڤاری رزگاری كوردستان، ژمارە (٤)، كانونی یەكەم ١٩٦٣.

١٢- ومن أجل الاطلاع بدقة على أوضاع السكان ومشاكلهم؛ فإنه على لجنة القرية أن تجتمع كل ثلاثة أشهر بأهالي القرية والاستماع لهم.

١٣- تشكيل النظام التعاوني من أجل الانتاج الزراعي على نمط علمي وفني جديد.

١٤- تشكيل جمعيات تعاونية من أجل مساعدة الفلاحين حسب الإمكانات والظروف، وتقديم الماكنات وجميع الاحتياجات الزراعية للفلاحين من أجل انتاج اجود واكثر.

١٥- تأمين المصالحة المشروعة الخاصة والعامة لتكون سبباً لاستمرار الأمن والاستقرار في المنطقة وبصورة تنسجم مع قوانين الثورة.

١٦- العمل على زيادة الانتاج الزراعي ليكون عاملاً في تقوية الاقتصاد الوطني.

١٧- دعم كل نشاطات الجيش الثوري الكوردستاني حسب الإمكانات.

١٨- تنفيذ تعليمات قيادة الثورة بخصوص الدفاع المدني.

١٩- تقديم يد العون والمساعدة لأهالي القرى الذين اضطروا للنزوح عن مناطقهم نتيجة ظلم واضطهاد الحكومة لهم.

٢٠- العمل على إقامة مركز اجتماعي في كل قرية.

٢١- تنظيم سجل في كل قرية للنفوس لتسجيل السكان.

٢٢- تشكيل لجنة لمتابعة السجلات والوصولات لإدارة الواردات والصادرات.

٢٣- تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات.

٢٤- تخصص الميزانية المالية للجنة من قبل اللجنة الإدارية الأعلى منها، وذلك لإدارة أمور القرية.

ودمتم للأمام

الملحق رقم (٣)[1]
لجنة التنظيم والإدارة العامة في كوردستان

العدد: (٣) **اليوم: ١٩٦٣/١١/٢٩**

كوردستان أو الموت

يجب تنظيم قوائم خاصة بأسماء جميع الموظفين والمعلمين والمتعلمين الموجودين في المناطق المحررة والعائدة لفروعكم، بموجب ما هو موضح في أدناه:

الاسم:

العمر:

مسقط الرأس:

الإقامة الحالية:

الشهادة العلمية:

الوظيفة الحالية:

تاريخ الالتحاق بالثورة:

الملاحظات:

(١) المصدر: گوڤاری رزگاری کوردستان، ژمارە (٤)، کانونی یەکەم ١٩٦٣.

الملحق رقم (٤)[1]

لجنة التنظيم والإدارة العامة في كوردستان
كوردستان أو الموت

بيان

إلى سكان المناطق المحررة من كوردستان - العراق

من المعلوم أن من بين الأهداف الرئيسة لثورتنا المباركة هو تمتع شعبنا الكردي بالحكم الذاتي، وأن يحكم نفسه بنفسه في ظل نظام ديمقراطي سليم، وبالنظر لتحرر القسم الأكبر من مناطق كردستان نتيجة النضال البطولي الذي خاضته فصائل الأنصار الوطنية في كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني وبقيادة ابن الشعب الكردي مصطفى البارزاني أصبح من الضروري تشكيل إدارة منظمة في هذه المناطق، ليدير الشعب أموره بنفسه وينتخب ممثليه الحقيقيين ويمارس حقوقه باسلوب ديمقراطي حر يتفق ونهج ثورتنا، وليجني الشعب ثمار تضحيته ويعيش حياة حرة كريمة.

وبهذه المناسبة نطلب من سكان جميع القرى في كردستان أن يكونوا على أهبة الاستعداد لانتخاب ثلاثة من المواطنين في كل قرية يكونوا أعضاء اللجنة الإدارية لإدارة أمور القرى في النواحي الاقتصادية والصحية والثقافية. هذا وبعد الانتهاء من انتخاب اللجان الإدارية للقرى نبدأ بانتخاب اللجان الإدارية للنواحي والاقضية من ممثلي لجان القرى المنتخبة.

إننا نطلب مرة أخرى من المواطنين القاطنين في المناطق المحررة أن يستعدوا للاشتراك في هذه الانتخابات، وأن يساعدوا اللجنة التي سترسل إلى منطقتهم للتهيئة والإشراف على عملية الانتخابات.

لجنة التنظيم والإدارة العامة

١٩٦٣/١١/٣٠

---

(١) المصدر: جريدة خەبات، العدد (٤٧٢)، كانون الثاني ١٩٦٤، نقلاً عن: نەوزاد عەلی ئەحمەد ، ژێدەرێ بەرێ، ل١٠٤ ؛ گوڤاری رزگاری کوردستان، ژمارە (٤)، كانونی یەکەم ١٩٦٣.

الملحق رقم (٥ ـ١) [1]

مذكـــــــــرة

ايضاح الحقـــوق القوميـــة للشعـــب الكـــــــردي

فـــي العـــراق

المقـــدم الى حكومـــة الجمهوريـــة العراقيـــة

١١ ـــ ١٠ ـــ ١٩٦٤

(١) المصدر: (ملفات مفاوضات شباط ١٩٦٤ وما أعقبتها).

الملحق رقم (٥ -٢)

الموضوع / ايضاح العلوى الشوبة للشعب الكردي في العراق

سيادة الفريق طاهر يحيى رئيس مجلس الوزراء المحترم

سيادة الرئيس

يد انسج من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق نصدر بشعور بحقوق تبيل في كتابة هذه المذكرة ونحن مرتاحون لتوقيعها بكل ما فيه من حرارة يوحي تؤمن بالسلم والعقل طريقان يوصلان لنتائج طيبة بعيدة عن روح الدم الفاجع الذي لخلع الذري الشم والمنوب المدمر دم الشعب الحر الذي قرر عليه السير في درب الاكسم وهو يريد الخير الكريم ان ما ستحتمله المذكرة من صور وآراء تمثل اجماع رأي الكثرة الكاثرة من الشعب الكردي انها ـ القضايا حول بمستقبله الوطني والقانوني وارادة الحياة بعيدة عن شوائب التشويه والتضليل .

ايها السيد الرئيس

بعد أن ارتسم نهج العودة عن كردستان خاسرا وبدت بوادر السلام والتفح المجال للحوار المباشر لحل ما تعقد حتى اليوم ولمت قارب العام دون ان يلمس الشعب الكردي اي تجسيد للامل الذي فتحت بابه عملية ايقاف القتال . ولعلنا نطلع الحق وتطوليا مدعوة بالمرارة ان نذكرك ـ الثقة قد زعزعت ولم تحضر وكان الامل ان توفق وتزدهر وان الذي يخطر بدقة يشعر ويحس باليأس والخذلان . ولنتذكر ما حدث .

ان حق المواطنة في العراق وكافة الغرس نظريا وواقعيا له حدود واضحة بينه تفصل بين الحق والواجب ولكن الفرد الكردي اصبح اليوم يعيش واقعا انعدمت فيه حدود الحق وتجسد فيه ـ حقوق الواجب بشكل كاد يحاول في الفهم معنى من معاني التمييز العنصري الذي تجيئه ـ الانسانية . ومن صور ذلك ان ابواب الوظائف العامة المدنية والعسكرية بدءا من وجوه الاكراد لا يوجد ما يقارب الالف من كبار موظفي الدولة وبخاصة الان من خياط القواد المسلحة ليس بينهم من الاكراد الا الاقل القليل بحيث لم يتجاوزوا اصابع اليدين

ومن صور ذلك ايضا ان وزارة النفط كانت تضم دائرة اسمها دائرة تعريب الشركات النفطية لكنها اصبحت اخيرا دائرة تخريب الشركات النفطية وبين التعريب والتخريب يضيع الحق الكردي ـ الدستوري بعد ان كان له ذلك . ومن صور ذلك كذلك ان ما صرف في بضعة اشهر على تدمير وحرق كردستان وقد قارب الخمسة مليون دينار . اظن الحكم الحالي في العراق بعد الثامن عشر من ـ تشرين الثاني وبعزيد من الدعاية والتهويج انه خصص خمسة ملايين دينار فقط سنويا لتعمير ما كان تخريبه في اشهر ما قبل خمسة ملايين دينار وليت الامر وقف عند هذه الخطوط العامة للصورة بل لعمدنا الى مزيد من الفقرات لو لم يحزن من ذلك التضخيم الدليل الا بضعة الاف من الدنانير وكان وجه الحزن وهنا وجه الغرابة على اعادة بناء المعالم والطرق العسكرية والاكثر غرابة ان البعض الاخر مما صرف ذهب لجيوب الجاش الذين تسميهم السلطة بالفرسان بالرغم من انهم لا زالوا يرتكبون ممارسة الدولة بمختلف طاقاتها لقتالهم المتعمد على حق الشعب الكردي وبالتالي لبسم القتل والسلب والنهب . ومن صور ذلك ان ما يطلق الشعب الكردي من اباده كل بضعة اشهر

مصورة شركة زاد الدولية
للعلم الحرة

(يتبع)

الملحق رقم (٥ ـ ٣)

((٢٥٠))

والدمار وما حل بالقرى والآمنين من حوى وقائع كما حدث في السليمانية واربيل والموصل وزاخو وخانقين مدننا وقصباتنا وقرى بشكل يذكر بـ "باد" الجلس كل ذلك بمسؤولية البعض من عتم في المسؤولية هذا اليوم . نقول انه رغم ذلك فقد نفذت حملة تهجير اذ خليت "٢٢" قرية من قرى اربيل من مالكيتها وساكنيها من الفلاحين واسطيت لعشائر عربية ـ اسكنت فيها وزودت بالحماية والسلاح وما يعينهم على الزرع بقصد تعريب المنطقة . وفي كركوك التهمت خلال الاشهر الاخيرة من العوائل الكردية من بيوتها للحل محلها عوائل عربية . وقد رافق تلك الحملة التهجيرية تصريحات لمسؤولين كبار تشير بوضوح ان ما جرى هو من اجل حرمان المزارعين الشعب العربي بان بقاء العروبة لا يكون الا بالقضاء على الشعب الكردي . ان هذه الصور بحق مرارتها لا ترسمها على سبيل ذكر الماضي الا انها لا زالت حية ناطقة ولم يتم الحكم الحالي باي اجراء يشعر بانه يريد التمكنة فعلا عن مرارتها لسعة الضرر والحال على ما هو عليه .

وان ابتسام الحال مع الاقرار بسوء دلالة بليغة لا تحتاج الى عبق ثاقب وبل .

ياسيادة الرئيس

من البديهي ان الكردي اسوة بالعربي في العراق لا يمكن ان يعزل عن العمل السياسي المشروع كجزء من حق المواطنة . ولكن الواقع يشير بوضوح الى العزل السياسي الذي تمارسه الحكم القائم على الشعب الكردي بطريق غير مباشر . وادلة ذلك ان الحكم القائم يحصر العمل السياسي في ايطار التنظيم الحكومي الوحيد المشروع وهو الاتحاد الاشتراكي العربي الذي لا مجال للعمل السياسي خارج ايطاره ومن البديهة بظهور العزل السياسي للاكراد والا فكيف يكون للاكراد مجال عمل سياسي كشعب غير عربي في تنظيم لا مكان له فيه ؟

هذا التساؤل يقودنا الى بديهية اخرى تؤكد تعبدا عليها هو ان الحكم الحالي يريد ان يكون ـ الكردي عربيا اوعلى الاقل عاديا لكرديته لكي يتمتع ببسط حقوق المواطنة في وطنه العراق وهو ـ العمل السياسي . ولعل في الاجراء الذي اتخذته السلطة استعجالا ولم تصطبر لمعرفة موقف الشعب الكردي من الاتحاد الاشتراكي العربي لتشابها مع القصد الخفي الذي تدخله البديهية التي تبناها انفا . فقد اعلنت السلطة من العرب من اعتبرتهم مطلقين عن الالوية الكردية وفي هذا ما فيه من تأكيد للتفسير الذي ذهبنا اليه وبذلك تتجلى الحقيقة التي تؤكد ان الحكم الحالي يريد للاكراد ان يكونوا مواطنين بلا حقوق .

ايها السيد الرئيس

لقد خلت الفترة من بعد الهدنة حتى اليوم حدية مباشرة ج. كبار المسؤولين في الحكم ورغم ان حقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي سلم بها الا ان السيد "رئيس الوزراء" عراب وجهة نظر عربية وبخطة تحق ثابت ومقبوت فيه فقد اشار الى ان الحكومة الحالية لا تملك حق الفيتو في هذا الموضوع بفهم البرلمان المنتخب من الشعب ان عطاء الاشارة التي تحمل اكثر من قط لحقوق الشعب الكردي اذ تنطوي على التمرد من معالجة الذاتية بحيث اصبح التمرد ناجحا للحكومة . وهذا مرفوض من اساسه استنادا للاسباب التالية :ـ

مديرية شرطة لواء السليمانية
قلم السري
العدد

((يتبع))

الملحق رقم (٥ ـ ٤)

((ص ٣))

اولا) ان الشعب الكردي في العراق ليس طارئا ولا كان شعبا بلا اوطان ولا حق حتى يرجع الخوض في موضوع تثبيت حقه الى ان يكون الشعب في العراق برلمانا يقر ان الشعب الكردي كالشعب العربي في العراق قد قدم جلاله وشهيده وقد تحرر كالشعب العربي من سيطرة الامبراطورية العثمانية واختار مشاركة العرب باختيارهم تحت اشراف دولي تكوين العراق الذي بناء العرب والاكراد بحرية واختيار وعلى اساس من المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو مثبت في التزامات الحكومة العراقية عند تأسيسها وفي التصريح المؤرخ في ٢٥ / مايس سنة ١٣٢ الذي صادق عليه المجلس النيابي العراقي في ٢٨ / كانون الثاني سنة ١٣٢ الا واحدا من الادلة الكثيرة على ذلك في المادة التاسعة من التصريح الانف الذكر تنص على ان اللغة الكردية هي لغة الرسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس في كردستان وتوجب ادارة المنطقة من قبل موظفين اكراد . وقد تحت العادتان الاولى والعاشرة من التصريح المذكور كذلك بان الحقوق الشيعة للاكراد تعتبر قوانين اساسية لا يجوز ان يخالفها او يدارجها اي قانون او نظام او فعل رسمي لاي حين ولا في المستقبل وانها تعتبر تعهدات ذات شأن دولي .

مما تقدم يظهر بوضوح ان وجهة نظر السيد رئيس الوزراء معطلة بحق الشعب الكردي المستند الى شرعية راسخة بدأت مع تكوين العراق كدولة بل كان اساسا من اسس تكوينه دوليا . فلا حاجة لقانون جديد لتثبيت ما هو ثابت ولا يجوز لقانون جديد الغائه .

(ثانيا) ان ثورة ١٤ / تموز كانت بجانب بناء القومية العربية والقومية الكردية في ذات الوقت مما جعلت الدستور المؤقت الذي صدر بعد ما ينص بصراحة على وجود القومية العربية والكردية على اساس من المشاركة في هذا الوطن وبعد ١٤ / رمضان عطى الحكم خطوات اوسع في ايضاح حقوق قوميتين الشاعبتين في العراق فقد اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القرار بيانا بنظم الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزي . ومن جدير بالذكر ان سيادته وبحماس من المسؤولين قد ساهمتم في اصدار هذا البيان وتم كون الاكراد شعبا لهم حقوق سياسية في العراق وليسوا اقلية ولكن القرار اليوم ضار بمصالح الشعب الكردي ان الدستور المؤقت الذي اصدرتموه بعد الثامن عشر من تشرين لم يكن بمستوى الوضوح الذي كان عليه الدستور المؤقت بعد ثورة ١٤ / تموز وبعد مجلس الوطني بعد ١٧ / رمضان بل والاكثر من ذلك ان حق الشعب الكردي لم يرد في باب اساسي من ابواب الدستور بل ذكر ذكرا عاما وعارضا في فصل غير رئيسي وبشكل غير واضح وغموض اطلاقا .

ثالثا ـ ان العكيلة العالمية قد شرعت قوانين ذات مسائل اساسي يحقوق المواطنين وواجبات بل وبكيانهم كقوانين الاشتراكية وشرعت قوانين ذات مسائل بكيان العراق كل كمثال الوحدة ٢١ اذار، كل ذلك دون الاستناد الى استفتاء شعبي وبلا رجوع الى مجلس نيابي منتخب ولكونها في موضوع اقرار حقوق الشعب الكردي القومية الثابتة قانونيا (ودوليا) تعكس الحجة وترمي الامر معتذرة بعدم وجود مجلس النيابي منتخب ان فيما تقدم تناقض غريب يدعو الى تساؤل عديد .

ايها السيد الرئيس

يخلص من كل ما تقدم ان الشعب الكردي الذي حمى في سبيل قوميته وكيانه بغيرة ايمانه لا يمكن

((يتبع))

مديرية شرطة لواء السليمانية
القسم السري

الملحق رقم (٥ ـ ٥)

((ص ٤))

ان يكون بجانب اي عمل يتقدى من حقوقه القومية المشروعة او يمطها وهو بقدر ما يتمسك بالحلول العادلة السالمة جاهز للتضحية بكل شئ في سبيل الحفاظ على حقوقه واعدائه ان المطلب العادل الملح الان هو الاستجابة لحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية العراقية ـ دستورية ديمقراطية ، أسوة بالدول التي تحيش فيها اكثر من قومية واحدة كيوغسلافيا ، وسويسرا والاتحاد السوفياتي ـ تشيكوسلوفاكيا وكندة ، والهند وغيرها حيث حلت هذه الدول مشكلة القوميات فيها بمراعاتها لنقطة جوهرية وهي الاعتراف وتطبيق الحقوق القومية لجميع القوميات الساكنة فيها على قدم المساواة ان المصلحة الوطنية تقتضي بضرورة الاخذ بروح من الفهم ـ الواضح والصدق في العمل والمبادرة للعمل على ضوء ما احتوته هذه المذكرة من نقاط محددة المشاكل والحلول وان اهمال ما ورد فيها تأكيد لروح الشك وسير في الدروب التي لا تؤدي الى الحل القريب الواضح الذي تنزع المصلحة الوطنية في العراق لتسود رايته الاخوة العربية الكردية وتتدعم اساسي الشعبين العربي والكردي في آن واحد بعيدا عن كل الاخطار والكوارث التي اطلت تقدم العراق حاضرا ومستقبلا وطبيعة بان مذكرتنا هذه سوف تلقى الاعتماد المطلوب من قبل المسؤولين وتتطلع الى تعيين موعد مخول بصلاحيات كاملة للالتقاء بوفدنا المعد لهذا الغرض بغية ايجاد الحلول الحاسمة النهائية للمسألة الكردية في العراق في جو من الاخوة وتقبة المتبادلة وهم المسؤولية التاريخية يقع على كاهل من يعتبر الخطأ ويمشي على دربه ولا يتعدى .

الحقوق القومية للشعب الكردي

اولا ـ تعديل الفقرة الاخيرة من المادة ١١ من الدستور المؤقت التي تنص على (ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية) (فتصبح كما يلي) ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية .

ثانيا ـ وتنفيذا لما جاء في المادة الاولى اعلاه فاننا نرى ان تطبيق ذلك يكون كما يلي :ـ

أ ـ تتكون وحدة ادارية تشمل اربيل ، كركوك ، السليمانية ، واقضية زاخو ، دهوك ، عقرة ، عمادية ، شيخان ، سنجار ، تلعفر وخانقين ، وجميع الاقضية والنواحي التي تشكلها اكثرية كردية من لواءي الموصل وديالى وتسمية هذه الوحدة الادارية بولاية او محافظة كردستان .

ب ـ تدار هذه الولاية او المحافظة من قبل مجلس تنفيذي منبثق عن مجلس تشريعي يسمى بمجلس الولاية او المحافظة وينتخب اعضاءه بطريقة الانتخاب العام من قبل المواطنين في كردستان . ويكون المجلس التنفيذي مسؤولا امام مجلس الولاية او المحافظة الذي يكون له الحق في حجب الثقة عنه ومرتبطا بالحكومة المركزية بواسطة رئيسه المسمى رئيس المجلس التنفيذي لولاية او محافظة كردستان .

جـ ـ يختص مجلس الولاية او المحافظة بتشريع القوانين والانظمة المحلية لادارة شؤون كردستان والتي لا تتعارض مع دستور الجمهورية

مديرية شرطة لواء السليمانية
القلم السري
العدد
التاريخ

((يتبع))

الملحق رقم (٥ ـ ٦)

((يتبع))

د ـ يختص المجلس التنفيذي بالامور التالية ضمن الحدود للولاية او المحافظة ـ

١ ـ تنفيذ القوانين والانظمة التي يشرعها المجلس التشريعي للولاية او المحافظة في الشؤون التالية ـ

العدل ـ الادارة ـ الشرطة ـ التربية والتعليم ـ الصحة ـ الزراعة ـ الغابات ـ الطرق والمواصلات ـ البلديات ـ العمل والشؤون الاجتماعية ـ الاصلاح والاسكان ـ المدابغ ـ التبغ وغيرها من الشؤون التي ليست من اختصاص الحكومة المركزية ـ

٢ ـ تنفيذ القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية والتي لا تتعارض مع كيان الولاية او المحافظة ـ

٣ ـ تعيين الموظفين والمستخدمين لادارة جميع شؤون الولاية او المحافظة ـ

٤ ـ تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في الولاية او المحافظة مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الاقليات في استعمال لغاتها ـ

٥ ـ تتكون مالية الولاية او المحافظة من ـ

أ ـ الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخلها ـ

ب ـ حصة الولاية او المحافظة من الثروات والمنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية ـ بنسبة تتفق وعدد سكانها وما تقدم لها الحكومة المركزية من المنح والقروض ـ

جـ ـ حصة الولاية او المحافظة من واردات الكمارك والمطارات والموانئ بنسبة عدد سكانها الى العراق ـ

د ـ حصة الولاية او المحافظة من عائدات النفط بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق ـ

٦ ـ حقوق المواطنين من الاقليات في الولاية او المحافظة ـ

تتضمن قوانين وانظمة الولاية او المحافظة الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ـ والحريات الديمقراطية للمواطنين القاطنين في كردستان لضمان مساواتهم التامة في الحقوق ـ والواجبات مع اخوانهم العربية والكردية ويمثلون في الولاية او المحافظة والمجلس التنفيذي وغيرها بنسبة عادلة ـ

٧ ـ يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا وينتخب من قبل المجلس التشريعي للولاية او المحافظة

٨ ـ المواد العامة ـ

أ ـ يكون لسكان الولاية او المحافظة في الوزارة المركزية نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق

ب ـ يكون نسبة الموظفين الاكراد في الوزارات والادارات المركزية بتناسب مع سكان ولاية او محافظة كردستان

جـ ـ يقبل في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية وكذلك ترسل الى البعثات والزمالات والمنح الدراسية عددا من طلاب الولاية او المحافظة يتناسب مع نسبة سكانها

٩ ـ (الشؤون العسكرية)

أ ـ الابقاء على فصائل الانصار الوطنية كما هي عليها الآن لحين تشكيل لجنة الولاية او المحافظة وتحويلها حين ذاك الى قوة بتنظيم يناسب الدرك او حرس الحدود وتحديدها بعشرين الف مقاتل ـ

مديرية شرطة لواء السليمانية
القسم السري
العدد
التاريخ

((يتبع))

الملحق رقم (٥ – ٧)

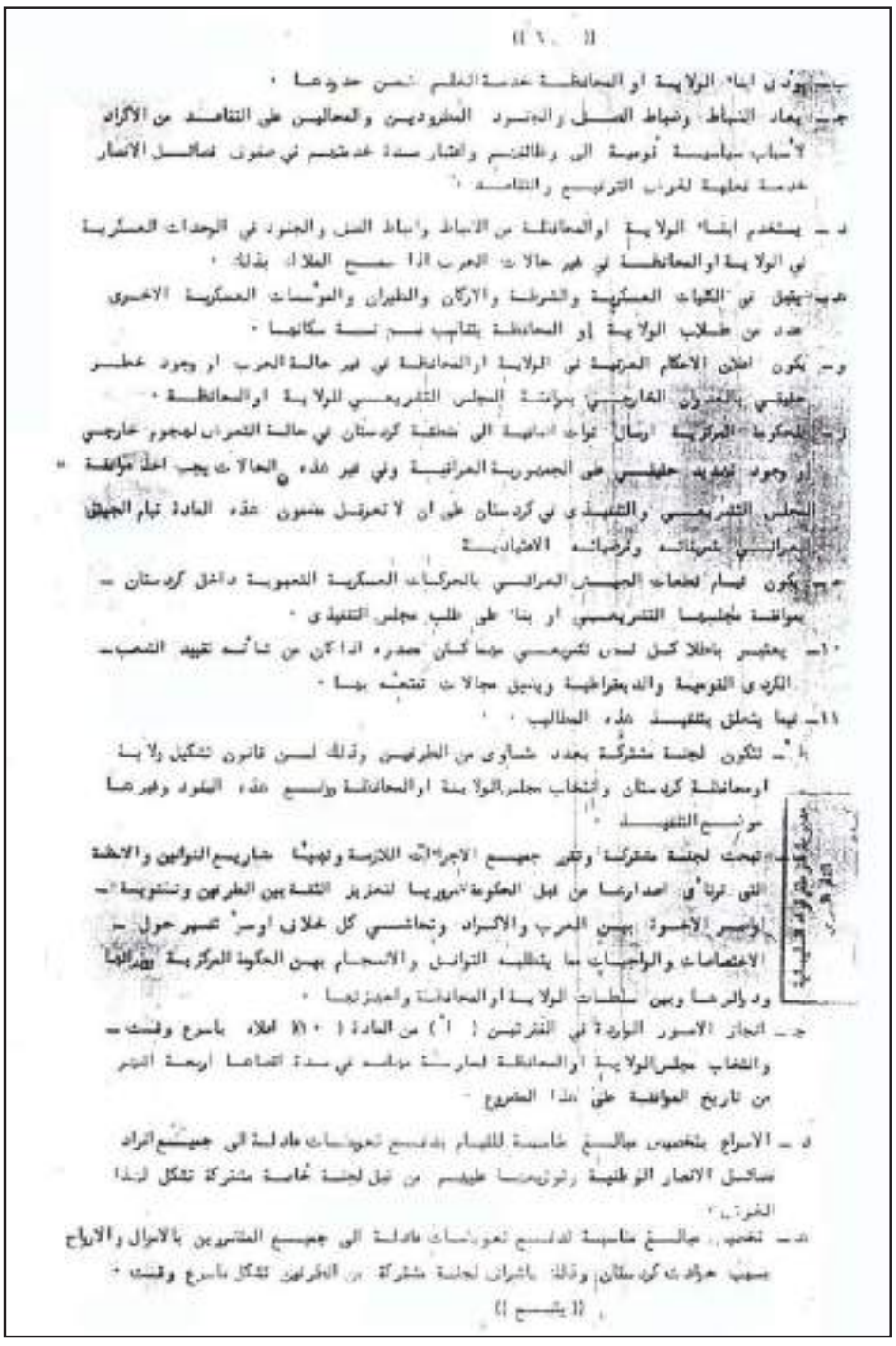

((٧))

ب- يؤدي ابناء الولاية او المحافظة خدمة العلم بحسن حدوثها .

جـ- ابعاد النشاط وضباط الصف والجنود المطرودين والمحالين على التقاعد من الاكراد لأسباب سياسية قومية الى وظائفهم واعتبار مدة خدمتهم في صفوف فصائل الانصار خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد .

د- يستخدم ابناء الولاية او المحافظة من الضباط والضباط الصف والجنود في الوحدات العسكرية في الولاية او المحافظة في غير حالات الحرب الا بعد الحلاك بذلك .

هـ- يقبل في الكليات العسكرية والشرطة والاركان والطيران والمؤسسات العسكرية الاخرى عدد من طلاب الولاية او المحافظة يتناسب مع نسبة سكانها .

و- يكون اعلان الاحكام العرفية في الولاية او المحافظة في غير حالة الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية او المحافظة .

ز- للحكومة المركزية ارسال قوات عسكرية الى منطقة كردستان في حالة التمرد او هجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على ان لا تعرقل مضمون هذه المادة قيام الجيش العراقي بمهماته وواجباته الاعتيادية .

ح- يكون قيام قطعات الجيش العراقي بالحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب مجلس التنفيذي .

ط- يعتبر باطلا كل نص تشريعي مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تهديد الشعب الكردي القومية والديمغرافية وبتبديل مجالات تمتعه بها .

ي- فيما يتعلق بتنفيذ هذه المطالب :

١- تشكل لجنة مشتركة بعدد متساوي من الطرفين وذلك لسن قانون تشكيل ولاية او محافظة كردستان وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة وتوسيع هذه البنود وغيرها موضع التنفيذ .

٢- تعمل لجنة مشتركة وتقر جميع الاجراءات اللازمة وتهيئ مشاريع القوانين والانظمة التي ترى اصدارها من قبل الحكومة المركزية لتعزيز الثقة بين الطرفين وتنشيط تيسير الاخوة بين العرب والاكراد وتحاشي كل خلاف او سوء تفهم حول الاختصاصات والواجبات مما يتطلبه التواصل والانسجام بين الحكومة المركزية وبين دوائرها وبين سلطات الولاية او المحافظة واجهزتها .

ك- انجاز الامور الواردة في الفقرتين (أ) من المادة (١٠) اعلاه باسرع وقت ممكن وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة لممارسة مهامه في مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ الموافقة على هذا المشروع .

ل- الاسراع بتخصيص مبالغ خاصة للقيام بتوزيع تعويضات عادلة الى جميع افراد عوائل الانصار الوطنية وتوزيعها عليهم من قبل لجنة خاصة مشتركة تشكل لهذا الغرض .

م- تخصيص مبالغ مناسبة لتوزيع تعويضات عادلة الى جميع المتضررين بالاموال والارواح بسبب حوادث كردستان وذلك باشراف لجنة مشتركة من الطرفين تشكل باسرع وقت .

((يتبع))

الملحق رقم (٥ ـ ٨)

٧ . ١١

و ـ اعادة العشائر العربيـة التي اسكنـا البعثيون في ثرى كردستان الى اماكنـا الاصليـة واعادة اصحابنـا الشرعيين اليهـا باسرع وقـت .

ز ـ الاسراع باعادة جميـع الموظفين والمستخدميـن المفصوليـن والمحالين على التقاعد والذين اعتبروا مستقيلين بسبب حوادث كردستان الى وظائفهم السابقـة مع تعويضهم عما لحق بهم من اضرار واعتبار مدة انقطاعهم عن الخدمة خدمة فعليـة لغرض الترفيع والتقاعـد .

ح ـ حل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم .

ط ـ الاسراع باطلاق سراح جميـع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كردستان واصدار العفو التام عن جميـع المحكومين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق .

١١ ـ تعديل المادة الاولـى من الدستور الموقـت التي تنص على ان الشعب العراقي جزء من الامـة العربيـة الى ما يلي ((الشعب العربـي في العراق جزء من الامـة العربيـة))

١٢ ـ اضافـة المادة التاليـة على الدستور الموقـت (تتطور القوميـة الكرديـة بنفس المستوى الذي تتطور فيـه القوميـة العربيـة من النواحي السياسيـة والاقتصاديـة والثقافيـة)

١٤ ـ ضمان حقوق الاقليـة الكرديـة خارج حدود ولايـة او محافظـة كردستان ومساواتهـا في الحقوق والواجبات مع غيرهم من المواطنين .

١٥ ـ في حالـة قيام وحدة او اتحاد بين الجمهوريـة العراقيـة اوأي نظام عربـي آخـر ((تصبح ولايـة او محافظـة كردستان الليهـا)) يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونـة للوحـدة او الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتهـا وبسمى (باقليم كردستان)

وفي الختام ابقـا السيد الرئيس ارجو قبول خالص احتراماتـي

مديرية شرطة لواء السليمانية
القلم السري
العدد
التاريخ / / ١٩

مصطفى البارزاني

٦٦٤/١٠/١١

مطبعـة خه بات

الملحق رقم (٦-١) [1]

بيـــان الحـزب البارزانـي الديمقراطي الكـردستاني حـول تشـــكيل
مجلـــس قيـادة الثـــورة

يسعـــد ويعـــتز قلبنـا ان نعلـن للعـالم الكـردي وامـة نضـالية في كـل مكـان في العـــالم قيـام تشـكيل مجلـس قيـادة الثـورة تلـك القيـادة التـي انبثقـت عـن ارادة شـــعبنا لاربـاط قواعـد ثـورته على قـواعد قيـادة ثابتـة خالصـة وان تحقيق مجلس القيـادة هـذا هـو جـزء من الاهـداف والمطالـب التـي قدمتهـا الحكومـة لحـد الان وانـه علينـا قريبـا تأليف مجلس لسن القوانين في كردستان لمباشرة على ماتقتضيه امور الثـــورة التأسيسية ولكي تنبثق من هـذا المجلس قاعدة باسم المكتب التنفيذي لتنفيذ القوانين التي يشرعها هـذا المجلس التأسيسي • وفي خلال السنين الماضية ان عمـلائـي الشـعب حاولوا اخبار هـذه الثـورة الى سيء الوجوه بكتبهم المترجمـة بعض العراقيـــل وسيئة مرتكبوها • ومع هـذا ان ثـورة البرزان وامـال قيـادة ثـــورة الكـرد اخيرا ادت الى تشكيل هـذا المجلس وان تأسيسه يعتبر خطوة جديدة في حيـاة ثـورة كردستان التحـــريرية •

وقـد يـوم (٢) تشـرين الاول لسنة ١٧ خلـه ان مجلس قيادة ثـــورة كردستان العراق عقـد عدة جلسـات للبحث في اوضاع الثورة بصورة عامة وحـــل ما هـو مطلوب لتوجيه قيادات الثـورة من الوجهة السياسية والادارية والثقافيـــة والعسكرية والاقتصادية وتشكيل كافة شعوبه واسباب انتصار الثورة المتحقق وتنـــعم بنعم الشعب الكردي المناضل بثمرة ثورته الديمقراطية تعيش بالحكم الذاتـــي ضمن اطار جمهورية عراقية ديمقراطية حـرة •

وفي هـذه الاجتماعـات حضـر جميـع اعضـاء المجلس لقيادة الثورة والذي هـو عبارة عـن رؤسـاء حزبنا البارزاني وقواد قيادات الجيش الثوري الكردستاني ورؤسـاء العشـائر الوطنيين المخلصين وممثلين عن اخواننا الصحفيين في كردستان العراق وكما حضـر هـذه الاجتماعات الجنود المجهولون امثال بطل الكفاح السياسي للحزب البارزانـــي الديمقراطي الكردي من سوريا ورئيس جمعية طلبة الاكراد في اوربا ومكتب لجنـــة مناضلة عن الشعب الكردي في اوربا وعـدد كبيـر من الجنود الابطال الذين اشتركوا في ثورة كردستان •

توصل الجميع بالعمل طلب رئيس المجلس من الجميع الوقوف دقيقة واحدة حداداً على ارواح
(الشهداء)

(١) المصدر: شازين هيرش وبرزار محمد، ژيدەرێ بەرێ، ل٤٠٣- ٤٠٤.

الملحق رقم (٦-٢)

شهيداً" كوردستان .

بعد ذكرى أربع شهيداً" طريق تحرير كوردستان خلف فيهم قائد الثورة مصطفى البرزاني خطاباً قيماً وذكر في خطابه بطولات وكفاح وتضحية شعبنا في مدى فترة سنوات الماضية لاجل الدفاع عن حق بقائه في الحياة والوصول الى حقوقه القومية المشروعة وبحث عن الظلم الذي عاصروا به ضد الشعب الكوردي وكيف ان الحكومة في الوقت الحاضر تحاول المحافظة وهدم الانجازات التي حققتها الثورة الحمراء وكذلك طلب من الجماهير ان يتحدوا ويتركوا الخلافات والاحقاد الشخصية وان يتصبروا في اصعب ساعة الشعب وان يناضلوا بصبر وأحدة كي تحقق اهدافه ومطالب قوميتنا .

وقبل ان يختتم الرئيس البرزاني خطابه ذكر بأننا نعتقد ان نحصل على حقوقنا بالطرق السلمية ولكن اذا لم يجدي هذا الطريق فان الشعب الكوردي لا يسعه ان يحيد ويترك نضاله ومحاولته لتحقيق الحقوق القومية التي رأى شعبنا كثير من القرابين والتضحيات .

بعد ذلك اتخذ المكتب بخمسين واحداً فوا الاخير على عقد هذه الحلقة بعد الانتهاء" من القاء الخطاب وانظار وزع اعضاء المجلس الى خمسة لجان يسمى باللجان الدستورية (اللجنة القضائية - اللجنة العسكرية - اللجنة الادارية - اللجنة الاقتصادية) لكي يشرعوا القوانين والانظمة العائدة لجميع اوجه الثورة في كوردستان العراق .

واختتمت هذه الجلسات في يوم ١٢ تشرين الثاني بعد ان وضع على ضرورات اللجان من قبل جميع اعضاء" مجلس قيادة الثورة وفي الاجتماع الاخير انتخب المكتب التنفيذي وان هذا المكتب اخذ على عاتقه جميع المسؤوليات وان يتخذ كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وهذه الانظمة .

ان حزبنا البارزاني مسرور جداً باعلانه هذه الخطوات الجبارة للشعب الكوردي وفي نفس الوقت ينتظر ويطلب مساعدة وجد يد المحبة الى هذه القضية القومية العميقة يامل ان تكون اساساً لحياة شعبنا الكوردي وان يستطيع بهذه الصورة من تحقيق الحقوق القومية وابرازها للوجود في كوردستان العراق والخطة في الحكم الذاتي .

٢٥/ ١٠/ ١٩٦٤ الحزب البارزاني الديمقراطي الكردستاني

م/ المحرر

الملحق رقم (٧)[1]

كلمة وفد
المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي
في سوريا

سيادة الرئيس

حضرات الأعضاء المحترمين

يسر وفد الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا أن يحضر الاجتماع الأول لمجلس قيادة الثورة، هذه الثورة التي اندلعت في كردستان العراق والتي كانت نتيجة مباشرة لنضال شعبنا ومآسيه وآلامه منذ مئات السنين، واستجابة لرغبات الملايين من أبناء الشعب الكردي للتخلص من الظلم والاضطهاد والعبودية، ورد فعل على الانتكاسات المؤلمة التي منيت بها ثورات شعبنا فيما مضى في أجزاء كردستان المخرقه، كما أنها كانت صفعة شديدة لأعداء الشعب الكردي ومقيدي حريته وغاصبي وطنه وناهبي خيرات بلاده. وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات من عمر الثورة المديد، حازت انتصارات هامة جدا وحررت القسم الأعظم من كوردستان العراق، وهي إذا كانت قد أحرزت هذه الانتصارات فمرد ذلك إلى حنكة قائد الثورة مصطفى البارزاني، وقيادتها المخلصة الأمينة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبسالة الأنصار الشجعان، ومساندة ودعم الشعب الكردي في جميع أجزاء كردستان والتفافه حولها وعطف وتاييد الرأي العام العالمي التقدمي لها.

سيدي الرئيس:

حضرات الأعضاء:

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة هو الفريد والأول من نوعه في تاريخ الحركة الوطنية التحررية الكردية وتجسيد حي لواقع الثورة، ومرحلتها التاريخية التي تمر بها؛ ولذا تقع على عاتق مجلسكم الموقر مهمات جسيمة ومسؤوليات خطيرة، تطلب منكم التضحية وانكار الذات للسير بالثورة بخطى ثابتة ورزينته إلى حيث تحقيق آمال وأماني الشعب الكردي في التحرر والانعتاق، وكلنا أمل بأنكم ستكونون على مستوى المسؤوليات المسندة إليكم في بذل الجهود المخلصة لتنظيم وتوحيد الصفوف أكثر فأكثر؛ لأن التجارب علمتنا واغنتنا خبرة، على أن في وحدتنا الوطنية وتنظيم صفوفنا تكمن عوامل انتصاراتنا.

---

(١) المصدر: جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

إننا باسم الجماهير الكردية في سوريا وطليعتها الحزب الديمقراطي الكردي نحيي ونبارك قيام مجلسكم الموقر ومباشرته لأعماله الثورية منذ اليوم، ونتمنى له كل نجاح وتوفيق في دفع عجلة الثورة إلى أمام، ونؤكد لكم بأن شعبنا وحزبنا في سوريا يؤيد ويساند نضال أشقائه في كردستان العراق، وستكون أبدا إلى جانب ثورتنا حتى النصر النهائي، مدركين لواجباتنا ومسؤولياتنا تجاه حركة شعبنا التحررية وثورته المظفرة.

المجد والخلود لشهداء كوردستان

الموفقية والنجاح لمجلس قيادة الثورة

النصر والظفر لثورة شعبنا وطليعتها الحزب الديمقراطي الكردستاني

العمر المديد لقائد شعبنا مصطفى البارزاني

الملحق رقم (٨)[1]

كلمة عصمت شريف وانلي باسم لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي في الاجتماع التأسيسي لمجلس قيادة الثورة في كردستان العراق

سيادة الرئيس وقائدنا العام

إخواني الأعضاء المحترمين أعضاء مجلس قيادة الثورة الكردية

باسم لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي التي شرفني وشرفني سيادة قائد العام الجنرال مصطفى بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، بمهمة تمثيل الثورة الكردية في الخارج وخدمة مصالحها وأهدافها باسم إخوانكم الذين ساندوا نضالكم بأقلامهم واتصالاتهم في البلاد الأوروبية، باسم أولئك الذين ساهموا بصورة رسمية أو غير رسمية في تعريف العالم الخارجي على حقيقة الثورة الكردية وأوصلوا بكافة الوسائل الممكنة صوت شعبنا البطل ونضال جيش كردستان الثوري إلى الصحف والاذاعات ومحطات التلفزيون والحكومات والمنظمات الدولية، باسمهم جميعا أتشرف بأن أرفع إلى مجلس قيادة الثورة ورئيسه البطل مشاعر الاحترام والتقدير، كما ونهنئكم بعقد هذا الاجتماع التاريخي الذي أرجو ولا شك في أنه سيؤدي إلى زيادة تنظيم ثورة شعبنا الوطنية وزيادة قوتها.

كما ويسرني بشكل خاص أن أبلغ سيادة قائدنا العام ومجلس قيادة الثورة تحيات الأمير الدكتور كامران بدرخان التي حملني إياها لكم في اجتماع حصل قبل حضوري إلى الوطن.

سيادة الرئيس وإخواني الأعزاء: لقد سبق لي وأن تشرفت بالتكلم في الاجتماع الشعبي الوطني الذي عقد في (قلعة دزه) بتاريخ ٢٩ايلول ١٩٦٤ قبل أيام؛ ولذلك سوف أحاول الايجاز وأود بصورة خاصة أن أركز على النقاط التالية؛ وذلك على ضوء الحقائق التي حصلت عليها بعد مجيئي لكردستان:

النقطة الاولى: نظرا لبعدنا عن الوطن؛ ونظرا لأنه كان يوجد عمليا قيادتان للثورة؛ ونظرا لأن الاخبار التي كانت تصلنا إلى الخارج كانت تأتي من جهة واحدة، فقد كنت شخصيا مثل الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الخارج من الذين فوجؤا ولم يفهموا أسباب اتفاقية وقف اطلاق النار التي حدثت في ١٠شباط الماضي. ولكنني بعد المجيء لكردستان والتشرف بمقابلة سيادة البارزاني عدة مرات، والاجتماع بعدد كبير من الإخوان والاتصال بمختلف الطبقات الشعبية في كردستان من فلاحين وملاكين ومثقفين وعسكريين فهمت الأسباب المختلفة من إنسانية وسلمية وغيرها، التي دفعت قيادة الثورة الكردية لقبول اتفاقية وقف اطلاق النار، واقتنعت بها ولا حاجة لتكرارها لأنها معلومة، وكان من الصحيح إعطاء الفرصة

(١) المصدر: جريدة خەبات، العدد (٤٧٤)، تشرين الثاني ١٩٦٤.

للحكومة العراقية بعد سقوط البعث للإثبات عن حسن أو عدم حسن نواياها تجاه شعبنا الكردي وأهداف ثورته الوطنية.

النقطة الثانية: هنالك نقطة سياسية لنجاح ثورتنا الوطنية وهي وحدة الصفوف، وكنت أعلم نظريا أثناء وجودي في أوربا، وتأكد لي ذلك عمليا بشكل قاطع بعد المجيء لكردستان بأن هذه الوحدة لا يمكن ان تتحقق وتتوطد إلا باتحاد مختلف قوى الشعب الكردية حول وتحت قيادة الجنرال مصطفى بارزاني. إنني أعلم بأن سيادة القائد العام لا يحب المدح والإطناب، وليس في نيتي وليس في عادتي أن أكيل المدح جزافا، ولكنني أود الإعراب عن حقيقة ملموسة وهي أن قوى الشعب الكردي الوطنية التي اشتركت وتشرك في الثورة تتألف من قوى مختلفة في طراز تفكيرها ومصالحها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي على اختلافها في هذه الميادين تجتمع وتتفق في نقطة أساسية: أولا وهي الدفاع عن شعبنا الكردي المظلوم وتحقيق أمانيه الوطنية. ان القوى المشتركة في الثورة هي عمليا:

أ- الحزب الديمقراطي الكردستاني ذي الدور الطليعي في تقرير الشعب الكردي سياسيا وتوضيح مطاليبه وأهدافه السياسية وتنظيم صفوفه!

ب- البارزانيون البواسل كقوة عسكرية ضاربة ونواة جيشنا الثوري عملت عبر الثورة بصورة خاصة خلال السنة الأولى منها بشكل رئيسي.

ج- رؤساء العشائر والملاكون الوطنيون.

د- المثقفون المستقلون من أهالي المدن.

هـ - العسكريون وأفراد وضباط الشرطة الذين تركوا خدمة الحكومة العراقية المعتدية للانخراط في صفوف الثورة.

و- الفلاحون وهم إحدى الدعامات الأساسية وكثير منهم متفقون مع الاغوات، ولدى قسم آخر منهم تناقضات اجتماعية مع الملاكين.

ز- جماعات سياسية اخرى.

ان هذه القوى المختلفة الثائرة لا يمكن أن تتوحد إلا تحت قيادة ابن شعبنا البار وبطله الوطني مصطفى بارزاني، وأسباب ذلك معروفة ولا حاجة بي للإطالة في التكلم عن ماضي مصطفى بارزاني وأسباب حب الشعب الكردي له وثقته به وبقيادته.

ان هذه النقطة المنبثقة من واقع شعبنا قد اخطأ الإخوان الذين كانوا يشكلون اللجنة المركزية السابقة للحزب الديمقراطي الكردستاني في تقديرها، واعتقد ان أسباب هذا الخطأ ترجع لثقافة معظمهم النظرية.

إن هذه الثورة هي ثورة الشعب، ثورة شعب مضطهد بكافة فئاته الاجتماعية ومحروم من كافة حقوقه الوطنية، انها ليست ثورة فئة على فئة اخرى، انها ثورة أبناء كردستان ضد الاعتداء، ومن أجل التحرر الوطني اسوة بقية شعوب العالم، وانني احترم وأقدر وافتخر واعتز بنضال، ببطولة أي رئيس عشيرة أو أي آغا ثائر كافتخاري وتقديري لنضال وبطولة فلاحي وعمال ومثقفي وسياسي وعسكري كردستان.

إننا نعمل جميعا لغاية واحدة نبيلة، ولا فرق بين أحد وآخر منا إلا بمقدار التضحية والبطولة في سبيل الصالح العام، هذا إذا كان هنالك فروق، فالحرب والثورة يجب أن تجمع الصفوف وتزيل الفروق؛ لأننا أبناء أسرة واحدة كبيرها مضطهد وصغيرها مضطهد.

أما المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فيجب أن يترك حلها إلى ما بعد النصر وتحقيق مطلب الثورة الأساسي ألا وهو الحكم الذاتي لكردستان، ويجب أن نكرس كافة قوانا لإحراز هذا النصر، وانني اتمنى وأرجو بل اعتقد بأن تلك المشاكل سوف تحل في المستقبل على ضوء واقع شعبنا وباحترام الذين ساهموا في الثورة والنصر وعلى أساس التفاهم والمحبة والمصلحة العامة، وليس حسب نظريات تبدو جميلة للبعض، ولكن لا يصح استيرادها من الخارج وتطبيقها كما هي على مجتمعنا، بل يجب فقط الاستفادة منها قدر الإمكان حسب مصلحة الشعب الكردي ومتطلبات وحدته الوطنية وعلى ضوء واقعنا وإمكانياتنا.

النقطة الثالثة: استنادا على ما جاء في النقطة الثانية أود أن أعرب عن ابتهاجي واعتزازي هذا اليوم التاريخي الذي ينعقد فيه هذا الاجتماع التأسيسي لمجلس قيادة الثورة الكردية. ان تشكيل هذا المجلس هو ضرورة تاريخية. وكمساهمة متواضعة من أخيكم كنت منذ ربيع عام ١٩٦٢ رفعت اقتراحات لقيادة الثورة يهدف بعضها لتشكيل مجلس القيادة ولا شك كان الكثيرون يشعرون بنفس الضرورة. ومع الأسف لم تتحقق هذه الفكرة لأسباب مختلفة. ولكن مجلس قيادة الثورة الكردية ها قد أصبح هذا اليوم حقيقة واقعة، وهو في تشكيله يجمع لمختلف الجهات المشتركة في الثورة، من ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وامراء الهيزات العسكريين، وممثلي الشعب الآخرين في نسب مدروسة وتحت قيادة قائدنا العام. فأرجو أن يوفق في تحقيق المهمة الثقيلة التي ستقع على عاتقه من حيث زيادة تنظيم الثورة وبقوتها عسكريا وماليا وسياسيا، وتنظيم الإدارة والقضاء والتعليم والصحة والاقتصاد في كردستان خلال مرحلة الثورة، وتقديم المذكرات والمفاوضة مع الحكومة العراقية بصفة حل المسألة سلميا، والاهتمام أكثر مما مضى لمسألة التمثيل الخارجي. وإذا كان لي ملاحظة ما حول تشكيله فهي أنني كنت أود أن أرى من بين قواد الهيزات الذين هم أعضاء من مجلس الثورة

إخواننا أمراء الهيزات الشمالية كالاخ اسعد خوشوي، والاخ عيسى سوار، والاخ حسو ميرخان، وذلك استكمالا لتمثيل الهيزات العشرة الموجودة.

النقطة الرابعة: قال البعض بأن المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني لم يحدث تماما حسب الأصول التنظيمية، وقال آخرون بأنه كان مؤتمرا حسب الأصول والنظام. انني لست في صدد مناقشة هذه النقطة ولا سيما انني مستقل وغير حزبي، وإن كنت اعتقد بإن الإخوان الذين لم يحضروا المؤتمر قد اخطأوا في اتخاذ هذا الموقف السلبي ثم الانتقاد بعد ذلك، وكان من الأصح ان يشتركوا في المؤتمر والانتخابات وأن يناقشهم المؤتمر ويحاسبهم على أعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر. إنني لا أناقش هذه النقطة بالذات دائما ،أود فقط أن اشير إلى ان التغيير الذي حدث في منهاج الحزب كان ايجابيا ويتماش مع متطلبات الثورة. فقد اثبت هدف الحكم الذاتي في المنهاج الحزبي رسميا بعد أن كان شعارا وهدفا عاما، وكان اثباته في المنهاج ضرورة بديهية. كما أن المنهاج الجديد قد قرر في بنده الرابع بأنه في حالة قيام وحدة بين الجمهورية العراقية وأي قطر عربي يقرر الشعب الكردي مصيره بنفسه. لقد جاء هذا البند يعبر عن حقيقة يؤمن بها الشعب الكردي، ولا بد لي أن أضيف بأن حق تقرير المصير ليس معناه فقط الانفصال والاستقلال، بل ربما يقرر الشعب الكردي مصيره عن طريق الاتحاد الاخوي والاختياري مع اية وحدة أو اتحاد عربي يشترك فيه العراق، وهذا ولا شك يتوقف على موقف العرب أنفسهم ومدى تفهمهم لمطاليب شعبنا واستقرارهم [استعدادهم] لتلبيتها، فنحن نؤمن بالأخوة ليس مع العرب، بل ايضا مع جيراننا الإيرانيين والأتراك بل مع كافة شعوب العالم المحبة للسلام والديمقراطية والمستعدة للاعتراف بحقوق شعبنا الكردي.

النقطة الخامسة: ذكرت أعلاه بأنني بعد المجيء لكردستان والاطلاع على الأوضاع فيها اقتنعت بأسباب وقف اطلاق النار، لخطوة عملية في شأنها ايجاد جو ملائم للبلاد بمفاوضات رسمية وجدية مع الحكومة العراقية لحل المسألة سلميا. وبهذا الخصوص إود إبداء الملاحظات التالية:

أ- لنا كل الثقة في حكمة القائد العام من أجل حل المسألة سلميا.

ب- لا يصح التخلي عن مطلب الحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن الجمهورية العراقية بعد أن اثبت رسميا في منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني وأهداف الثورة الكردية، وعلى هذا الأساس اننا نؤيد بقوة المذكرة الجديدة التي حضرتها اللجنة المركزية للحزب والتي قرر سيادة البارزاني توقيعها، وأرسلها مع وفد الحكومة العراقية بغية إجراء مفاوضات جدية لم تحدث لغاية الآن منذ وقف اطلاق النار.

ج- التضحيات الجسيمة التي تحملها شعبنا خلال ثلاث سنوات من الثورة وصعوبة الأوضاع الاقتصادية لدى سكان كردستان، يجب الا تكون العامل الوحيد الذي يقرر ويحدد علاقات الثورة بالحكومة العراقية. فشعبنا متعطش للحرية والحكم نفسه بنفسه ولاستثمار خيرات بلاده الجميلة كردستان، وان شعبنا مستعد عند اللزوم لمزيد من التضحية وتحمل الحرمان والآلام حتى يحقق مطاليبه الوطنية.

د- في حالة رفض الحكومة العراقية المذكرة الجديدة أو في حالة المماطلة والتسويف؛ فإنني اقترح أن يتفضل سيادة القائد العام بإعلان الاستقلال الذاتي لكردستان العراق، وتشكيل حكومة كردية ذاتية مؤقتة، وهذا من حقنا وليس معناه الحرب، فاذا اعترفت بها الحكومة العراقية فهذا هو المطلوب وإذا حاربتنا فسوف ندافع عن كياننا ونحاول توطيده دوليا ضد الاعتداء، وانكم تعلمون والعالم الخارجي يعلم والواقع قد اثبت بأن اية حكومة عراقية لا تعترف بمطاليب شعبنا وتحاربنا فإن مصيرها السقوط والزوال.

هـ- ولكن املنا هو ان تستجيب الحكومة لمطاليب شعبنا العادل، وان تحل المسألة سلميا وهي رغبة الشعب العراقي الذي لا يريد الحرب ويتوق للاستقرار والحياة الديمقراطية وللسلام.

النقطة السادسة: وهي تتعلق بالإخوان وإعضاء البيشمرطة الذين غادروا كردستان لإحدى البلاد المجاورة، وهو فصل محزن مؤسف في تاريخ ثورتنا ومضعف لها وللحزب الديمقراطي الكردستاني لقد تكلم الكثير من أفاضل أبناء شعبنا مع سيادة القائد العام حول هذه المسألة وتكلمنا نحن ايضا حول ذلك، وتعلمون بأن سيادة البارزاني يرحب بعودة كافة هؤلاء الإخوان من أفراد البيشمركة إلى صفوف جيش كردستان الثوري، كما أنه قد تفضل وعفى عن الإخوان المسؤولين الذين فصلهم المؤتمر السادس من الحزب وقبل بعودتهم لمنطقة معينة في كردستان بالرغم من كل ما حدث شرط بقائهم بدون أي نشاط حتى تقرر قيادة الثورة او المؤتمر القادم للحزب مصيرهم، انني اعتقد بإن من واجب هؤلاء الإخوان ان يعودوا لكردستان والا يعملوا على شق الصف الوطني في الثورة.

وان يساهموا في اعادة توحيد القواعد الحزبية، وان أي عمل قد يقومون به من شأنه استمرار البلبلة لدى عدد من القاعد الحزبية او تثبيت الانقسام الحزبي الملحوظ في المدن هو إضعاف للثورة وللحزب ويخالف مصلحة شعبنا.

وسوف نراهم بعد أيام ونكلمهم ما يجب من الصراحة والاخوة؛ لأنهم اخوان ساهموا في الثورة، ولهم علينا حقوق وعليهم واجبات تجاه شعبهم وواجباتهم الاول هو الرجوع لكردستان ووضع انفسهم تحت تصرف قيادة الثورة، والاطمئنان إلى عفو سيادة القائد العام، وان من واجبنا تسهيل عودتهم للوطن.

فاذا تم ذلك فإنني واثق بأن هذه الخيمة السوداء التي خيمت مدة على الثورة ستنجلي، وان سيادة البارزاني سيتذكر أعمالهم الطيبة وخدماتهم اكثر من تذكره لإخطائهم وقبله الملئ بحب الكرد وكردستان كفيل بذلك.

النقطة السابعة: أما مسألة التمثيل الخارجي فقد تشرفت ببحثه مع سيادة القائد العام ثم مع سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأرجوا أن ينجم عن ذلك المزيد من النشاط والتنظيم في هذا الحقل أيضا.

وأخيرا أرجوا المعذرة لإطالة الكلام وأشكركم يا سيادة الرئيس ويا حضرات الإخوان الأعزاء لإصغائكم.

عاش مجلس قيادة الثورة الكردية

وعاشت الثورة الكردية قوية مرصوصة الصفوف حتى النصر النهائي.

عصمت شريف

الملحق رقم (٩- ١)

مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق

المكتب التنفيذى

الدستور والقوانين

١٩٦٤ - ١٩٦٥

مطبعة خبات . كوردستان

* باسم الشعب الكردى *

دستور مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق

نحن المجتمعين فى بوسكين بتأريخ ٩/١٠/٩٦٤ اعضاء مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق من ممثلى الحزب الديمقراطى الكردستانى وقواد جيش كردستان الثورى وممثلى العشائر والمستقلين ، ايماناً منا بعدالة مطاليب الثورة الكردية التى بدأت بتأريخ ١١/ ايلول من عام ١٩٦١ ، وبضرورة وجود قيادة منظمة لها منبثقة من الشعب حتى تستكمل الثورة اهدافها ويتحقق مطالب شعبنا الاساسية فى الحكم الذاتى لكردستان العراق ضمن حدود جمهورية عراقية ديمقراطيه وضعنا هذا الدستور الذى يحدد صلاحيات المجلس وواجباته فى قيادة الثورة وسن القوانين والانظمه لادارة شؤون كردستان العراق فى النواحي السياسية والعسكريه والاقتصاديه والاداريه والقضائيه وغيرها خلال فترة الثورة ووقفنا عليه والله ولى التوفيق .

المادة الأولى — يسمى هذا المجلس بمجلس قيادة الثورة لكردستان العراق .

المادة الثانية — المجلس هو اعلى سلطه فى الثورة .

المادة الثالثه — يرسم المجلس السياسة العامه للثورة ويحدد اهدافها ويسن القوانين والانظمة المتعلقه بالشؤون العسكريه والاقتصاديه والاداريه والقضائيه والتعليمية والصحيه فى

الملحق رقم (٩- ٣)

كردستان العراق .

المادة الرابعه ــ يتألف المجلس من اعضاء اللجنة المركزيه للحزب الديمقراطي الكردستاني وقادة المناطق العسكريه لجيش كردستان الثورى وممثلي العشائر الوطنين وآخرين من مدنيين وعسكريين يختارهم المجلس .

المادة الخامسه ــ ينتخب المجلس رئيسه بالاكثريه المطلقه وهو القائد العام للثورة .

المادة السادسه ــ يجتمع المجلس مرة كل اربعة أشهر ويمكنه عقد اجتماعات استثنائيه بطلب من الرئيس او المكتب التنفيذى او اكثريه الاعضاء .

المادة السابعه ــ (١) يحصل النصاب بحضور الاكثريه المطلقه من الاعضاء

(٢) فى حاله وجود ظروف قاهره يتعذر فيها عقد الاجتماع يمارس المكتب التنفيذي صلاحيات المجلس لمدة اقصاها ثلاثه اشهر .

المادة الثامنه ــ ينتخب اعضاء المجلس مرة كل سنتين وللرئيس حق تمديد دورة المجلس لمدة اقصاها سته اشهر فى الحالات الاستثنائيه .

المادة التاسعه ــ ينبثق من المجلس مكتب تنفيذى يتألف من ممثلين

الملحق رقم (٩- ٤)

حزبيين ، عسكريين ومدنيين وعشائريين يعين الحزب خمسه منهم والعسكريون ثلاثة ومن المدنيين والعشائر ثلاثه وممثل عن اخواننا المسيحيين

المادة العاشرة — ينفذ المكتب التنفيذى جميع ما يرسمه مجلس قيادة الثورة ويكون مسؤولاً امامه .

المادة الحاديه عشرة — فى حالة قيام احد اعضاء المجلس باعمال تضر بمصلحه الثورة يتخذ المجلس بحقه احدى العقوبات التاليه : —

« ١ » الفات النظر

« ٢ » الانذار

« ٣ » التجميد

« ٤ » الطرد

« ٥ » احاله الى محكمه الثورة العليا فى حالة اتهامه بالخيانه .

المادة الثانيه عشره — للرئيس الصلاحيات التاليه بالاضافه الى صلاحياته الوارده فى البنود الاخرى : —

«١» يرأس اجتماعات المجلس والمكتب التنفيذى .

«٢» يعين ويقيل ممثلى الثورة بعد استشارة المكتب التنفيذى .

«٣» يعين ويقيل رئيس اركان الحرب وقواد جيش كردستان الثورى بعد استشارة المكتب التنفيذى .

الملحق رقم (٩- ٥)

«٤» يصادق على القوانين والانظمه وعلى قرارات المجلس والمكتب التنفيذى .

«٥» يقرر استئناف القتال ويقبل الهدنه والصلح بعد موافقه اكثريه مجلس قيادة الثورة .

«٦» لاينفذ حكم الاعدام إلا بتصديق من القائد العام وله الحق ز تبديل عقوبه الاعدام وتخفيض العقوبات الاخرى .

«٧» يطلق سراح اسرى الحرب باستشارة المجلس اوالمكتب التنفيذى

«٨» فى حالة غياب القائد العام عن كردستان اواذا تعذر عليه القيام بواجباته لسبب ما يكلف المكتب التنفيذى بالنيابه عنه .

«٩» عند خلو منصب القائد العام لأى سبب يقوم المكتب التنفيذى باعماله لحين انتخاب قائد جديد خلال مدة اقصاها ثلاثه اشهر .

للمادة الثالثة عشره — لا يمكن حل المجلس الا بموافقه ثلثى اعضائه .

التوقيـــع
لجنـــه الدستور

القضـــاء

توصيات وقرارات اللجنة القضائية المنبثقة

من مجلس قيـــادة الثورة

اجتمعت اللجنه بتأريخ ٩٦٤/١٠/١٠ وبعد المداولة والمناقشة حول الأمور القضائيه التى لها مساس بالثورة وحول شؤن المحاكم فيها ولكى تسود العداله والأخوة والمساواه بين ابناء الشعب الكردى قررت . تنظيم شؤون القضاء فى كوردستان .

١ ـ القضاء فى كوردستان مستقل استقلالا تاما فى كافه فعالياته ولا يجوز لأية جهه اداريه او عسكريه اوحزبيه التدخل فى شؤون القضاء بأى شكل من الاشكال وتتخذ الاجراءات القانونيه بحق المخالفين .

٢ ـ القوانين الواجبه التطبيق فى كوردستان .

أ ـ القضايا الجزائيه .

ب ـ القضايا المدنيه (الحقوقيه) .

ج ـ القضايا الشرعيه .

أ ـ فى القضايا الجزائيه .

فى القضايا الجزائيه يطبق قانون العقوبات البغدادى وقانون اصول المحاكمات الجزائيه البغدادى بصوره عامه . وفى جرائم التى ترتكب ضد الثورة تطبق احكام الباب الثانى عشر والثالث عشر من نفس القانون

الملحق رقم (٩- ٧)

مع مراعاة ان سلطه الثورة الكرديه هى البديل للدوله العراقيه المنصوص عليها في القانون المذكور ونظرا لظروف شعبنا يراعى عند تطبيق القانون على الجرائم الجنسيه والخلقيه انزال الحد الاقصى من العقوبه المنصوص عليها فى القانون المذكور وتشدد العقوبه اذا كان مرتكب الجريمه احد افراد البيشمه ركه او احد الحزبيين .

ب ـ القضايا المدنيه « الحقوقيه » .

تطبق احكام القانون المدنى العراقى واصول المرافعات الحقوقيه والتجاريه والاهليه على جميع القضايا المدنيه فى كوردستان كما هوالحال فى المحاكم العراقية

ج ـ القضايا الشرعية .

يطبق قانون الاحوال الشخصية المطبق فى العراق وفى الحالات غيرالواردة في القانون المذكورفتطبق احكام الشريعه الاسلاميه الغراء حسب ظروف الحال

٣ ـ التفريق بين القضاء المدنى والعسكرى ويطبق قانون المواد الشخصيه بالنسبه لغير المسلحين . الاقرار بضرورة فصل القضاء المدنى عن القضاء العسكرى ويطبق قانون العقوبات العسكرى على العسكريين الا فى القضايا التى يكون احد اطرافها مدنيا حيث ان القضاء المدنى يكون هو الجهه ذات الاختصاص .

٤ ـ المحاكم .

المحاكم ودرجاتها . ـ تكون المحاكم فى كردستان على ثلاث درجات .

أ ـ المحاكم ذات الحاكم المنفرد

وتنظر فى القضايا الحقوقيـــه والشرعيه فى حاله عدم وجود قاضى و فى القضايا الجزائيه التى لاتزيد عقوبتها على سنتين ويكون للحاكم المنفرد صلاحيه حاكم جزاء من الدرجه الأولى وحاكم بداءة غير محدودة ويكون حاكما للتحقيق فى نفس الوقت .

ب ـ المحاكم الكبرى .

وتتكون من ثلاثه حكام على ان يكون الرئيس واحد الأعضاء حقوقيا . ولها صلاحيه النظر فى القضايا التى تزيد عقوبتها على سنتين وتكون بمثابه محكمه للأستئناف ايضا بالنسبه للقرارات الجزائيه الصادره من المحاكم ذات الحاكم المنفرد .

ج ـ محكمه التمييز .

وهى اعلى سلطه قضائيه فى الثورة وتشكل من ثلاثه اعضاء على الاقل يرشحهم المكتب التنفيذى وفى القضايا الشرعيه يضاف اليهم عضو او اكثر من ذوى الاختصاص فى الأمور الشرعيه

يرشحهم رئيس محكمه التمييز وتكون مرتبطه مباشرة بالمكتب التنفيذى .

هـ ـ تشكيل المحاكم وشروط تعيين الحكام .

أ ـ تشكيل المحاكم .

١ ـ تشكل محكمه ذات حاكم منفرد فى كل قضاء فى المناطق المحررة من كوردستان يجوز تشكيل محاكم أخرى فى غير الأقضيه اذا اقتضت الحاجه ذلك .

٢ ـ تشكل محكمتان كبريان احداهما فى منطقه لواء الموصل ، واربيل ، والثانيه في لواء كركوك والسليمانيه . ويكون فى كل محكمه كبرى ادعاء عام . ويجوز تشكيل محاكم كبرى اخرى اذا اقتضت الضرورة وتيسر العدد الكافى من الحاكم .

٣ ـ يعين فى كل محكمه عدد من الموظفين حسب الحاجه بموافقه المكتب التنفيذى.

ب ـ شروط الحكام .

× يستحسن ان يكون جميع الحكام من الحقوقيين عدى القضاء الشرعيين ومن ذوى السير والسمعه الحسنه . واذا لم يتيسر لدينا فى الوقت الحاضر العدد الكافى من الحقوقيين فيجوز الاستعانه بمن لهم خبره او ممارسه فى الأمور القضائيه وبرجال الدين ويتم تعينهم من قبل المكتب التنفيذى

أ ـ في القضايا الاجرائيه والتبليغات .

تستعين المحاكم بالسلطه الاداريه والعسكريه فى المنطقه وعلى الجهات الاداريه والعسكريه ابداء المساعدة المطلوبه لغرض تسهيل وتمشيه امور القضاء .

٧ ـ الامور الماليه فى المحاكم.

أ ـ تتكون واردات المحاكم من رسوم الدعاوى والأموال الصادرة والغرامات وتنظم فى سجلات ووصولات خاصه وترسل فى نهايه كل شهر الى المكتب التنفيذى.

ب ـ اما رواتب الحكام والموظفين والمصاريف النثريه الأخرى فتحدد وتدفع من قبل المكتب التنفيذى ويصدر بها نظام وتعليمات خاصه.

٨ ـ لا تنفذ احكام الأعدام الا بعد توقيعها من قبل القائد العام وله حق تبديل الحكم الاعدام بالأشغال الشاقه الموءبده او الموقته.

٩ ـ اذا ارتكب احد اعضاء مجلس قيادة او احد اعضاء المكتب التنفيذى جريمه الخيانه العظمى فتشكل محكمه عليا للثورة من سبعه اعضاء اثنان من المكتب التنفيذى واثنان من قادة الانصار واثنان من قضاة محكمه التمييز وتنعقد الجلسه برئاسه رئيس محكمه التمييز امافى الجرائم الاخرى التى يرتكبها اعضاء مجلس قيادة الثورة واعضاء المكتب التنفيذى فأن قضاياهم تحال الى المحاكم الاعتياديه حسب الاصول.

١٠ ـ التفتيش ـ

× تقوم محكمه التمييز بين فترة واخرى بأيفاد احد اعضائها ومن تنسبهم من غير اعضائها للقيام بتفتيش المحاكم والاطلاع على سير الامور الماليه والاداريه فيها وترفع تقريرا بذلك الى المكتب التنفيذى

١١ ـ الامور التى تتعلق بالدعاوى المقامه والتى يكون احد اطرافها

الملحق رقم (٩- ١١)

فى المناطق غير المحررة .

أ ـ لاتسمح فى محاكم الثوره الدعاوى المقامه فى محاكم الحكومه سواء حسمت أو لم تحسم بعد . مع مراعاه عدم ضياع حقوق المساهمين فى الثورة فى حالات تعذر متابعه دعواهم امام المحاكم الحكوميه لاسباب مشروعه يقدرها الحاكم .

ب ـ تنظر محاكم الثورة فى الدعاوى والجرائم ضمن المناطق المحرره بصوره عامه فيجوز لمحاكم الثورة النظر فى الدعاوى والجرائم المرتكبه خارج المناطق المحرره اذا كان احدطرفيها من سكان المناطق المحرره مع مراعاه الفقره السابقه

ج ـ اذا ارتكب شخص ما من سكان المناطق غير المحرره جريمه عاديه والتجاء الى المنطقه المحرره فتتخذ الاجراءات اللازمه لتسليمه الى السلطات الحكوميه فى حاله السلم مع مراعاه ظروف القضيه وفى حاله الحرب يحجز المتهم فى التوقيف لحين حضور ذوى العلاقه وحينئذ يحاكم حسب الاصول وبخلافه يبقى رهن الحجز ويبت فى امره على ضوءما تقدم اعلاه .

١٢ ـ تنفذ هذه القرارات اعتبارا من تأريخ تصديقها من قبل مجلس قيادة الثورة ونشرها وتعميمها من قبل المكتب التنفيذى .

١٣ ـ تلغى كافه التشكيلات القضائيه والمحاكم واللجان السابقه المعينه قبل صدور هذه القرارات اعتبارا من تأريخ نفاذها .

التوقيع

لجنة القضاء

القوانين والأنظمة الادارية

المادة الأولى ـ تسمى المنطقه الكرديه فى العراق (بولاية كوردستان)

المادة الثانية ـ آ ـ تقسم ولايه كوردستان اداريا الى خمسه الويه هى :

١ ـ لواء دهوك .

٢ ـ لواء اربيل .

٣ ـ لواء كركوك .

٤ ـ لواء السليمانيه .

٥ ـ لواء خانقين .

ب ـ تدار الولاية من قبل هيئه تسمى (بالمجلس الادارى الأعلى لولاية كوردستان) ويتكون المجلس من سبعه اعضاء وهم مسؤولوا الالويه الخمسه المذكورون فى الفقره آ ـ من هذه المادة ويسمون بالمتصرفين مضافا اليهم مسئول الشؤون الاداريه فى المكتب التنفيذى ومفتش عام .

ج ـ تقتصر حدود تشكيلاتنا الاداريه في ولاية كوردستان على المناطق المحررة فى الوقت الحاضر .

المادة الثالثه ـ تقسم الالويه الخمسه الى الاقضيه والنواحى التابعه لها .

المادة الرابعه : ـ آ ـ يعين المكتب التنفيذى مسؤولا اداريا لكل قضاء

يسمي بالقائم مقام يكون مرتبطا بالمجلس الأدارى الأعلى .

ب - يعين المجلس الادارى الأعلى مسؤولا لكل ناحيه يسمى بمدير الناحيه ويكون مرتبطا من الناحيه الاداريه بالقائم مقام .

ج - تقسم الناحيه الى القرى المحرره التابعه لها وتدار القريه من قبل لجنه مكونه من رئيس وعضوين من قبل سكان القريه .

المادة الخامسه - الوحدات الاداريه وتشكيلاتها : -

آ - تتكون فى القضاء التشكيلات التاليه وترتبط بالقائم مقام .

١ - مسؤول البلديه .

٢ - مسؤول الصحة .

٣ - مسؤول الماليه ويكون مرتبطا بالقائم مقام من الناحيه الاداريه فقط.

يشرف على شئون .

آ - الكمارك .

ب - الاموال المحجوزه والاراضى الأميريه .

ج - الضرائب والرسوم والمساعدات .

٤ - مسئول التربيه ان امكن .

ب - تتكون فى الناحيه التشكيلات التاليه وترتبط بمدير الناحيه .

١ - مسؤول البلديه .

٢ - مسؤول الماليه .

٣ ـ مضمد .

المادة السادسه ـ تحدد صلاحيات وواجبات التشكيل الاداريه المذكورة في المادة الخامسه بموجب قوانين وانظمه خاصه يصدرها المكتب التنفيذي

المادة السابعه ـ تكون للولايه ثلاثه (سجون) ويعين المكتب التنفيذي مسؤولا لاداره كل سجن مع عدد مناسب من المستخدمين والحرس

المادة الثامنه ـ يكون في الالويه خمس مفتشين يشرفون على قضايا التفتيش الاداري في الالويه الخمسه لولايه كوردستان ويرتبطون بالمفتش العام المنوه عنه في الفقره (ب) من المادة الثانيه .

المادة التاسعه ـ يعين مسؤولوا التشكيلات الاداريه في الاقضيه والنواحي من قبل المجلس الاداري الأعلى .

المادة العاشره ـ تحدد واجبات وصلاحيات مسؤولي الوحدات الاداريه بموجب قوانين وانظمه خاصه تصدر لهذا الغرض .

المادة الحاديه عشر ـ شروط تعين المسؤولين في الوحدات الاداريه .

١ ـ ان يكون مخلصا ووفيا للشعب الكردي

٢ ـ ان يكون حسن السلوك والسيره .

٣ ـ ان لايقل عمره عن (٢٥) سنه .

المادة الثانيه عشر ـ تتكون ماليه الوحدات الأداريه من :

١- واردات التشكيلات الاداريه وفروعها .
٢ - ترسل هذه الواردات الى المكتب التنفيذى
المادة الثالثه عشر - تحدد صلاحيات الصرف للوحدات الاداريه بموجب انظمه وتعليمات خاصه .

التوقيع
لجنه الادارة

القوانين والأنظمة المالية

كلنا نعلم ان عبئاً ثقيلاً من اعباء ثورتنا المباركه يقع على كاهل ابناء الشعب الكردى كافة الذى اسدى ابلغ التضحيه حتى وصلت ثورته الجبارة الى هذا المستوى حيث اثبت لشعب العراق خاصه وشعوب العالم اجمع أنه قوى كهامات جباله ومصر على الفداء والتضحيه بكل غال ونفيس من اجل حقوقه القوميه المشروعه فى الحكم الذاتى (اوتونومى) لكردستان العراق ضمن الجمهوريه العراقيه ، وهكذا يستوجب على كل كردى مخلص لثورته ان يمد يد العون والتضحيه بالمال وبالنفس لتقدم وازدهار ثورتنا اذ على نقوبتها يتوقف تحقيق آمالنا وأمانينا وفى ضعفها لاسمح الله هلاك شعبنا ونهايه قوميتنا . واذا نظرنا الى دول العالم اجمع وجدنا ان لكل دوله قوانينها وانظمتها الخاصه من انتصاديه وسياسيه واجتماعيه وفى مقدمتها النظام المالى الذى يعتبر الشريان الذى يتوقف عليه كيان الدوله ويكون هو الموجه لامورها الماليه وتحديد اوجه الصرف وتنظيم الوارد . ولسنا بأقل من تلك الدول فى وطننا كوردستان المتحرره من ضبط وتنظيم ماليتنا وان ذلك حق وهدف من اهداف ثورتنا المشروعه . والواقع ان كل حكم على اختلاف اشكاله يرتكز ويستند على التنظيم وتحديد الصلاحيات وانطلاقاً من التقدم فمن الضرورى تشكيل اللجنه الماليه العليا التى يشرف عليها احد اعضاء المكتب التنفيذى المنبثق من مجلس قيادة الثورة وقد رأت

اللجنه الماليه ضماناً لتقويه الثورة مع مراعاة مصلحه المواطنين فى الوقت نفسه وضع لاسس التاليه كأساس للنظام المالى .

الفصل الاول : ماليه الثورة

المادة الاولى : ـ ماليه الحزب الديمقراطى الكردستانى

«١» الاشتراكات .

«٢» المساعدات والتبرعات

المادة الثانيه : ـ رسوم المحاكم

«١» تستوفى الرسوم بموجب القوانين والانظمه المتبعه فى المحاكم .

«٢» بموجب الانظمه التي يسنها المجلس التنفيذى

المادة الثالثه : ـ الارث :

تطبيق التعليمات الواردة فى شريعه الاسلاميه والقوانين الاخرى التى تخص الارث .

المادة الرابعه : المساعدات الواردة من الجمعيات الخيريه .

الفصل الثانى : الضرائب

المادة الاولى : ـ ضريبه التبغ .

«١» يستوفى من كل باله مبلغ « ٢٥٠ » فلساً .

يستوفى ٣٪ من الحاصل .

المادة الثانيه : الاراضى الاميريه :

«١» الاراضى الديميه يستوفى ١/ ١٠ «عشر» من الحاصل .

«٢» الاراضى السيحيه .

أ - يستوفى ١ / ٤ « ربع » الحاصل من التبـــغ فى الاراضى التى تم فيها نظام السرى .

ب - يستوفى ١/ ٥ « خمس » الحاصل التبغ فى الاراضى التى لم يتم فيها نظام السرى .

حـ - يستوفى ١/٤ «ربع» الحاصل من الخضروات لغايه التجارة فقط .

ء - يستوفى ١/٥ « خمس » الحاصل من الشلب

هـ - يستوفى ١/٥ الخمس الحاصل من الاثمار لغايه التجارة مثل العنب والخوخ والتفاح الخ ... .

المادة الثالثه : اراضى الاصلاح الزراعى .

«١» الاراضى الديميه : - ويستوفى ١/ ١٠ (العشر) الحاصل من الحبوب .

«٢» الاراضى السيحيه .

أ ـ يستوفى ٤/١ (ربع) الحاصل من التبغ

ب ـ « ٥/١ (خمس) الحاصل من الشلب

ج ـ « ٤/١ (ربع) الحاصل من الخضروات

د ـ « ٥/١ (خمس) الحاصل من الاثمار

«٣» يدفع من مجموع واردات اراضى الاصلاح الزراعى المذكورة فى الفقرتين اعلاه مقدار ٥/٢ الى مالك الارض الذى استولى على اراضيه ولم يدفع له التعويض ويدفع ٥/٣ الباقى الى الثوره .

المادة الرابعة : ـ اراضى اعداء الثورة :

يستوفى بموجب ما جاء فى حكم الاراضى الاميرية .

المادة الخامسة : ـ ضريبة الملك الصرف

«١» تستوفى ٥٪ من الحاصل من الفلاحين الذين يملكون الارض ويعملون فيها .

«٢» تستوفى ٣٪ من الحاصل من اراضى الملاكيين التى بحوزة الفلاحين .

«٣» تستوفى ١٠٪ من حاصل الشلب .

«٤» تستوفى ٣٪ من حاصل الشلب فى اراضى الملاك ويعمل فيها الفلاح .

«٥» تستوفى ١/٣٠ من حصه الاوقاف فى الاراضى التي للوقف حصه فيها .

المادة السادسة : ـ الاراضى الموقوفة :

تستوفى وفق النسب الواردة فى الاراضى الاميرية

المادة السابعة : ـ الاملاك العقارية

«١» تستوفى بموجب القوانين والانظمه المرعية .

«٢» بموجب الانظمة التى يسنها المكتب التنفيذى

المادة الثامنة : ـ

ضريبه الاسماك : تستوفى من وسائط النقل ذات حموله الطن ـــ / ١٠ دنانير .

الفصل الثالث : الكمارك

المادة الاولى : ـ الاموال الواردة الى كوردستان .

«١» تستوفى ٥٪ من المفروشات التى تدخل كوردستان

«٢» تستوفى ٢٪ من البطانيات

«٣» تستوفى ١٪ الاغطيه الواردة بالجمله .

«٤» تستوفى ١٪ من المأكولات عدى الحنطه والشعير .

«٥» تستوفى ٣٪ من الاثمار الجافه كالبادام ، الفستق ، والجوز ، والكشمش .. الخ ..

الملحق رقم (٩- ٢١)

المادة الثانيه : المنسوجات :

«١» تستوفى ٤٪ من المنسوجات الحريريه .

(٢) تستوفى ٤٪ من المنسوجات الصرفيه .

(٣) تستوفى ١٪ من المنسوجات القطنيه

المادة الثالثه : المواد المتفرقه

(١) تستوفى ٢٪ من الوسم والحنا

(٢) تستوفى ٢٪ من الملابس المجهزة .

(٣) تستوفى ١٪ من الصابون .

(٤) تستوفى ٧٪ من المعطرات .

(٥) لاتستوفى الرسوم من الادوات الطبيه والصفاقير

(٦) تستوفى ٧٥٪ من المشروبات الكحوليه .

(٧) تستوفى ١٠٪ من السيكابر الاجنبية

(٨) يعفى النفط والبانزين من الضرائب

(٩) يستوفى ١٪ من الشخاط .

(١٠) يستوفي ١٪ من الاحذية .

(١١) تستوفى ٥٪ من المواد الكماليه بموجب جدول خاص .

(١٢) تستوفى ٣٪ من المنتوجات الجلديه عدى الاحذيه .

الملحق رقم (٩- ٢٢)

(١٣) تستوفى ٢٪ من المواد الكهربائيه كالراديوات

(١٤) تستوفى ٥٪ من المواد المجهزه من المعدن

(١٥) تستوفى ٣٪ من التوابل .

١٦ ـ تستوفى ٣٪ من موس الناسيت .

١٧ ـ أ ـ تستوفى ٥٠٠ فلس عن كل باله من التبغ الواردة من خارج كوردستان

ب ـ تستوفيه ٣٠ فلس عن كل كيس تبغ تاركيله

المادة الرابعة ـ الحيوانات

١ ـ تستوفى عن كل رأس من الماشيه ٥٠ فلس

٢ ـ تستوفى عن كل رأس من البقر ١٠٠ فلس

٣ ـ تستوفى عن كل رأس من الخيول والبغال ٢٥٠ فلس

المادة الخامسه : ـ

١ ـ تستوفى ٤٠٠ فلس عن كل باله من الخيوط « گوش »

٢ ـ تستوفى ٣٪ من الگوانى

الفصل الرابع ـ الصادرات

المادة الاولى : ـ مواد متفرقه

١ ـ يستوفى عن كل من الشاى ذات وزن ١٧ حقه

ونصف ٢٥٠ فلس

٣ - يستوفى ٢٪ من الفرش القديمه

٤ - يستوفى ٢٪ عن كل فرده صوف ٢٥٠ فلساً

٥ - يستوفى ٢٪ عن كل فرده حمص ٢٥٠ فلساً

٦ - يستوفى ٢٪ عن كل كارتون صابون لوكس ٢٠ فلساً .

٧ - يستوفى ٢٪ عن كل صندوق ورق لف سيغار ١٠ فلوس

٨ - يستوفى ٢٫٥٪ من الفرش الايطاليه

٩ - يستوفى ٥٠ فلس عن كل تنكه من دهن الحاله

١٠ - يستوفى ٢٠٠ فلس عن كل راديو

١١ - يستوفى ٧٪ من المعطرات

٢ - يستوفى ٢٠ فلس عن كل جامه تمر او تنكه دبس .

المادة الثانيه : الملابس المستعمله

١ - يستوفى دينار واحد عن كل فرده معاطف عسكريه جديده

٢ - يستوفى ٠/٧٥٠ دينار عن كل فرده معاطف عسكريه زرقاء .

٣ - يستوفى ٥٠٠ فلس عن كل فردة معاطف ملكية

٤ - « ٢٥٠ « « « جاكيتات

٥ - « ٥٠ « عن كل بدلة شل و شبك

المادة الثالثة : الاسلحة والعتاد :

١ - تصادر الاسلحه والاعتده الواردة من الخارج بدون علم الثورة . .

٢ - يعفى السلاح والعتاد بالمفرد .

المادة الرابعه : التبغ

١ - يستوفى ١/٥٠٠ دينار عن كل حمل بغل من التتن الداخلى (قاچاغ) .

«٢» يستوفى ١/٠٠٠ دينار عن كل حمل حمار من التتن الداخلى (قاچاغ) .

الفصل الخامس : المصروفات

المادة الاولى : اوجه الصرف .

١ - رواتب فصائل الانصار

٢ - الاعاشه والتموين .

٣ - التجهيزات والملابس .

٤ - مساعدات عوائل الشهداء

٥ ـ رواتب المسؤولين فى الثورة

٦ ـ المصروفات الضرورية لادامه الثورة

٧ ـ مصروفات متفرقه

الفصل السادس : الملاكات والصلاحيات

المادة الاولى : تنظيم الملاكات

١ ـ تنظم لجنه ماليةعليا تحت اشراف عضو مالى من المكتب التنفيذى تتشكل :

أ ـ مسؤول اللجنه العليا المكمارك .

ب ـ « « « الضرائب

ح ـ « « « للمحاسبه

٢ ـ تشكل لجان ماليه حسب ما تقتضيه المصلحه العامه فى الادارات المحليه

٣ ـ تنظيم وتسجيل كافه ممتلكات الثورة للعلم والاطلاع .

٤ ـ لايجوز استغلال ممتلكات الثورة للمصالح الشخصيه .

٥ ـ تحدد الصلاحيات الماليه من قبل اللجان العليا فى الحزب بواسطه المكتب السياسى .

الملحق رقم (٩- ٢٦)

٦ ـ تحدد الصلاحيات الماليه للعضو المالي من قبل المكتب التنفيذي .

٧ ـ يكون الصرف والوارد بموجب وصولات متفق عليها من قبل المكتب التنفيذي .

٨ ـ لايجوز لايه جهه غير مخوله من قبل المكتب التنفيذي استلام ايه مبالغ ماليه او عينيه .

٩ ـ يطبق هذا النظام عند اقراره على كافة المواطنين في كوردستان العراق دون تفريق او تميز .

التوقيع

لجنـــه الماليه

aaaaaa XXXXX aaaaaa

نظام القيادة العامة لثورة كوردستان

رقم ١ لسنه ١٩٦٤

نحن مجلس قيادة الثورة .

بعد الاطلاع على المادة الثالثه من دستور مجلس قيادة الثورة واستنادا الى مادته التاسعه الخاصه بتشكيل المكتب التنفيذى لمجلس قيادة الثورة .

وبناء على ما عرضه القائد العام للثورة وافق مجلس قيادة الثورة على وضع النظام التالى .

المادة الاولى —

آ ـ القيادات العسكريه واجباتها الشؤون العسكريه فقط وليس لها حق التدخل فى شؤون الادارات المحليه الا انه يجب التعاون بين القياده العامه وقيادات الفرق من جهه ومجلس الادارة العليا وهيئه ادارة اللواء من جهه اخرى وكذلك مع السلطات القضائيه بتبادل الآراء والمعلومات واتخاذ الاجراءات عند الضروره مع اخبار القياده العامه والمكتب التنفيذى بذلك من قبل كلا الطرفين .

ب ـ فى حاله الطوارىء والقتال يصدر المكتب التنفيذى اوامر خاصه بخصوص التعاون بين السلطات العسكريه والاداريه والقضائيه

المادة الثانيه — ينضم جيش كوردستان حسب الملحق «آ» المرفق .

الملحق رقم (٩- ٢٨)

المادة الثالثه . يتألف مجلس الدفاع الوطنى على الوجه التالى .

١ ـ الاعضاء

الاعضاء	رئيس اركان الجيش
الاصليون	معاون رئيس اركان الجيش
الاعضاء	قادة الفرق
الاضافيون	
الاعضاء	مدير الحركات والتدريب والخطط
الاستشاريون	مدير الاستخبارات والأمن
	مدير الاداره
	مدير الميره والتموين والعقود والمبايعات
	مدير الحسابات
	مدير شعبه التدقيق
	مدير الامور الطبيه
	مدير الصنوف
	رئيس المحكمه العسكريه العليا
	المشاور العدلى
	أى ضابط يقر المجلس حضوره

الملحق رقم (٩- ٢٩)

ب ـ السكرتير . سكرتير رئيس اركان الجيش ـ يقوم باعداما يقتضى للجلسات وضبط المقررات وكتابتها واصدارها وتبليغ هيئه المجلس والمكتب التنفيذى بصددها .

المادة الرابعه . آ ـ يقوم مجلس الدفاع الوطنى بالاعمال التاليه .

١ ـ تدقيق جميع لوائح القوانين والانظمه المتعلقه بالقياده العامه وابداء الملحوظات والمقترحات بشأنها .

٢ ـ تدقيق الواجبات والصلاحيات التى يخولها المكتب التنفيذى لجميع رؤساء الدوائر فى المقر العام وابداء الراى فيها .

٣ ـ النظر فى كافه ما يتعلق بتنظيم الجيش وتسليحه وتجهيزه واعاشه وتقديم المقترحات الخاصه بذلك .

٤ ـ النظر فى جميع القضايا الخاصه التى يأمر المكتب التنفيذى باحالتها اليه .

٥ ـ انتخاب ضباط الاعوان للترقيه والتثبيت والاحاله على التقاعد على ان ترفع مقترحاتها الى رئيس اركان الجيش الذى يرفعها بدوره الى المكتب التنفيذى للبت فيها .

ب ـ ليس لمجلس الدفاع صفه تنفيذيه بل هو مجلس استشارى له حق ابداء الرى وتقديم المقترحات للمكتب التنفيذى .

ج ـ تعقد جلسات مجلس الدفاع برآسه رئيس اركان الجيش وينوب عنه اقدم الاعضاء عند غيابه .

د - يجتمع مجلس الدفاع من حين لآخر بدعوه من الرئيس لاتخاذ القرارات فى المسائل المودعه اليه .

المادة الخامسه . رئاسه اركان الجيش .

يقوم بها رئيس اركان الجيش وهو المرجع الاستشارى العسكرى الاعلى فى المكتب التنفيذى مع عضوين آخرين لقياده الثورة ويكون مسؤولا عن اعمال الدوائر التاليه المرتبطه به

أ - دائرة الاركان العامه .

ب - دائرة الأمور الأداريه

ج - قيادات الفرق

المادة السادسه : دائرة الاركان العامه .

أ - يرأسها رئيس اركان الجيش وتتألف من المديريات التاليه .

مديريه الحركات والتدريب والخطط .

مديريه الاستخبارات والأمن .

مديريه الاداره

مديريه الميره والتموين والعينيه والعقود والمبايعات .

مديريه الحسابات العسكريه .

مديريه التدقيق

مديريه الطبابه

المشاور العدلى

الملحق رقم (٩- ٣١)

القطعات المقاتله

الصفوف

المحكمه العسكريه العليا

ب - تنحصر واجبات المديريات والصفوف المذكوره فى الفقره «أ» اعلاه فيما يلى :

١ - ابداء المشوره الى رئيس اركان الجيش فيما يتعلق بأختصاصها

٢ - الاشراف على الوحدات التابعه لكل منها والتأكد من حسن ادارتها وتنظيمها وتدريبها وكفايتها الحربيه .

المادة السابعه - الواجبات .

تنحصر مديريه الحركات والخطط والتدريب فى الشؤون التاليه .

أ - توزيع الوحدات .

ب - الخطط العسكريه والسوق القطعات والنفير .

جـ - ابداء المشوره فيما يتعلق بالحركات الحربيه والأوامر الصادره بشأنها

د - ملاحظه احكام القانون الدولى وما يتعلق منه بالقوات العسكريه

هـ - ملاحظه امور التهذيب والتدريب بأنواعها .

و - تنظيم الملاكات ومراقبتها .

ز - النظر فى امور المواصلات .

ح - تفتيش الوحدات والمؤسسات العسكريه .

ط - اعداد وترشيح الضباط للدورات .

الملحق رقم (٩- ٣٢)

ى ـ تأليف الكتب العسكريه وترجمتها وملاحظة طبعها ونشرها

ك ـ ادارة اعمال الصفوف .

ل ـ اصدار التعليمات بشأن اسبقيه تجهيز الوحدات والتشكيلات

م ـ شؤون البريد .

ن ـ تنظيم جداول خاصة بموجب الجيش من كافة المواد والتجهيزات والاسلحة والاعتده والاشخاص وغيرها .

٢ ـ تنظر مديرية الأستخبارات والأمن فى الشؤون التاليه .

آ ـ الاستخبارات العسكريه .

ب ـ الأمن العسكرى

جـ ـ القيام بواجبات العلاقات العامة (الدعايه)

د ـ الرقابة على المطبوعات والنشرات واتخاذ الوسائل المقتضه لكتمان الاسرار العسكريه .

٣ ـ تنظر مديريه الاداره فى الشؤون التاليه .

آ ـ السيطره على اعمال التطوع العام .

ب ـ الضبط والمحاكم العسكريه .

جـ ـ اسرى الحرب .

د ـ الامور الذاتيه

هـ ـ الاحتفالات .

الملحق رقم (٩- ٣٣)

و ـ قوانين الجيش وانظمته واوامره .

ز ـ استخدام الضباط واعطاء المناصب لهم وتصريحهم .

ح ـ المكافآة .

ط ـ معاملات الضباط والپيشمەرگه .

ى ـ ضبط القيود والسجلات

ك ـ الشهداء

ل ـ تنظم جداول الأشخاص

٤ ـ تنظر مديريه الميرة والتموين والعينيه والعقود والمبايعات فى الشؤون التاليه .

آ ـ تنظيم الخطط الاداريه ومراقبه عمل خدمات العقود والمبايعات

ب ـ الاسكان .

ج ـ قضايا الاستملاك والاستئجار

د ـ التنقل والنقلية

هـ ـ ادارة الحوانيت والترفيه

و ـ مواد الاعاشه من الارزاق وعلف وتعيين قياساتها ومقاديرها وخزنها وتوزيعها .

ز ـ تأمين القرطاسيه .

ح ـ المبايعات المحليه .

ط ـ العقود الخارجيه والداخليه .

ى ـ بيع اموال الثورة المنتقوله .

ك ـ ادخار الملابس والتجهيزات والمهمات

ل ـ ادخار المواد الحربيه والاسلحه والعتاد .

م ـ تأمين تجهيزات النفير واحتياط الحرب .

ن ـ تصليح الملابس .

س ـ صيانه المواد الحربيه والاسلحه والعتاد .

ع ـ ادارة المعامل .

ف تنظيم جداول بموجب التجهيزات والمواد والاسلحه والاعتد.

٥ ـ تنظر مديريه الحسابات العسكريه فى الشؤون التاليه .

آ ـ اسداء المشورة الماليه الى رئيس اركان الجيش والمكتب التنفيذى

ب ـ ادارة ماليه قوات الجيش ومراقبه صحه تنفيذ القوانين المرعيه بشأنها .

ج ـ اسداء المشورة بواسطه مدققي الحسابات الى آمرى الوحدات

د ـ اعداد تخمينات ميزانيه الجيش .

ه ـ تعيين الخطط الماليه والقيام بالاشراف على تنفيذها .

و ـ تدقيق الحسابات كافه .

ز ـ الموافقه على النفقات قبل صرفها .

الملحق رقم (٩- ٣٥)

حـ ـ النظر فى امور المتعلقه بالرواتب والمخصصات وتقديم التوصيات بشأنها .

ط ـ اعدادا التعليمات والمقترحات المابه .

٦ ـ واجبات المشاور العدلى ـ هوابداء المشوره القانونيه لرئيس اركان الجيش مع دوائر المقر العام .

٧ ـ يقوم مدير الامور الطبيه بما يلى .

آ ـ تنسق خدمات الطبابه وتجهيزها وفقا للخطط لموضوعه .

ب ـ وضع خطط تدريب منتسبى الطبابه ورفع كفائتهم الفنيه .

المادة الثامنه ـ تقسم الدوائر والمديريات والمؤسسات المذكورة اعلاه الى الى شعب يقررها المكتب التنفيذى حسب الحاجه وبموجب اقتراح رئيس اركان الجيش .

المادة التاسعه ـ تجرى معاملات الترفيه والتثبيت والتعيين والنقل والتقاعد للضباط القاده عدى امراء الافواج والالويه والفرق واعضاء مجلس الدفاع الوطنى باقتراح من رئيس اركان الجيش الى مجلس الدفاع الوطنى الذى يرفع ما يقرره الى المكتب التنفيذى للبت فيه ويجرى تعيين الافواج والالويه وقادة الفرق واعضاء مجلس الدفاع الوطنى وترفيعهم ونقلهم والاستغناء عن خدماتهم بأقتراح من رئيس اركان الجيش الى المكتب التنفيذى للبت فيه .

الملحق رقم (٩- ٣٦)

المادة العاشره - تؤخذ موافقه رئيس اركان الجيش من الامور التا

آ - تعين الضباط فى الجيش لاول مره .

ب - تعيين آمرو الوحدات ونقلهم .

جـ - تعيين ضباط الركن ونقلهم .

المادة الحاديه عشر - تؤلف من القياده العامه اللجان التاليه .

آ - لجنة العقود .

اولا تتألف لجنه العقود من

مدير الحركات والتدريب والخطط (او من ينوب عنه)

مدير الميرة والتموين والعينه والعقودوالمبايعات

مدير الحسابات

مدير شعبه التدقيق

مدير الأمور الطبيه .

ثانيا تقوم بدراسه عقود الجيش وفحص العطات وترفع مقترحاتهـــا الى رئيس اركان الجيش لابداء ملاحظاته عليها .

ثم تعرض على المكتب التنفيذى للبت فيها .

ب - لجنه المبايعات :

تتألف كما يلى : -

اولا الرئيس مدير الميرة والتموين والعينيه والعقود والمبايعات (اومن ينوب عنه) .

الملحق رقم (٩- ٣٧)

الاعضاء - عضوين يعينهم المكتب التنفيذى على ان يشترك مع اللجنه شخص له خبره بالمواد المقتضى شراوءها من كل صنف عند مايعه المواد المتعلقة بصفته

ثانيا - تتقوم بشراء المواد التى يقرر المكتب التنفيذى بشرائها من الاسواق المحليه فوراً دون وضعها فى المناقصه .

المادة الثانيه عشر - ينفذ هذا النظام من تأريخ نشره رسميا

المادة الثالثه عشر - على المكتب التنفيذى تنفيذ هذا النظام

كتب فى رانيه من اليوم السابع عشر من شهر تشرين الأول سنه ١٩٦٤

بارزانى مصطفى

رئيس مجلس قيادة الثورة

عضو	عضو	عضو	
عضو	عضو	عضو	عضو
عضو	عضو	عضو	عضو

الملحق رقم (٩- ٣٨)

الملحق رقم (٩- ٣٩)

الملحق رقم (١٠)[1]

مقررات الاجتماع الثاني لمجلس قيادة الثورة لكردستان العراق
عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعه الثاني يوم ١٣- ١٧/ ١٩٦٥/٢ وقرر ما يلي:-
من ناحية دستور وقوانين مجلس القيادة

قرر المجلس إضافة هذه المقدمة على الدستور

المادة الاولى:- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما: القومية العربية، والقومية الكوردية، وأقليات تركمانية، وآثورية، وأرمنية وغيرها، وان هذه القوميات والأقليات تؤلف وحدة الكيان العراقي.

المادة الثانية:- لغرض ضمان أسس التطور الطبيعي للكيان العراقي، وتقوية التآخي والاتحاد الاختياري بين القوميتين الرئيسيتين العربية والكوردية، وبالاستفادة من تجاربنا الماضية وتجارب الشعوب، يجب إقامة جمهورية عراقية خالية من كل أشكال الاضطهاد القومي، وإقرار الحقوق القومية للشعب الكوردي على أساس الحكم الذاتي.

المادة الثالثة:- يتضمن الحكم الذاتي للشعب الكوردي في الجمهورية العراقية ممارسة الشعب الكوردي للحقوق الإدارية (بما فيها الأمن الداخلي)، والثقافية، والتخطيط الاقتصادي الإقليمي، والتمثيل القومي في جهاز الدولة العراقية. وان جهاز الحكم الذاتي ملزم بجميع قرارات الحكومة المركزية في قضايا الدفاع الوطني وغيرها من متطلبات المصالح العليا للدولة على أن لا تضر بأي شكل من الأشكال بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي. كما أن الحكومة العراقية ملزمة بتقديم المساعدات المادية والأدبية للقضاء على أسباب التخلف وللنهوض بالقومية الكوردية، وانجاز وسائل التطور الشامل للشعب العراقي بأسره.

المادة الرابعة:- بما أن ثورة كوردستان قد نشبت كرد فعل للاضطهاد القومي وتعسف الحكومات المركزية، ودفاعا عن وجود الشعب الكوردي وحقوقه القومية المهضومة؛ فإن وجود جيش كوردستان

---

(١) المصدر: شازين هيرش ونزار محمد، ژێدەرێ بەرێ، ل٢٧٠-٢٧١.

الثوري ضمان ضروري للوجود الكوردي المهدد، وسيكون هذا الجيش خاضعا لكل الحلول السلمية المقبولة العادلة بين قيادة الشعب الكوردي والحكومة المركزية. وهو لا يهدف إلى إقامة سلطة مزدوجة أو فصل كوردستان عن العراق، بل انه تكوّن تاريخيا خلال الهجمات الظالمة للحكومة المركزية، وهو يحمي الآن مصالح المواطنين في المناطق التي سحبت عنها الحكومة جهازها الإداري.

المادة الخامسة:- في حالة قيام وحدة أو اتحاد بين العراق وأي قطر آخر يقرر الشعب الكوردي مصيره بنفسه.

المادة السادسة:- يقر هذا الدستور الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديمقراطية لسائر أبناء الأقليات في ولاية كوردستان.

كما قرر المجلس اضافة المادة التالية على الدستور:-

المادة الرابعة عشرة:-

أ- يجوز تعديل احكام هذا الدستور بموافقة ثلثي الأصوات.

ب- يجوز زيادة المجلس بموافقة ثلثي الاصوات.

وقرر المجلس اضافة الفقرة الآتية إلى المادة التاسعة:-

(يجوز زيادة أو تقليل عدد اعضاء المكتب التنفيذي حسب الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة).

من الناحية العسكرية:-

قرر المجلس ما يلي:-

١- إضافة ما يلي على المادة الاولى فقرة (أ) من قانون القيادة العامة لثورة كوردستان:-

(يعين في كل لواء أو قضاء أو ناحية لجنة برئاسة المسؤول الإداري، وعضوية عن مندوب عن اللشكر، ومندوب عن الحزب، وآخر من وجهاء المنطقة، تجتمع حسب الحاجة لبحث سائر المشاكل الإدارية والمالية والمشاكل الأخرى وأوجه النقص في جميع الأمور، وتكون مربوطة حسب تسلسل المراجع بالمكتب التنفيذي بواسطة المسؤول الإداري للواء وتعمل بموجب توجيهات وأوامر المكتب التنفيذي).

٢- ضرورة الاستمرار على إعطاء إجازات حمل السلاح داخل كوردستان دون أخذ رسوم على هذه الإجازات، ويستعمل أكبر عدد ممكن من هذا السلاح لقوة احتياطية للثورة عند الحاجة.

٣- ابدال اسماء فرق جيش كوردستان الثوري إلى لشكر بدلا من كلمة فرقة.

من الناحية الإدارية:-

تقرر ابدال اسم المتصرف في إدارتنا المحلية إلى المسؤول الإداري في اللواء والقائممقام إلى المسؤول الإداري في القضاء ومدير الناحية إلى المسؤول الإداري في الناحية.

من الناحية المالية:-

١- تقرر القيام بجمع تبرعات شهرية منتظمة من جميع مواطني كوردستان العراق حسب رغبتهم لتأمين مالية شهرية ثابتة للثورة.

٢- تقرر تشكيل لجنة خاصة من ذوي الخبرة لدراسة موضوع الأراضي الأميرية وأراضي الإصلاح الزراعي والأوقاف والأراضي المستولى عليها، ووضع أحسن السبل للتصرف بها بشكل يخدم مصالح الثورة والمواطنين، ويتلاءم مع ظروف الثورة، ويوصي رئيس اللجنة بإعطاء أراضي الأوقاف للمساجد.

مواد عامة

١- تقرر طرد شيخ محمد باليساني من عضوية المجلس لعدم دوامه ورجوعه إلى وظيفته الحكومية.

٢- تقرر قبول بعض الأعضاء الجدد بما فيهم ممثلين عن كل من المنظمات الديمقراطية الكوردستانية.

المكتب التنفيذي

١٩٦٥/٣/٣

الملحق رقم (١١)[1]

بيان عن اللجنة التحضيرية لاتحاد طلبة كردستان- العراق

فرع لواء الموصل

يا طلائع ثورة شعبكم:

إن اتحادكم قد إلى على نفسه أن يخدم شعبه الكردي، ويضع كافة إمكانياته المادية والمعنوية تحت تصرف قيادة الثورة القيادة الحكيمة، التي آلت على نفسها أن تحقق للأمة الكردية حقوقها القومية وهو الحكم الذاتي لكردستان العراق. تلك القيادة التي شعارها (كردستان أو الفناء).

يا أسود كردستان: فإن ما قام به الحزب الديمقراطي الكردستاني من أعمال ومنجزات وتنظيمات في كافة المجالات بعد المؤتمر السادس، حقاً انها أعمال مدهشة خلال هذه الفترة القصيرة من عمر القيادة الجديدة للحزب نذكر بعض منها لكم فيما يلي:

١-بعد المؤتمر مباشرة بمدة قليلة تمت الانتخابات الديمقراطية الحرة لجميع اللجان المحلية بعد تصفية العناصر الانتهازية والمشبوهة عن صفوف الحزب.

٢-ان عقد المؤتمرين العسكري والشعبي وانتخبوا فيما بينهم أعضاء لمجلس قيادة الثورة.

٣-تم تشكيل مجلس لقيادة الثورة وبعد اجتماعات متواصلة وضعت القوانين والأنظمة والتعليمات لإدارة الثورة وحمايتها وانتخبت من بين أعضائها (المكتب التنفيذي).

٤-تم تنظيم جيش التحرير كردستان على أساس الفرق والأفواج وغيرها من الملاكات كأي جيش من الجيوش العصرية.

٥-ابتدأت تنظيمات الإدارية والعدلية والمالية في جميع مناطق كردستان المتحررة، وقد عين الموظفين الإداريين والحكام الماليين وغيرهم.

إن كل هذه الأعمال قام به الحزب الديمقراطي الكردستاني بتوجيه وتأييد من رئيسه وقائد ثورته المظفرة مصطفى البارزاني. خلال الشهور القليلة المنصرمة، وإضافة على ما تقدم فقد تم تشكيل اللجان التحضيرية في جميع المناطق للمنظمات الديمقراطية الكردستانية، كاتحاد المعلمين، والنساء، والشبيبة، واتحادكم هذا بتأييد ومساندة من قيادة الحزب الجديدة تمهيداً للقيام بانتخابات قيادات جديدة لها. هذا ونبشركم بقبول جمعية طلبة الأكراد في أوروبا عضواً في اتحاد الطلاب العالمي.

يا حملة مشاعل الحرية: أفلا تكفي هذه الأعمال لخرس ألسنة السوء من الانتهازيين والمنحرفين والضالين والمنهزمين والمتفرجين ليعود إلى رشدهم والالتفاف حول حزبهم وقيادة ثورتهم واتحاداتهم التي

---

(١) المصدر: (ملفات مفاوضات شباط ١٩٦٤ وما أعقبتها).

ستقبل المغررين في صفوفنا مرة ثانية ونسيان الماضي حرصاً من هذه القيادات على وحدة الشعب الكردي، للسير بثورتنا إلى الهدف المنشود وهو الحكم الذاتي لكردستان العراق في ظل جمهورية ديمقراطية حرة.

أيها الاخوان نهيب بكم ان تنظموا صفوفكم والالتفاف حول اتحادكم بتنظيم حديدي، وأن تصرفوا كل إمكانياتكم في النضال ضد أعداء الثورة ثورة الشعب الكردي بأسره، حيث إنها ليست ثورة شخص أو أشخاص او جماعة انها ثورة شعبنا بأجمعه وتعمل باخلاص وبكل ما لديكم من طاقة في سبيل تقدم ونجاح هذه الثورة، نجاحها نجاح الشعب الكردي وفشلها فشل الشعب الكردي بأسره؛ ولهذا فإن طلبة الشعب الكردي مدعون إلى إيلاء حقوق فصائل المثقفين الضرورية للشعب والوطن بقوى جديدة فتية، وان كردستان بحاجة ماسة إلى مثقفين من ذوي استقامة وإخلاص وطني، مرتبطين بعمل الشعب وعليه فإن شعبنا ينتظر منا مواصلة الدراسة بكل جهد لتحصيل العلم أكثر من أي وقت آخر، لنتمكن من بناء وطننا على أسس علمي مدروسة وبهذه المناسبة نوصي كافة إخواننا الطلبة باتباع ما يلي:

١- عدم فسح المجال بالعمل السياسي لأية زمرة طلابية كردية خارج اتحادنا، وفضحها أمام الجماهير لما تبث من نيات شريرة في أنفسها للغايات الشخصية الدنيئة ولعرقلة سير تقدم ثورتنا إلى النجاح الكامل.

٢- فسح المجال أمام المغرر بهم من طلابنا البواسل للانضمام إلى اتحادنا ولجانها التحضيرية بعد أن اتضح لهم انحراف بعض قياداتنا الطلابية السابقة عن أهداف الاتحاد.

٣- على جميع الرفاق العمل وفق النظام الداخلي وعقد الاجتماعات لبحث المشاكل التنظيمية ورفعها إلى القيادات.

٤- ونرجو عدم الدخول في المناقشات والمجالات التي ليست على أساس صحيح وصرف اوقاتهم لذلك.

٥- نرجو من الجميع التعاون مع أساتذتهم بروح أخوية صادقة ومراعاة النظام المدرسي والدوام المنتظم؛ لأن العلم هو أساس بناء المجتمع.

٦- نوصي بعدم الجلوس في المقاهي وأماكن اللهو ولعب القمار والملاعيب الأخرى الصبيانية؛ مما يؤدي ذلك إلى ترك دروسهم والتتبع العلمي.

٧- هذا ونرجو لكم النجاح في دراساتكم وأعمالكم وفي نضالكم إلى جانب الجماهير ضد الأعداء الخونة والظاهرين منهم والمتسترين.

عاش اتحادنا في خدمة الشعب

عاشت ثورة شعبنا بقيادة مصطفى البارزاني

يەكەتی قوتابیانی کوردستان — اتحاد طلبة كردستان

فرع دهوك — اللجنة التحضيرية

لاتحاد طلبة كردستان العراق

فرع الموصل

١٩٦٤/١٢/٢٠

الملحق رقم (١١- ١)

الملحق رقم (١١- ٢)

الملحق رقم (١٢)[1]

دستور مجلس قيادة الثورة لكوردستان العراق
بشكله المعدل
كما أقره الاجتماع الرابع للمجلس في ٢٣ ايلول ١٩٦٨

بسم الله وباسم الشعب الكوردي
دستور مجلس قيادة الثورة لكوردستان العراق

يتكون العراق من قوميتين رئيستين هما: القومية العربية، والقومية الكوردية، وأقليات تركمانية، وآثورية، وأرمنية وغيرها، وان هذه القوميات والأقليات تؤلف وحدة الكيان العراقي ولغرض ضمان أسس التطور الطبيعي لهذا الكيان ولتقوية التآخي والاتحاد الاختياري بين القوميتين الرئيستين العربية والكوردية، وبالاستفادة من تجاربنا الماضية وتجارب الشعوب نرى من الضروري إقامة جمهورية عراقية ديمقراطية خالية من كل شكل من أشكال الاضطهاد القومي، وإقرار الحقوق القومية العادلة للشعب الكوردي على اساس الحكم الذاتي.

إن الحكم الذاتي الذي ينشده شعبنا الكوردي يجب أن يقوم على أساس تمكين الشعب الكوردي من ممارسة حقوقه الإدارية (بما فيها الامن الداخلي)، والحقوق الثقافية، والتخطيط الاقتصادي الإقليمي، والتمثيل القومي في جهاز الدولة العراقية، في الوقت الذي تكون اجهزة الحكم الذاتي ملزمة بجميع قرارات الحكومة المركزية في قضايا الدفاع الوطني والأمور الخارجية والقضايا المالية بما فيها التخطيط المركزي، وعلى الحكومة المركزية تقديم المساعدات المادية والأدبية للقضاء على أسباب التخلف والنهوض بالقومية الكوردية، وتهيئة مستلزمات التطور الشامل للشعب العراقي بأسره.

لقد نشبت ثورة شعبنا في كوردستان العراق كرد فعل للاضطهاد القومي وتعسف الحكومات المركزية، ودفاعا عن وجود الشعب الكوردي وحقوقه القومية المهضومة؛ وعليه فإن وجود تشكيلات جيش كوردستان الثوري ضمانة ضرورية للمحافظة على الوجود الكوردي المهدد، وسيكون هذا الجيش بطبيعة الحال خاضعا لكل الحلول السلمية المقبولة العادلة بين قيادة الشعب الكوردي والحكومة المركزية، واننا لا نهدف من وراء ذلك إلى إقامة سلطة مزدوجة أو فصل كوردستان عن العراق، إلا أن الحقيقة الماثلة تفرض علينا أن نوضح بأن هذا الجيش تكوّن تاريخيا خلال الهجمات الظالمة للحكومة المركزية، وهو الآن يحمي مصالح المواطنين في المناطق التي سحبت عنها الحكومة المركزية جهاز الإداري، ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نشير إلى أنه عند قيام أية وحدة أو اتحاد بين العراق وأي قطر

(١) المصدر: مسعود البارزاني، المصدر السابق،١٩٦١-١٩٧٥، ص٥١٠-٥١٦.

عربي آخر يجب أن يؤخذ رأي الشعب الكوردي في الموضوع بنظر الاعتبار ولاتخاذ ما يلزم، لضمان تطور القومية الكوردية في الدولة الجديدة مع مستوى التقدم، الذي تحرزه القومية العربية الشقيقة فيه، وبخلافه سيجد الشعب الكوردي نفسه مضطراً إلى البحث عن ايجاد السبل التي تكفل له حقه في الحرية والسعادة والتقدم.

إن شعبنا الكوردي الذي يخوض غمار الكفاح من أجل حقوقه القومية المشروعة سيكون بلا شك سندا ودعامة للأقليات القومية والدينية القاطنة في كوردستان العراق، وان هذا الدستور يقر لهم ممارسة حقوقهم الثقافية والإدارية وحرياتهم الديمقراطية أسوة بغيرهم من أبناء الشعب الكوردي.

إيماناً بعدالة الاهداف السامية التي سلف ذكرها، وبمشروعية مطاليب الثورة الكوردية التي اندلعت في ١١- ايلول- ١٩٦١، وبضرورة وجود قيادة منظمة لها منبثقة من الشعب تأخذ على عاتقها مهمة قيادة الثورة، وسن القوانين والانظمة لإدارة شؤون كوردستان العراق من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والقضائية وغيرها، قررنا نحن أعضاء مجلس قيادة الثورة لكوردستان العراق المجتمعين في بوسكين بتأريخ ٩- تشرين الاول- ١٩٦٤ إقرار هذا الدستور ووقعنا عليه والله ولي التوفيق.

- **المادة الأولى:** يسمى الدستور بدستور مجلس قيادة الثورة لكوردستان العراق.

- **المادة الثانية:** المجلس هو أعلى سلطة في الثورة.

- **المادة الثالثة:** يتألف المجلس من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني وقادة المناطق العسكرية لجيش كوردستان الثوري، وممثلي إخواننا المسيحيين، وممثلي قطاعات الشعب الكوردي الاخرى. ومن حق الشخصيات العراقية وممثلي الأحزاب والقوميات الأخرى في العراق أن يكونوا أعضاء في المجلس في حالة مساهمتهم في العمل من أجل تحقيق أهداف الثورة، على أن يتم اختيارهم من قبل المجلس.

- **المادة الرابعة:** يرسم المجلس السياسة العامة للثورة ويحدد أهدافها ويسن القوانين والأنظمة المتعلقة بالشؤون العسكرية والاقتصادية والإدارية والقضائية والتعليمية والصحية وغيرها في كوردستان العراق.

- **المادة الخامسة:** ينتخب المجلس رئيسه بالأكثرية المطلقة وهو القائد العام للثورة.

- **المادة السادسة:**

١- ينبثق من المجلس مكتب تنفيذي يتألف من تسعة أعضاء عدا الرئيس يجري انتخابهم من قبل المجلس.

٢- يشترط في عضو المكتب التنفيذي أن يكون متفرغا للعمل في المكتب.

٣- يشرف على أعمال المكتب التنفيذي سكرتير يجري انتخابه من قبل اعضائه بالاكثرية.

- **المادة السابعة:**

١- يجتمع المجلس مرة كل عام، ويمكنه عقد اجتماعات استثنائية بطلب من الرئيس أو المكتب التنفيذي أو اكثرية أعضائه.

٢- يحصل النصاب بحضور الاكثرية المطلقة من الاعضاء.

٣- في حالة وجود ظروف قاهرة يتعذر فيها عقد الاجتماع يمارس المكتب صلاحيات المجلس لمدة اقصاها ستة اشهر.

- **المادة الثامنة:** ينفذ المكتب التنفيذي جميع ما يرسمه المجلس ويكون مسؤولا امامه.

- **المادة التاسعة:**

١- يكون أعضاء المجلس مشاورين لأجهزة الثورة المختلفة. وعلى المسؤولين في الثورة الاسترشاد بآرائهم كل ضمن منطقته عند وجود أحد الأعضاء أو بعضهم في تلك المنطقة.

٢- يتمتع عضو المجلس بحصانة خاصة تمنع اتخاذ الإجراءات بحقه من قبل المراجع الاخرى في الثورة إلا في حالة الجرم المشهود.

٣- في حالة قيام أحد اعضاء المجلس بأعمال تضر بمصلحة الثورة يفرض عليه المجلس أو المكتب التنفيذي إحدى العقوبات التالية:-

١-الفات نظر.

٢- الانذار.

٣- التجميد.

٤- الطرد.

٥- إحالته إلى محكمة الثورة العليا في حالة اتهامه بالخيانة.

- **المادة العاشرة:**

١- يجوز تعديل أحكام هذا الدستور بموافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس.

٢- يجوز زيادة أو تقليل عدد اعضاء المجلس بموافقة ثلثي أعضائه.

٣- يجوز زيادة أو تقليل عدد أعضاء المكتب التنفيذي حسب مقتضيات المصلحة العامة وبموافقة ثلثي الأعضاء.

- **المادة الحادية عشرة:** للرئيس الصلاحيات التالية بالإضافة إلى صلاحياته الواردة في المواد الاخرى:

١-يرأس اجتماعات المجلس والمكتب التنفيذي.

٢- يعين ويقيل ممثلي الثورة والمسؤولين العسكريين بالتشاور مع المكتب التنفيذي.

٣- يصادق على القوانين والأنظمة وعلى قرارات المجلس والمكتب التنفيذي.

٤- يقرر استئناف القتال ويقبل الهدنة والصلح بعد موافقة أكثرية أعضاء المجلس.

٥- يصادق على أحكام الإعدام وله الحق في تبديلها وتخفيض العقوبات الأخرى- أو إلغائها.
٦- يصدر العفو الخاص عن المجرمين أو القائمين بأعمال ضد الثورة، كما يصادق على العفو العام الذي يقترحه المجلس أو المكتب التنفيذي.

- **المادة الثانية عشرة:** في حالة غياب الرئيس عن كوردستان إو إذا تعذر عليه القيام بواجباته لسبب ما، ينوب عنه المكتب التنفيذي في ممارسة صلاحياته.

- **المادة الثالثة عشرة:** عند خلو منصب الرئيس لأي سبب كان، يقوم المكتب التنفيذي بأعماله واستعمال صلاحياته لحين انتخاب رئيس جديد خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

- **المادة الرابعة عشرة:** لا يمكن حل المجلس إلا بموافقة ثلثي أعضائه.

"القضاء"

- **المادة الخامسة عشرة:** القضاء في كوردستان مستقل استقلالا تاما في جميع فعالياته.

- **المادة السادسة عشرة:** القسم العدلي في **المكتب** التنفيذي هو المرجع في الإشراف ومراقبة أجهزة القضاء المختلفة لضمان تطبيق القوانين والأنظمة.

- **المادة السابعة عشرة:**

المحاكم ودرجاتها: تكون المحاكم في كوردستان على ثلاث درجات:

١- المحاكم ذات الحاكم المنفرد:

تنظر في القضايا الحقوقية والشرعية في حالة عدم وجود قاض، وفي القضايا الجزائية التي لا تزيد عقوبتها على سنتين. ويكون للحاكم المنفرد بالإضافة إلى صلاحياته كحاكم جزاء درجة أولى أو ثانية حاكم بداءة غير محدودة أو محدودة، ويكون أيضا حاكما للتحقيق ورئيس تنفيذ.

٢- المحاكم الكبرى:

تشكل المحكمة الكبرى من ثلاثة حكام على أن يكون الرئيس واحد أعضائها حقوقيا، ولها صلاحية النظر في القضايا الجزائية التي تزيد عقوبتها على سنتين، وتكون بمثابة محكمة استئناف بالنسبة للقرارات الصادرة من المحاكم ذات الحاكم المنفرد.

٣- محكمة التمييز:

وهي أعلى سلطة قضائية في الثورة، وتتشكل من رئيس وعضوين على الأقل يرشحهم المكتب التنفيذي، وفي القضايا الشرعية يضاف إليهم عضو آخر أو أكثر من ذوي الاختصاص في الأمور الشرعية يرشحهم رئيس المحكمة وترتبط هذه المحكمة بالمكتب التنفيذي مباشرة.

- **المادة الثامنة عشرة:** للمكتب التنفيذي صلاحية تشكيل محاكم خاصة عند الاقتضاء.

- **المادة التاسعة عشرة:** تختص المحاكم الشرعية بالنظر في القضايا الشرعية.

- **المادة العشرون:** تطبق المحاكم القوانين التالية حسب اختصاصاتها:

قانون العقوبات البغدادي، وقانون العقوبات العسكري العراقي، وقانون أصول المحاكم الجزائية، وفي الجرائم التي ترتكب ضد الثورة تطبق أحكام الباب الثاني عشر والثالث عشر من نفس القانون مع مراعاة أن سلطة الثورة الكوردية هي البديل عن الدولة العراقية المنصوص عليها في البابين المذكورين. أما في القضايا المدنية فتطبق أحكام القانون المدني العراقي وأصول المرافعات المدنية والتجارية العراقي وسائر القوانين الأخرى التي لا تتعارض مع مبادئ الثورة والقوانين التي تصدرها. أما في القضايا الشرعية فتطبق أحكام قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المطبق في العراق، وفي الحالات غير الواردة في القانون المذكور تطبق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء حسب ظروف الحال.

كما تطبق القوانين التي تصدرها الثورة.

- **المادية الحادية والعشرون:** يصدر القسم العدلي في المكتب التنفيذي الأنظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم شؤون القضاء.

"الإدارة"

- **المادة الثانية والعشرون:** يصدر المجلس أو المكتب التنفيذي القوانين والأنظمة الخاصة بتنظيم شؤون الإدارة في كوردستان عند الاقتضاء.

"المالية"

- **المادة الثالثة والعشرون:**

١- لغرض ضبط وتنظيم الامور المالية في كوردستان، ينبثق من المكتب التنفيذي قسم مالي يأخذ على عاتقه مهمة تكوين جهاز مالي لضبط موارد الثورة وتنميتها وتحديد اوجه الصرف النافعة واصدار الانظمة والتعليمات اللازمة لذلك.

٢- يقوم القسم المالي بتشكيل لجنة خاصة من ذوي الخبرة لدراسة موضوع الأراضي الاميرية وأراضي الإصلاح الزراعي لا سيما المستولي عليها، ووضع أحسن السبل للتصرف بها بشكل يضمن مصالح الثورة وأبناء الشعب وخاصة الكادحين منهم.

"القضايا السياسية"

- **المادة الرابعة والعشرون:** تنظيم وتوجيه الأمور السياسية في الثورة من الناحيتين الداخلية أو الخارجية يتم بالاتفاق والتشاور بين المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني والمكتب التنفيذي وإشراف القائد العام للثورة.

"الشؤون العسكرية"

- **المادة الخامسة والعشرون:** يشكل قسم عسكري في المكتب التنفيذي واجبه تنظيم الأمور العسكرية في الثورة والعمل على تطويرها من جميع الوجوه، ويصدر هذا القسم بالتشاور مع المكتب التنفيذي والقائد العام للثورة جميع الأنظمة والتعليمات والأوامر المقتضية لذلك.

- **المادة السادسة عشرة:**

١- يشكل قسم للخدمات الاجتماعية في المكتب التنفيذي يأخذ على عاتقه توسيع الخدمات الصحية والتعليمية ومكافحة الأمية، والخدمات الأجتماعية الأخرى وتطويرها وتعميمها في جميع أرجاء كوردستان المحررة.

٢- تقوم الجهات الأخرى في الثورة بتقديم كل مساعدة لهذا القسم في عمله الإنساني.

*****

الملحق رقم (١٣)[1]

بيان إلى الشعب الكردي في العراق

لقد قامت ثورة ١٧ تموز الجبارة لتضع حداً للظروف الاستثنائية التي مرت بعراقنا الحبيب حيث استشرى الفساد وسادت المحسوبية، وانطلقت جموع الانتهازيين والمنتفعين وأعوان الاستعمار تمزق الوحدة الوطنية، وتضع المعوقات في وجه التقدم والتطور لهذا البلد، وقد حاولت عناصر الشر هذه أن تجعل من شمالنا العزيز مجالاً للصراع وأتونا للحرب، ناسية أو متناسية بأن أبناء الشعب تربطهم أواصر القربى والدين والمصالح والتاريخ والنضال المشترك.

لقد قامت ثورة ١٧تموز وفي طليعة أهدافها حل القضية الكردية حلاً سلمياً عادلاً؛ وذلك انطلاقاً من إيمان الثورة بأن للشعب الكردي حقوقاً قومية يجب أن يتمتعوا بها، وأن للأكراد مطامح تقدمية لهم أن يحققوها؛ وعليه فقد وضعت الثورة في حسابها أن حل القضية الكردية يشكل حجر الزاوية في ديمومة الثورة وفي نجاحها؛ ولذلك فقد أكد مجلس قيادة الثورة في كل مناسبة بأن حل القضية الكردية سيكون وفقاً لبيان التاسع والعشرين من حزيران الصادر عام١٩٦٦، كما أن مجلس قيادة الثورة متأكد من مساهمة جميع الأكراد المخلصين مساهمة مباشرة وجدية في تحويل هذا البيان إلى حيز التنفيذ، والعمل من أجل تطبيقه بشكل كامل؛ ذلك لأن تقدم العراق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتركيز الاستقلال وتعميق جذوره لا يمكن أن يتم إلا بصهر النضال العربي الكردي وجعله نضالاً مشتركاً ينطلق بثقة وإصرار نحو الإهداف الكبرى التي يتطلع إليها شعبنا العظيم.

لذلك فقد اسقطت ثورة تموز ومنذ اللحظة الأولى لاندلاعها وسائل العنف والتعنت، ومنعت التشويش والدس، ورفضت إعطاء الوعود البراقة، والتزمت بحل الموضوع حلاً سلمياً يقوم على العدل والفهم الكامل لهذه القضية. وباشرت ومنذ أيامها الأولى بتطبيق بيان التاسع والعشرين من حزيران فقامت جامعة السليمانية وهي تستقبل الطلاب من أبناء هذه المنطقة، وقد شرع قانونها بشكل يضمن للجامعة أن تكون جامعة نموذجية، كما أعلنت عن قيام مجمع علمي كردي يتولى الاهتمام بالنواحي العلمية المتعلقة بالنواحي العلمية المتعلقة بالثقافة الكردية، وفي مجال الإدارة أجريت التغييرات بما يتناسب وبنود البيان المذكور، وقد وضعت الحكومة الوطنية قانون المحافظات وسوف يشرع من أجل أن يصار إلى وضع أسلوب للإدارة يتلائم مع المرحلة الحضارية القائمة ومع التقدم الذي ننشده. وإلى جانب هذا فقد اطلقت الثورة سراح جميع السجناء والمعتقلين بسبب حوادث الشمال، كما أمرت بإرجاع المفصولين من عمال ومستخدمين وموظفين إلى وظائفهم، من أجل تهيئة مجالات

(١) المصدر: جريدة الهدف، العدد (٥٦٩)، ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٨.

العيش الكريم لهم ليكونوا مواطنين صالحين، كما باشرت بإقامة المعامل في هذه المنطقة كمعمل السكر في لواء أربيل، ووضعت الإمكانيات لتوسيع معملي الأسمنت والسيكاير في السليمانية. ان خطوات الثورة واضحة وجلية وانها إذ تقوم بهذه الإجراءات إنما تنطلق من قناعتها بأن هذه الإجراءات أمور لا بد من تنفيذها.

إن سياسة التضليل والتسويف قد انتهت، وان إيمان الثورة بحل القضية الكردية بات واضحاً وصريحاً في كل خطوة تخطوها، ولقد أدرك الاستعمار خطورة هذه الخطة، فلجأ يحرك أعوانه وعملاءه من أجل التشويش وإعاقة هذه المسيرة التي سارت عليها ثورة السابع عشر من تموز، فأخذ يشيع بأن قادة الثورة غير جادين في وعودهم، وانهم سيعملون على تعريب المنطقة أو تهجير سكانها إلى مناطق أخرى. إننا نعلن بأن مثل هذه الدعايات لا أساس لها من الصحة، وان الثورة التي قمنا بها إنما هي ثورة قومية تقدمية تؤمن بحقوق القوميات الأخرى، وان تقدمية هذه الثورة تفرض على قادتها أن يكونوا قوميين إنسانيين يكفرون بالاستعلاء والصهر للقوميات، ويحترمون القوميات الأخرى بقدر ما يحترمون قوميتهم. وأما فرية التهجير فهي الأخرى باطلة، وان قانون المحافظات وقيام جامعة السليمانية والاعتراف بعيد نوروز أدلة دامغة على بطلان افترائهم هذا.

إننا نعلن ونحن في مراكز المسؤولية أن وحدة التراب العراقي قضية أساسية في مسيرتنا، وان هذه الوحدة متفق عليها بين العرب والأكراد، ونعلن بأن تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية ليس منة نمتن بها عليهم إنما هي حق من حقوقهم علينا أن نعترف به وقد اعترفنا، وان مصالحنا المشتركة ومصيرنا المشترك يحتم علينا أن نلتقي على أرض صلبة واحدة تمتد من الجبال إلى السهول وتضم شعبنا من الجنوب إلى الشمال، وان وحدة هذه المصالح تحتم علينا أن نعي طبيعة هذه المرحلة وأن نعي مسؤولياتنا بشكل حر واع، وأن نكون يداً واحدة تضرب بقوة المفرقين والدساسين والمخاتلين وتسقط إلى الأبد تلك العلاقات السلبية التي تتحكم في علاقاتنا، وتبدأ صفحة جديدة من العلاقات الايجابية تقوم على الاحترام والود والتآخي، الذي يكلله النضال المشترك والمصير المشترك.

مجلس قيادة الثورة
مكتب شؤون الشمال
تشرين الثاني ١٩٦٨

الملحق رقم (١٤) [1]

بيان من المكتب التنفيذي
حول البيان الذي أصدره مكتب شؤون الشمال إلى الشعب الكردي مؤخراً

بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٦٨ أصدر مكتب شؤون الشمال التابع لمجلس قيادة الثورة العراقي بياناً إلى الشعب الكوردي، وقد أذاعت محطة بغداد وأجهزة الإعلام الحكومية الأخرى البيان المذكور أكثر من مرة.

وأشار البيان إلى تحركات من أسماهم بعملاء الاستعمار والدعايات المغرضة التي يروجونها عن النوايا السيئة لحكام العراق، وقد ندد البيان بهذه الشائعات وأكد على أن الحكومة ماضية في تنفيذ سياستها الرامية إلى حل القضية الكردية في العراق حلاً سلمياً عادلاً والاستجابة للحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، وأورد البيان عدداً من المنجزات التي قدمتها الحكومة في هذا المضمار كدليل عى حسن نيتها وعزمها على الالتزام باتفاقية حزيران.

وإننا مع عدم معرفتنا بالأسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة إلى أصدار بيانها الغامض هذا، إلا أننا نود التعليق عليه باختصار وبالقدر الذي يلقي الأضواء على بعض الجوانب من السياسة غير الواقعية التي تمارسها الحكومة بالنسبة للقضية الكردية خلال الشهور الاخيرة.

مما لا شك فيه وكما يعلم أبناء الشعب ذلك جيداً أن جميع الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة بالنسبة إلى هذه القضية الحيوية لم تتعد نطاق تنفيذ بعض الأجزاء الثانوية من الاتفاقية المذكورة، أما بنودها الأساسية فلا زالت الحكومة العراقية تلتزم ازاءها جانب الصمت، وقد تناولت منها لحد الآن البند الأول حيث نفذته بشكل خيب آمال حتى أشد العناصر الموالية للحكم. وهو البند الخاص بتثبيت الحقوق القومية للشعب الكردي، فقد ورد في الدستور المؤقت الأخير بصورة عرضية وأقحم على المادة الحادية والعشرين منه إقحاماً واعتبر المنصفون ذلك خطوة إلى الوراء بالنسبة لحقوق شعبنا القومية.

وهناك حقيقة أخرى جديرة بالإشارة وهي أن المنطلقات الفكرية للحكم القائم تتعارض كلياً مع بعض البنود الجوهرية من الاتفاقية وخاصة البند الرابع منه، وهو الخاص بإجراء الانتخابات النيابية العامة في البلاد وإرساء قواعد الحكم على أسس ديمقراطية واطلاق الحريات العامة. حيث تسير الحكومة على مبدأ احتكار السلطة والتهجم على الحياة النيابية، وتعتبر النقابات التي تتولى الحكومة نفسها أمر الإشراف عليها هي البديل عن الحياة البرلمانية الديموقراطية. وتنعكس مظاهر هذه

---

(١) المصدر: ميڤان عارف بادي، موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكوردية (١٩٤٦-١٩٧٠) - دراسة تاريخية -، (أربيل، ٢٠٠٨)، ص٣٧٠.

السياسة الأنانية حتى على تكوين مكتب شؤون الشمال نفسه إذ إن أعضاء المكتب المذكور جميعهم يمثلون اتجاهاً سياسياً واحداً ولا يضم أي عنصر كردي حتى من اتباع وزعانف الحكم، ويصدق هذا الأمر على مجلس قيادة الثورة العراقي نفسه. هذا فضلاً عن أن إناطة حل أكبر واعقد مشكلة يعاني منها العراق بيد مكتب شؤون الشمال ينطوي على الاستخفاف، ويعكس عدم جدية الحكم في ايجاد حل حاسم للقضية الكردية.

أما بالنسبة لاطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين من الأكراد أو الذين احجزت حرياتهم بسبب ثورة كردستان؛ فإن الحكومة الحاضرة لم تطلق سراح أي واحد منهم فحسب، بل زجت بمئات جديدة من أبناء شعبنا الكردي في غياهب السجون والمعتقلات وبوسعنا تقديم قائمة مفصلة بأسمائهم. ولم تكتف بذلك أيضاً بل جندت عدة مئات من الخونة والمرتزقة والمجرمين وزودتهم بالمال والسلاح وتنازلت لهم عن جانب من صلاحيات واختصاصات الدولة واطلقتهم ليعيثوا فساداً في المنطقة الكردية، ومنحهم حق ارتكاب أفظع الجرائم بحق أبناء هذه المنطقة المنكوبة اعتباراً من السجن والايذاء وحتى القتل تحت سمع وبصر السلطات الحكومية داخل المدن والقصبات. إن الواقع كلها تشير إلى أن السلطة تمارس مع الشعب الكردي سياسة تقتيل وحشية قوامها تسخير الخونة وأعداء الشعب لتحقيق اغراضها الشوفينية الحاقدة، بعد أن عجزت عن قهر إرادة شعبنا المكافح وقواه الثورية وإجبارها على الرضوخ لمشيئة الحكام. إن الكتاب المرقم ٦- ٤٢- ٤٦٠٩- والمؤرخ ٣/ ١٠/ ١٩٦٨ والصادر من ديوان وزارة الدفاع يفضح حقيقة قرارات العفو العام عن المشتركين في الثورة الكردية ،ويميط اللثام عن النوايا السيئة التي يضمرها هؤلاء الحكام لشعبنا الكردي. حيث يقول الكتاب ما نصه بأن قرارات العفو صدرت لمعالجة قضايا الفئات الموالية للحكومة التي ساهمت مع القوات المسلحة في مكافحة التمرد وشمولهم بالعفو عن جميع القضايا التي ارتكبت من قبلهم من جراء مساهمتهم في مكافحة هذا التمرد.

إن السياسة الخاطئة وغير الواقعية التي تمارسها السلطة بالنسبة للقضية الكردية، واعتمادها على المرتزقة والأفاقين والمتاجرين بدماء ودموع هذا الشعب بقصد تصفية الثورة الكردية والقضاء عليها سياسة مكتوب لها بالفشل، كما أكدت ذلك وقائع السنوات السبع المنصرمة، ومن شأنها كذلك تعكير الجو وهدم الاستقرار في المنطقة الكردية وتعريض الشعب العراقي بأسره بعربه وأكراده إلى المآسي والويلات والمحن من جديد. وهي المسؤولة منذ البداية عن خلق الأوضاع السلبية وتسهيل أمرار مخططات الاستعمار ومؤامراته على شعوب المنطقة شاء الحكام أم أبوا.

إن مستلزمات إقامة مناخ ملائم لحل القضية الكردية تكمن في الإقلاع عن هذه السياسة الهدامة، ونبذ زمر الشقاة والخونة والعناصر الطارئة على القضية الكردية التي ليس بمقدورها أحداث أي اثر ايجابي على هذه القضية المتفجرة والمبادرة السريعة إلى تنفيذ اتفاقية حزيران مع الجهة ذات العلاقة

والطرف الحقيقي، الذي تم الاتفاق معه على ايقاف اقتتال الاخوة عام ١٩٦٦:لأنها الجهة الوحيدة القادرة على وضع المسألة على طريق الحل السلمي الاخوي. والمباشرة بوضع بنود الاتفاقية المذكورة موضع التطبيق الجدي والابتعاد كلياً عن حبك المؤامرات والدسائس في الخفاء. وإننا من جانبنا سنكون على استعداد كامل لتنفيذ ما تفرضه علينا اتفاقية حزيران من التزامات، وسوف نمد أيدينا لمصافحة كل يد مخلصة تسعى حقاً من أجل إعادة الأوضاع إلى مجاريها الطبيعية وفتح صفحة جديدة من العلاقات الأخوية الوطيدة بين العرب والأكراد وأبناء الشعب جميعاً على أساس من المساوات التامة في الحقوق والواجبات، والعمل يداً بيد وجنباً إلى جنب من أجل خدمة شعبنا العراقي العزيز ووطننا الغالي الذي تتكالب عليه قوى الأعداء من كل جانب في هذه المرحلة التاريخية العسيرة.

المكتب التنفيذي

لمجلس قيادة الثورة في كوردستان العراق

١٩٦٨ /١١/١٠

بيان من المكتب التنفيذي حول البيان الذي اصدره مكتب شؤون الشمال الى الشعب الكردي مؤخراً

بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٤ اصدر مكتب شؤون الشمال التابع لمجلس قيادة الثورة العراقي بياناً الى الشعب الكردي . وقد قام بعض رؤساء وأجهزة الاعلام الحكومية الاخرى البيان المذكور اكثر من مرة .

واشار البيان الى تصريحات من المسؤولين وبعض الاشخاص والجمعيات الكردية التي وردت اليها من الوفاء البيئة لحكام العراق ، وقد بين البيان بهذه التأكيدات وأكد على ان الحكومة جادة في تنفيذ بياناتها الرامية الى حل القضية الكردية في العراق حلاً سلمياً عادلاً والاستجابة للحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ، واكد البيان عدداً من التدابير التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد كدليل على حسن نيتها وعزمها على الالتزام باعلانها حزيران .

واذا مع عدم معرفتنا بالاسباب الحقيقية التي دفعت بالحكومة الى اصدار بيانها الناشئ هذا ، الا اننا نود التعليق عليه باختصار وبالقدر الذي يلقي الاضواء على بعض النواحي من السياسة او الواقعية التي تمارسها الحكومة بالنسبة للقضية الكردية خلال الشهور الاخيرة .

مما لا شك فيه وكما يعلم ابناء الشعب ذلك جيداً ان جميع الاجراءات التي اقدمت عليها الحكومة بالنسبة الى هذه القضية العيوبة لم تحقق بطبيعتها تنفيذ بعض الاجراءات الثانوية من الاتفاقية المذكورة ، اما بنودها الاساسية فلا زالت الحكومة العراقية تلزم ازاءها جباني الصمت . ولم تتناول منها لحد الان اليسير الاول حيث ظلت خيب آمال حتى الشعب الواقع للحكم ، وهو البت الخاص بتثبيت الحقوق القومية للشعب الكردي ، فقد ورد ذكره في الدستور المؤقت الاخير بصورة عرضية واقحم على المادة العاشرة والثلاثين منه اقحاماً واعتبر التصدق ذلك خطوة الى الوراء بالنسبة لحقوق شعبنا القومية .

وهناك حقيقة اخرى جديرة بالاشارة وهي ان التشكيلات العسكرية للحكم القائم تتعارض كلياً مع بعض البنود الجوهرية من الاتفاقية وخاصة البند الرابع منه وهو الخاص باجراء الانتخابات النيابية العامة في البلاد وذلك لوجود الحكم على اساس ديموقراطية واختيار الجزيات العامة . حيث تصر الحكومة الى يومنا احتكار السلطة والتهيؤ على الحرمان الجماهير وتشتيت التشكيلات التي تتولى الحكومة نفسها امر الاشراف عليها هي البعيد عن الحياة البرلمانية الديموقراطية . وتتمكن مظاهر هذه السياسة الاتية حتى على تكوين مكتب شؤون الشمال نفسه اذ ان إنشاء المكتب المذكور صريحاً يعالون اتساعاً سياسياً واعداً ولا يتم اي قصر كبرة حتى من الناحية والتنظيم ، وبسط هذا الامر على مجلس قيادة الثورة العراقي نفسه . هذا فضلاً عن ان الناحية حل اكبر واهم مشكلة يواجهها العراق هي مشكلة الشمال يتعذر على الاستفتاء ويمكن عدم جدية الحكم في ايجاد حل جاد للقضية الكردية .

اما بالنسبة الاخوان سراج السحاء والمختلفين السياسيين من الاكراد او الذين اجبرت حريتهم بسبب ثورة كردستان فان الحكومة [illegible] بل زجت بهم في السجون والمعتقلات ، ولم تكتف بذلك أيضاً بل حاولت مد يدها من الحدود بالتعرقة والتحريض فقد قامت بالقاء القبض وتعذيب العديد من ملاحظات وأعضاءات الدولة وأهاليهم ليعترفوا ضد أولئك الذين اطلق العراق سراحهم ، وتعاونت الحكومة أخيراً من السجن والابعاد حتى الاقل تحت سمع وبصر السلطات الحكومية داخل البلد والصحافة . ان الواقع كلها تشير الى ان السلطة تعادي مع الشعب الكردي بأسره لقتال وحدته قوامها تحرير الثورة واعداء الشعب الحقيق اهدافها الوطنية المتحدة بعد ان حرمتهن ثمار اتفاقية الكفاح وفراء الثورة واجبارها على الرضوخ لمشيئة الحكام . ان الكتاب المرقم ٦-٤٢-٩٠٠٠ والمؤرخ ٦٨/١٠/٢٣ والصادر من ديوان رئاسة الجمهورية يشرح حقيقة قرارات العفو العام عن المعتقلين في الثورة الكردية ويعرب التام عن الوفاء السيئ الذي يضمرها هؤلاء الحكام لشعبنا الكردي . حيث يقول الكتاب نفسه بأن قرارات العفو صدرت لمعالجة قضايا الفارات الوقائية للحكومة التي ساهمت مع القوات المسلحة في مكافحة الثورة وقد تم العفو عن جميع القضايا التي قررت من قبلهم من جراء مساهماتهم في مكافحة هذا الثورة .

ان السياسة الحاقدة وغير الواقعية التي تمارسها السلطة بالنسبة للقضية الكردية واعتمادها على المرتزقة والاقنين والمتاجرين بدماء وشرف هذا الشعب بتعد تنفيذ الثورة الكردية والقضاء عليها سياسة مكتوب لها الفشل كما أثبتت ذلك وقائع السنوات الثلاث الماضية ، ومن تأنها كذلك تكثير الحر وعدم الاستقرار في المنطقة الكردية وتعريض الشعب العراقي بأسره بدءه واكراهه الى التأمي والويلات والمحن من جديد . وهي المسؤولة منذ البداية عن خلق الاوضاع السلبية وتعطيل اصدار مخططات الاستثمار وازدهار على حساب المنطقة عامة الفقيرة .

ان مستلزمات الامة مناخ ملائم لحل القضية الكردية تكمن في الاقلاع عن هذه السياسة الهدامة وتهدئة الحرب القتال والعمل على تطبيق الاتفاقية الكردية التي ليس بمقدورها احداث اثر ايجابي على هذه القضية المتجذرة والسائرة العربة الى تفجير اقتتال جديد بين الجهة ذاتها المعارضة والطرف المتبقي الذي لم الاتفاق منه على إبقاء اقتتال الاخوة عام ١٩٦٦ لانها الجهة الوحيدة القادرة على وضع السلاح على طريق الحل السلمي الاخوي . والمباشرة بوضع بنود الاتفاقية المذكورة موضع التطبيق الصدق والاخلاص كما ان على جميع الوطنيين في العراق ، وانا من جانبنا سنكون على استعداد كامل لتنفيذ ما تقرره علنا اتفاقية حزيران من التزامات تجاه الشعب الكردي وبالقدر الذي تبدي فيه الحكومة حسن نيتها من اجل اعادة الاوضاع الى مجاريها الطبيعية وتوفير مناخ جديد من العلاقات الاخوية الوطيدة بين العرب والاكراد وابناء الشعب جميعاً على اساس من المساواة التامة في الحقوق والواجبات والعمل جدياً يد بيد وجنباً الى جنب من اجل خدمة وطننا العراق العزيز ووطننا الغالي الذي تتكالب عليه قوى الاعداء من كل جانب في هذه المرحلة التاريخية العسيرة .

١٩٦٨/١١/٢٥

المكتب التنفيذي لمجلس قيادة الثورة
في كردستان العراق

الملحق رقم (١٥)[1]

مجلس قيادة الثورة — العدد/ ------/

المكتب التنفيذي — التاريخ: ١٩٦٥/١/٥

(تعليمات إدارية)

١- تبقى الحدود الإدارية للوحدات الإدارية في كوردستان على وضعها الحالي على أن ينظر في أي تعديل في المستقبل على ضوء الحاجة أو الضرورة وذلك بقرار من المكتب التنفيذي.

٢- تحدد مراكز الوحدات الإدارية بقرار من المكتب التنفيذي وباقتراح من متصرف اللواء على أن يؤخذ بنظر الاعتبار ظروف الثورة بحيث تكون تلك المراكز في المقرات الرئيسية لقوات جيش كوردستان الثوري قدر الإمكان.

٣- لا يجوز تغيير مراكز الوحدات الإدارية إلا بموافقة المكتب التنفيذي وباقتراح من رئيس الوحدة الإدارية.

٤- على كل رئيس وحدة إدارية أن ينظم قائمة بأسماء القرى المحررة ضمن منطقته، وأن يرفع تقريراً مفصلاً بثلاث نسخ إلى رئيسه المباشر يتضمن الأوضاع العامة للوحدة الإدارية والمشاكل القائم فيها ومطالعته حولها على أن يتناول التقرير كافة الأمور، التي تدخل ضمن صلاحياته وأن يقوم بذلك بعد تفقد وجولة عامة. ويبدي الرئيس المباشر والأعلى مطالعتيهما بشأن تلك التقارير عند رفع نسخ منها إلى المكتب التنفيذي.

٥- لا يجوز لأي موظف تخطي المرجع سواء في المراسلات أو المراجعات.

٦- يعتبر الموظفون العامون ملتحقين بالثورة وينظر إليهم كأفراد من جيش الكوردستان الثوري.

٧- يسري على كافة الموظفين العامين نظام الإجازات الاعتيادية والمرضية، ولا يجوز لأي موظف ترك مقر وظيفته بدون ذلك ويؤخذ موافقة الرئيس المباشر عند الانفكاك.

٨- ينظم لكل موظف دفتر خدمة بنسختين [يحتفظ] بإحداها في متصرفية والأخرى في الجهة المختصة في المكتب التنفيذي تدون فيه كافة تفاصيل خدمته، ويؤمن جهاز في المكتب التنفيذي للتنظيم والإشراف على تلك الأمور وغيرها من المسائل التي نسبها المجلس.

٩- تحدد إجازات الموظف الاعتيادية بشهر في السنة الواحدة على أن يؤخذ الظروف بنظر الاعتبار، أما الإجازات المرضية فيقررها الأطباء المختصون.

---

(١) المصدر: ميڤان عارف بادي، موقف الاحزاب...، ص٣٦٢-٣٦٤.

١٠- يحتفظ وينظم في كل وحدة إدارية أو دائرة فرعية السجلات اللازمة لتدوين المخابرات وتسجيلها كسجل الصادرة والواردة وسجل الأثاث وسجل الواردات والمصروفات اليومي.
١١- تعتبر كافة المخابرات سرية بالنظر لظروف الثورة.
١٢- تزود الوحدات الإدارية والدوائر الفرعية بالأثاث والسجلات والوصولات الرسمية اللازمة لأداء الواجبات.

الصلاحيات والواجبات العامة

١٣- يعتبر المتصرف في اللواء المسؤول المباشر والأعلى عن كل ما يتعلق بشؤون اللواء من كافة النواحي وعلى الأخص الأمن في الحالات الاعتيادية، ويقوم بالإشراف الفعلي على سير العمل في كافة الدوائر المدنية لضمان تصريف الأمور على الوجه الأكمل، وله تفتيش الدوائر والسجلات ورفع التقارير عنهم عدا الجهات والدوائر العسكرية أو القضائية، وله عند اقتضاء المصلحة العامة أن يبدي مطالعته بشأن الحكام إذا أصبح وجود أحدهم في منطقته مضراً بمصلحة الثورة أو المصلحة العامة، وكذلك يعتبر القائممقام ومدير الناحية المسؤول المباشر عن شؤون وحدته الإدارية.
١٤- تؤمن قوة إجرائية مسلحة خاصة من أفراد جيش كوردستان الثوري تحت إمرة رئيس كفوء يرتبط بالموظف الإداري يتلقى الأوامر منها، وينفذها وتكون مسؤولة أمامه عدا الأمور الانضباطية. وتحدد القوة المذكورة بـ (٧) أفراد في مراكز النواحي و(١٠) أفراد في مراكز الأقضية و(١٥) أفراد في مراكز الألوية.
١٥- يخول المتصرف صلاحية إلقاء القبض على الأشخاص الخطرين وغير المرغوب فيهم ممن يثيرون الفتن وتوقيفهم على أن يجري التحقيق معهم وسوقهم إلى الجهة القضائية خلال شهر. وإذا اقتضى إلقاء القبض على شخص أو أشخاص من قبل جهات أخرى فيتم ذلك بمعرفة وموافقة الموظف الإداري على أن يؤخذ درجة أهمية الشخص قبل إمداد توقيفه بالتشاور مع المراجع المختصة.
١٦- يخول الموظفون الإداريون الصلاحيات الجزائية للنظر في المنازعات الناشئة عن العلاقات الزراعية وأمور الإصلاح الزراعي وحسم تلك المنازعات.
١٧- عند {عدم} وجود حاكم في منطقة يخول الموظف الإداري الحقوقي كافة صلاحيات الحاكم ضمن منطقته لحين تعيين حاكم مختص. كما يخول مدراء النواحي والقائممقامون صلاحيات جزائية محدودة في الجرائم البسيطة التي تقع ضمن مناطقهم.
١٨- يخول المتصرف صلاحية تعيين الكتبة والجباة وإجراء التنقلات بينهم ضمن اللواء ويمنح الإجازات الاعتيادية وكذلك المرضية بناء على تقارير الأطباء المختصين. أما رؤساء الوحدات الإدارية والفرعية فيتم تعيينهم من قبل المكتب التنفيذي بترشيح متصرف اللواء.

١٩- تنظر لجان خاصة تشكل من الموظف الإداري المختص وأكبر آمر عسكري في المنطقة، أو من ينسبه في حوادث الحدود الاعتيادية التي تقع بين سكان مناطق الحدود المتجاوزين، وتقوم تلك اللجان بالاشتراك مع ممثل حزبي بالتحقيق عن تلك الحوادث، واتخاذ الإجراءات المناسبة حولهم ويجري إخبار المتصرف والمراجع العليا بها فور وقوعها مقدماً، وكذلك ترفع نتائج التحقيق مع مطالعة اللجنة على المكتب التنفيذي لإتخاذ ما يلزم بشأنها وإبلاغ النتيجة إلى اللجنة الإدارية المختصة.

٢٠- يقوم المتصرف في اللواء بالإشراف الفعلي على جباية الواردات بمختلف أنواعها وكذلك المصروفات، ويصدر الأوامر والتوجيهات لتسهيل وضمان تحصيل الواردات بصورة مرضية. وكذلك يقدم القائممقام ومدير الناحية بتلك الواجبات كل ضمن وحدته الإدارية وتحت إشراف رئيسه المباشر.

٢١- على المتصرف في اللواء وكذلك القائممقام ومدير الناحية كل في وحدته الإدارية بتنظيم جداول شهرية تبين تفاصيل ومقادير الواردات والمصروفات إلى مرجعه المختص، حيث توحد تلك الجداول من قبل المتصرفيات وترسل بجداول إلى المكتب التنفيذي.

٢٢- تعين مقدار وأنواع الواردات من قبل المكتب التنفيذي والجهات العليا ويبلغ ذلك إلى المتصرفيات لإجراء اللازم بموجبها.

٢٣- تؤمن الوحدات الإدارية احتياجها من المبالغ المجتمعة خلال الشهر؛ وذلك للصرف على النثرية والرواتب وغيرها من المخصصات، التي قد تعين من قبل المكتب التنفيذي، وتقوم بتحويل المبالغ التي تزيد عن تلك الحاجات في نهاية كل شهر إلى المرجع الأعلى حسب الأصول، وفي حالة عدم كفاية الواردات لتأمين تلك المصروفات في إحدى الوحدات الإدارية على المراجع العليا تأمين المبالغ اللازمة لذلك.

٢٤- تحدد مصاريف النثرية للمتصرفيات بـ (٢٠) ديناراً و(١٠) دينار للقائممقامين وخمسة دنانير لمدراء النواحي.

٢٥- تحدد صلاحيات الصرف في الأحوال الطارئة بـ (٧٥) خمسة وسبعين دينارا للمتصرف و(٢٥) خمسة وعشرين ديناراً للقائممقام و(٥) خمسة دنانير لمدير الناحية.

٢٦- للمتصرف توجيه العقوبات الانضباطية كإنذار وإلفات النظر والتوبيخ للموظفين المدنيين، ويجري توجيه تلك العقوبات إلى رؤساء الوحدات الإدارية من قبل المكتب التنفيذي، كما للمتصرف سحب يد أي موظف عن العمل عند ارتكاب جرم او مخالفة خطيرة، ريثما يجري التحقيق بشأن الموضوع وإعلام المكتب التنفيذي بذلك ونتائج التحقيق مع مطالعته بشأنها.

٢٧- يتعاون الموظفون الإداريون مع الجهات العسكرية لجيش كوردستان الثوري، ولا يجوز لأي منها التدخل في شؤون الآخر وللموظف الإداري الاستعانة بالقائد العسكري وإجراء المشورة معه إذا اقتضت الضرورة ذلك، او تعرض الأمن العام إلى الخطر وإبلاغ الجهات العليا بذلك.

٢٨- نخول المتصرفيات والقائممقامين الصلاحيات الواردة في تنظيم الحياة الاقتصادية المعمول بموجبه حالياً.

صورة منه إلى:-

* المكتب السياسي - للتفضل بالعلم.
* المسؤول المالي في المكتب التنفيذي لاتخاذ ما يلزم بصدد ما جاء بالفقرات ١٢ و١٨ و٢٤ و٢٥.
* المسؤول الإداري في المكتب التنفيذي- لاتخاذ ما يلزم الفقرات ١٤ .
* المسؤول القضائي- بصدد ما جاء بالفقرات ١٥ و١٦ و١٧ و٢٨.
* رئاسة أركان الجيش لإجراء ما يلزم بقدر تعلق الأمر برئاستكم.
* المقر العام للعلم- فق ١ / فق ٢ / فق ٣ / كافة المتصرفين.
* كافة فروع الحزب الديموقراطي الكردستاني للمعلومات وإجراء اللازم بموجب الفقرات المختصة.

مجلس قيادة الثورة (٥)

المكتب التنفيذي

العدد / ٢

التاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٦٩

(تعليمات ادارية)

١ـ يبقى الحدود الادارية للوحدات الادارية في كوردستان على وضعها الحالي على ان ينظر في اي تعديل في المستقبل على ضوء الحاجة او الضرورة وذلك بقرار من المكتب التنفيذي .

٢ـ تحدد مراكز الوحدات الادارية بقرار من المكتب التنفيذي بالتراح من مستمرى اللواء على ان يراعى بتقرير الاماكن التي يحبذ ان تكون تلك المراكز هي القرى الرئيسية لقوات جيش قيادة الثورة لسد الامكان .

٣ـ لا يجوز تغيير مراكز الوحدات الادارية الا بموافقة المكتب التنفيذي بالتراح من رئيس الوحدة الادارية .

٤ـ على كل رئيس وحدة ادارية ان ينظم قائمة باسماء القرى المحررة ضمن منطقته وان يقيم تقريرا مفصلا بثلاث نسخ الى رئيسه المباشر يتضمن الاوضاع العامة للوحدة الادارية والمناطق التابعة لها ومطالعته حولها على ان يتناول التقرير كافة الامور التي تدخل ضمن حدود عمله وان يتم بذلك بمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ تسلمه هذه التعليمات . ويعد الرئيس المباشر الاعلى مطالعته حول ذلك التقرير ويرفع نسخة الى المكتب التنفيذي .

٥ـ لا يجوز لاي موظف تخطي المرجع سواء في المراسلات او المراجعات .

٦ـ يعتبر الموظفون العاملون ملتحقين بالثورة وينظر اليهم كما يراد من جميع الافراد بصفتهم ثوريين .

٧ـ يسري على كافة الموظفين العاملين نظام الاجازات الاعتيادية والرسمية ولا يجوز لاي موظف ترك مقر عمله وبلدته بدون ذلك وبعد موافقة الرئيس المباشر عدا الحالات الطارئة .

٨ـ ينظم لكل موظف دفتر خدمة يشتغل باحدى مناهج مصرفية والاخرى في الجهة المختصة في المكتب التنفيذي تدون فيها كافة تفاصيل خدمته ويؤمن جميع ما في المكتب التنفيذي والمتعلق والاشراف على تلك الامور ويرجع اليها في المسائل التي يقتضيها التحقيق .

٩ـ تحدد اجازات الموظف الاعتيادية بشهر في السنة الواحدة على ان يراعى الظروف الطارئة لتقدير الاعذار لاجازات الرسمية لغير الاعياد المختصون .

١٠ ـ يحتفظ وينظم في كل وحدة ادارية او دائرة رئيسية السجلات اللازمة لتدوين المخابرات وتسجيلها لسجل الصادرة والواردة وسجل الاثاث وسجل الواردات والمصروفات ايضا .

١١ـ تعتبر كافة المخابرات سرية بالنظر لظروف الثورة .

١٢ـ تزود الوحدات الادارية والدوائر الرئيسية بالاثاث والسجلات والوصولات الرسمية اللازمة لاداء الواجبات .

(يتبع ص ٦)

... الصلاحيات والواجبات العامة

١٣ ـ يحضر المتصرف في اللواء المشمول المناسبات والاعياد من قبل ما يتعلق بشؤون اللواء من كافة النواحي ويلي الا خص الا من في الحالات الاعتيادية ويقوم بالاشراف للتحقق على سير العمل في كافة الدوائر المدنية لضمان تصريف الامور على الوجه الاكمل وله تفتيش الدوائر والمحاكم وتوزيع التقارير عنهم عدا الجيا بالدوائر العسكرية او النسائية وليس عند اثناء العطلة الخاصة اذا رأى ذلك لحسم بعض الحكام او التوسع وجود احدهم في منطقته مخصوصا بمصلحة الثورة او المصلحة العامة وذلك بعد اخبار القائمقام ومدير الناحية المستقل الحاضر عن شؤون وجدت الادارية .

١٤ ـ تؤمن قوة اجرائية مؤلفة خاصة من افراد جيش تؤلف سلطان الثوري تحت امرة رئيس كلوك يرتبط بالمتصرف الادارية بالقضاء الامر عندما يتفق ذلك وتكون مسئولية امامه عن الامور الأمنية فقط . وتحدد القوة المذكورة بـ (٧) افراد في مراكز النواحي و (١٠) افراد في مراكز الالوية و (٥٠) افراد في مراكز الالوية .

١٥ ـ يخول المتصرف صلاحية القائمقام على الاشخاص والمخلفين وغير المرغوب بهم المشهورين بالشر وتوقيفهم على ان تجرى التحقيق معهم وسوقهم الى الجهة القضائية خلال شهر واذا لم يأت البرهان على ارتكابهم او اشتراكهم في قبل جهات اخرى فيتم ذلك بمذكرة من المتصرف الادارية على ان يرجع الامر الى درجة اهمية قبل اعداد توقيفه بالتشاور مع المراجع المختصة .

١٦ ـ يخول الموظفون الادارية بمن فيهم الصحية الجزائية التحقيق في المنازعات الناشئة عن الامتيازات الزراعية والتوفيق الاصلاح الزراعي وحسم تلك المنازعات .

١٧ ـ عدا وجود حاكم في منطقة يخول المتصرف الادارية التحقيق في الدعاوى الحقوقية والجزائية لحين تعيين حاكم مختص . كما يخول مدراء النواحي والقائمقامون صلاحية جزائية محدودة في الجرائم البسيطة التي تقع ضمن مناطقهم .

١٨ ـ يخول المتصرف صلاحية تعيين الكتبة والجباة واجراء التنقلات بينهم لحين التعيين وتبليغ الاجازات الاعتيادية وفقا للتعليمات الصادرة بهذا الشأن وقبول استقالة الموظفين عدا موظفي الوحدات الادارية والفرعية فيتم تعيينهم من قبل المتصرف بترشيح من المتصرف .

١٩ ـ تشكل لجان خاصة من الموظفين الادارية المختص والمدراء المتصرفين في المنطقة ومن يلزم في حوادث الحدود الاعتيادية التي تقع بين سلطان وما يحق الحدود المتجاورين وتقوم تلك اللجان بالاشتراك مع ممثل حزبي بالتحقيق عن تلك الحوادث واتخاذ الاجراءات اللازمة حولها ويجري اخبار المتصرف والمراجع العليا بنتيجة ما يتم وذلك لترفع نتائج التحقيق مع محاضر اللجنة على المكتب التنفيذي لاتخاذ ما يلزم بشأنها نهائيا وارفاع النتيجة الى الجهة الادارية المختصة .

٢٠ ـ يقوم المتصرف في اللواء بالاشراف العام على جباية الواردات بمختلف انواعها وذلك بتصويرات الامر والتوجيهات اللازمة وضمان تحصيل الواردات بصورة مرضية . وذلك بقدر

القائمقام ومدير الناحية بتلك الواجبات كل ضمن وحدته الادارية وتحت اشراف رئيسه المباشر .

١١ ـ على المتصرف في اللواء وكذلك القائمقام ومدير الناحية كل في وحدته الادارية إعداد جداول شهرية بتخمين تقديرية وتقدير الواردات والمصروفات التي يرجعه المتصرف توحيد تلك الجداول من قبل المتصرفيات وترسل بجداول الى المكتب التنفيذي .

١٢ ـ تخمين مقدار وانواع الواردات من قبل المكتب التنفيذي والجهات العليا وابلاغ ذلك الى المتصرفيات لاجراء اللازم بموجبها .

١٣ ـ تؤمن الوحدات الادارية احتياجاتها من المبالغ المجتمعة خلال الشهر وارسالها للمتصرف على الترتيب والرواتب وغير ضامن الخدمات التي تدخين من قبل المكتب التنفيذي ـ وتقوم بتحويل المبالغ التي تزيد عن تلك الحاجات في نهاية كل شهر الى المرجع الاعلى حسب الاصول وفي حالة عدم كفاية الواردات خلال الشهر وعدا في احدى الوحدات الادارية على المراجع العليا تأمين المبالغ اللازمة لذلك .

١٤ ـ تحدد مصاريف النثرية للمتصرفيات بـ(٢٠) دينارا و(٥٠) دينارا للقائمقامين وخمسة دنانير لمدراء النواحي .

١٥ ـ تحدد صلاحيات الصرف في الاحوال الطارئة بـ(٧٥) خمسة وسبعين دينارا للمتصرف ـ و(١٥) خمسة وعشرين دينارا للقائمقام و(٥) خمسة دنانير لمدير الناحية .

١٦ ـ للمتصرف توجيه العقوبات الا سيما تنبيه انذار والعلاوات التقدير والترفيع للموظفين المخصصين ويجري توجيه تلك العقوبات الى رؤساء الوحدات الادارية من قبل المكتب التنفيذي كما للمتصرف سحب يد اي موظف عن العمل عند ارتكاب جرم او مخالفة خطيرة ويقوم بجري التحقيق بشأن الموضوع واعلام المكتب التنفيذي بذلك ويتناقش التحقيق مع صاحب العلاقة بشأنها .

١٧ ـ يتعاون الموظفون الادارين مع الجهاز العسكري لجيش الوردستان الثوري ولا يجوز منعا التدخل في شؤون الاخر والموظفي الادارين الا بمتابعة بالقائد العسكري واجراء المشورة معه اذا اقتضت الضرورة ذلك او تخبر الامن العام الى المجلس وابلاغ الجهات العليا بذلك .

١٨ ـ تخول المتصرفيات والقائمقامين الصلاحيات الواردة في [illegible] الجباية الاقتصادية المعمول بموجبه حاليا .

صورة منه الى ـ المكتب السياسي للتفضل بالعلم .

المسؤول المالي في المكتب التنفيذي لاتخاذ ما يلزم بصدد الفقرات ١٩ و ١٨ و ٢٩ و ٢٠ .

المسؤول الاداري في المكتب التنفيذي ـ لاتخاذ ما يلزم الفقرات ١٦ و
المسؤول القضائي سيمد دماجا بالفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨
رئاسة اركان الجيش لاجراء ما يلزم بشد رتعلن الامر بوشاسكم .

المقر العام للعلم ـ في ٢ [illegible] ١٩٦٤ المتصرفين .
كافة الفروع الحزبية في كردستان للعلم واجراء اللازم بموجب السوات المتقدمة

الملحق رقم (١٦)[1]

مذكرة البارزاني إلى هيئة الأمم المتحدة

سكرتير هيئة الأمم المتحدة

لجنة حقوق الإنسان

لجنة تصفية الاستعمار

رؤساء وفود الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة

يا صاحب السعادة

منذ ما يربو على أربع سنوات وبلادنا كردستان العراق تتعرض لحرب عنصرية شوفينية تعاقبت على إدارة دفتها ثلاثة عهود دكتاتورية عسكرية، فأمد هذه الحرب يزيد عن الحرب العالمية الأولى ولا يقل إلا بضعة أشهر عن أمد الحرب العالمية الثانية. وأسلحة التخريب والموت والدمار من طائرات ودبابات ومدافع، والتي تستخدمها الحكومة العراقية في حربها العدوانية ضد الشعب الكردي الأعزل هي أحدث وأشد فتكا من تلك التي استخدمت في الحربين الكونيتين، فبوسع الذين ذاقوا ويلات الحرب العالمية ونكباتها أن يقدروا ما تقاسيه بلادنا من كوارث وما يعانيه شعبنا من مآسي وآلام.

وبالإضافة إلى الحرب التي هي وحدها نكبة، يتعرض شعبنا المسالم لسياسة عنصرية مقيتة وإجراءات تعسفية انتقامية، ومذابح جماعية، وسلب ونهب وتهجير وتشريد وحرق البيادر والحقول والقرى ودك البيوت على رؤوس ساكنيها من أطفال ونساء وشيوخ والتعدي على الكرامات والحرمات. وإنما يدفعني لتجديد ندائي لسعادتكم هو تمادي الحكومة العراقية في غيها وإيغالها في سياسة الأرض المحروقة وتشريد عشرات الألوف من المواطنين الأكراد بعد حرق قراهم وسلب ممتلكاتهم في الآونة الأخيرة. واتخاذ هذه الحرب طابع الإبادة مجددا، ومحاولة القضاء على الشعب الكردي بعد فشل الحكم الدكتاتوري العسكري في القضاء على الثورة الكردية.

يجري كل ذلك بحق شعبنا لأنه يريد المحافظة على لغته وتراثه وهويته القومية، وان أقصى ما يطالب به شعبنا هو التمتع بالحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية الأمر الذي يضمنه قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة القاضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن ما يتعرض له شعبنا من ظلم وعدوان على أيدي حكام العراق العنصريين يتعارض كليا مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة وينافي لائحة حقوق الإنسان، فحتى وجود الفرد الكردي مهدد في أي مكان من كردستان تصل إليها أيدي السلطات العراقية.

---

(١) المصدر: خليل جندي، المصدر السابق، ص٢٧٩-٢٨٣.

وإن ما يقاسيه الشعب الكردي هو اسوأ بكثير مما قاساه أي شعب في أحلك عهود الكولونيالية، كما أن كون بشرة مضطهدي الشعب الكردي سمراء غير كافية لنفي صفة الاستعمار عنهم. والسياسة العنصرية التي يتبعها حكام العراق لا تقل شرا عن سياسة حكومتي جنوب افريقيا وروديسيا وهي تفوقها أسلوبا ووحشية وإن كانت دونها تنظيما.

وكلي أملي ان تتخذ هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها وأعضاؤها من قرارات وإجراءات تنصف بها شعبنا المظلوم، وأملي هذا قائم على المبادئ الشريفة التي قامت عليها المنظمة الدولية والمثل الإنسانية التي يدعو لها أعضاؤها. فضلا عن أن هيئة الأمم المتحدة هي وريثة عصبة الأمم التي اشترطت تثبيت حقوق الشعب الكردي، التي نطالب بها اليوم في قرارها الخاص بالحاق كردستان الجنوبية بالعراق، وذلك في ١٦تشرين الثاني عام ١٩٢٥.

وللأسباب المذكورة أعلاه: ولأن الشعب الكردي في العراق يشكل قومية لها لغتها وتراثها ومقوماتها: ولأن الحرب الدائرة في كردستان تشكل تهديدا للسلم في الشرق الأوسط: فإن ادعاء الحكومة العراقية بكون المشكلة الكردية قضية داخلية باطل من أساسه، ولا يقل عن بطلان حكام روديسيا وجنوب أفريقيا بأن سياستهم العنصرية قضية داخلية.

باسمي وباسم شعبنا المظلوم أناشد هيئة الأمم المتحدة ولجانها وأعضائها أن توفد لجنة تقصي الحقائق إلى كردستان على الاقل كما فعلت في عدد من المناطق المضطربة من العالم.

وأرجو أن تتفضلوا بقبول شكري وتقديري.

المخلص

مصطفى البارزاني

رئيس مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق

ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

١٩٦٦/١/١

المرفقات: مذكرة ايضاحية حول السياسة العنصرية التي تتبعها الحكومة العراقية في كردستان.

مذكرة ايضاحية حول السياسة العنصرية التي تتبعها الحكومة العراقية في كردستان

١- إن أخطر ما يتعرض له الشعب الكردي في الوقت الحاضر هو وضع الحكومة العراقية خطة مركزية شاملة لحرق القرى الكردية بالجملة بناء على قرار سري اتخذته الحكومة في أوائل الشهر العاشر من سنة ١٩٦٥، وباشرت بتنفيذها منذ ١٩٦٥/١٠/٦. وتتضمن هذه الخطة تحشيد قوات عسكرية كبيرة في منطقة واحدة والهجوم على عشرات القرى في آن واحد بالمدفعية والدبابات والمشاة وقنابل النابالم والقنابل المحرقة المحرمة دوليا والتي تقذفها الطائرات. حتى تنبعث الحرائق والأدخنة من القرى ويضطر أهلها إلى تركها، ومن ثم تدخل القوات الغازية وتنهب وتسلب ما يقع تحت أيديها حتى إذا تم لهم ذلك أشعلوا النيران في القرية وأحرقوها عن آخرها وشردوا من تبقى من سكانها وأخلوا المنطقة منهم كليا. كما جرى في مناطق طوزخورماتو وچمچمال وكفري وآغجلر وشوان وشيخ بزيني في لواء كركوك. وقد أشرف وزير الدفاع العراقي بنفسه على حرق مناطق آغجلر وشوان. وكما حدث في مناطق باليسان، وبالك وسهل أربيل من لواء اربيل. ومناطق سورداش وقضاء جوارتا وقرداغ وبنجوين من لواء السليمانية، هذا وقد احرقت مركز ناحية قرداغ والقرى المجاورة عن بكرة أبيها. وجرى عين الشيء بالنسبة إلى مناطق الدوسكي وبيخير والسليفاني والشيخان والمزوري من لواء الموصل. وقرى قضاء خانقين بلواء ديالى. ولم تسلم جوامع المسلمين من الحرق والتدمير، كما واحرق عدد من قرى المسيحيين القاطنين في كردستان. وهذه طائفة من البرقيات الحكومية التي تأمر القطعات المسلحة بحرق القرى، وقائمة باسماء قسم من القرى التي أحرقت في الفترة الأخيرة.

البرقيات الحكومية التي تأمر بحرق القرى في كردستان:

أ-

من قوة مزهر العدد/٨١ التاريخ ١١/٩

إلى فق٢

ها نحرق جميع القرى انبؤنا.

ب-

من قوة مزهر العدد/٣٣ بركان التاريخ ١١/٩

إلى فق٢

تم حرق قرية مورد خوادة السفلى (.) القوة في طريقها إلى حرق قرية ئو بركان(.)

ج-

من/ رتل يعرب العدد/ ٥ التاريخ ١١/٩

إلى فق٢

لا توافق الادارة المحلية على حرق جميع القرى (.) ونحن ننفذ اوامر الجيش.

د-

من فق٢

إلى/ جميع الأرتال

نرجو إعلامنا باسماء جميع القرى في المنطقة ومدلولاتها لنتمكن من تدميرها وحرقها بالنابالم والحارقة (.)

هـ-

من/ ل٢ العدد/ف التاريخ ١١/٩

إلى/ فق٢

تم تفتيش وحرق القرى التالية (.) اسكندر بگى وقريجوت ودلوسانا.

و-

من/ شهاب العدد/ ١٤٥ التاريخ/ ١١/٥

إلى/ سفيان وكافة الارتال

تم تطويق قرية ماليش وتقوم قطعاتنا بتفتيشها وحرقها ١١٤٥(.)

ز-

من/ رتل يعرب العدد/٢٠ التاريخ ١١/١٢

إلى فق٢

تم تفتيش وحرق قرية كار وقرية كوبتپه وقرية كانى هنجور.

ح-

من/ فق٢ العد/ ٩٣ التاريخ ١١/١٢

إلى/ مركز الحركات وطيران كركوك

نرجو تأمين ضربة جوية اخرى بالقنابل الحارقة على قرية قلاجوغه وقرية سەرمورد بأسرع وقت.

ط-

من/ رتل يعرب العدد/ ٢٢ التاريخ/١١/١٢

إلى فق٢

الحاقا ببرقيتنا في ١١/٨ تم حرق قرية بولقاميش.

ي-

من/ عماد العدد/ ٢٧ التاريخ١٢/٨

إلى/ منصور وعلاء

يرجى تأمين ضربة جوية بقنابل النابالم على القرى التالية (.) كاني سوركه، رسول بسكول

من/ علاء متقدم العدد/٤٣ التاريخ ١٢/٨

إلى/ منصور وعلاء خلفي

الموقف حتى ١٦٠٠(.) شبت النيران في القرية. ما زال الفرسان يقومون باشعال النار لما تبقى منها (.) أكثر ، اخوراء.

ك- من ستة من جثث العصاة تحت رحمة النيران.

****

قائمة باسماء بعض القرى التي أحرقتها قوات الحكومة العراقية في الآونة الاخيرة

لواء كركوك:

أ- منطقة آغجلر وشوان وشيخ بزيني

١- گوپتپه. ٢- بولقاميش. ٣- حيدربگ. ٤- عسكر. ٥- سوتكه. ٦- مايله. ٧- قلاچوغه. ٨- دالاوه كورده. ٩- دالاوه روته. ١٠- كانى هنجيرى شيخ بزينى. ١١- كوزه بوره. ١٢- اسكندر بەگى. ١٣- موردخواده سمور. ١٤- موردخواده خوارو. ١٥- آوباره. ١٦- اوربكان. ١٧- كانى گەوەر. ١٨- گلناغاج. ١٩- جەله مورد. ٢٠- دوسيان. ٢١- تركمان باغ. ٢٢- كاريزه. ٢٣- ناصر ومصر. ٢٤- گلنباغ. ٢٥- كوتەقل. ٢٦- مام رەش. ٢٧- داربەسەر. ٢٨- تركى. ٢٩-كاوله سور. ٣٠- شوگير. ٣١- شيخان.

ب- منطقة طوزخورماتو

٣٢- ملا اومر. ٣٣- سپى سەر. ٣٤- حسن پرچن. ٣٥- برايم غلام. ٣٦- بك زاده. ٣٧-كانى قادر ميران. ٣٨- كانى قادر. ٣٩- تازه شار. ٤٠- كورومور. ٤١- گەرمك. ٤٢- اومر صوفى. ٤٣- وارانى سەرو. ٤٤- وارانى خوارو. ٤٥- ميل ناسر. ٤٦- شوارو. ٤٧- دراجى.

ج- منطقة كفري

٤٨- خانى سەرو. ٤٩- خانى خوارو. ٥٠- فقى مصگفى. ٥١- ئاوباريك. ٥٢- قەوإلى.

د- منطقة چمچمال

٥٣- بكر باجللان. ٥٤- چنكينى. ٥٥- وستا خدر. ٥٦- خالو بازيانى. ٥٧- كەوەله. ٥٨- كولەپان.

لواء السليمانية:

أ- منطقة سورداش

٥٩- عودالان. ٦٠- قوج بلاغ. ٦١- كانى هنجير. ٦٢- كانى هنجير شيخ جامى. ٦٣- زەرزى ٦٤- پيداره. ٦٥- سى كانيان. ٦٦- تلان. ٦٧- حاجيتان. ٦٨- تيمار. ٦٩- سردى. ٧٠- شدله ٧١- هومەرقەوم. ٧٢- جاسەنه. ٧٣- كيجينه. ٧٤- عيسا بەگى. ٧٥- كەلەباش. ٧٦- قمچوغه. ٧٧- سەرمورد. ٧٨- خوردەلو. ٧٩- سابورآوا.

ب- منطقة چوارتا

٨٠- سيرەميرك. ٨١- بەردەزرد. ٨٢- هەرمن. ٨٣- بازگير. ٨٤- سيتك. ٨٥- دوكانيان. ٨٦- خمزه. ٨٧- تەگەران. ٨٨- گوره. ٨٩- دوله.

ج- منطقة قرداغ واطرافها

٩٠- مركز ناحيه قرداغ باكملها. ٩١- تيمار. ٩٢- گله زرده. ٩٣- قەرەتوغان. ٩٤- هوانا. ٩٥- ژاله. ٩٦- دەرويان خوارو. ٩٧- دەرويان سەرو. ٩٨- وليان. ٩٩- باخان. ١٠٠- قارمان. ١٠١- دارى كەلى.

د- منطقة بنجوين

١٠٢- كاولوس. ١٠٣- ميكوكان. ١٠٤- دوله سور. ١٠٥- شاندري. ١٠٦- كانى سپيكه. ١٠٧- كانى مانگا.

لواء أربيل:

أ- منطقة دولي باليسان

١٠٨- بيرو. ١٠٩- بالوك آوا. ١١٠- باليسان. ١١١- توتمي. ١١٢- شيركاوه.

ب- منطقة بالك

١١٣- بادليان. ١١٤- ديليزيان. ١١٥- سيدكان. ١١٦- پيشوك. ١١٧- خلكان. ١١٨- جنديان. ١١٩- كرك. ١٢٠- بنى كاول.

ج- منطقة سهل اربيل

١٢١- گومەشين. ١٢٢- گورزەيى. ١٢٣- كوپتپه. ١٢٤- گومەتال. ١٢٥- ديگله. ١٢٦- سماق شيرينى بچوك. ١٢٧- سماق شيرينى گەوره. ١٢٨- شاخه بيسكه. ١٢٩- كانى دربند. ١٣٠- بانه قەلات. ١٣١- حاجى وسو. ١٣٢-ێخوره ١٣٣- بانى ماران. ١٣٤- رسول بسكول. ١٣٥- شيوەويران. ١٣٦- بەردبر. ١٣٧- بليسان. ١٣٨- ميرگه. ١٣٩- نيرەگين. ١٤٠- كانى حمه بانى ماران. ١٤١- دار بەسەرى گەوره. ١٤٢- خورخور. ١٤٣- حسن مترب. ١٤٤- سرچناره. ١٤٥- كانى بزره. ١٤٦-هلجه. ١٤٧- حاجى. ١٤٨- همزه بەگ.

د- منطقة سفين

١٤٩- زيارەت. ١٥٠- گەروتە قەلا سنج سەرو. ١٥١- بـانەنوك. ١٥٢- چنيـران. ١٥٣- ێقوبـان. ١٥٤- قەلا سنج خواره. ١٥٥- سپينداره. ١٥٦-سپيگره. ١٥٧- خوران. ١٥٨- كاوانيان. ١٥٩- سوسـه. ١٦٠- ئيلنجاع. ١٦١- تكور. ١٦٢- بانه موردى سەرەوه. ١٦٣- بانه موردى بەرەوه. ١٦٤-جل بەسەر. ١٦٥- بەردەسپى. ١٦٦- شيواشوكى پچوك. ١٦٧- شيواشوكى گەورە.

لواء الموصل

أ-منطقة الدوسكي

١٦٨- شاوريك. ١٦٩- ديرگژنيك. ١٧٠- بيسفكى ژورو. ١٧١- كمكا. ١٧٢- گرسيس. ١٧٣-زيوك محمد ياسين. ١٧٤- زيوك كندال. ١٧٥- زيوك. ١٧٦- عسو. ١٧٧- پيده.

ب- منطقة بيخير

١٧٨- بيزهي. ١٧٩- بافيا. ١٨٠- بيتاس. ١٨١- خوالشي. ١٨٢- حسن آفا. ١٨٣- دولي.

ج- منطقة السليفاني والزيبار بقضاء زاخو

١٨٤- كروينى. ١٨٥- پەراڤ. ١٨٦- پەراڤوك. ١٨٧- كشكان. ١٨٨- سركر. ١٨٩- كومبـل. ١٩٠- پيچەك. ١٩١- قصر ملا گيب. ١٩٢- خراب ديم. ١٩٣- ميرگەسور. ١٩٤- پيبزنى. ١٩٥- ايملك ١٩٦- كانى كرك. ١٩٧- توسانا. ١٩٨- بغلوجه. ١٩٩- مشارا. ٢٠٠- صوريا. ٢٠١- چم زراڤ. ٢٠٢- كروش. ٢٠٣- باجد كندال. ٢٠٤- باجد. ٢٠٥- صـلكا. ٢٠٦- خـراب دار. ٢٠٧- خـيلخ. ٢٠٨- باكرمـه. ٢٠٩- باجوكا. ٢١٠- شينافا. ٢١١- توان. ٢١٢- هيتيان.

د- منطقة العمادية ودهوك

٢١٣- ديـرى. ٢١٤- دورى. ٢١٥- سـولاف. ٢١٦- قـدش. ٢١٧- ربتكـى. ٢١٨- پيـده. ٢١٩- بامرنى. ٢٢٠- چەمانكى. ٢٢١- سـوار و سـپيندار. ٢٢٢- آرادن خـوارو. ٢٢٣- آرادن سـەرو. ٢٢٤- كانى صاركى. ٢٢٥- پيبادى. ٢٢٦- درگلى. ٢٢٧- زاويته.

لواء ديالى

أ- منطقة خانقين

٢٢٨- حاجى لر. ٢٢٩- چيا رچا. ٢٣٠- دبى سويك. ٢٣١- سەرتاق. ٢٣٢- تازەدى. ٢٣٣- كـانى بوركـه. ٢٣٤- هـورين. ٢٣٥- ميشـياو. ٢٣٦- قسـلان. ٢٣٧- دار ايـمام. ٢٣٨- كەمتـاران. ٢٣٩- خەركته. ٢٤٠- شاوازى. ٢٤١- باژه هناره. ٢٤٢- بيلوله. ٢٤٣- دەربنـد. ٢٤٤- كـانى كرمـان. ٢٤٥- حصـار. ٢٤٦- هومرمـل. ٢٤٧- صـولاوه. ٢٤٨- شمشـير كـول. ٢٤٩- كـونەقەل. ٢٥٠-زلكـه. ٢٥١-

قەرەچەم. ٢٥٢- قەلەتـپە. ٢٥٣- بـانەبور. ٢٥٤- گورەشـلە. ٢٥٥- علـى خالـە. ٢٥٦- بەردى زەرد. ٢٥٧- كانى پەپـول. ٢٥٨- چـوار كـلاوى سـەرو. ٢٥٩- چـوار كـلاوى خـوارو. ٢٦٠- سـەرفزل. ٢٦١- مەرجى على سەرو. ٢٦٢- مەرجى علـى خـوارو. ٢٦٣- چيـا سروخ. ٢٦٤- سـيده كـون. ٢٦٥- سـيد مصطفى. ٢٦٦- تەنورە. ٢٦٧- سەنگەرى خوارو. ٢٦٨- خليفه احمد.

هذا وان أكثر من ألف قرية قد أحرقت كليا خلال السنة الماضية، وأن بعضها قد أحرقت مرتين أو ثلاث مرات. وأما القرى الباقية في كردستان فقد أحرقت جزئيا بواسطة المدافع والطائرات.

هذا وقد شردت مئات الالوف من العوائل نتيجة هذه الحملة الوحشية وهي الآن بدون مأوى.

٢- سياسة التعريب الفاشية

باشرت الحكومة العراقية بحملة جديدة لتعريب المناطق الكردية في لوائي كركوك وأربيـل وقضـاء خانقين ولواء الموصل حيث أجبرت بالقوة وبالحديد والنار سكان عدد من القرى الكردية المحيطة بمدن كركوك وأربيل وخانقين على ترك قراهم ومزارعهم وممتلكـاتهم، بغيـة اسـكان العشـائر العربيـة التـي جلبتها الحكومة من أقاصي صحاري العراق محلهم.

وهذه بعض القرى التي رحل سكانها ونذكرها على سبيل المثال لا بالحصر: قـاران بـلاغ، وترجيـل، وتركشكاني سرو، وتركشكاني خوارو في قضاء جمجمال، وقلا عربت وعمشـه وشانشـين وقزنفـر وقوتـان وغيرها من القرى المحيطة بمناطق نفط كركوك، وكافة قرى منطقـة مخمـور وديبةطـة في لـواء اربيـل وقرى ناحيتي قوردو وميدان في خانقين.

هذا وقد جلبت الحكومة ما يزيد على ألف عائلة من عشيرة شمر العربية إلى لـواء كركـوك بغيـة إسكانهم مكان الأكراد الذين شردتهم عن اراضي آبائهم وأجدادهم ليعيشوا في العراء.

ومعلوم ان هذه هي ليست أول حملة تعريب تقوم بهـا السـلطات العراقيـة للمنـاطق الكرديـة، ففي صيف عام ١٩٦٣ شرد أربعين ألف مواطن كردي من داخـل مدينـة كركـوك، ومسـحت الـدبابات والبلدوزرات أحياء كاملة مع الارض، فضلا عن تشريد سكان سبعين قرية كردية في لوائي كركوك وأربيل وإسكان عشائر عربية محلها.

هذا وان الحكومة ماضـية في سياسـتها الخاصـة بتعريـب بقيـة المنـاطق الكرديـة التـي تسـتطيع السيطرة عليها.

٣- وضع العراقيل في طريق حصول المواطن الكردي على الدواء

بسبب الإجراءات التعسفية والعراقيل المعقدة التي وضعتها السلطات يتعين على سـكان الأقضـية والنواحي والقرى الكردية جميعها أن يراجعوا مراكز الألوية في سبيل الحصول على ترخيص بشراء قنينة من الدواء او ابرة بنسلين، وهذا يعني أن يسافر المواطن مئـات الأميـال، وأن يقضي بضـعة أيـام، وأن

يتكبد تكاليف باهضة في سبيل الحصول على الدواء، فضلا عما يتعرض له المريض من أخطار بسبب التأخير الذي ينتج عن هذا الروتين المعقد أو عدم تمكنه من توفير المبالغ الكافية للحصول على الدواء عبر هذا الأسلوب اللعين. وأما المريض الذي لا يستطيع السفر إلى مراكز الألوية فليس بوسعه القيام بشيء إلا الاستسلام للموت المحتم. وأما إذا قبض على أحد سكان المناطق المحررة وبمعيته اية كمية من الدواء فيتعرض إلى اقصى العقوبات وكأنه قبض عليه متلبسا باشنع جريمة إنسانية. وحتى في مراكز الألوية الكردية ليس بوسع الصيدلي شراء اية كمية من الدواء إلا بموافقة السلطات العسكرية.

وهذا كتاب رسمي صادر من قيادة قوة الميدان للعمليات الحربية يؤكد ما ذهبنا اليه:

قيادة قوة الميدان **العدد/١٠٦٠**

(ش.م) **التاريخ ١٩٦٥/٨/١٧**

سري وعلى الفور

أ- الايعاز بمنع خروج الأدوية الطبية بصورة فردية من مراكز الوية كركوك وأربيل والسليمانية إلى الاقضية والنواحي التابعة لها وفي قضاء خانقين بالنسبة إلى لواء ديالى منعا (باتاً)، إلا اذا كان المريض مزودا بورقة السماح التي يزود بها الطبيب المعالج من مركز اللواء مع الإشراف على تطبيق ذلك بصورة صحيحة، بالتعاون مع الجهات العسكرية أسوة بما اتخذ في لواء الموصل.

ب- مراقبة بيع الأدوية من قبل الأشخاص المرخص ببيعها بالتعاون مع قيادات الفرقة للوقوف على كيفية الصرف وصحته والايعاز إلى رؤساء الصحة في اللواء، بتبليغ كافة أصحاب الصيدليات بالاحتفاظ بالوصفات التي يجري بيع الدواء بموجبها مع التقيد بعدم بيع اية وصفة ان كانت مدرجة على ورقة اعتيادية فيما عدا الوصفات التي يزود بها المريض من قبل الطبيب المختص على ان لا يمضي على إصدارها اكثر من ٤٨ ساعة اذ يقتضي تجديدها من قبل الطبيب نفسه.

ج- يقوم بائعي الأدوية المجازين في الألوية المذكورة والاقضية التابعة لها، وفي قضاء خانقين بالنسبة إلى لواء ديالى بتقديم قائمة إلى قيادة الفرقة الخامسة بالمواد الطبية التي هم بحاجة اليها على نسختين للمصادقة عليها والإشارة عليها بالسماح لهم جلبها مع تزويدهم بنسخة منها والاحتفاظ بالنسخة الأخرى، وان يتم نقلها باشراف قيادة الفرقة الخامسة للتأكيد من مطابقتها للطلب مع الجهات العسكرية.

وهكذا نرى ان ليس بوسع معظم المواطنين الكرد الحصول على العلاج، علماً بان كثيراً من امراض سوء التغذية وفقر الدم والسل وغيرها متفشية بين السكان في كردستان بسبب التشرد والفقر والجوع.

٤- الحصار الاقتصادي وسياسة التجويع

فرضت السلطات العراقية حصاراً اقتصادياً محكماً على كردستان منذ نشوب هذه الحرب وحتى الآن. ولم يرفع الا جزئيا إبان فترتي المفاوضات. ولا يقتصر الحصار الاقتصادي على المناطق المحررة بل يشمل منطقة كردستان بأسرها. ويغطي الحصار كافة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، الامر الذي يضطر المواطنون الأكراد معه إلى دفع أثمان مضاعفة وتحمل تكاليف باهضة للمواد الاستهلاكية الأساسية التي لا علاقة لها بالمواد الحربية.

وواضح ما يتعرض له السكان من جوع وحرمان وخاصة الطبقات الفقيرة في بلد متأخر يمنع على أبنائه تبادل السلع مع العالم الخارجي وحتى بين منطقة واخرى من كردستان.

وغرض الحكومة من الحصار هو افقار الشعب الكردي وتجويعه وابقائه في دياجير التأخير والتخلف، املاً في حمله على الرضوخ والاستسلام لمشيئة الحكام العازمين على التنكيل به والقضاء عليه كشعب له مقوماته.

٥- التمييز العنصري ومعاملة الأكراد كمواطنين من الدرجة الثانية

يعاني المواطنون الأكراد من سياسة التمييز والتفرقة في شتى مجالات الحياة في المدن. فعلى نطاق التوظيف، بالرغم من ان الشعب الكردي يشكل زهاء ٣٠٪ من سكان العراق، لا يوجد في مجلس الوزراء العراقي، الذي يمثل السلطتين التنفيذية والتشريعية قانونياً على الاقل، سوى وزير بلا وزارة من الأكراد الموالين لسياسة الحكومة. وينطبق عين الشيء على وظائف الدولة الحساسة، فلا يكاد يوجد كردي بين وكلاء الوزارات والسفراء والمدراء العامين والمتصرفين وضباط الأركان ومدراء الشرطة والأمن والذين يعدون بالمئات. وذلك ليس لعدم وجود كفاءات وكوادر بين أبناء الشعب الكردي، وإنما بسبب التمييز العنصري ضدهم والتقصير المتعمد تجاههم حيث فصل الالوف من الموظفين الأكراد من دوائرهم حتى اخليت المراكز الحساسة منهم كليا.

ولا يقل التمييز العنصري والتقصير المتعمد في المجال الثقافي والاجتماعي عنه في مجال التوظيف حيث لم يقبل إلا عدد قليل من الطلبة الكرد، في السنوات الاخيرة، في الكليات والجامعات والبعثات العلمية، وأما المدارس والكليات العسكرية وشبه العسكرية فابوابها موصدة بوجه الأكراد.

وغني عن البيان بأنه لا توجد منظمة كردية سياسية أو اجتماعية أو ثقافية مجازة في البلاد، وقضي على الصحافة ودور النشر الكردية مرة واحدة بحيث لا يسمح بصدور أية صحيفة أو مجلة أو كتاب باللغة الكردية.

لقد انحدرت سياسة حكومة العراق العنصرية إلى احط الدركات حيث وضعت الكردي في موضع الشك والارتياب والمراقبة بحيث أصبح من السهولة بمكان ترتيب اية تهمة ضده، وكأنه مجرم اولا، عليه تبرئة ساحته إذا أراد النجاة.

وعلى هذه الأسس الظالمة وبموجب هذه المقاييس الباطلة زجت السلطات العسكرية الدكتاتورية بآلاف المدنيين من الأكراد في غياهب السجون والمعتقلات دون محاكمة أو تهمة، سوى تهمة العطف على الثورة الكردية والشك في إخلاصه للحكومة. وهم يتعرضون للتعذيب البربري على أيدي جلاوزة تمرسوا على تعذيب الناس وفق احدث الأساليب. وقد لقي بعض المعتقلين حتفهم تحت وطأة التعذيب الوحشي هذا.

الملحق رقم (١٧- ١) [1]

(٤)

مذكرة قائد الثورة ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

السيد مصطفى البارزاني

رفعت هذه المذكرة مع ملاحقها الى هيئة الأمم المتحدة في أواسط تشرين الأول ١٩٦٩، وسبق لقيادة الثورة أن قدّمت مذكرة أخرى في ١٩٦٦ الى الأمم المتحدة أيضاً تضمنت تفاصيل الوضع المأساوي في كردستان

الحزب الديمقراطي الكردستاني
المكتب السياسي

مذكرة البارزاني الى
هيئة الأمم المتحدة

دفعت هذه المذكرة مع ملاحقها الى هيئة الأمم المتحدة في
الخامس عشر من أيلول سنة ١٩٦٩

طبعت بمطبعة الحزب

سعادة بونانت السكرتير العام للأمم المتحدة

سعادة رئيسة الدورة الرابعة والعشرين للهيئة العامة

هيئة الأمم المتحدة

جمعية حقوق الإنسان

المجلس الإقتصادي والإجتماعي

لجنة تصفية الإستعمار

المنظمة التعليمية والعلمية والثقافية التابعة لهيئة الأمم المتحدة (يونسكو)

لجنة الإغاثة الدولية للاجئين

وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

لي الشرف أن أقدم الى فخامتكم هذه المذكرة حول الوضع المحزن في كردستان العراق.

لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة التي كانت غايتها «إنقاذ الأجيال البشرية المتعاقبة من لعنة الحرب» أن تتجاهل تجاهلاً تاماً حرباً إمتدت ثماني سنوات ألا وهي الحرب العنصرية التي يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردي، بصرف النظر عن مناشدتنا المتكررة لأعظم منظمة دولية في العالم.

إن هذه الحرب العدوانية ضد شعب كردستان المعدوم النصير قد إبتدأت في الحادي عشر من شهر أيلول عام ١٩٦١، ومنذ ذلك الحين تعاقبت على حكم العراق خمس دكتاتوريات. وكل واحدة منها واصلت الحرب الشاملة.

إن الزمن الذي إمتدت اليه هذه الحرب يتقص قليلاً عمّا إمتدت اليه الحربان العالميتان الأولى والثانية مجتمعتين. وكانت الأسلحة ووسائل الدمار التي إستخدمها الجيش العراقي

(١) المصدر: مسعود البارزاني، المصدر السابق، ١٩٦١-١٩٧٥، ص٧٧٠-٧٨٦.

الملحق رقم (١٧- ٢)

من أحدث طراز ومنها النابالم والرصاص السام وكل أنواع القنابل المحرقة.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الوسائل المدمّرة تستخدمها دولة من أشد الدول وحشية وقسوة وأقلها شعوراً بالمسؤولية، لا للفتك بالناس ولا لتدمير بيوتهم فقط بل لحرق مزروعاتهم وقتل مواشيهم مستهدفة من عمد وتقصد قتل الشعب الكردي جوعاً. لذلك فلن يصعب على أولئك الذين عانوا سنوات الحرب العالمية الثانية أن يتصوروا المحنة التي يجتازها شعبنا.

ومنذ أن بات واضحاً للحكام البعثيين في العراق بأنه من المتعذر القضاء على الثورة الكردية، زاد إنجازهم شيئاً فشيئاً الى الوسائل الكفيلة بإبادة الشعب الكردي. وهم الآن يحاولون محوه محواً تاماً كشعب. وهذا يفسر إرتكاب الجيش العراقي ذلك العدد الكبير من أعمال الإبادة العنصرية، وهذا هو مغزى تطبيقه سياسة الأرض المحروقة. والأسلوب المتبع في ذلك يكاد يكون على الدوام بالشكل الآتي: يطوق الجيش منطقة كاملة. ثم يوجه عليها نيران دباباته ومدفعيته وطائراته. ومن لم يُقتل من أهل المنطقة داخل البيوت يُرمون بالرصاص وهم يحاولون الهرب. ثم يتدفع المشاة نحو ضحاياهم. وبعد كسح القرية كسحاً، يشعلون النار بيتاً بيتاً. وبهذه الطريقة فقد مئات المواطنين حياتهم في سەنگەسەر، حيث أحرق خمسمائة وأربعون داراً في الثاني والعشرين من شهر أيار المنصرم. وأحرقت عشرات القرى ومساحات شاسعة من المزروعات في سهل أربيل بنفس الأسلوب في غضون تموز المنصرم.

وفي التاسع عشر من شهر آب، تم إحراق تسع وعشرين إمرأة، وسبعة وثلاثين طفلاً وطفلة ورجل عجوز واحد في قرية [دكان] التي تقع في الشمال الشرقي من الموصل، وعندما هاجم الجيش قرية هؤلاء المساكين هربوا ملتجئين الى كهف مجاور. فأدركهم رجال الجيش هناك وسيطروا على المدخل ثم جمعوا حطباً وكدّسوه داخل الكهف وصبّوا عليه البترول وتم فوراً إرتكاب أفظع جريمة وهي إحراقهم أحياء. فمن بين الضحايا تجدون طفلاً يدعى [بشار رمضان] يقل عمره عن الشهر الواحد، وتجدون [هويري عيسى] الذي تربو سنّه على الثمانين.

وأبيد في يوم ١٦ أيلول سبعة وتسعون مواطناً قتلاً وجرحاً هم كل سكان قرية [صوريا] قرب زاخو على نهر الخابور. وقذفت الجنود بالأطفال منهم وهم في مهودهم الى الماء فماتوا غرقاً في النهر. وكان القس الكلداني [حنا قاشا] بين القتلى ايضاً. وتمكنت إمرأة واحدة فقط من النجاة من المذبحة.

وفي الوقت الحاضر هناك آلاف من الأكراد الأبرياء في سجون العراق يعانون تعذيب البعثيين، وقد فقد عدة منهم أرواحهم نتيجة ذلك، [كإبراهيم حاجي عمر] و[عبدالرحمن صادق].

الملحق رقم (١٧- ٣)

وأرغم أكثر من مائة ألف إنسان على ترك محل سكناهم في المدن والقرى حول المنشآت النفطية وفي الأراضي الخصبة. ودفعوا قسراً الى المنطقة الجبلية بعد مصادرة ممتلكاتهم.

إن حكام العراق إدخروا معاملة قاسية خاصة للمسيحيين في كردستان لأنهم يختلفون في العنصر والدين عن الحكام. لقد دمر هؤلاء الحكام عدداً من الديارات والكنائس وقتلوا وجرحوا عدداً من الكهنة والرهبان أثناء غاراتهم على أماكن عبادتهم.

إن سبب الحرب الهمجية هذه يعود الى أن شعبنا يرغب في الإحتفاظ بلغته وثقافته وتراثه القومي. ويأبى العملية القسرية التي ترمي الى تصفيته قومياً.

إن المذابح وحرق النساء والأطفال والعجز وهم أحياء الى غير ذلك من الأعمال الوحشية والفظائع الهمجية التي يقوم بها الحكام البعثيون إنما هو خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة.

إن أكراد العراق لم يعاملوا يوماً ما، إلاّ معاملة مواطنين من الدرجة الثانية بل وأقل من ذلك. وفي الأوضاع الحالية فإن الكردي محروم من كل الحقوق الإنسانية فضلاً عن أن وجوده مهدد الآن بالفناء.

إن الحكم العراقي وإستغلال كردستان من قبله إنما هو أشنع من أشد أساليب الإستعمار إستغلالاً. وإن حقيقة كون بشرة الحكام العراقيين داكنة، ليس بكافٍ لنفي صفة الكولونيالية عن هؤلاء الحكام.

وحري بنا أن نذكر هنا ايضاً أن الحرب في كردستان تهدد السلام والأمن في الشرق الأدنى الآن أكثر من أي وقت مضى وللأسباب التي ذكرناها آنفاً ولأن الحكومات العراقية قد فشلت في حل المسألة سياسياً أو عسكرياً، فإن الحرب التي تدور رحاها ضد شعبنا ليست مسألة داخلية كما يزعم نظام الحكم العراقي إذ كيف تكون الحرب التدميرية التي إمتدت ثمانية أعوام مسألة داخلية تخص أصحابها فحسب؟

إسمحوا لي أن أجدد عروضي الى الأمم المتحدة ولجانها وهيئاتها وأعضائها، ليقوموا بالضغط على الدولة العراقية وحملها على إيقاف حرب الإبادة العنصرية في كردستان. أو على الأقل إرسال لجنة لتقصي الحقائق ووسيط دولي الى كردستان للعمل على حلّ هذا النزاع المحتدم في الشرق الأوسط.

وتقبلوا يا صاحب الفخامة أعمق إحترامي وتقديري

مصطفى البارزاني
رئيس مجلس قيادة الثورة- كردستان

الملحق رقم (١٧- ٤)

الملحق الأول

"وعد الحلفاء للكرد بالإستقلال كما ورد في الفصل الثالث من معاهدة سيفر المعقودة عام ١٩٢٠"

المادة الثانية والستون

إن لجنة مقرها أستنبول، تتألف من أعضاء ممثلين عن كل من الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، ستقوم خلال ستة أشهر إعتباراً من مبدأ تنفيذ هذه المعاهدة - بوضع مشروع للحكم الذاتي للمناطق التي تسكنها أغلبية كردية وهي المناطق الواقعة شرق الفرات وجنوب حدود أرمينيا المحتوبة التي ستثبّت فيما بعد، وشمال حدود تركيا مع سورية وما بين النهرين، كما سيتم تحديدها في الفقرة الثانية والثالثة - الفصل الثاني من المادة ٢٧. وإذا لم يحصل إتفاق بين أعضاء اللجنة حول أي نقطة من النقاط، فللأعضاء أن يرجع كل واحد الى حكومته للتشاور. إن المشروع المذكور يجب أن يتضمن إحتياطات كاملة بضمان حماية الأثوريين والكلدان وغيرهم من الأقليات القومية والدينية في داخل هذه المنطقة وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم اللجنة المؤلفة من مندوبين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين وأتراك بزيارة تلك المناطق للنظر فيما يجب إتخاذه من تدابير حول الحدود التركية إنْ إقتضى الأمر حيث أن تلك الحدود ستكون ملاصقة لحدود إيران بحكم مواد هذه المعاهدة.

المادة الرابعة والستون

إن السكان الأكراد الذين يسكنون في هذه المنطقة التي تم تحديدها بموجب المادة الثانية والستين، إذا تقدموا الى مجلس عصبة الأمم خلال سنة واحدة من تنفيذ هذه المعاهدة بما يثبت أن أغلبية سكان هذه المناطق يرغبون في الإستقلال عن تركيا وإذا وجد المجلس عند ذاك أن هؤلاء السكان جديرون بالإستقلال، فإن تركيا توافق والحالة هذه على تنفيذ مثل هذه التوصية وتتنزل عن كل الحقوق والإمتيازات التي كانت تمارسها في هذه المناطق.

إن المواد التفصيلية لمثل هذا التنازل ستشكل موضوعاً لإتفاقية منفصلة بين دول الحلفاء الكبرى وتركيا.

وإذا تم هذا التنازل، فلن تعترض دول الحلفاء الكبرى على أي إندماج إختياري يحصل بين هذه الدولة الكردية المستقلة مع الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان الذي يدخل الآن في ولاية الموصل.

الملحق رقم (١٧- ٥)

الملحق الثاني

التصريح المشترك الذي قدم للشعب الكردي في العراق من جانب الحكومتين العراقية والبريطانية في كانون الثاني سنة ١٩٢٢ والمعروف بإسم "تصريح عيد الميلاد"

«تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية، والحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون داخل الحدود العراقية، في إقامة حكومة كردية ضمن تلك الحدود وتأمل الحكومتان أن العناصر الكردية المختلفة ستتوصل فيما بينها وبأسرع وقت ممكن الى إتفاق حول الشكل الذي يرغبون أن يقيموا به حكومتهم وحول الحدود التي يرغبون في أن تمتد اليه تلك الحكومة، وأن يرسلوا موفدين ذوي صلاحيات الى بغداد للتداول في العلاقات الإقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية.

الملحق الثالث

مقتطفات من التقرير الذي رفعته الى عصبة الأمم، اللجنة الخاصة المعينة من قبل عصبة الأمم في موضوع النزاع بين بريطانيا وبين تركيا حول ولاية موصل (التي كانت تتألف من المحافظات الحالية الخمسة: الموصل، دهوك، اربيل، كركوك، سليمانية) حيث يؤلف الأكراد خمسة وثمانين بالمائة من سكانها.

المقتبس الأول:

«إن اللجنة إقتنعت بشكل لاتخالجه ريبة بأن الأهالي عبّروا عن رغباتهم تعبيراً كاملاً حراً... وإننا وجدنا الشعور القومي الكردي هو الشعور الغالب والمعقول وإنْ كان بعد فتياً. ومع أن الأكراد صرحوا برغبتهم النهائية الجازمة في الإستقلال التام الناجز، فإنهم أدركوا فوائد وصاية حريصة، ذات تفكير واسع وبعد نظر...»

المقتبس الثاني:

«لذلك فإن اللجنة توصي بأن خط بروكسل يجب أن يثبت بصورة نهائية وأن يعتبر حدوداً دولية للعراق وتركيا، على أن يكون ذلك خاضعاً لشرطين:

أولاً: يجب أن تبقى المنطقة موضع النزاع، أي ولاية الموصل، تحت رصاية عصبة الأمم المباشرة، لفترة تقترح أن تحدد بعشرين سنة.

الملحق رقم (١٧- ٦)

ثانياً: يجب النزول الى الرغبات التي أعلنها الكرد وهي تعيين موظفين منهم فقط في المناصب الإدارية والقضائية والتعليمية، وجعل اللغة الكردية لغة رسمية في الإدارات والخدمات.

ملاحظة:

هذا التقرير الذي كتب على مائة وثلاث عشرة صحيفة من الفولسكاب (القطع الكبير) قدم الى مجلس العصبة في أيلول عام ١٩٢٥. وأنكرت الحكومة التركية على المجلس سلطته في إتخاذ قرار ملزم للطرفين المتنازعين فأحيلت هذه النقطة اولاً الى محكمة العدل الدولية الدائمة لإعطاء رأيها الإستشاري وفي ٢١ تشرين الثاني أعلنت المحكمة عن رأيها وهو أن قراراً بالإجماع يتخذه المجلس إنما هو قرار ملزم للطرفين يتضمن بنفسه تثبيتاً رسمياً للحدود. وقرر مجلس العصبة في ١٦ كانون الأول تثبيت خط بروكسل رسمياً. ووافقت الحكومة التركية على الحدود كما ثبتت من جانب العصبة بمعاهدة منفصلة مع العراق وبريطانيا العظمى سنة ١٩٢٦.

الملحق الرابع

"مقتطفات من تصريح تعهدات الحكومة العراقية للشعب الكردي أو الأقليات لسنة ١٩٣٢"

إعندما إنتهى الإنتداب البريطاني وقبل العراق عضواً في عصبة الأمم، أصدرت الحكومة العراقية تصريحاً يتضمن تعهدات معينة تجاه الشعب الكردي والأقليات إعتبرتها، كما ورد في المادة الأولى منها، جزءاً لايتجزأ من دستور البلاد. واعتبرتها بحسب أحكام المادة العاشرة تعهداً دولياً لايمكن الرجوع عنه. وهذه المواد الخاصة به، مقتبسة من العهد حرفياً!

المادة الأولى:

يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل كقوانين أساسية في العراق ولايجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي. كما أنه لايجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل.

المادة الثانية:

١- يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية، حماية تامة وكاملة من غير تمييز بسبب

الملحق رقم (١٧- ٧)

المولد أو الجنسية أو اللغة أو العنصر أو الدين.

٢- يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الأماكن العامة أو الخاصة شعائر كل إيمان أو دين أو عقيدة مما لايكون منافياً للنظام العام والأخلاق.

المادة الثالثة:

(الاعلاقة لها بالموضوع)

المادة الرابعة:

١- أن يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين أمام القانون ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية من دون تمييز في العنصر أو اللغة أو الدين.

٢- يتضمن نظام الإنتخابات تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق.

٣- الإختلاف في العنصر أو اللغة أو الدين لايخل بحق أي من الرعايا العراقيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة والتناسب ورتب الشرف أو ممارسة المهنة والصناعات المختلفة.

٤- لايوضع قيداً ما على حرية إستعمال أي من الرعايا العراقيين لأية لغة في العلاقات الخصوصية أو في التجارة أو في أمور الدين أو في الصحافة أو النشريات من جميع الأنواع أو في الإجتماعات العامة.

٥- رغماً من جعل الحكومة العراقية واللغة العربية، اللغة الرسمية ورغم التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن إستعمال اللغتين الكردية والتركية، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح، يحق للرعايا العراقيين الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لإستعمال لغتهم شفهياً وكتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة: (الاعلاقة لها)

المادة السادسة: (الاعلاقة لها)

المادة السابعة: (الاعلاقة لها)

المادة الثامنة:

١- تمنح الحكومة العراقية فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق التي يقيم قسم كبير من الرعايا العراقيين الذين لغتهم غير اللغة الرسمية، تسهيلات مناسبة لأجل تأمين تلقين العلم في المدارس الإبتدائية الى أولاد هؤلاء الرعايا العراقيين بلغتهم الخاصة ولايمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس

الملحق رقم (١٧- ٨)

المذكورة إجبارياً.

٢- في المدن والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون الى الأقليات العنصرية أو اللغوية يؤمن لهذه الأقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الأموال العامة بموجب ميزانية الدولة أو البلديات أو غيرها من الميزانيات للمقاصد التهذيبية أو الدينية أو الخيرية ومن حيث إستعمال الأموال المذكورة.

المادة التاسعة:

١- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية اما في قضائي كفري وكركوك من لواء كركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني، فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية إمّا الكردية أو اللغة التركية حسبما تقتضي الحال.

٢- توافق الحكومة العراقية على أنّ الموظفين في الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا اما لم تكن هناك أسباب وجيهة، واقفين على اللغة الكردية أو اللغة التركية حسبما تقتضي الحال.

٣- إن مقياس إنتقاء الموظفين للأقضية المذكورة وإنْ كان الكفاءة والمعرفة باللغة قبل العنصر كما هي الحال في سائر أنحاء العراق. فان الحكومة توافق على أن ينتقي الموظفون كما هي الحال الآن وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية.

المادة العاشرة:

إن الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح تشكل بقدر ما لها مساس بالأشخاص المنتمين الى الأقليات العنصرية أو الدينية أو اللغوية تعهدات ذات شأن دولي وتوضع تحت ضمانة عصبة الأمم ولايجري تعديل فيها إلا بموافقة أكثرية مجلس عصبة الأمم.

لكل عضو من أعضاء العصبة تمثل في المجلس الحق في إلفات نظر المجلس الى أي خطر، أو خطر أي خرق لهذا الشروط وعلى المجلس أن يتخذ من الإجراءات ويصدر من الإيعازات ما يراه لائقاً ومؤثراً بالنظر الى الظروف.

وكل إختلاف في الرأي قد يعود الى مسائل قانونية أو واقعية ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة تمثل في المجلس يعتبر إختلافاً ذا صبغة دولية وفقاً للمادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم وكل إختلاف من هذا القبيل يحال عند طلب

الطريق الآخر ذلك الى امحكمة العدل الدولية الدائمة، ويكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للإستئناف وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من الميثاق.

الملحق الخامس

قائمة بأسماء بعض القرى التي أحرقتها قوات الحكومة مع العلم أن قسماً منها أحرق أكثر من مرة واحدة

لواء كركوك

أ- منطقة آغجلر وشوان وشيخ بزيني:

١- گويتپه ٢- بولفامش ٣- حسين بگ ٤- عسكر ٥- سوتكه ٦- مايله ٧- قلاچوغه ٨- بالاوه كورده ٩- بالاوه روته ١٠- كاني هنجيري شيخ بزيني ١١- گوزه بورده ١٢- ئسكندر بگي ١٣- موردخوادهى سهرو ١٤- موردخوادهى خوارو ١٥- أوباره ١٦- أوربكان ١٧- كاني گهوهر ١٨- گلنداغاج ١٩- حمه ئهمينزه ٢٠- دوسيان ٢١- ئركمان باغ ٢٢- كاريزه ٢٣- ناصرومصر ٢٤- گلباغ ٢٥- تۆتەقەل ٢٦- ماهر رەش ٢٧- دار بەسەر ٢٨- تسركي ٢٩- گارله سور ٣٠- شوگير ٣١- شيخان.

ب- منطقة طوزخورماتو:

٣٢- ملا أومر ٣٣- سيي سهر ٣٤- حسن پرچن ٣٥- برايم غلام ٣٦- بگزاده ٣٧- كاني قادر ميران ٣٨- كاني قادر ٣٩- نازەشار ٤٠- كوروصور ٤١- گرمك ٤٢- أومر صوفي ٤٣- واراني سهرو ٤٤- واراني خوارو ٤٥- ميل ناسر ٤٦- شوراو ٤٧- دراجي.

د- منطقة كفري:

٤٨- خاني سهرو ٤٩- خاني خوارو ٥٠- فقي مصطفى ٥١- ناوبارىك ٥٢- ئەوالي.

هـ- منطقة جمجمال:

٥٣- بكر ياجلان ٥٤- چنگني ٥٥- وستا خدر ٥٦- خانو بازياني ٥٧- كەولە ٥٨- كولەپان.

لواء السليمانية

أ- منطقة سورداش:

٥٩- عسودالان ٦٠- قوج بلاغ ٦١- كاني هنجير ٦٢- كاني هنجير شيخ حاجي

الملحق رقم (١٧ـ ١٠)

٦٣- زرزي ٦٤- پيداره ٦٥- سي گانيان ٦٦- تلان ٦٧- حاجيتان ٦٨- تيمار ٦٩- سردي ٧٠- شەدلە ٧١- هوصەر تەرم ٧٢- حاسەنە ٧٣- كيچينە ٧٤- عيسا بەگى ٧٥- كەلەباش ٧٦ قمچوغە ٧٧- سەرمورد ٧٨- خوردلو ٧٩- سايورآوا.

ب- منطقة چوارتا:

٨٠- سيرەصيرك ٨١- بەردەزەرد ٨٢- هەرمن ٨٣- سيتك ٨٤- دوكانيان ٨٥- بازگير ٨٦- خمزە ٨٧- تەگەران ٨٨- گورە ٨٩- درلە.

د- منطقة قەرەداغ وأطرافها:

٩٠- مركز ناحية قەرەداغ بأكملها ٩١- تيمار ٩٢- گلەزەردە ٩٣- قەرەتەرغان ٩٤- قوانا ٩٥- زالـــە ٩٦- دەرەويان خوارو ٩٧- دەرەويان سەرو ٩٨- ولـيان ٩٩- باخان ١٠٠- قارەمان ١٠١- داري گەلي.

هـ- منطقة پينجوين:

١٠٢- كاولوس ١٠٣- صيكوكان ١٠٤- دولە سور ١٠٥- شانەدەرى ١٠٦- كانى سپيكە ١٠٧- كانى مەنگا.

و- منطقة قلعه دزه:

١٠٨- قصبة سەنگەسەر بأكملها ١٠٩- سلطانە دي ١١٠- زارارا ١١١- دولە بەفرە ١١٢- خندەكە ١١٣- كەلجارە ١١٤- سندولان ١١٥- ناشوران ١١٦- گـرتك ١١٧- دوگومان ١١٨- قادر ئاوا ١١٩- چوم خركە.

لواء أربيل

أ- منطقة دولي بالەيان:

١٢٠- بيرو ١٢١- بالوك آوا ١٢٢- بالەيان ١٢٣- توقى ١٢٤- شيركاوە.

ب- منطقة بالك:

١٢٥- بادليان ١٢٦- ديليزيان ١٢٧- سيدەكان ١٢٨- بيشوك ١٢٩- خـلكان ١٣٠- چنديان ١٣١- كورك ١٣٢- بن كاول.

جـ- منطقة سهل أربيل:

١٣٣- گومەشين ١٣٤- گورزەبى ١٣٥- كويشپە ١٣٦- گومەت نال ١٣٧- ديگلە ١٣٨- سماق شيرينى بچوك ١٣٩- سماق شيرينى گەورە ١٤٠- شاخە پيسكە ١٤١- كانى دربند ١٤٢- بانە قەلات ١٤٣- حاجى رسو ١٤٤- آخور ١٤٥- بانى ماران ١٤٦- رسول بسكول ١٤٧- شيوە پيران ١٤٨- بەردبر ١٤٩- يەلەيان ١٥٠- مبركە ١٥١- نيرەكين ١٥٢- كانى حمە بانى ١٥٣- دار بەسەرى گەورە

الملحق رقم (١٧ـ ١١)

١٥٤- خورخور ١٥٥- حسن سترت ١٥٦- سرچناره ١٥٧- گاني بزره ١٥٨- همامجه ١٥٩- حاجي ١٦٠- همزه بگ.

د- منطقة سفين:

١٦١- زيارت ١٦٢- گەروته ١٦٣- قەلاسنج سەرو ١٦٤- بانەنوك ١٦٥- چنبران ١٦٦- آقويان ١٦٧- قەلاسنج خوارو ١٦٨- سپيندارە ١٦٩- سپيكرە ١٧٠- خوران ١٧١- كاوانيان ١٧٢- سومسە ١٧٣- تسلجاغ ١٧٤- تەكور ١٧٥- بانەموردى سەرەوە ١٧٦- بانەموردى بەرەوە ١٧٧- حل بەسەر ١٧٨- بەردەسپى ١٧٩- شيواشوكي بچوك ١٨٠- شيواشوكي گەورە.

لواء الموصل

أ- منطقة الدوسكي:

١٨١- شاوريك ١٨٢- ديرا گۆنك ١٨٣- بيسفكي زورو ١٨٤- گەنكا ١٨٥- گرسيس ١٨٦- زيوك محمد ياسين ١٨٧- زيوك كندال ١٨٨- زيوك ١٨٩- لمسر ١٩٠- پيده

ب- منطقة بيخير:

١٩١- بيزهى ١٩٢- يافيا ١٩٣- بيطاس ١٩٤- خوالشي ١٩٥- حسن آوا ١٩٦- دزله

جـ- منطقة السليفاني والزيبار في قضاء زاخو:

١٩٧- كرويني ١٩٨- براف ١٩٩- براقوك ٢٠٠-كواشي ٢٠١- سركر ٢٠٢- كوميل ٢٠٣- بيجند ٢٠٤- قصر ملاطيب ٢٠٥- خراب ديم ٢٠٦- ميرگەسور ٢٠٧- بيرتي ٢٠٨- إيسلك ٢٠٩- گاني گران ٢١٠- نوسانا ٢١١- بغلوجه ٢١٢- شارا ٢١٣- صوريا ٢١٤- چم زراف ٢١٥- كروش ٢١٦- بساجمد كنك ٢١٧- باجمه ٢١٨- صلكا ٢١٩- خراب دار ٢٢٠- خيلج ٢٢١- باكرسا ٢٢٢- باجوك ٢٢٣- شيناف ٢٢٤- توان ٢٢٥- هيتيان ٢٢٦- دەكان.

د- منطقة العماديه ودهوك:

٢٢٧- دهري ٢٢٨- دوري ٢٢٩- سولاف ٢٣٠- لديش ٢٣١- ريشكي ٢٣٢- پيده ٢٣٣- بسامرسي ٢٣٤- چەمەتكى ٢٣٥- سوار و سپيندار ٢٣٦- آزادن خوارو ٢٣٧- آزادن سەرو ٢٣٨- گاني صاركي ٢٣٩- بيباد ٢٤٠- درگلى ٢٤١- زاويته

لواء ديالى

أ- منطقة خانقين:

٢٤٢- حاجي لمر ٢٤٣- چيا رضا ٢٤٤- دي سريك ٢٤٥- سەرتاق ٢٤٦- تازه دي

٢٤٧- كاني بوركه ٢٤٨- هورين ٢٤٩- ميشباو ٢٥٠- قسلان ٢٥١- دار امام
٢٥٢- كەمتاران ٢٥٣- خەركشه ٢٥٤- شاوازي ٢٥٥- بازه هناره ٢٥٦- بيلوله
٢٥٧- دربند ٢٥٨- كاني كرمان ٢٥٩- حصار ٢٦٠- هەسرمل ٢٦١- صولاوه
٢٦٢- شەشبيركول ٢٦٣- كونەقەل ٢٦٤- زلكه ٢٦٥- قەرەچەم ٢٦٦- قەلەتپه
٢٦٧- پانەبور ٢٦٨- گوردشله ٢٦٩- علي خاله ٢٧٠- بەردى زەرد ٢٧١- كاني
پەپول ٢٧٢- چوارگلاوي سەرو ٢٧٣- چوارگلاوي خوارو ٢٧٤- سەرقەزل
٢٧٥- مەرچي علي سەرو ٢٧٦- مەرچي علي خوارو ٢٧٧- چياسروخ ٢٧٨- سيده
كون ٢٧٩- سيد مصطفى ٢٨٠- تەنوره ٢٨١- سەنگەري خوارو ٢٨٢- خليفه أحمد

هذا وإنّ أكثر من ألف قرية قد أحرقت كلياً خلال السنة الماضية وإنّ بعضها قد أحرق مرتين أو ثلاث مرات أما القرى العالية في كردستان فقد أحرقت جزئياً بواسطة المدافع والطائرات. هذا وقد شردت مئات الألوف من العوائل نتيجة هذه الحملة الوحشية وهي الآن بدون مأوى.

الملحق السادس

[الوضع الصحي والتعليمي]

بقدر ما يتعلق الموضوع بالصحة والتعليم في كردستان، فإن الوضع الصحي والتعليمي أسوء وأخطر بكثير مما كان في أي وقت مضى في هذه البقاع، من خلال حرب الإبادة التي شنتها بغداد على شعبنا منذ أيلول عام ١٩٦١.

ويكاد كل المدارس والمستوصفات الحكومية إما قد تم تدميرها بالأعمال الحربية وإما قد أغلقتها الحكومة، وأستدعي كل موظفيها من تلك المناطق وبذلك فسح السبيل لإنتشار الأمراض إنتشاراً واسعاً وتفشت الأمية بنطاق لا مثيل له حتى تجاوزت نسبة الأمية ٨٥٪.

وتكاد السياسات العراقية تهدف كلها الى منع إنتشار التعليم في المناطق الكردية. ولكن الحرب خلال السنوات الثماني المنصرمة أدت الى قيام الحكومة العراقية بإتخاذ إجراءات صارمة للغاية لإقتلاع أسس الخدمات الصحية والتعليمية من جذورها.

إن قيادة الثورة قد تمكنت خلال السنوات الثلاث المنصرمة من فتح مائتي مدرسة أولية في المنطقة المحررة بأسرها. وهذا مقدار لايسد خمسة بالمائة مما تدرك الحاجة اليه من المدارس في كردستان. فضلاً عن ذلك فإن آلافاً من طلاب المدارس الثانوية ممن أخرجوا من المدارس الثانوية الحكومية لم يعد لديهم أية فرصة للدراسة في مناطقنا. وباستثناء مدرسة واحدة ثانوية أسسناها نحن ليس هناك مدرسة ثانوية واحدة في كردستان المحررة كلها.

الملحق رقم (١٧- ١٣)

إن الثورة بقيت دائماً تشكو قلة الوسائل ومحدوديتها الشديدة، دون أن تتلقى أية مساعدة من الديموقراطيين لذلك فإن كل خطوة من الخطوات تخطوها محدودة الى أدنى مقياس ممكن وبالنظر الى هذا الوضع الذي أنينا على وصفه فلاشك أن كل الجيل الكردستاني الحالي مهدد بحالة مزمنة ثابتة من الأمية وستبقى الأكثرية الكاثرة من هذا الشعب بعيداً عن النطاق المحدود جداً من مجهود مكافحة الأمية.

يعيش في المناطق الواقعة تحت سيطرة ثورة كردستان أكثر من مليون نسمة. منهم حوالي مائتي ألف مشرد أحرقت قراهم. وليس لديها لكل هذا المجموع من السكان إلا طبيب واحد وثمانون ممرضاً. إن العقاقير والأدوية الموجودة بكميات قليلة للغاية لايمكن أن تسد عشرة بالمائة من حاجاتنا. ولايوجد مستشفى حقيقي واحد في كردستان كلها وكل ما هو موجود فهو مستوصفات بدائية صغيرة للعيادات الخارجية خالية من وسائل الفحص الطبية المعروفة.

وتتزايد نسبة الوفيات ولاسيما بين الأطفال والأحداث. فضلاً عن الأوبئة التي تتفشى في كردستان والملاريا منتشرة إنتشاراً واسعاً في منطقتنا والسل موجود على نطاق كبير حتى أننا سجلنا بوسائل فحصنا البدائية أكثر من أربعة آلاف إصابة في مناطقنا المحررة. وسوء التغذية الذي هو أحد أسباب كثير من الأمراض مظهر إعتيادي في مناطقنا بحيث أصاب آلافاً من أطفالنا بكساح الأطفال. وفضلاً عن هذه الوقائع المحزنة التي سردناها فإن وسائل النظافة وحفظ الصحة معدومة بالمرة. وهكذا باتت الصحة العامة تحت خطر مستمر وهكذا أصبحت الوقاية ضد الأمراض صعبة للغاية.

ونحن نورد مثالاً واحداً يوضح مدى إهمال حكام بغداد لمناطقنا فيما يتعلق بالخدمات الطبية فحسب وهو قياء هذه السلطات منع وصول اللقاح ضد الكوليرا إلينا.

ومختصر القول فإن شعبنا معتمد والحالة هذه الى أن يفقد كل أمل بحصول أبنائه على ثقافة حسنة وخدمة طبية لذلك تكمن المعونة في هذا الصدد من أثر الواجبات. كذلك فقد كدنا نيأس ايضاً من أية معونة في هذا الباب تأتينا من الشعوب المحبة للسلام، والحكومات والمنظمات الخيرية والإنسانية.

ملحوظة: لايتضمن هذا التقرير شيئاً بخصوص ضحايا الحرب. فهناك عشرات الآلاف من النساء والرجال والأطفال قد فارقوا الحياة أو أصيبوا بجراح أو أصبحوا مقعدين أو أحرقوا وهم أحياء بفعل العمليات الحربية العراقية خلال السنوات الثماني المنصرمة.

الملحق رقم (١٧- ١٤)

الملحق السابع

وقائع عن الحالة المؤسفة التي يعيشها المسيحيون العراقيون تحت حكم البعثيين

إن محنة إخواننا المسيحيين التي إنسمت بطابع حاد متأزم في ظل الحكم البعثي في العراق تتخذ الآن وجهين: أولهما هو أنهم يُضطهدون لكونهم مسيحيين وثانيهما لأنهم إما آثوريون وإما أكراد. وهذه "الجريمة المضاعفة" جعلتهم في أعين البعثيين مخلوقات أشبه بالمواطنين من الدرجة الثالثة بين العراقيين (مواطنو الدرجة الثانية هم الأكراد المسلمون) وبصرف النظر عن كونهم يحتلون أرفع درجة في سلم الثقافة فقد حُرموا أية فرصة من تقلد أية وظيفة حكومية ذات مسؤولية. والقليل جداً من الموظفين الذين بقوا حتى مجيء البعث الى السلطة مالبثوا أن طُردوا. ويعتبر المسيحيون مدنياً من قبيل الخونة. وفي أفضل الأحوال فإن إخلاصهم هو موضع شك وريبة. فلا يُعطى لهم أي منصب عسكري سواء أفي الجيش أم في سلك الشرطة.

ذلك هو الوجه الأول من محنة المسيحيين لكنها تتعاظم وتشتد عندما يتسع الإضطهاد فيشمل حياتهم الدينية. فقد أصدر البعثيون مؤخراً نظاماً منع بموجبه الكهنة من تلقين التلاميذ التعليم المسيحي في المدارس الرسمية وقد كان هذا من جملة حقوق الأقليات الدينية التي تعهدت بها الدولة العراقية أمام عصبة الأمم بتصريح ١٩٣٢ وهو ايضاً حق مثبت بلائحة حقوق الإنسان الصادرة سنة ١٩٤٥ من قبل الأمم المتحدة.

ولم يمر شهر واحد عن إستيلاء البعثيين على مقاليد الحكم في العراق سنة ١٩٦٨ حتى أصدروا قراراً (بتأميم) جامعة الحكمة أو بكلمة أدق (مصادرتها). والسبب الذي حملهم على ذلك قولهم أن هذه الجامعة باتت وكراً من أوكار التجسس حيث يقوم أساتذتها الكهنة بإفساد عقول الشبان العراقيين بأفكار مستوردة أجنبية. إلاّ أنهم مع هذا سمحوا لهيئتها التدريسية هذه بمواصلة التدريس في الجامعة حتى نهاية السنة لأنهم لم يكونوا يملكون الأساتذة لإستبدالهم!

إن النقطة الهامة في هذا الموضوع هو أن جامعة الحكمة كانت بمثابة ملجأ وملاذ بصورة رئيسة للطلاب المسيحيين الذين لا يُقبلون في المعاهد الحكومية العالية. وإن نحن جئنا الى قلب "المحنة" وجوهرها فإن البعثيين، مثل أسلافهم النازيين، مدفوعين بالتعصب القومي المشوب بما لابدّ منه من التعصب الديني راحوا يختارون ضحايا إضطهادهم القومي-الديني هذا من المثقفين المسيحيين وقسسهم. ووقع عدد كبير من المحامين والأساتذة والأطباء والكتّاب والكهنة ضحايا هذه المحنة. فسُجنوا وأعدموا وأبعدوا وحُجزت أموالهم. ومن هؤلاء الذين ذكرناهم سنقتصر على الكهنة. ونقدم فيما يلي بعض الأمثلة لما عانوه على يد البعثيين:

الملحق رقم (١٧- ١٥)

أولاً: في تموز ١٩٦٣ شنق البعثيون ستة من المسيحيين الأبرياء في مدينة تلكيف وهي أكبر بلدة مسيحية في العراق. وتم تنفيذ الحكم في الساحة العامة. وأرغم البعثيون الآلاف العديدين من سكان البلدة على الخروج من بيوتهم الى موضع التنفيذ وأجبروا على التصفيق والهتاف بحياة الجلادين أثناء قيامهم بإزهاق أرواح أبنائهم وآبائهم. ولما كان هؤلاء المشنوقون قد تناولوا الأسرار المقدسة فقد وجب على الكنيسة أن تقوم بدفنهم دفنة مسيحية فقُبض على الكهنة والشمامسة [التلاميذ اللاهوتيين] الذين قاموا بهذه المراسيم مع حوالي ستين مشيّع وأقتيدوا وهم مكبلون بالسلاسل وبالركلات الى أقذر سجون الموصل. وأخفي الأب [روفائيل كاترنا] نفسه في أسطبل ثم تم تهريبه بمعونة مطران الموصل [عمانوئيل ددي] الى محل آخر بقي مختفياً فيه حتى سقوط البعث الأول. إلاّ أن الكاهن الآخر [سليمان دنخا] لم يكن حظه كحظ زميله فقد قُبض عليه وأشبع ضرباً مع خمسة عشر من التلاميذ اللاهوتيين، حتى فقد الوعي وحُمل الى التوقيف وهو مغمى عليه. حتى قارع الأجراس في وقت تشييع الجنازة فإنه لم يسلم من المطاردة وأوقف ايضاً. وفتحت على الجميع قضية تتضمن التآمر على سلامة الدولة وبقي بعض هؤلاء عدة أشهر في السجون يعانون الضرب والتعذيب اليومي.

ثانياً: بعد هذه الحادثة بزمن وجيز، ألقي القبض على [روفائيل شوريز] الرئيس الأعلى لجميع أديرة الكلدان الكاثوليك في العالم ووجّهت اليه تهمة إيواء الثوار الأكراد والتعاون معهم وسرعان ما سيق الى محكمة عسكرية قضت عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت. ولم يُنقذ الكنيسة الكلدانية التاريخية العتيقة من هذا التشهير المؤلم المحزن الشنيع إلاّ تدخل شخصي من البابا في روما، وتوسط رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق [فؤاد شهاب] وعندئذ خفّض حكمه الى السجن مع الأشغال الشاقة مدى الحياة.

ثالثاً: ألقي القبض بعد هذا بقليل على رئيس أساقفة زاخو وتوابعها المطران [توما ريس] البالغ من العمر ثمانين عاماً وزُجّ في أقذر سجون الموصل بكل ما يصحب ذلك عادة من إهانات وتحقير وحُجزت أمواله كأي مجرم عادي. ولم يُطلق سراحه إلاّ بعد أن أدرك البعثيون أنه سيموت في السجن لتردي حالته الصحية وبالفعل فاضت روحه بعد أيام من إخلاء سبيله.

رابعاً: وهنالك أسقف آخر هو [مار شليطا] مطران العماديه للكنيسة الشرقية القديمة [النسطورية] فقد قُبض عليه في العماديه وجيء به الى الموصل وأوقف بضعة أشهر بين اللصوص والقتلة والمنحرفين جنسياً والمأبونين.

خامساً: تعرضت أديرة ربان هرمز، ومار بانقو، وكتائس أرادن، وكنيسة القديس جرجيس في شيزي، وكنيسة شرانش، وكنيسة ناف-كداله، وكنيسة لبقو، وكنيسة مهمديه، وكنيسة

الملحق رقم (١٧- ١٦)

بطلوحة، وكنيسة ميزي، وكنيسة دبري، وكنيسة بيركه، وكنيسة بيعاد الى السلب والنهب جميعاً وهُدّمت وأحرقت. وجميعها الآن أنقاض وخرائب مهجورة بفعل القصف الأرضي والجوي المتعمّد والمقصود. ونُهبت أبرشية العماديه الكلدانية مع كنيستها نهباً وحشياً ودُمّر كل ما فيها تدميراً كاملاً. وأحرقت مكتبة الأبرشية التي كانت تضم أكثر من خمسة آلاف مجلّد بين مخطوط ومطبوع. كما مُزّقت الثياب الكنسية وأهينت كل الآثار المقدسة فيها ووزعت الأواني على المرتزقة الغزاة.

سادساً: في ٢٨ تموز ١٩٦٩، إقتحم عدة مئات من جنود الحكومة ومرتزقتها مدخل دير السيدة الشهير في ألقوش (وهي بلدة كبيرة أخرى كل سكانها مسيحيون، وقد ذكر إسمها في الكتاب المقدّس) وهجم المعتدون على الرهبان وهم يؤدون صلاة الليل داخل كنيسة الدير فحدث مسرحاً للفظائع لايُسمع فيه إلاّ أزيز الرصاص، ووقع أخامص البنادق على الرؤوس مختلطة بالشتائم والصرخات الوحشية المنطلقة من أفواه المغيرين. وقُتل الراهب (دنّو الألقوشي) حالاً وكان يبلغ من العمر خمسة وسبعين عاماً. وأمّا الأب (عبدالأحد) فقد أصيب بكسور مضاعفة في الجمجمة وبقي متراوحاً بين الموت والحياة عدة أيام. وأمّا الراهب (شابا) فقد أصيب بطعنة حربة في صدره. وثقبت يد الراهب (أشعيا) برصاصة. وأصيب الراهب (أفرام) بطلقة في رأسه. وجرح عدد آخر بجروح مختلفة أخرى.

ثم قام الغزاة بعدئذ بسرقة الدير بما تزيد قيمته عن ثلاثة آلاف دينار نقداً وحلياً وهي الأموال التي إعتاد أهل البلدة إيداعها في الدير خوفاً من أن تُسلب. والسبب الظاهر لهذه الغارة الأخيرة على الدير هو تعاون نُسّاكه مع الثوار.

إن هذه الفظائع بلغت أوجها بمذبحة (صوريا) ولعلّ في قولنا (بلغت أوجها) إفتئاتاً على الحقيقة إذ لايعلم أحد الى أيّ مدى يمكن أن تبلغ وحشية البعثيين. فهاهنا في صوريا أعدم كاهن وحوالي سبعين إمرأة وطفلاً ورجلاً قُتلوا أو جرحوا بصورة جماعية في نوبة جائحة من النوبات الجنونية التي تستولي بين آن وآخر على حكومة البعث في العراق. فقد شاءت الأقدار أن تكون هذه القرية المنكودة أقرب القرى الى محل إنفجار لغم في الطريق العام. فأمرت حكومة البعث فوراً وبخلاف من الضبط الوحشيّ بإبادة كل كائن حيّ في القرية ومسحها عن وجه الأرض. ونفذ الأمر بعد ساعات قليلة في البيوت نفسه وكان منفذه ملازم يدعى عبدالكريم محمد يقوده فصيلاً من الفوج الرابع- لواء المشاة الثاني والعشرين.

وكان الكاهن الزائر (حنا قاشا) البالغ من العمر ثمانية وأربعين عاماً وسكان القرية بين أول من سقط صرعى. وفي جسد كل واحد منهم أكثر من ستين رصاصة على ما عُلم فيما بعد. وجُمع بقية القرويين في أرض تذرية مسيّجة وحُصدوا بنار المدافع الرشاشة خلال بضع

الملحق رقم (١٧- ١٧)

دقائق. ثم دخل آمر الفصيل السماح وأخذ يدور على المحتضرين فيطلق الطلقة الأخيرة على رأس كل واحد منهم ولم ينجُ من اخرجي المحتضرين من هذه الطلقة غير خمسة وعشرين، مات ثمانية عشر منهم بعد أيام لتركهم في محلهم دون علاج وإسعاف طبي. ثم إنتشر الجنود لإصطياد الأطفال الذين أخفوا أنفسهم وأعدموا خمسة منهم تتراوح أعمارهم بين الثانية والثامنة بعد أن أخرجوهم من حفرة إختفوا فيها. وقذفوا بنحو عشرة أطفال وهم في مهودهم الى المحرقة التي نصبوها في وسط القرية فحرق أثاث البيوت ومقتنيات القرويين أو قذفوا بهم الى النهر القريب وهم أحياء. ثم باشروا بعملية هدم القرية ونقض بيوتها واحداً بعد آخر. وهكذا كان يوم ١٦ أيلول ١٩٦٩ آخر يوم تقع فيه أشعة الشمس على قرية (صوريا).

إن قتل كاهن مسيحي موصلي كان يزور القرية مع مقتل سائق السيارة الذي أتى به لم يكن مما يمكن إخفاؤه كقتل باقي القرويين الآخرين لكونهما غريبين عن القرية. ولهذا نجد الحكومة البعثية قد لجأت الى حيلة خرقاء، لستر جريمتها النكراء، بعدم السماح بذكر شيء عن الحقيقة في الصحف، ما عدا خبرين وردا في عمودي الوفيات في كل من جريدتي الثورة (لسان حزب البعث) والجريدة التابعة للحكومة (الجمهورية). وفي هذين الخبرين المتشابهين ذكر أن الشخص المذكور إنما توفي (على أثر نوبة قلبية). وكان ستاراً شفافاً لايستر الحقيقة الدامغة الكبرى (ألحقنا صورة شمسية لهذين الخبرين بالنسخة الأصلية في المذكرة كدليل).

إن المجتمعات المسيحية في العراق، ولاسيّما تلك التي تقع خارج مناطق كردستان المحررة، يتهددها على الدوام نفس مصير قرية (صوريا).

إن مستقبلاً مخضباً بالدماء والدموع ينتظر ما يقارب نصف مليون من المسيحيين العراقيين، وهم من أعرق المجتمعات التي سكنت هذه البلاد. إلاّ اذا أتخذت بعض إجراءات معيّنة لإيقاف هذه المحنة القاسية التي يعانونها إيقافاً مرتباً على الأقل. وبنفس الطرق التي أتخذت لإيقاف عمليات الشق الجماعية العلنية في بغداد.

تشرين الأول ١٩٦٩

الملحق رقم (١٨- ١) [1]

ملحق رقم (٢)

خطاب ألقاه الزعيم البارزاني الخالد في مؤتمر ضباط البيشمركه وممثلي الحزب البارتي

بتاريخ ١٥/ نيسان /١٩٦٧

بتاريخ ١٥/نيسان/١٩٦٧ القى الزعيم البارزاني خطابا تأريخيا هاما على ضباط البيشمركه وممثلي الحزب البارتي وهذا نصه :-

ايها الاخوان الاعزاء السلام عليكم .

انني اقدر كثيرا بسالة الاكراد الذين شاركوا كل مشاركة وتحملوا هذه الهجمات الوحشية التي اتبعت حيث لاقوا الصبر والاصرار والاخلاص والبسالة والايمان لقد حققوا انتصارا عظيما في كل مكان وقد وضعوا في كل عناصر والمستقبل . وان الانسان يسعده هذا ويفخر به دائما .

ان الانسانية والبطولة والكرامة التي قدمها الشعب الكردي والبطولة والشرف الذي اظهره الابن الكردي في هذه الثورة عملاوة على كونه اساسا ضعيفا بما يثير كل الحقد والتقدم بل داعي العكس من ذلك كافح وناضل وان هذه البطولات لم تظهر في صفوف اي شعب من الشعوب الا في كردستان ان العالم كل الذي اصابت الشعب الكردي لم يسمعها الناس في الخارج الا قليلا منها . ولكن في الخارج ان قامت ثورة ما فان كانت ثورة بسيطة يكتبون عنها انها ثورة عظيمة . لانهم يعظمون ذلك لان لهم وسائل دعائية كبيرة ومتنافسة ولكن التي ظهرت في كردستان لم تكن الا بعض اندفاعات قليلة وباسلحة قليلة بقابلها الشعب الكردي وقف امام الجيش الظالم القادر .

ان البطولات الماضية من الصبر والمقاومة العنيدة لم يشهدها شعب من الشعوب . لذا يجب علينا نحن ان نعتز ونفتخر بمثل هذا الشعب . لان الذي نحظاه خارج عن نطاق طاقة البشر . ولقد سلمت آلاف العبرات ان هذا الفخر ليس وقفا على الذين حظوا بشرف لقائهم بل ان هذا الفخر هو لجميع الفلاحين الاكراد والكردستانيات والعجائز والاطفال وانهم جميعا مشتركون في هذه البطولات وان الجميع اصابهم الخسارة والخراب .

اخواني الاعزاء :-

ان كل ثورة او كل حركة تأتي الى الدنيا لخدمة الشعب فيجب على الذين بيدهم امور الشعب ان يجعلوا نصب اعينهم مصلحة تلك الامة . ويجب ان يتركوا الانانية والاثرة في الشخصية فان كان الامر ليس في صالحهم بل في صالح شعبهم فيجب عليهم ان لا يسيروا حسب اهوائهم . وهنا اريد ان اذكر لكم بعض الامور وان اذكركم بعض الاشياء . ولاتحسبوا انني انتقد شخصا معينا ولاتظنوا بانني لاانتقد شخصا . وانا اقول في هذه النقاط التي انتقد

(١) المصدر: عادل تقي عبد محمد البلداوي، نضال الشعب الكردي... ص١٠٦-١١٠.

الملحق رقم (١٨- ٢)

نفسي ايها الاخ اذا ادعيت شيئا هو ضد الثورة والشعب فيجب علينا ان نعرف ونوضحه . فاذا لم يعمل كل مسؤول في الثورة لصالح الثورة والشعب وان يهمل واجبه فانا بذلك نضع انفسنا وتخدم بذلك اعداء الشعب . فيجب علينا ان نفهم ما هو الشعب ؟ وان الانطلاق بمعناه ؟ ما هي الديمقراطية والاشتراكية ؟ ان المسؤول الذي يعمل من اجل مصلحته وتتركه مصلحة الثورة او انه يعمل من اجل النقود . او لقطعة ارض او الذي لا يطيع الاوامر ويخرج من النظام فان هذا المسؤول لا يحب بكردستان ولا يخدم الثورة .

مثلا لو كان هناك لجنة حزبية واجتماعية اخرى في منطقة اخرى فان اللجنة الاولى اذا رفضت في عدم نجاح اللجنة الثانية او ان اقرا حدى القطعات اراد ان لا ينجح امر قصدها اخرى فان ذلك يشبه بانها اغراض شخصية فان الحزبية او اقصودها هي التعاون فيما بينها ولمصلحة الدائمة والشعبنا . نعم نحن قد ضحينا الكثير من الذين ايضا ومن المحتمل الكثير من هذا العدد فان هؤلاء ضحوا بارواحهم من اجل هذا الشعب وهذا الوطن ومن اجل هذه الحقوق وهذه الحقوق التي قلت عنها الاف المرات ان الكلام الذي اصابنا بمرور الزمن نريد التخلص منه وان نصبح اصحابا لمقولتنا وان نستطيع ان نتكلم في كل شيء في العقل والعلم والادارة والتعليم وفي كل شيء له علاقة بوطننا . وان يكون لنا حق اصدار القرار لا ان يكون لنا حق الرفض او القبول وان نعيش كالانسان وان لا يبقى الظلم واذا حدث علينا اعتداء ظلم فيجب ان يكون لنا ارادة وقوة يخشانا من ان نتوقف ضدها . فرجائي اليكم هو ان توحدوا الصفوف والتعاون ولا تفعلوا اشياء تكون بالتالي اسنادكم اعداء لكم . فاذا نحن مضينا بالتآخي والتعاون المخلص وللمصلحة العامة وان كل شخص يعتبر مصلحة الثورة ومصلحة كردستان فوق جميع المصالح فان بذلك لا يمكن لاية قوة في الوجود السيطرة علينا ولا يمكن لاحد لا ان يعطي الحق لنا ولا يمكنه الاعتداء على شعبنا ولا يجب علينا من اجل طعام زائد او فراش نظيف ان نترك الشعب والشرف والقومية .

انظر وا الى اولئك الاشخاص من الاخوة الاكراد والذين لم يقدموا الصعاب لثورة شعبهم كيف انهم الان في نظر الشعب قذرون . فانه لا يمكن الحصول على الشرف بالطوس وان العالم فالاخوة ان لم يصرفوها لاجل مصلحة شعبهم فانهم يصبحون اذلة ولم نسمع في التاريخ ان شخصا كان يأكل من الطعام جيدا وانه كان ينام على فراش وثير بان لهم ذكر طيب سوى الذين ذكرهم بشرف والذين ماتوا او يعملون من اجل المصلحة العامة والوطن والشعب حيث لاقوا العذاب والارهاب وكانت لهم مواقف في سبيل الوطن . نعم ان الشرف والعز في والتآخي والتعاون هو الرصيد الوحيد للفخر والاعتزاز ولقد قلت لكم الاف المرات باني لا اخدم اصغر فرد منكم . وانا لست مرشحا لاحد ولا اريد رئاسة احد بل اريد ان اصبح احدكم وانتم اصبحوا اخا لي وساعدوني وتصبح جميعا ابناء الشعب وتخدم الشعب وان نترك الانطواء والانانية وان نحترس من العدو وان لا نفسح المواقع بالكلمات او الرسائل او الكذب وان لا يحتالوا علينا . ان همي التقدمية هي العلم والعرفان والانسانية والعفة والايادي النظيفة لخدمة الشعب . وان الشخص الذي لا يحاول ان يهدء الامور فيها كان هذا الشخص فانني لا احبه عقديا وان الشخص الذي يطمع بمال وشرف الناس يعتدي على الناس ويعتدي على الله والشعب فان الله لا يرضى عنه ولا يمكن ان احبه من الانسان .

اخوتي الاعزاء ؛ ـ

رجائي عظم وانتم ابناء الشعب ان تحاولوا على سير الايام في تقوية حزبكم بالتنظيم والعمل والتعاون معا . فاذا كان تنظيم الحزب جيدا وان يطيع الاوامر بصورة عرضية فمعنى ذلك ان الشعب والجبهة التحررية يقوى اكثر فان الحزب هو عبارة عن تشكيلات الشعب وان الجيش وباقي الطبقات هم جزء من الحزب وليست هناك اية ثورة تنجح بدون قيادة حزبية واذا قلت الحزب فيجب ان يوصف هذا الحزب بالاخلاص للشعب وصالح الشعب ليس مثل الذين كانوا في / بارزان / حيث كانوا يظلمون الناس وكانوا قد سحبوا بالتحزبيين ونحن اذا اردنا ان تنجح الثورة فيجب علينا ان نقوي هذا الحزب فانا او الحزب او الشعب او الجيش الثوري يجب ان نخدم هذه الثورة وان لا يكون همنا الزعامة وكل شخص له قابلية فيجب استغلالها للشعب وان يجعل من الشعب هو الزعيم فاذا كان لي القابلية لان اقود عشرة يجب ان اقود فاذا اردت ان اصبح امير فصيل او امير ثلاثين في سبيل ان يكسر اسمي فان هذه الزعامة ستكون فيها نوع من التخلخلات وتصبح مثل قطعة جارة يابسة عندما اصعد فوقها فتتكسر واقع على الارض فتقطع عظمي . فان الزعامة والخدمة الصحيحة هي كل امر يعطى للشخص يجب تنفيذه باخلاص ولصالح الشعب وان الاتفاق والتعاون شرط اساسي لنجاح الثورة . فاذا كان النفاق والانانية موجودة بيننا

الملحق رقم (١٨- ٣)

بد لنا نحترم الحق ويحترمنا ، فلسفتنا واضحة ، وان الشخص الذي يبدء الاعتداء ويسؤول من بعض الاشخاص فيجب عليه ان يتحمل كثيرا من ردة فعل جميع وخاصة ان بعض ابنائه وان يقبل بالجوع من اجلهم ، ويجب على الكبير ان يتحمل اكثر من الصغير ، فاذا سببت نفسي ازعاجا وان اكون البادئ بالاعتداء على الصغير اعتقد ان جميع الناس سوف / تكون هذا يكون ثأرا كبيرا علي ، واذا متنا من الجوع وان اعتقد ان الجوع اقل شرا من الموت فانه شر عظيم لي ، وان الانسانية هي ان نتعلم بالسعادة والهناء من اجل مصلحة الضعيف والكثير ، ونحن اذا لم نلبس لدينا روح التعاون والفداء لا يمكننا خدمة شعبنا ويجب ان نحترم جيدا باننا لا نصبح باسلاح فقط وبالقوس لا نتجح ، وبالتهديد والعنف بالشتم لا نتقدم بالاعتداء ، ندرجة بين الناس وبالقتل والارهاب لا نتقدم ،

نحن نتقدم ونجتمع بوحدة الهوية وتعاوننا معا ، وان يحترم الصغير والكبير ، وان يكون الكردي شريكا لاخيه الكردي في السراء والضراء ، وان يكون اخوة فاذا حدثت يجب ان اساعده واذا وقعت يجب ان تعطيني من حصته ويجب ان يساعد الواحد الاخر ، ومن اجل الشعب يجب ان نترك الانانية اتحد ابن الكردي وانا كذلك انا اضحي من اجل الشعب وانت كذلك ، فيجب علينا ان نصرف العقل والعلم والحال لهذا الشعب حتى نحصل له على الحرية وان نرفع عنه يد الاعداء والخائنين واذا لم نسعى بهذه الصورة لشعبنا فاننا نخدم العدو ونكون مسؤولين عند الله والتاريخ والشعب وانا قلت هذه الحكاية عدة مرات وانتم سمعتموها ، الحكاية هل الوالد والوالدة لهما ولدين الولد الاول اسمه الشلل ويصرخ دائما بابا ، ماما ، فالمسكين وهكذا لمدة سنة وسنتين فان الوالد والوالدة يقولان : يا ربنا ارسلت لنا مصيبة فربما ذلك ان نأخذه من عندنا لان ذلك يصبح عليهما ثقيلا ، والاخر يقول لانه لا يحلم لاي شيء ولكن الولد الاخر الذي هو سمته جيدة فان كان للوالدين امكانيات فانهم يصرفون له السلاسل وغيره ، فاذا كان الوالد هو لاحد الطوت سوف يصبح في المستقبل وليسا للعهد وان كان لاحد الزمانة فيقول والده سوف اصبح عاجزا بعد سنين وسوف يخرج الحيوانات للرعي وسوف يحصل لي دخل الخير ويأمل بالاستفادة من هذا الولد ، وانتم تتصورون اذا قدم لنا شخص ما المساعدة فان كنا مثل الولد الحساب بالمثل فانه لا يحلم علينا احد ، وان كنا نحن رجالا عقلاء وعالمين فان كل شخص يقدم لنا يد المساعدة وان لم نكن رجالا وحتى ان الوالدين سوف يساعدون مرة واحدة وفي المرة الثانية لا يساعدون هدايتنا ، وان كنا رجالا مخلصين فاننا نصل الى مطالب بشتى وان هذه الجهود يمكن الحصول عليها بالعقل والعمل وبالكلام لا يمكن ان نستفيد شيئا سوى اننا سوف نعمل كذا وكذا واذا لم يمكن الكلام هو نا بالعمل فان صبرنا السفلي ، واذا لم نصاحب بقطة فان اصبحنا جبالا سوف نتهدم ويجب علينا عدم الجدال لاننا نخدم الشعب ونحن ابناء هذا الشعب ، واذا كان في السعادة والاناية والتفكير مثل شخصي فليكف بمكنني ان اخدم هذا الشعب وانا وانتم اخوان وصهر نا واحد ومن وطن واحد فيجب العمل يدا واحدة وان هذه الثورة في كردستان والتي للتحدث انها مصدر للاعتزاز والفخر لهذا الشعب وبكل كردي ،

وان اي شعب لم يفعل مثل هذا ، ونرجو ان لا نفلت من ايدينا هذه الثورة التي لاتتيحها الصدفة بالصعوبات اجنبيا ، وانا في حياتي التي تسميتها في العيش مع الاصدقاء والاخوان وان احوالي السياسية والعسكرية التي اشرفت بها وان الله من علي بلطفه ، فانهم اصبحوا معي هكذا فان الشعب يعرف جيدا ، وان رفاقي يعلمون بانني لم اخن رفيقا لي مطلقا ، ولم اطمع ولم يكن عندي حسد الذات مقابل رفيقي ان ملايسي اعطيتها لرفيقي وانا تحملت البرد ، وقد كان لدي الامكان ان اذهب مع رفاقي الى الجبهة ، واما انوا الرفاق ان المكان الذي دمرته القنابل والمدافع كنت اول الناس الموجودين في تلك الحدائق والذي لا يحسن لاي شخص العيش فيه ، فان الجيش الثوري اذا اجتاحه الهجوم من الخدمة فانني كنت اول الناس معهم في الخدمة لدى لمرة واحدة واربعين او عشرة حتى وصلت الى هذه الحالة ، وبعد رجوعي الى انعوا ق لم تبقى لي القوة البدنية السكانية وان كان الخوف في الاخير فانني كنت اكثر الاشخاص وحتى انقض الاخيرة لانني لم اكن عزيزا اكثر من باقي الناس فكلهم بشر مثلي ونحن كلنا اخوة ان كنا نستطيع الخدمة هذه الخدمة التي يقال عنا الخدام وهي اليوم بالرئاسة والزعامة وان هذه الخدمة هو شرف وفخر في ان جميع الرجال خادما لشعبه ،

ايها الاخوة الاعزاء :-

فقط قلت سابقا اذا اردنا النجاح فيجب علينا الجميع اتباع النظام ولا يمكن لاية ثورة ان تنجح بدون

الملحق رقم (١٨- ٤)

مواصلة النظام اذا صدر امر من قيادة الحزب وان الذين يستلمون الامر لايهتمون به معنى ذلك بان الامر سلبيح فوضى وكل شخص يعمل بمايشاء الخاصة عند ذلك فان هذا الشخص لاينفذ الاوامر وبدلا من ان يخدم الشعب يصبح عدوا للشعب وانه سيصبح اكثر من الحكومة وانه اذا لم تكن داخل عائلة احترام ونظام بين الصغير والكبير فان كل شخص فيها لاينفذ اوامر الاكبر منه . وان كل شخص في العائلة يحصل على الحقوق وضعها في داخل جيبه ولا يعطي حق العائلة ومساعدة العائلة وان لاتضامن الجميع من اجل ان تبقى العائلة قائمة فان الفوضى تعم البيت وان البيت يسبح ثانيها . ونحن عائلة كبيرة في هذه الثورة فيجب على كل فردان يطيع الاوامر الصادرة من رئيسه ومطاعة تامة . وان مايسئ عليه يجب ان يصرفها الثورة وان لايستغل منها سوء الاستفادة . واذا حوسب احد هم يجب ان لايزعل وان كل فرد نظيف لايخاف من المحاسبة . واذا تودي على احد هم للمحاكمة يجب ان لايرتكب الذهاب ويجب على الحق ان يظهر وان الذي يبرر ضرر الذهاب للمحاكمة معنا . انه يثبت البراءة على نفسه واذا اراد اي احد هم المحاكمة فان مايسأل به المحاكم اجابوه ولاتخشى شيئا . واذا لم اكن على حق فانا على ذلك سوف يتكشف الجميع والنتيجة سنصبح بريئة وان الذين يكونون يظهرون جيد في اطاعة القوانين والنظام ويجب ان لانخرج من القانون الذي وضعناه لانفسنا .

واذا تقتل احد العملاء الى منطقتنا ما فيجب ان لايكون ذلك بانه ليس لنا اعتماد عليه ولهذا السبب نقتل . كلا ان مصلحة الثورة تتطلب ذلك ومن المحتمل ان يقتل احد هم بعمله بأني الآخر يحمل الثاني . يجب علينا الاطاعة والعمل لمصلحة العامة . وان كل من يعمل في الثورة فهو مسؤول حتى البيشمركه والعمال الجهلاء اذا اعطينا بذلك تتجمع ويجب ان لاترهب الفقراء والفلاح وصاحب الدكان والنساء والاطفال ولاتظلم الناس ويجب ان لاناخذ بيضة او دجاجة من الشعب بالظلم والقسوة والارهاب فيجب ان تعلم بأننا نكون اقوياء لشعبنا . واذا كان قلب الشعب معنا فان العدو ان كان له العدد والعدة لايمكن له السيطرة علينا وان كان الشعب ليس معنا والله اقولها لكم ان كنا اكثر قوة الدعوة من الآن لايمكن لنا النصر وان فصلنا معا لمصلحة الشعب والمجموع وان ندرك الحزازات والانانية فذلك نستطيع القضاء على العدو ويعكسه سوف ينتصر العدو علينا ويحتلنا .

ايها الاخوة الاعزاء :-

لقد هتف سنة ١٩٤٥/ وفي سنة ١٩٦٠/ والآن اقولها نحن لانحارب العرب والاكراد ولامحركة القوميات الاخرى ولامع اي شعب بان هذا اصفر او احمر او اسود او ابيض او ازرق ان العرب والاكراد اخوة للبعض ويكنهم العيش مع الاخوة والسلام نعم ان العرب اخوة كبار ونحن الاخوة الصغار . ونحن نقول بان ليس من العدل والانصاف ان يعيش الاخ الصغير في الجوع" ويتلوى من الجوع ولا يستطيع التعلم ولا يتعلم شيئا وان لايمكنه ابدا" رأيه في الادارة والمالية وان يأخذ الاخ الكبير كل ماهو موجود في البيت ويجب مواصلة العدالة وان لايظن الاخ الصغير بانه مظلوم ونحن لانخالف الحكومة فيما اذا لم تصبح الحكومة تحت يادي (اعمالهم والمحسوس) والذين يخدمون العدو" الاكراد والعرب" نحن في ثورتنا هذه نريد مصلحة العراق اولا للعرب وثانيا للاكراد ولكافة جماهير العراق من التركمان والاثوريين والارمن وكل فرد فيه . نحن نريد حكومة عادلة ديمقراطية منتخبة انتخابا حرا بدون ضغط او اكراه وان يكون هناك قانون يضعه الشعب العراقي لنفسه . وان لايخول جندرما يوما (قريبا مايلي ٠٠٠) وان يحكم بالقانون الشعب العراقي وان لايستغل الشعب مهما يكن .

نحن لانهتم بهم احدا ولانهجم على احد . نحن ندافع عن الحقوق المشروعة والاموال والارواح والحياة للشعب الكردي . ونحن لانرغب مطلقا في اراقة الدماء بين العرب والاكراد لان اقتتال العرب والاكراد خدمة لاعداء العراق . واعلم ان يضع الله العقل والفهم والادراك في رؤوس الذين يريدون اعادة اقتتالنا او ان يرجعوا الشعب العراقي وان لاينظروا بعيونهم في الاقتداء على الشعب الكردي مثلي ستخرج نحن الشعب العراقي ان نعيش بالاخوة والسلام والعدالة .

ايها الاخوة الاعزاء :-

يجب ان نعلم جميعا بان هذه الدنيا لاتبقى لاحد وان كان لديها الذهب سوف يبقى بكامله في مكانه . وسوف تدخل التراب وان الله تعالى قال في القرآن (خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم مرة اخرى) فقط الشرف والناموس والانسانية في الوجود البشري له قيمته .

الملحق رقم (١٨- ٥)

٥

يجب على الانسان ان يبدأ درسه الله وان يتدبر توجيه بالصدق والاخلاص كتابة بكشف . وان يدافع ضد الظلم وان يشيع العدل والانصاف وليسا واة بين الناس فاذا تمن عملنا الاعمال الطيبة فانه لايضيع عند الله والناس وان عملنا اشياء غير حسنة كذلك لايضيع . ان الله قال في القرآن : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) هذا واطلب في ان تقبلوا الانتشار في انفسكم . وان تخضعوا للأوامر اثر كبوا المصلحة الشخصية من قلوبكم . وان تحفظوا المصلحة العامة والخير العام . وان تتعاونوا فيما بينكم هذا ما استطيع قوله واستودعكم الله وان كل عمل فيه خير اثر جو من الله ان يحققه لنا .

مطيعة عبد بيات

الملحق رقم (١٩)[1]

البيان الكوردي المرسل إلى رؤساء المندوبين الدائمين لعدد مختار من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيار ١٩٦٥

إن وفد ثورة كوردستان العراق الذي يرأسه الموقع أدناه، والذي يضم أيضاً في عضويته السيد سعدي ديزه ئي الذي سيشرفه جدا ان تمنحوه مقابلة من أجل أن يضع أمام أنظار وفدكم الحقائق التي تخص الهجوم العسكري الجديد ضد كوردستان، وحرب الإبادة البشرية التي تشنها حاليا حكومة بغداد ضد الشعب الكوردي.

نحن هنا في الولايات المتحدة جئنا مبعوثين عن مجلس قيادة الثورة ورئيسه الجنرال مصطفى البارزاني. إن هدفنا هو توجيه انظار مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو الوضع في كوردستان العراق بأمل ان يخاطب واحد أو إكثر من هذه البلدان مجلس الأمن أو الدورة القادمة للجمعية العامة نيابة عنا.

وقد سبق وان كتبنا إلى سيادة يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة وإلى السيد سوري كوليبالي رئيس لجنة الأربعة والعشرين وإلى السيد سلفادور لوبيز رئيس لجنة حقوق الإنسان ولحد كتابة هذه الأسطر لم نستلم اية ردود فعل.

وقد طلبنا في رسالة الجنرال البارزاني المؤرخة في ٧ كانون الثاني ١٩٦٥ وفي رسالتي المؤرخة في ٢٠ نيسان ١٩٦٥ إلى يوثانت (المرفقة منهما نسخ طياً) من الأمم المتحدة اتخاذ اجراءات فورية ومحددة بخصوص هذه القضية وكما هو آت:

١- الدعوة لوقف فوري للعمليات العسكرية العراقية في كوردستان وحرب الإبادة ضد شعبنا الكوردي.

٢- إرسال قوة طوارئ دولية إلى كوردستان العراق إلى حين تحقيق تسوية سلمية للصراع

٣- التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع على الأسس التالية:

أ- الحكم الذاتي لكوردستان العراق، بضمانات دولية، في إطار الجمهورية العراقية اذا مابقيت الجمهورية مستقلة.

ب- أما إذا قرر العراق من الجانب الاخر ان يصبح جزء من أي اتحاد عربي؛ فإن حل القضية القومية الكوردية يجب ان يكون ذلك الذي يختاره بحرية شعب كوردستان العراق عن طريق إجراء تقرير المصير اعتقد تحت رقابة دولية وبضمانات دولية كافية.

ونود ان نلفت انتباه وفدكم بأننا في رسالتنا إلى يوثانت المؤرخة في ٢٠ نيسان إضافة إلى (صحيفة الحقائق)المرفقة قد سطرنا الحقائق القانونية والتاريخية والسياسية التي تجعل من قضية حكمنا

---

(١) المصدر: ويلسون ناثانيل هاول، المصدر السابق، ص٥٧٩-٥٨٢.

الذاتي قضية دولية تقع ضمن صلاحيات الأمم المتحدة، وليست مشكلة عراقية داخلية كما تصر حكومة بغداد بدون أساس.

وقد سبق وان كتبنا إلى سيادة يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة وإلى السيد سوري كوليبالي رئيس لجنة الأربعة والعشرين وإلى السيد سيلفا دور نوبيز رئيس لجنة حقوق الإنسان ولحد كتابة هذه الاسطر لم نستلم اية ردود فعل.

ونود بهذا الارتباط ان نستعيد إلى الذاكرة السرعة التى اتخذت بها الأمم المتحدة الخطوات في الصراع الجزائري- الفرنسي حين كانت الجزائر تعتبر من قبل فرنسا "مقاطعة فرنسية" وفى حين كانت فرنسا عضوا في المنظمة الدولية ولتؤكد أيضاً ان الحرب في كوردستان العراق هي الان في سنتها الرابعة.

لقد شجبنا منذ أسابيع الحملة العسكرية الجديدة التي لاتعترف بها بغداد، والتي مع ذلك تواصل الحكومة العراقية شنها في كوردستان مستخدمة المدفعية الثقيلة والدبابات والطائرات، ان هذه الحملة هي حقيقة سيئة الصيت اليوم وقد نقلت أنباؤها في الصحافة العالمية بما في ذلك الصحافة العربية اللبنانية.

ولمزيد اطلاع وفدكم نؤكد ان حكومة بغداد تستخدم قنابل النابالم في غاراتها الجوية على السكان المدنيين الكورد، وان القيادة العربية الموحدة متورطة على الاقل بصورة غير مباشرة، في هذه الحرب وان بغداد قد تلقت ١٥٠٠٠ الف قناع وكميات من الأسلحة والغاز السام الذي نخشى انه سوف يستعمل ضد المدنيين الكورد، وهناك فعلاً خمسة آلاف جندي مصري، إضافة إلى (٣٦) طائرة حربية في العراق وبعضها في كوردستان وفي هذا الطراز من الحرب الاستعمارية؛ فإن التجارب التي اكتسبها الفنيون العسكريون المصريون في اليمن يمكن ايضا استخدامها من قبل القيادة العراقية، ونود ان نلاحظ في هذا الصدد انه خلال الحملة العراقية في كوردستان عام ١٩٦٣ شاركت فرقة كاملة من الجيش السوري في الحرب ضد الشعب الكوردي.

ونرفق طياً وثائق إضافية بما في ذلك نسخة من أوراق اعتمادي تثبت أنني الممثل في الخارج عن الثورة نيابة عن حركة التحرر القومي الكوردي والناطق الرسمي باسم الجنرال البارزاني.

وعارفين التقاليد الديمقراطية لبلدكم وتأييده للشعوب المضطهدة فسوف نتشرف بالاجتماع بسيادتكم لكي نقدم المزيد من المعلومات إلى وفدكم بأمل ان يكون بلدكم راغبا أن يثير هذه القضية أمام الأمم المتحدة.

مع فائق الاحترام.

عصمت شريف فانلي

المبعوث المتجول لمجلس قيادة الثورة والناطق الرسمي

باسم الجنرال مصطفى البارزاني

الملحق رقم (٢٠- ١) [1]

رسالة رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان مصطفى البارزاني إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون

تحية واحتراما

نتشرف باطلاعكم على اخر تطورات القضية الكردية في العراق والازمة الجديدة التي خلقتها الحكومة العراقية حولها . لا يخفى على سيادتكم باننا اوقفنا القتال منذ ١٠/٢/١٩٦٤ وضمنا فرصة واسعة امام الحكومة العراقية لتحل المسألة الكردية عن طريق المفاوضات وبالطرق السلمية ولتستجيب لحقوق الشعب الكردي القومية العادلة التي لم تتجاوز الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية . وهو اقل ما ترتضيه اية قومية في العصر الحديث . ولكن ومع مزيد الاسف لم تبد الحكومة الاستعداد لتلبية اي حق من حقوق شعبنا مهما كان بسيطا . بل صادرت ما كان لدينا من حقوق شكلية في الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨ وسارت في اتجاه تثبيت حكم دكتا توري عسكري شوفيني واخذت تلح علينا لحل فصائل الانصار اي ما معناه الاستسلام دون قيد او شرط وهذا ما لا يقبل به اي كردي مخلص وحر في ذات الوقت ليس من العدالة في شيء .

ومنذ اوائل آذار ١٩٦٥ باشرت الحكومة بالقتال الفعلي ضدنا وحشدت اكثر من اربعة اخماس الجيش العراقي في كردستان لهذا الغرض واخذت تطهر القرى والمدن الكردية الآهلة بالدافع والطائرات وقنابل النابالم المحرقة مزارعة الموت والدمار في بلادنا الجميلة . ومنذ ذلك الحين لا يكاد يمر يوم دون حدوث معركة بين الجيش العراقي وفصائل الانصار الكردية . هذا وقد توفرت لدينا معلومات اكيدة تفيد ان الحكومة العراقية قد ابتاعت كميات كبيرة من الغازات السامة لاستعمالها ضد السكان المدنيين بقصد ارهابهم الامر الذي يحرمه ميثاق جنيف وكافة الشرائع الدولية .

ولا يخفى على سيادتكم ما ينطوي عليه استئناف القتال في كردستان من اخلال بالامن والاستقرار وتعريض السلام في منطقة الشرق الاوسط لاشد الاخطار .

لذا فاننا نرجو سيادتكم ان تلفتوا الى جانب الشعب الكردي المظلوم وان تحثوا عن بيع السلاح في هذه الظروف الى الحكومة العراقية وان تستخدموا نفوذكم الواسع وسعيكم الحميد في رفع الظلم والعدوان عن شعبنا الذي يتطلع اليكم وهو يقدر اجل التقدير اية مساعدة مادية او معنوية تسدونها له .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا وتقديرنا .

(١) المصدر: كەمال مەزهەر، ژێدەرێ بەرێ، ل٧١٦-٧١٩.

الملحق رقم (٢٠- ٢)

(TRANSLATION)

Iraq
July, 1965

R3o

Right Honorable Harold Wilson
O.B.E., M.P.
Prime Minister, London

Dear Prime Minister

Greetings:

We have the honor to present to Your Excellency the latest developments of the Kurdish Question in Iraq, and the new crisis created by the Iraqi Government concerning it.

As Your Excellency may know, we had ceased fire on February 10, 1964, so as to provide the Iraqi Government ample opportunity to resolve the Kurdish Question through peaceful negotiations and to respond to the national and justified demands of the Kurdish people, which do not exceed an autonomy within the framework of the Iraqi Republic. Such a demand is the least that any nation may accept in this century in order to secure its national rights. But to our great disappointment the government refused to respond to any of our national demands, even the simplest. On the contrary, the government disregarded even those national rights previously recognized in the Temporary Iraqi Constitution of 1958. Instead, the Iraqi government, pursuing the path of a chauvinistic military dictatorship, in order to entrench itself, demanded that we demobilize the Kurdish Army of Liberation. This, in effect, meant unconditional surrender, which is unjustified and wholly unacceptable to any loyal Kurd.

In March, 1965 the government again initiated actual war against us. More than 80 percent of the Iraqi armed forces have been sent to carry out the agression and they have resumed the bombardment of peaceful Kurdish towns and villages with artillary and planes, using napalm bombs, destroying our beautiful country and killing its innocent inhabitants.

Ever since March, 1965 there have been continual clashes between the aggressive Iraqi Army and the Kurdish Army of Liberation. We also know definitely that the Iraqi government has purchased large quantities of toxic gases for use against civilian Kurdish

الملحق رقم (٢٠- ٣)

inhabitants so as to terrorize them. This is against the Geneva Convention and international law. Furthermore, this continual fighting in Kurdistan endangers the security and peace of the Middle East which may lead to dangerous consequences on world peace.

We therefore beg of Your Excellency that you support the wronged Kurdish nation, that you stand against the sale of arms to the Iraqi Government during this crisis and that you use your wide influence and appreciated efforts to prevent injustice and atrocity against our nation. Our people are looking forward to your support and are appreciative of any moral and material help that can be offered.

Please accept our sincere regards and appreciation.

Respectfully,

(Signed) Mustafa Barzani,
President of the Command Council
of the Revolution of
Iraqi-Kurdistan,
President of the Democratic Party
of Iraqi-Kurdistan,
Commander-in-Chief of the
Revolution.

الملحق رقم (٢٠- ٤)

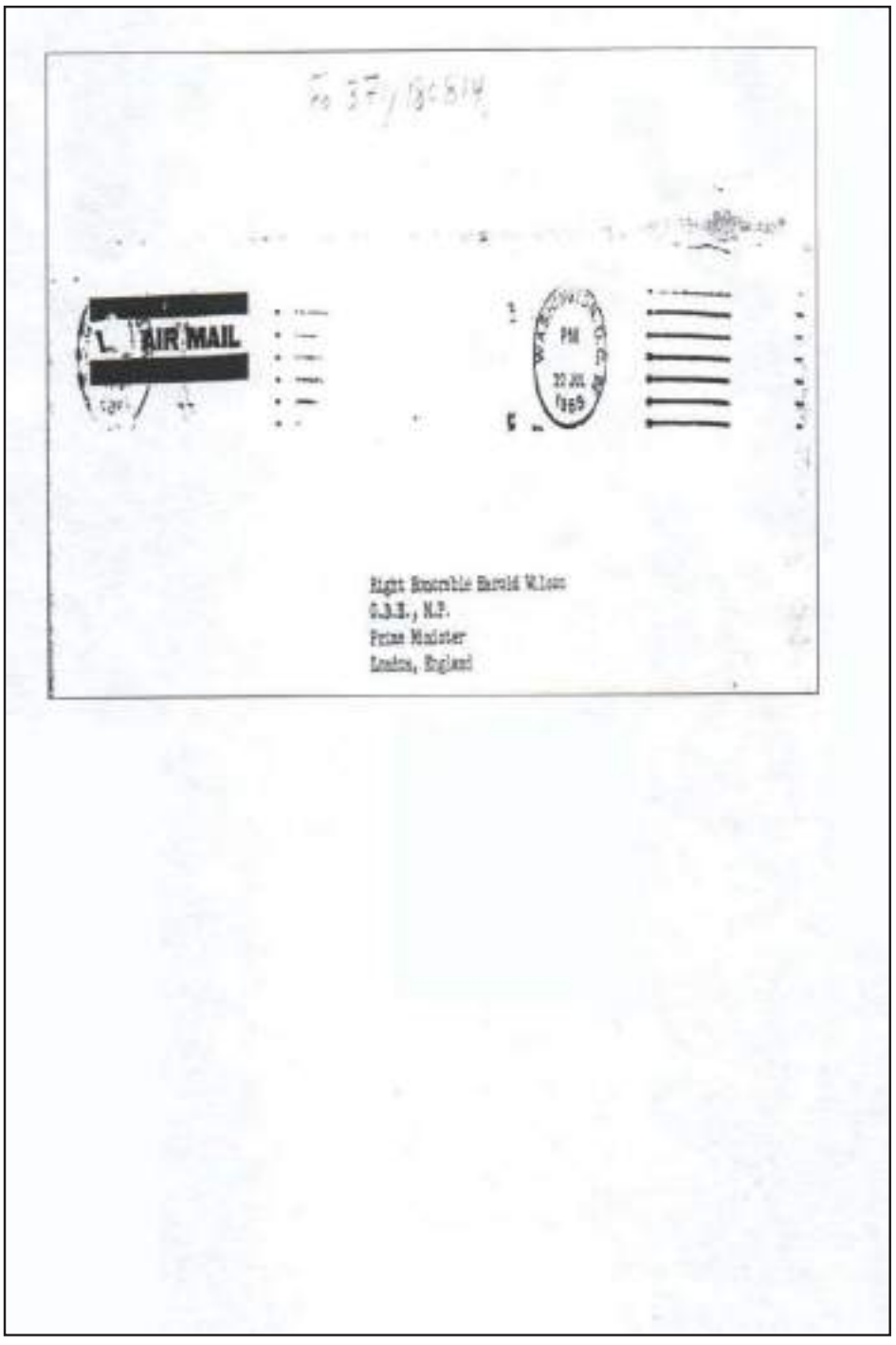

الملحق رقم (٢١- ١) [1]

رسالة رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان مصطفى البارزاني إلى اللورد البريطاني كارادون. (الجدير بالإشارة انها مشابهة للرسالة التي بعثها البارزاني إلى رئيس الوزراء البريطاني ويلسون - انظر الملحق رقم ٢٠-)

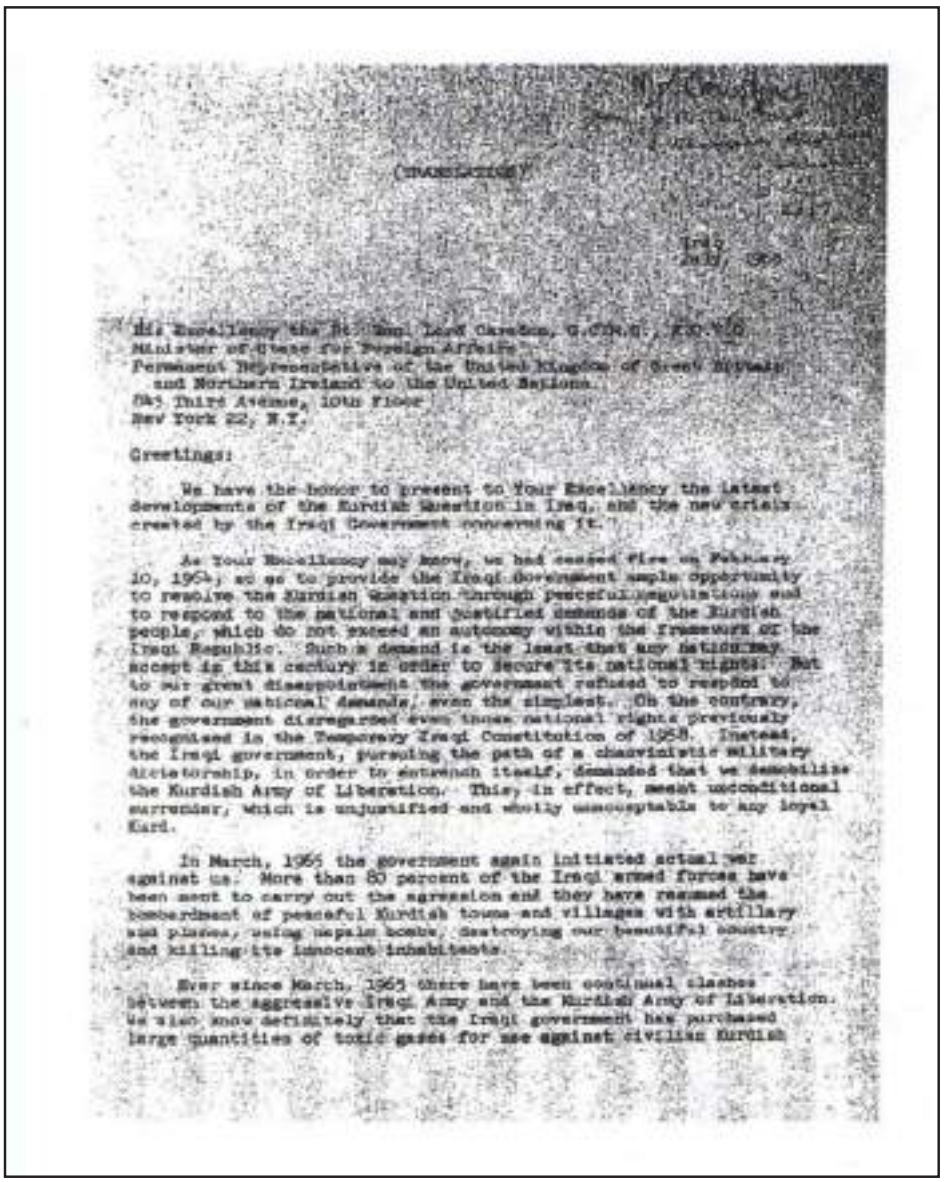

(TRANSLATION)

Iraq
July, 1965

His Excellency the Rt. Hon. Lord Caradon, G.C.M.G., K.C.V.O.
Minister of State for Foreign Affairs
Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain
and Northern Ireland to the United Nations
845 Third Avenue, 10th Floor
New York 22, N.Y.

Greetings:

We have the honor to present to Your Excellency the latest developments of the Kurdish Question in Iraq, and the new crisis created by the Iraqi Government concerning it.

As Your Excellency may know, we had ceased fire on February 10, 1964, so as to provide the Iraqi Government ample opportunity to resolve the Kurdish Question through peaceful negotiations and to respond to the national and justified demands of the Kurdish people, which do not exceed an autonomy within the framework of the Iraqi Republic. Such a demand is the least that any nation may accept in this century in order to secure its national rights. But to our great disappointment the government refused to respond to any of our national demands, even the simplest. On the contrary, the government disregarded even those national rights previously recognized in the Temporary Iraqi Constitution of 1958. Instead, the Iraqi government, pursuing the path of a chauvinistic military dictatorship, in order to entrench itself, demanded that we demobilize the Kurdish Army of Liberation. This, in effect, meant unconditional surrender, which is unjustified and wholly unacceptable to any loyal Kurd.

In March, 1965 the government again initiated actual war against us. More than 60 percent of the Iraqi armed forces have been sent to carry out the agression and they have resumed the bombardment of peaceful Kurdish towns and villages with artillary and planes, using napalm bombs, destroying our beautiful country and killing its innocent inhabitants.

Ever since March, 1965 there have been continual clashes between the aggressive Iraqi Army and the Kurdish Army of Liberation. We also know definitely that the Iraqi government has purchased large quantities of toxic gases for use against civilian Kurdish

(١) المصدر: كەمال مەزهەر، ژێدەرێ بەرێ، ل٧٢٢-٧٢٣.

الملحق رقم (٢١- ٢)

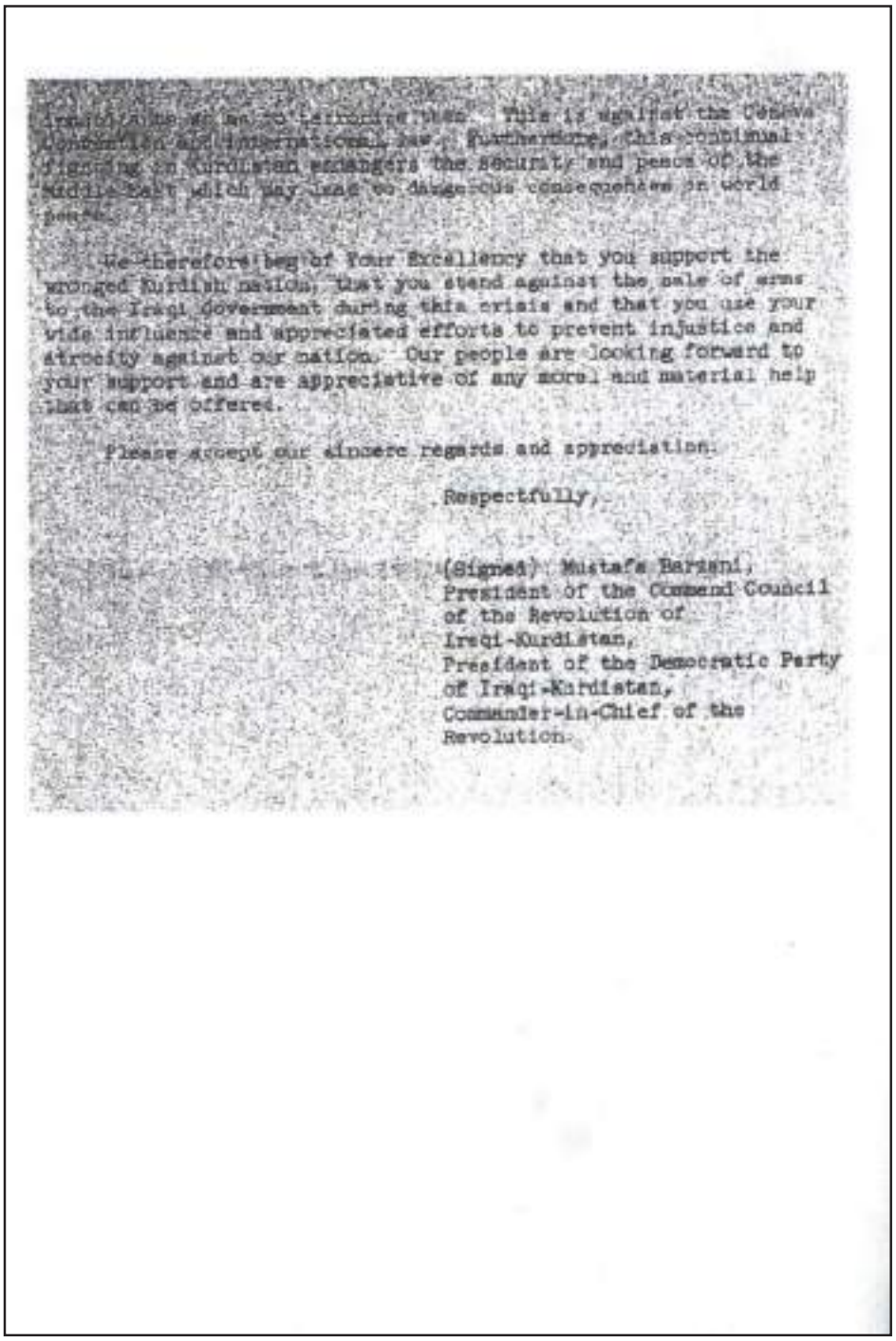

Iraqi Arabs to terrorize them. This is against the Geneva Convention and international law. Furthermore, this continual fighting in Kurdistan endangers the security and peace of the entire East which may lead to dangerous consequences on world peace.

We therefore beg of Your Excellency that you support the wronged Kurdish nation, that you stand against the sale of arms to the Iraqi Government during this crisis and that you use your wide influence and appreciated efforts to prevent injustice and atrocity against our nation. Our people are looking forward to your support and are appreciative of any moral and material help that can be offered.

Please accept our sincere regards and appreciation.

Respectfully,

(Signed) Mustafa Barzani,
President of the Command Council
of the Revolution of
Iraqi-Kurdistan,
President of the Democratic Party
of Iraqi-Kurdistan,
Commander-in-Chief of the
Revolution.

الملحق رقم (٢٢)[1]

رسالة شفيق أحمد عزيز آغا عضو مجلس قيادة الثورة في كوردستان
والناطق الرسمي باسم رئيسه مصطفى البارزاني
إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون

المحترم هارولد ولسون
رئيس الوزراء - لندن

٢٢ تموز ١٩٦٥

عزيزي رئيس الوزراء

بصفتي أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في كوردستان العراق، ولكوني مخولاً للحديث باسم الثورة وقائدها مصطفى البارزاني؛ فإن عليّ التحدث اليك بشكل عاجل جداً عن الأحداث الحالية في كوردستان العراق، التي جئت منها للتو.

شنت الحكومة العراقية في ٣ نيسان ١٩٦٥ حملتها العسكرية ضد الشعب الكوردي، مستخدمة أربع فرق عسكرية من مجموع الفرق العسكرية الخمس التي يتألف منها الجيش العراقي كله، ان هذا الهجوم المنظم مدعوم بالدبابات والمدفعية والطائرات التي تهاجم بدون تمييز، وبصورة لا إنسانية، السكان المدنيين وكذلك الجيش الثوري الكوردي، وبإمكان المرء أن يتصور الحجم الحقيقي للدمار الذي جرى تنفيذه من خلال معرفة ان عدداً لا حصر له من القرى قد احرق، وان العشرات من الشيوخ والنساء والاطفال قد قتلوا.

إن القوة الجوية العراقية تنشر الدمار من خلال استخدام قنابل النابالم، وهذه الحقيقة جعلت الحياة بالنسبة للسكان المدنيين مستحيلة في بيوتهم، واجبرتهم على اللجوء إلى الكهوف. إن الآلاف منهم الآن بلا مأوى وبلا طعام. ونحن نعلم على وجه التحديد أيضاً بأن الحكومة العراقية قد اشترت كميات كبيرة من الغازات السامة لاستخدامها ضد السكان الكورد المدنيين لغرض توسيع اجراءاتها التدميرية بشكل اكثر. وفضلاً عن ذلك، فرضت الحكومة العراقية حصاراً اقتصادياً على الاقليم الكوردي برمته، ان كل ذلك يشير إلى حرب ابادة.

لا شك ان الأمم المتحدة والقوى العظمى تدرك هذا الواقع، الاّ أنها لم تتحرك لفعل أي شيء بشأنه. ان تجاهل الشعب الكوردي يبدو امراً غير لائق في عالم اخذت فيه الأمم المتحدة على عاتقها مهمة حماية

---

(١) المصدر: كەمال مەزهەر، ژێدەرێ بەرێ، ل ل ٧٢٤-٧٢٥.
ملاحظة: الوثائق : (٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦) من ترجمة مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق.

الاقليات. إن هناك التزاماً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الإبادة الجماعية؛ ولذا فإن حقوق الشعوب المضطهدة مثل الشعب الكوردي، سوف لا تنسى.

وفي محاولة لطمس الحقائق بخصوص المطاليب العادلة للشعب الكوردي، لجأت الحكومة العراقية إلى التعتيم على الأخبار واتهام الكورد بكونهم عملاء الامبرياليين اولاً، ثم حلف السنتو (Ce.n.t.o) Centyal Tyeaty Organization، ومرة اخرى [بانهم عملاء] الصهيونية، واخيراً [عملاء] الشيوعيين والاتحاد السوفيتي. ان الهدف من هذه الاتهامات تحويل الرأي العام العالمي عن حقيقة ان الكورد يقاتلون من أجل أنفسهم، يقاتلون من أجل الحكم الذاتي ضمن العراق. وعلاوة على ذلك، نعتت الثورة الكوردية بأنها حركة "انفصالية"، في حين أوضح الكورد مراراً وتكراراً انهم يناضلون من أجل الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية.

يجب ان لا يكون هناك شك حول حقيقة ان الكورد قد أجبروا على رفع السلاح، ان رد الحكومات العراقية على المشكلة الكوردية تمثل في استخدام القوة، وليس المفاوضات او التسوية. واستخدام القوة هذا وضع سكاننا المدنيين في ظرف لا انساني حيث تعم المجاعة ويتفشى المرض.

إن هذا التماس بالنيابة عن الشعب الكوردي في العراق لتبذلوا مساعيكم من أجل إنهاء هذا الهجوم العسكري، واستخدام نفوذكم من أجل التوصل إلى تسوية سليمة، والتخفيف من معاناة شعبنا عن طريق أي مساعدة معنوية او مادية يمكنم ابدائها.

الرجاء قبول تحياتي بالنيابة عن الشعب الكوردي في العراق مع الاحترام

شفيق احمد

العراق

والمتحدث باسم الجنرال مصطفى البارزاني

الملحق رقم (٢٣)[1]

رسالة من مصطفى البارزاني الى الجنرال شارل ديغول السفارة الفرنسية في يونان

اثينا، ٢٤ آب ١٩٦٥

العدد : ٦٧١ / Al

من/ السفارة الفرنسية في يونان الى فخامة السيد وزير الشؤون الخارجية (دائرة افريقيا - الشرق)

- نسخة مصورة من رسالة السيد عصمت شريف وانلي، بتاريخ ١٧ آب ١٩٦٥ والموجهة الى سفير فرنسا في لبنان.

- نص البرقية بتاريخ ١٢ آب والموجهة الى رئيس جمهورية فرنسا.

ملاحظة: هذان النصان سلما الى تلك السفارة من قبل عصمت شريف وانلي والذي لم يتمكن من ايصالهما الى سفارتنا في بيروت.

(٢)

سفارة فرنسا في لبنان

بيروت ١٦ سبتمبر ١٩٦٥

العدد: ١١٦٤ / AL

من/ بيتر لوي فاليز، سفير فرنسا في لبنان

الى/ السيد وزير الشؤون الخارجية (قسم افريقيا - الشرق)

نداء الملا مصطفى البارزاني الى السيد رئيس جمهورية فرنسا

لي شرف ان اقدم طيا رسالة وجهها السيد عصمت شريف وانلي، ممثل مجلس قيادة ثورة كردستان العراق، الموجهة لي حتى اوصل نداء ملا مصطفى البارزاني الى فخامة رئيس جمهورية فرنسا، هذه الرسالة وصلتني من قبل سفيرنا في يونان لعدم تمكن السيد عصمت شريف وانلي من زيارة بيروت

التوقيع: ب.ل. فاليز

(٣)

لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي

بيروت، ١٧ آب ١٩٦٥

---

(١) عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية... ص٥٢٥-٥٢٧.

الى/ السيد السفير الفرنسي في بيروت

ايها السفير المحترم

لي شرف ان الفت انتباهكم الشخصي الى انني كلفت بمهمة تسليم نص برقية موجهة من الجنرال مصطفى البارزاني الى فخامة السيد رئيس جمهورية فرنسا حول المخاطر الناجمة لاستخدام الغازات السامة من قبل الحكومة العراقية ضد شعب كردستان العراق.

اني ارجوكم وممتن لكم كثيرا أن تسلموا نص البرقية الواردة الينا حول الموضوع الى فخامة رئيس الجمهورية.

سوف اكون شاكرا لكم سلفا وارجو ان تتقبلوا وافر احترامنا وتقديرنا

عصمت شريف وانلي

عضو وممثل مجلس قيادة ثورة كردستان العراق في الخارج

لوزان- سويسرا

(٤)

برقية

كردستان العراق

١٢ آب ١٩٦٥

إلى/ فخامة الجنرال ديغول رئيس جمهورية فرنسا -باريس

سيادة الرئيس:

نحن في حينه أدنا حصول العراق على الغازات السامة التي استخدمتها في حربها ضد الكرد والآن لدينا أدلة بان الجيش العراقي قد أمر وخلي السبيل امامه لاستخدام تلك الغازات. في الايام الماضية قرأنا بعض البرقيات للجيش العراقي تشير الى ان الفرقة الأولى التي لها عدة وحدات في جبهة راوندوز قد وقعت في حالة متأزمة وفي على اهبة الاستعداد للجوء الى استخدام الأسلحة السامة التي حرمتها القوانين والاخلاق والأطراف الدولية.

نحن نطلب من فخامتكم الموقرة ان تشددوا من ضغوطكم على حكومة العراق، كي تتخلى عن هذا المخطط اللاانساني. ونطالب اتخاذ الاجراءات والاساليب الدولية لحماية شعبنا من خطر ابادته.

في الختام ولوقف دمار الحرب وأثاره القاتلة، خلال (٤) سنوات الماضية، نطالبكم بعرض قضيتنا ونزاعنا مع بغداد على الامم المتحدة، على امل ان تجد حلا عادلاً لها حسب ميثاق الامم المتحدة.

مع التقدير

مصطفى البارزاني

رئيس مجلس قيادة ثورة كردستان العراق

٢٥ سبتمبر ١٩٦٥

فرع دائرة الشرق

العدد: ٥٥/ AL

مذكرة الى مكتب الوزير

حول رسالة الجنرال البارزاني رئيس اكراد العراق المتمردين الى رئيس جمهورية فرنسا، السيد عصمت شريف واناي، ممثل مجلس قيادة ثورة كردستان العراق في الخارج، طلب من سفيرنا في لبنان، ان ينقل رسالة رئيس اكراد العراق المتمردين مصطفى البارزاني الى رئيس جمهورية فرنسا.

طبا نص البرقية العدد ١١٦٤ في ١٢ آب ١٩٦٥ ، ورسالة السيد عصمت الى سفيرنا في بيروت وكذلك برقية العدد ١١٦٤ المؤرخة في ١٦ سبتمر الى السيد فاليز، اذ بعث الوثيقتين الى وزارة الخارجية.

دائرة افريقيا- الشرق، تستطيع تدبير ذلك الى مكتب وزير، اذا اقتنعوا بهذا النداء المرسل من قبل متمرد الى الحكومة التي نحن لنا علاقة دبلوماسية معها. في جميع الحالات ممنوع تسليم وصل تسلمها.

الملحق رقم (٢٤) [1]

رسالة رئيس مجلس قيادة الثورة في كوردستان مصطفى البارزاني
إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون في ١٩٦٦/١/١٥

سيادة الصديق ولسن رئيس وزراء المملكة المتحدة المحترم
بواسطة سعادة سفير المملكة المتحدة بطهران المحترم

تحية واحتراما

يسرني ان اوجه هذا الخطاب الى سيادتكم آملا ان اضع بين يديكم حقائق الحرب الدائرة في بلادنا كردستان العراق . وليس بخافٍ على سعادتكم ان الشعب الكردي يتعرض لحرب عنصرية شوفينية منذ ما يربو على اربع سنوات تعاقبت على ادارة دفتها ثلاثة عهود دكتاتورية عسكرية .

وقد هذه الحرب يزيد عن الحرب العالمية الاولى ولا يقل الا بضعة اشهر عن احد الحرب العالمية الثانية ،واسلحة التخريب والموت والدمار من طائرات ودبابات ومدافع والتي تستخدمها الحكومة العراقية في حربها العدوانية ضد الشعب الكردي الاعزل هي احدث و اشد فتكا من تلك التي استخدمت في الحربين الكونيتين . فجميع سعادتكم وشعبكم الذي ذاق ويلات الحرب العالمية ونكباتها ،ان تقدروا ما تقاسيه بلادنا من كوارث وما يعانيه شعبنا من مآسي وآلام .

وبالاضافة الى الحرب التي هي بحد ذاتها نكبة يتعرض شعبنا المسالم لسياسة عنصرية مقيتة و اجراءات تعسفية انتقامية وذبائح جماعية وسلب ونهب وتهجير وتشريد وحرق للحقول والبيادر والقرى ،وبناء البيوت على رؤوس ساكنيها من اطفال ونساء وشيوخ ،والتعدي على الكرامات والحرمات .

وانا بدعي لتوجيه هذا الخطاب لسيادتكم هو تمادي الحكومة العراقية في غيها وايغالها في سياسة الارض المحروقة وتشريد عشرات الآلوف من المواطنين الاكراد بعد حرق قراهم وسلب ممتلكاتهم في الآونة الاخيرة ،وانتهاز هذه الحرب طابع الابادة مجددا ومحاولة القضاء على الشعب الكردي بعد فشل الحكم الدكتاتوري العسكري في القضاء على الثورة الكردية .

يجدر كل ذلك بحق شعبنا لأنه يريد المحافظة على لغته وتراثه وهويته القومية ،وان اقصى ما يطالب به شعبنا هو التمتع بحقوقه القومية المشروعة ضمن الجمهورية العراقية ،الأمر الذي تقرّه كافة الشرائع الدولية وينسجم مع تقاليد بلادكم في حرية الشعوب ومواقف حكومتكم من حق تقرير المصير .

واما ادعاء الحكومة العراقية بان القضية الكردية مشكلة داخلية فماثل من اساسه ،لأن الشعب الكردي يشكل قومية لها لغتها وتراثها وطموحاتها ،ولأن عصبة الأمم اشترطت تثبيت حقوق الشعب الكردي التي تطالب بها اليوم ،في قرارها القاضي بالحاق كردستان الجنوبية بالعراق وذلك في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٢٥ . فضلا عن ان الحكومة العراقية استقدمت جيشا اجنبيا وهو الجيش السوري لمحاربة الشعب الكردي وذلك في عام ١٩٦٣ ،ولأن استمرار الحرب في كردستان لا يمكن الا ان يهدد السلم في الشرق الأوسط الأمر الذي يعرض الاستقرار و المصالح الدولية المشروعة في المنطقة للخطر .

فباسمي وباسم شعبنا المظلوم اناشد سيادتكم ان تعملوا على تزويد الحكومة العراقية بالسلاح وان تحملوا الشعب الكردي المنكوب بهذه الحرب وان تستخدموا نفوذكم الواسع وسعيكم الحميد لحل القضية الكردية بالطرق السلمية وعلى اساس اقرار وتحقيق الحقوق القومية المشروعة لشعبنا .

ارجو ان تتفضلوا بقبول شكري وتقديري

المخلص
مصطفى البارزاني
رئيس مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق
١٩٦٦/١/١٥

---

(١) المصدر: كەمال مەزهەر، ژێدەرێ بەرێ، ل٧١٥.

الملحق رقم (٢٥)[1]

اكتوبر ١٩٦٧

من مصطفى البارزاني
الى رئيس الوزراء فخامة السيد هارولد ويلسون
رئيس وزراء المملكة المتحدة المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نود ان نجلب بهذه الرسالة انتباه فخامتكم الى الوضع الحالي الخطير السائد في العراق عامة وكوردستان خاصة، نتيجة عدم تطبيق حكومة جمهورية العراق لالتزاماتها الواردة في بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ المتفق عليها من قبلها وقبلنا لإحلال السلم في العراق، لا لهذا فقط بل بسبب سياسة الحكومة العراقية الهادفة الى تصفية الثورة الكردية ومحاولة ضرب شعبنا الكردي الآمن واحتضان بل وتشجيع اعداء شعبنا من الخونة والمرتزقة، الامر الذي اضعف استتاب السلم طيلة المدة المنصرمة واشاع جوا من الفوضى يتميز بالاعتداءات على حرية وامن المواطنين، ونشر الارهاب والرعب والخوف في النفوس ومحاولات التفرقة والانقسام بين العرب والكورد، وبكلمة أخرى جو بعيد عن كل ما يمكن ان يؤمن الطمأنينة والاستقرار والحل السلمي للقضية الكردية. لقد حاولنا ونحاول الآن جهد امكاننا التعاون مع الحكومة المركزية في كافة المجالات من اجل ايجاد حل عادل لقضيتنا خلال المفاوضات الجارية مع السلطة المركزية، ولكن كل الظواهر تدل على عدم توافر حسن النية لدى مسؤولي الحكومة في هذا الاتجاه، وعدم جديتهم في تطبيق بنود بيان ٢٩ حزيران، ولقد يئس شعبنا من جدية حكام بغداد في القيام بإجراءاتهم الموعودة. ان هذا الوضع المتردي يشكل في طياته خطورة تجدد ويلات اقتتال الاخوة في العراق والمآسي التي عانى منها شعبنا الكردي طيلة سنوات الحرب الست.

ان الثورة الكردية مصممة على العمل بكل طاقاتها لتجنب القتال وايجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية، ولكن في نظرنا نرى ان المسؤولية الرئيسة في هذا المضمار تقع على عاتق الحكومة المركزية باعتبارها صاحبة القدرة والحل والفصل في البلاد.

اننا اذ نضع هذه الحقائق امام انظاركم لتفهم موقفنا واهمية وحساسية الوضع وبذل كافة الجهود وبكل الوسائل المستطاعة والمتوفرة لديكم للضغط على الحكومة العراقية لاتباع طريق المفاوضات من اجل

---

(١) شيركو حبيب، المصدر السابق، ص٢٥٤-٢٥٦.

ايجاد حل عادل للقضية الكردية تجنبا لويلات الحرب والدمار ومنعاً لكل النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تردي الوضع بما فيها تهديد السلم في منطقة الشرق الاوسط، التي تعتبر القضية الكردية احدى قضاياها الرئيسة.

ان الثورة الكردية التي نفذت اكثرية التزاماتها بموجب بيان ٢٩ حزيران، سوف تكون في حل من المسؤولية عن النتائج الوخيمة التي قد تنتج عن عدم ايفاء الحكومة المركزية بوعودها. ان الشعب الكوردي الذي عانى الامرين من ويلات الحرب ودمرت بلاده خلال السنوات الست الاخيرة بسبب مطالبته بأبسط حقوقه القومية والانسانية ضمن الجمهورية العراقية، يتطلع الى ان يمد له سيادتكم ودولتكم الموقرة وكافة القوى المحبة للسلم والخير في العالم يد المساعدة لإيصال العراق الى شاطئ السلام والطمأنينة والاستقرار وخاصة في هذه الظروف التي تبذل فيها الكثير من الجهود المحمودة من اجل حل قضايا الشرق الأوسط وايجاد سلام دائم في المنطقة. وفي الختام تقبلوا فائق شكرنا وتقديرنا.

المخلص

مصطفى البارزاني

الملحق رقم (٢٦)[1]

مذكرة عن القضية الكوردية قدمت إلى الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٦٨

لا يزال الشعب الكوردي يعيش تحت الشبح المروّع للخطر المميت الذي يتعرض له وجوده كلياً، إن هناك تهديدات خطيرة تُحيق بهذا الشعب، ويكمن وراء الهدوء النسبي، الذي لا يعدو كونه محض خيال، قدرٌ كبير من التوتر الذي يمكن ان يؤدي بدون سابق انذار إلى الانفجار الأكثر خطورة، والذي يتسبب بدوره في تجدد أعمال الإبادة الجماعية التي قامت بها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد الكورد منذ سنة ١٩٦١.

إن تاريخ الكورد يعود إلى أزمنة قديمة جداً، ومن المعروف اليوم ان السكان الكورد تحوّلوا في حدود الفترة ما بين ٦٠٠٠- ٩٠٠٠ ق.م من اقتصاد جمع القوت (أي الاقتصاد الاستهلاكي) لينظموا أنفسهم في اطار اقتصاد الانتاج.

إن الشعب الكوردي، وهو من أسرة الشعوب (الهندو- أوروبية) وينتمي لغوياً إلى مجموعة اللغات الإيرانية، يمتلك تاريخاً مجيداً قائماً على القيم العظيمة للتقاليد الإنسانية. وقد حُكم هذا الشعب على مدى الخمس وعشرين قرناً الأخيرة من قبل (٢٥) ملكاً من الأسرة نفسها.

واليوم يوجد في العراق نحو مليوني كوردي (ويبلغ المجموع الكلي للشعب العراقي نحو سبعة ملايين شخص) يعيشون في منطقة تبلغ مساحتها (٨٠٠٠٠)كم٢ (تبلغ مساحة العراق الكلية ٤٤٤،٤٤٢ كم٢. إن تاريخ الكورد هو قصة وجود بطولي. وقد شهد تاريخهم الحديث نضالاً دائماً من أجل حق تقرير المصير. ليس الغرض هنا التوسع في الحديث عن تطور التاريخ الكوردي، بل تقديم وصف مختصر- لحرب الإبادة الجماعية التي تقوم بها الحكومة العراقية - بغض النظر عن التغير في أنظمة الحكم- ضدهم منذ سنة ١٩٦١.

وفي سنة ١٩٦١ والسنتين اللتين تلتهما، شنت القوات المسلحة العراقية المجهزة بأحدث الأسلحة، من الطائرات إلى المدافع، حرباً كان هدفها إبادة الشعب الكوردي؛ ولذا فإن تجمع كل أفراد الشعب الكوردي تحت راية الثورة التي حملها الجنرال مصطفى البارزاني ليس مدعاة للعجب. وقد أجبر الكورد، بسبب موقفهم البطولي في القتال الذي فرض عليهم، المجلس الوطني للثورة في العراقي على الاعتراف في آذار ١٩٦٣ بـ "الحقوق القومية للشعب الكوردي".

لقد صدّق الكورد تلك الوعود وبدأوا بإقامة اتصالات بحثاً عن تحقيقها. وعلى اية حال، اتضح أن غرض كل الاتصالات والمحاولات خداع الكورد. ففي شباط ١٩٦٥ أعلن وزير الداخلية العراقي السيد صبحي

(١) المصدر: گوڤارا رۆژنامەنووس، ژمارە (١٤)، (هەولێر: ٢٠٠٨)، ل٣٦-٣٧.

عبدالحميد ان: "ان العراق لا ينوي منح الحكم الذاتي للكورد الآن أو مستقبلاً". ومرة أخرى انتشرت بشكل كامل الحرب الجديدة، التي وقف فيها الشعب الكوردي موقفاً بطولياً راسخاً ضد الحرب الوحشية التي تديرها القوات المسلحة العراقية. ودون اعتبار للخسائر الجسيمة التي تعرض لها الكورد فانهم رفضوا الاستسلام، وأرغموا القيادة العراقية على الاعتراف بهزيمتها العسكرية وبفشلها في إسكات الصوت الكوردي.

وقع رئيس الوزراء العراقي السابق عبدالرحمن البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ اتفاقية مع قائد الثورة الكوردية، والتي كانت في جوهرها اعترافاً بالحق الكوردي في الحكم الذاتي، ووعداً باحترامه واجلاله. وقد أطاح انقلابالبزاز، وانكرت الحكومات المتعاقبة هذا الالتزام الجديد للشعب الكوردي.

وبعد مرور سنتين تغير نظام الحكومة في العراق، واستمر القادة العراقيون في إنكار الهوية القومية للشعب الكوردية، واستمروا في إنكار حقوقهم في حكم ذاتي مستقر. إن الكورد لا يطالبون بالانفصال عن العراق، وإنما يطالبون ببساطة بالعيش كقومية ثانية والتي تمثل ما يقارب من (٣٠٪) من مجموع سكان العراق، والتحدث بلغته القومية، وفتح مدارسهم الخاصة، وتسيير أمورهم الخاصة. ولكن من الواضح ان هذه الحقوق الاسا سية تُعد حقوقاً مبالغ فيها من وجهة نظر الحكومة الحاكمة في بغداد.

لقد عانى الشعب الكوردي في هذه الحرب، التي اشتعلت عدة مرات منذ سنة ١٩٦١، حيث تكبد أكثر من ٦٠ ألف اصابة، وتدمير أكثر من ٣٠٠٠ قرية. إن هذه الأرقام ليست خيالية، فلصحافيون والمراقبون الأجانب الذين زاروا كوردستان في السنوات الأخيرة قد أظهروا هذه الحقيقة.

قررت جمهورية منغوليا في الثاني من تموز ١٩٦٣ عرض موضوع جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها حكومة العراق ضد الشعب الكوردي أمام الجلسة القادمة (١٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي التاسع من تموز من السنة نفسها أيضاً طلب رئيس الوفد السوفيتي المشارك في الجلسة (٣٦) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، التي عقدت في جنيف، في رسالة رسمية أن يوضع على جدول أعمال المجلس سياسة الجينوسايد (الإبادة الجماعية) التي تنتهجها الحكومة العراقية ضد الشعب الكوردي.

كما يجب أن نتذكر أيضاً أن وزير الدفاع الأمريكي السابق السيد روبرت ماكنمارا قد قال، في حديث له عن الشرق الأوسط، ان إحدى المسائل الثلاث التي تقلق حكومة الولايات المتحدة هي المعاملة السيئة التي خصّ بها الشعب الكوردي.

إن حق الشعب الكوردي في الوجود كأمة قد أُعترف به من خلال ضمانات دولية وقانونية حتى في الأزمنة الحديثة. إن معاهدة (سيفر) التي عقدت سنة ١٩٢٠ صاغت في القسم المعنون (كوردستان) وبموجب المواد (٦٢، ٦٣، ٦٤) شروط إقامة دولة كوردية. ان المادة (٦٤) من تلك المعاهدة تصرح بأن أي اعتراض سوف لن يُثار من قبل دول الحلفاء بخصوص العضوية الطوعية في هذه الدولة الكوردية المستقلة، للكورد الذين يعيشون في كوردستان (في العراق). ومن خلال المناورات السياسية بقي هذا الجزء من كوردستان ضمن العراق خلافاً لرغبة السكان الكورد.

وفي إعلان مشترك صادر عن الحكومة البريطانية ونظام الحكم في بغداد في ٢٤ كانون الأول ١٩٢٢، وتم ابلاغه إلى عصبة الأمم، تم اشتراط البنود التالية بخصوص حق الحكم الذاتي لكوردستان الجنوبية ضمن العراق:

"تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق بحقوق الكورد القاطنين داخل الحدود العراقية في إقامة حكومة كوردية ضمن هذه الحدود. وانهما تأملان بأن تتوصل العناصر الكوردية المختلفة فيما بينها، وبالسرعة الممكنة، إلى اتفاق حول الشكل الذي يرغبونه لهذه الحكومة، والحدود الذي يرغبون في ان تمتد اليها(١). وسيرسلون وفود مسؤولة إلى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق".

كانت الحكومة العراقية تراوغ دوماً في اتخاذ أي إجراء من جانبها لتنفيذ بنود هذا الإعلان، الذي لم ينفذ ابداً. وقد حدثت انتفاضات عديدة بهدف اقامة منطقة حكم ذاتي ضمن العراق، إلا أنها جميعاً قُمعت بقوة وبسفك قدر كبير من الدماء من لدن حكومة بغداد.

حاول قادة الشعب الكوردي على مدى سنوات لفت انتباه الهيئات الدولية لنداء المساعدة الذي وجهوه للضمير العالمي ليستيقظ ،وأن يدعو الحكومة العراقية للاعتراف بحقوق الإنسان الإساسية للشعب الكوردي قبل فوات الأوان وقبل ان تُشن حرب جديدة ضدهم.

الأمير كاميران ع. بدرخان

مبعوث مجلس قيادة الثورة الكوردية في كوردستان - العراق

نيويورك

في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٨

---

(١) وردت هكذا، بينما ترد الفقرة في مصادر اخرى "والحدود التي ستمارس ضمنها اختصاصاتها". المترجم

الملحق رقم (٢٧)[1]

مذكرة الأمير كاميران بدرخان إلى يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة

صاحب السعادة يوثانت

السكرتير العام للأمم المتحدة

نيويورك

سعادتكم

في المذكرة التي كان لي شرف تقديمها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٨، لفتُّ انتباه سعادتكم إلى الوضع الخطير في العراق، بين الكورد وحكومة بغداد، والذي نشأ بسبب رفض الحكومة احترام التزاماتها.

كما يجب أن يكون معلوماً لسعادتكم أن أكثر من نصف المنطقة الكوردية التي هي بحدود ٨٠٠٠٠ كم٢ تقع تحت سيطرة الكورد التامة حيث توجد حالياً إدارة مستقلة ذاتياً من الناحية الواقعية (De facto) منذ سنة ١٩٦١، وبالتالي فان هذه المنطقة تحت سيادة الكورد، وهي منطقة لا يستطيع احد، ولا حتى وزير عراقي، دخولها دون إذن من السلطات الكوردية، وقد دام هذا الوضع منذ سبع سنوات.

في ضوء هذه الحقيقة؛ فإن إدعاء أية حكومة عراقية بأن المسألة الكوردية هي شأن داخلي يبدو أكثر من تضليل، إن هذه الحقائق تثبت ان الحكومات العراقية لم تستطع كسر إرادة الشعب الكوردي لتحقيق حقوقهم المشروعة في حكم ذاتي تام. إن الأمر الوحيد الذي قامت به هذه الحكومات، هو التسبب في البؤس والدمار للسكان المدنيين، من خلال الهجمات الجوية بدون تمييز.

نحن الكورد شعب محب للسلام، وانت يا صاحب السعادة الرجل الذي يشغل أعلى منصب مخوّل ومسؤول عن حفظ العدل والسلام في أنحاء العالم، وبالتالي فانني، وباسم مجلس قيادة الثورة الكوردية وقائدها صاحب السعادة الجنرال مصطفى البارزاني، اطالب سيادتكم بإلحاح لتسمية وسيط من الأمم المتحدة، كما فعلت بحكمة في مناسبات اخرى مماثلة، للتدخل وحل المسألة الكوردية بطريقة عادلة وسلمية.

أرجوا أن يتقبل سعادتكم أسمى احتراماتي

الأمير كاميران ع. بدرخان

مبعوث مجلس قيادة الثورة الكوردية في كوردستان العراق

نيويورك

في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٨

---

(١) المصدر : گوڤارا رۆژنامەنووس، ژمارە (١٤)، (هەولێر: ٢٠٠٨)، ل٣٧-٣٨.

الملحق رقم (٢٨)[1]

مذكرة الأمير كاميران بدرخان إلى يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة

صاحب السعادة يوثانت
السكرتير العام للامم المتحدة
نيويورك ١٦ ايار ١٩٦٩

صاحب السعادة

باسم الشعب الكوردي وقائده مصطفى البارزاني، أقدم هذه المناشدة لمقامكم الكريم...

من الحقائق المعروفة أن الشعب الكوردي، الذي يعيش في الجزء الشمالي من العراق، قد تعرض لهجمات عسكرية خطيرة براً وجواً على مدى السنوات الثمان الماضية، فضلاً عن فرض حصار اقتصادي لا يطاق، من قبل حكومات عراقية دكتاتورية متعاقبة تولت السلطة عبر انقلابات عسكرية. وترتب على ذلك حرمان عموم المجتمع الكوردي من الغذاء والتعليم وجميع مستلزمات الحياة.

لا شك فإن سعادتكم حسن الاطلاع على تاريخ العراق الحديث، إن دولة العراق الحديث قد نشأت بعد اقتطاعها من الإمبراطورية العثمانية عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وتم فرض فيصل الأول ملكاً على العراق من قبل الحكومة البريطانية.

وعلى الرغم من ان تكوين سكان العراق يمثل عدداً من الاقليات المحلية، إلا أن الهيمنة صارت لحكم الأغلبية العربية منذ البداية، وهكذا غُمطت الحقوق المشروعة للسكان غير العرب، ولا سيما الكورد، في مناسبات عديدة. ان هذا الحال أدى إلى انتفاضات كوردية عديدة ضد التجاوز على حقوقهم من قبل السلطات العربية المدعومة من البريطانيين، بسبب مصالحهم النفطية التي تكمن في المنطقة الكوردية بصورة رئيسة.

وعلى اية حال؛ فإن هذه الاختلافات قد سُويت نوعاً ما واصبح الوضع قابلاً للتحمل، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية عندما قُلص التمييز ضد الكورد.

لسوء الحظ انقلبت هذه الصورة مع دخول العهد الثوري، وخصوصاً مع ظهور ضباط قوميين عرب شباب قتاليين على المسرح، والذين صاروا مصممين على الدمج (او الاستيعاب) الكلي للاقليات غير العربية، ولا سيما الكورد الذين يشكلون مثل هذه النسبة الكبيرة من سكان تلك البلاد.

---

(١) المصدر : گوڤارا رۆژنامەنووس، ژمارە (١٤)، (هەولێر: ٢٠٠٨)، ل٣٨، ل٤١.

لقد شنّ هؤلاء القوميون العرب المتحمسين الحرب ضد الكورد بضراوة لا هوادة فيها مستخدمين كل الوسائل الحديثة التي إنتجها العلم العسكري الحالي، والتي وضعتها معظم القوى العظمى بسرور في متناول ايديهم مقابل المال الذي يتم الحصول عليه من عوائد النفط المستخرج من ارض كوردستان.

وبالرغم من المحاولات الجدية من قبل الكورد للتوصل إلى حل ودي، الا أن السلطات العراقية، وبدلاً من تستجيب لذلك بروح مماثلة، استغلت فترات الهدنة التي عقدت لإجراء المحادثات وقامت بإعادة تجميع [قواتها] من أجل استئناف الأعمال العدائية. إن أقرب نقطة تم الوصول اليها لاتفاقية صادقة (او حقيقية) كانت خلال تولي عبدالرحمن البزاز منصب رئيس الوزراء في حزيران ١٩٦٦. ورغم أن الحكومات المتعاقبة تمسكت من الناحية العلنية بها، لكن لم يتم تحقيق اية نتيجة بسبب تكتيكاتها التي اتسمت بالمراوغة في تنفيذ الاتفاقية. ومرة اخرى لجأت إلى الاستغلال الأقصى لفترات الهدوء في القتال لأجل جعل الجيش مهيأ لاستئناف الأعمال العدائية. واخيراً بدأت الحكومة المتطرفة الحالية منذ ٣ كانون الثاني ١٩٦٩ هجوماً برياً وجوياً هو الأكثر بربرية ضد السكان الكورد بلا تمييز. إن التقارير الأولية عن هذه العمليات تُظهر بأن الخسائر التي تكبدها السكان الأبرياء في الأرواح والممتلكات بلغت حداً فاق كل العمليات السابقة.

هذا باختصار التاريخ المحزن لكورد العراق الذين لا عون لهم، والذين عاشوا هناك منذ التاريخ المدّون. لقد حُرموا من كل ملكية (او ممتلكات) دنيوية وحتى من حياتهم؛ بسبب حقيقة بسيطة وهي انهم يريدون حكماً ديمقراطياً يستطيعون العيش في ظله على قدم المساواة مع المواطنين العراقيين..

إننا نضع في هذا الظرف أمام حسن العدالة لدى سعادتكم الإجراءات اللاإنسانية التي تقوم بها السلطات العسكرية الدكتاتورية الحالية في بغداد، على أمل أن يستخدم سعادتكم كل الوسائل المتاحة لديكم من أجل وضع حد لتدمير حياة وممتلكات المدنيين الابرياء الذين لا حول لهم ولا قوة.

واخيراً؛ فإن إيماننا الكبير في هدف سعادتكم الشخصي لجلب حكم العدل والنظام في هذا العالم المضطرب، هو الذي دفعنا لتقديم هذه المناشدة، آملين ان لا يُترك الكورد للتدمير بسبب الاهمال.

الرجاء يا صاحب السعادة قبول أسمى احترامي

الأمير كاميران ع. بدرخان

DOCUMENTS DOCUMENTS DO

MEMORANDUM ON THE KURDISH QUESTION PRESENTED TO THE UNITED NATIONS IN NOVEMBER 1968

The Kurdish Nation is still living under the shocking shadow of a grave danger to its total physical existence. Serious threats still hang over this nation, and behind the relative quiet, which is nothing but a illusion, lies a tremendous amount of tension, which without an advanced warning may bring about almost an explosive reaction which in turn will cause the renewal of the genocide which successive Iraqi Governments have since 1961 been conducting against the Kurds.

The history of the Kurds dates well into ancient times. Today, it is known that in the period of about 6000 - 5000 B.C. the Kurdish population turned from the economy of mobile Live conservation I in order to reorganize itself within the framework of the economy of production.

The Kurdish nation, a people of Indo-European stock and linguistically belonging to the Iranian group of languages, possess a magnificent history based upon great values of human institutions. The Kurds has been ruled for the last 25 centuries by 25 kings of the same family.

Today, in Iraq there are about 2,000,000 Kurds (the total Iraqi population is about 7,000,000) living in an area of 150,000 square kilometers (the total area of Iraq is 444,442 square kilometers). The history of the Kurds is a story of heroic exploits, and its modern history witnesses the everlasting struggle for self-determination. The purpose here is not to elaborate upon the evolution of the Kurdish history but rather to shortly describe the war of genocide which the Iraqi Government, regardless of the changes in the regime, conducts against them since 1961.

In 1961, and during the following two years, the Iraqi Armed Forces, equipped with the most modern arms – from airplanes to cannons – waged a war the purpose of which was to exterminate the Kurdish people. It is therefore no wonder that all members of Kurdish nation rallied under the flag of rebellion carried by General Mustafa Barzani. Due to the heroic stand in the fights that were inflicted upon them, the Kurds forced the National Council of the Iraqi Revolution to recognize in March 1963 the "National Rights of the Kurdish Nation."

Emir Kamuran, H. Bedir Khan

The Kurds believed those promises and started to establish contacts to examine their realization. However, it became clear that all the contacts and the talks were intended to deceive the Kurds. For in February 1965 the Iraqi Minister of Interior Mr. Sabhi Abed Elhamid declared that "Iraq does not intend to grant autonomy to the Kurds, in the present or in the future," and the new war in which the Kurdish nation heroically stood in ground against the vast warfare conducted by the Iraqi military forces fully armed again. Regardless of the many issues accused to the Kurds they refused to surrender, forcing the Iraqi leadership to admit its military action and its failure to silence the Kurdish voice. On June 29, 1966 the former Iraqi Prime-Minister Abdel El Rahman Bazzaz signed an agreement

with the leaders of the Kurdish Revolution which was in essence a recognition of the Kurdish right for autonomy, and a promise to respect and honor it. A cruel eliminated Baasist and successive governments have denied this new obligation to the Kurdish people.

Two years have elapsed since then, and in Iraq governments and regimes have changed. Iraqi leaders try to renounce the identity of the Kurdish Nation and continue to negate their right to lead an autonomous life. The Kurds do not ask a separation from Iraq. They simply ask for the right to live as a national minority (which is about 30% of the total population), to speak their own language, to open their own schools, and to conduct their own affairs. But these elementary rights are obviously considered to be exaggerated in the eyes of the ruling governments in Baghdad.

In this war, which has flared up several times since 1961, the Kurdish Nation has suffered more than 65.000 casualties and more than 2,000 destroyed villages. These figures are not imaginary. Foreign newsmen and observers who visited Kurdistan in recent years have certified to this fact.

On July 2, 1953 the People's Republic of Mongolia decided to bring the crime of genocide perpetrated by the Government of Iraq against the Kurdish people before the xiith (10th) session of the United Nations' General Assembly. Also on July 9 of the same year, the head of the Soviet delegation at the 39th session of the U.N. Economic and Social Council, met in Geneva requested in an official letter to place on the agenda of the Council "the policy of genocide which is being pursued by the Government of the Republic of Iraq against the Kurdish people." It is also to keep in mind that the former U.S. Secretary of Defense, Mr. Robert Macnamara, speaking on the Middle East, said that one of the three questions worrying the U.S. Government is the bad treatment reserved for the Kurdish people.

The right of the Kurdish people to exist as a nation has been recognized through legal, international guarantees even in modern times. The Sevres Treaty of 1920, in the section entitled "Kurdistan" and under Articles 62, 63, and 64 formed the modalities for the establishment of a Kurdish state. Article 64 of the Treaty states that no objection will be raised by the Allied Nations regarding voluntary membership to the independent Kurdish state, the Kurds who live in Kurdistan (in Iraq). Through political maneuvers, this part of Kurdistan was kept within Iraq against the will of the Kurdish population.

In a joint Declaration of the British Government and the Baghdad regime, dated December 24, 1922, officially communicated to the League of Nations, the following terms of the right of autonomy of southern Kurdistan within Iraq were stipulated:

"The Government of His Britannic Majesty and the Government of Iraq recognize the rights of the Kurds living within the frontiers of Iraq, to establish a Kurdish Government within these frontiers. They hope that the different Kurdish groups will arrive as soon as possible at an arrangement among them on the form they desire for this government and the limits within which they would like it to extend. They will send reasonable delegates to discuss their economic and political relations with the Government of His Britannic Majesty and the Government of Iraq."

Action on the part of the Iraqi Government to implement the terms of this Declaration has always been stalled and never implemented. There were several uprisings with the aim to establish within Iraq an autonomous Kurdish territory, but they were all forcibly and with great bloodshed suppressed by the Baghdad governments.

The leaders of the Kurdish Nation have tried for years to call the attention of international bodies to their cry of help for the international conciousness to awaken and call upon the Iraqi government to recognize the elementary human rights of the Kurdish people before it is too late, before a new war is waged against them.

Emin Kamuran A. Bedir-Khan
Envoy of the Command
Council of the Kurdish Revolution
in Iraqi Kurdistan

New York
November 13th 1963

****

His Excellency U Thant
Secretary General
United Nations
New York, N.Y.

Your Excellency:

In the memorandum which I had the honor of presenting on November 15, 1960 I attracted your Excellency's attention to the dangerous situation in Iraq between the Kurds and the Baghdad Government which is a result of the Government's refusal to honor its obligations.

As it must be known to your Excellency, more than half of the Kurdish territory (an area of about 80,000 square kilometers) has been under the full control of the Kurds where they already enjoy a de facto autonomous administration since 1961. Consequently, this territory is under the sovereignty of the Kurds, an area into which no one, not even an Iraqi minister can enter without permission from the Kurdish authorities.

...TS DOCUMENTS DOCUMENTS

This situation has lasted for seven years.

In the light of these facts, it is more than misleading for any Iraqi Government to claim that the Kurdish question is an internal affair. These facts prove that the Iraqi governments have been unable to break the will of the Kurdish people to achieve their legitimate rights in a full autonomy. The only thing that these governments have done has been to bring misery and destruction to the civilian population through their indiscriminate air attacks.

We Kurds are a peace-loving people and you your Excellency, are the man in the highest position of authority and responsibility for keeping justice and peace throughout the world. Thus in the name of the Command Council of the Kurdish Revolution and its leader His Excellency General Mustafa Barzani, I am urging your Excellency to name a United Nations mediator, as you have wisely done on other similar occasions, to intervene and settle the Kurdish question in a just and peaceful manner.

Please your Excellency accept my highest consideration.

Respectfully,

Emir Kamuran A. Bedir Khan

Envoy of the Command Council of the Kurdish Revolution in Iraqi Kurdistan

New York
November 13th 1968

Emir Bedirkhan writes to the Secretary General of the United Nations

His Excellency U Thant
Secretary General
United Nations
New York, N.Y.

May 19,69

Your Excellency:

In the name of the Kurdish people and their leader, Mustafa Barzani, I submit this appeal for your kind consideration.

It is a known fact that for the past eight years the Kurdish people living in the northern part of Iraq, have been subjected to severe military attacks, from ground and by air, in addition to the application of an intolerable economic blockade, depriving the whole Kurdish community of nutrition, education and other necessary amenities of life, by successive Iraqi dictatorial governments who have assumed power by military coups.

No doubt your Excellency is well familiar with the recent history of Iraq. At the end of the first world war the new state of Iraq was carved out of the Ottoman Empire with Faisal the first imposed on Iraq as king, by the British government.

Despite the composition of Iraqi population representing a number of indigenous minorities, the Arab majority rule became dominant from the start, thus on many occasions stepping on the legitimate rights of these non Arab population, particularly the Kurds. This situation led to many uprisings by the Kurds against bypassing on their right by the Arab authorities supported by the British, because of their oil interests which lies mainly in Kurdish Territory.

However these differences were some what composed and the situation had become tolerable, specially after the second world war, when the discrimination against the Kurds was lessened.

Unfortunately with the advent of the revolutionary era, this picture was reversed, particularly with the appearance of young militant Arab Nationalist Officers on the scene, who became bent on the total assimilation of non Arab minorities, specially the Kurds, who constitute so large a portion of the people of that country.

War have been waged by these Arab Nationalist enthusiasts against the Kurds with unrelenting ferocity using all the modern means which the present military science has produced and which most of the great powers have been pressed to place at their disposal, for money obtained from oil revenues, drained from Kurdish soil.

Despite all sincere attempts to reach an amicable solution by the Kurds, the Iraqi authorities instead of responding in a similar spirit have used periods of truce provided for the conduct of such talks, to regroup for eventual resumption of hostilities at their choice. The closest point to a genuine agreement was reached during the tenure of office by Abdul-rahman Bazaz as prime minister, in June 1966, which policy although declaredly upheld by successive governments, no results have been obtained, because of their evasive tactics to implement the agreement, and again resorted to taking full advantage of the lull, in the fighting, in order to get the arms ready for the resumption of hostilities, and finally the present extremist government embarked on a most barbaric air and ground attack, indiscriminately on the Kurdish population on January 2, 1969. The initial reports of these operations show that the losses suffered by the innocent population both in life and properties have been on a scale surpassing all previous operations.

This in short is the sad history of the helpless Kurds of Iraq, who have lived there from recorded history, deprived of every worldly possession and dies their lives for the simple fact that they want a democratic regime under which they could live as equals with other

continued from page 38

Iraqi nationals.

At this juncture we bring to your Excellency's sense of justice the inhuman measures taken by the present dictatorial, military authorities of Baghdad, with the hope of your Excellency using all the measures at your Excellency's disposal to bring an end to this distructions of innocent, and defenseless civil lives and their properties.

Finally it is our greatest faith in your Excellency's personal aim to bring about a rule of justice and order in this turbulent world that we submit this appeal, hoping that the Kurds will not be left to be destroyed by default.

Please, your Excellency, accept my highest considerations.

الملحق رقم (٢٩) [1]

رسالة لفيف من الطلبة الكورد إلى وزير التربية والتعليم العراقي

التاريخ ٢٤/٢/٩٦٤

بواسطة سيادة البارزاني المحترم
الى سيادة وزير التربية والتعليم المحترم

لاشك ان الطلاب الاكراد لاقوا كثيرا من الارهاب وزاولوا التعذيب والتنكيل نتيجة الحرب الدائرة في كردستان فمنهم من في ذهاب السجون ومنهم من شرد واختفى من الارهاب القاسي واستحالت مواظبتهم على الدراسة بسبب الظروف القاسية التي مرت عليها فاتفلوا من مواصلتها ..

لذا نرى من الواجب ان نطلع سيادتكم باوضاع الطلاب الاكراد الخاصة لعلكم تقررونها . ونضع امامكم المطالب التالية ..

١) تأسيس مديرية معارف كردستان .
٢) = مجمع لغوي كردي .
٣) دعوة مقررات المؤتمر الثاني للمعلمين الاكراد المنعقد في شقلاوة ..
٤) الاهتمام بدراسة تاريخ وجغرافية كردستان واللغة والادب الكردي في دور المعلمين والمعلمات في العراق وتطوير قسم الدراسات الكردية في جامعة بغداد ..
٥) جعل الدراسة باللغة الكردية في كردستان العراق ..
٦) تقديم سنة دراسية للطلاب الذين انقطعوا عن الدراسة لسنة ٩٦٢/٩٦٣ للاسباب المتعلقة بالثورة الكردية مهما كان نوعها كالاعتقال والتبعيد والاختفاء التي حالت دون مواصلة الدراسة واكمالها ..
٧) نقل المعلمين من دلة نريجك واعمال الطلاب الذين عينوا في المعلوات الى مدارسهم الاصلية والتحاقهم بمعاهدهم في الكليات ودور المعلمين والمعلمات الاصلية ..
٨) الاهتمام بخريجي دائرة الصناعة والزراعة وذلك بفتح دورات تربوية لهم ثم تعيينهم على الملاك الابتدائية ..
٩) قبول الطلبة تلك الاكراد في البعثات والكليات بحصة نفوس الاكراد من نفوس العراق .
١٠) اعادة المعلمين الاكراد من المناطق الجنوبية الى كردستان ..
١١) فتح دورات تربوية على نطاق واسع لتخريج العدد الكبير من المعلمين الاكراد ..
١٢) فتح مدارس جديدة في القرى التي لا توجد فيها مدارس والتي تستحقها ..
١٣) قبول الطلاب فيما تبقى من السنة الدراسية الحالية ٩٦٣ / ٩٦٤ واكمال دراستهم في العطلة الصيفية ...
١٤) مساعدة الطلاب الذين لا تمكنهم حالتهم الاقتصادية من مواصلة دراستهم وذلك بقبولهم في الاقسام الداخلية

ولكم جزيل الشكر والاحترام

لفيف من الطلبة الاكراد

(١) المصدر: ملفات مفاوضات شباط ١٩٦٤ وما أعقبتها

الملحق رقم (٣٠) [1]

شهادة تخرج أحد طلاب معهد إعداد المعلمين التابع للثورة الكوردية

(١) المصدر: گوڤارا پەیامی ئەیلوول، ژمارە (٢)، (هەولێر: بەهاری ٢٠٠٨)

الملحق رقم (٣١) [1]
شهادة تخرج أحد طلاب معهد إعداد المعلمين التابع للثورة الكوردية

(١) المصدر: گوڤارا پەیامی ئەیلوول، ژمارە (٧)، (هەولێر: كانونی دووەم ٢٠٠٩)

الصـــور

قائد الثورة الكوردية ملا مصطفى البارزاني سنة ١٩٦٤

ملا مصطفى البارزاني ونجله مسعود
مع مجموعة من الپێشمەرگە في رانية سنة ١٩٦٤

البارزاني وإلى يمينه عزيز شريف وملازم خضر

البارزاني مع ممثل مجلس قيادة الثورة الكوردية في الخارج الأمير
كاميران عالي بدرخان سنة ١٩٧٠

البارزاني مع ممثل مجلس قيادة الثورة الكوردية
في اوروبا عصمت شريف وانلي

مسعود البارزاني مع مجموعة من الپێشمەرگە
بمناسبة الاحتفال بتخرج احدى دورات الهندسة سنة ١٩٦٨

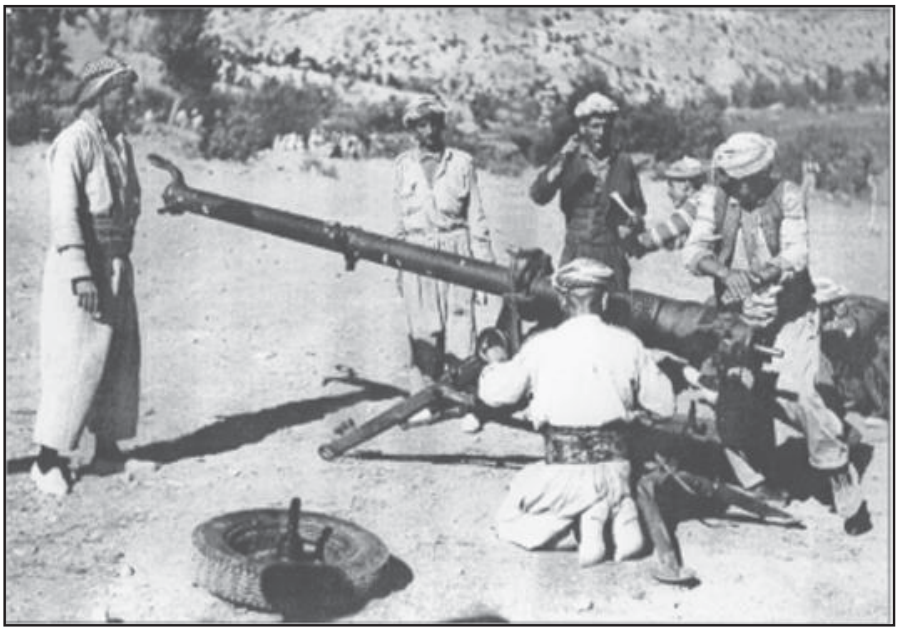

مجموعة من پێشمەرگە هێز هلگورد يتدربون على مضادات الدروع

الدورة الأولى لمعهد إعداد معلمي ثورة أيلول سنة ١٩٦٩ في ناوپردان

معلم مع تلاميذه في المناطق الخاضعة لثورة أيلول سنة ١٩٦٩
(مدرسة دواوه- بيتواته)

مدرسة ناوپردان سنة ١٩٧٠

مجموعة من طلبة مدارس الثورة الكوردية

الشاعران الكورديان هژار موكرياني وصبري بوتاني
أمام مقر المكتب السياسي للپارتى في ناوپردان سنة ١٩٧٠

مدير المخابرة العام في كوردستان صبري بوتاني
في قرية ناوپردان

الأمير كاميران عالي بدرخان
ممثل مجلس قيادة الثورة الكوردية في الخارج